صفحات من تاريخ مصر ٥

دكتور/ سيد محمد السيد
مدرس التاريخ والحضارة العثمانية
بكلية الآداب بسوهاج

مصر في العصر العثماني في القرن السادس عشر

دراسة وثائقية في النظم الإدارية والعسكرية والمالية والقضائية



الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة

مصر

في العصر العثماني

صفحات من تاريخ مصر ٣٨

مصر

في العصر العثماني

في القرن السادس عشر

دراسة وثائقية في

النظم الإدارية والعسكرية والمالية والقضائية

دكتور / سيد محمد السيد

مدرس التاريخ والحضارة العثمانية

بكلية الآداب بسوهاج

الناشر : مكتبة مدبولي

اسم الكتـــاب : مصر في العصر العثماني
المــؤلــف : د. سيد محمد السيد
الناشـــر : مكتبة مدبولي
العنــوان : ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة
تليفــون : ٥٧٥٦٤٢١
الجمــع : آرمس للكمبيوتر
العنــوان : ٣٢ ش علي عبد اللطيف - مجلس الشعب
تليفــون : ٣٥٦٤٤٠٤
الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م

إهـــــداء

- إلى روح والدى ... رحمه الله تعالى

- إلى روح والدتى ... رحمها الله تعالى

- إلى روح أستاذى بكير كتوك أوغلى ... رحمه الله تعالى

- اعترافا بفضلهم ووفاءً لعهدهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه هي الترجمة الكاملة والمزيدة لاطروحة الدكتوراه التي نال بها الباحث درجة الدكتوراه في الفلسفة من قسم التاريخ الحديث ، كلية آداب استانبول ، وتحت اشراف البروفسور / بكيركتوك اوغلي . وقد نشر هذا البحث على نفقة الوقف العربي ـ التركي ، وبرعاية جامعة استانبول وجامعة مرمرة ، وذلك في سلسلة اصدارات الجامعة رقم ٤٨٣ ، وتحت عنوان :

MARMARA UNIVERSITESi YAYINLARI No. 483
FEN-EDEBIYAT FAKUTESi YAYINLARI No. 17

XVI. ASIRDA MISIR EYALETI

Seyyid Muhammed es- Seyyid Mahmud

EDEBIYAT FARKULTEST BASIMEVI
ISTANBUL - 1990

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة النسخة العربية

أن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهد الله فهو المهتد ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ... وبعد .

لقد كان الدافع الأساسى وراء اختيار هذا الموضوع لدراسته ، هو البحث عن تلك الحلقة المفقودة التى كانت تربط بين مركز الإدارة العثمانية فى استانبول وبين منطقة الشرق الأوسط ، ومحاولة رفع الستار عن الدور الهام الذى كانت تقوم به أيالة مصر فى العصر العثمانى كمركز إستراتيجى لها فى الشرق ، وإكمال التاريخ التفصيلى لإقليم من أهم أقاليم الدولة العثمانية فى الشرق على الإطلاق ، وذلك فى إطار تاريخ الدولة العثمانية العام .

وقد وفقنى الله تعالى لإتمام هذه الدراسة التى كتبتها باللغة التركية الحديثة ، ونلت بها درجة الدكتوراه فى الفلسفة من قسم التاريخ الحديث فى كلية آداب استانبول عام ١٩٨٦م . وإذا كان الهدف من هذه الدراسة قد تحقق بالفعل بالنسبة للمؤرخين الترك المهتمين بتاريخ الدولة العثمانية الإقليمى ، وللباحث والقارئ التركى بنشرها على نفقة الوقف العربى - التركى وبرعاية جامعة مرمرة وجامعة استانبول عام ١٩٩٠م ، إلا أن الباحث والقارئ العربى لم يتمكن من الإستفادة من هذا البحث الذى يميط اللثام عن فترة من أهم فترات تاريخ مصر فى العصر الحديث تعرضت للأقوال المتضاربة ، والذى يمثل حلقة هامة من حلقات تاريخ مصر فى العصر العثمانى تعرضت للتجاهل عن قصد أو غير قصد ، وذلك من خلال المادة الأرشيفية الخصبة الموجودة فى دور أرشيف استانبول .

ولذلك ، فإن حرصى على نشر ما توصلت اليه من نتائج فى هذا البحث ، حثنى على ترجمة هذه الدراسة إلى اللغة العربية ، حتى تكون بين يدىّ الباحث والقارئ الناطق بالعربية ، منقحاً إياها ، ومضيفاً لها فصلاً جديداً يتعلق بتطور

تشكيلات مؤسسات الدولة العثمانية خلال القرن (١٠هـ / ١٦م).

وتيسيراً على القارئ ، آثرت ذكر تعريف بعض الاصطلاحات العثمانية بين قوسين فى المتن الأصلى إلا قليلاً ، مكتفياً بتزييل كل باب بالمصادر الأرشيفية ، والمخطوطات المعاصرة ، والمراجع ، والدراسات الحديثة التى اعتمدت عليها ، كما وضعت بين دفتى الدراسة صورة معاصرة لخريطة مصر فى القرن (١٦م / ١٠هـ) ، وبعض صور الميناتور لوالى مصر على باشا ، وبعض صور الوثائق التى اعتمدت عليها فى البحث .

وإننى إذ احفظ الجميل والعرفان لكل من قدم لى يد العون أثناء إجراء هذه الدراسة ، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الفاضل المرحوم البروفسور الدكتور / بكيركتوك أوغلى ، لأرجو أن أكون بهذا البحث قد اضفت جديداً للباحث والقارئ العربى فيما يتعلق بتاريخ مصر فى العصر العثمانى .

والله ولى التوفيق ،،،

د. سيد محمد السيد

سوهاج ١٩٩٧

المقدمــة

إنّ نظرة عامة شاملة على التشكيلات العامة في أي دولة ، جديرة ببيان الدرجة التي وصلت إليها هذه الدولة من رقي وتقدم . ولذلك ، فإنه إذا أردنا إدراك وتحديد السّمات العامة التي تميزت بها الدولة العثمانية التي عاشت فترة إزدهارها وقوتها وسطوتها كصاحبة حدود تمتد من آسيا الوسطى والقوقاز ، والخليج العربي والمحيط الهندي شرقاً ، ووسط أوربا وشمال افريقيا غرباً خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) ، فما علينا إلاّ أن نبحث في تشكيلات مؤسساتها المركزية والمحلية خلال هذه الفترة .

ولا يخفى على كل باحث محقق ذي بصيرة ، أنّ هذه الدولة التي كانت واحدة من امبراطوريات العصور الوسطى والتي ارتبطت منذ ظهورها بالدين الإسْلامي وبالأعراف التركية الإسلامية ، قامت بإجراء تعديلات على مؤسسات وتشكيلات الدول الإسلامية السابقة عليها والمعاصرة لها والتي ورثت تشكيلاتها المحلية ، وبوضع شكل نظام جديد مضيفةً بعض العناصر الضرورية فيه .

والحقيقة ان الدولة العثمانية قد حافظت على تشكيلات ومؤسسات الإمارات التركمانية ودولة آق قويونلي (الشاة الأبيض) ، ودولة المماليك في مصر والشام ضمن تشكيلاتها المحلية في تلك البلاد التي ضمتها إليها خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) ،

وأننا سوف نتناول ، بإذنه تعالى ، في بحثنا هذا عرض المساعي الحثيثة التي صرفتها الدولة العثمانية لتأسيس أيالة مصر التي أعيد تشكيل مؤسساتها المحلية مستعينة بالنظم المملوكية التي كانت سائدة فيها من قبل ، ولوضع نظم ولوائح عملها بحيث تتوافق مع نظم تشكيلات مؤسسات الدولة المركزية وترتبط بها ، ولإصلاح وتنظيم مؤسساتها التي أصابها ما أصاب مركز الدولة من اضطراب في أواخر القرن (١٠هـ / ١٦م) . كما سنقوم بعرض الأسس والمقاييس التي أدارت بها الدولة أوّل أيالة بعيدة عن مركزها في استانبول ، وتتمتع ، لهذا السبب ، بدرجة معينة من الاستقلال .

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت لبعض الأفكار التى امتلئت بها أبحاث المستشرقين المتعلقة بتشكيلات أيالة مصر فى العصر العثمانى تأثيراً سيئاً فى أنحاء العالم الإسلامى .

والحقيقة ، أن عدم ظهور مؤرخ معاصر للأحداث خلال هذه الفترة يصورها بكل صدق ، وعلى النحو المرجو ، وذلك باستثناء ابن إياس الذى تناول فى بدائعه تاريخ مصر فى الربع الأوّل من القرن (١٠هـ / ١٦م) بشئ من التفصيل ، وضعف آثار المؤرخين بعد ابن إياس ، وقصورها عن بيان ملامح هذه الفترة الهامة من تاريخ مصر .

كل هذا فتح الباب لتقييم المؤرخين المعاصرين لهذه المرحلة تقييماً يجانبه الصواب . كما كان إستناد هؤلاء المؤرخون فى الحكم على تشكيلات أيالة مصر فى القرن (١٠هـ/ ١٦م)، على مصادر تعود للقرن (١٢هـ/ ١٨م)، تلك الفترة التى كانت الإدارة العثمانية فيها قد بدأ يدِب فى أوصالها الفساد والاضطراب كان من أهم عوامل زيادة هذا الإنحراف .

لقد كانت باكورة أبحاث المستشرقين التى تدور حول أيالة مصر وإدارتها ، قد أجريت بمعرفة الفرنسيين الذين صحبوا الحملة على مصر فى أواخر القرن (١٢هـ / ١٨م) . ونظراً لاعتماد هؤلاء الباحثين ، بشكل كبير ، على تقارير كتّاب الدواوين فى مصر ، وعلى معلومات الأهالى غير الدقيقة ، ناهيك عن الحالة المتردية التى كانت قد وصلت إليها أيالة مصر على أيدى المتغلبة من أمراء المماليك ، وحرص الفرنسيين الذين صحبوا الحملة على مصر على تشويه الإدارة العثمانية فى مصر ، فإن كثيراً من المعلومات التى وردتْ فى هذه الأبحاث المتعلقة بنظم ومؤسسات أيالة مصر فى العصر العثمانى مليئة بالأخطاء أو بالإفتراء . وعلى الرغم من وجود ملايين الوثائق الخاصة بأيالة مصر فى العصر العثمانى فى مختلف دور وثائق الدولة العثمانية ، فإن باحثى اليوم الذين يُجرون أبحاثاً حول تاريخ مصر وتشكيلاتها يُسرعون دائماً لمراجعة مثل هذه الدراسات .

إلاّ أنه فى عام ١٩٢٦م استدعى الملك فؤاد ملك مصر ، المستشرق « جون دنى » ليقوم بفحص الوثائق التركية الموجودة فى سراى عابدين للإستفادة منها

فى كتابة تاريخ مصر فى عصر أسرة محمد على باشا . وبالفعل ، أتم هذا المستشرق العمل المُوجه إليه فى القاهرة عام ١٩٣٠ ، ونشر كتابه بالفرنسية تحت اسم :

" Sommaire des Archives Turques du Caire Cairo 1930 "

وبذلك يكون جون دنى قد فتح الطريق للإستفادة من مادة الأرشيف العثمانى لأول مرة فى العصر الحديث .

ومنذ ذلك الحين ، بدأ العديد من الباحثين العرب والمسلمين والمستشرقين أيضاً فى كتابة ابحاثاً تاريخية حول مصر معتمدين على المصادر الوثائقية الأصلية .

ولكن ، بسبب عدم معرفة أغلبية الباحثين للغة التركية العثمانية ، وعدم اهتمامهم بدراسة التاريخ العثمانى العام وتشكيلات الدولة العثمانية المركزية ، وعدم استفادتهم من مصادر الأرشيف العثمانى باستانبول ، وما تحويه مادته كمصدر رئيسى هام لوثائق مصر فى العصر العثمانى ، واعتمادهم فقط على دراسات المستشرقين التى لم تخلو من تحامل على الدولة العثمانية ، لم تعبر ابحاثهم عن واقع أيالة مصر وتشكيلاتها فى ازهى مراحل الدولة العثمانية خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) .

وهكذا ، فإن الأبحاث التى يمكن الإعتماد عليها ، فى هذه الدراسة ، وتتعلق بأيالة مصر وتشكيلاتها ، وعلاقتها بالإدارة المركزية بالأستانة خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) ، قليلة للغاية إن لم نقُل نادرة . وعندما حاولنا الإستفادة من أبحاث المستشرقين الحديثة ، توخينا الحذر فى كل ما صدر عنهم ، نظراً لما صادفناه من الخلط وعدم توخى الدقة فى بعض المعلومات الواردة فيها . وحتى يتلافى الباحث هذا النقص فى المصادر ، قام فى فترة تربو عن عامين كاملين بجمع وتصنيف كافة الوثائق المتعلقة بأيالة مصر والموجودة بأرشيف رئاسة الوزراء ، وأرشيف سراى طوب قابو ، وأرشيف المحاكم الشرعية باستانبول ، وذلك فى الفترة التى تمتد من أوائل القرن (١٠هـ / ١٦م) ، وحتى اوائل القرن (١١هـ/ ١٧م) .

وبذلك يكون الباحث قد تمكن من تعويض هذا النقص فى المادة المتعلقة

بأيالة مصر خلال فترة البحث . ولما كانت المادة الوثائقية التى تعود للنصف الأول من القرن (١٠هـ / ١٦م)، محدودة نسبياً ، فقد استفاد الباحث بشكل كبير من آثار المؤرخين المعاصرين أمثال ابن إياس والدياربكرى ، والبكرى ، كما استفاد بقدر الحاجة وفيما يوافق محتواة محتوى الوثائق المعاصرة ، من آثار المؤرخين المتأخرين أمثال المللوانى وعبد الكريم والحلاق .

***

اما عن البحث الذى بين أيدينا ، فهو يحتوى على مدخل وستة أبواب وخاتمة.

وقد عرض الباحث فى هذا المدخل ، التشكيلات الأساسية المملوكية والعثمانية ، مع مقارنة سريعة فيما بينهما ، وتمهيد حول توطيد الحكم العثمانى فى مصر .

أما الباب الأول : فقد تعرض فيه الباحث لتأسيس إمارة أمراء مصر وتنظيم قانون نامه مصر، وأوضح كيف أبقى الحكم العثمانى التشكيلات المملوكية كما هى ، والعادات والتقاليد المحلية السائدة دون تغيير يذكر ، ثم كيف بدأ التغيير التدريجى لتشكيلات الأيالة ، حيث فُتحت بذلك فترة من الاستقرار الإدارى فى مصر ، تلك الفترة التى استمرت حتى نهاية القرن (١٠هـ / ١٦م) .

وفى الباب الثانى : الذى يوضح الأحوال العامة لأيالة مصر حتى أوائل القرن (١١هـ/ ١٧م) ، بيّن الباحث ، كيف كان يتم تعيين وعزل أمير أمراء مصر ، والأمراء السناجق ، وإداريى الولايات وأهم الوظائف المناطة بهم ، وإلى أى مدى كانت المؤسسات الإدارية لمصر وتشكيلاتها قد تم التقنيين لنظمها بموجب قانون نامهٔ مصر ، ثم بالفرمانات والأوامر التى صدرت فيما بعد ، وأكملت النقص فى هذا القانون ، وكيف أديرت هذه المؤسسات وتشكيلاتها الإدارية حتى أوائل القرن (١١هـ / ١٧م) ، وذلك من خلال الإدارة المركزية فى الأستانة والإدارة العثمانية فى مصر .

وفى هذا الباب ايضاً ، يبيّن الباحث دور أمير أمراء مصر وكيل السلطان المطلق فى الأيالة ، فى إجراء حالة من التوازن فى العلاقة بين مختلف مؤسسات الأيالة بعضها وبعض ، وبين هذه المؤسسات والرعايا فى مصر ، وإلى أى درجة

كان يقوم أمراء مصر السناجق المحافظين بمساعدة أمير أمراء مصر فى تنفيذ أوامر السلطان وحماية الأيالة من الأخطار الخارجية وحركات العصيان الداخلية ، ويقوم قاضى مصر ونوابه فى معاونته فيما يتعلق بالشئون العدلية والقضائية ، ودفتردار مصر ومباشريه فى مساعدته فى الشئون المالية والأراضى ، وكيف كان للخزينة الإرسالية المصرية ذات الصلة الوثيقة بمختلف مؤسسات مصر وتشكيلاتها ، وتأثير على هذه المؤسسات وتلك التشكيلات .

وقد خصَّص الباحث **الباب الثالث** من بحثه : لعرض التشكيلات العسكرية المحلية لأيالة مصر، وجند الدركاه العالى فى الأيالة ، وخدماتهم الإدارية والعسكرية فى داخل مصر وخارجها .

وقصر الحديث فى **الباب الرابع** : على التشكيلات المالية فى مصر والدور الإدارى لهذه المؤسسة فى الأيالة .

أما الباب الخامس : فكان لابد فيه للتعرض لتشكيلات الأيالة القضائية والعدلية .

ومن خلال **الباب السادس والاخير** : تعرض الباحث لمكانة مصر الإدارية والعسكرية والمالية بالنسبة لمركز الدولة وللولايات الشرقية المجاورة لها ، وكيف جعلت هذه المكانة الهامة مصر أمام مسئوليات متنوعة تجاه منطقة الحرمين الشريفين واليمن والحبشة .

وأخيراً : فإن الباحث إذ يعترف بعدم تمكنه من الإستفادة من مادة الأرشيف الموجودة بمصر ، نظراً لحركة التنقل المستمرة لهذه المادة الأرشيفية أثناء فترة إعداد البحث ، وعدم تيسر حصوله على بعض المخطوطات الخاصة بتاريخ مصر والمبعثرة فى أنحاء مختلفة من العالم ، ليرجو ان يكون قد قدم ، بهذا البحث ، جديداً فى هذا الموضوع من خلال هذه المادة الارشيفية الجديدة التى لم تتيسر لاحد من الباحثين من قبل ، وان تكون قد ظهرت فى مصر أبحاث فى نفس الموضوع استطاعت أن تستفيد من هذه المادة الأرشيفية الموجودة بمصر ، وعندئذ ، تكون صورة تاريخ أيالة مصر وتشكيلاتها خلال مرحلة إزدهار الدولة العثمانية فى القرن (١٠هـ / ١٦م) ، قد اكتملت .

وعلى الرغم من هذا التقصير ، فإن الباحث يعتقد أن هذا البحث المقدم ،

يُعتبر أول محاولة لكتابة هذا الموضوع فى هذا الإطار الزمانى والمكانى من خلال مادة أرشيفية خصبة تستخدم على هذا النحو لأول مرة ، الأمر الذى أبرز بجلاء مكانة أيالة مصر لدى الدولة العثمانية ، وولاياتها الشرقية .

وأخيراً ، لا ينسى الباحث أن يقدم خالص الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل الدكتور/ بكير كتوك أوغلى ـ رئيس قسم التاريخ الحديث ـ بكلية الآداب جامعة استانبول ، الذى لم يأل جهداً فى تقديم يد العون لى فى كل مراحل إعداد البحث وللزميل الفاضل الدكتور / فريدون امه جن ـ المدرس بنفس القسم ، ولجميع الأساتذة الأفاضل والزملاء الكرام الذين استفدت من توجيهاتهم القيمة كثيراً ، ولكل العاملين بمرافق جامعة استانبول وبالأخص موظفو المكتبة ، والعاملين بمكتبة السليمانية الزاخرة ، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

سيّد محمد السيّد

استانبول / بقير كوى

دراسة تحليلية
لأهم مصادر ومراجع البحث

لقد دفعتنى فى الحقيقة ، لإختيار موضوع هذه الأطروحة العلمية لتقديمها لقسم التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة استانبول لنيل درجة الدكتوراة فى التاريخ الحديث ، دفعتنى عدة عوامل كان على رأسها ، تواجدى فى استانبول ، وبين خزائن كتبها ، ودور أرشيفها الزاخر ، وعدم استفادة الباحثين العرب والمسلمين من هذه المادة الخام بالدرجة المطلوبة ، وأخذهم عن أبحاث ودراسات المستشرقين دون ما تمحيص ، وذلك بسبب عدم المامهم باللغة التركية العثمانية التى حررت بها وثائق ومصادر تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، وأيضاً محاولة الجمع بين مصادر التاريخ العثمانى بمصر ومصادره فى مركز الدولة العثمانية للتاريخ لفترة الحكم العثمانى فى مصر بشكل يكون أقرب للواقع ، وبعيداً عن افتراءات المستشرقين وتشويهاتهم . وقد وجدت لدى الأستاذ المشرف البروفسور بكيركتوك أوغلى انعكاساً لرؤيتى هذه ، وذلك لقلة ، بل ندرة الأبحاث التى أُجريت عن أيالة مصر فى العهد العثمانى باللغة التركية فى تركيا ، وللرغبة فى معرفة الامكانات الحقيقية لتوظيف مصادر الأرشيف العثمانى لدراسة واحدة من اهم ولايات الدولة العثمانية على الإطلاق ، وبالتالى محاولة إزاحة الستار عن فترة هامة من فترات الحكم العثمانى فى مصر . وهكذا ، تطابقت الرغبة فى اختيار موضوع البحث . ولكن ، واجهتنا العديد من الإستفسارات حول طبيعة المادة المتوفرة فى دور الأرشيف وفى المكتبات ، ومدى إمكانية الاستفادة منها فى هذا الموضوع . وبذلك ، كان من الضرورى النزول إلى دور أرشيف استانبول ، ومكتباتها ، وإجراء مسح شامل للوثائق والمصادر المتعلقة بأيالة مصر فى القرن (١٠ هـ /١٦ م).

ولكن ، لماذا حددت هذ الحقبة التاريخية بالذات ؟ ذلك ، لأن هذه الفترة ، إنما كانت فترة الازدهار فى الدولة العثمانية وفى مؤسساتها ، تلك الفترة التى يمكن أن نقيس عليها ما مرت الدولة بعدها من مراحل ، ولأنها الفترة التى تجاهلها

المستشرقون ، عندما راحوا يكتبون عن تاريخ مصر وتشكيلاتها فى العصر العثمانى ، وركّزوا الحديث فقط عن فترة الضعف التى مرت بها الدولة وقاموا بتعميمها على كل حقبة الحكم العثمانى بمصر منذ بدايته .

وهكذا ، وبعد اكثر من عامين من البحث والتنقيب عن هذه المصادر فى مختلف دور الوثائق والمكتبات ، وتصنيف المادة الغزيرة التى جمعت من هنا وهناك ، بدأت تتضح معالم الموضوع الذى ينبغى الكتابة فيه . وكنت من قبل قد اخترت المكان متمثلا فى ايالة مصر ، والزمان متمثلا فى القرن (١٠ هـ / ١٦م) حيث استقرا الرأى اخيراً على اختيار موضوع التأريخ لتشكيلات أيالة مصر خلال القرن (١٠هـ/ ١٦م) .

وحتى يمكننا إجراء بحث علمى حول تشكيلات مصر فى القرن (١٠ هـ / ١٦م) كان لزاما علينا الإستعانه بالله تعالى فى محاولة الإستفادة من المادة الأرشيفية المبعثرة فى دور أرشيف استانبول ومركز الأيالة بالقاهرة ، ومن آثار المؤرخين المعاصرين ، شهود عيان هذه الفترة . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت مصادر البحث التى وصلت إلى أيدينا والمتعلقة بالموضوع كانت محدودة نسبيا . ولكن ، حاولنا قدر امكاننا التقريب ، وإكمال الحلقات المفقودة بالمصادر الوثائقية وبآثار المعاصرين بالتبادل . ففى حين ان كانت المادة الوثائقية المتعلقة بضم العثمانيين لمصر ، وتوطيد حكمهم فى المنطقة (٩٢٣ـ ٩٣١ هـ) قليلة إلى حد ما ، فقد انتقلت إلينا وقائع هذه الفترة بكل تفصيلاتها عن معاصرى هذه الأحداث من المؤرخين امثال ابن إياس والدياريكرى وغيرهما . ومن ناحية اخرى ، لم نُصادف ظهور مؤرخ على هذا الطراز يروى لنا أحداث الفترة التالية من تاريخ مصر ، وذلك حتى أواخر القرن (١٠هـ /١٦م)، وكل ما كان موجود من آثار وتواريخ لمصر كان عبارة عن مقتطفات ناقصة الحلقات مقطوعة الروابط ، متشابهة المضامين إلى حد كبير ، وذلك فى حين أن كان هناك فى دور الأرشيف العثمانى مصادر وثائقية وفيرة تحتوى على معلومات مفصلة عن أحوال أيالة مصر وتشكيلاتها اعتباراً من أواسط هذا القرن . وهكذا ، كان ينبغى علينا الإستعانة بالمصادر الأرشيفية والمؤلفة على حد سواء لإتمام هذا النقص ، وإبراز صورة واضحة المعالم للتشكيلات الأساسية لأيالة مصر خلال القرن (١٠هـ /

١٦م) ، وحتى أوائل القرن (١١هـ/١٧ م). وهنا ، نستطيع أن نُلقى الضوء على أهم هذه المصادر وإلى أية درجة أمكننا الإستفادة منها فى بحثنا على هذا النحو :

أولا ـ الوثائق الأرشيفية :

لقد كانت هناك روابط قوية بين محتويات أرشيف مركز الدولة العثمانية فى استانبول ، ومحتويات أرشيف أيالتها فى مصر ، روابط تعكس تلك العلاقة القوية التى كانت بينهما . ولذلك فكما نصادف العديد من العرائض والتقارير التى تحتوى على مختلف شئون أيالة مصر ، والتى كانت ترسل إلى مركز الدولة فى الأستانه وتحفظ فى الديوان الهمايونى ، نصادفها أيضا فى أرشيف استانبول حيث كانت تسجل محتوياتها فى سجلات ديوان مصر العالى قبل إرسالها إلى مركز الدولة . ونلاحظ أن الأوامر والأحكام والبراءات وغيرها التى كانت تصدر عن الديوان الهمايونى إلى إيالة مصر ، كانت تقيد أولا فى دفاتر الديوان الهمايونى ثم تحفظ فى الديوان العالى بمصر . وهكذا ، نلاحظ أن المادة الأرشيفية فى مركز الدولة وولاياتها وبالخاصة فى مصر ، كانت متماثلة إلى حد كبير . ولكن بسبب ضياع أو تلف الكم الكبير من هذه الوثائق سواء فى دور أرشيف استانبول أو فى دور أرشيف أيالة مصر عبر العصور ، وعدم تصنيف معظمها حتى الآن ليكون فى متناول يد الباحث المسلم ، كان ينبغى علينا الإستفادة من محتويات كلا المصدرين حتى يتمم بعضها البعض .

ومهما يكن من أمر ، فبعد إحاطة الباحث علما بمحتويات دور الأرشيف الخاصة بأيالة مصر خلال الفترة الزمنية المحددة ، والمتمثلة فى القرن (١٠هـ/١٦م) ، وبالخاصة دور أرشيف استانبول، وجد أن هناك اختلافات أساسية تميز محتويات دور الأرشيف فى مركز الدولة ومثيلتها فى مركز الأيالة فى القاهرة . فقد لوحظ أن محتويات دور الأرشيف باستانبول تغلب عليها الوثائق التى تعرض الأحوال العامة للدولة ، وتشكيلاتها الأساسية ، و علاقة هذه التشكيلات بمؤسسات الدولة وتشكيلاتها فى أيالاتها وولايتها المختلفة . أما محتويات أرشيف الدولة فى أيالة مصر فيغلب عليها ما يتعلق بأحوال مصر المحلية وتشكيلاتها المحلية بشكل اكثر تفصيلاً ، فى حين أن كانت الوثائق التى

تتعلق بتشكيلات مؤسسات الدولة الأساسية في مصر الإدارية والمالية والعسكرية والقضائية محدودة نسبياً . ولهذا كان البحث في التشكيلات المحلية لأيالة مصر من خلال دور أرشيف استانبول صعباً للغاية ، وأيضاً دراسة التشكيلات الأساسية للدولة العثمانية في مصر في دور أرشيف مصر أمراً ليس بالسهل أبداً .

وهكذا ، بسبب عدم تمكننا من الاستفادة من دور الأرشيف المصرية لإجراء بعض الإصلاحات بها خلال فترة تواجدنا في مصر ، واعتماداً على محتويات دور أرشيف رئاسة الوزارة ، وأرشيف سراى طوب قابو ، إعتماداً أساسياً ، اقتصر بحثنا حول التشكيلات الأساسية للدولة العثمانية في أيالة مصر ، وعلاقتها بمركز الدولة وبتشكيلاتها هناك .

أ - أرشيف رئاسة الوزارة (باشبقانلق أرشيفي) :

لقد أصبحت محتويات أرشيف الدولة العثمانية ، الآن ، عبارة عن المصادر الوثائقية الأصلية الأولى بالنسبة لأكثر من عشرين دولة مستقلة تشكلت على أنقاض الدولة العثمانية . وقد احتوى هذا الأرشيف العام الجامع على دفاتر وأوراق المؤسسات المركزية للدولة العثمانية ، أي دفاتر وأوراق الأقلام التابعة للديوان الهمايوني ، والباب الآصافي (ديوان الوزير الأعظم) ، والباب الدفتري (ديوان الدفتردار ، وهو أعلى مسئول مالي في الدولة) . وقد صنف قسم من هذه المحتويات بحسب الموضوع أو الزمن أو فترات السلطنة أو الولايات التي كانت تضمها الدولة .. الخ . وأهم هذه التصانيف على الإطلاق هو تصنيف « دفاتر المهمة » (مهمة دفترلرى) التي كان يسجل فيها قيود القرارات الصادرة عن الديوان الهمايوني في اجتماعاته .

١ - **دفاتر المهمة** : وتعتبر دفاتر المُهِمة التي تحتوى على قيود الأحكام والأوامر التي كانت ترسل من الاستانة إلى أمراء الأمراء والأمراء السناجق والقضاة ونظار الأموال (الدفتردارية) وإلى إداريي الدولة الآخرين في مختلف الولايات ، تعتبر مصدراً على قدر عظيم من الأهمية للبحث في أحوال الدولة العثمانية السياسية والإدارية والمالية والقضائية والعرفية على السواء .

وتبدأ الوثائق التي يضمها هذا التصنيف حتى الآن ، اعتباراً من منتصف

القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى (٩٦١هـ / ١٥٥٤م) ، ويبلغ عدد دفاترها التى تمتد حتى أواخر هذا القرن حوالى ثمانين دفتراً . ولم يصل إلينا أى أخبار حتى الآن عن وجود دفاتر مهمّة أخرى فى أرشيف رئاسة الوزارة تحمل تاريخ سابق ، وأغلب الظن أن دفاتر المهمّة الأولى تبعثرت وضاعت هنا وهناك . فقد عثر على دفترين آخرين من دفاتر المهمة هذه فى غير أرشيف رئاسة الوزارة ، الدفتر الأول عثر عليه فى أرشيف سراى طوب قابو تحت رقم (أوراق ١٢٣٢١) وهو يحمل تاريخ ٩٥١ ـ ٩٥٢هـ ، أما الدفتر الثانى وُجد فى مكتبة سراى طوب قابو تحت رقم (قوغوشلر ٨٨٨) وهو يحمل تاريخ ٩٥٩هـ . ومن الملاحظ ، أن الأحكام والأوامر التى وردت فى هذه الدفاتر المرتبة ترتيباً زمنياً ، أُعطيت أرقاماً خاصة ، الأمر الذى جعلنا نذكر الأحكام بأرقامها فى حاشية البحث.

وقد تمكن الباحث من تعقب مكانة أيالة مصر فى التشكيلات المركزية فى الدولة ، ومن أن يقف على ما مرت به هذه التشكيلات من تطورات حتى أوائل القرن (١١هـ / ١٧م) ، وذلك من خلال تتبعه للأحكم التى ارسلت إلى إدارى مصر رداً على العروض المرسلة إلى الاستانة من قبل ، حيث كانت تُعرض مختلف شئون مصر على الديوان الهمايونى قبل إصدار هذه الأحكام ، وتُسجل قرارات الديوان فى دفاتر المهمّة .

وقد لوحظ وجود قيود تخص كافة شئون أيالة مصر فى دفاتر المهمة هذه ، بحيث يمكن تعقب موضوعاتها بسهولة حتى أوائل القرن (١١هـ / ١٧م) . إلا انه مع الأسف ، يندر وجود مثل هذه القيود اعتباراً من عام ١٠١٨ . وأغلب الظن أن قيود الأحكام الخاصة بمصر بعد هذا التاريخ قد بدأت تنفصل عن دفاتر المهمة الخاصة بالديوان الهمايونى ، وبدأت تسجل فى دفاتر خاصة بأيالة مصر فقط ، ومن المحتمل أن تكون هذه الدفاتر الخاصة بمصر موجودة الآن فى خزائن الأوراق التى لم تصنف بعد ، وأن ما عثر عليه من دفاتر عرفت باسم « دفاتر مهمة مصر » تبدأ من تاريخ ١١١٩هـ ، هى جزء منها ، والله أعلم .

٢ ـ دفاتر الديوان الهمايونى الموجودة بتصنيف « كامل كبجى » : لقد قامت بتصنيف مجموعة قيّمة من دفاتر الديوان الهمايونى التى تتعلق معظمها

بمالية الدولة العثمانية ، هيئة تحت رئاسة « كامل كبجي » . وقد بذلت هذه الهيئة قصارى جهدها لتجمع العديد من الدفاتر المبعثرة في مجموعات منظمة تحت مُسمّيات وأرقام مسلسلة ، وعرف هذا التصنيف كالعادة آنذاك باسم رئيس هذه اللجنة الاستاذ « كامل كبجي » . وقد حاول الباحث الإستفادة من محتويات هذه الدفاتر ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للتشكيلات المركزية للدولة ، « دفاتر قلم الرؤوس » (التعيينات) ، ودفاتر قلم الديوان . ويبلغ عدد دفاتر قلم الرؤوس الخاصة بالقرن العاشر الهجرى حوالى ٥٠ دفتراً ، ابتداء من رقم (٢٠٨ الى ٢٥٧ ومن ٢٦٢ وحتى ٢٦٧) . ويحمل اقدمها تاريخ (٩٥٣هـ / ١٥٤٧م) . ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن الدفاتر التى تحمل أرقام (٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٣٧ ، ٤٥ ، ٥٠) في تصنيف دفاتر المهمة ، تُعد من دفاتر الرؤوس ايضاً . كما أن الدفاتر المقيدة تحت أرقام (١١ ، ١٣ ، ٤٨ ، ٧١) في تصنيف « دفاتر مختلف ومتنوع » تعتبر دفاتر من الرؤوس أيضاً . أما دفاتر قلم الديوان التى تحتوى على قيود تبدأ من عام ٩٧١هـ . وتنتهى بتاريخ ١٠٤٦هـ ، فيبلغ عددها ١٠٤ دفتراً .

وعموماً ، تحتوى دفاتر الرؤوس ، بالإضافة إلى الوثائق التى تتعلق بتعيينات الوزراء وأمراء الأمراء والأمراء السناجق والدفتردارية والمدرسين والجاوشية .. وغيرهم ، وما يتعلق منها بالقيود الخاصة بتوجيهات الأراضى (التيمار والزعامت) ، وبالترقيات المختلفة ، وبجماعات الجند ، يُخصص جزء في هذه الدفاتر لملخصات ردود الدولة في الديوان الهمايونى حول الطلبات التحريرية والشفوية لهذه التعيينات ، ولمختصرات وتلخيصات فرمانات السلاطين ولقرارات الديوان المختلفة . وتحتوى دفاتر الرؤوس على قيود براءات تعينات رجال الدولة . وتعتبر هذه القيود ذات قيمة عظيمة فيما يتعلق بالبحث في التشكيلات العامة للدولة ، حيث يمكن الوصول لتصور واضح حول النظم التنفيذية للجهاز الإدارى بمركز الدولة وبولاياتها . كما يمكننا الوقوف على تاريخ تأسيس مؤسسة إمارة الأمراء ومؤسسات الأيالة المالية والقضائية وملابسات تأسيسها بتتبع قيود هذه الدفاتر . وعلى الرغم من وجود حلقات مفقودة في تسلسل هذه الدفاتر ، إلا أنها تحوز على أهمية عظيمة كمصدر من المصادر الأساسية لتشكيلات الدولة العثمانية في مصر خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) .

وبجانب هذه المجموعات الوثائقية الهامة في هذه التصايف ، حاولنا قدر جهدنا الإستفادة من المادة الوثائقية الموجودة في التصانيف الأخرى والتي يضمها أرشيف رئاسة الوزراء مثل دفاتر «مالية دن مدورة» ، و « مختلف ومتنوع » « طابو تحرير » ، و « تصنيف ابن الأمين » ، و « تصنيف على أميرى » ، و « تصنيف فكته » .

ب ـ دار أرشيف متحف سراي طوب قابى (طوب قابى سراى أرشيفى) :

ويقوم هذا الأرشيف بحفظ الوثائق الخاصة بالسلاطين العثمانيين ، تلك التي كانت تُعرض عليهم بصفة خاصة ، وتُحفظ في خزائن أوراقهم الخاصة ، ونظراً لأهمية هذا الأرشيف ظل حتى وقت قريب مجهول المحتويات . وعموماً يندر وجود وثائق تتعلق بأيالة مصر في القرن (١٠هـ/١٦م) ، في هذا الأرشيف ومعظم الوثائق المصنفة حتى الآن يعود للقرن (١١هـ / ١٧م) ، وحتى القرن (١٣هـ / ١٩م) . أمّا ما هو متعلق بالقرن (١٠هـ / ١٦م) ، فهو عبارة عن دفاتر عروض أو تقارير تعلق بأحوال مصر المالية و الإدارية أو فرمانات تعيينات ، أو شكاوى الأهالي ، وأيضاً دفاتر المخلفات والساليانات والعلوفات التي تتعلق بأمراء مصر وجنودها والتي كانت ترسل من قبل إداريي الأيالة إلى مركز الدولة. وقد عثر في هذا الأرشيف على أقدم دفتر مهمة حتى الآن وهو يحمل تاريخ (٢٥ رمضان ٩٥١هـ وحتى محرم ٩٥٢هـ) تحت رقم أوراق ١٢٣٢١ . وفي هذا الدفتر ، نصادف وجود العديد من الأحكام الهامة المرسلة إلى أمير أمراء مصر وناظر أمواله وقاضيه ، وهي تدور حول أحوال مصر المالية والإدارية الهامة ، ويعتبر هذا الدفتر من أهم مصادر بحثنا الخاصة بتشكيلات مصر في تلك الفترة .

جـ ـ أرشيف السجلات الشرعية :

وهو تلك الأرشيف المحفوظ الآن في دار الإفتاء باستانبول . وتعتبر « دفاتر روزنامجة قاضي عسكر » أهم دفاتر هذا الأرشيف بالنسبة لموضوع بحثنا ، حيث نصادف بها مادة تتعلق بمناطق أيالة مصر القضائية ، تلك المناطق التي كانت ملحقة بقضاء عسكر الأناضول . ولما كانت وثائق هذه المادة تبدأ من عام

(١٠٧٦هـ) ، فقد كانت إمكانية الاستفادة منها لإلقاء الضوء على التشكيلات القضائية بأيالة مصر خلال القرن ١٠هـ متواضعة إلى حد كبير . ويحتوى هذا الدفتر على قسم مستقل يتعلق بتوجيهات المناطق القضائية فى إيالة مصر تحت عنوان « مناصب ممالك مصر المعروضة على الأستانة » .

ثانياً : المصادر المعاصرة :

ويقصد بالمصادر المعاصرة ، تلك الآثار التى حررها شهود عيان أو التى نقلت عن شهود عيان ، أو كتبت فى حدود الفترة الزمنية لهذه الدراسة . ولذلك ، فمما لاشك فيه أن هذه المؤلفات المعاصرة ، تعتبر أهم المصادر التى يمكن الاعتماد عليها فى وصل حلقات المادة الأرشيفية المبعثرة، وتقييم هذه المادة ومحاولة الإستفادة منها قدر الإمكان .

ويأتى على رأس المصادر التى استعان بها الباحث فيما يتعلق بفترة ضم مصر للإدارة العثمانية ، وتشكيل ايالة مصر وهى الفترة التى أطلقنا عليها اسم « المرحلة الانتقالية » من الحكم العثمانى فى مصر ، كتاب « بدائع الزهور » لابن إياس ، وكتاب « نوادر التواريخ » للدياربكرى . وتعتبر « منشآت السلاطين » لفريدون بك التى تضمنت المكاتبات المتبادلة بين الغورى وسليم قبيل ضم مصر وأيضاً رسالة « فتح نامة » التى حررها كاتب الديوان الذى صحب سليم الأول إلى مصر « حيدر أفندى » ، وأيضا كتاب « غزوات السلطان سليم خان مع قانصوه الغورى سلطان مصر وأعمالها » لابن زنبل الذى يروى الصراع المملوكى - العثمانى فى مصر ، مقدماته ونتائجه ، ومؤلفات « سليم نامة » التى أهديت للسلطان سليم الأول فى حياته أو بعد وفاته وروت حملاته فى الشرق تُعتبر من المصادر الرئيسية المعاصرة للتأريخ لهذه الفترة .

ويلاحظ أن رضوان باشا زاده ، وسهيلى والحلاق وعبد الكريم من مؤرخى مصر فى القرن ١١هـ / ١٧م قد استفادوا بدرجات متفاوتة من تواريخ كل من ابن اياس وابن زنبل وفريدون بك اختصاراً أحياناً وتفصيلاً أحياناً أخرى ، ولم يصادف فى الفترة اللاحقة مؤرخ على المستوى التفصيلى لابن إياس فى بدائعه ، وذلك على الرغم من كل ما فيه ، كما لم يظهر أثر يروى لنا وقائع مصر وأحوالها وتطورات أحداثها على نمط بدائع الزهور أو حتى قريب منه . ولما كان معظم

الذين كتبوا عن تاريخ مصر في العصر العثماني من مؤرخي القرنين (١١ - ١٢هـ / ١٧ - ١٨م) ، قد سجلوا أحداث أيالة مصر خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي مختصرة للغاية وناقصة لدرجة كبيرة ، وذلك علاوة على ربطهم هذه الأحداث دائماً بولاة مصر . وكثيراً ما نجد بعضهم ينقل من بعض من غير تمحيص أو تقص للأحداث . ولكن ، هذه المجموعة من المؤرخين تبدأ في ذكر التفصيلات بشكل تدريجي إبتداء من مطلع القرن (١١هـ/ ١٧م) .

وعلى الرغم من ذلك ، لم تعكس هذه الآثار أحوال أيالة مصر بوجهها الحقيقي ، حيث كانت تعطي مساحات واسعة من صفحاتها للمشكلات المحلية والصراعات القبلية التي كانت تنشب بين الفرق العسكرية والجماعات المملوكية والسناجق وبين مختلف طوائف مصر المحلية بعضها وبعض ، مما كان يُعطي صورة مشوهة وخاطئة عن أحوال ايالة مصر وتشكيلاتها بصفة عامة ، في العصر العثماني . وفي السطور القادمة سيحاول الباحث التعريف بأهم المؤلفات التاريخية المعاصرة ، تلك التي استفاد منها في بحثه .

* ابن اياس ، أبو البركات محمد بن أحمد الحنفي (٨٥٢ - ٩٣٠هـ)

« بدائع الزهور في وقائع الدهور » :

وتأتي أهمية أثر ابن إياس من حيث أن والده كان من أمراء الألوف المماليك ، ووصل إلى رتبة أمير كبير في دولة المماليك . أما ابن إياس نفسه راوي الأحداث ، فكان قريب من أهل الديوان وأمراء الدولة باعتبار مكانة أبيه ، وبإعتباره من أمراء العشرات ، ثم ارتقى حتى وصل إلى رتبة أمير آخور رابع في القصر المملوكي . وقد أتاحت هذه المكانة للمؤلف تعقب وقائع المرحلة الأخيرة من التاريخ المملوكي في مصر والشام ، حيث جمع مشاهداته وتحليلاته لأحداث هذه الفترة في مؤلفه الذي يحتوي على خمسة مجلدات تحت اسم « بدايع الزهور في وقائع الدهور » . وفي المجلد الخامس الذي يحتوي على وقائع الأعوام من ٩٢٢ هـ وحتى ٩٢٨هـ ، من هذا الأثر الذي يبدأ تاريخ مصر فيه من خلق آدم عليه السلام وحتى عصر السلطان قايتباي بشكل مختصر ، قام ابن إياس بعرض التشكيلات المملوكية خلال هذه المرحلة ، وبيان عوامل التغيير التي حدثت في بنية الدولة

المملوكية داخلية كانت أم خارجية ، ثم تتبع المؤلف خلال هذا الجزء العلاقات المملوكية ـ العثمانية منذ البداية ، حيث قام بتحليل ونقد مقدمات ضم مصر للإدارة العثمانية ، وتصوير دخول مصر تحت الإدارة العثمانية تصويراً مفصلاً، وتتبع الإجراءات التى قام بها السلطان سليم فى مصر ، وكيف وطد العثمانيون اقدامهم فى مصر فى زمن ملك الأمراء خاير بك ، وبين بكل تفصيل إلى أى درجة تعرضت تشكيلات مصر الإدارية والمالية والعدلية والعسكرية للتغييرات فى هذه المرحلة الإنتقالية من الحكم العثمانى فى مصر .

* الدياربكرى ، عبد الصمد بن على بن داود .

« نوادر التواريخ »

يذكر الدياربكرى أنه كان قد قدم إلى مصر مع السلطان سليم الأول ، وفى عام ٩٤٧هـ عين قاضياً على دمياط ، ثم عمل مشيراً لداود باشا أمير أمراء مصر فى الفترة ما بين (٩٤٥ ـ ٩٥٦هـ). ولذلك يُعتبر الدياربكرى شاهد عيان لأحداث فترة توطيد الحكم العثمانى فى مصر ومعاصراً لأحداث الاضطراب التى حدثت فى مصر إثر وفاة خاير بك ، ثم شاهداً لحركة التغيير الإدارى والمالى والعسكرى التى مرت بها أيالة مصر عقب تنظيم قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ . ويعد أثره « نوادر التواريخ » الترجمة التركية لبدائع الزهور ، وذيل له فى الوقت نفسه ، ومن هنا تتضح قيمة هذا الأثر بالنسبة لهذه المرحلة فى التاريخ العثمانى بمصر .

وكان المستشرق المعاصر ستانفورد شو قد ذكر هذا الأثر تحت اسم « ذكر الخلفاء والملوك المصرية » ، وقد جانبه فى ذلك الصواب ، حيث ذكر الدياربكرى فى مقدمة كتابه اسم « النزهة السنية فى ذكر الخلفاء والملوك المصرية » لحسن ابن طولون ، وذلك كواحد من المصادر التى إعتمد عليها فى أثره .

يحتوى كتاب « نوادر التواريخ » على تاريخ مصر منذ الخليقة وحتى زمن أمير أمراء مصر داود باشا (٩٤٤ ـ ٩٥٦ هـ) ، فالقسم الأول من هذا الكتاب عبارة عن ترجمة حرفية لأثر ابن طولون المذكور « النزهة السنية » ، ويمتد حتى عام ٩٠١هـ .

أما القسم الثانى ، فهو ترجمة لكتاب « بدائع الزهور » لابن إياس مع بعض الحذف والإضافة حيث كان المؤلف يعرض وجهة نظره فيما ذكره ابن إياس بعد

ترجمته إلى اللغة التركية وبالخاصة فيما يتعلق بالدولة العثمانية ، وهذا القسم ينتهي عند تاريخ ٩٢٨هـ .

أما القسم الثالث من الأثر وهو القسم الجديد فيحتوى على وقائع الأحداث على الطريقة التى اتبعها ابن إياس فى عرضه للأحداث فى كتابه ، وامتد هذا الجزء حتى عام ٩٣١هـ . وقد عرض المؤلف فى هذا القسم الأخير من أثره الوقائع حتى وصول إبراهيم باشا الوزير الأعظم إلى مصر بشكل مفصل ، فى حين أن ذكر أحداث الفترة التالية بشكل أكثر اختصاراً . وقد كان من المنتظر من المؤلف أن يذكر أحداث هذه الفترة الأخيرة تفصيلاً بأعتبارها الفترة التى عاصرها وشاهد أحداثها بنفسه !! وعلى الرغم من هذا فإن أثره يعتبر بحق مصدراً ليس له مثيل فيما يتعلق بما احتواه قسمه الأخير من تفصيلات عن حالة عدم الاستقرار الإدارى التى مرت بها ايالة مصر بسبب حركة العصيان المتتالية التى حدثت خلال هذه الفترة .

* البكرى محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى (١٠٢٩هـ)

« المنح الرحمانية فى الدولة العلية » .

لقد كان والد المؤلف يعرف باسم « مفتى السلطنة بالديار المصرية » . وهو من علماء الأزهر شهد لحداث مصر خلال هذه الفترة . ولابن أبى السرور الذى يعد من علماء مصر الكبار فى القرن (١٠هـ / ١٦م) ، عدة آثار تاريخية حول أيالة مصر غير المنح الرحمانية . إلا أن هذه الآثار كانت تشبه بعضها البعض من حيث المحتوى وطريقة العرض . ويأتى على راس هذه الآثار « كتاب المنح الرحمانية » في الدولة العلية » الذى يعتبر إختصاراً لكتاب « عيون الأخبار ونزهة الأبصار » ، ويحتوى على وقائع مصر حتى عام ١٠٢٩هـ ، وهو مرتب على خمسة عشرة باباً ، حيث يذكر فيه أحوال الدولة فى زمن كل سلطان ، ثم يروى احوال امراء مصر الذين باشروا مهامهم في مصر خلال هذه الفترة ، والأحداث الهامة التى جرت فى زمن كل منهم . والشئ الملفت للنظر فى هذا الأثر أنه على رغم من قرب للؤلف لأحداث هذه الفترة ومعاصرته بحسب اعتقادنا ، إلا أنه سجلها بشكل مختصر مما يبين لنا ما كانت تمر به حركة التأريخ فى مصر خلال هذه الفترة من ضعف . وعلى هذا النحو ظهرت اهمية آثار البكرى نظراً

لقلة المعلومات المتوفرة لهذه المرحلة من التاريخ العثماني في مصر . وكان البكري قد تناول نفس المعلومات على نفس طرز الكتابة في مختلف آثاره الأخرى أمثال « اللطايف الربانية على المنح الرحمانية » ، « فيض المنان في ذكر دولة آل عثمان » الذي يحتوي على وقائع تمتد حتى عام ١٠٢٧هـ ، و « كشف الكربة في رفع الطلبة » الذي يتعلق بإلغاء بدعة (الطُلبة) التي انتشرت في مصر منذ أواخر القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي .

أما ابن محمد بن أبي السرور البكري ، عبد الله محمد (١٠٠٥ ـ ١٠٦٠ هـ) فقد ألف عدة آثار أضاف فيها إضافات جزئية عما كتبه أبوه . ومن هذه الآثار « كتاب الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة » الذي يحتوي على مقدمة وعشرين باباً ، ويروي الأحداث حتى عام ١٠٦٠هـ ، « والنزهة الزهية في ولاة مصر والقاهرة المعزية » وتمتد وقائعه حتى عام ١٠٤٢هـ فقط . وفي مثل هذه الآثار تناول المؤلف أحوال ولاة مصر وأوضاع الأيالة في عصورهم ، ومثلما فعل أباه ولم يذكر شيئاً عن السلاطين العثمانيين ولا عن أحوال الدولة العامة .

* محمد بن يوسف الحلاق .

« تاريخ مصر القاهرة »

لم يصلنا معلومات عن سيرة الحلاق تقريباً ، ولكن يعتبر أثره هذا من أفضل الآثار التركية التي أرخت لمصر خلال العصر العثماني . وقد ذكر المؤلف في مقدمة كتابه أنه كتب هذا الأثر في البداية باللغة العربية ، ثم كتبه باللغة التركية بعد ذلك بلغة سهلة بسيطة هي أقرب ما تكون إلى اللغة الدارجة . ويروي الأثر أحداث وتاريخ مصر من عام ٩٢٣هـ حتى عام ١١٣٧هـ . ومن الملاحظ أن المؤلف استفاد من آثار ابن إياس وابن زنبل في الفترة التي تتعلق بالفتح ، وانضمام مصر للادارة العثمانية . أما الفترة التي تلت هذه المرحلة فيقول المؤلف أنه استفاد فيها من التواريخ العربية المختلفة التي وصلت إلى يديه ، ثم اعتمد بعد ذلك على مشاهداته الخاصة للأحداث ويذكر الأثر الأحداث التي وقعت في زمن كل أمير على حده موضحاً أحوال الايالة الإدارية والعسكرية والاجتماعية بحيث تزداد الأحداث تفصيلاً كلما اقتربت لزمن المؤلف .

* عبد الكريم بن عبد الرحمن .

« تاريخ مصر » .

يذكر المؤلف أنه كان يعمل فى مهنة الكتابة العربية فى بيت المال بمصر عام ١١١١هـ / ١٦٩٩م . كما يذكر فى مقدمة أثره أنه لما شعر بندرة الآثار التى تتحدث عن تاريخ أمراء الأمراء العثمانيين فى مصر باللغة التركية ، فإنه أقدم على تناول وقائع مصر حتى عام ١١٢٨هـ / ١٧١٦م ، ترجمة من التواريخ العربية المختلفة إلى اللغة التركية . ومن الملاحظ أن المؤلف قد استعان فى كتابة هذا التاريخ بتاريخ « الحلاق » السابق الذكر ، استعانة أساسية حتى أنه يصادف أنه نقل فقرات كثيرة عنه دون أدنى تغيير ، وعادة ما كان يتدخل بقلمه فيضيف بعض التحليلات النقدية للأحداث التى كان يرويها بشكل أكثر تلخيصاً . وفى هذا الأثر الذى حُرر باللغة التركية البسيطة التى هى من العامية أقرب منها إلى الفصحى ينظر عبد الكريم للأحداث بنظرة جديدة ويبين العديد من الأفكار المتعلقة بولاة مصر مما كان يضيف جديداً لأثره .

* يوسف الملوانى بن الوكيل .

« تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب » .

لم تصلنا معلومات عن هذا المؤلف ولكن أثره يحتوى على تاريخ مصر منذ الخليقة وحتى عام ١١٤١هـ ، وهو مقسم إلى أربعة أبواب وفى الباب الرابع الذى يحمل عنوان « ذكر ولاة مصر نواب آل عثمان » بعد أن يذكر سيرة سلاطين آل عثمان يروى أحوال ولاة مصر الذين عُينوا فى زمانهم ، وأهم أحداث أيالة مصر فى عهد كل منهم . فكلما اقتربت الأحداث من القرن ١١هـ / ١٧م ازدادت تفصيلاً . ونتيجة لمقارنة ما أورده الكاتب من أحداث فى أثره مع ما بأيدينا من الوثائق ثبت صدق الكاتب ، وأهمية أثره فى كتابة تاريخ مصر فى العصر العثمانى . وأن هذا الأثر حرره المؤلف باللغة العربية ، ثم اختصره شخص غير معروف تحت اسم « تاريخ ملوك بنى عثمان وولاتهم بمصر » .

وعلاوة على هذه المصادر الهامة فقد ذكرت العديد من المصادر والمراجع الأخرى التى اعتمد عليها الباحث فى بحثه هذا فى ثبت المراجع ، والله ولى التوفيق .

المدخـل

أولاً : الدولة المملوكية وتشكيلاتها الإدارية :

لقد ظهر المماليك على مسرح الأحداث كقواد عظام نافحوا على أرض الإسلام ، فى فترة كان العالم الإسلامى خلالها فى أشد الحاجة لدولة توحد صفوف المسلمين ، وتعيد لهم عزتهم وكرامتهم بعد سقوط بغداد فى يد المغول عام ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م .

وكان ولاة مصر منذ وقت مبكر (٣٨ ـ ٢٥٤هـ / ٦٥٨ ـ ١٢٥٨م) قد اعتادوا شراء المماليك من الترك والكرد والزنوج ، وتربيتهم تربية عسكرية ومنحهم صفة « الجنود الخواص » . وقد استمر هذا العرف بعد ذلك ، فقام الطولونيون (٢٥٤ ـ ٢٩٢هـ / ٨٦٨ ـ ٩٠٥م) ، ثم الإخشيديون (٣٢٣ ـ ٣٥٨ هـ / ٩٣٥ ـ ٩٦٩م) ، ثم الفاطميون (العبيديون) (٣٥٨ ـ ٥٩٧ هـ / ٩٦٦ ـ ١١٧١) وأخيراً الأيوبيون (٥٩٧ ـ ٦٤٨هـ / ١١٧١ ـ ١٢٥٠م) قاموا بشراء وتنشئة هؤلاء المماليك تنشئة إسلامية ـ عسكرية للاستعان بهم وقت الملمات(١).

وكان الملك الأيوبى الملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧ ـ ٦٤٧هـ / ١٢٣٩ ـ ١٢٤٩) يُكثر من شراء المماليك ، حيث نسبوا إليه كالعادة وعرفوا باسم « المماليك الصالحية » . وكان أكثرهم من القبجاق والخوارزم ، كما أطلق عليهم اسم « المماليك البحرية » نظراً لتلقيهم تدريباتهم فى القلاع الموجودة فى جزيرة الروضة فى بحر النيل ، وذلك اعتباراً من عام ٦٣٩هـ / ١٢٤١م . وعقب وفاة الملك الصالح تمكن هؤلاء المماليك من السيطرة على مقاليد الأمور فى البلاد (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) . وبذلك برزت للوجود دولة المماليك فى مصر والشام (٢) .

وفى عهد السلطان المنصور قلاوون (٦٧٨ ـ ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ ـ ١٢٩٠م) تم تشكيل جماعة من المماليك من جنس الجركس وعرفت هذه الجماعة باسم « المماليك البرجية » ، نظراً لتلقيهم تدريباتهم فى أبراج قلعة الجبل ، وقد تمكن أحد هؤلاء المماليك ويدعى (سيف الدين برقوق) من الاستيلاء على مقاليد الحكم من آخر أبناء قلاوون عام (٧٨٤هـ ـ ١٣٨٢م) . وبذلك بدأت دولة المماليك البرجية واستمرت حتى انهارت على يد العثمانيين فى ٩٢٣هـ ـ ١٥١٧م .

لقد قامت دولة المماليك في مصر والشام بدور عظيم في التاريخ الإسلامي ، وذلك بصدهم غارتين عظيمتين على العالم الإسلامي . أما الغارة الأولى ، فتمثلت في زحف هولاكو على شرق الدولة الإسلامية ، وإسقاطه لمركز الخلافة العباسية في بغداد عام ٦٥٦هـ ـ ١٢٥٨م . فتصدت المماليك لهذه الهجمة الهمجية وأوقعت بالتتار هزيمة قاسية في عين جالوت عام ٦٥٨هـ ـ ١٢٦٠م . وأما الغارة الثانية فكانت تتمثل في الحملات الصليبية التي ما انفكت تنطلق من سواحل الشام وجزر البحر المتوسط من حين لآخر ، الأمر الذي كان يهدد العالم الإسلامي كله بشكل دائم ، ومرة ثانية قام المماليك بعدة حملات على تلك الأوكار الصليبية في سواحل الشام وانتهت بتطهير هذه المناطق من تلك الجيوب الصليبية تماماً عام ٦٩٠هـ ـ ١٢٩١م ، ثم تعقبوا فلولهم في قبرص (٨٢٩هـ ١٤٢٦م) . ثم في رودس (٨٤٨هـ ـ ١٤٤٤م) .

ولما نسي المماليك رسالتهم التي طالما دافعوا عنها وتغيرت طبيعتهم وسرّ بقاءهم ووجودهم سقطت دولتهم وانقلبوا أذلة هائمون على وجوههم في الأرض. وإذا كانوا قد حاولوا استرداد مكانتهم القديمة خلال السنوات الثمانية التي تلت دخول الشام ومصر تحت الحكم العثماني (٩٢٢ ـ ٩٣٠هـ / ١٥١٦ ـ ١٥٢٤) إلا أنه لم تقم لهم قائمة حتى أواخر القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، حيث بدأ الأمراء الجراكسة في شراء وتربية خواص لهم قفقاسي المنشأ . وبمرور الوقت وعلى أثر ضعف الإدارة العثمانية في مصر تزايد نفوذ هؤلاء المماليك في الإدارة المحلية بالبلاد ، واستمر هذا النفوذ حتى تحول تدريجياً إلى محاولات متتابعة للانفصال عن الدولة العثمانية ، وذلك إلى أن قام محمد على باشا بالقضاء على ما بقي منهم في قلعة الجبل بمصر في صفر ١٢٢٦هـ / مارس ١٨١١م .

تشكيلات الدولة :

لقد كان السلطان هو رأس تشكيلات الدولة الادارية والعسكرية ، فهو الذي يرأس ديوان السلطنة ، وفي نفس الوقت يقود الجيش إلى ساحات القتال .

وكان كل مملوك يمكنه احراز مقام السلطنة في الدولة ، فلم يكن هناك نظاماً معروفاً لتعيين أو انتخاب السلطان المملوكي ، إلا انه كان هناك شروط لابد

من توافرها فيمن يفكر فى هذا المنصب وهى : أن يكون من بين المماليك الذى أتموا تدريباتهم وخدموا فى السلك العسكرى ، وفى السراى المملوكى ، وذلك حتى ارتقوا إلى مراتب الإمارة ، وأن يتفوق على أقرانه من الأمراء بقدراته الشخصية الفذة ، وأن يتمكن من تنحية منافسيه جانباً بمساعدة جنوده الخواص ، واتباعه الأمناء . وبذلك يتثنى لهذا الملوك او ذلك احراز مقام السلطنة . وكان هذا السلطان يكتسب صفته الشرعية فى العالم الإسلامى بتصديق الخليفة العباسى بالقاهرة على اعتلائه لمقام السلطنة . وكان السلطان المملوكى يجمع فى يده كافة الصلاحيات المدنية والعسكرية فى الدولة التى قامت على أساس عسكرى وذلك باعتباره رئيساً للأمراء المماليك جميعا(٣) .

وكان للسلطان مجلس عال يدعوه للانعقاد حسب ما كانت تقتضيه مصالح البلاد ، ولم يكن لهذا المجلس موعد محدد . وكان رجال الدولة امثال « نائب السلطنة بمصر » (امير كبير) ونظار الدواوين ، أعضاء فى مجلس السلطنة هذا . فكان يجلس على يمين السلطان قضاة المذاهب الأربعة ، ووكيل بيت المال وناظر الحسبة ، وعلى يساره كان كاتب السّر يأخذ مكانه ، كما كان ناظر الجيش والموقعين يجلسون أمامه . أما أمير المجلس فكان يقوم بعرض الموضوعات التى ستناقش فى المجلس بحسب اهميتها ، وكان على رأس هذه الموضوعات ، ما يتعلق بامور الحرب والسلام ، واصدار قرارات العزل والتعيين الهامة (٤) .

ومن ناحية اخرى ، كان للسلطان مجلس آخر يدعو لعقده فى أيام الأحد والأربعاء من كل أسبوع. وفى هذا المجلس الذى كان يدعى اليه كاتب السّر والدويدار ونقيب الجيش ، كان السلطان يستمع الى شكاوى وتظلمات الاهالى ، ويفصل فى الدعاوى بمساعدة القضاة الأربعة (٥) .

أرباب السيوف : رجال الدولة والجيش :

لقد كانت دولة المماليك ، دولة عسكرية من الدرجة الاولى ، فالفئة التى كانت تحكم وتدبر شئون الدولة ، هى نفسها التى كانت تقود الجيوش فى ساحات القتال ، فكانوا جميعاً من المماليك . فمن « العساكر السلطانية » كان يتشكل الجيش ، ومنهم ايضاً كان ينتخب رجال الدولة .

رجال الجيش : كان الجيش المملوكى ينقسم إلى أربعة أقسام :

القسم الأول ، عبارة عن « المماليك السلطانية » الذين كانوا تحت إدارة خادم يدعى « مُقدّم المماليك » .

القسم الثانى ، فيشكله « فرسان المقاطعات » ، وهم عبارة عن جنود « الحلْقة » و « البحرية » و « التركمان » و « العرب » و « الأكراد » وغيرهم .

والقسم الثالث ، يمثله « مماليك الامراء » الذين يتكفل بتربيتهم وتدريبهم فى « احواش » الامراء المقدمين والطبلخاناه والعشروات فى النيابات مثل نيابة الشام ونيابة حلب ، وذلك على نمط مماليك السلطان .

أما القسم الرابع ، فيتكون من « القوات المعاونة » التى تستدعى فى حال الحاجة اليها فقط ، وهم من اجناس وعناصر مختلفة ممن تقطن فى مناطق نفوذ الدولة .

أما احتياجات ومؤن الجيش المملوكى التى كان يقوم بتوفيرها كل من « أمير السلاح » و « امير آخور كبير » ، كانت توفر تحت إشراف « أتابك العساكر » (أمير كبير) . وفى « ديوان الجيش » كانت تنظر كافة أمور العساكر السلطانية ، أما ما يتعلق بالمماليك السلطانية ، فكان يباشر فى ديوان آخر يعرف باسم «ديوان المفرد »(٦) .

رجال الدولة : وينقسم رجال الدولة بحسب مراتبهم فى الجيش المملوكى إلى اربعة طبقات :

الطبقة الأولى : وتعرف باسم « التقْدُمة » ، وكانت تضم أعلى المراتب بعد مرتبة السلطنة . ويأتى على راس هذه الطبقة « أمير كبير » ، وكان صاحب صلاحيات مطلقة باعتباره « أتابك العساكر » فى نفس الوقت ، وذلك منذ أوائل القرن (١٠هـ / ١٦م) ، وقد زادت صلاحياته تلك مرة أخرى بعد الغاء منصب الوزارة ، ومنصب نائب السلطنة بمصر ، حيث أصبح الوكيل الأول للسلطان فى شئون الدولة العسكرية والإدارية(٧) .

ويأتى بعد أمير كبير فى هذه الطبقة ، « امير سلاح » الذى كان رئيساً ومشرفاً على الزخائر ومخازن الأسلحة (الزردخانه والسلاحخانه) ، ثم « أمير المجلس » الذى كان يعتبر ناظراً ومديرا لتشريفات مجلس السلطنة ، « وأمير

آخور » الذى كان مسئولاً عن اسطبلات السلطان ، و « رأس نوبة النواب » الذى كان قائداً عسكرياً للمماليك السلطانية ، و « حاجب الحجاب » الذى كان ينظر فى كافة أمور العسكر المملوكى القضائية .

أما الدوادار كبير ، فكان يُعد من أرباب السيوف ، ومن أرباب الأقلام فى نفس الوقت ، وكان صاحب صلاحيات إدارية وعسكرية واسعة ، حيث تأتى مرتبته من حيث الأهمية بعد مرتبة أمير كبير مباشرة . وقد زادت أهمية هذه الوظيفة فى أوائل القرن (١٠هـ / ١٦م)(٨).

وقد كان الأمراء المقدمين يُعينون أيضاً فى وظائف إدارية عليا ، فكان منهم « نواب السلطنة بدمشق وحلب والإسكندرية ومصر العليا والسفلى » ، وكان يُعاون كل من هؤلاء ، نائب ، وحاجب ، وشاد سلاح ، وناظر خاص ، وناظر جيش ، وكاتب سر(٩) .

الطبقة الثانية : وتعرف باسم « طَبْلَخاناه » ، وأصحابها يعرفون بـ « أمراء طبلخاناه » أو « رؤساء أربعينات » . وهم يعتبرون معاونون للأمراء المقدمين . ومن هذه الطبقة كانت ينتخب « والى القاهرة » (والى الشرطة) الذى كان من المسئولين عن إقرار الأمن والهدوء فى القاهرة وتنفيذ أوامر السلطان ، وعرض التقارير التى كانت ترد من نيابات السلطانة المختلفة كل يوم على السلطان(١٠) ، و « نقيب الجيش » الذى كان قائداً لـ « أجناد الحلقة » ، والمِهْمَندار المكلف بمقابلة السفراء والزوار ، ونائب القلعة ، وأيضاً تاجر المماليك(١١) .

أما الطبقة الثالثة والطبقة الرابعة : من رجال الدولة أرباب السيوف ، فكان يمثلها أمراء العشرات وأمراء الخمسات ، وهؤلاء كانوا أقل نفوذاً وسطوة فى الدولة(١٢) .

أرباب الأقلام :

إذا كانت أعلى مراتب دولة المماليك تنحصر فى طبقة العسكر المعروفة باسم « أرباب السيوف » ، فقد كانت إدارة شئون الدولة الإدارية والمالية توكل لطبقة من المدنيين تعرف باسم « أرباب الأقلام » وكان هؤلاء يختارون للقيام بمختلف الأعمال الإدارية حسب كفاءة كل منهم ، سواء كانوا من المسلمين أو من أهل الذمة أيضاً ، مما كان يبرز بشكل جلىّ طبيعة المعاملة التى كان يلقاها أهل الذمة

فى دولة المماليك . ولم تكن إدارة هذه الفئة لشئون الجيش والمالية والأوقاف مستقلة ، بل كانت مرتبطة بالإدارة المركزية التى هى موجودة فعلاً فى يد طبقة الأمراء من « أرباب السيوف » .

وكان أرباب الأقلام يحتفظون بأسرار وظائفهم فى أضيق الحدود ، حيث ظهر تأثير هذا الإجراء الإدارى بوضوح عندما أراد الحكام الجدد من العثمانيين أن يتعرفوا على كيفية إدارة المماليك للبلاد ، فكان هؤلاء الكتبة يخفون دفاترهم ، ويطلعون العثمانيين على دفاتر ذات شفرة مالية خاصة ، فيعطونهم بذلك معلومات غير صحيحة عن الإدارة فى البلاد ، مما أوقع الادارة العثمانية فى مصر فى حالة شديدة من الاضطراب(١٣) .

وقد كان على قمة الوظائف التى كانت تقوم بها هذه الفئة وظائف : « مشير الدولة » الذى كان يقوم السلطان بإستشارته فى بعض الأمور الهامة للدولة ، و«كاتب السّر الشريف » (ناظر ديوان السّر الشريف) الذى كان مسئولاً عن مكاتبات الدولة بصفة عامة ، وكان يختار من العلماء المتفقهين فى علوم القرآن والسنّة والأدب والتاريخ والحكمة وضروب الأمثال وغيرها من العلوم اللازمة ، وكان يرأس ديوان يضم الموقعين والنُظّار والكتبة وغيرهم ، ويعرف هذا الديوان بإسم « ديوان الإنشاء » (ديوان السّر الشريف)(١٤) ، و « ناظر الجيوش المنصورة » المُكلف بالإشراف على الامور الإداريةالمتعلقة بالعساكر السلطانية ، و « وزير الدولة » الذى كان رئيساً لإدارة الشئون المالية فى السلطنة ـ وكانت رتبة الوزارة فى الدولة الإسلامية قد فقدت اهميتها ، حيث انحصرت فى أوائل القرن (١٠هـ / ١٦م) ، صلاحيات هذا المنصب فى عملية التفتيش على أمور المالية فقط(١٥) ـ و « ناظر ديوان الخاص » الذى كان مشرفاً على الأمور المالية والأراضى الخاصة بالسلطان نفسه(١٦) .

وعلاوة على طبقتى « أرباب السيوف » و « أرباب الأقلام » ، كانت هناك طبقة ثالثة تضفى الصفة الشرعية على كافة أعمال الطبقتين السابقتين ، فضلاً عن السلطان نفسه .

ويأتى فى مقدمة هذه الطبقة « الخليفة العباسى بمصر » الذى لم يكن يملك من المُلك والتصرف شيئاً ، بل كان صاحب مقام روحى فقط ـ وكان السلطان

المملوكي الظاهر بيبرس قد بايع أحمد أبو القاسم العباسي الذى لجأ إلى مصر عام (٦٥٩هـ / ١٢٦١م)، حيث زادت مكانة مصر الروحية منذ ذلك الحين فى العالم الإسلامي ـ ثم يأتي بعد ذلك « قضاة القضاة » من المذاهب الأربعة الذين كانوا يقومون بكافة الأمور الشرعية والقضائية للأهالي بالدولة ـ وكان فى مصر حتى عام (٦٦٣هـ / ١٢٦٥م) قاضى قضاة شافعي فقط ، وكان يحمل لقب « شيخ الإسلام » ، ولكن منذ ذلك التاريخ تقرر تعيين ثلاثة قضاة قضاة عن المذاهب الحنفى والمالكي والحنبلي ، علاوة على قاضي القضاة الشافعي ـ و« قضاة العسكر » الذين كانوا ينتخبون من مذاهب الشافعية والحنفية والمالكية فقط ، وكان هؤلاء القضاة يصحبون السلطان دائماً ، حيث ينظرون فى الأمور الشرعية والقضائية المتعلقة بالجنود(١٧) . أما « نظّار الحسبة » فى القاهرة والفسطاط والإسكندرية ، فكانوا مكلفين برعاية أعمال البلدية فى المدن ، حيث كان كل منهم يقوم بالتفتيش على الحوانيت والأسواق والورش وغيرها ، فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر فى الطرقات(١٨) .

ومن العرض السابق يتضح لنا أن دولة المماليك قد اتخذت معظم التشكيلات الأساسية للدولة الأيوبية نموذجاً يحتذى كما استفادت أيضاً من تشكيلات الدول الإسلامية الأخرى ، محاولة فى ذلك توفيق هذه التشكيلات مع « نظام المماليك » الذى قامت عليه ، بحيث استمرت عمليه التغيير والتطوير هذه فى تشكيلات الدولة متأثرة بما كانت تمر به من أوضاع بين الحين والآخر(١٩) الأمر الذى جعل حالة الاستقرار فى التشكيل الإدارى لمؤسساتها المختلفة شبه منعدمة ، وسوف نلمس هذا ، إن شاء الله تعالى أثناء إجراء المقارنة بين تشكيلات المماليك المركزية وتشكيلات الدولة العثمانية .

الانهيار الداخلى :

لقد كان إنهيار النظام الداخلى من أهم العوامل التى أدّت فى النهاية الى سقوط الدولة نهائياً . وكانت حالة الفساد التى شوهدت تخترق كافة مؤسسات الدولة وتشكيلاتها على رأس هذه العوامل على الإطلاق .

ويؤكد لنا ابن إياس كشاهد عيان لفترة إنحطاط المماليك وسقوط دولتهم ، أنّ وباء الرشوة كان قد تفشى فى مختلف مؤسسات الدولة . فكان الأمراء يُقرّون

كثيراً من الأمور المخالفة للشرع الإسلامي القويم ، فيغدقون الرشاوى والهدايا على رجال الدولة ، وينالون بهذا الطريق الشاذ الوظائف الهامة التى كانت بهذا الشكل فى يد غير المؤهلين لها ، حتى أن السلطان نفسه كان قد أصابه نفس الداء فكان لا يُصدّق على تعيين شخص ما قبل أن يحصل منه على مبلغ كبير من المال(٢٠) . ولما كان الكشاف ومشايخ الأعراب قد اعتادوا تقديم الهدايا القيمة والأموال للسلطان عند تعيينهم ، فقد عمل هؤلاء وأمثالهم على استخراجها من المقاطعات والأوقاف التى كانت تحت تصرفهم ، وأيضاً من رعايا النيابات . ونتيجة لهذا الظلم الواقع على الرعايا اضطربت إدارة النيابات وولاياتها وماليتها إلى حد كبير . وسوف نلاحظ أن هذا الفساد وذلك الظلم الذى كان سبباً فى سقوط وإنهيار دولة المماليك فى الداخل قبل إنهيارها السياسى ، قد بُعث مرة ثانية على يد نفس هذه العناصر المملوكية فى أواخر القرن (١٠هـ / ١٦م)(٢١) .

ونتيجة لحالة الاضطراب الاقتصادى التى تعرضت لها الدولة المملوكية ، حُمّل التجار والموظفين ضرائب جديدة . وطبقاً لما أورده ابن إياس ، فقد كان يُؤخذ من الرعايا « نصف فضة » عن كل أردب حبوب يشترونه . وفى زمن السلطان قانصوة الغورى أرتفع هذا المقدار الى ثلاثة انصاف فضة ، وكانت هذه الضريبة تعرف باسم « المُوجب » ، كما كان التجار وأصحاب الحرف يضطرون لدفع ضرائب مستحدثة كل شهر للمحتسب ، وعرفت هذه الضرائب باسماء مختلفة مثل « المُشاهرة » و « المُجامعة » ، وقد نتج عن هذه الزيادة الضريبية أرتفاع الأسعار فى الأسواق أرتفاعاً عظيما(٢٢) . ومن ناحية اخرى ، فعلى اثر زيادة الضرائب التى كانت تحصل من السفن التجارية التى كانت ترد على موانى جدة والإسكندرية ودمياط وذلك لسد العجز الذى بدأ واضحاً فى ميزانية الدولة نتيجة تحويل معظم التجارة الشرقية المتجهة إلى أوربا عن مصر إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، اضطربت حركة التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء . وأضاف ابن إياس ، إنه بسبب أرتفاع العشور التى كان يتقاضاها نائب جدة من التجار إلى عشرة أضعاف على ما كان يدفع من قبل ، بدأ هؤلاء التجار يمتنعون عن المرور على ميناء جدة ، كما ذكر أيضاً ، أن السفن الأجنبية لم تعد ترتاد موانى الاسكندرية ودمياط ، كما كانت من قبل ، مشيراً بذلك إلى تغيير طريق

التجارة الشرقية عن مصر ، الأمر الذى هز الحياة الاقتصادية فى مصر بقوة[٢٣] .

وهكذا ، يبدو واضحاً تأثير استيلاء البرتغال على طريق تجارة الهند باكتشافهم طريق رأس الرجاء الصالح ، وفرض الحصار على مرور التجارة الشرقية عبر مصر ، على كافة مؤسسات الدولة المملوكية بفقدانها هذا المورد المالى والاقتصادى الهام [٢٤]. فبدأ السلطان المملوكى فى مصادرة أموال الأمراء المقدمين واعيان التجار وموظفى الدولة والمباشرين ، وذلك حتى يتمكن من سدّ احتياجات المماليك السلطانية ومرتباتهم[٢٥] . كما فرض السلطان مبلغ يدفعه عامل الضرب له كل شهر ، الأمر الذى جعل العامل يعمل على تعويض هذا المبلغ بخلط النحاس والرصاص بالعملة الفضية ، فأدى هذا لاضطراب وفساد المعاملات المالية بل ولتداول الدرهم بأسعار مختلفة[٢٦] . وعلاوة على هذا ، فقد قام السلطان المملوكى قنصوة الغورى بإفراغ خزينة الدولة من الأموال لتوفير مهمات حملة مرج دابق[٢٧] .

ومن ناحية أخرى ، فقد ظهرت بين مماليك السلطان الغورى « الجلبان » ، وبين بقية مماليك الدولة الفتن والمشاحنات . فذكر ابن إياس ، أنه أُشيع أن السلطان الغورى قال لمماليكه « الجلبان »: (لا تحاربوا أنتم مع العثمانيين ، واتركوا المماليك القرانصة يحاربون بمفردهم) ، وذلك قبيل معركة مرج دابق . ولما وصل هذا الخبر للمماليك القرانصة ، وحان وقت النزال تركوا المماليك الجلبان وحدهم فى حلبة القتال مع السلطان ، وانسحبوا من ميدان المعركة[٢٨] . وكان هؤلاء المماليك قد وصلوا لدرجة من الفساد جعلت البعض منهم يعمل ضد البعض الآخر[٢٩] .

ثانياً : الدولة العثمانية وتشكيلاتها ا لإدارية :

لقد ظهرت الدولة العثمانية ، لأول مرة ، كواحدة من تلك الإمارات التركمانية التى انتشرت على ثغور الدولة الإسلامية على الحدود الرومية فى أقصى شمالى غرب الأناضول ، حيث اشتهر اتباعها فى البداية باسم « غزاة سكود » نسبة إلى المنطقة التى انطلقوا منها لأول مرة . وتحت قيادة عثمان غازى توحدت فصائل الغزاة فى تلك المناطق لغزو بلاد الروم ، فلم يمض وقت طويل حتى سقطت فى

يد الغزاة الفاتحين العديد من المدن البيزنطية الهامة مثل بورصة وازنيق وغيرها (٧٢٦ ـ ٧٣٧هـ / ١٣٢٦ ـ ١٣٢٧م) . ولم يلبث العثمانيون أن وضعوا أقدامهم على بوابة أوربا في غاليبولي (٧٥٨هـ / ١٣٥٨م) ، وسرعان ما سقطت أدرنة وتراقيا الشرقية ، وانساح المسلمون في البلقان يفتحون الفتوح في أوربا ، فاعترفت العديد من ممالك البلقان والأناضول بالنفوذ العثماني فيها ، كما لم يجد امبراطور بيزنطة بدّ من الإعتراف هو الآخر بالنفوذ الإسلامي في المنطقة .

لقد كان كل فتح جديد تعقبه معاهدة جديدة تزيد من النفوذ الاسلامي في تلك المناطق وتقلص من سيطرة الممالك البلقانية على أملاكها . ولم تتمخض الحملات الصليبية التي اعلنتها ممالك البلقان تؤيدها في ذلك بيزنطة وبابا روما أحياناً ، لم تتمخض إلا عن انطلاقة جديدة للعثمانيين ، يفتحون على أثرها مناطق لم تفتح للإسلام من قبل ، ويوطدون أقدام المسلمين في المناطق المفتوحة فعلاً .

ولم تمضي فترة طويلة حتى أُحيطت بيزنطة ، مركز الكنيسة الشرقية ، من كل جانب بأملاك المسلمين ، مّما جعل امبراطور بيزنطة يدفع الجزية ، وحوصرت عاصمته اكثر من أربع مرات إلى أن اذن الله تعالى لها بالفتح على يد السلطان محمد الفاتح عام (٨٥٧هـ / ١٤٥٣م) ، فكان نعم الأمير الفاتح ، وكان جيشه نعم الجيش آنذاك ، وذلك بعد أكثر من ثمانية قرون مرّت على أوّل حصار إسلامي لها عام (٥٠هـ / ٦٧٠م) .

ومنذ ذلك الحين ، بدأ العالم الإسلامي يوجه أنظاره صوب غزاة الإسلام في بلاد الروم ليقوموا بمسئولياتهم تجاه المسلمين وبسقوط بيزنطة ، سقطت املاكها في كل مكان ، وفتح الطرق أمامْ الجيوش العثمانية ، فانساحت في أوربا ، وضّمت ممالك البلقان ضماً مباشراً (٨٦٢ ـ ٨٧٩هـ / ١٤٥٨ ـ ١٤٧٤م) وأراد الفاتح الغازي أن يلحق « رومية » (روما) بأختها القسطنطينية ، لتصبح «إسلامروم » كما صارت الاولى « إسلامبول » ، فاستعد الفاتح لذلك عام ٨٨٥هـ ١٤٨٠م ، ولكن لم يكتب لها الفتح بعد .

وهكذا ، بدأت في الظهور بوادر قيادة جديدة في العالم الإسلامي ، فعلى أثر إخفاق المماليك في مواجهة التحديات الصليبية في البحار الجنوبية ، وحماية

العالم الإسلامي من الأخطار التي كانت تهدده آنذاك من الداخل والخارج ، توجهت الدولة العثمانية ، لأول مرة ، بجيوشها ناحية الشرق الإسلامي ، حيث وجدت الدولة أنه جاء دورها لحماية أرض الإسلام ، والوقوف في وجه الزحف الصليبي في البحر المتوسط وشمالي أفريقيا على يد صليبي الأسبان ، وفي البحر الأحمر على يد صليبي البرتغال ، وفي وجه الهجمة الشيعية في شرق الأناضول . وبذلك توحد العالم الإسلامي ، مرة ثانية تحت قيادة العثمانيين لمواجهة هذه الأخطار التي بدأت تهدد المسلمين في كل مكان ، فالتف المسلمون حول قيادتهم الجديدة ، وبدأوا في استئناف مسيرة الغزو في أوربا مرة أخرى .

وخلال ما يقرب من نصف قرن من الزمان قضاها السلطان القانوني في سدّة الحكم ، وصلت فتوحات العثمانيين حتى أواسط أوربا ، وحوصرت مدينة « فيينا » أكثر من مرة ، حيث أحكم المسلمون سيطرتهم ، منذ ذلك الحين ، على البحر المتوسط وموانيه ومعظم جزره ، وانضمت شمالي أفريقيا لأملاك الدولة العثمانية ، وعاود السلطان سليمان القانوني المحاولة لفتح رومية ، ولكنها لم تفتح أيضاً ، وفتحت بغداد والبصرة ، وسيطرت الدولة على البحر الأسود وموانيه ، وأصبحت الشعوب الإسلامية التي لم تخضع لسلطان الدولة ، تدور في فلكها ، بإعتبارها دولة الخلافة وحامية الحرمين الشريفين . ولكن فترة الإزدهار هذه لم تستمر طويلاً ، فسرعان ما بدأت رحلة الدولة العثمانية الطويلة نحو الهبوط ، عقب وفاة السلطان القانوني أثناء حصاره لإحدى قلاع فيينا عام (٩٧٣هـ / ١٥٦٦م) .

ولم ينتهي القرن (السادس عشر الميلادي / العاشر الهجري) حتى امتدت فتوح الدولة العثمانية في طول البلاد وعرضها ، فوصلت حدودها إلى جنوبي روسيا وشمالي أوروبا شمالاً ، وبلاد الحبشة واليمن والمحيط الهندي جنوباً ، وبلاد التركستان شرقاً ، وحتى بلاد المجر وحدود النمسا غرباً ، وأصبح البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود بحاراً تظللها راية الإسلام ، فاشتملت الدولة العثمانية على حواضر العالم الإسلامي ومدنها ، مكة والمدينة والقدس ودمشق وبغداد ومصر ، وورثت حضارة لم يسبق لها مثيل(٣٠) .

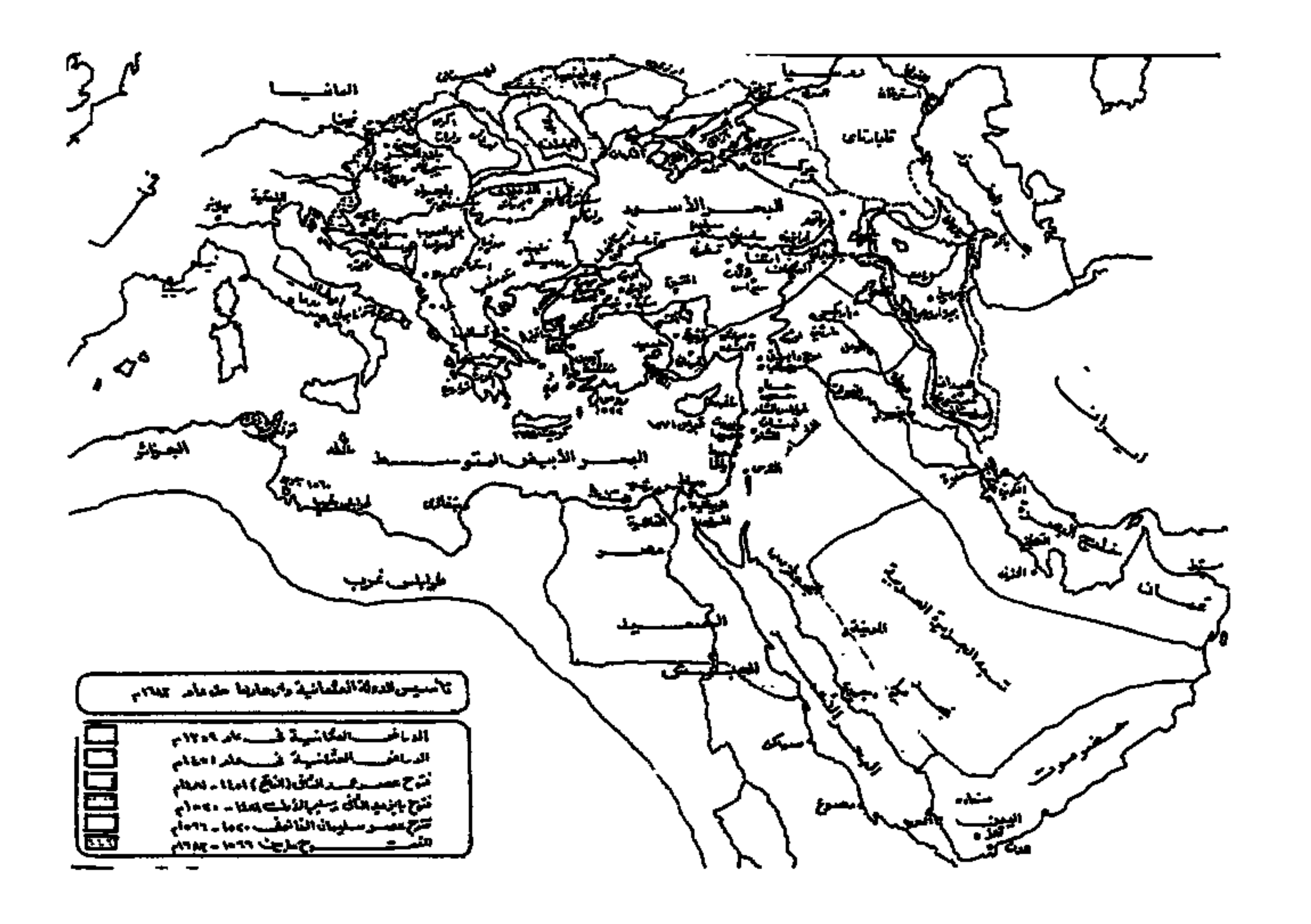
تشكيلات الدولة :

لم تعرف الدولة العثمانية نظام المركزية فى تشكيلاتها خلال مرحلتها الأولى، وذلك حتى وضع السلطان محمد الفاتح (٨٥٥ ـ٨٨٦هـ / ١٤٥١ ـ ١٤٨١م) لأسس هذا النظام عقب فتح القسطنطينية (٨٥٧هـ / ١٤٥٣م) . ولم تعرف إمارة آل عثمان التشكيلات الأ فى عهد اورخان غازى (٧٢٦ ـ ٧٦١هـ / ١٣٢٦ ـ ١٣٦٠م) . وكانت الإمارة العثمانية تدار من خلال مجلس عرفى يتشكل من أعيان القبيلة ، ويرأسه رئيس هذه القبيلة الذى كان فى نفس الوقت رئيساً للإمارة وقائداً للغزاة . ولا زال هذا التشكيل البسيط يتطور مع تطور الإمارة العثمانية حتى وصل إلى مرحلة تشكيلات الدولة ذات المؤسسات المتعددة.

السلطان : لقد كانت سلطة الأمير الغازى تنبع من كونه رئيساً للعشيرة وقائداً للطليعة الأولى من الغزاة . فكانت عائلة الأمير الغازى تسيطر بصفة مطلقة على مقاليد الحكم والسياسة فى القبيلة . فمن هذه العائلة كان لابد من انتخاب رئيس الإمارة . وحتى فتح القسطنطينية كان لأعيان الإمارة فى الدولة العثمانية نفوذاً قوياً ، وبالخاصة فيما يتعلق بانتخاب الأمير الغازى من عائلة آل عثمان . وعلى الرغم من ذلك ، لم يكن هناك قانون أو قاعدة مضطردة لإعتلاء منصب الإمارة ثم السلطنة العثمانية . ففى البداية ، كان لختيار الأمير الغازى من عائلة آل عثمان ، على أن يكون المرشح على قدر عالٍ من الكفاءة والإقتدار ، دون النظر إلى فروق السن ، الأمر الذى فتح بابا للتنافس بين الأخوة الأبناء . إلا أنه عقب إعتلاء سليم الثانى العرش (٩٧٤هـ / ١٥٦٦م) ، بدأ العمل بتعيين أكبر الابناء سناً .

وكان للسلطان الحق فى إدارة كافة شئون الدولة إدارية كانت أم عسكرية . إلاّ أنّه كان ينبغى عليه عرض الأمور الهامة على الديوان الهمايونى قبل إصداره أى قرار ، على أن يكون القرار النهائى له ما وافق الشرع الإسلامى .

وكما كان السلاطين يخرجون على رأس الحملات العسكرية ، ويبعثون قوادهم نيابة عنهم احياناً ـ لم يتوانى أى سلطان عن الخروج على رأس جيشه حتى وفاة السلطان سليمان القانونى (٩٧٤هـ / ١٥٦٦م) ـ كان هؤلاء يرأسون فى نفس الوقت الديوان الهمايونى ، بحيث كانت كافة أمور الدولة


تأسيس الدولة العثمانية وتوسعاتها حتى عام ١٦٨٣م
البحر الأسود
البحر الأبيض المتوسط
طرابلس غرب
مصر
الصعيد
الجزائر
ألمانيا
عمان
حضرموت
اليمن

الإدارية والعسكرية والمالية والقضائية تنظر فى هذا الديوان . وكان يعاون السلطان فى كافة مسئولياته الإدارية والعسكرية ، الصدر الأعظم الذى كان ينوبه فى إدارة شئون الدولة وقيادة الجيوش .

وهكذا ، كان السلطان العثمانى هو الرئيس الأعلى الإدارى للدولة ، وفى نفس الوقت كما هو القائد الأعلى لجيوشها . واعتباراً من عام (٩٢٣هـ / ١٥١٧م) ، أصبح للسلطان العثمانى سلطة شرعية كاملة بإعتباره خليفة للمسلمين وخادماً للحرمين الشريفين(٣١) .

الديوان الهمايونى : وهو المجلس الاعلى للدولة . ويعقد هذا المجلس تحت رئاسة السلطان نفسه وفى مكان إقامته وينوب عن السلطان فى حالة غيابه الوزير الأعظم . وفى هذا المجلس ، كانت تنظر كافة شئون الدولة الهامة إدارية كانت ام عرفية أم مالية أم عسكرية أم شرعية . وكان المجلس يضم كل من الوزير الأعظم (الصدر الأعظم) والوزراء ، والدفتردار (الروميلى والأناضول) ، وقاضى العسكر (الروميلى والأناضول) ، والتوقيعى (النيشانجى) ، والروزنامه جى ، وأغا اليكيجرى (ينى جرى - الإنكشارية) كأعضاء دائمين فيه .

وكان الديوان الهمايونى يعقد أربع مرات أسبوعياً ، وذلك خلال القرن (١٠هـ / ١٦م). ومنذ عصر السلطان محمد الفاتح بدأ السلطان يترك رئاسة الديوان المباشرة لوزيره الاعظم ، حيث كان هو يقوم بمراقبة أعمال الديوان من خلال نافذة تطل على الديوان مباشرة . ومنذ ذلك الحين، استحدث السلطان ما عرف بـ « حجرة العرض » لعرض شئون الدولة الهامة التى تحتاج إلى رأى السلطان ، وذلك عقب إنتهاء أعمال الديوان يومين اسبوعياً .

وإذا كان الديوان الهمايونى هو المجلس الذى يباشر السلطان كافة صلاحياته من خلاله لإدارة شئون البلاد عامة ، فقد كان للسلطان مجالس أخرى يباشر من خلالها أيضاً مهامه الطارئة والخاصة . فكان يعقد ديوان آخر يعرف باسم « ديوان الغَلَبَة » بغرض استقبال السفراء الأجانب ، ولتوزيع المرتبات الدورية لعسكر الدركاه العالى (قابو قولى) . أما فى الظروف الطارئة والغير عادية للدولة ، فكان السلطان يدعو أعضاء الديوان لعقد جلسة طارئة ، وعندئذ يعرف هذا الاجتماع الطارئ بإسم « أياق ديوانى » (ديوان الوقوف)(٣٢) .

أ ـ رجال الدولة

أولاً : فى مركز السلطنة :

الوزير الأعظم (الصدر الأعظم) : وهو وكيل السلطان المطلق فى كافة شئون الدولة . وقد كان فى الإمارة العثمانية وزيراً واحداً ينتخب من العلماء ، فلما اتسعت شئون الدولة ، تعدد الوزراء ، فعرف الوزير الأول باسم « الوزير الأعظم » . وحتى أواخر القرن (٩ هـ / ١٥م) ، لم يتعدى عدد الوزراء ثلاثة وزراء . وكان يرأس الديوان الهمايونى نيابة عن السلطان بصفة دائمة منذ عصر محمد الفاتح . وكانت قرارته تعنى إرادة السلطان نفسه ، ولما لا ، وقد كان بيده خاتم السلطان . وبصفة عامة ، فقد كان الوزير الأعظم ينظر فى كافة شئون الدولة نيابة عن السلطان ، وبالخاصة فيما يتعلق بشئون التعيينات والترقيات والعزل وسن القوانيين ، وكافة الأمور الإدارية والعرفية والعسكرية والعدلية . أما فيما يتصل بشئون الوزراء أو قضاه العسكر ومن فى مستواهم ، فكان عليه أخذ موافقة السلطان نفسه أولاً قبل إتخاذ أي قرار فى شأن هؤلاء .

وعلاوة على الديوان الهمايونى ، فقد كان الوزير الأعظم يرأس ديوان آخر بعد صلاة العصر عرف باسم « إيكندى ديوانى » (ديوان العصر) . وفى هذا الديوان ، كان الوزير الأعظم يقوم بإتمام أعمال الديوان الهمايونى التى لم تكن قد تمت ويُحوّل ما يتعلق منها باعضاء الديوان الهمايونى لبحثها فى دواوينهم الخاصة بهم(٣٣) .

ومن ناحية أخرى ، كان الوزير الأعظم ينوب عن السلطان أحياناً فى قيادة الحملات العسكرية ، حيث كان يُمنح عندئذ صلاحيات إضافية ، ويُعطى لقب «سردار اكرم » (القائد الاكرم) . ولم يكن السلطان يرد طلب أو قرار للوزير الأعظم قط . ولكن قد يؤدى هذا الطلب أو ذلك القرار إلى عزله . وكان الوزير الأعظم يتقاضى مقابل خدماته هذه مقاطعة أرض ، علاوة على ما كان يخصه من دخول أخرى تُخصصها له الدولة .

الوزراء : وهم من الأعضاء الأساسيين فى الديوان الهمايونى . وقد وصل عددهم فى مطلع القرن ١٠هـ / ١٦م إلى سبعة وزراء . وكان هؤلاء الوزراء يتدرجون فى درجات الإمارة ، من أمير سنجق إلى امير أمراء ، فأمير أمراء

الأناضـول فـأمـيـر أمـراء الروم إيلى حـتى يصـلون إلى مـرتبـة الوزارة هذه . وقـد يرتقى الوزير لمرتبة وزير ثالث ، فوزير ثان ، فوزير أعظم . ويعرف هؤلاء الوزراء باسم « وزراء القبة » (وزراء الداخل) ، حيث يقوم هؤلاء بمعاونة الوزير الأعظم فى تدوير كافة شئون الدولة بحسب درجة كل منهم .

ولما زاد عدد وزراء الداخل الذين كانوا يمارسون أعمالهم داخل مركز الدولة وتحت قبة الديوان ، بدأ تعيينهم على ولايات الدولة الممتازة . وقد تم لأول مـرة تعيين الوزراء على أيالة مصـر ، عقب ضـمـهـا للإدارة العثـمـانيـة ، وفى عـهـد السلطـان سليـمـان القـانونى ، ثم بدأ تعـيين الوزراء بشكل مطـرد على ولايات الدولة الممتازة مثل « بغداد » و « بودين » ، حيث اطلق على هؤلاء الوزراء اسم « وزراء الخارج » ، ولكنهم كانوا اقل مرتبة من « وزراء الداخل »(٣٤) .

قاضى العسكر : وهو يعتبر أعلى مرجع شـرعى وقضـائى فى الدولة بعد شيخ الإسلام . فحتى أواخر عهد السلطان محمد الفاتح ، لم يكن فى الدولة أكثر من قاضى عسكر واحد ، إلا انه عقب اتساع فتوح الدولة فى الروميلى والأناضول قسم هذا المنصب إلى قسمين : « قـاضى عـسكر الروميلـى » و « قاضى عـسكر الاناضـول » . وكـان كل منهمـا ينظر فى الأمور الشـرعية والقـضـائية التى تتعلق بمنطقـته فى الديوان الهـمايونى ، كمـا كان لكل منهـما ديوان خـاص به للنظر فى الأمـور المتـعلقة برعـايا منطـقتـه والمحـولة عن الديوان الهـمـايونى . وقد كـان لهـذا المنصب أهمية خـاصة فى الدولة العثمانية ، فما تكاد تـخلو معـاملة إدارية أو مـالية أو حـتى عسكرية من توقـيع أحد هذيـن القاضـيين اللذين كانت لهـما صـلاحيـات تعيين القضـاة فى الدولة دون مستوى المناطق القضائية الممتازة مثل مصـر .

وكـان الطريق لهـؤلاء يبـدأ عـقب تـخـرجـهم ، حيث يعـمـل الواحـد منهم اولاً كـملازم لأحـد القضـاة ، ثم يرتقى إلى مرتـبة قـاضى منطقة قـضـائيـة (قـضـا) ، ولازال يرتقى حـتى يصل الـى منصب قـاضى عـسـكر الرومـيـلى . وكـان شـيخ الإسـلام الذى كان بمثـابة مـفتى الدولة ينتـخب من بين قـضـاة عـسكر الرومـيلى السـابقين(٣٥) .

الدفتردار : وهو وكـيل السلطان فى الشـئـون المالية ، وناظر خزينة الدفـاتر المالية ، وهـو مسـئول مسئولية مباشـرة أمام السلطان ووزيره الأعظم عن ميزانية

الدولة وماليتها . وكان في عهد الإمارة ومطلع عهد السلطنة هناك دفتردار واحد وعقب اتساع فتوحات الدولة انقسم هذا المنصب أيضاً الى قسمين : « دفتردار الروميلي » وعرف باسم (باش دفتردار) ، « ودفتردار الأناضول » . و كان كل منهما يقوم بالنظر فيما يتعلق بمنطقته من الأمور المالية . وكان لكل دفتردار ديوان خاص به ينظر فيه الأمور المُحولة إليه من الديوان الهمايوني(٣٦) .

النيشانجي (التوقيعي) : ويعرف أيضاً باسم « الطغرائي » نظراً لوضعه « طغراء » (علامة خاتم) السلطان التي تحتوي على توقيعه على الفرمانات والمناشير التي تصدر عنه . وهو من الاعضاء الدائمين في الديوان الهمايوني . وكان يأتي على رأس مهامه ، فحص مدى توافق قوانيين الدولة وقراراتها مع الشرع الإسلامي الشريف ، وإعداد العقود والمناشير والبراءات التي تُمنح للوزراء ، والرسائل التي كانت تُرسل للملوك والسلاطين في أنحاء العالم . كما كان ينظر في تحريرات الأراضي وتوجيهاتها ، ويشرف على تطبيق قوانينها وإعداد دفاترها . وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، ضعف هذا المنصب حيث حُولت صلاحياته ، وبالخاصة ما يتعلق بتحرير المعاهدات والمراسلات الى « قلم الديوان » بالديوان الهمايوني(٣٧) .

الروزنامه جي : وهو الرئيس العام لأقلام وكتبة أقلام الديوان الهمايوني ، وتحت يده كانت تقع كافة مكاتبات الدولة المالية والإدارية ، ودفاتر الديوان الهمايوني .

ثانياً : في الولايات :

ويأتي على رأس رجال الدولة في الولايات ، الوزراء (وزارة الخارج) ، وأمراء الأمراء ، وأمراء السناجق . وقد بلغ عدد الولايات التي كانت تديرها هذه الفئة خلال القرن ١٠ هـ /١٦م ، ٣٦ولاية ، منها تسع ولايات تعرف باسم « ولايات ساليانه » ، ويتقاضى واليها مرتباً سنوياً (سال ـ يانه) ـ (وهي كلمة تعني سنوي) ـ من خزينة الدولة .

أما بقية الولايات فكانت تعرف باسم « تيمار » . وكان كل وزير أو أمير أمراء يحصل على مقاطعة تيمار تعرف باسم «خاص » ، تكون عشورها له مقابل خدماته في الأيالة ، وذلك علاوة على إعداده وتجهيزه لعدد من الجند السباهية

(الفرسان) ، وقيادتهم مع من يلتحق به من أمراء السناجق الذين يتبعون ولايته، وجنودهم في حملات الدولة عند الحاجة اليه .

أما الأمراء السناجق ، فكانوا يتبعون لمير الأمراء إداريا ، وكان كل منهم يحصل على مقاطعة تيمار محصولها السنوى يتراوح بين (١٠٠٠ و ١٩ الف) أقجة ، أو مقاطعة « زعامت » ومحصولها ما بين (٢٠ الف و ١٠٠ الف) . وكان هؤلاء الأمراء يُكلفون بإعداد وتجهيز مقدار من الفرسان يتناسب مع مقاطعة كل منهم ، وقيادتهم في حملات الدولة عند الحاجة إليهم . وكان لكل من هذه الولايات وتلك السناجق ، مؤسسات مختلفة تدار بواسطة هؤلاء الأمراء ، من خلال دواوين تشبه الديوان الهمايوني وبمساعدة تشكيلات تتشابه في صلاحياتها مع تشكيلات مركز الدولة ، وترتبط ارتباطاً مركزياً قوياً بها .

ب - رجال الجيش :

لقد كان الأمير الغازى قائداً للطليعة الأولى للغزاة المجاهدين ، وفى نفس الوقت رئيساً لقبيلة آل عثمان ، أى أنه كان الرئيس الإدارى والعسكرى لهذه الجماعة التى قامت على أكتافها الدولة العثمانية . ولم يؤثر تطور تشكيلات الإمارة العثمانية على مهام الأمير الغازى الجهادية ، حيث اعتبرت هذه المهام أهم ما يناط به السلطان العثمانى من وظائف كرئيس أعلى للجيوش العثمانية . واصبح الوكيل المطلق للسلطان ووزيره الأعظم ، نائبه فى قيادة الجيوش فى حملات الدولة التى لم تتوقف فى وقت من الأوقات .

بداية ، لم تعتمد غزوات قبيلة آل عثمان على جيش مُنظّم ، حيث وضعت النواة الأولى لمثل هذا الجيش فى عهد أورخان غازى (١٣٢٤ - ١٣٦٢م). وكان هذا الجيش يتشكل من فتيان من قبيلة آل عثمان نفسها ، بحيث كان هؤلاء يزرعون الأرض ويرعونها وقت السلم مقابل ترك الدولة عشور هذه الأرض لهم وإيجابتهم لنداء الغزو والجهاد وقت الحرب ، وعندئذ ، كان يوزع عليهم (٢) اقجة يومياً . واستمر جند المشاه فى الدولة على هذا النحو حتى اواسط القرن ٩هـ / ١٥م ، حيث بدأت الدولة تستبد لهم تدريجياً ، وتنقل هذه الفئة للعمل فى الأعمال الثانوية فى الجيش (٣٨).

ومع مطلع القرن السادس عشر الميلادى / العاشر الهجرى ، كان الجيش

العثماني يتشكل من ثلاثة عناصر أساسية هي : قوات « قابو قولي » (الدركاه العالي - خدم الباب السلطاني) ، و« قوات الولايات » و « قوات البحرية » .

قوات القابو قولي (خدم الباب السلطاني) : لمّا زادت حاجة الدولة لاعداد اكثر من الجنود النظاميين ، على اثر اتساع الفتوحات ، ونظراً لطول الجبهات على حدود الدولة شرقاً وغرباً ، بدأت تستفيد من اسرى الحرب . فكان يخصص حق الدولة من هؤلاء الاسرى (الخُمْس) لتشكيل فرق عرفت باسم « عَجَمِي اوغلان » (ابناء العجم) . وقد ظهرت هذه الفرق لأول مرة في عهد السلطان مراد الأول (٧٦١ - ٧٩١هـ / ١٣٦٠ - ١٣٨٩م) ، وكانت لهم مدرسة في منطقة « غاليبولي » وكان هؤلاء الأسرى من صغار السن يرسلون أولاً لقرى الأناضول لتعلم العقيدة والتقاليد الإسلامية ، حيث يُسجلون في هذه الفرقة بعد ذلك . وبعد اتمام تدريباتهم في فرقة ابناء العجم هذه ينقلون إلى احدى فرق مشاة القابو قولي ، وذلك حسب كفائه كل منهم . وبعد عام ٨٠٤هـ / ١٤٠٢م ، وخلال فترة توقف الفتوحات مؤقتاً ، ونقص اعداد الأسرى ، سعت الدولة لوضع نظام يعرف بإسم « ديو شيرمة » (التحويل) ، لتوفير العناصر الصالحة لفرق أبناء العجم من غلمان رعايا الدولة في المناطق المفتوحة في الروميلي(٣٩) .

وهكذا ، كان يوزع من تخرج من هذه المدرسة حسب كفاءاتهم على فرق المشاه المختلفة (يكيچرى ، جبه جى ، طوبجى ، عربه جى) . وفي حالة ترقية أحد هؤلاء المشاه كان من الممكن أن ينقل الى فرقة الفرسان (السوارى) . وكان هؤلاء المشاه وأولئك الفرسان هم النواة الاساسية لجيش الدولة العثمانية المركزى . أما القائد المباشر لهذه الفرق جميعاً فكان السلطان نفسه ، وكانت ترتبط به ارتباطاً دائماً . ولذا ، كانت هذه الفرق تتقاضى مرتبات دورية مرة كل ثلاثة اشهر من خزينة الدولة مباشرة ، ولا يُمنحون مقاطعات من أراضي الدولة قط(٤٠) .

أ - المشاة : وقد انقسم مشاة هذا الجيش المركزى الى عدة فرق تطورات حسب تطور الدولة وتشكيلاتها العسكرية ، ويأتي على رأسها :

١ - فرقة يكيچرى (ينى - جرى / الانكشارية) : وكانت هذه الفرقة تُغذى بغلمان العجم الذين أتموا تدريباتهم ، وذلك حسب كفاءة هؤلاء الغلمان . وكان كل جندى يتقاضى يومية تقدر بـ (٢) اقجة ، بحيث كانت هذه اليومية

تزداد بإضطراد نظراً لبلاء كل جندى وأقدميته . وكانت هذه الفرقة تنقسم إلى «بلوكات» تعرف باسم «أورطة» . وكان على رأس كل بلوك قائد يعرف باسم «بلوكباشى» (رئيس البلوك) . أما القائد العام لفرقة الينى جرى فكان يعرف باسم «أغا» ، أما نائبه فيدعى «كتخدا» . وكان للفرقة رئيساً يعرف بـ «أفندى ينى جرى» . وكانت تعرض كافة أمور هذه الفرقة بمعرفة الأغا على الديوان الهمايونى . أما إذا استدعى الأمر رأى السلطان ، فكان يعرض على السلطان نفسه فى حجرة عرفت باسم «عرض اوطه سى» . وكان أفراد هذه الفرقة يتقاضون مرتباتهم مرة كل ثلاثة شهور فى ديوان عرف باسم «ديوان الغلبة» (غلبة ديوانى) وكانت شئون الفرقة العادية تنظر فى ديوان الأغا الخاص .

وكانت هذه الفرقة ذات وظائف تقوم بها داخل مركز السلطنة ، علاوة على وظائفها العسكرية بالخروج بصحبة السلطان فى حملات الدولة . كما كان منسوبى هذه الفرقة يقومون بحماية الأمن والاستقرار فى مؤسسات الدولة ، علاوة عل حمايتهم لقلاع الدولة على الثغور بطريق المناوبة . وكان أفراد هذه الفرقة يُنقلون إلى فرقة سوارى القابو قولى او فرقة سباهية التيمار فى حالة ترقيتهم . وقد وصل عدد جنود هذه الفرقة فى أواخر عهد السلطان سليمان القانونى حوالى ١٢٠٠٠ فرد .

٢ ــ فرقة الجبه جى (جند المُهمّات) : وتستقبل هذه الفرقة خريجى مدارس أبناء العجم ، وتهتم بتوفير كل ما يتعلق بجند الينى جرى من احتياجات ومستلزمات عسكرية كالدروع والسيوف والبنادق والسّهام والبارود والرصاص ومختلف أنواع الأسلحة ، فتوزع هذه المهمّات على الجنود فى مواقع القتال ، بحيث تجمع منهم بعد الحرب ، فيُصلح ما يحتاج إلى إصلاح ثم يُحتفظ فى مخازن الفرقة . ويرأس هذه الفرقة «جبه جى باشى» ، ويعاونه كتخدا .

٣ ــ فرقة الطوبجية (جند المدفعية) : وتستقبل هذه الفرقة أيضاً خريجى مدارس أبناء العجم ، وأهم ما كانت تقوم به ، سبك المدافع ، وصناعة قذائفها ، والعمل على هذه المدفع أثناء القتال . وتنقسم هذه الفرقة إلى عدة بلوكات يخص كل منها وظيفة بعينها . أما رئيس هذه الفرقة فيُعرف باسم «طوبجى باشى» . وكان أفراد هذه الفرقة عادة ما يقومون بوظائفهم إما فى

القلاع على حدود الدولة ، وذلك بطريق المناوبة ، وإما فى استانبول نفسها ، وإما فى ساحات القتال . وفى أواخر القرن (٩هـ / ١٥م) ، استحدثت فرق أخرى لمواجهة عبء نقل المدافع الضخمة من مكان لآخر فى ميدان المعركة . وعرفت هذه الفرق باسم « طوپ عربه جى » (سائقو عربات المدافع)(٤١) .

ب ـ الفرسان (السوارى) : وينقل إلى هذه الفرقة من ارتقى من خدم السراى العثمانى أو من فرقة الينى چرى . وقد تشكلت هذه الفرقة لأول مرة فى عهد مراد الأول (١٣٦٢ ـ ١٣٨٩م) ، وكانت عبارة عن : بلوك سپاه ، وبلوك سلحدار . وقد أُضيف إليهما اربعة بلوكات أخريات خلال القرن (٩هـ / ١٥م) ، وهى : علوفة جيان يمين ، وعلوفة جيان يسار ، وغرباء يمين ، وغرباء يسار . وترتبط هذه الفرقة بشخص السلطان كفرقة ينى چرى تماماً . وعلى الرغم من أنّ هذه الفرقة كانت أرفع درجة فى المؤسسة العسكرية العثمانية ، إلا أنها كانت اقل نفوذاً على الحكومة من فرقة الينى چرى .

وقد كان بلوك السپاهية ، أرفع بلوكات هذه الفرقة درجة ، حيث كان يُعين فيه أبناء رجال الدولة . وقد انقسم إلى ٣٠٠ بلوك فرعى ، احتوى كل منها على ما يتراوح بين ٢٠ ـ ٣٠ سوارى . أما بلوك السلحدار ، فكان يتبع السپاهية فى درجته ، وانقسم إلى ٢٠٠ بلوك فرعى . أما البلوكات الأربعة الأخرى فكانت دون هذين البلوكين فى المكانة والدرجة والعدد . فكان لكل بلوك أغا مستقل ورئيس يعرف باسم « بلوك باشى » ، كما كانت توزع على كافة بلوكات سوارى القابو قولى مرتبات (علوفات) دورية كل ثلاثة شهور أيضاً .

وإذا كانت فرقة الينى چرى تمثل القلب من الجيش العثمانى المركزى ، وتحتل أقرب موقع للسلطان ، فقد كانت بلوكات السوارى من الفرسان تحيط بالسلطان من الجهات ايضاً . أما أسلحة هؤلاء ، فكانت عبارة عن السهم القوس والحراب والبلط والسيوف والبنادق وغيرها(٤٢) .

قوات الولايات :

تعددت التشكيلات العسكرية للدولة فى ولاياتها ، حيث اختلفت مُسمّيات هذه التشكيلات ، وما تقوم به من مهام ، وذلك من ولاية إلى أخرى ، وبالخاصة

فى تلك التى كانت بها نظم وتشكيلات عسكرية خاصة بها . وأهم هذه التشكيلات التى كان لها دور هام فى فتوح الدولة ، فرق التيمار ، وفرق العزب ، وفرق آقينجى (المهاجمين) .

١ ـ فرق التيمار : وتعتبر فرق التيمار هى الدعامة الأساسية للدولة العثمانية منذ نشأتها . وجند التيمار ، هم أولئك الجند الذين كان يقوم بإعدادهم وتجهيزهم أصحاب مقاطعات التيمار أو الزعامت أو الخاص ، كل بحسب حجم مقاطعته ، فيقوم كل منهم بالخروج فى الحملات التى تقوم بها الدولة ، حيث يقود جنده فيها ، ومقابل هذا الدور الذى يقوم به أصحاب التيمار ، كانت الدولة تترك لهم « العشور » من الخراج السنوى للأرض والاهتمام بها وقت السلم ، أما فى وقت الحرب فكان لا يترك فى القرية إلا غير القادرين على القتال فقط . وفى حالة امتناع أحد أصحاب التيمار عن الخروج فى الغزوات دون عذر مقبول ، كانت تُسحب منه المقاطعة فوراً .

ولما كان أصحاب التيمار هؤلاء من الفرسان ، فقد عُرفوا بإسم « سپاهية التيمار » وكان يقسم من يخرج من كل إدارة سنجقية من جنود إلى عدة بلوكات. وكان لكل بلوك رئيساً يدعى « بلوكباشى » ، وضابط يعرف باسم « صوباشى » كما كانت كل عشرة بلوكات تحت قيادة امير يدعى « أمير آلاى » الذى كان يخرج بجنده مع امثاله تحت قيادة « أمير السنجق » التابع له إدارياً . وكان أمراء هذه السناجق يخرجون تحت رئاسة أمير الأمراء التابعين له إدارياً أيضاً . وبهذا النظام الهرمى كانت الدولة تقوم بتوفير وإعداد وتجهيز جزء كبير من جيوشها دون أن تصرف من خزينتها اقچة (وهى عملة فضية كانت رائجة فى هذا العصر) واحدة ، كما كانت تدير أراضيها ، وتوفر احتياجاتها ، وتؤمن لها حمايتها دون أن تبذل أى عناء فى ذلك . واستمر هذه النظام العسكرى ـ الإدارى للدولة يطبق بكل دقة وإحكام فى أنحاء مختلفة منها ، حتى بدأ يضطرب تدريجياً اعتباراً من أواخر القرن (١٠هـ / ١٦م)(٤٣) .

٢ ـ فرق العَزَب : وكانت هذه الفرق تتشكل من فتيان الاناضول غير المتزوج ممن كانت لديهم كفاءات وقدرات خاصة . وهؤلاء يعتبرون جند المشاه الخفيف فى الجيش العثمانى ، وكانت كافة احتياجات هؤلاء ومصاريفهم تسدد

بمعرفة إداريى المناطق التى جلبوا منها . أما موضعهم فى الجيش العثمانى أثناء المعارك ، فكان المقدمة ، حيث كانوا يتعرضون للهجوم الأول .

ومع مطلع القرن (١٠هـ/ ١٦م) ، بدأت فرق العزبُ تكلف بحراسة القلاع فى الثغور البحرية والبرية فى الدولة ، وذلك علاوة على وظائفها الأساسية ، كما كان قسم منهم ينضم للأسطول العثمانى ، وذلك بالتبادل . وقد بلغ عدد بلوكات العزب خلال القرن ١٠هـ / ١٦م ، حوالى ٩٢ بلوك . وكانت هذه البلوكات تحمل اسماء مختلفة من ولاية لأخرى .

٣ ـ **فرق اقينجى (الهاجمون)** : وهم فرق من الفرسان الذين كانوا يرابطون بصفة دائمة على ثغور الدولة العثمانية من ناحية الغرب . فكانوا يُغيرون على أراضى الأعداء ويستقصون أحوال البلاد المزمع فتحها ممن يأسرونهم من أهلها ، فكانت أهم ما تقوم به هذه الفئة من مهام ، استكشاف مناطق العمليات الحربية ، وفتح الطريق للجيش ، وتذليل الطريق له بإزالة كمائن الاعداء وشراكهم ، والمحافظة على المحصولات الموجودة على طريق الجيش ، وإقامة الجسور التى سيعبرها الجيش . ولذلك ، كانت هذه الفرق تتقدم الجزء الأعظم من الجيش بأربعة أو بخمسة ايام بالقدر الذى يتيح لهم القيام بكل هذه المهام . وكان لهذه الفرق تأثير عظيم فى إيقاع الرعب فى قلوب الاعداء باذن الله تعالى ، ورفع الروح المعنوية للجيش العثمانى ايضاً .

وقد كانت كل مجموعة من هذه الفرقة تحت قيادة « أون باشى » (امير العشرة) . وهؤلاء أيضاً يكونون تحت رئاسة « يوزباشى » (امير مائة) الذى كان يدخل هو وأمثاله تحت قيادة « بكباشى » (امير الف) . وهؤلاء جميعاً كان يرأسهم أمير يدعى (أمير اقينجى) ، وكان هذا الأمير ينتخب من بين الأمراء السناجق الشجعان .

القوات البحرية : بداية ، لم تكن لإمارة آل عثمان قوات تعمل فى البحر حتى أواخر القرن ٨هـ / ١٤م ، وعلى اثر إلحاق إمارات صاروخان ومنتشه وأيدين المطلة على بحر إيجة ، انتقلت أساطيل تلك الإمارات إلى ايدى العثمانيين ، حيث أُعتبرت هذه السفن النواة الأولى للقوة البحرية العثمانية . وبذلك بدأ الإهتمام ببناء قوة للعثمانيين فى البحر ، حيث انشأت ترسانة فى منطقة

غاليبولى . وقد زاد اهتمام الدولة ببناء قوتها البحرية منذ فتح القسطنطينية (٨٥٧هـ / ١٤٥٣م) حتى وصلت إلى ذروتها فى عهد سليمان القانونى (٩٢٦ - ٩٧٤ هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٦م) . وفى هذا العصر أصبح للدولة عدة ترسانات لبناء السفن فى أنحاء مختلفة منها ، وأصبح لهذه الأساطيل جند متمرس على القتال فى البحر (٤٤).

عوامل الفساد :

لقد ظهرت عوامل الاضطراب فى مؤسسات الدولة وتشكيلاتها بوضوح منذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م . ويأتى على رأس هذه العوامل : ضعف سلاطين آل عثمان بعد سليمان القانونى ، وتهاونهم فى حقوق دينهم ورعيتهم ودولتهم ، الأمر الذى جعل العديد من عناصر القصر العثمانى والجيش العثمانى فى المركز يستحوذون على معظم سلطات السلطان الذى لم تعد تُنفذ أوامره ، وظهر التهاون فى العمل بقوانين الدولة . وقد نتج عن هذا التهاون انتشار المفاسد والتجاوزات الشرعية والنظامية فى مختلف مؤسسات الدولة وتشكيلاتها ، فبدأ من ليسوا بأهل فى الوصول للمناصب العليا فى الدولة بطرق ملتوية ، مما سبّب اضطراباً فى مؤسسات الدولة المركزية وفى الولايات أيضاً .

أما العامل الآخر الذى كان له تأثيراً ملموساً على كافة مؤسسات الدولة وتشكيلاتها ، فكان يتعلق بالنظام العسكرى الذى كانت تقوم عليه الدولة برمّتها . فنتيجة لتوزيع مساحات شاسعة من أراضى التيمار فى مختلف الولايات على رجال القصر وأعيان الدولة ، ضعف عدد جنود سپاهية التيمار . وإزاء احتياج الدولة الدائم والملّح فى أحيان كثيرة لجنود يعوّضون هذا العجز فى حملاتها ، كان عليها ان تقبل أعداداً كبيرة من رعاياها القرويين فى الجيش المركزى « قابو قولو » ، دون إعداد وتدريب مسبق . ولما كانت هذه الفئة الجديدة تتقاضى مرتبات من خزينة الدولة ، فقد سبّب هذا عجزا فى ميزانية الدولة مما رفع الأسعار بشكل ملحوظ . وبغرض حماية الاستقرار فى الولايات ، أقامت الدولة أعداداً كبيرة من هؤلاء الجند هناك ، إلاّ أنهم كانوا سبباً فى حركات عصيانية مختلفة الشدة ، أخلّت بأوضاع الدولة الداخلية ، وأضرّت بها اضراراً عظيما(٤٥).

وعلى الرغم من التأثير السلبى الواضح لهذه العوامل ، إلا أن مؤسسات الدولة وتشكيلاتها استمرت تعمل دون ما كلل أو توقف ، تتخللها فترات إصلاحية وتنظيمية قام بها بعض الوزراء العظام ، مما أطال فى عمر تشكيلات الدولة ومؤسساتها ، حتى تم اختراقها فى أواخر القرن ١٢هـ / ١٨م .

ثالثاً : بين التشكيلات المملوكية ومثيلتها العثمانية

لقد أثبتت الأبحاث الحديثة بطلان ادعاءات المستشرقين التى راحت تروّج بأن العثمانيين قد أخذوا مؤسساتهم وتشكيلاتهم عن مؤسسات وتشكيلات بيزنطة، وأكدت أنّ الدولة العثمانية التى نشأت كواحدة من إمارات الأناضول التركمانية الخاضعة إدارياً لدولة سلاجقة الأناضول ، قد اقتبست معظم نظمها وتشكيلاتها عن الدول الإسلامية الشرقية السابقة عليها . أمّا عن تشابه بعض تشكيلات الدولة العثمانية مع مثيلتها البيزنطية ، فليس من الضرورى أن يكون نقلاً عن الأخيرة ، وذلك نظراً لتشابه احتياجات البشر وبالتالى تشابه تشكيلاتهم التى تقوم على تنظيم شئون هذه الحاجات(٤٦) .

فكما استفادت دولة المماليك فى تشكيلاتها ومؤسساتها من تشكيلات الدولة الإسلامية السابقة عليها (الدولة الأيوبية) ونقلت الكثير عن نظم الدولة السلجوقية الكبرى فى إيران عن طريق الأيوبيين أيضاً(*) ، وبعض نظم المغول نتيجة للعلاقات المستمرة التى كانت تتم بين الطرفين ، استفادت الدولة العثمانية أيضاً من تشكيلات ومؤسسات دولة سلاجقة إيران ، وتأثرت تأثراً عظيماً بنظم وتشكيلات سلاجقة الأناضول ، واقتبست بعض نظم مغول الايلخانيين ، ولم تتخلى عن بعض نظم المماليك التى عرفتها قبل ضم الشام ومصر وبعده . وبناء على ذلك ، فإن أى مقارنة سريعة نُجريها بين أهم التشكيلات والمؤسسات لدى كل من دولة المماليك ودولة العثمانيين ، تبين لنا بجلاء ، اعتماد كل منها على

(*) يبين القلقشندى أنه عندما أسس الأيوبيون دولتهم على أنقاض دولة العبيديين (الفاطميين) الشيعية فى مصر ، لم يقبلوا الكثير من تلك التشكيلات الشيعية ، بل عملوا على إزالتها ، وأخذوا عن مؤسسات وتشكيلات أتابكة السلاجقة فى الموصل :صبح الأعش ، جـ ٤ ص ٥ .

أصول مشتركة ، حيث يشترك كلا الطرفين فى الاقتباس من تشكيلات السلاجقة بطريق الأيوبيين أو سلاجقة الأناضول ، ومن المغول مباشرة ، وذلك علاوة على التأثير المزدوج للتشكيلات المملوكية على التشكيلات العثمانية المركزية فى استانبول ، والمحلية فى مصر .

وبصفة عامة ، فقد كان بين النظام المملوكى الذى تعتمد فيه الدولة على عناصر المماليك الذين يُبتاعون فى سوق النخاسة والذى كان السلطان فى هو احد هؤلاء المماليك ، وبين النظام العثمانى الذى كان يقوم على أساس عُرفى ، يختار فيه السلطان الذى كان رئيساً للقبيلة العثمانية وقائداً للغزاة فى نفس الوقت ، يُختار من عائلة آل عثمان ، كان بينهما تباين كبير . على الرغم من ذلك فقد استفادت الدولة العثمانية التى لم تقبل « نظام المماليك » المعروف فى دولة المماليك كنظام دولة ، استفادت من هذا النظام فى وضع بعض تشكيلاتها العسكرية .

ومهما يكن من أمر ، فقد ثبت أن هاتين الدولتين ، العثمانية والمملوكية ، قد قبلتا التشكيلات والمؤسسات الأساسية للدولة الإسلامية ، وذلك مع إجراء بعض التعديلات التى تتناسب مع نظم وظروف كل منها . وهكذا ، فعلى أثر وراثة دولة آل عثمان لأراضى الدولة الإسلامية فى المنطقة ، قامت بإقرار وتثبيت معظم المؤسسات فى هذه المناطق ، مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة ، وربطها بمؤسساتها المركزية . ويلاحظ أيضاً أن دولة آل عثمان استفادت من التشكيلات المحلية للولايات التى ضمتها ، استفادتها من التشكيلات والمؤسسات المركزية لدولة المماليك المنهارة . وبناء على ما تقدم ، يتبين لنا إلى أى مدى حدث تداخل وتشابك بين مؤسسات وتشكيلات الدولة الإسلامية ، وتشابه مهام هذه المؤسسات ووظائف تلك التشكيلات على الرغم من التغيير الظاهر لاسماء كل منها ، الأمر الذى يبرز لنا بوضوح أن مؤسسات وتشكيلات الدولة العثمانية ، إنما كانت مرحلة متطورة من المؤسسات والتشكيلات السابقة عليها .

النائب المطلق للسلطان : لقد كان نائب السلطان المطلق فى الدولة المملوكية « أمير كبير » ، وفى الدولة العثمانية « الوزير الأعظم » ذات صلاحيات إدارية وعسكرية واسعة ، ولكن هذا التشابه الملاحظ فى هذا التشكيل لم يظهر

فعلاً إلا بعد مرور هذا المنصب في التشكيلات المملوكية بعدة مراحل من التغيير فلقد تعرض مقام « الوزارة » الذى كان معروفاً لدى الدولة السلجوقية ، والذى اتخذه المماليك نموذجاً يحتذى ، تعرض لكثير من التغييرات على مدى تاريخ الدولة المملوكية ، حيث بدأت صلاحيات هذا المنصب تنحصر تدريجياً عنه ، فانتقلت الكثير من هذه الصلاحيات ـ عدا ما كان متعلقاً بالأمور المالية ـ إلى «نائب السلطنة بمصر » الذى كان يحكم مصر نيابة عن السلطان مثله مثل نائب السلطنة بالشام ونائب السلطنة بحلب .. إلخ ، فتوزعت شئون الدولة العسكرية بين نائب السلطنة بمصر وبين أتابك العساكر . ولكن بسبب عدم الإنتظام فى تعيين نائب السلطنة خلال القرن (٨ هـ / ١٤م) ، وُجِّهت كافة صلاحياته الإدارية والمالية والعرفية إلى أتابك العساكر الذى عرف ، منذ تلك الحين ، باسم «أمير كبير » . وبذلك أصبح « أمير كبير » يقبض على كافة شئون الدولة الإدارية والعسكرية(٤٧) . وهكذا ، يتضح لنا أن ظهور منصب « أمير كبير » كان نتيجة تطورات مختلفة تعرضت لها دولة المماليك التى اتسمت فى معظم تشكيلاتها بالاضطراب وعدم الاستقرار . أما مقام « الوزارة » الذى ورثه العثمانيون عن سلاجقة الأناضول فكان واضح المعالم منذ البداية ، فلم يطرأ على صلاحياته وتشكيلاته تغييرات هامة ، إلا أنه تطور بتطور الدولة ، واتسعت صلاحياته بإتساع شئون الدولة العثمانية شرقاً وغرباً(٤٨) .

وبصفة عامة ، كانت صلاحيات « امير كبير » والـ « وزير الأعظم » تمتد فى كافة شئون الدولة إدارية كانت أو مالية أو عسكرية أو قضائية أو حتى عرفية ، وذلك بإعتباره الوكيل المطلق للسلطان ، إلا انه كان بين هذين المنصبين بعض الاختلافات التى ترتبط بطبيعة كل دولة ، والنظام الذى تتبعه ، والأسس التى قامتها عليها . فمثلاً ، كانت صلاحية مناقشة أمور الدولة المملوكية الهامة مع السلطان وأمراء المماليك بيد « مشير الدولة » ، فى حين كان « الوزير الأعظم » ، هو المرجع الأول للسلطان فى مثل هذه الامور الهامة(٤٩) . وكان النائب المطلق للسلطان يباشر مهامه من خلال ديوان عام يدعى إليه كافة رجال الدولة ، حيث يعرف هذا الديوان عند المماليك باسم « الإيوان المعظم » ، وعند العثمانيين باسم « الديوان الهمايونى » ، وأيضاً من خلال ديوان خاص معروف لدى المماليك باسم

« دار النيابة » نسبة إلى نائب السلطنة بمصر (أمير كبير فيما بعد) ، وسمّاه العثمانيون باسم « إيكندى ديوانى » (ديوان العصر) نسبة إلى الوقت الذى عادة ما كان يعقد فيه هذا الديوان ، وهو بعد انتهاء أعمال الديوان الهمايونى . أما الديوان العام فكان كل من « أمير كبير » و « الوزير الأعظم » ينوب عن سلطانه فى رئاسته فى حين كانا يرأسان «الديوان الخاص » بصفتهما الشخصية(٥٠) .

وعلى الرغم من التشابه العظيم بين الديوان المملوكى والديوان العثمانى العام منه والخاص ، إلا أن حركة العمل الإدارى فى كل منهما كانت به بعض الاختلافات . ففى حين أن كانت جميع شئون الدولة المملوكية تنظر أولاً فى دواوين الدولة المختلفة وفقاً لاختصاص كل منها ، ثم تحول للمسائل الهامة والمشكلات المستعصية للبحث فى الإيوان المعظم ، كانت أمور الدولة العثمانية تنظر بداية فى الديوان الهمايونى ، أما المسائل المتخصصة التى يتعذر حلها فى هذا الديوان كانت تُحول إلى دواوين الدولة الخاصة .

التشكيل المالى : لما كانت الأسس التى اعتمدت عليها الدول الإسلامية أسس تقوم على الشرع الإسلامى ، لا تتغير بتغير الزمان ولا تختلف بإختلاف الأجناس ، فقد تشابهت تشكيلات هذه الدول المتعاقبة التى اعتمدت على نفس هذه الأسس ، ولم يكن ما تعرضت له هذه التشكيلات من تغيير واختلاف ، إلا نتيجة للظروف التى كانت تحيط بكل منها ، ولم يتعرض هذا التغيير للأسس والقيم التى ارتكزت عليها هذه التشكيلات خلال هذه المرحلة .

وبناء على ما تقدم ، فقد نقل المماليك تشكيلاتهم المالية عن دولة السلاجقة ، وذلك عن طريق الأتابكة والأيوبيين ، كما نقلها العثمانيون عن نفس المصدر تقريباً عن طريق سلاجقة الأناضول . ولكن ، كل من الدولتين قد اقتبس هذه التشكيلات المالية بعد أن بدّل بعض اسمائها وغيّر بعض صلاحياتها وفقاً لطبيعة وتطور ظروف كل منها(٥١) . فمثلاً ، فى حين أن كانت تطلق كلمة «نظارت » على دواوين الإدارة المالية لدى المماليك (نظارة الدولة ، نظارة الخاص .. إلخ(٥٢)) فقد كانت الإدارة المالية العثمانية تنقسم إلى « أقلام » ، وكان يطلق على كل قلم اسم خاص يدل على المسئوليات التى كان يقوم بها (قلم الروزنامه ، قلم المحاسبة ، قلم المقاطعة .. إلخ(٥٣)) .

لقد مرت التشكيلات المملوكية بمرحلة عدم استقرار لم تتوقف حتى كانت إحدى الأسباب التى أدت إلى ضعفها ثم انهيارها . وكانت التشكيلات المالية واحدة من تلك التشكيلات التى تعرضت لحالة الاضطراب هذه . فكان منصب « الوزير» هو المُناط به الإشراف على جميع شئون الدولة المالية ، وعقب إلغاء هذا المنصب مؤقتاً فى عهد محمد ابن قلاوون و حوُلت صلاحياته إلى ثلاث جهات هى : « نظارة بيت المال » و « نظارة الخاص » و « كتابة السّر الشريف » ، وكان يدير كل منها موظف يعرف « ناظر » ؛ وعندما عاد منصب « الوزارة » من جديد كانت صلاحياته قد أُحصرت كثيراً عن ذى قبل . وعموماً ، أصبح « وزير الدولة » هذا يقوم بالإشراف على كافة أمور الدولة المالية والأراضى المتعلقة بالمماليك ، وذلك بمعرفة عدد كبير من معاونيه ، أمثال « ناظر الدولة » و « مستوفى الصحبة » و«مستوفى الدولة » وغيرهم ، وذلك من خلال عدة دواوين هى: « ديوان الوزير » و « ديوان النظر » و « ديوان الجيش » . وأثناء الفترة التى ألغى فيها محمد ابن قلاوون مقام الوزارة ، استقلت شئون المالية والأراضى الخاصة بالسلطان عن «ديوان النظر » ، وحولت معاملاتها إلى ديوان آخر عرف باسم « ديوان الخاص » أما ما كان يتعلق بشئون المماليك المالية فكانت تنظر فى « ديوان الجيش »(٥٤) ومن ناحية أخرى ، فقد كان التشكيل المالى العثمانى أكثراستقراراً منذ البداية ، حيث كانت معاملات الدولة المالية ـ على الرغم من تشعب تشكيلاتها ـ تستقر فى يد موظف واحد عرف باسم « الدفتردار » (صاحب الدفتر) . إلا أنه نتيجة لإتساع أراضى الدولة فى آسيا وأوربا وأفريقيا ، انقسم هذا المنصب إلى فرعين فاصبح « دفتردار الأناضول » يشرف على الشئون المالية لولايات الدولة الشرقية أما « دفتردار الروميلى» فصار يشرف على أمور الدولة المالية للولايات الاوربية ، ويرأس فى نفس الوقت ، المؤسسة المالية للدولة بفرعيها ، ولذلك عرف باسم «باش دفتردار » .

ومن هذا العرض للتشكيل المالى المملوكى والعثمانى يتضح لنا تأثير « نظام المماليك » الطبقى على النظام المالى للدولة مما جعل أكثر من ديوان يقوم بالنظر فيها حسب الطبقة صاحبة هذه الشئون المالية ، فى حين أننا نلاحظ أن كافة شئون المالية والأراضى لرعايا الدولة العثمانية مدنيين كانوا ام عسكريين كانت

تُنظر تحت إشراف رئيس الدفتردارية (باش دفتردار) في الديوان الهمايوني ، ثم يباشر هذه الشئون المالية من خلال ديوانه الدفتري الخاص(٥٥) .

المكاتبات والتحريرات : وإذا انتقلنا إلى الحديث عن أعمال المكاتبات والتحريرات ، والتشكيلات التي تقوم عليها ، فسوف نجد أن هذه التشكيلات عند العثمانيين إنما كانت مرحلة متطورة لمثيلتها لدى الدولة المملوكية . ففي حين أن كانت صلاحيات هذه المؤسسة لدى المماليك موزعة على أكثر من جهة إدارية ، نجدها لدى العثمانيين ترتكز في يد واحدة . وعلى الرغم من هذا الاختلاف ، إلا أن هذه المؤسسة في كلتا الدولتين تؤكد على أحدية المصدر المأخوذ عنه والأسس التي قامت عليها . ففي الدولة المملوكية « كاتب السّر » هو المسئول الأول عن مكاتبات الدولة الداخلية والخارجية يساعده في ذلك « كاتب الدّست والدرج » ، في حين كان « النيشانجي » (التوقيعي ـ الطغرائي) هو صاحب الكلمة في كافة شئون مكاتبات الدولة العثمانية . فكل منهما أن يُختار من أرباب الأقلام ، ومن أصحاب العلم والفضل ، وكان يشترط فيهم نفس الشروط ، أن يكونوا من حفظة كتاب الله تعالى ، وعلى إحاطة بعلومه وبسنة النبي ﷺ وبأحكام الشريعة الإسلامية ، وممّن يحيطون علماً بعلوم العصر من تاريخ وأدب وفقه وضروب أمثال ، ومن الأتقياء الأمناء المحيطين علما بنظم الدولة .

ولما كان « الإيوان المعظم » لا يجتمع بصفة دورية منتظمة ، فقد كان كاتب السر يقوم بالنظر في شئون مكاتبات الدولة من خلال ديوانه الخاص المعروف باسم « ديوان الإنشاء » . وكانت هذه المؤسسة تعرف بنفس هذا الاسم في الدولة الإسلامية في العصر العباسي ، حيث انتقلت بالتالي الى المماليك بمصر . ولكن خلال العصر السلجوقي عرف هذا الديوان باسم « ديوان الطغرائي » (واضع طغراء ـ علامة ـ السلطان على المكاتبات) . ومنذ ذلك الحين صودف الكثير من رجال الدولة الملقبين بلقب « طغرائي » كما شوهد فيما بعد هذا الاصطلاح عند سلاجقة الأناضول . وهكذا تبين انه لم يكن هناك ثمة أي فرق أساسي يذكر بين المؤسستين(٥٦) .

ومن ناحية أخرى ، كان « النيشانجي » في التشكيلات العثمانية ، يقوم بكافة مسئولياته في الديوان الهمايوني نفسه ، حيث كان يعمل تحت إشرافه

هيئة كبيرة من الكتبة والمحررين أمثال « رئيس الكتّاب » و « أمين الدفتر » وغيرهم الكثير من كتبة أقلام الديوان الهمايوني . ولهذا ، كان النيشانجي في التشكيل الإداري العثماني يعتبر هو الرئيس الإداري للديوان الهمايوني ولما لا ، وهو المسئول عن وضع علامة السلطان « الطغراء » على الفرمانات والمنشورات الصادرة عنه في الديوان ، وذلك في حين أننا نرى أنه على الرغم من أن « كاتب السر » كان ينظر في شئون مكاتبات وتحريرات الدولة في الإيوان المعظم ـ علاوة على ديوان العدل ـ إلا أنه كان للإيوان رئيساً يعين من مُقدمي المماليك يعرف باسم « أمير المجلس »(٥٧) وأمر آخر يؤكد اتساع صلاحيات النيشانجي واستقرار مؤسسته عن صلاحيات كاتب السّر ، وهو أن النيشانجي كان يقوم بالنظر في توجيهات أراضي الدولة والمعاملات المتعلقة بها وبمقاطعاتها ، إلا أن هذه المسئوليات كانت في التشكيل المملوكي من اختصاص نظار « ديوان الخاص » و« ديوان الجيش » و « ديوان المفرد » و « ديوان الاحباس »(٥٨) .

العدل أساس الملك : لقد أعطت الدولة الإسلامية أهمية خاصة للتشكيلات القضائية والشرعية فيها ، فحرصت على إقرار العدل بين الرعية وتطبيق شرع الله تعالى في أرجاء البلاد . وهكذا ، كما كان السلطان هو صاحب السلطة الإدارية والعسكرية العليا في الدولة ، كان أيضاً يأتي على رأس هذا التشكيل ؛ فكانت كافة الأمور الشرعية والقضائية تدار عند المماليك بمعرفة هيئتين من القضاة ، تتكون الأولى من « قضاة القضاة » للمذاهب الأربعة ، يرأسهم قاضي القضاة الشافعي ، حيث يقوم كل منهم بالنظر في أمور الرعايا القضائية والشرعية والفصل فيها حسب مذهب كل منهم في « دار العدل » ؛ أما الهيئة الثانية ، فكانت تتشكل من ثلاثة من « قضاة العسكر » على المذاهب الثلاثة ، الشافعي والحنفي والمالكي . وكان هؤلاء مكلفين بالنظر في الأمور الشرعية والقضائية للعسكر المملوكي في « ديوان الجيش » ، وهؤلاء القضاة دائماً ما يكونوا في صحبة السلطان عند خروجه للحملات(٥٩) . ومن ناحية أخرى ، نجد أن هذه المؤسسة في الدولة العثمانية قد تطورت تطوراً يتناسب مع الأسس العرفية التي قامت عليها ، وأيضاً مع اتساع الرقعة التي تسودها من العالم . فكان « قاضي العسكر » هو المسئول الأول بعد السلطان (الخليفة) العثماني عن كافة الأمور

الشرعية والقضائية فى الدولة سواء ما يتعلق منها بالرعية أو بالعسكر العثمانى ومع اتساع حدود الدولة قسمت صلاحيات قاضى العسكر إلى قسمين : الأول يقوم عليه « قاضى عسكر الروميلى » ، وكان ينظر فيما يتعلق بولايات الروميلى من أمور شرعية وقضائية ، أما الثانى « قاضى عسكر الأناضول » ، وكان يفصل فى الشئون الشرعية والقضائية المتعلقة بالولايات الشرقية ، وهذا الأخير يعمل تحت رئاسة الأول ، وكان كل منهما يباشر أعماله الرئيسية فى الديوان الهمايونى نفسه ، أما الأمور التفصيلية فكانا يباشراها فى الديوان الخاص بكل منهما(٦٠) .

ومهما يكن من أمر ، فقد عرفت الدول الإسلامية السابقة منصب « قضاء العسكر » ، حيث انتقل هذا المنصب إلى المماليك بطريق الأيوبيين ، وخصصوه لطائفة العساكر السلطانية فقط ، كما ورثه العثمانيون عن سلاجقة الأناضول ، ولكنهم جعلوا صلاحياته تشمل كافة طوائف المجتمع . ويرجح محمد فؤاد كوبريلى أن يكون هذا المنصب قد انتقل إلى العثمانيين عن طريق دولة المماليك مع إضافة بعض التعديلات عليه ، وذلك نظراً لتأخر ظهور هذا المنصب عند سلاجقة الأناضول (٦١). ولكن محمد ايبشيرلى يؤكد أن العثمانيين قد أخذوا مؤسسة قضاء العسكر عن سلاجقة الأناضول ، نظراً لما ثبت من تطابق فى صلاحيات هذا التشكيل وتقسيمات هذه المؤسسة لدى الدولتين(٦٢) .

ومن ناحية أخرى ، كان السلطان المملوكى يتخذ من موافقة الخليفة العباسى الموجود فى القاهرة على كافة قراراته الهامة التى كان يقوم بإصدارها ، الصفة الشرعية ، أما السلطان العثمانى ، فكان يضفى على قراراته وأوامره ، الصفة الشرعية من خلال عرضها على هيئة العلماء التى كان يرأسها « شيخ الإسلام » . وهكذا ، كان كل من السلطان المملوكى والسلطان العثمانى يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية فى كل ما يصدر عنهما من قرارات ، ولم يفكر أحد منهما فى الخروج على الأحكام بشكل جلى ، كما كان المجتمع فى كلا الدولتين وأفراد هذا المجتمع بكل عناصره يخضع فى نظمه وقوانينه لشريعة الإسلام ، وذلك على الرغم من بعض التجاوزات التى كانت تظهر من وقت إلى آخر هنا وهناك .

القوة الضاربة : لم تنقطع الصلة بين التشكيلات العسكرية للدولة الإسلامية منذ العصر العباسي ، وبين مثيلتها في الدويلات التي انفصلت ثم استقلت عنها . فنلاحظ أن كثيراً من هذه الدويلات قد نقلت عن بعضها البعض الكثير من تشكيلاتها مطورة أياها حسب ظروف وملابسات كل منها . فكانت تشكيلات الدولة اللاحقة نموذجاً مطوراً لتشكيلات الدولة السابقة عليها . وقد اتضح هذا التطور بجلاء في التشكيل العسكري المعتمد على « المماليك » أي العبيد والخدم ، حتى وصل هذا التشكيل إلى أقصى مراحله بإقامة دولة تقوم على هذه الفئة العسكرية عرفت باسم « دولة المماليك » ، وأطلق على هذا النظام الذي يحكم دولتهم اسم « النظام المملوكي » . وقد تأثرت التشكيلات العسكرية العثمانية في المركز تأثراً عظيماً بنظام المماليك هذا ، حيث اعتمدت الدولة نظاماً للجندية أشبه ما يكون بنظام المماليك عرف باسم « نظام الديوشيرمة » ، وقد عرف جند هذا النظام باسم جند « قابو قولي » (خدم الباب السلطاني / الدركاه العالي) . أما التشكيل العسكري المحلي في الدولة العثمانية الذي كان في مرحلة التأسيس القوة الضاربة في الجيش المركزي ، فقد اعتمد على النظام القيادي والإقطاع العسكري الذي عرف باسم « نظام التيمار » . وقد طورت الدولة العثمانية هذا النظام العسكري ـ الإقتصادي ـ الإداري الذي كان موجوداً من قبل لدى دولة سلاجقة الأناضول ، كما عرف أيضاً في في الدولة المملوكية ، طورته الدولة العثمانية حتى أصبح خلال القرنين (٩ـ١٠هـ / ١٥ ـ ١٦م) قاعدة الجيش العثماني القوية(٦٣) . وعلى الرغم من تأثر التشكيل العسكري المركزي العثماني بالنظام العسكري المملوكي بدرجة معينة ، إلا أن الدولة حافظت على أساسها العرفي ـ العسكري الذي قامت عليه حتى مطلع القرن (١٢هـ / ١٨م)(٦٤) .

والأمر الذي يؤكد هذا التداخل بين تشكيلات الدول الإسلامية المتعاقبة ، أن تعبير « غلمان » الذي يعبر عن تلك الطائفة التي عرفت عند الساسانيين والغزنويين والسلاجقة باسم « غلامان دركاه » ، و« غلام خاص » ، عرف أيضاً لدى دولة المماليك باسم « مملوك » ، « أوشاقي » (ووشاقي) ، وبالتالي انتقل هذا التعبير من هذه الدول إلى التشكيلات العسكرية العثمانية معبراً عن نفس

هذه الطائفة باسم « قول »(٦٥). ويلاحظ أيضاً أن لفظ « اوجاق » المعروف فى تشكيلات مشاة الـ « القابو قولى » ، الينى چرى (الإنكشارية) ، قد أخذ عن إصطلاح « أورطة » الموجود فى التشكيلات المملوكية ، وإصطلاح « اوردا » الذى يصادف لدى المغول(٦٦) . وهكذا ، لم يكن ثمة غرابة فى إنّه عندما سيطر العثمانيون على مصر ، قام جند الدركاه العالى العثمانى بالحلول محل المماليك السلطانية فى قلعة الجبل بالقاهرة .

أما عن التشكيلات المحلية فى الدولة العثمانية ، فقد حافظ العثمانيون على تشكيلات المناطق الإسلامية التى دخلت إدارتهم ، وذلك مع اجراء بعض التعديلات المناسبة عليها ، وربطها بالإدارة المركزية للدولة . ومن هنا ، سوف نلاحظ أن التشكيلات المحلية هذه أيضاً قد وقعت تحت تأثير مزدوج للمؤسسات والتشكيلات المحلية للدول الإسلامية التى ورثها العثمانيون ، كدولة سلاجقة الأناضول والدولة المملوكية . وسوف يتبين لنا فى الباب الأول من بحثنا هذا ، كيف أبقى العثمانيون على التشكيلات المملوكية فى مصر ، وكيف أجرى على هذه التشكيلات تغييرات وتعديلات بشكل تدريجى حتى تتوافق وتندمج مع التشكيلات العثمانية ، وإلى أى مدى استفاد العثمانيون فى تشكيلاتهم المحلية فى مصر من تشكيلات ومؤسسات دولة المماليك(٦٧) .

رابعاً : توطيد الحكم العثمانى فى مصر :

لقد قامت الدولة العثمانية منذ تأسيسها على مبدأ الغزو حيث رسّخت اقدام المسلمين فى أوربا لأول مرة ، فكان جناحها الغربى المتمثل فى « الروم ايلى » (ولاية الروم ، وكانت تشمل منطقة شبه جزيرة البلقان) أسبق فى تشكيله من جناحها الشرقى فى « الأناضول » . وعلى اثر استقرار الحكم الإسلامى العثمانى فى البلقان ، كان على العثمانيين التفكير بجدّ فى ضم تلك الإمارات التركمانية التى اقتسمت معها الأناضول ، رغبة منهم فى توحيد الصف أمام القوى الصليبية التى بدأت تشعر بالأخطار الآتية من الشرق . وهكذا ، تمكن العثمانيون من ضم معظم هذه الإمارات الأناضولية ، حيث بدأت منذ ذلك الحين الحدود بين الدولتين المملوكية والعثمانية تتجاور ، وراحت بعض هذه الإمارات الحدودية تخضع لتبعية الدولة المملوكية أحياناً والدولة العثمانية أحياناً أخرى ،

مما جعلها سبباً فى الصدام المباشر بين الدولتين . وقد برزت هذه المنافسة بين الدولتين فى صراعهما على إمارة « ذو القدر » ، وسرعان ما تحول هذا الصراع إلى محاولة كل منهما إثبات أحقيته لقيادة العالم الإسلامى ، فى ظل التطورات التى كانت تحيط به آنذاك . وكان العثمانيون ينتهزون كافة المناسبات لنقد تصرفات السلطان المملوكى « خادم الحرمين الشريفين » آنذاك ، ويبرزون تقصيره فى الإيفاء بمسئولياته تجاه العالم الإسلامى على النحو المطلوب(٦٨) .

فمنذ أن كان السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠م) والياً على ولاية «طرابزون » ، أدرك خطر التحركات الشيعية فى شرق الأناضول ، مما دعاه لإرسال عدة رسائل إلى الوزير الأعظم وإلى أعضاء الديوان الهمايونى ، وأخيراً إلى والده السلطان بايزيد الثانى (١٤٨١ ـ ١٥١٢م) ، أوضح فيها ضرورة التصدى للصفويين الرافضة ومواجهتهم مواجهة حاسمة اذ كانوا يهددون العالم الإسلامى السّنى بالدعوة لمذهبهم الشيعى ومحاولة نشره بالقوة . لكن ، لم تلقى تحذيرات أمير طرابزون الشهرزاده (الأمير) سليم أثراً فى استانبول آنذاك . ولذلك ، لم يتردد سليم الأول فى الإعداد لحملة وجهتها إيران بمجرد إعتلائه عرش السلطنة (١٥١٢م)(٦٩) .

وفى هذه الأثناء ، وعلى الرغم من تظاهر المماليك بعلاقات الود والصداقة مع العثمانيين ، وذلك بدعوة السلطان الغورى السلطان سليم الأول إلى عقد معاهده دفاع مشترك ضد شاه إيران الشيعى(٧٠) ، إلا أن تحركاتهم المريبة تجاه العثمانيين ما لبثت أن ظهرت بوضوح بعد فشل هذه الاتصالات ، حيث رحّب الغورى بأبناء الأمير أحمد شقيق السلطان سليم الذين لجئوا إليه ، ثم حاول استخدامهم كورقة ضغط ضد السلطان العثمانى ، كما قام علاء الدولة ابن ذو القدر تابع المماليك بوضع العراقيل أمام الجيش العثمانى المتوجه إلى « چالديران » ، فلم يسمح بتوفير احتياجات الجيش العثمانى من أمارته ، كل هذا اعتبره العثمانيون أعمالاً عدائية ضدهم(٧١) . ولم تزيد المكاتبات التى استمّرت لفترة طويلة بين الغورى وسليم العلاقة الباردة بين الطرفين إلا تدهوراً (٧٢).

وعقب عودة السلطان سليم من حملة چالديران ، عاد الصفويون مرة أخرى لممارستهم لنشر المذهب الشيعى فى الأناضول ، الأمر الذى جعل السلطان سليم

يُجرد حملة جديدة نحو دياربكر تحت قيادة الوزير الأعظم سنان باشا ، لوضع حداً لهذه الممارسات الشيعية فى المنطقة . وفى هذه الأثناء ، كان السلطان الغورى متربصاً بالعثمانيين ، منذ الحاق السلطان سليم إمارة ذو القدر بأملاك العثمانيين إثر عودته من حملة چالديران . وهكذا ، ظهر التقارب المملوكى ـ الصفوى ، حيث سعى كل طرف لعقد إتفاق مع الآخر ، فكان خروج قانصوه الغورى إلى حلب على رأس قوة عسكرية كبيرة ، بحجّة قيامه بالتوسط للمصالحة بين الشاه إسماعيل الصفوى والسلطان سليم ، قد جعل المواجهة بين العثمانيين والمماليك أمر لا مفر منه(٧٣) . وبالفعل انتهت المعركة التى وقعت بين الطرفين فى ٢٥ رجب ٩٢٢ (٢٤ اغسطس ١٥١٦م) ، فى موضع يعرف باسم « مرج دابق » ، بإنتصار العثمانيين ، وضم الشام للدولة العثمانية بعد أن سقط الغورى قتيلاً فى ساحة المعركة(٧٤) .

أنتخب طومانباى سلطاناً على مماليك مصر ، وفى أثناء إعداد المماليك العدة لاسترداد الشام من العثمانيين ، أرسل السلطان سليم خطاباً إلى مماليك مصر يُعلمهم فيه بموافقته على ترك مصر تحت حكمهم بقيادة طومانباى بشرط أن تكون الخُطبة والسكّة باسم السلطان العثمانى . ولكن ، على الرغم من قبول طومانباى لهذا الاقتراح ، بهدف حقن دماء المسلمين ، إلا أن المماليك ثاروا عليه ، وقتلوا رُسل السلطان سليم ، فكان هذا الإجراء منهم إعلاناً للحرب والمواجهة مع العثمانيين . وبذلك إصدر السلطان العثمانى قراره بالزحف على مصر(٧٥) .

ولكن ، لم يتحدّد مصير دولة المماليك ، إثر الصدام الذى جرى بين الطرفين وإنما استمر القتال لأكثر من شهر بعد هذه الموقعة ، حتى أنه عندما دخل السلطان للقاهرة كانت حرب العصابات التى كان بقايا المماليك يشنونها على العثمانيين كانت لازالت مستمرة فى شوارع القاهرة(٧٦) .

وفى يوم الجمعة الموافق ٢٨ محرم (٢٠ فبراير) ، خُطب باسم السلطان سليم خان فى جوامع القاهرة ، وأخيراً وقعت آخر المواجهات بين بقايا للمماليك الذين تفرقوا فى القاهرة وبين الجيش العثمانى الذى بدأ يسيطر على المدينة ، فى ٢ ربيع الاول (٢٥ مارس) فى منطقة تعرف باسم « دَهْشور » جنوب القاهرة ، حيث تمكن العثمانيون فى ٤ ربيع الاول / ٢٧ مارس من القاء القبض على

السلطان طومانباى ، وعندئذ ، أعلن السلطان سليم سيطرته التامة على مصر ، حيث إعدم طومانباى فى ١٣ ابريل عند « باب زويلة »(٧٧) .

وبضم العثمانيين لمصر ، أصبحت جميع أملاك المماليك تابعة للإدارة العثمانية ، أما بقايا المماليك الذين بقوا على قيد الحياة ، فقد اعترفوا بالقيادة الجديدة ، واختفى الكثير منهم حتى تهدأ الأوضاع فى البلاد .

خامساً : مؤسسة امارة الأمراء فى التشكيلات العثمانية :

عقب ضم مصر للإدارة العثمانية ، أصبحت هذه المنطقة الهامة من العالم الإسلامى ، والتى كانت بالامس القريب مركزاً للخلافة العباسية ولدولة المماليك اصبحت جزء لا يتجزأ من التقسيم الإدارى للدولة العثمانية ، حيث وضعت هذه المنطقة فى موضعها اللائق بها منذ البداية ، وصارت إحدى إمارات الأمراء ، وواحدة من الأيالات الممتازة فى الدولة ، وقبل أن نتحدث عن تلك المميزات التى اختصت بها إمارة أمراء مصر فى ظل الإدارة العثمانية ، وإتماماً لعرضنا السابق لتشكيلات الدولة العثمانية المحلية ، آثرنا أن نبين معالم « مؤسسة إمارة الأمراء » هذه فى التشكيلات العثمانية .

تُعرف مؤسسة إمارة الأمراء فى اللغة التركية باسم « بكلربكلكى » (بيلربيليى) . وهذا الاصطلاح يشير فى التشكيلات الإدارية العثمانية إلى «قيادة القوات المحلية » فى الدولة و « الإمارة العامة للأمراء » فى أكبر التقسيمات الإدارية فى الدولة . ومن الملاحظ أنه كان لهذا المنصب تواجد فى الدول الإسلامية التركية السابقة على الدولة العثمانية . فمنذ نشأة الدولة العثمانية ، كان لهذا المنصب مكانة هامة فى تشكيلاتها العامة . فقد كان أورخان بك يعتبر أميراً للأمراء فى عهد عثمان غازى (١٢٨١ ـ ١٣٢٤م) ، وفى زمان أورخان غازى (١٣٢٤ ـ ١٣٦٢م) كان أخوه الأكبر علاء الدين باشا وابنه سليمان باشا فى مناصب تشبه مرتبة إمارة الأمراء فى التشكيلات التى استحدثت فيما بعد فى الدولة العثمانية(٧٨) .

ويعتبر لالا شاهين باشا هو اول من أعتلى منصب إمارة الأمراء بإعتباره منصباً إدارياً . وكان السلطان مراد الأول (١٣٦٢ ـ ١٣٨٩م) قد عينه قائداً لجيوش الدولة ولأمرائها فى عهده . وعلى اثر صدور الأمر للالا شاهين باشا

بالتوجه على رأس قوة عسكرية كافية لحماية المناطق المفتوحة حديثاً فى الروميلى ، ظهر للوجود لأول مرة منصب « أمير أمراء الروميلى » . وعقب انتقال يلدرم بايزيد (١٣٨٩ ـ ١٤٠٢م) إلى منطقة الروميلى لاستئناف عمليات الفتح فى البلقان عام ٧٩٥هـ / ١٣٩٣م . كان من الضرورى تواجد قوة عسكرية مناسبة يقودها قائد قوىّ ذو صلاحيات واسعة فى منطقة الأناضول ، وذلك أثناء وجود السلطان فى منطقة الروميلى(٧٩) . وهكذا، عُين أمير أمراء الروميلى فى ذلك الوقت تيمور طاش باشا أميراً للأمراء فى منطقة الأناضول . وبذلك ، انقسمت مؤسسة إمارة الأمراء فى التشكيلات العثمانية إلى قسمين : إمارة أمراء الروميلى ، وإمارة أُمراء الأناضول ، حيث أصبح كل منهما يقوم بقيادة الأمراء والجيوش فى منطقته إدارياً وعسكرياً . إلا أن منصب إمارة أمراء الروميلى دائماً ما كان يتقدم مرتبة إمارة أمراء الأناضول ، حتى أن إمارة أمراء الروميلى كانت أحياناً تمنح لبعض الوزراء العظام السابقين(٨٠) .

وخلال القرن ٩هـ / ١٥م ، وعلى أثر تشكيل إمارة أمراء الروم (أماسيا وسيواس) ، وإمارة أمراء قرمان ، وانضمامهما إلى إمارتى الروميلى والاناضول بدأ هذا المنصب فى اكتساب صفة إدارية فى التشكيلات العثمانية . وتأكيداً لما أثبته خليل اينالجك المؤرخ التركى من أن إصطلاح « بكلربكلكى » كان يقصد به فى إدارة الدولة معنى المنطقة الإدارية ، فقد أثبت الفحص الذى قمنا به لعدد من الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالموضوع ، أن هذا الاصطلاح اكتسب ، خلال القرن ١٠هـ / ١٦م ، معنى الوظيفة الإدارية ، وأيضاً معنى المنطقة الإدارية التى يتصرف فيها صاحب هذه الوظيفة ، وذلك نظراً للإرتباط الدائم لهذه المرتبة بمنطقة إدارية بعينها .

ففى خطاب أُرسل لأمير أمراء مصر محمود باشا (٩٧٣ ـ ٩٧٥ هـ) من قبل الأستانة ، أُشير إلى منصب إمارة الأمراء على النحو التالى : « .. حالياً مصر بكلربكلكى عنايت اولنان محمود باشا شويله عرض ايلدى كه .. »(٨١) ، فى حين خوطب إبراهيم باشا (١٠١٢ ـ ١٠١٣هـ) على النحو التالى « .. مصر إيالتنه متصرف اولان وزير إبراهيم باشا »(٨٢) . وهكذا يتبين لنا أن إصطلاح بكلر بكلكى والذى يعبر أساساً عن مرتبة أمير الأمراء ، كما هو واضح فى المثال

الأول ، كان يحل محل التعبير الإدارى للمنطقة الإدارية فى الدولة « ولاية » أو « أيالة » من حين لآخر .

ويعد ضم الولايات الشرقية ، إثر سقوط الدولة المملوكية ، شكلت فى آسيا وأفريقيا إمارات أمراء جديدة فى حلب والشام ودياربكر ومصر .. إلخ . وإذا كان «نظام التيمار» هو المطبق فى كافة سناجق وأمارات أمراء (ولايات) الدولة العثمانية منذ نشأتها ، على أنه نظام إدارى ـ عسكرى ـ اقتصادى مثالى(٨٣) ، إلا أنه كان من الضرورى البحث عن نظام بديل لإدارة المناطق الإسلامية التى فتحت حديثاً فى الشرق ، نظراً لأنها كانت مناطق حضارية هامة ، وبعيدة فى نفس الوقت عن مركز السلطنة فى استانبول . ولذا ، سعت الدولة لوضع أساس نظام عرف باسم « نظام الساليانة » لإدارة هذه الولايات الهامة فى الدولة . وهكذا ، انقسمت إمارات الأمراء فى التشكيلات العثمانية إلى قسمين : إمارات أمراء (ولايات) تيمار ، وولايات ساليانة . وقد بلغت ولايات الساليانة فى الدولة ثلاث ولايات خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، وذلك من مجموع خمسة عشرة ولاية ، حيث زاد هذا العدد فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، فبلغ تسع ولايات من مجموع ولايات الدولة الذى وصل إلى اثنتين وثلاثين ولاية . وطبقاً لما أورده عينى عالى فى رسالته ، أن إيالات الساليانة كانت تتكون من : (مصر ، بغداد ، اليمن ، الحبشة ، البصرة ، لحسا ، جزاير غرب ، طرابلس غرب ، تونس)(٨٤) .

وقد عرفت هذه المناطق الإدارية فى الدولة العثمانية بأسماء عدة ظهرت فى عصور متلاحقة حتى أنه حدث خلط فى التعريف بالولايات الكبيرة وما تحتويه هذه الولايات من مناطق إدارية صغيرة . ويلاحظ هذا الخلط فى ولايات الساليانة بصفة عامة . فمن خلال وثائق الديوان الهمايونى ثبت أن لفظ « ولايت » كان يطلق على « مصر » وعلى منطقة « الصعيد » فى نفس الوقت : « ... ولايت مصرده صعيد ولا يتنده قنا نام مدينة ده .. »(٨٥) . ومنذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأ لفظ بكلربكلكى « (أمارة الأمراء) يندر وجوده فى الوثائق ، حيث أخذ يحل محله تعبير « إيالت » للدلالة على ولايات الدولة الكبرى(٨٦) .

وحتى مطلع القرن ١٠هـ / ١٦م ، كان اسم « بكلربكلك » يطلق على

المنطقة الإدارية التى كانت توجه لأحد أمراء الأمراء ، ولكن خلال هذه القرن ، وجهت بعض مناصب « بكلربكلك » الهامة إلى وزراء الدولة . وكان الوزراء فى تشكيلات الدولة العثمانية يعينون فى استانبول على أنهم « وزراء قبّة » فى الديوان الهمايونى ، وذلك حتى النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م . وكان جميع ولاة الولايات ، بصفة عامة ، على رتبة « أمير أمراء » (بكلر بكى) . وكان على أمير الأمراء أن يخدم فترة طويلة فى ولايات الدولة الهامة . فعقب فتح مصر عين يونس باشا الوزير الأعظم والياً عليها ، وبعد إنتهاء مدة ولاية خاير بك المملوكى بوفاته ، منحت مصر للوزير الثانى مصطفى باشا (٩٢٨ ـ ٩٢٩هـ) ، ثم الوزير الثانى قاسم باشا (٩٢٩ ـ ٩٣٠هـ) .

وإذا كانت الدولة قد قامت بتعيين بعض وزراء القبة على بعض ولاياتها الهامة مثل : مصر ، وبودين ، وبغداد ، فقد أُستدرك الأمر وبدأ فى تشكيل منصب وزارى جديد للقيام على شئون ولايات الدولة الهامة . وعرف المنتسبين لهذا المنصب باسم « وزراء الأيالة » أو « وزراء الخارج » ، وذلك لمواجهة احتياج الدولة لرجال يمكن منحهم صلاحيات واسعة فى المناطق الحساسة منها ، ومنذ عام ١٠٠٤هـ ، بدأ تعيين أمير أمراء مصر برتبة الوزارة بصفة دائمة[٨٧] .

ومنذ أن تشكل المعنى الادارى لرتبة إمارة الأمراء فى تشكيلات الدولة ، أصبح أمير الأمراء ذا صلاحيات إدارية وعسكرية مطلقة فى ولايته بإعتباره وكيلا للسلطان فيها . وكان منصب إمارة الأمراء فى الدولة يتلو من حيث الدرجة والمرتبة منصب الوزارة . ووفقاً لما جاء فى لائحة قانون الفاتح (فاتح قانون ـ نامه سى) ، فإنه من حق كل من الدفتردار (ناظر الأموال) والنيشانجى (التوقيعى) وصاحب رتبة الإمارة السنجقية ، والقاضى من فئة ٥٠٠ اقجة ، وأمير السنجق صاحب مقاطعة « خاص » قدرها ٤٠٠,٠٠٠ اقجة ، من حقهم جميعاً الإنتقال بحسب الأولوية وبالدور إلى مرتبة إمارة الأمراء[٨٨] . أما أيالة مصر ، فقد انحصر تعيين مرتبة إمارة الأمراء فيها على دفتردار الأموال ، أمير الأمراء السابق ، اغاة الحرم ، السلحدار ، رئيس الخزينة (خزينة دار باشى) ، ولم يصادف تعيين النيشانجى أو القاضى أو أمير السنجق فى هذه الأيالة الهامة .

وقد كان أمير الأمراء مسئول مباشرة عن كافة الأمور المتعلقة بأيالته أمام

السلطان والديوان الهمايونى ، فيعين التعيينات ، ويعقد الديوان ، ويستمع إلى الدعاوى ويفصل فيها . وقد عدّد عبد الرحمن باشا التوقيعى فى لائحة قانونه هذه المهام والوظائف على النحو التالى : « .. إنهم يقومون بإجراء أحكام الشرع الشريف ، ويحمون البلاد ، ويحرسون العباد ، وينظمون العسكر ويضبطون أمورهم ، ويدفعون المظالم عن البلاد ، وبذلك ، تكون كافة أمور السيف والسياسة مفوضة إليهم .. »(٨٩) . أما أمير الأمراء صاحب درجة الوزارة ، فكانت صلاحياته أوسع مدى ، بل كان له حكم ونفوذ على أمراء الأمراء المتواجدين فى منطقته الإدارية ، حيث كان هؤلاء يستشيرون الوزير فى مختلف الأمور الهامة فى ولاياتهم ، وله عليهم حق الطاعة وتنفيذ أوامره التى هى أوامر السلطان(٩٠) . وقد كان لأمير الأمراء فى الدولة ألقاب خاصة به ، وبها كانت تصدر الفرمانات إليه من الاستانة ، شأنه فى ذلك شأن كافة رجال الدولة وموظفيها ، حيث كان لكل منهم ألقاب يُعرفون بها فى المراسلات الرسمية للدولة . وقد أورد واضع « لائحة قانون الفاتح » هذه الألقاب المتعلقة بأمير الأمراء على النحو التالى : « أمير الأمراء الكرام ، كبير الكبراء الفخام ، ذو القدر والاحترام ، صاحب العز والاحتشام ، المختص بمزيد عناية الملك الأعلى .. بكلربكيسى .. »(٩١) .

سادساً : إمارة أمراء مصر :

لقد احتفظت مصر ، منذ دخول الإسلام إليها وانتشاره فى أرجائها بمكانتها الهامة فى العالم الإسلامى ، كواحدة من المراكز الحضارية فيه . وعلى أثر ضم مصر للإدارة العثمانية ، أسست فيها إيالة من أهم أيالات الدولة ، بل أهمها على الإطلاق فى الشرق الإسلامى ، فكما كانت مصر ، كإيالة عثمانية ، على علاقة مستمرة وصلة لا تنقطع بمركز الدولة فى استانبول ، استمرت أيضاً علاقاتها بولايات الشرق الإسلامى كما كانت من قبل ، حيث كان لأمير أمرائها صلاحيات واسعة فى المنطقة ، لتثبيت أقدام الإدارة العثمانية الجديدة هناك .

وعموماً ، فقد كانت مصر تحت الإدارة العثمانية ذات مميزات فريدة ، يأتى على رأس هذه المميزات ، أنها أول إيالة يطبق فيها « نظام السااليانة » فى التقسيم الإدارى العثمانى .

كانت الدولة العثمانية ، اعتباراً من مطلع القرن ١٠هـ / ١٦م ، قد بدأت فى

الاعتماد على القوات العسكرية النظامية والمجهزة بالأسلحة النارية ، حيث بدأت فرق « سباهية التيمار » المرتبطة بالأسلحة والفنون الحربية القديمة تفقد أهميتها فى تشكيل الدولة الإدارى والعسكرى تدريجياً ، وبالتالى كان على الإدارة العثمانية أن تضع نظاماً محكماً لإدارة الولايات الشرقية التى فتحت حديثاً ، والبعيدة عن مركز الدولة فى استانبول ، غير « نظام التيمار العسكرى » الذى كان مطبقاً فى جميع ولايات الدولة حتى ذلك الوقت ، رغبة منها فى القضاء على نفوذ بقايا المماليك فى مصر ، وبالخاصة إذا علمنا أن هؤلاء المماليك كانوا يملكون مساحات شاسعة من أراضى مصر ومقاطعاتها(٩٢) . وهكذا ، بدأت الإدارة العثمانية فى ضم أراضى أيالة مصر التى مات عنها أصحابها من المماليك أو قتلوا أو فروا هنا وهناك ، وإعطائها للورثة الشرعيين ، وإلاّ فلاشخاص أمناء بطريق الإلتزام .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد قامت بتعيين أمراء الأمراء على ولاياتها المختلفة بطريق التيمار ونظامه ، حيث كانت تعتبر هذه الولاية أو تلك مقاطعة خاص تمنح لأمير الأمراء مقابل إدارة الولاية وإعداد جنده وتجهيزهم وخروجهم تحت قيادته وقت الحرب ، فقد بدأت الإدارة العثمانية في التعامل مع أيالة مصر بطريقة مختلفة حيث ضُمّت أراضى الأيالة للدولة ، وخُصّصت لأمير الأمراء مرتّب سنوى عرف باسم « سال ـ يانه » . وكما منعت الإدارة العثمانية بقايا المماليك من إتخاذ أراضى الأيالة كمقاطعات مملوكة لهم ، وإعادتها للدولة ثم منحها لهم أو لغيرهم بطريق الإلتزام ، لم تعطى هذه الأراضى أيضاً لا للأمراء السناجق ولا لكشاف الولايات كأراضى تيمار أو زعامة مقابل خدماتهم كما كان يحدث من قبل ، وإنما كانت تُدفع لهم « ساليانات » (مرتبات سنوية) من حصيلة خراج النواحى الموجودة تحت إشرافهم ، حيث كانت تُردّ المبالغ المتبقية إلى خزينة الدولة فى أيالة مصر . وبذلك ، كان أمير أمراء مصر ، بعد حصوله على سالياناته وتوزيعه الساليانات (مرتبات الأمراء السنوية) والعلوفات (مرتبات الجند الدورية) على الأمراء والجند فى وقتها ، وتوفيرة كافة احتياجات الأيالة الميرية ، وأدائه لمصاريف الحرمين الشريفين من دخل الأيالة ، كان يرسل ما تبقى من أموال إلى الاستانة فيما يعرف باسم « الخزينة الإرسالية »(٩٣) .

وهكذا ، استحدثت بمصر جماعة عسكرية عرفت باسم « توفنكچى سوارى» (الفرسان المدججين بالبنادق) لتقوم مقام قوات سپاهية التيمار فى

ولايات الدولة الأخرى من حماية للأمن والاستقرار فى الولايات ، كما شكلت جماعة عسكرية أخرى من بقايا المماليك ، حيث كانت كل هذه الجماعات يحصل جنودها على علوفات دورية مقابل خدماتها فى الأيالة .

ومهما يكن من أمر ، فلم يبدأ تطبيق نظام الساليانة هذا الذى أرتبط بنظام الإلتزام السنوى ، لم يبدأ تطبيقه فى مصر إلا فى زمن الوزير مصطفى باشا أمير أمراء مصر العثمانى . ففى عهد سلفه المملوكى خاير بك لم يعين لأمير الأمراء مرتب سنوى (ساليانه) ، وإنما كانت هذه الساليانات والعلوفات توزع فقط على الأمراء والجند العثمانى ، ولم تكن قد أخذت شكل نظام متكامل فى الأيالة بعد . فكان خاير بك بعد أن يقوم بتسديد مصروفات احتياجات الأيالة والحرمين الشريفين ومركز الدولة والجند ، والهدايا السنوية التى كانت ترسل للسلطان ولأعضاء هيئة الديوان ، كان يحتفظ بما تبقى من دخل الأيالة له مقابل خدماته فى إدارة البلاد . ولم يطرأ على هذا النظام أى تغيير حتى وفاة خاير بك (٩٢٨هـ) .

ويعتبر الوزير الثانى مصطفى باشا (٩٢٨ ـ ٩٢٩هـ) هو أول أمير أمراء عثمانى يعين على إمارة أمراء مصر بمرتب سنوى (ساليانة) . وقد قام هذا الوزير بجهد عظيم لترسيخ هذا النظام فى الأيالة خلال فترة ولايته . وعلى الرغم من ضم هذا الوزير لكثير من أراضى المماليك عقب حركات العصيان التى قاموا بها فى عهده ، ومنحها لبعض الأشخاص الأمناء بطريق الإلتزام ، وبموجب براءة ؛ إلا أن هذا النظام لم تتضح معالمه بشكل قاطع حتى وصول الوزير الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر ، وإجراءه الكثير من الإصلاحات التى مهدت لتطبيق هذا النظام فى مختلف مؤسسات الأيالة (٩٣١هـ) .

لم يكن نظام الساليانه فقط من أهم ما تميزت به أيالة مصر ، وإنما كانت هناك خصائص أخرى لهذه الأيالة ميزتها عن بقية ولايات الدولة فى المنطقة . فقد كان يعين عليها فئة من ذوى الخبرة من إدارى السراى العثمانى أو أمراء الأمراء السابقين الذى سبق لهم العمل فى المنطقة ، وحتى الوزراء أيضاً . وكان أمير أمراء مصر ذا صلاحيات واسعة فى المنطقة ، حيث كان يقوم بتطبيق سياسة الدولة فى ولاياتها الشرقية ، ولذا لم يشترك بنفسه فى حملات الدولة كعادة أمراء الأمراء ، نظراً لما كان يتحمله من مسئوليات كبيرة للدولة فى المنطقة .

حواشى المدخل

(١) M.C. Sehabedddin Tekindag, " Memluk sultanligi Tarihine Toplu bir bakis ", Tarih Dergisi, say, 25, 1971, s. 1. V.dd.

(٢) Takindag, " Bahriyye " Kucuk Tuirk- Islam Ansiklopedisi, 4 f., 1981 s. 295 - 96; " el- Meliku's salih, IA., V, 674 - 678 .

(٣) I. H. Uzuncarsli, Osmanli, Devletinin Teskilatine Medhal, Ank 1941, s. 316 Vd .

(٤) Uzuncarsli, Medhal, s. 358; Tekindag, Berkuk devrinde Memluk sul-tanligi, s. 127 .

(٥) Tekindag Berkuk devrinde Memluk Sultanligi, Istanbul 1961, s. 128

(٦) القلقشندى ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، القاهرة ١٩١٤ ، ج٤ ، ص١٤ ـ ٢٢ ، Tekindag, Memluk ordusu " Tarih Dergisi, say 11, 1960, s.86 - 93; Berkuk , s. 151 - 157 .

(٧) Takindag, Berkuk, s. 133 ud; Uzuncarsli, Medhal, s. 372 - 375 .

(٨) ابن اياس ، بدايع الزهور فى بدايع الدهور ، القاهرة ١٩٦١ ج٥ ، ١٠٣ .

(٩) استحدثت نيابة الاسكندرية عام ٧٦٧هـ / ١٣٦٦م ، أما نيابتى الوجه القبلى والوجه البحرى ، فقد تشكلتا فى عام ٧٩٨هـ / ١٣٩٦م ؛ Tekindag, Berkuk,s. 136 - 138; Uzuncarsili, Medhal, s 429 .

(١٠) لقد عرفت هذه الوظيفة بعد دخول مصر تحت الإدارة العثمانية باسم « صوباشى » O. L. Barkan, " Misir Kanun - namesi " , XV , XVI asirlarda Osmanli Imporatorlugunda," Kanunlar " s, 382 .

(١١) Tekindage, Berkuk, s. 139; Medhal, 319, 347, 363, 407

(١٢) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج٤ ص١٤ .

(١٣) Uzuncarsili, Medhal,s. 385 .

(١٤) Uzuncarsili, Medhal, s. 388, 393, 401 - 402, Berkuk, s. 140 - 141 .

(١٥) Tekindage, Berkuk, s. 139, Medhal, s. 386, 392, 400, 407 .

(١٦) Tekindag, Berkuk, s. 144 .

(١٧) صبح الاعشى ، ج٤ ، ص٣٦ . Medhal, s. 412l; Berkuk, s. 148

(١٨) Medhal, s. 413; Berkuk, s. 149 - 150 .

(١٩) Medhal,s. 314, 318 - 320 .

(٢٠) ابن اياس ، بدايع الزهور فى وقايع الدهور ، ج٥ ، ص٣٦ .

(٢١) ابن اياس ، بدايع الزهور ، ج٥ ، ص٩٠ .

(٢٢) بدايع الزهور ، ج٥ ، ص ٢٦ ـ ٢٧ .

(٢٣) بدايع الزهور ، ج٥ ، ص٩٠ .

(٢٤) M. sobernheim, " Kansu " , IA., VI 63 - 169 .
(٢٥) بدايع الزهور ، ج٥ ، ص٢٦٠ ., " Kansu ", IA VI, 164
(٢٦) بدايع الزهور ، ج٥ ، ص٨٩ .
(٢٧) بدايع الزهور ، ج٥ ، ص٤٢ .
(٢٨) بدايع الزهور ، ج٥ ، ص٦٩ .
(٢٩) يذكر ابن اياس أن هناك العديد من أمراء الجراكسة الذين عملوا ضد دولة المماليك منهم: خاير بك نائب حلب ، وابراهيم السمرقندى من رجال الغورى المقربين ، ويوسف العادلى ، والعجمى الشناقسى من الأمراء المقدمين ، وأخيراً انضم اليهم جانبردى الغزالى: بدايع الزهور ، ج٥ ، ص٦٩ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٤ .
(٣٠) Halil Inalcik, " Osmanlilar ", IA., Cuz 129, s. 280 - 296 .
(٣١) Uzuncarsili, Osmanli Devletinin Saray Teskilati; Ankara 1945, s. 12 - 33 .
(٣٢) Uzuncarsili., Osmanli, Devletinin Merkez ve Bahriye Teskilati, 1948, 2 - 17 .
(٣٣) Uzuncarsili, Merkez Teskilati, s. 111 - 115 .
(٣٤) Uzuncarsili, Osmanli Merkez Teskilati, s. 127 - 131 .
(٣٥) Uzuncarsili, Osmanli, Devletinin Ilmiyye teskilati, Ankara 1965, s. 19 - 22, ayni Mulf., Merkez teskilat, s. 230 - 233 .
(٣٦) Uzuncarsili, Merkez teskilati, s. 325 - 357 .
(٣٧) Uzuncarsili, ayn eser, s. 214 - 218 .
(٣٨) Halil Inalik, " Osmanlilar " coz 129, s. 289 - 290 .
(٣٩) Uzuncarsili, Osmanli Devletinin Teskilatinden Kapikulu Ocaklari, I, s. 2, 139 .
(٤٠) Uzuncarsili, Kapikulu Ocaklari I, s. 55 - 60 .
(٤١) Uzuncarsili, Kapikulu Ocaklari, I, s. 113 - 120 .
(٤٢) Uzuncarsili, ayni eser, I, s. 128 - 132 .
(٤٣) Uzuncarsili, ayni, eser, I, s . 144 - 146 .
(٤٤) Uzuncarsili , Osmanli Tarih, I, s. 406 - 415 .
(٤٥) Halil Inalcik, " Osmanlilar " coz 130, 310- 311 .
(٤٦) M.F. Koprulu, " Bizans Musseselerinin Osmanli Musseselerine te'siri hakkinda Baz Mulahazalar " THITM., I, Istanbul 1931, s. 165 vd., Medhal, IX - XIII, 59, 68 .
(٤٧) يبين القلقشندى انه عندما أسس الأيوبيون دولتهم على انقاض دولة الفاطميين الشيعية فى مصر ، لم يقبلوا الكثير من تلك التشكيلات الشيعية ، بل عملوا على ازالتها، واخذوا عن مؤسسات اتابكة السلاجقة فى الموصل :
- صبح الاعشى ، ج٤ ، ص٥ ، Takindag, Berkuk, s. 133; ayni mlf, " XIV

asrin sonunda Memluk ordusu ", Tarih Derigisi, say II, 1960, s. 89; Uzuncarsili, Medhal, s. 393 - 394 .

(٤٨) Koprulu, Bizans Muessese-lerinin Osmanli Muesseselerine Te'siri, s. 42 - 43.

(٤٩) صبح الأعشى، ج٤، ص١٦،، Uzuncorsili, Medhas.l, s. 378; ayn. mlf, Merkez teskilati, sIII

(٥٠) Tekindag, Berkuk,s. 128 - 129; Uzuncarsili, Merkez teskilati,s. 2-3, 136 - 137 .

(٥١) Uzuncarsili, Medhal, s. 383,n .

(٥٢) Uzuncarsili, Medhal,s. 383 .

(٥٣) Uzuncarsili, Merkz teskliati, s. 336 .

(٥٤) Uzuncarsili, Medhal, s. 384 - 385 .

(٥٥) Koprulu, Bizans Musseselerinin Te'siri, s. 70; Medhal, s. 385 Merkez teskilati, s. 325 - 337 .

(٥٦) Koprulu, Bizans Musseselerinin te'siri, s. 63 - 65 .

(٥٧) Tekindag, Berkuk, s. 128, 135 50; Uzuncarsili, Medhal, s. 388 - 389, 401; agn, mlf, Merkez teskilati, s. 214 القلقشندى، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٠ .

(٥٨) Uzuncarsili Merkez Teskilati, s. 318 - 319 .

(٥٩) القلقشندى، صبح الأعشى، ج٤، ص٢٤-٣٦،، Uzuncarsili, Medhal, s 411 - 412 .

(٦٠) Uzuncarsl, Merkez teskilati, s. 232 - 233 .

(٦١) Koprulu, Bizans in Osmanli Muesseselerine Tesiri, s. 58 - 59, n . 93 .

(٦٢) Mehmed Ipsirli, XVII yuzyll baslarina kadar Osmanli Imparatorlugunda Kadi - askerlik Muessesesi, Istanbul 1982 , basilmamis Docentlik tezi, s. 10 .

(٦٣) Koprullu, Bizansin - Osmanli Musseselerine te'siri, s. 141, n. 232, 145 , Uzuncarsli, Medhal, s. XIX, IV, 31 .

(٦٤) Uzuncarsli, Devletinin Teskilatinden Kapikulu Ocaklar I, Ankara 1984, s. 2, 19, 144 .

(٦٥) Koprullu, ayni, eser, s. 134 - 135 .

(٦٦) Koprullu, ayn eser, s. 144 .

(٦٧) Tekindag, " Fatih devrinde Osmanli - Memluklu Munasbetleri ", TD, XXX/75 - 77- 82; salahddin Tansel, yavuz sultan selim, Istanbul 1969, s. 101 - 107 .

(٦٨) Tekindag, fatih devrinde Osmanli - Memluklu Munasebetleri, s. 77 .

(٦٩) أحمد فؤاد متولي ، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٨٩ ـ ٩١ .

(٧٠) Tansel, Yavuz sultan selim, s. 109 .

(٧١) Tansel, Yavuz sultan selim, s. 109 - 111 .

(٧٢) فريدون بك ، منشآت السلاطين ، ج١ ، استانبول ١٢٧٤ ص ٣٦٩ ـ ٣٧٥ ، ٤٢٦ ـ ٤٢٧ ، أحمد فؤاد متولي ، الفتح العثماني للشام ومصر ، ص٩٨ ـ ١١٥ ، محمد أحمد الراقد ، الغزو العثماني لمصر ، الإسكندرية ١٩٧٢ ، ص١٠٤ .

Tansel, s. 101 - 107, 123, 131; Sinasi Altindag, " selim I " IA, X., 428 - 429 .

(٧٣) Bekir Kulukaglu, " (Hadim) Sinan pasa ", IA. X, 663 - 664 .

(٧٤) لتفصيلات أكثر عن معركة مرج دابق انظر : فريدون بك ، منشآت السلاطين ، ج١ ، ص٣٩٨ ـ ٤٠٦ .

M. Sabrenheim, " Kansu ", IA, IV. 163 - 164; M.C. Baysun " Merci Dabik ", IA, VII, 752.

(٧٥) Tansel, s. 199 - 150, 154 - 155; Sinasi Altondag, " Selim I ", IA, X, 128 - 129; Bekir Kutuloglu, " Sinan pasa ",s. 665 .

(٧٦) « روزنامة » ، منشآت السلاطين ، ج١ ، ص٤٩٠ .

(٧٧) أحمد فؤاد متولي ، نفس الأثر ، ص١٨٤ ـ ١٩٦ ؛ Tansel, yavuz sultan selim, s. 166 - 178 .

(٧٨) Halil Inacik, " Eyalet ", EL II, 722 .

(٧٩) Inalcik, " Eyalet ", EI, II, 722 .

(٨٠) Inaclicik, " Eyalet ", EI, II, 722 .

(٨١) Metin Kunt, Sancakten Eyalete, 1550 - 1650 arasmda Osmanli Umerasi ve Il Idaresi, Istanbul 1978, s. 27; Inalck, " Eyalet ", P. 772 .

(٨٢) أرشيف رئاسة الوزارة باستانبول (باشبقانلق ارشيفي) ، « دفاتر المهمة » رقم ٧ ، ص٤٢١ / شوال ٩٧٢هـ O.L. Berkan, " Timar ". IA, XII/1, s. 287

(٨٣) أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول ، دفاتر الديوان الهمايوني رقم ١٥٥ ، ص٦٥ / محرم ١٠١٣هـ ، رقم ١٠١ ، ص١٠ / جمادى الأولى ٩٩١هـ .

(٨٤) عيني عالي ، قوانين آل عثمان در خلاصه مضامين دفتر ديوان ، استانبول ١٢٨٠ ، ص ٨ ـ ٩ .

(٨٥) « في مدينة تدعى قنا في ولاية الصعيد في ولاية مصر .. » أرشيف رئاسة الوزارة ، دفتر المهمة رقم ٥٣ ، ص١٤١ / شوال ٩٩٢هـ .

(٨٦) أرشيف رئاسة الوزارة ، تصنيف كامل كبجي ، دفاتر الديوان الهمايوني رقم ١٥٥ ، ص٦٥ ، / محرم ١٠١٣هـ ، Metin kunt, sancaktan Eyalete, s. 28 .

(٨٧) Uzuncarsli, Osmanli Devletinin Merkaz ve Bahriye Teskilati,s. 112, 186, 192; Abdulkadir Ozcan, " Fatih in Teskilat Kanun - namesi " TD,1982, XXXIII,s. 33 - 34 .

(٨٨) أنظر فصل « أمير أمراء مصر » : ص ١٦٨ وما بعدها .

(٨٩) ملى تتبع لر مجموعة سى ، استانبول ١٣٣١ ، ج١ ، ٥٢٨ .

(٩٠) ملّى تتبع لر مجموعة سى ، ج١ ، ص٥٢٨ ، M. Pakalin, Osmanli, Tarih De-yimleri ve Terimleri sozlugu, " Beylerbeyi ", I, s.219 .

(٩١) Ozcan, " Fatih in Teskilat Kanun - namesi, s, 49 .

(٩٢) S,J. Shaw, " The land law of ottoman Egypt (960/1553) der Islam XXXVIII/92 ; shaw, The financial and Administrative Organization, P. 28 - 31 .

(٩٣) Barkan, " Misir kanun - namesi ", Kanunlar, s. 361 .

الباب الأول

تشكيل إمارة أمراء مصر وتنظيمها

١ ـ المحاولات الأولى لتشكيل إمارة أمراء مصر :

بعد أن الحق العثمانيون الهزيمة ببقايا المماليك فى موقعة الريدانية (٢٩ ذى الحجة ـ ١ محرم ٩٢٣هـ) ، وسيطرتهم على أنحاء القاهرة ، بدأ أئمة المساجد فى الدعاء للسلطان سليم خان فى خطبة الجمعة من فوق المنابر[١] . وفى ١٧ ربيع الأول ٩٢٣هـ / ٩ ابريل ١٥١٧م ، ضُربت فى مصر عملة جديدة باسم السلطان سليم ، حيث يذكر ابن إياس أن المنادين جالوا فى أنحاء القاهرة معلنين الأوامر السلطانية الجديدة ، بأن العُملة القديمة قد أبطلت ، وأنه تقرر تداول عملة جديدة تحمل اسم السلطان سليم خان لتحل محلها . وهكذا ، تم للسلطان سليم السيطرة على مقاليد الأمور فى مصر القاهرة ، إثر القائه القبض على السلطان طومان باى وإعدامه فى ٢١ ربيع الاول ٩٢٣هـ / ١٣ ابريل ١٥١٧م [٢].

وأثناء انشغال السلطان سليم بالقبض على مقاليد الأمور فى البلاد ، حاول فى نفس الوقت الإستعانة بمن تعاون مع الإدارة العثمانية ، وأخذ التدابير اللازمة للحد من نفوذ من لم يعلن طاعته للأوامر العثمانية من المماليك ومشايخ العربان وأصحاب المصالح من طوائف مصر المختلفة . كما أنه أمر الهيئة الإدارية المصاحبة له بجمع المعلومات اللازمة حول نظم الإدارة والمالية التى كانت متبعة فى عهد المماليك ، وذلك حتى يتمكن من وضع أسس نظام إدارى خاص بمصر .

لقد إتبع السلطان سليم خان سياسة ثابتة تجاه الطوائف المختلفة فى مصر . فعندما قرر التوجه من الشام إلى مصر ، حرص على أن يصطحب معه الخليفة العباسى المتوكل على الله ، وكان قد وقع فى الاسر اثناء معركة « مرج دابق » (٩٢٢هـ / ١٥١٦م) ، وقضاة مصر الاربعة ، والعديد من العلماء الآخرين ، حيث قدمهم على رأس موكبه عند دخوله الى القاهرة منتصراً . وكان هدفه من هذا ، إضفاء صفة الشرعية على حملته ، وتحريك مشاعر الود لدى شعب مصر تجاه الحكام الجدد ، وذلك برفع راية التوحيد ، وتهدئة الأهالى وحثهم على طاعة القيادة الجديدة [٣]؛ حتى أن ابن إياس يروى لنا إلى أى مدى وصلت الصلاحيات

التى منحها السلطان للخليفة العباسى بغرض تهدئة الاوضاع فى البلاد وللتوسط بين الحكام الجدد وبين بقايا المماليك ، حيث يذكر أن بعض المماليك ومشايخ العربان الفارين كانوا يلجأون للخليفة ليشفع لهم لدى القيادة الجديدة(٤) . إلا أن الخليفة العباسى بدأ فى استخدام نفوذه فى البلاد ومكانته لدى السلطان وعلاقاته القديمة بالبيوتات المملوكية على نحو لم ترضى عنه الإدارة العثمانية ، مما جعل السلطان يفكر فى إبعاده عن مصر مع بعض أقربائه وبعض قضاة القضاة والنواب ، وبعض أعيان مصر من أصحاب النفوذ ، حيث أرسلوا جميعاً إلى اسلامبول ، وذلك فى جمادى الأولى ٩٢٣هـ / يونية ١٥١٧م(٥) .

وكان السلطان قد أقر قضاة القضاة ونوابهم فى مصر ، عقب انتقال إدارة مصر للعثمانيين، ولكنه اضطر لإبعادهم بصحبة الخليفة العباسى إلى مركز السلطنة كإجراء وقائى ، بعد أن أيقن أنهم قد يتسببون فى أحداث بعض القلاقل فى البلاد خلال هذه المرحلة(٦) . وحتى لا يتيح السلطان الفرصة لظهور أى فتنة قام أيضاً بإبعاد أبناء السلاطين المماليك السابقين ، وبعض أقاربهم وأقرباء الأمراء المماليك الذين بقوا فى مراكزهم الإدارية السابقة ، وإرسالهم جميعاً إلى الاستانة(٧) . وإذا كانت هذه الإجراءات واحدة من التدابير التى اتخذت للتمكين للحكم العثمانى فى مصر ، فقد كان إرسال نخبة من العلماء والصناع المهرة إلى مركز الدولة ، عادة من عادات السلاطين العثمانيين التى اتُبعت منذ توجه الدولة فى فتوحاتها نحو الشرق ، وذلك بغرض جعل مدينة استانبول مركزاً لائقاً للدولة يبرز فيها أخصّ خصائص الحضارة الإسلامية(٨) .

وقد سارت سياسة السلطان سليم لمواجهة الأوضاع فى مصر فى اتجاهين : أما الاتجاه الأول ، فكان تحطيم مقاومة بقايا المماليك وبعض مشايخ العربان الذين كانوا لا يزالون مستمرين فى مقاومة العثمانيين فى القاهرة . والإتجاه الثانى ، كان مكملاً للاتجاه الأول ، ويتمثل فى تشجيع تلك الطوائف على طاعة الحكام الجدد ، والإستفادة من خبرتهم فى إدارة شئون البلاد خلال هذه المرحلة(٩) .

وبعد أن تمكنت القوات العثمانية فى مصر من احباط كافة محاولات طومان باى لإستعادة السيطرة على مصر ، وذلك بمساعدة بعض أمراء المماليك ومشايخ العربان الذى اسرعوا بالاعتراف بالقيادة الجديدة ، انقسمت جبهة المقاومة ضد العثمانيين فى مصر ؛ فبدأ بعض قواد المماليك والعربان ينسحبون تدريجياً من ساحات المعارك التى كانت مستمرة فى شوارع القاهرة منذ دخول العثمانيين وحتى ذلك الوقت ، ودخل البعض الآخر فى طاعة القيادة العثمانية مخبرين عن بقايا السيوف الفارين والمختفين فى أنحاء القاهرة(١٠) . وكما قام خاير بك المملوكى ، نائب حلب السابق ، بدور بارز فى عملية تشجيع المماليك من بقايا السيوف ومشايخ العربان ، وغيرهم من الأعيان والمباشرين على قبول الحكام الجدد ، حيث أرسل لكل منهم خطاباً بأمر السلطان سليم ، يحثهم فيه على الطاعة ويَعِدهم بتمكينهم فى وظائفهم السابقة ، وينكر عليهم استمرارهم فى معصية السلطان ، ويحذرهم من مغبّة الخروج على ولى الأمر(١١) ، لم يتأخر أيضاً شيخ العرب فى الصعيد ابن عمر الذى رحب بقدوم العثمانيين ، لم يتأخر فى حث أمراء الصعيد لطاعة أوامر السلطان العثمانى . وعقب انتشار أخبار العفو العام لكل من يرجع طائعاً من طوائف مصر المختلفة للقيادة الجديدة(١٢) ، والعقاب الشديد الذى ينتظر كل من يحاول إشعال نار الفتنة بين المسلمين(١٣) ، اطمأن الأهالى على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم ، وتيسر بذلك للسلطان سليم توطيد الأمن والاستقرار فى أرجاء البلاد .

وفى الوقت الذى كان السلطان سليم فيه يتخذ التدابير الأمنية اللازمة لترسيخ الحكم العثمانى فى البلاد ، عمل على جمع المعلومات الضرورية لتيسير مهمة الإدارة العثمانية فى مصر . فبعد أن عقد العزم على التوجه إلى مصر ، أصدر سليم خان أوامره لبعض العلماء العثمانيين المرافقين له فى تلك الحملة ، بترجمة بعض الآثار التاريخية العربية التى تلقى الضوء على أحوال البلاد المتوجه إليها ، فقام المؤرخ ، قاضى العسكر كمال باشا زاده (وفاته : ٩٤١هـ / ١٥٣٥م) بترجمة أثر المؤرخ العربى ابو المحاسن ابن طغرى البردى إلى اللغة التركية(١٤) ، ويذكر هممر أن والى كردستان إدريس البتليسى (وفاته : ٩٢٦هـ

١٥٢١م) الذى اشترك أيضاً فى الحملة على مصر قد نظم قصيدة فارسية اشتملت على بعض الملاحظات حول الإدارة فى مصر ، وقدمها بنفسه إلى السلطان سليم[١٥] . وهكذا ، حاول سليم خان الإلمام بأحوال البلاد قبل دخولها . ولكن ما كان هذا القدر النظرى من المعلومات يكفى للإحاطة علماً بأحوال البلاد الإدارية والمالية التى كانت تتصف بالسرية خلال هذه الفترة . وإذا كانت الإدارة الجديدة قد استفادت كثيراً من توجيهات الأمراء المماليك ، إلا أن إدارة البلاد المالية والإدارية لم تكن بيد هؤلاء النفر من الأمراء ، بل كانت أسرارها بيد إداريى المماليك من الكتبة والمباشرين الذين فر معظمهم من وجه العثمانيين ، وأبعد أو حبس العديد منهم للحيلولة دون إحداث فتنة فى البلاد . وعلى الرغم من قبول العديد من هؤلاء الكتبة والإداريين والمباشرين الخدمة تحت الإدارة العثمانية ، إلا أنهم أظهروا تخوفاً من تقديم العون لهم ، فكانوا يدّعون جهلهم بالمسائل الإدارية والمالية التى كانت تعرض عليهم ، حتى أنهم كانوا يدّعون أيضاً أن طومان باى كان قد أمر أثناء فراره بإخفاء دفاتر الإدارية والمالية فى أماكن متفرقة من البلاد، أو إنه ربما يكون قد أمر بإحراقها[١٦] . ومن ناحية أخرى ، حاولت الإدارة العثمانية استخلاص المعلومات المطلوبة عن شئون مصر من طومان باى الذى كان يستدعى أثناء فترة حبسه ، للحضرة السلطانية لهذا الغرض ، ولكن دون جدوى[١٧] .

وبالرغم من كل هذه الصعوبات التى حاطت بمحاولات الإدارة العثمانية للحصول على معلومات عن النظام الإدارى والمالى لمصر خلال العهد المملوكى ، فقد استطاعت أخيراً الحصول على بعض المعلومات فى هذا الخصوص من مستوفى الأموال أبو بكر ابن الجيعان ، وبواسطة خاير بك ، نائب حلب السابق ، حيث قام الأول بتحرير واردات خراج مصر ومصاريفها وضرائبها اختصاراً ، ووضعها بين يدى السلطان العثمانى[١٨] . واعتماداً على هذه المعلومات المبدئية ، شرع السلطان فى إرسال بعض المباشرين الذين سبق لهم أن باشروا مختلف الوظائف الإدارية والمالية ، إرسالهم إلى مختلف ولايات مصر بصحبة بعض

موظفى الإدارة العثمانية ، وذلك لجمع معلومات أكثر تفصيلاً سواء عن مساحة الأراضى أو عن الإدارة المحلية لتلك البلاد(١٩) .

ومع كل هذا ، لم تتمكن الإدارة العثمانية من وضع يدها على معلومات صادقة تعكس حقيقة عمل الإدارة فى تلك المناطق ، وذلك بسبب الإعتماد على المعلومات التى جمعت من هنا وهناك ، وعلى كل ما كان يصرح به العمال الذين كانوا سبباً مباشراً لانتشار البدع والفساد فى الولايات . ولم يتم للإدارة الجديدة تحصيل معلومات صادقة ، وبالتالى وضع السياسة الإدارية والمالية للبلاد بشكل قطعى ، إلا بعد أن ظهرت دفاتر الخزينة الأصلية التى كان كتبة المماليك قد أخفوها من قبل ، حيث تيسر للوزير الأعظم إبراهيم باشا تنظيم الإدارة فى مصر ، ووضع قانون يحكم كافة معاملات الأيالة الادارية والمالية (٩٣١هـ / ١٥٢٥م)(٢٠) .

لقد اتبعت الدولة العثمانية فى إدارة البلاد الإسلامية التى دخلت حديثاً تحت إدارتها ، اتبعت سياسة الإبقاء على أنظمة الإدارة السابقة فى تلك الأقطار بعد إصلاحها وإجراء التعديلات اللازمة عليها لدمجها فى التشكيل الإدارى العام للدولة تدريجيا(٢١) . فعندما ورث العثمانيون أملاك الدولة المملوكية ومركزها فى مصر ، ورثوا دولة ذات نظم ومؤسسات إدارية ومالية خاصة بها ، استقرت وتطورت تبعاً لتاريخها الطويل ، مما جعل السلطان سليم يواجه صعوبة كبرى فى الإحاطة علماً بطبيعة عمل هذه المؤسسات فى تلك الفترة القصيرة التى قضاها فى مصر ، وبالتالى كان من العسير على الإدارة العثمانية أحداث تغييرات مباشرة فى نظم تلك المؤسسات . وهكذا ، قرر العثمانيون إبقاء النظم المملوكية التى كانت مستقرة فى البلاد على أن تعدل تدريجياً حسب مجريات الأحداث فيما بعد ، وذلك مع ربط ايالة مصر بالتشكيلات الأساسية فى مركز الدولة العثمانية . والأمر الذى يسر للإدارة العثمانية هذا الإجراء هو تشابه التشكيلات الإسلامية فى الشرق وتأثرها بعضها ببعض فى العديد من جوانبها(٢٢).

وكان من عادة السلاطين العثمانيين أنهم إذا خرجوا إلى إحدى الحملات الحربية يصطحبون معهم هيئة الديوان الهمايوني كاملة ، بما فيهم الصدر الأعظم وبعض الوزراء وأمير أمراء الروميلي وأمير أمراء الأناضول ، وقاضي عسكر الروميلي وقاضي عسكر الأناضول ، ورئيس الدفتردارية (باش دفتردار) والنيشانجي والروزنامجي ، وبعض كتبة الديوان ، ودفاتر الديوان الأساسية ، بحيث كانوا يعقدون ديوانهم المعتاد في المنطقة التي يحلون بها لتسيير أمور الدولة الهامة ، وللنظر في شئون الحملات ، وإصدار الأوامر اللازمة إلى كافة أنحاء الدولة وفي شتى شئونها(٢٣) . وقد سجل لنا الروزنامجي حيدر أفندي ، وكان ضمن الهيئة الديوانية التي اصطحبها السلطان سليم معه في حملته على مصر ، سجّل لنا يوميات الحملة على مصر بكل دقة ، حيث حرر كافة الأوامر والفرمانات التي صدرت عن السلطان ، أثناء إقامته في مصر إلى كافة أنحاء الدولة(٢٤) وهكذا كان سليم منذ وصوله إلى مصر ، وحتى خروجه منها ، كان يعقد ديوانه الهمايوني للبت في شئون الدولة المختلفة والتخطيط لعمليات هيئته العسكرية والإدارية في البلاد ، ولم يكن السلطان يصدر أوامره إلا بعد مناقشتها أولاً في ديوانه . وفي ديوان السلطان الذي كان يعقد في القاهرة آنذاك ، كان يستقبل الأمراء المماليك ومشايخ العربان الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية ، حيث كان يقرّهم في وظائفهم بعد أن يأخذ عليهم العهد بألاّ يظلموا الرعيّة ، وألاّ يتعدوا على المقاطعات والأوقاف ، وألاّ يُحدثوا البدع في البلاد(٢٥) .

وبعد أن ساد هدوء نسبي في أنحاء البلاد ، قام السلطان سليم بعدة محاولات لوضع أساس مبدئي لتشكيل إمارة أمراء مصر ، وربط مؤسساتها بالتشكيلات المركزية للدولة . فبينما كان السلطان يقوم بنفسه على توجيه الأوامر الإدارية والعسكرية في البلاد خلال فترة الفتح تلك ، رأى أنه من الضروري تعيين بعض رجاله للقيام على أمور الرعية والإشراف على نشر العدل بينهم ، ورفع مشاكلهم إلى الإدارة العليا لمناقشتها ، ولوضع الحلول المناسبة لها . فعين قاضي عسكر الروميلي « زيرك زاده ركن الدين أفندي » لرعاية الأمور الشرعية والقضائية في البلاد ، وقد ذكر ابن إياس أن هذا القاضي

كان يدعى « قاضى العرب » ، وكان يباشر مسئولياته ووظائفه فى مدرسة الصالحية[٢٦] ، كما عين « دزدار محمد جلبى » للنظر فى شئون مصر المالية ، حيث كُلِّفَ بالعمل على اختراق الحاجز الذى ضربه إداريى المماليك على هذه المؤسسة ، إلاَّ أنه يبدو أن هذه المحاولات باءت بالفشل لعدة أسباب أهمها : عدم إحاطة هؤلاء الأمراء الجدد بنظم إدارة وعادات وأعراف هذه البلاد ، ومعاملات طوائفها المختلفة ؛ كما كان لعدم تعاون إداريى المماليك مع الإدارة العثمانية وتضليلهم لها ، وارتشاء زيرك زاده ، وتعدى العمال الذين عينهم محمد جلبى لتحصيل الأموال على الأهالى ، كان لكل هذا تأثير كبير فى جعل السلطان سليم يضطر لعزلهم الواحد تلو الآخر ، وإرسالهم لإستانبول فى (٢ محرم ٩٢٣هـ / ١٥١٧)[٢٧] .

وقبل مغادرة السلطان سليم مصر فى أواسط شعبان ٩٢٣هـ / أواخر اغسطس ١٥١٧م ، أراد الإطمئنان على سير الأمور فى مصر بعد عودته للاستانة ، فوقع إختياره على وزيره الأعظم يونس باشا ، لما أبداه من شجاعة وكفاءة عالية فى تدبيره للأمور أثناء الحملة ، حيث عهد إليه إدارة كافة شئون الأيالة بصلاحيات واسعة[٢٨]. وخلال هذه الفترة ١٨ ربيع الاول ٩٢٣هـ / ١٨ أبريل ١٥١٧م ـ ١٠ شعبان ٩٢٣هـ / ٢٩ اغسطس ١٥١٧م ، أخذ السلطان يراقب سير أمور الأيالة من بعيد[٢٩] . وبعد مرور حوالى خمسة شهور ، أيقن السلطان أنه لا سبيل لوضع مصر تحت الإدارة العثمانية المباشرة ، لما أظهره يونس باشا من إخفاق فى قدرته على إدارة شئون مصر بحكمة . وإذا كان السبب الظاهر لإعفاء يونس باشا من صلاحياته كأمير أمراء لمصر هو فشله فى إدارة البلاد ، فإن الباحث التركى صلاح الدين طانسل يشير فى أثره « ياووز سلطان سليم » بان خاير بك كان له دور فى التحريض على عزل يونس باشا عن إدارة مصر ، وأنه حرّض السلطان سليم على إعدام طومان باى من قبل حتى يخلو له حكم مصر دون أى شريك[٣٠] .

ب ـ ولاية خاير بك على مصر :

بعد أن ثبت للسلطان سليم خان استحالة قيام إداريي العثمانيين بإدارة شئون مصر ، الأمر الذى قد يؤدى إلى الفتنة بعد عودته إلى الاستانة ، قرر تسليم إدارة البلاد لأحد الأمراء المماليك المحيطين بأحوال مصر ، وبأسرار إدارتها وعادات وأعراف طوائفها وأهلها ، حيث اتجه تفكيره لأول وهلة الى خاير بك الذى كان قد أدى خدمات جليلة للعثمانيين منذ بدء ظهور الخلافات بين الطرفين ، العثمانيين والمماليك ، فى رجب ٩٢٢هـ / اغسطس ١٥١٦م ، وطيلة الفترة التى مكث فيها السلطان العثمانى فى الشرق وفى مصر على وجه الخصوص(٣١) . وبالفعل ، لم يكن من بين الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية من المماليك من يستطيع القبض على أزّمة الأمور فى البلاد مع بقائه على ولائه للعثمانيين سوى خاير بك الذى استعدى أبناء جلدته بتقديمه العون للقيادة الجديدة منذ البداية . ويبدو أن السلطان سليم استهدف من تفكيره فى تعيين أحد الأمراء المماليك من ذوى الخبرة والتجربة بالادارة المملوكية والدراية بأحوال البلاد ، أن يقوم هذا الشخص بدور الوساطة بين الإدارة العثمانية الجديدة وبين الطوائف المحلية بالبلاد من بقايا المماليك ومشايخ العربان وغيرهم ، واستمالتهم للاعتراف بالسيادة العثمانية(٣٢) ، وتطبيق النظم والقوانين المملوكية التى ضاعت دفاترها ، ومباشرة إدارة شئون مصر بحكمة(٣٣) . ولما تحقق السلطان من أن نائب حلب السابق خاير بك يمكنه أن يقوم بهذه المهام المرجوة فى مصر(٣٤) ، استطلع آراء أصحاب الرأى والمشورة فى مصر ، حيث أقيمت مراسيم تعيينه على إمارة أمراء مصر فى الديوان الهمايونى الذى عقد فى ١١ شعبان ٩٢٣هـ / ٢٩ اغسطس ١٥١٧م(٣٥) .

ويروى لنا ابن زنبل أن السلطان سليم قد عيّن خاير بك على مصر مدى الحياة ، ولذا ، قام خاير بك ببناء قبراً له فى إحدى ضواحى القاهرة(٣٦) . إلا أننا نلاحظ أن اليوميات التى ذكرها ابن إياس فى بدائعه عن هذه الفترة تؤكد على أنه كان يرد من استانبول لملك الأمراء خاير بك كل عام الفرمانات والخلع التى تؤيد

بقاءه فى إدارة البلاد ، مما يبين لنا أن هذا التعيين لم يكن مدى الحياة ، وإما كان يجدّد كل عام حسب القانون العثمانى المعمول به فى الدولة .

وإذا كان السلطان سليم قد عين نائباً عنه فى مصر من الأمراء المماليك وأمدّه بصلاحيات واسعة فى إدارة كافة شئون مصر المحلية ، وفوضه فى تعيين معاونيه من الأمراء المماليك وإدارييهم ، فإنه أيضاً حرص على توطيد دعائم الحكم العثمانى فى إدارة البلاد ، وتأمين توجيه كافة موارد مصر لخدمة أمور الدولة الهامة فى المنطقة حيث عين لمعاونة أمير الأمراء (ملك الأمراء) مجموعة من الأمراء العثمانيين الاكفاء وجماعات كافية من جند الدركاه العالى (قابو قولى)(٣٧) . ويذكر الروزنامه جى حيدر جلبى فى سجل يوميات الحملة على مصر أن السلطان سليم أصدر أوامره قبل مغادرته مصر (١٢ شعبان ٩٢٣هـ / ١ سبتمبر ١٥١٧م) ، بتجهيز ألف من جنود الروميلى تحت قيادة أمير ولاية «ترحالة» سنان بك ، وألفاً آخر من فرسان سپاهية الأناضول تحت أمرة فايق بك، وألفاً ثالثة من جنود الدركاه العالى ، ورابعة من عسكر الإنكشارية (ينى چرى) تحت قيادة چاشنكير مصطفى بك ، وتوزيعهم على أنحاء مصر القاهرة، وفى قلعة الجبل لحراسة الأيالة ومؤسساتها(٣٨) كما أختيرت جماعة من چاوشية الديوان الهمايونى للخدمة فى ديوان مصر العالى(٣٩) .

وهكذا ، وبعد أن أطمأن السلطان سليم خان على استقرار أحوال البلاد فى مصر ، اضطرته مجريات الأحداث فى شرق الأناضول لمغادرة مصر فى ٢٢ شعبان ٩٢٣هـ / ٩ سبتمبر ١٥١٧م) .

وعلى هذا النحو ، أستطاع السلطان سليم ، خلال الفترة التى قضاها فى مصر - وهى تربو على سبعة أشهر تقريباً - أستطاع أن يحدّ من نفوذ القوى الموجودة فى مصر ، وأن يوجهها لخدمة الإدارة العثمانية فى أنحاء البلاد ، وأن يسيطر على مقاليد الحكم هناك إلى حدّ ما ، وأن يؤسس شكلاً مرحلياً لإمارة أمراء مصر على أيد مملوكية وبرقابة عثمانية .

وفى ٢٦ شعبان / ١٣ سبتمبر ، بدأ ملك الأمراء خاير بك فى مباشرة مهام

منصبه فى إدارة أيالة مصر[٤٠] . وإذا كان خاير بك قد منح صلاحيات واسعة لتعيين من يراه مناسباً من إداريى المماليك فى الوظائف المختلفة[٤١] ، إلا أن هذه الصلاحيات حددت فى الشرع والعرف السائد والأوامر السلطانية الصادرة فى مختلف شئون مصر . فقد كلّف خاير بك عند تعيينه بالرفق بالرعية ومعاملتهم بالقسط ، وبالحيلولة دون إنتشار المفاسد والبدع فى البلاد ، وتطبيق النظم المملوكية السائدة بعد تنقيتها من البدع[٤٢] . ويروى رضوان باشا زاده ، أن السلطان سليم قد أقرّ القوانين المملوكية التى كانت سائدة فى مصر نزولاً على رغبة الرعية ، ويؤكد على أن خاير بك قام بتحصيل الضرائب التى قررت على الأهالى خلال هذه الفترة طبقاً لما كان متعارفاً عليه من قبل[٤٣] . أما أهم مهام ملك الأمراء على الإطلاق ، فكانت حراسة حدود الدولة الجنوبية ، وموانى مصر من الأخطار الخارجية[٤٤] ، وتوفير أرزاق الحرمين الشريفين كل عام بدون تقصير أو تأخير[٤٥] .

وكما سيتبين لنا ، أنه بالرغم من أن خاير بك كان قد عين على مصر بإعتباره أميراً للامراء وفقاً للنظم العثمانية ، إلاّ أن العديد من تشكيلات مصر الأساسية ، خلال هذه الفترة ، كانت أمتداداً للكثير من تشكيلات المماليك ، فكان خاير بك يباشر وظائفه كما لو كان نائباً للسلطنة ، حيث استمرت التشكيلات المملوكية فى قلعة الجبل كما كانت من قبل . وحتى يتيسر للإدارة العثمانية تدوير شئون البلاد ، بعد ما واجهته من صعوبات ، تركت المؤسسة المالية فى يد مستوفى الأموال ، والمؤسسة القضائية فى يد قضاة القضاة الأربعة وتشكيلاتهم وما كان من الإدارة العثمانية إلا التوجيه والرقابة من حين لآخر .

لقد كان ملك الأمراء خاير بك ، خلال فترة ولايته ، يرأس جلسات الديوان العالى ، وفقاً لما كان سائداً من قبل فكان يدعو مجلسه الذى يضم الكتخدا والدويدار وقضاة القضاة الأربعة ، علاوة على الأمراء العثمانيين ، للإنعقاد فى قلعة الجبل ، للنظر فى شئون الأيالة الهامة التى تستدعى حلاً عاجلاً ، أو عندما يرد مبعوثاً من مركز الدولة حاملاً الأوامر والتكاليف السلطانية لأمير أمراء مصر أو لأحد الأمراء العثمانيين بالأيالة[٤٦] . ويلاحظ أن خاير بك كان يدعو

أحياناً التجار ومباشري الأموال وإداريي الأيالة الذين كان لهم علاقة مباشرة بالموضوعات المقرر بحثها في هذا الديوان(٤٧) ، يدعوهم لحضور جلساته هذه . فقد ذكر ابن إياس أن خاير بك كان يستدعي أعيان تجار مصر ومشايخ الأسواق بها للنظر في بعض المسائل المتعلقة بسك العملة الذهبية والفضية ، حيث كان يعقد ديوانه في « الدهيشة » (وهو ميدان فسيح في القلعة) ، كما أنه كان يدعو الأمراء الجراكسة للمجالس التي كانت تُعرض فيها الأوامر السلطانية أحياناً (٤٨). كما يلاحظ أن أمير أمراء مصر المملوكي ، كان يعقد اجتماعات خاصة بكل إداريي المماليك والأمراء العثمانيين وأغواتهم ، كل على انفراد ، عندما تستلزم الحاجة ذلك(٤٩) .

وبالإضافة إلى كل هذه الدواوين كان خاير بك يعقد ديواناً آخر كل يوم سبت في إحدى ميادين القاهرة للفصل في دعاوى الأهالي الشرعية ، وذلك حسب ما اقتضت به الأعراف في البلاد ، حيث كانت هذه المهمة تقع في مقدمة وظائف ملك الأمراء ، فكان والي القاهرة (الصوباشي) يعرض تلك الدعاوى على المجلس ، وبعد مناقشتها بحضور قضاة القضاة وملك الأمراء ، كان الأخير يُصدق على ما تم الفصل فيه من قِبَل القضاة كل حسب مذهبه(٥٠) .

وإذا كان السلطان سليم قد أمدّ خاير بك بصلاحيات واسعة في استعمال مماليك مصر وبعض الأمراء العثمانيين في إدارة شئون الأيالة المختلفة ، فقد سمح له أيضاً بإستخدام مماليكه الخواصّ الذين كانوا بحلب ، وذلك لتعضيد مركزه بين مماليك مصر الذين كانوا يتربصون به الدوائر ، ولتحقيق توازن ما بين القوى المحلية في الأيالة ، بقايا المماليك والعربان والقوات العثمانية ومماليك خاير بك(٥١) . وبالفعل وصل من حلب ٣٠٠ مملوك في شوال ٩٢٣هـ (٥٢)، فقام ملك الأمراء على الفور بتوزيعهم للعمل في مؤسسات القلعة المملوكية القديمة كالشرابخانه والفراشخانه والطبلخانه والركابخانه وغيرها(٥٣) .

وعلى الرغم من أن خاير بك كان أحد أمراء المماليك الذين تقلدوا المناصب الإدارية والعسكرية في الدولة المملوكية لفترة طويلة ، إلا انه يلاحظ أن هذا الأمير

المملوكي لم يكن على إحاطة كاملة بأحوال مصر ، خلافاً لما كان يظنه السلطان سليم ، فكان على خاير بك أن يختار من بين الأمراء المماليك الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية ، وأبدوا استعداداً حسناً للتعاون مع الإدارة الجديدة في مصر يختار معونين عسكريين وإداريين ممن يحيطون علماً بأحوال مصر وإدارة شئونها المختلفة . ولم يكن صعباً على ملك الأمراء تمييز الأمير جانم الحمزاوي من بين الذين خدموا الإدارة العثمانية في مصر من المماليك ، حيث اتخذه نائباً (كتخدا) له ، لمعاونته في القيام بأعباء تدوير دفة الإدارة في البلاد ، حتى أن ابن إياس شبّه المكانه التي كان يحتلها جانم الحمزاوي في هذه الفترة بمكانة « أمير كبير » في التشكيلات المملوكية وكان هذا النائب (الكتخدا) يقوم بقيادة الحملات ضد العصاة ، ويبعث من حين لآخر للاستانة كمبعوث خاص إلى السلطان العثماني ، ويكلف أيضاً بحل العديد من مسائل الإدارة المالية في مصر(٥٤) ؛ فجمع ، بذلك ، النظر في الشئون العرفية والإدارية ، والقيادة العسكرية كنائب عن أمير الأمراء . كما اختار خاير بك ، الدويدار قايتباي المملوكي كنائب ثان له يقوم برعاية شئون الإدارة الداخلية في الأيالة ، والإشراف عليها باسم أمير الأمراء ، وذلك علاوة على تكليفه برعاية أحوال العسكر المملوكي بمساعدة « كاتب المماليك » ، وقيادته لهؤلاء المماليك عند خروجهم لحملات الدولة ، فكان أقرب رجال الإدارة المملوكية في مصر لملك الأمراء خاير بك(٥٥) .

لقد لعب هذين الأميرين المملوكيين دوراً بارزاً في توجيه الإدارة العثمانية في هذه الفترة الإنتقالية ، وفي المحافظة على الأعراف والمؤسسات المملوكية في مصر ؛ وذلك بالرغم من عملية الشد والجذب بينهم وبين إداري الدولة العثمانيين حيث كانت هذه المنافسة في صالح القوى المملوكية حتى وفاة خاير بك في أواخر عام ٩٢٨هـ . إلا أنه من الملاحظ أن الأمر الذي مكّن بقايا المماليك الذين بقوا في مصر من المحافظة على معظم مؤسساتهم وتشكيلاتهم كما هي خلال فترة حكم خاير بك المملوكي ، كان في المقام الأول اضطرار الإدارة العثمانية لتسليم أهم مؤسسات الأيالة لبعض العناصر المملوكية المخلصة لها ، واكتفائها بتكليف

الأمراء العثمانيين بتثبيت الحكم العثماني في البلاد ، والقضاء على أى حركة عصيان يمكن أن تظهر في الأيالة ، والإشراف على تطبيق أوامر الدولة ومتابعتها وعرض ما انتهت إليه الأمور في الأيالة أولاً بأول على الأستانة(٥٦) . فلم يكن هؤلاء الأمراء العثمانيين مكلفين بوظائف إدارية مستقلة بذاتها في مصر ، لما أظهروه من إخفاق خلال فترة وجود السلطان سليم في مصر ، فكانت صلاحياتهم الإدارية محصورة في مساعدة ملك الأمراء على القيام بمهامه والرقابة عليه وعلى تصرفاته ، وعلى مدى إلتزامه بالأوامر السلطانية(٥٧) .

خاير بك ومركز السلطنة : إن أبرز المتغيرات التى طرأت على مصر بعد دخولها تحت الإدارة العثمانية ، أنها اصبحت ولاية تابعة بعد أن كانت مركز دولة متبوعة ؛ ولكن ، على الرغم من هذا ، فقد حافظت مصر على موقعها في الدولة العثمانية كمركز حضارى واقتصادى وعسكرى فريد في المنطقة .

وقد كانت الدولة العثمانية دائمة الصلة بين تشكيلاتها في مختلف الولايات ولم تتوان عن رعاية إداريي ولاياتها في مختلف المناسبات . فقد كان السلطان العثماني يقوم بإرسال خلعة (قفطان) سلطانية مع بعض الهدايا القيمة إلى ملك الأمراء خاير بك طي فرمان تثبيته في إدارة مصر ؛ عندئذ ، كان ملك الأمراء يعقد ديوانه في القلعة ، حيث يقوم بتوزيع عطايا السلطان من الخلع وغيرها على الأمراء العثمانين ، وعلى كتخداه ودواداره ، وعلى بقية الأمراء كل حسب درجته ومنزلته ، كما كان يرسل الخلع المناسبة إلى الكشاف ومشايخ العربان أحياناً(٥٨) . ومقابل هذا كله كان على خاير بك أن يرسل بعض الهدايا القيمة إلى السلطان كل عام .

وإذا كان ابن إياس قد أهتم بذكر الهدايا التى كان يرسلها خاير بك للاستانة كل عام بإنتظام ، كالجياد العربية ، والحرائر ، والأحجار الكريمة ، والمعادن الثمينة ، والتحف وغيرها(٥٩) ، فإنه يلاحظ أن ابن إياس لم يشير بشكل منتظم إلى إرسال ملك الأمراء مقدار من خراج مصر سوى ما ذكره من انه قد شاع في جمادى الآخرة ٩٢٤هـ ، إرسال قدراً من خراج البلاد لعام ٩٢٣هـ ، الأمر الذى

يجعلنا من الصعب أن نقرر ما إذا كانت هذه المبالغ تُعد بداية لما سمي فيما بعد بالإرسالية المصرية أم لا . إلا أنه في شعبان ٩٢٧هـ ، صدر الأمر لدفتردار العرب قولاقسز محمد جلبي للتوجه إلى مصر بنفسه من أجل ضم موارد مواني مصر للخزينة الميرية وإرسالها إلى الأستانة كجزء من خراج مصر ، حيث قام الدفتردار المذكور ويصحبته قاضي الخانكة حمزة أفندي بالتفتيش على مواني دمياط والاسكندرية والبرلس وجدة ، والإشراف على جميع مواردها التي تقرر ضمها للخزينة السلطانية . وقد علق ابن إياس على هذا الحدث قائلاً بأنه منذ ذلك الحين بدأ تحصيل إيرادات تلك المواني للخزينة السلطانية(٦٠) ، واكتفى خاير بك بخراج ولايات الشرقية والغربية والبحيرة والصعيد لمواجهة احتياجات مصر وإدارتها(٦١) .

والأمر الذي لا شك فيه ، والذي توارد إلينا وتناقلته أقلام المؤرخين المعاصرين ، هو أن أمير الأمراء خاير بك لم ينُتظم في إرسال الهدايا القيمة كل عام إلى مركز الدولة ، وبالتالي لم ينتظم في إرسال بقايا دخل الأيالة بعد سداد مصروفاتها إلى الخزينة السلطانية في الأستانة إلاّ اعتباراً من فترة ولاية سليمان باشا على مصر (٩٣١هـ - ٩٤١هـ)(٦٢) .

ومن ناحية أخرى ، كان خاير بك يقوم بتوفير المؤن والزخائر والبارود اللازم للدولة ، كما كان يطلب منه تجهيز أعداد مناسبة من العسكر المملوكي من ذوي الخبرة العسكرية للاشتراك في حملات الدولة(٦٣) . فعلى أثر طلب السلطان سليمان القانوني مدد عسكري من أمراء وعسكر المماليك والعثمانيين لإحكام الحصار الذي كان يضربه على جزيرة رودس في رجب ٩٢٨هـ ، قام ملك الأمراء خاير بك على الفور بإختيار (٤٢ أمير مملوكي ، و ٨٠٠ من مماليكهم) ، وعين عليهم دواداره قايتباي كما عين من العسكر العثماني الموجود في مصر قوة قوامها ٧٠٠ جندي تحت إمرة كتخداه ، وأمر أن تُصرف علوفة أربعة أشهر لكل منهم ، علاوة على توفير كافة تجهيزاتهم وأحتياجاتهم الأخرى ، وإرسلهم جميعاً مع عشرين قطعة بحرية إلى جزيرة رودس(٦٤) . وفي شوال ٩٢٨هـ ، وعندما وصلت الأنباء من رودس بأن العساكر المصرية تعاني من نقص المؤن هناك ،

أسرع ملك الأمراء بتجهيز ٣٠٠٠ أردب قمح ، ٥٠٠ حمل دقيق ، ٥٠٠ أردب أرز ، ومقادير أخرى من الحمص والبسلة والبصل وغيرها من المؤن والمُهِمّات ، وأرسلها على الفور إلى جزيرة رودس (٦٥).

وهكذا ، يتبين لنا مما تقدم ، إلى أى مدى كانت لمصر بموقعها المتوسط وبوفرة محصولاتها ، مكانة خاصة لدى مركز السلطنة ، مما انعكس بصفة مباشرة على طبيعة المهام التى كان يكلف بها أمير أمراء مصر ، وأيضاً على مدى ارتباط الأيالة نفسها بالأستانة .

خاير بك والقوى المحلية فى مصر : لقد كانت استمالة بقايا المماليك ومشايخ العربان للأعتراف بالسيادة العثمانية من أهم مهام أمير الأمراء آنذاك . وكان استخدام خاير بك القوات العثمانية بمصر لمواجهة تجاوزات المماليك معه ولو بالتهديد والوعيد ، واستخدام القوى المملوكية والعثمانية معاً للتنكيل بمشايخ العربان الذين لم تهدأ حركات عصيانهم قط خلال هذه المرحلة المبكرة من مراحل الحكم العثمانى فى مصر ، كان أمر ضرورى لتحقيق التوازن بين كل هذه القوى لتطويعها ، والسير بها نحو تنفيذ سياسة الدولة فى أيالة مصر .

فعلى أثر استقرار الأمور فى مصر نسبياً ، أعلن السلطان سليم العفو العام عن طوائف المماليك المختلفة ، إلا أن هذا النداء لم يلق صدى إيجابياً لديهم ، ولكن، بعد توسط خاير بك لدى السلطان(٦٦) ، صدر الأمر السلطانى بإطلاق سراح المحبوسين من بقايا السيوف ، ثم أُكّد قرار العفو العام عن الفارين منهم دون قيد أو شرط(٦٧) . ومنذ ذلك الحين بدأ العديد ممن أختفى من المماليك فى الظهور . ويذكر ابن إياس أن خاير بك قام فى ٢١ شعبان ٩٢٣هـ بإطلاق سراح ٥٤ فرد من المماليك ، وفى ٢٢ شعبان فُك أسر كاتب السرّ من الحبس ، وفى ٢٥ شعبان ظهر فجأة أكثر من ٥٠٠ مملوك فى نواحى مصر المختلفة(٦٨) .

لقد اتبع خاير بك سياسة معتدلة تجاه بقايا المماليك ، حيث عين لكل منهم علوفات وأرزاق حسب درجاتهم وكفاءات ومهارات كل منهم(٦٩) . فقد أمر دواداره وكاتب المماليك بتوزيع علوفة شهر أبتداء من ذى القعدة ٩٢٣هـ ، بواقع ٢٠٠٠

درهم لكل مملوك ممن ظهر . وفى ربيع الأول ٩٢٤هـ ، أمر أيضاً بمنح علوفة لأولاد الناس من أبناء الأمراء المماليك(٧٠) ؛ إلا أن هذه التوزيعات بدأت تتأخر فيما بعد ، حيث شرع فى توزيعها كل شهرين أو ثلاثة شهور ، كما كان عليه الحال بالنسبة لتوزيعات علوفات عسكر الدركاه العالى . ولم يكن هذا التحول نتيجة لظروف صعبة تمر بها الخزينة فى مصر حسب ادعاء خاير بك(٧١) ، وإنما كان ملك الأمراء يهدف من هذا الإجراء ، إبقاء هؤلاء المماليك فى حاجة دائمة له ، وتحت سيطرته المستمرة ، وإذا كان خاير بك قد نجح ، على ما يبدو ، فى هذه السياسة مع هؤلاء ، فقد باء بفشل عظيم عند تطبيقها مع العسكر العثمانى الموجود بمصر . ومن ناحية أخرى فقد خُصِّصت لجميع الأمراء المماليك ، عدا الأمراء المقدمين علوفات وتعيينات شهرية ، حيث عُين لكل أمير من أمراء الطبلخانة ٤٠٠ دينار ، ولكل من أمراء العشروات ٢٥٠ دينار ، وذلك علاوة على منحهم بدل مقاطعة وبدل لحوم وعليق نقدا(٧٢) . أما الأمراء المقدمين الذى لم يستبعدوا إلى استانبول وبقوا فى مصر ، فقد عُينوا على كشوفيات مصر المختلفة ، أو كُلفوا بمعاونة ملك الأمراء خاير بك فى تسيير شئون الأيالة(٧٣) . ولم ينس أمير الأمراء تعيين معاش تقاعد للمسنيين والضعفاء من بقايا المماليك(٧٤) .

لقد كان اعتلاء السلطان سليمان القانونى عرش السلطنة ، إيذاناً بتغيير شامل فى سياسة الدولة ، وبالتالى فى سياستها تجاه القوى المحلية فى ولاياتها . ففى أواخر ٩٢٦هـ ، صدر الأمر بالسماح لبعض الأمراء وإداريى المماليك الذين كانوا قد أُبعدوا لإستانبول عقب ضم مصر ، بالعودة إلى القاهرة ؛ وذلك بعد أن تسببوا فى بعض الاضطرابات فى مركز الدولة(٧٥) . ولكن ، محمد بن الغورى لم يعود من استانبول إلا مع الوزير الأعظم إبراهيم باشا ، كما أن الخليفة العباسى المتوكل عاد إلى القاهرة فى صفر ٩٣١هـ (٧٦). ولقد لقى هؤلاء العائدون رعاية خاصة من الإدارة العثمانية فى مصر ، حيث عينت لهم مرتبات دورية ، ووفرت لهم احتياجاتهم المعتادة ، إلا أنهم لم يُعطوا فرصة العمل فى وظائف الأيالة الإدارية(٧٧) .

وهكذا ، استطاع ملك الأمراء خاير بك ، بتوصيات من السلطان العثماني ، تحجيم القوى المملوكية ، والحيلولة دون اتخاذهم أي إجراء مضاد للحكم العثماني في مصر . فبالرغم من توالي الأحداث التي يمكنها دفع طوائف المماليك على القيام بحركات مضادة ضد الدولة ، كأحداث قتل كاشف الغربية لشيخ عرب الغربية حسن بن مرعي الذي تسبب في القبض على طومان باي ، ووفاة السلطان سليم خان ، وما تبعها من عصيان والي الشام المملوكي جانبردي الغزالي ، فإنه لم تظهر منهم أية قلاقل ، إلاّ بعد وفاة خاير بك ، وتولية مصطفى باشا على مصر (٩٢٩هـ / ١٥٢٣م)(٧٨) .

ومن هنا يمكننا القول بأنه إذا كان خاير بك المملوكي استطاع بحنكته السياسية ، القضاء على أي خطر لبقايا المماليك قد يقوض استقرار الأيالة ، كما تمكنت الدولة في هذه المرحلة من إزدهارها من القبض على ازمّة الأمور في أنحاء البلاد ، إلا أن هذه الطائفة ، أصبحت مع حلول النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، مُعولَ هدم في كافة مؤسسات وتشكيلات الأيالة ، بعد أن تمكنت من أختراقها تدريجياً ، وذلك في الوقت الذي لم تتمكن فيه الدولة من السيطرة على ولاياتها البعيدة عن الأستانة ، حيث تمكنت هذه الفئة من التأقلم السريع مع الأوضاع الجديدة في مصر ، وسرعان ما صارت لها الكلمة النافذة في معظم مؤسسات الأيالة .

وإذا كانت سياسة الدولة ، ومسلك نائب السلطان في مصر ، خاير بك ، مع بقايا المماليك ، قد قام على أساس العمل على تطويع كافة الطوائف في مصر للنظم والقواعد التي ينبغي أن تلتزم بها ، وترويض هذه القوى المحلية التي فقدت كل شئ في وقت قصير وتنتظر ما ستتكشف عنه الأمور في المستقبل القريب ، فقد كانت سياسة أمير الأمراء المملوكي خاير بك مع الأمراء المراقبين والمحافظين العثمانيين ، سياسة تحكمها الطاعة التامة للأوامر السلطانية والإلتزام بتنفيذها بكل دقة .

لقد كان الأمراء العثمانيون المكلفون بمعاونة خاير بك على القيام بمهامه الإدارية والعسكرية في الأيالة ، وبمراقبة سياسته في تسيير الأمور بها ، كانوا

يُرسلون التقارير السرية والعلنية فيما يتعلق بمختلف شئون مصر أحياناً بمعرفة خاير بك ، وأحياناً أخرى دون أن يحيط بها علماً . ومن الأمور الهامة التى كتب فيها هؤلاء الأمراء للسلطان ، خلال هذه الفترة ، مسألة العملة التى كانت تضرب باسم السلطان فى مصر ، ومشاكل توزيع علوفات العسكر العثمانى بها ومشاحنات الجنود مع خاير بك ، وعدم إنصياعهم لأوامره(٧٩) . ومن ناحية أخرى ، كان خاير بك أيضاً يقوم بعرض مشاكل مصر الهامة وخلافات الجنود العثمانيين مع أمرائهم أولاً بأول . وقد أشار ابن إياس إلى أنّه عندما رفع أمر نزاع العسكر العثمانى مع خاير بك ، ومحاولة هؤلاء العسكر قتل أغواتهم بسبب تهاون هؤلاء الأغوات فى توزيع العلوفات التى سلّمها خاير بك ، استدعى هؤلاء الأغوات إلى الأستانة ، حيث عوقبوا بالعقاب اللائق بهم هناك(٨٠) . وعلى هذا النحو ، كانت الحكومة المركزية بالأستانة تحيط علماً بأحوال مصر من خلال طرفى إدارة الحكم فى مصر ، حيث كانت بذلك تتمكن من أخذ التدابير المناسبة بمجرد ظهور مسألة ما دون أدنى تأخير . حتى إننا نلاحظ أنه كان يَرد من الأستانة كل عام حوالى ستة رُسلُ حاملين الأوامر والفرمانات السلطانية المتعلقة بالأمور المعروضة على الديوان الهمايونى ، وذلك خلال فترة ولاية خاير بك ، كما أنه كان فى أحيان كثيرة يبعث العديد من الأمراء والعلماء وكتبة الديوان المعتمدين لتنفيذ هذه الأوامر(٨١) .

وكما تبين لنا من المصادر المعاصرة ، أنه فى حين أن كان خاير بك وأتباعه على وفاق مع الأمراء العثمانيين الموجودين بمصر ، كانت الخلافات بينه وبين العسكر العثمانى تكاد لا تنقطع ، حتى أن الدياربكرى ذكر أن العساكر العثمانية كانت كثيرة المنازعات مع خاير بك ، ولم يكونوا منصاعين لاوامره قط ، لدرجة انهم حاولوا قتله اكثر من مرة(٨٢) . فكانوا يتدخلون فى أمور الإدارة العليا للأيالة وهى من صلاحيات أمير الأمراء(٨٣) ؛ كما كان جند الإنكشارية (ينى ـ جرى) منهم لا ينصاعون حتى للأوامر السلطانية بعدم نزولهم من القلعة إلى المدينة ، حيث كانوا يحدثون الاضطراب بين الرعية(٨٤) . وبالرغم من صدور

الأوامر المؤكدة لخاير بك بعدم التساهل مع هؤلاء العسكر ، إلا أنه لم يستطيع السيطرة عليهم حتى وفاته(٨٥) .

لم يكن بقايا المماليك فى مصر فى ظروف تسمح لهم بمناوئه العسكر العثمانى ، خلال هذه الفترة ، حتى تقع أى خلافات بينهم ، فى حين أننا نلاحظ تزايد الصراع بين جماعات الجند العثمانى المختلفة فى مصر . ويذكر ابن إياس أن المشاحنات لم تكن تهدأ بين جند الينى جرى (الإنكشارية) الذين كانوا يعصون الأوامر السلطانية ، وينزلون للمدينة ، ويعملون فى مختلف المهن ، وبين جنود السپاهية المكلفين بحماية المدينة ، حتى أنه كان يعثر على قتيلين أو ثلاثة فى الأزقة من هؤلاء العسكر يومياً ، مما كان يؤدى إلى مشادّة كلامية بين أغوات كل من الفرقتين(٨٦) . ولما كان أمير أمراء مصر مملوكى الأصل ، فإنه لم يكن يمنح صلاحيات النظر فى أمور هؤلاء الجند العثمانى ، إلا بأمر مباشر من السلطان العثمانى نفسه ، وإنما كان أقصى ما يقوم به فى هذا الخصوص ، هو عرضة الأمر على الأستانة ، حيث كانت الدولة تصدر الأوامر إلى الأغوات بالعودة إلى أستانبول مع جندهم قبل انتهاء فترة مناوبتهم ، وذلك للحيلولة دون تفاقم الأوضاع الغير مستقرة أصلاً فى البلاد ، وللسيطرة على الموقف . وعلى الرغم من هذه التدابير ، فقد وضع السلطان سليم خان فى يد خاير بك صلاحية تعقب وقتل من يرفع راية العصيان من العسكر العثمانى(٨٧) ، حيث يلاحظ أن ملك الأمراء كان يقوم بتجريد الحملات لاخضاع هؤلاء الجند عند رفضهم الإنصياع للأوامر السلطانية التى تقضى بعودتهم للأستانة خوفاً من العقاب(٨٨) .

وخلال هذه الفترة من الحكم العثمانى فى مصر ، لم يكن هناك جند عثمانى يقيم بصفة دائمة فى هذه الأيالة للقيام على حمايتها من الأخطار الخارجية ، وحركات العصيان الداخلية ، ولكن الدولة اتبعت نظام المناوبة العسكرى فى هذه المناطق البعيدة عن مركز الدولة ، وذات العادات والتقاليد المتباينة ، وسوف نفصل القول فى هذا الخصوص عند الحديث عن تشكيل الجند المناوب فى الدولة ونظم هذا التشكيل . إلا أننا هنا نستطيع أن نُشير إلى أن جند الدركاه العالى المناوب فى مصر كان يتشكل من جماعات الينى جرى (الانكشارية) ، وكانوا

يقومون بحراسة مقر حكم أمير الأمراء فى قلعة الجبل ومؤسسات الأيالة المختلفة هناك(٨٩) ، وكان أغواتهم يتقاضون علوفة شهرية قدرها ١٥ دينار ، ولكل نفر منهم ١٢ دينار ؛ وجند السپاهية (الفرسان) ، وكانوا يباشرون مهام حراسة المدن والولايات ، وكان أغواتهم يتقاضون ما بين ٣١ ـ ٦٠ دينار ، أما أفرادهم فكان يخص كل واحد منهم ٢٠ دينار(٩٠) ، وجند الـ « كوكللو » (جونوللو / المتطوعون) ، وهم أيضاً إحدى جماعات الفرسان المحلية ، وتقوم بالمساعدة فى إقرار الأمن فى ولايات مصر المختلفة وفى عام ٩٢٦هـ صدر أمر لأمير الأمراء بتطعيم عناصر هذه الجماعة العسكرية بأفراد أقوياء من طوائف مصر المختلفة ، وبالخاصة من أبناء أمراء المماليك المعروفين باسم « أولاد الناس»(٩١) ؛ وكان أغوات هذه الجماعة يتقاضون حوالى ١٢ دينار ، أما أفرادها فكان يوزع على كل فرد منهم ما بين ٨ ـ ١٠ دينار كعلوفة شهرية(٩٢) . وكانت أعداد عسكر المناوبة هؤلاء تتفاوت بحسب الظروف التى كانت تمر بها الأيالة . وعلاوة على هذه الجماعات التى كانت مهامها خلال هذه الفترة ، عسكرية أمنية فقط ، كان هناك أيضاً جماعةمن الجاوشية الذين يعتبرون من الأعضاء الأساسيين للديوان ، وكانوا يقومون بوظائف إدارية ، كتنفيذ قرارات الديوان العالى ، وذلك تحت نظارة وإشراف صوباشى مصر (والى القاهرة) ، وكان كل منهم يتقاضى علوفة شهرية قدرها ٣٠ دينار(٩٣) . ومن الملاحظ أن علوفات العسكر العثمانى بمصر كانت فى البداية توزع كل شهر ؛ إلا إنه اعتباراً من زمن ولاية مصطفى باشا (٩٢٨ ـ ٩٢٩هـ) ، صارت توزع مرة كل ثلاثة شهور ، وفقاً للنظام المعمول به فى مركز الدولة(٩٤) .

أما إذا حاولنا بيان سياسة الدولة ، خلال فترة ولاية خاير بك ، مع مشايخ العربان وأبتاعهم ، فإنه يلزم علينا أولاً أن نؤكد على أنه كان لهؤلاء المشايخ ، وبالخاصة مشايخ عرب الصعيد ، نفوذ مطلق فى مناطقهم ، وكانت تبعيتهم لمركز الدولة المملوكية تبعية شكلية ؛ ولذا ، فقد أيقن السلطان سليم أن لمشايخ العربان فى هذه البلاد نفوذاً محلياً عظيماً لابد من وضعه فى الإعتبار . وبناء على ذلك ، لم يكن فى مقدور السلطان فى هذه المرحلة ، مواجهة قوى المماليك

والعربان فى الوقت نفسه ؛ وإذا كان قد استطاع إجهاض حركة المقاومة المملوكية أصحاب النفوذ العسكرى والإدارى فى البلاد ، وطوّع بقاياهم للإعتراف بالسيادة العثمانية ، فقد عرف ضرورة جذب طائفة العربان إلى صف الحكام الجدد بعد أن تبين له أن كل ما ترجوه هذه الطائفة هو البقاء على مكانتها ونفوذها فى مناطقها فابقى كثيراً من مشايخ العربان هؤلاء فى مواقعهم ومقاطعاتهم فى ولايات مصر المختلفة كما كانوا من قبل ، مقابل إعترافهم بالإدارة العثمانية ، وحث اتباعهم على طاعة الحكّام الجُدد . وكما كان اختيار السلطان سليم لخاير بك المملوكى لولاية مصر تسكيناً لبقايا المماليك وإخضاعاً لهم ، فقد كانت أيضاً محاولةً لجذب مشايخ العربان إلى حظيرة الطاعة بمن يحيط بأحوالهم وبأنماط معاملاتهم المحلية(٩٥) . وبالرغم من كل هذه المحاولات لاستمالة هذه الطائفة ـ يشير ابن إياس إلى أن السلطان كان يغدق على شيخ عرب الصعيد من إحسانه وعطاياه القيمة ، كما كان يرسل الفرمانات الخاصة مع الخلع السّلطانية إلى مشايخ عربان نواحى الصعيد والغربية والشرقية والبحيرة(٩٦) ـ فلم تستطيع الإدارة العثمانية فى مصر القضاء التام على فسادهم وفتنتهم فى الولايات ، وبالخاصة فى ولايات الوجه البحرى ، إلا بعد صدور قانون نامه مصر (٩٣١هـ / ١٥٢٥م).

وإذا كانت سياسة الإدارة العثمانية فى مصر تجاه قوى مشايخ العربان تسير فى هذا الاتجاه ، ففى الحقيقة ، أن الطريقة التى طبقت بها هذه السياسة ، على يد خاير بك ، اجهضت نتائجها قبل أن تظهر . فقد كان ملك الأمراء المملوكى خاير بك يقوم بتنفيذ الأوامر السلطانية المتعلقة بهؤلاء المشايخ ، فيحسن إليهم ويقدم لهم النصح ؛ وقد أورد الدياربكرى على لسان خير بك بعض النصائح التى كان يوجهها للعربان فيقول : « .. فلّينْقى كل واحد منكم قلبه وليُزيل الصدّأ الذى يَعْلوه حتى يَطْهر مما علق به ، ولْنكن جميعاً على قلب رجل واحد ، فلا تلجئوا للحِيَل والدسائس ولا تعتدوا على حقوق الأهالى ، ولا تظلموهم شيئاً »(٩٧) إلاّ أن هؤلاء المشايخ لم ينصتوا لمثل تلك النصائح فى أحيان كثيرة لِماَ كانوا يرونه من تدابير وحِيَل خاير بك نفسه ، وإدارييه من الكشاف ضدهم ؛

وكان عدم توافر قوات للدولة فى ولايات هؤلاء المشايخ تشجعهم على التحالف فيما بينهم ، وإعلان العصيان على الإدارة العثمانية من وقت لآخر(٩٨) ؛ حتى أن الفرق العسكرية التى كان خاير بك يجردها للقضاء على فساد تلك القبائل ، كانت تتسبب فى فساد كبير واضطراب فى تلك النواحى ، مما جعل الأهالى يفرون من مظالم العسكر ، ويتركون قراهم وأراضيهم عرضة للخراب(٩٩) . وأخيراً رأى بعض معاونى خاير بك أن حبس مشايخ العربان العصاة حبساً طويلاً قد يُكَبِل حركة أتباعهم ، إلا أن هذا الإجراء لم يُحقق الاستقرار المُزْمَع فى تلك النواحى ، فسُرعان ما كانت الأوضاع تعودإلى سابق عهدها مرة أخرى(١٠٠). ففى حين أن كان عربان الوجه البحرى لم يصبروا على الفساد ، حيث كان النهب والسلب سبيلهم للإرتزاق ؛ كان مشايخ الوجه القبلى ، أصحاب نفوذ وثروة فى ولاياتهم التى كانت لكثر خصوبة وانتاجاً من ولايات الوجه البحرى ، وأقل عصياناً من مشايخ الشرقية والبحيرة على وجه الخصوص ، حيث كانت علاقاتهم طيبة مع السلطان وأمير الأمراء بمصر والإدارة العثمانية بها(١٠١).

إذا كانت الإدارة العثمانية ، وممثلها المملوكى فى مصر ، قد استطاعت رسم سياسة عامة للقبض على أزمة الأمور فى البلاد ، وجذب قوى المماليك والعربان بها ، فقد انعكست هذه السياسة بطبيعة الحال على أهالى مصر بطوائفهم المختلفة ، حيث أنهم لم يشعروا بتغيير جوهرى فى مجرى حياتهم اليومية حتى نهاية فترة ولاية خاير بك على مصر ، سوى بعض المشاحنات بين جماعات الجند العثمانى فى أنحاء القاهرة ، تلك المنازعات التى حلّت محل فِتَن المماليك القديمة .

لقد كانت الخطوة الأولى التى خطاها السلطان سليم نحو السّيطرة على مصر ، هى محاولاته الحثيثة لكسب ود أهل مصر بكافة طوائفهم ، ومنعهم من تقديم أى مساعدة للمماليك . وقد استطاع تحقيق هذا الهدف بمساعدة الخليفة العباسى والقضاة وبعض العلماء الذين كان لهم تأثير عظيم على مختلف طوائف الأهالى ، وأيضاً بإبقائه على عادات الأهالى المختلفة مثل مواكب خروج

أمير الحاج والصرّة ، والاحتفالات المختلفة فى المناسبات الإسلامية ، مما رسخ العديد من البدع المنكرة فى المجتمع المصرى ؛ وسرْعان ما ظهر تأثيرها فى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ؛ وأيضاً بإقراره الأوقاف والأرزاق التى كان يوزع ريعها على قطاع كبير من المؤسسات العلمية والخدمية فى مصر(١٠٢) ، وغيرها من العادات والتقاليد الصالحة والطالحة التى استقرت فى المجتمع المصرى . ولم ينْس السلطان سليم خان أن يُشدد على إداريى مصر من أجل رعاية مصالح الرعية والحيلولة دون الحاق أذى أو ظلم بهم . وهكذا ، استطاعت الإدارة العثمانية بمصر تهدئة الأهالى حتى أواخر عهد خاير بك ، وذلك على الرغم من ملاحظة بعض التجاوزات والتعديات على الحقوق من حين لآخر .

الإدارة المحلية : لقد تشكلت إمارة أمراء مصر ، عقب سقوط دولة المماليك ولم يغادر السلطان سليم القاهرة إلا بعد أن قام بتأسيس ولاية عثمانية فى المناطق التى تم السيطرة عليها من البلاد . وبذلك ، أصبحت مصر ولاية عثمانية تابعة لمركز السلطنة فى استانبول ؛ وأصبحت سياستها تدور فى فلك سياسة الدولة العليا ، بعد أن كانت مركزاً للدولة الإسلامية وموجهة لسياسة العديد من بلدان المنطقة . إلاّ أن مصر لم تفقد مركزها الهام بفضل موقعها الجغرافى فى المنطقة وثروتها الاقتصادية ونفوذها التاريخى فى بعض بالبلدان الإسلامية المجاورة لها . كما أن الدولة العثمانية لم تستطع أيضاً ، خلال هذه المرحلة المبكرة من حكمها لهذه البلاد ، لم تستطع إجراء تعديلات أساسية فى الإدارة المحلية فيها .

لقد كان تعيين خاير بك المملوكى أميراً للأمراء على مصر بمثابة موافقة على إقرار العُنصر المملوكى ، ولو بشكل مؤقت ، وتثبيته فى الإدارة الجديدة بمصر . فبعد أن أصدر السلطان العثمانى أوامره إلى إدارييه فى مصر بأن يقوموا بمحاولة إصلاح المؤسسات المملوكية القديمة بمصر ، وإبقاء ما هو مناسب للأيالة العثمانية منها ، وتعديل أو رفع ما كان يخص السلطنة المملوكية المنهارة ، دفع بمقاليد الحكم فى البلاد لخاير بك المملوكى الذى قام بدوره خلال فترة ولايته ، بالمحافظة على قسم كبير من المؤسسات المملوكية المحلية بمصر

وتشكيلاتها كما هى ؛ واستفاد فى ذلك من إداريى المماليك الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية ، حيث عيُن هؤلاء فى بعض الوظائف الإدارية بعد الحاق بعضها ببعض أو تغيير اسمائها . فيلاحظ أن خاير بك قام بتوحيد بعض المناصب المملوكية ثم أعاد توجيهها لإدارى المماليك مرة أخرى ، فأعطى القاضى شرف الدين صلاحيات رُتبة الوزارة ملحقة بوظيفة كاتب المماليك ، كما عين القاضى علاء الدين ابن الإمام لقيام بمهام كاتب السّر وناظر الجيش وناظر الخاصّ فى وقت واحد(١٠٣) . وحتى يتمكن ملك الأمراء من حصر وتحصيل خراج أراضى مصر ووارداتها ، أعاد توجيه وظائف « التحدُث » فى نواحى الأيالة المختلفة لمباشرى المماليك القدامى(١٠٤) .

وهكذا ، كما عادت الكَشُوفِيَّات والمُقاطعات فى ولايات مصر إلى الأمراء المماليك ، عاد أيضاً معظم اداريى المماليك الذين كان لهم الأثر الفعال فى انتشار الفوضى والاضطراب فى نواحى البلاد . إلا أنه يمكننا ملاحظة أن الانتقال التدريجى للسيطرة على الإدارة فى مصر إلى الهيئة العثمانية الحاكمة ، استغرق طوال القرن ١٠هـ / ١٦م . ولكن ، على أثر زيادة مشاكل الدولة ، وعجزها عن مواجهة مجريات الأحداث المتلاحقة فى أنحائها المختلفة ، خلال النصف الاخير من القرن ١٠هـ / ١٦م ، وجدت الطوائف المملوكية الفرصة مرة أخرى لفرض نفوذها على الإدارة الحاكمة ، بل بدأت بالفعل فى السيطرة على كافة نواحى الحياة ، مما كان لها تأثير سلبى على تنفيذ الأوامر السلطانية فى البلاد ، والقبض على الأمور المحلية فيها ؛ وصارت تلك البيوت المملوكية أداة اضطراب مستمرة للإدارة العثمانية فى مصر . لقد استطاعت الإدارة العثمانية فى مصر فى عهد قوة الدولة وسطوتها ، السيطرة على مجريات الأحداث فى الأيالة ، ومواجهة أية تجاوزات بكل حزم . فلمًا وصل للأسماع السلطانية أن إداريى المماليك الذين بقوا فى موقعهم ووظائفهم لم يتخلوا عن سياستهم الفاسدة فى أنحاء مصر ، أصدر السلطان سليم أوامره فى محرم ٩٢٤هـ بعزل بعض هؤلاء الإداريين واستدعائهم إلى الأستانة . وفى أواخر هذا العام استدعى السلطان أيضاً كاتب السّر ، والأستادار ، ومستوفى ديوان الخاص ، والوزير ، ونقيب الجيش

الذين كانوا قد عينوا فى وظائفهم من قبل(١٠٥) . وقد ذكر الدياربكرى الأسباب التى جعلت السلطان سليم يتخذ هذا الإجراء ضد هؤلاء النفر بأنهم قاموا بتغيير السياسة الإدارية التى قررتها الدولة فى مصر ، وأفسدوا نظامها ، وسيطروا على الإدارة المحلية بنفوذهم المتنامى ، حيث صاروا يستطيعون منع ما يريدون ، ومنح ما يرغبون ، فأثروا ثراء فاحشاً ، ونشروا أنواع البدع والمفاسد فى البلاد وبين العباد(١٠٦) .

لم ينتهى صراع الإدارة العثمانية مع القوى المملوكية المتبقية إلى هذا الحد ، حيث كانت مضطرة إلى الإستعانة بهم فى تدوير شئون مصر خلال هذه الفترة . فقد كان من الصعوبة بمكان القضاء على كل مظاهر الفساد والظلم التى لازمت الإدارة المملوكية ، وبالخاصة خلال فترة انحطاطها . فعلى الرغم من محاولات الأستانة فى عهد سليمان القانونى إرسال العديد من خبراء الإدارة العثمانية فى مصر حتى وصول الوزير الأعظم إبراهيم باشا مصر . فقد عيِّن على الإدارة المالية فى مصر ناظر أموال يعرف باسم « دفتردار العرب » للقيام ببعض المهام المحددة وفقاً للأوامر السلطانية ، حيث قام هذا الأمير بضم واردات موانى مصر إلى الخزينة السلطانية ، وقام بالتفتيش على أحوال الأيالة المالية ، وبالخاصة مسألة فساد المعاملة المالية واضطرابها فى عهد ولاية خاير بك(١٠٧) ، وتعيين ناظراً جديداً لدار الضرب(١٠٨) . ومن ناحية أخرى عُزِل والى القاهرة ، وكان أحد مماليك خاير بك ، وذلك لِماَ كان يُحْدِثُه من فساد ، وعيِّن مكانه ضابطاً عثمانياً عرف باسم « صوباشى » . ولكن ، لم تكن هذه الإجراءات والتعيينات تُمثِّل نظاماً محدداً وحلاً جذرياً لمشاكل الإدارة العثمانية فى مصر آنذاك ، بل كانت محاولات مبدئية للسيطرة على القوى المحلية ، ولفهم النظم والعادات الراسخة فى البلاد ؛ واستمر الأمر على هذا النحو حتى صدور قانون نامه مصر عام ٩٣١ / ١٥٢٥م .

تطور مؤسسة القضاء : لقد وصلت الأحوال الأمنية والشرعية فى مصر ، خلال فترة حكم خاير بك إلى حالة عظيمة من الاضطراب ، وعدم الاستقرار ، وذلك على الرغم من التأكيدات المستمرة المملاه على ملك الأمراء ،

وقضاة القضاة الأربعة وكافة إداريي الأيالة وجنودها ، بضرورة نشر العدل بين الرعية ، والحيلولة دون انتشار البدع في البلاد(١٠٩) .

وخلال العديد من المواقف التي اعترضت طريق خاير بك ، أثناء فترة ولايته ، ثبت أن ملك الأمراء المملوكي لم يكن على إحاطة كاملة بأحوال مصر ، فكان يترك الكثير من أمور الأيالة لمباشريه من المماليك ، ويستشيرهم في شتى شئون الإدارة والحُكم والقضاء ، مما أتاح الفرصة لوقوع الكثير من المظالم بين الرعية . وعندما وصلت الأنباء للأستانة والتقارير عن مدى ما وصلت إليه الأوضاع في البلاد من ظلم للرعية وجور ، أرسل السلطان تحذيراً شديداً لخاير بك مُذكِراً إياه بأن الدولة كانت قد فوضته في أمور هذه الديار معتمدة على الله تعالى ومعتقدة أنه محيط بأحوال البلاد وعادات العباد ، وأنه يمكنه تسيير دفة الإدارة العثمانية في مصر بالعدل ، ويأمره بالضرب بقوة على يد أهل الفساد(١١٠) . وعلى الرغم من هذا التحذير فقد استمرت المظالم على ما هي عليه حيث أننا نصادف بين أوراق أرشيف طوب قابو سراى شكوى تحمل تاريخ رجب ٩٢٧هـ مرسلة من جماعة من مشايخ الجامع الأزهر إلى السلطان تُبين له أن خاير بك وأتباعه في مصر لا يحكمون بحسب ما يقتضيه الشرع الشريف ، ويعيثون في الأرض فساداً ، ويُذيقون الرعية أنواع المظالم والجور ، ومن ثم فهم يرجون من السلطان سليمان إجراء اللازم لوقف هذه المظالم (١١١).

لقد كانت الأمور الشرعية والعدلية في الأيالة تُباشَر من خلال عدّة مجالس ، مجلس ملك الأمراء ، ومجالس قضاة القضاة الأربعة ، كما كان المُحْضِر يجلس للفصل في شئون الرعايا الشرعية في معظم الأحيان دون الرجوع إلى قضاة القضاة ، وعَرْض الذي يَعِنْ عليه على هؤلاء القضاة(١١٢) ، الأمر الذي فتح مجالاً للرشوة والفساد وظلم الرعية . ولهذا ، قامت الدولة بإرسال بعض العلماء إلى مصر مؤيدين بصلاحيات واسعة لإصلاح وتنظيم الأمور الشرعية والقضائية في البلاد .

ففي ذي الحجة ٩٢٧هـ ، صدرت الأوامر بتعيين عدد من النواب ، فحدد لكل

قاضي قضاة سبعة نواب فقط ، ولكل نائب الحق في استعمال شاهدين لا أكثر ؛ كما تقرر أن يقوم قضاة القضاة في أيام مناوبتهم بالنظر في دعاوى الرعية وأمورهم الشرعية في بيوتهم . أما عن الأموال المتحصلة عن مصاريف تلك الدعاوى ، فقد تقرر توزيع قسم منها على الكتبة والشهود حسب طبيعة الدعوى ثم يحمل الباقي إلى صوباشي مصر(١١٣) . وفي جمادي الآخرة ٩٢٨هـ ، ألغيت مؤسسة قضاة القضاة المملوكية ، حيث عُين على منصب القضاء في مصر ، أحد العلماء العثمانيين يُدعى سيِّدي جلبي ، وفوض قاضي مصر الجديد في النظر في كافة الأمور الشرعية التي تتعلق بالمذاهب الأربعة ، كما تقرر تعيين قضاة القضاة الأربعة السابقين كنواب له ، حيث سُمِح لكل واحد منهم باستخدام شاهدين فقط . فكان هؤلاء النُّواب الذين تقرر جلوسهم أيضاً في مدرسة الصالحية ، كانوا يَفصِلون في الأمور الشرعية المحولة اليهم ، كل حسب مذهبه ، وذلك تحت إشراف قاضي مصر العثماني(١١٤) . ومن ناحية أخرى ، عُين لقاضي مصر نائبين من القضاة العثمانيين ، أحدهما لمعاونته في الشئون الشرعية الخاصة بالمذهب الحنفي ، والآخر لمساعدته فيما يتعلق بشئون المذهب الشافعي . كما ظهرت أيضاً في تلك الأثناء وظيفة شرعية أخرى يحمل صاحبها اسم « قسّام الترِك » . ويذكر ابن إياس أن هذا القسّام كان مُكلفاً بتقسيم ترِكات من يموت من جماعات الجند أو من أهل الجهات وفقاً للشرع الشريف ، وذلك بعد أن يُحَصِّل عُشْر هذه التركة للخزينة السلطانية بمصر ؛ وكان القسام يقوم أيضاً بإتمام عقود زواج الجنود العثمانيين والمماليك(١١٥) . وعلاوة على هذا التطوير في مؤسسة القضاء في مصر ، تقرر تعيين ٢٦ نائباً لقاضي مصر العثماني في نواحي الأيالة المختلفة ، لمُباشرة الأمور الشرعية المحلية في تلك المناطق كما نُصِّب أميناً بصحبة كل واحد منهم لتحصيل الرسوم الشرعية لتلك المناطق القضائية(١١٦) .

وهكذا ، مثلما أُلغيت من قبل مؤسسة الحِجابة وقضاء العسكر المملوكية ، تمَّ أيضاً عزل قضاة القضاة الأربعة ، وكُلِفوا بمهام ثانوية كمساعدين لقاضي مصر الحنفي . فكانت المؤسسة القضائية في مصر ، أولى المؤسسات العثمانية

التى تحددت ملامحها إلى حد كبير فى تلك الفترة المبكرة من الحكم العثمانى . إلا أن هذا النظام القضائى المستحدث اهتز تماما وعُطلت أحكامه بسبب حركات العربان والجراكسة التى لم تتوقف قط خلال فترات حكم مصطفى باشا ، وأحمد باشا ، حيث أُعيد العمل بالنظم القضائية القديمة مرة أخرى بما تضمنته من بدع ومفاسد ، واستمر الحال على هذا النحو حتى أقرت النظم العثمانية فى البلاد بصدور قانون نامه مصر .

جـ - ايالة مصر بعد وفاة خاير بك :

بعد أن مكث خاير بك(*) فى حكمه المطلق لمصر أكثر من خمس سنوات ، وافته المنية فى (١٤ ذى القعدة ٩٢٨هـ / ١٥ اكتوبر ١٥٢٢م) . وعلى الفور ، قام قائد قوات الأمن العثمانية فى مصر سنَّان بك ، باعتباره قائمقام أمير الأمراء[١١٧] ، بإحكام السيطرة على قواته ؛ فجمع دزداز (اغا) القلعة ، والأمراء العثمانيين ، وكافة أغوات الفرق العسكرية ، وتشاوروا جميعاً فيما تُمليه عليهم الظروف التى تمر بها البلاد ، والإجراءات التى ينبغى اتخاذها لإقرار الأمن فى أنحاء مصر ، ولتيسير أمور الأيالة الإدارية ، وأعلنوا الأمان فى أنحاء البلاد[١١٨] . وعلى التو قام سنان بك برفع الأمر إلى مركز الدولة ، وبعد ذلك أمر بمصادرة أموال ملك الأمراء لخزينة الدولة الميرية ، وعزل مماليك خاير بك ، وأحل محلهم عدداً من جنوده الخواص . وحتى يستطيع القيام على إيفاء مصاريف الأيالة ، واحتياجات الجند ، أبقى مباشرى الأموال فى وظائفهم كما هم ، حيث كلفهم بتحصيل الضرائب وبقايا الأموال من الرعايا . وبصفة عامة ، استمر سير أمور الإدارة فى البلاد حسب النظم المعمول بها دون أى تغيير . ومن ناحية أخرى ، أسرع سنان بك بإرسال فرق من القوات العثمانية الموجودة بمصر لحراسة حدود

(*) كان خاير بك أحد مماليك الملك الأشرف قايتباى (١٤٦٨ - ١٤٩٥) ، وقد وصل إلى منصب نائب السلطنة بحلب فى عام ٩١٤ هـ . وعقب موقعة مرج دابق دخل فى طاعة العثمانيين علانية ، فعينه السلطان سليم فى البداية على سنجقية « قستنديل » فى رجب ٩٢٢ هـ ، وفى شعبان ٩٢٣ هـ عُين أميراً للأمراء على مصر : ابن إياس جـ ٥ ، ص ٤٨٣ .

الأيالة من أى أعتداء خارجي ، كما كلف مجموعة من جنود الينى چرى (الإنكشارية) بحراسة مؤسسات الأيالة بالقاهرة ، وبالرقابة على سير الإدارة بها ، وبالتفتيش على عمليات تحصيل الأموال بصفة خاصة(١١٩) . وعلى هذا النحو ، قام سنان بك والأمراء العثمانيين بإدارة أمور الأيالة حتى وصول أمير أمراء مصر العثماني المُعين مصطفى باشا إلى القاهرة .

ولاية مصطفى باشا على مصر : لما وصل نبأ وفاة ملك الأمراء خاير بك للسلطان سليمان القانوني ، أثناء حصاره لجزيرة رودس ، قام على التو بتعيين وزيرة الثاني چوبان مصطفى باشا فى إمارة أمراء مصر الشاغرة بساليانة (مرتب سنوى) قدرها ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف) ذهبية(١٢٠) ، وأمره بالتوجه صوب مصر ويصحبته حوالى ٥٠٠ جندى من جنود الينى چرى ، وخمسة سفن حربية(١٢١) . وفى (٢٣ ذى القعدة ٩٢٨هـ / ١٤ اكتوبر ١٥٢٢م) وصل مصطفى باشا إلى القاهرة ، حيث تولى مهامه الإدارية فى الأيالة فى (٥ ذى الحجة / ٢٥ اكتوبر)(١٢٢) .

وعلى الفور ، شرع أمير الأمراء العثماني الجديد فى مباشرة مسئولياته الإدارية فى البلاد ، فأمر بحصر أموال خاير بك ، وبيع تركته الغير منقولة كالعقارات والأراضى وغيرها فى مصر ، وأرسل حصيلتها مع ما يمكن نقله من متاع وأغراض إلى الأستانة(١٢٣) . وبالفعل ، أرسلت تركته إلى إستانبول فى صحبة الأمير جانم الحمزاوى المملوكى فى شعبان ٩٢٩هـ(١٢٤) . وحتى يتمكن مصطفى باشا من القبض على أزمّة الأمور فى البلاد ، قام بتعيين أتباعه فى وظائف معاونى وخدم خاير بك المتوفى الذين كانوا يتخذون مواقعهم فى مؤسسات قلعة الجبل القديمة ، فألغى بذلك تلك المؤسسات المملوكية هناك مثل الرِّكابخانه والشّرابخانه والطّبلخانه .. إلخ ، وبدأ فى تغيير هذه التشكيلات تدريجيا(١٢٥) . وإذا كان الباشا العثماني قد أبقى فى البداية على مقاطعات وعلوفات مماليك خاير بك(١٢٦) ، ففى جمادى الآخرة ٩٢٩هـ ، استطاع التخلص من هؤلاء المماليك تماماً ، بإرسالهم إلى الاستانة ، منعاً لأى تجاوزات قد تصدر عنهم ؛ وذلك على أثر صدور فرمان من السلطان يقضى بذلك(١٢٧) .

ومن ناحية أخرى ، أقر مصطفى باشا كشّاف نواحى مصر المختلفة فى مواقعهم القديمة ، كما عهد لمُباشرى المماليك مرة أخرى بتحصيل ضرائب الأيالة وخراجها كالعادة . إلا أنه عين على رأس موظفى الإدارة المالية فى الأيالة ناظراً جديداً للأموال يدعى « دفتردار » للإشراف على تنفيذ هؤلاء لمسئولياتهم على الوجه الأكمل(١٢٨) . وأيقن أمير الأمراء أنه لا يمكنه الإستفادة من خراج أراضى مصر ما لم يُعهد بهذه المهام المالية للمباشرين كعادتهم القديمة(١٢٩) . ولكن الوالى العثمانى الجديد لم يترك حرّية التصرف كاملة لهؤلاء المباشرين ، فأصدر أوامره بجمع كافة الدفاتر والأوراق الديوانية الموجودة لدى الكشاف والحكام ومباشرى الأموال ، وحملها جميعاً إلى القلعة ؛ كما أمر كتبة الأموال بترتيب دفاتر مستقلة لكل من الأوقاف والمقاطعات والأملاك الخاصة ، ووضعها بالديوان العالى بقلعة الجبل(١٣٠) .

لم يُقدم بقايا المماليك فى مصر على رفع راية العصيان ضد الإدارة العثمانية أثناء فترة ولاية خاير بك المملوكى وحتى وفاته ، وذلك بالرغم مما لا قوة من ضغوط شديدة ، وقد أشرنا فى موضع سابق من البحث من أن هذا التراخى المملوكى ما كان ليحدث لولا عدم توافر الأسباب الكافية والموجبة للعصيان فى أنحاء البلاد المختلفة . إلاّ أنه كان لعودة العديد من أمراء وإداريى المماليك من أصحاب النفوذ ، من الأستانة الى مصر ، ولوفاة خاير بك الذى كان الجراكسة يعتبرونه واحداً من أنفسهم ، ولتعيين أول باشا عثمانى على البلاد ، وتقييد هذا الباشا الذى لم يكن على دراية كافية بطبيعة هذه البلاد والأسلوب الأمثل لترويض جراكسة مصر ، تقييده لصلاحيات معاونى خاير بك السابقين ، ولمحاولته إلغاء العادات والأعراف المملوكية التى استمر تطبيقها بعد دخول مصر تحت الإدارة العثمانية طوال فترة حكم خاير بك ، كان لكل هذا دور مؤثر فى تغيير هذه الحالة ، وانتظار بقايا السيوف الفرصة تلو الفرصة لوضع أيديهم على مقاليد الحكم فى البلاد مرة أخرى(١٣١) . وهكذا ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل المقاومة المملوكية للإدارة العثمانية التى بدأت تُرَسِّخ أقدامها فى مصر تدريجياً .

وعلى هذا النحو ، وجد بعض الإمراء المماليك الذين لم يخضعوا للإدارة العثمانية ، وجدوا الفرصة سانحة لهم لرفع راية العصيان ضد الدولة وإداريها فى مصر . ففى جمادى الآخرة من عام ٩٢٩هـ ، قام أمير آخور خاير بك الأمير قانصوة وأمين الخزينة مصر باى ، وقائد فرقة التوفنكچية (الجُند المُسلح بالبنادق) بوادق ، قاموا برفع راية العصيان ، جامعين حولهم العديد من الجراكسة ، وشرعوا فى محاولة احياء دولة المماليك مرة أخرى ، ويُبين الدياربكرى أن هدف هذه الحركة التى قادها قانصوه المذكور ، كان قتل أمير الأمراء العثمانى مُمثِّل السلطان فى مصر ، وإعلان تشكيل وقيام السلطنة المملوكية مرة أخرى ؛ كما كان مخططاً لها تعيين إداريى الجراكسة القدامى كل فى منصبه بحسب النُظم المملوكية القديمة ، وأن يقوم بعض العسكر العثمانى بمساعده العصاه على تحقيق هذا الهدف . إلا أن الإدارة العثمانية فى مصر ، بمجرد وصولها الأخبار المؤكدة عن هذه الحركة ، حاصرتها وتمكنت من السيطرة بسرعة على هذه الفتنة ، حيث أصدر أمير الأمراء أوامره بإعدام العصاه فى (١٧ جمادى الاخرة ٩٢٩هـ) (١٣٢).

لم تُخمد فتنة الجراكسة عند هذا الحد ، ولكن ، بعد حوالى ثلاثة أشهر من حركة قانصوه تلك ، قامت جماعة من الأمراء المماليك ، وعلى رأسهم أمير الحاج جانم السيفى الذى كان كاشفاً للفيوم وبهنسة فى نفس الوقت(١٣٣) ، وكاشف أطفيحية خداويردى ، وكاشف الغربية أينال ، قامت بجمع قوة تقدر بنحو عشرين الف شخص ، وأعلنت العصيان على الدولة ، وفى نفس الوقت شرعت فى جذب طوائف المجتمع المختلفة للإنضمام إلى هذه الحركة بشتى الطرق . فأرسلوا الخطابات لمشايخ العربان ولأعيان وأهالى مصر ، وأعلنوا أنهم سيعفون الأهالى وأصحاب الأراضى من خراج عام كامل ، وأنهم سوف يخفضون الضرائب التى ستُجبى فيما بعد إلى النصف . وبذلك استطاع العصاة ، فى وقت قصير ، كسب قطاع كبير من المستفيدين ، وجمعوا حشداً عظيماً من الأتباع(١٣٤) .

ويروى الدياربكرى ملابسات هذه الفتنة فيقول : أنه عندما أرتاب مصطفى باشا فى تحركات جانم السيفى ، وأمير الصعيد وثبت لديه أنهم يعدون لحركة عصيان ضد الإدارة العثمانية فى مصر ، معتمدين على نفوذهم بين الأهالى وجماعات الجراكسة(١٣٥) أرسل لكل من جانم وأمير الصعيد ، فى نفس الوقت ، خطابات يأمر كل منهم فيه بقتل الآخر إتقاء لفتنة قد تحدث ، إلا أن كل من الطرفين أطلّع بطريق الصدفة على الأمر الموجه للآخر ، مما جعلهم يداً واحدة بعد أن كانوا أعداء ألداء(١٣٦) . وفى موضع آخر يذكر الدياربكرى المؤرخ المعاصر لهذه الأحداث الأسباب التى شجعت جانم السيفى على العصيان فيقول : أن جانم استطاع أن يصل إلى ما يرمى إليه من رفعة المقام والمكانة لدى الأستانة ، حيث عُيّن كاشفاً على الفيوم والبهنسة مدى الحياة ، كما أحسن عليه بإمارة الحج لعدة مرات أعوام متتالية ، فجمع ثروة عظيمة من ذلك مما حدا به أن صار صاحب نفوذ كبير فى فترة وجيزة ، حتى إنه لقّب نفسه باسم « سلطان البر»(١٣٧) .

لم تتمكن الحملات المتتالية التى جردها مصطفى باشا والتى شكّل عناصرها من العرب والجركس لمواجهة حركة العصيان هذه فى مهدها فى الفيوم لم تتمكن من السيطرة على الموقف ، والاتيان بنتيجة إيجابية(١٣٨) . عندئذ أيقن أمير الأمراء أنه لن يتمكن من مواجهة العصاة بقوات الحراسة العثمانية الموجودة لديه فقط ، فأسرع لوضع خطة لإستمالة الأمراء الجراكسة وأعيان العرب بشتى الوسائل ، حيث تمكن أخيراً من جذب العديد منهم إلى حظيرة الطاعة ، بعد أن أرسل اليهم خطابات الأمان التى تحمل صيغ الترغيب والترهيب ، كما أعلن من جانبه خفض مقدار من الضرائب التى كانت تُثقل كاهل الأهالى . وبذلك نجح فى عزل الكشاف والأمراء العصاة عن كثير من أتباعهم وحلفائهم الذين خافوا بطش السلطان فيما إذا وصلت إليه أنباء هذه الفتنة(١٣٩) .

فبمجرد وصول الرسائل إلى الأمراء أسرع إلى القاهرة شيخ عرب الشرقية أحمد بن بقر وبصحبته عشرة من أبنائه ، وشيخ عرب الغربية حسام الدين بن بغداد وبصحبته عدد غفير من جنوده ، حيث التحقوا بمعسكر الباشا ، وقدم

جميع مشايخ العربان عدا ابن عمر شيخ عرب الصعيد فروض الطاعة إلى ممثل السلطان فى مصر . وبسرعة ، عقد الباشا ديوانه فى القلعة مُستدعياً كافة الأمراء العثمانيين والمماليك والمشايخ لحضور جلسته الطارئة ؛ وأخذ منهم موثقهم بأن يكونوا يداً واحدة ، وألاّ يخونوا ولا يغدروا ولا يعصوا السلطان ، ثم جرّد عدداً كافيًا منهم للخروج فى حملة جديدة للقضاء على حركة العصاة من كشاف الأقاليم(١٤٠) . وعندما وردت الأنباء بأن العصاة بدأوا يزحفون نحو القاهرة ، اسرع أمير الامراء فى ارسال ثلاثة او أربعة آلاف نفر من عسكر الدركاه العالى ومن المتطوعين تحت قيادة خضر بك إلى الريدانية لتوقيف العصاة ، ويبقى هو وأتباعه فى حراسة مدينة القاهرة(١٤١) ، حيث وضع مقدار من عسكر الينى چرى (الإنكشارية) فى حراسة مقر الحكم بالقلعة ، ونصبت المدافع على أبراجها ، ووزّع حوالى أربعمائة نفر ، تشكلت منهم أربعة بلوكات ، على نواحى المدينة الأربعة ، فأرسل بلوكاً منها إلى الريدانية ، وآخر الى بركة الحبش ، وثالث إلى مصر القديمة ، ورابع إلى بولاق ، وبذلك حصّن القاهرة ، وأتخذ تدابيره اللازمة لمواجهة أى هجوم عليها (١٤٢). وأخير تقابل الفريقان بالقرب من الشرقية ، حيث دارت بين الطرفين رحى المعركة التى اسفرت عن قتل الكثير من العصاة فى أنحاء الولايات حتى استأصل أغلبهم . ويذكر الدياربكرى أنه قتل فى هذه المواجهات من العصاة حوالى خمسمائة مُتمرد ، إلاّ أن كاشف الغربية تمكن من الفرار ، ولم يظهر ثانية إلا أثناء حركة عصيان أحمد باشا الخاين ، ولكنه اضطر للإختفاء مرة أخرى(١٤٣) .

وعلى صعيد آخر ، شجّعت حركة عصيان الكشاف هذه عربان الولايات فى نواحى الصعيد والشرقية والغربية على القيام بتمرد فى ولاياتهم ، حيث أسرع الكُشّاف فى تلك الولايات بطلب المعونة من مركز الأيالة . وما أن وصلت القوات العثمانية المدججة بالسلاح والمدافع لتلك المناطق حتى أخمدت هذه الحركة على الفور (١٤٤).

وبمجرد وصول أنباء عصيان جانم السيفى وأتباعه إلى الأستانة ، جرّدت الدولة حملة تضم مقدار مناسب من العساكر السلطانية المجهّزين ، وخمس

سفن حربية تحت أمرة الدفتردار درويش جلبي ، إلا أن هذه القوات لم تصل إلى مصر إلا بعد أن تمكن مصطفى باشا من القضاء على هذه الفتنة . ويذكر الدياربكرى أن الدفتردار درويش جلبي كان مُكلفاً بتقصى أحوال الإدارة في مصر ، وما إذا كانت تجرى وفقاً للنظم التي كان معمولاً بها في زمن السلطان قايتباى ، كما أمر السلطان سليم من قبل أم لا ؟ ، بحيث أنه كان في حالة تراخى الهيئة الإدارية بمصر في تطبيق هذا النظام ، كان على الدفتردار المذكور القيام بإصلاحها وتنظيمها على النحو المطلوب ، ورعاية مصالح الرعايا والتجار طبقاً للأوامر الشريفة . وبالفعل عمل درويش جلبي على ربط أملاك الأوقاف ، والأملاك الخاصة التي لم تكن ذات صفة رسمية موثقة ، ربطها بالخزينة الميرية بمصر . وفي (٦ رمضان ٩٢٩هـ) ، أعلن الدفتردار أن أي شخص يكون متولياً على واحدة من المقاطعات الخاصة بالوقف أو أي مزرعة رزق ينبغي أن يُثْبِت ما تحت يده أمام الدفتردار ، حيث يُصدّق عليه بالتوقيع والختم اللازمان ، على أن تُسحب من هذا الشخص الوقف إذا لم يتمكن من إثبات ملكيته لما بيده ، وضمه للخزينة(١٤٥) .

ولاية كوزلجة قاسم باشا : لقد أدّت حركات العصيان من قبل الجراكسة والعربان بشكل متتابع في أنحاء مصر المختلفة منذ توليه مصطفى باشا مقاليد الإدارة في مصر ، إلى حالة شاملة من الاضطراب ، وإلى صعوبة تسيير دفة الإدارة في البلاد إلى حد كبير (١٤٦). ولذلك فقد رأت الإدارة المركزية في الدولة تعيين كوزلجة قاسم باشا على مصر . مع بقاء مصطفى باشا بها كما هو حتى صدور إشعار آخر . وبالفعل ، صدرت الأوامر بذلك في ١٢ رجب ٩٢٩هـ . وهكذا ، لم يغادر مصطفى باشا مصر(*) بعد وصول قاسم باشا إليها

(*) طبقا لما أورده الدياربكرى أن أول إشارة خاصة بتعيين قاسم باشا تصل إلى مصر كانت في (١٥ شعبان) ، أما الباشا نفسه فقد وصل إلى القاهرة في (١٧ رمضان ٩٢٩) ، وبناء على ذلك يكون مصطفى باشا الذى كان قد وصل إلى مصر في (٢٣ ذى القعدة ٩٢٨ هـ) قد مكث فيها حوالى تسعة أشهر ، وباشر أمور الأيالة مع قاسم باشا لمدة ٣٤ يوما أخرى ، وتشير بعض المصادر الرسمية الأخرى إلى أنه بقى في مصر مدة ثلاثة أشهر ونصف ، أما البعض الآخر فلم يذكره أصلاً .

بل ظل كعادته مستقراً فى مقر ولايته فى القلعة ، يعقد الديوان ويدير كافة شئون الأيالة ، بحيث كان قاسم باشا يعرض شئون الأيالة الهامة عليه ، ولا يأمر بتنفيذ إلا ما أقرّه مصطفى باشا منها (١٤٧). وظل الأمر على هذا النحو حتى وصول أحمد باشا إلى مصر .

ولاية أحمد باشا ـ عصيانه : لقد كان لتعيين « خاص اوده باشى » (رئيس الجناح السلطانى الخاص) إبراهيم أغا فى منصب الصدارة العظمى خلافاً للقاعدة المعمول بها فى الدولة ، تأثيراً سيئًا على الوزير الثانى أحمد باشا(*) ، مما دعاه لأن يطالب بأيالة مصر ذات الموقع الممتاز بين ولايات الدولة(١٤٨) . فلم يتردد الوزير الأعظم إبراهيم باشا فى تحقيق هذه الرغبة لأحمد باشا ، حيث وجدها فرصة يستطيع من خلالها إبعاد منافسه السابق عن مركز الدولة ليتفادى بذلك ما كان يحدثه من اضطراب وبلبلة فى الديوان الهمايونى ، حتى أنه وافق على كل مطالبه دون أية مناقشة(١٤٩) .

وصل أحمد باشا إلى مصر فى أواخر اغسطس من عام ١٥٢٣/ شوال ٩٢٩هـ ، وبصحبته مقدار من العسكر السلطانى وعدد كاف من السفن(١٥٠) ، حيث بدأ على الفور فى مباشرة وظائفه الإدارية فى مصر .

لم تكن مصر إدارياً ومالياً وعسكرياً قد انصهرت بعد فى التشكيلات المركزية للدولة ، ولذلك ، كانت أوضاعها الغير مستقرة خلال هذه الفترة الإنتقالية من الحكم العثمانى ، تتوافق تماماً مع النزعة الاستقلالية التى أتى بها أحمد باشا إلى مصر ، وبدأ أمير الأمراء الجديد فى اتخاذ عدة تدابير للتمهيد لاستقلاله بمصر(١٥١) . ففى البداية ، عين أحمد باشا ، مجموعة من أتباعه فى

(*) لقد كان أحمد باشا من رجال السلطان سليم المقربين ، تدرج فى المناصب خلال فترة سلطنته ، حيث ترقى لمنصب أمير لغور ثم أمير الأمراء ، ثم وزيراً بعد ذلك ؛ وبعد تعيين الوزير الثانى مصطفى باشا أميرا للأمراء على مصر ، أصبح أحمد باشا وزيراً ثان للسلطان ، ولم يتردد فى العمل ضد الوزير الأعظم بيرى باشا ليحل محله ، ولكنه لم يصل إلى بغيته .

المراكز القيادية فى الأيالة ، وجمع بنادق جنود الدركاه العالى (الينى چرى) ، وتخلص من مجموعة أخرى مرسلاً إياهم إلى إستانبول(١٥٢) ، وأمر بقتل من لم يظهر التأييد له من عسكر الكوكللو (المتطوعون) والسپاهية (الفرسان) ، وبإعدام اغا الينى چرى . ولما تناقلت هذه الأنباء إلى اسماع عسكر الدولة العثمانية بمصر ، أسرع العديد منهم بالإختفاء عن الأعين فى نواحى مصر المختلفة ، ولم يظهروا إلا بعد إعلان أحمد باشا العصيان ، حيث انضموا لجنود الإنكشارية (الينى چرى) الموجودين بالقلعة لمقاومة حركة العصيان تلك(١٥٣) .

وحتى يستطيع أحمد باشا تأكيد سيطرته على البلاد ، ومواجهة أى مقاومة لإجراءاته الاستقلالية من الأمراء والعسكر العثمانى الموجود بمصر ، شرع على الفور فى تشكيل فرقة عسكرية خاصة لتحل محل عسكر الإنكشارية (الينى چرى) الذين بدأوا فى عصيان أوامره . فكلف أمير الصعيد ابن عمر بإعداد ألف من الرجال الأشداء المدربين على السلاح(١٥٤) ، كما عمل على جذب الأمراء المماليك وأتباعهم إليه تدريجياً ، فأعلن العفو عن الفارين من أتباع جانم السيفى ، وأعاد المعزولين من مناصبهم إليها مر أخرى ، كما رتّب لهم الرواتب كما كانت من قبل(١٥٥) . وهكذا ، استطاع أحمد باشا تشكيل جبهة قوية من أتباعه من الأمراء الجراكسة ومشايخ العربان وأتباعهم ، ومن أصحاب المصلحة فى عودة النظام المملوكى القديم .

ما كانت إجراءات باشا مصر هذه أن تمر دون أن يتخذ العسكر العثمانى الذى فى القاهرة التدابير الوقائية اللازمة لأى مواجهة محتملة مع الباشا . وعلى الفور ، قام الجند العثمانى بتوفير السلاح اللازم بعد أن صادر الباشا أسلحتهم ووضعها فى المخازن . ومنذ ذلك الحين ، بدأت تكثُر المشاحنات معه واعتراضات الجند له على إجراءاته التعسفية تلك ، حتى أنهم حاولوا الأعتداء عليه عدة مرات ، الأمر الذى جعل أحمد باشا يُصدر أوامره إلى رجاله بأن يقيموا حول القلعة ، بل ويتناوبون المبيت هناك لحراسة مقر حكمه من أى حركة قد يقوم بها العسكر العثمانى(١٥٦) . وعلى صعيد آخر ، يلاحظ أن أحمد باشا لم يتردد فى أخذ بعض

التدابير الإدارية فى الأيالة ونواحيها ، حيث استغل فرصة توجه دفتردار مصر وقاضيها للأستانة بموجب أمر سلطانى ، فأقر العديد من إداريى المماليك القدامى وأتباعهم فى المراكز الإدارية المختلفة ، فعين الأمير جانم الحمزاوى فى منصب نظارة الأموال ، وأحسن على كتخداه بمقام الوزارة ، وعزل صوباشى مصر ومحتسبها ، وعين بعض أتباعه فى مناصبهم(١٥٧) . وحتى يتمكن أحمد باشا من مواجهة مصروفاتهم المتزايدة ، فرض على المباشرين أداء ضرائب إضافية ، مما اضطر هؤلاء لظلم الرعية ونشر الفزع بينهم . وكما قام أحمد باشا بإعادة قضاة القضاة الأربعة الى وظائفهم القديمة مرة أخرى ، فإنه لم يتردد فى عزل القضاة العرب فى نواحى مصر وتعيين بعض أتباعه مكانهم (١٥٨). وعلى هذا النحو ، تعدى أمير أمراء مصر صلاحياته ، وبدأ يصدر أوامره كما لو كان سلطاناً . وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات التمهيدية ، لم يظهر عسكر المناوبة العثمانى الموجود فى القاهرة أية مقاومة فعلية لمواجهتها إلا بعد أن أمر الباشا بضرب عملة جديدة مكتوب عليها عبارة « سلطان أحمد دام عزه » ، وعندئذ ، تأكدوا من عصيانه . إلا أن أحمد باشا أظهر هذا العمل كما لو كان قد حدث بمعرفة عامل ضرب العملة دون علمه به . وبدا وكأنه يريد العودة للأستانة ، وأخيراً قبل البقاء فى مصر بعد طول رجاء من رجال الديوان العالى ، وبذلك عرف الطريق لإخماد أى معارضة جادة له قبل استفحالها(١٥٩) .

وعندما وصلت أنباء هذه الإجراءات المريبة إلى الاستانة ، أرسل السلطان فرماناً سلطانياً فى الحال إلى أحد أمراء مصر ويدعى « قره موسى بك » يأمره فيه بتعيين نفسه أميراً للأمراء على مصر ، وإعدام أحمد باشا الخاين(١٦٠) . ويذكر المؤرخ مصطفى عالى انه قد أُرسلت أوامر سرية أيضاً للأمراء العثمانيين بمصر لتأييد قرة موسى فى نفس الوقت(١٦١) ، ولكن وقع الحكم الموجه لقره موسى بك بطريق الصدفة فى يد الباشا الخاين(١٦٢) . وبسرعة أمر أحمد باشا بقتل كل من قره موسى ودزدار القلعة واغا جنود الكوكللو (الجونوللو) ، وعدد كبير من عسكر الينى چرى ، والسپاهية ، وكما حرّض الجراكسة على قتل من يقابلهم من العسكر العثمانى . ولما تأكد عسكر الينى چرى الموجود بالقلعة

أن الباشا أعلن عصيانه على الدولة العثمانية ، تحصنوا فى مواقعهم بها ، واستعدوا للقتال ، إلا أن احمد باشا وأتباعه تمكنوا من دخول القلعة عن طريق سرداب سرّى قديم بعد حصار دام ثلاثة أيام ، حيث أجهز العصاة على معظم الجنود الذين كانوا بها(١٦٣) . إلا أن الدياربكرى يذكر أنه عندما رأى عسكر الينى چرى عظم قوة العصاة المحاصرة للقلعة ، بحيث يصعب عليهم مواجهتها وحدهم ، أسرع الكثير منهم فى الخروج من الباب الخلفى للقلعة أثناء محاصرة العصاة لها ، وتفرقوا منتشرين فى أرجاء المدينة . ومهما يكن من أمر ، فإن المؤرخ هامرٌ فى أثره « دولت عثمانية تاريخى » ، ذكر أن تقرير قنصل دولة البندقية قد بيّن أن أحمد باشا استطاع الاستيلاء على القاهرة مستعيناً بحوالى ثمانين الف من اتباع ابن عمر حاكم الصعيد ، وعشرة آلاف من اتباع ابن بقر ، وستة آلاف من الزنوج(١٦٤) .

وبعد أن استولى العصاة على مقر الحكم فى القلعة ، أخذ أحمد باشا البيعة لنفسه من الخليفة العباسى الموجود بالقاهرة آنذاك(*) ، ومن قضاة القضاة الأربعة والعديد من أصحاب النفوذ فى مصر ، وأعلن سلطنته على مصر ، ولقب نفسه بـ « الملك المنصور سلطان أحمد خان » ، وامر بذكر اسمه فى الخطبة ، وبضرب العملة باسمه ايضاً(١٦٥) . وبذلك ، قطع الباشا الخاين كافة روابط الايالة مع مركز السلطنة ، فأحكم سيطرته على حدود مصر وموانيها وقلاعها ، حيث وزّع عدة آلاف من أتباعه على نواحى البلاد ، وحوالى خمسين سفينة حربية للسيطرة بها على موانى دمياط ورشيد والإسكندرية وقلاعها(١٦٦) . حتى أشيع أنه يعد العدّة للزحف على استانبول ، عندما سمع بإطراب الأحوال فى الأستانة(١٦٧) ، وكما قام الباشا العاصى بحشد الأتباع فى الداخل ، راح يتطلع لكسب التأييد الخارجى له أيضاً ، فلجأ إلى بابا الكنيسة ، وإلى الأمراء الصليبيين

(*) لما كان الخليفة العباسى موجوداً فى الأستانة آنذاك ، ولم يعود إلى مصر إلا فى (٤ صفر ٩٣١ هـ ، فإن الذى قام ببيعة أحمد باشا إنما كان والد المتوكل الذى كان موجوداً بالقاهرة فى هذه الأثناء : الدياربكرى ورق ٤١١ ب .

فى أوروبا ، حيث وعدهم بإعادة جزيرة رودس ، ورعاية مصالحهم فى المنطقة إذا ما قدموا له المساعدة ضد السلطان العثمانى ، ولكن دعوته هذه لم تجد الصدَى الذى كان ينتظره فى أوروبا(١٦٨) .

وعموماً ، فقد انعكست هذه الأوضاع المترتبة على سير الحياة الطبيعية فى البلاد ، فكَثُر النَهب والسَلب ، وضاعت الحقوق بين الرعية . فأمر الباشا بمصادرة أموال وتركات العسكر العثمانى والمملوكى الذى ذهب ضحية هذا العصيان ، كما صودرت المحصولات السنوية لبعض الأوقاف ، وأموال وأسباب الرعية دون وجه حق . ومن ناحية أخرى ، قام إنداريو الجراكسة بدور بارز فى تحصيل بقايا الأموال من أصحاب الأراضى بالقوة(١٦٩) . وعلى هذا النحو ، استطاع أحمد باشا مواجهة مصروفاته واحتياجات أتباعه المتزايدة .

لم يكن جميع من أطاع أحمد باشا عاصياً للسلطان ، بل كان بعضهم يظهر ولائه للباشا ويضمر طاعته للسلطان العثمانى . ومن هؤلاء ، قاضى زاده محمد بك الذى كان الباشا قد أختاره وزيراً أعظماً له(*) . وكان محمد بك قاضى زاده قد قام بمسئولياته لفترة وجيزة من الزمن حتى أنه بمجرد أن ساد الهدوء فى أنحاء الأيالة ، بدأ فى الاتصال سرّاً مع بعض الأمراء العثمانيين ، ومن بقى على قيد الحياة من جنود الينى چرى ، وشكل بذلك جبهة سرية ضد أحمد باشا الخاين . وبالفعل سنحت الفرصة لهم ، فقاموا بمحاصرة الباشا بينما كان فى إحدى الحمّامات خارج القلعة ؛ وإذا كان الباشا الخاين قد تمكن من الهرب متوجهاً أولاً الى قلعة الجبل ، فقد أيقن على الفور أن القلعة ساقطة لا محالة ؛ فتسلل منها لاجئاً إلى مشايخ عرب الشرقية أبناء بقر (١٧٠). وبعد أن استطاع محمد بك وأتباعه الإستيلاء على القلعة ، تبعه عدد كبير من العصاه الذين أظهروا له الطاعة لمّا رأوا عدم أعتراضه على ما أقدموا عليه من سلب ونهب أموال

(*) يذكر الدياربكرى أن محمد بك الدفتردار العجمى المعروف باسم قاضى زاده ، كان قد أتى إلى بلاد الروم مع سفير السلطان بايزيد ، وأنه انخرط فى جماعة السپاهية فى زمن السلطان سليم ، ثم أنعم عليه السلطان برتبة السنجقية بعد ذلك : نوادر التاريخ ورق ٤١٩ ب ، ٤٢٦ ب ـ ٤٢٧ أ ، كذا انظر طبقات الممالك : ورق ١١١٤ أ .

وأسباب لأحمد باشا وأتباعه ، فأحدثوا ضررا عظيما بالمال الميرى(١٧١) . وعلى الفور ، عين محمد بك عدة الآف من العسكر المجهز وأرسلهم فى اثر الباشا ، إلا أنه اضطر لأن يتوجه بنفسه على رأس قوة عسكرية إلى الشرقية ، حيث قام بإستمالة مشايخ العربان هناك . وأثناء محاولة الباشا الفرار قبض عليه بعض العربان ، حيث أعدم فى الحال . وهكذا ، ظل لأحمد باشا تسعة أشهر فى إمارة أمراء مصر ، واثنى عشر يوماً سلطاناً عليها بعد إعلانه العصيان ، وثلاثة أيام لاجئاً عند مشايخ عربان الشرقية بعد فراره من القلعة(١٧٢) .

ولما وصلت أخبار عصيان أحمد باشا فى مصر إلى الأستانة ، أسرع السلطان بإصدار الأوامر لأمير سنجق غاليبولى لدفع هذه الفتنة عن طريق البحر ، فخرج الأمير المذكور على رأس حوالى خمسين سفينة حربية للأسكندرية ؛ كما أرسل الوزير الثانى إياس باشا على رأس ثلاثة الاف فرد من جنود الدركاه العالى ، وإعداد من سباهية الأناضول وقيرمان والروم وذو القدر وتوجهت القوة نحو مصر للقضاء عل هذه الفتنة . إلا أنه بينما كانت هذه القوة برئاسة الوزير إياس باشا فى طريقها لمصر ، صادفت الوفد الذى قام بمهمة حمل رأس الباشا العاصى الى السلطان ، فعادت من فورها إلى الأستانة(١٧٣) .

وهكذا ، تم القضاء على فتنة أحمد باشا فى مصر ، بعد أن عكست بكل وضوح ، البشائر الأولى للصراعات التى بدأت تظهر فى القصر العثمانى ، وحالة الاضطراب وعدم الإستقرار فى الإدارة العثمانية بمصر خلال هذه الفترة الإنتقالية ، وأيضاً طبيعة الصراعات المحلية بين قوى المماليك والعربان والمستفيدين من ناحية والحكام الجدد من ناحية أخرى .

وبعد أن هدأت الأمور فى البلاد ، بدأ محمد بك الذى انتخب قائمقام على مصر ، فى إصلاح وتنظيم شئون الأيالة التى خربّتها حركات العصيان المتتالية ، فأعلن الأمان فى نواحى البلاد ، وأطلق سراح الأشخاص الذين قام الباشا بحبسهم دون وجه حق ، وتعقب اتباع لأحمد باشا بالحبس والقتل ، وعمل على رفع البدع التى أحدثها العصاة . وقد ظل محمد بك فى منصبه هذا حتى وصول قاسم باشا الذى عين على أيالة مصر إلى مقر ولايته(١٧٤) .

الولاية الثانية لقاسم باشا : وصل قاسم باشا إلى القاهرة فى ٢ جمادى الآخرة ٩٣٠هـ ، ويصحبته حشد غفير من جند الدولة ؛ وعلى الفور بدأ فى تقصّى أحوال البلاد وإدارة شئونها بمعاونة ومشورة محمد بك الذى عين فى وظيفة دفترداية (نظارة الاموال) مصر ، لما ابداه من طاعة للسلطان وشجاعة فى إخماد حركة عصيان أحمد باشا(١٧٥) . فأصدر أوامره بإبطال كافة الإجراءات التى استحدثها العصاة ، وقام بقطع العلوفات قررها أحمد باشا لأتباعه ، وأعدم نائب ولاية قطيا لتقديمه العون للعصاة ، إلا أنه لم يتمكن من تنفيذ الأوامر السلطانية بحصر ومصادرة متروكات الخائن ، وعسكر الدركاه العالى الذين لقوا حتفهم أثناء حركة العصيان ، ورفع تقريره إلى السلطان بأن محمد بك لم يمنع أتباعه من نهب أموال الخزينة ومتروكات الباشا العاصى والعسكر العثمانى الموجودة فى القلعة بعد أن استطاعوا الإستيلاء عليها (١٧٦). وفى هذه الأثناء ، حدث خلاف بين ناظر الأموال محمد بك وأمير الأمراء قاسم باشا حول السياسة التى اتبعها الأول لجذب ولاء الجند والعربان ، مما أدى إلى توقف الاجراءات الإصلاحية التى كانت قد بدأت عقب وصول قاسم باشا ، واضطراب الأحوال فى أنحاء مصر المختلفة(١٧٧) .

انتهز مشايخ العربان فى الفيوم والشرقية فرصة ضعف الحامية العثمانية فى مصر ، فعقدوا تحالف فيما بينهم ، وزحفوا نحو القاهرة بأعداد عظيمة حتى وصلوا إلى الجيزة(*) . وإذا كان قاسم باشا قد جهّز عدة فرق عسكرية وأرسلها لمعاونة الكشاف فى تلك المناطق ، إلا أنه لم يحالفها التوفيق فى وضع حد لفساد العربان ، إلا بعد أن وصلت أنباء عن قرب وصول ستة من امراء السناجق على رأس أعداد كبيرة من عسكر الينى چرى والقابو قولى (الدركاه العالى) إلى

(*) يذكر ستانفورد أن حركة المشايخ هذه كانت فى إطار عصيان أحمد باشا . وقد جانب الباحث هنا الصواب فى ذلك نظراً لما ثبت من دور مشايخ عربان الشرقية فى القبض على الباشا العاصى وتسليمه للإعدام .

S. Show " The Ottoman Archives as soure for Egypt History ", J. A. O. S., 1963, LXXXIII, pp449 .

مصر ، حيث بدأ العصاة في التراجع على الفور . وكانت قد صدرت الأوامر بتعيين هؤلاء الأمراء في نواحي مصر بدلاً من الكشاف الجراكسة كتبير احتياطي من الدولة لمواجهة فتن وفساد العربان التي لم تهدأ في تلك المناطق(١٧٨) ولما كان هؤلاء الأمراء السناجق ليسوا على إحاطة كاملة بطبيعة هذه البلاد وعاداتها وبمعاملات طوائفها المحلية ، لم يتمكنوا من القضاء على الاضطرابات المستمرة في تلك المناطق . ولما أخفق الأمراء السناجق في تنفيذ المهام الموكلة اليهم في نواحي مصر ، صدر في أوائل ذي القعدة ٩٣٠هـ ، أمر باستدعائهم مع عدد من عسكر الدركاه العالي إلى اسلامبول ، وإعادة كُشّاف النواحي إلى مناطقهم مرة أخرى ، وإرسال فرقة من جند الباب العالي للإقامة الدائمة في مصر وفرقة من مستحفظي القلاع للإقامة مع عائلتهم في قلعة الجبل(١٧٩) ومن ناحية أخرى ، تقرر عزل قضاة القضاة الأربعة ونوابهم وشهودهم ، وتعيين قاضياً عثمانياً على مصر يدعى أحمد چلبي(١٨٠).

لقد كانت كل هذه الإجراءات محاولات مؤقتة لتهدئة الأوضاع في البلاد فحسب . وفي ربيع الأول من عام ٩٣١هـ ، تسلم قاسم باشا أمراً سلطانياً بعزله ، وتوجهه فوراً للأستانة ، وبمباشرة الدفتردار السابق محمد بك إدارة شئون الأيالة(*) حتى وصول الوزير الأعظم إبراهيم باشا الذي تقرر توجهه صوب مصر لإصلاح شئونها ، ووضع النظم المناسبة لها .

وهكذا ، يتبين لنا أن أيالة مصر قد مرّت ، خلال المرحلة الانتقالية للحكم العثماني بثلاث مراحل متباينة : المرحلة الأولى منها ، خلال فترة ولاية خاير بك المملوكي ، ساد استقرار نسبي أوضحنا أسبابه في موضع سابق من البحث ، إلا أن المرحلة التي تلتها ، كانت الأيالة فيها مسرحاً لحركات عصيان متتالية عكست الصراع القائم بين القوى المملوكية التي ظلت باقية في مصر ، وقوى العثمانيين

(*) كان محمد بك قد توجه للأستانة بمقتضى أمر سلطاني في (١٧ ذي القعدة ٩٣٠ هـ) ، وبصحبته جماعة من عسكر الدركاه العالي الموجود بمصر ؛ وذلك لما وصلت الأنباء بإختلافه مع قاسم باشا في مصر : الدياربكري ورق ٤١٣ ب ، ١٤٣٤ .

التى بدأت سيطرتها الفعلية على إدارة البلاد عقب تعيين أول وال عثمانى عليها ـ مصطفى باشا ـ حيث بدأ التطبيق التدريجى للنظم العثمانية فى البلاد . وأخيراً ، تركت حركة عصيان أحمد باشا الخائن مصر كلها تموج فى الاضطرابات ، ولم تلعب القوى المحلية فى هذه الحركة سوى دوراً ثانوياً ، حيث كانت حركة العصيان هذه إنعكاساً للصراع فى مركز الدولة على منصب الوزارة العظمى بحيث وجد أحمد باشا مصر أفضل ساحة لإعلان عصيانه ، وذلك لوجود منافسة محلية قوية للحكم العثمانى هناك . وقد ساعد على استمرار حالة الاضطراب هذه منذ وفاة خاير بك (٩٢٨هـ) الإبقاء على العديد من العناصر المملوكية ، واستعمالهم فى الإدارة المحلية للبلاد ؛ مما ساعد هؤلاء على سرعة إسترجاع نفوذهم المفقود ، والتفاف أصحاب المصالح حولهم وقلة حيلة الإدارة المحلية العثمانية فى مواجهة القوانين والعادات المملوكية التى كانت قد استقرت فى البلاد ، وعدم إمكانية تطبيق النظم العثمانية فى البلاد فى مثل هذه المرحلة ، وافتقاد الإدارة المركزية للعناصر الإدارية التى يمكن استخدامها فى تلك المناطق التى كانت تطبق فيها قوانين وأعراف مملوكية ، وبُعد أيالة مصر عن مركز السلطنة ، الأمر الذى ساعد على صعوبة القضاء على مثل هذه الحركات قبل استفحالها وانتشارها . لهذه الأسباب وغيرها ، رأت الدولة أنه من الضرورى التوصل إلى نظام ثابت يطبق فى مصر بصفة مستمرة ، نظاماً ينبع من الواقع الحقيقى للبلاد . وبالفعل ، وجهت هذه المهمة إلى الوزير الأعظم إبراهيم باشا مزوداً بصلاحيات واسعة .

الوزير الأعظم ابراهيم باشا ، وتنظيمه الإدارة العثمانية فى مصر : تحرك الوزير الأعظم إبراهيم باشا ، فى (أول ذى الحجة ٩٣٠هـ / ٣٠ سبتمبر ١٥٢٤م) ، من أستانبول متوجهاً إلى مصر على رأس قوة عسكرية ، وهيئة إدارية ، تشكلت من خمسمائة فرد من جنود الينى چرى ، ودفتردار الروميلى اسكندر چلبى ، وأغا عسكر السپاهية (علوفه جيلر اغاسى) خير الدين أغا ، ورئيس الچاوشية (چاوش باشى) صوفى أوغلى محمد على رأس ثلاثين چاوش ، وكاتب الديوان الأول جلال زادة مصطفى چلبى ، وبعض كتبة

الخزينة الآخرين ، وغيرهم من أعضاء هيئة الديوان الهمايونى المقرر خروجهم فى صحبة الوزير الأعظم حسب الأعراف العثمانية المعمول بها .

وصل الوزير الأعظم الى مصر بطريق البر عبر مدينة « دكزلى » ، وحلب والشام ، بعد أن تعذر مواصلة طريقه بحراً عبر جزيرة رودس(١٨١) . ويروى بوستان چلبى أن قاسم باشا التقى بالوزير الأعظم إبراهيم باشا بالقرب من الشام فى طريق عودته إلى الاستانة ، حيث جرت بينهما مباحثات حول أحوال مصر الإدارية والمالية(١٨٢) .

وفور وصول الوزير الأعظم الى القاهرة ، قام بتشكيل هيئة من إدارييه واداريى المماليك الموجودين بمصر ، حيث أصدر أوامره لهذه الهيئة للقيام بحملة تقصى لأحوال الأيالة حتى يتمكن من وضع خطة إصلاحها وتنظيمها على أساس سليم ، وشرع فى عقد ديوان دائم فى القلعة(١٨٣) . وأرسل إلى أعيان مصر وعلمائها خطابات يحثهم فيها على إقرار العدل بين الرعية(١٨٤) وأعلن أن الديوان العالى يرحب بشكاوى الأهالى(١٨٥) . وكما أحسن إبراهيم باشا على الأمراء والمشايخ الذين أظهروا الولاء للدولة خلال حركات العصاة ، أصدر أوامره بإعدام شيخ عرب الصعيد على ابن عمر الذى كان قد أعلن عصيانه واستقلاله عن الدولة مقدماً المعونة للعصاة(١٨٦) . وعقد محاكمة لشيخ عرب الشرقية أحمد بن بقر الذى اشترك فى حركة أحمد باشا ، حيث قضى عليه بالإعدام ايضاً ، ونفذت هذه الأحكام عى الفور فى مصر .

وبعد أن ساد الهدوء فى أنحاء البلاد ، بدأ إبراهيم باشا فى الإعداد لوضع قانوناً عاماً ينظم الإدارة فى البلاد ، فقام بالاستفسار عن النظم المطبقة فى مصر والبدع التى طرأت عليها خلال فترة حركات العصيان(١٨٧) ، وبالخاصة ما كان سبباً دائماً للشكوى من العمال والمباشرين ومشايخ العربان أمثال بدع « الضيافة » و « كسر الوزن » . فجمع إداريى الولايات ، وشدّد فى تحذيرهم من القيام بتحصيل مثل هذه البدع ، وأقرّ هذا كله فى « قانون نامه مصر » الذى كان بصدد إعداده(١٨٨) . وجدّ فى البحث عن دفاتر المالية والأراضى القديمة التى كان

الكتبة المماليك قد قاموا بإخفائها عند دخول العثمانيين مصر وأظهروها تأييداً لأحمد باشا فى فترة عصيانه(١٨٩) ، وذلك حتى أوجدها جميعها . وبعد أن استقصى عن النظم التى كان معمول بها فى عهدى الغورى وخاير بك ، ومدى موافقتها لما كان سائداً فى عصر السلطان قايتباى (٨٧٣ ـ ٩٠٢هـ) ، حيث اتخذها مصدراً أساسياً للعديد من مواد وبنود قانون نامه مصر(١٩٠) ، حتى اننا كثيراً ما نصادف عبارات « .. كانت العادة الجارية فى زمن قايتباى على نحو .. ، وقد تقرر الآن بقاء هذا القانون كما هو .. »(*) ، « .. وليوضع فى الاعتبار العادة والقانون الجارى فى زمن قايتباى أيضاً ، على ألا يخالف هذا القانون ..»(**) .

وبالفعل ، قامت الهيئة الإدارية العثمانية تحت رئاسة الوزير إبراهيم باشا بتعديل قوانين مصر القديمة ، وأعدت قانوناً مفصلاً ، آخذة فى اعتبارها تلك المراحل التى مرت بها الإدارة العثمانية فى مصر ، وما صدر عن الأستانة من فرمانات وأوامر ، منذ دخول مصر تحت الحكم العثمانى(١٩١) . وبعد وضع الخطوط العريضة لمشروع قانون نامه مصر ، عرض على السلطان للتصديق عليه ، حيث بدأ على الفور تنفيذه كدستور عمل فى الأيالة(١٩٢) .

وخلال فترة تواجد الوزير الأعظم فى مصر ، أصدر أوامره بترميم الجوامع والمساجد والمدارس وأملاك الأوقاف التى كانت قد تعرضت للإهمال والخراب نتيجة لحالة الاضطراب التى سيطرت على البلاد خلال تلك المرحلة الأنتقالية من الحكم العثمانى(١٩٣) فى مصر . فتم له تعمير وتجديد جامع عمرو بن العاص الذى كان على وشك الإنهيار(١٩٤) ، حتى انه أمر بإجراء عملية مسح للجوامع والقصور المملوكية الخربة أو المهدمة ، حيث تقرر بموجب قانون نامه مصر ،

(*) « ... نخى قايتباى زماننده جارى اولان عادت جارية بووجهله ايدى كه .. ، حاليا نخى كما كان بوقانون مقرر در ... » : قانونلر ، نشر لطفى برقان ص ٣٦٠ .

(**) « ... نخى قايتباى زماننده جارى اولان عادت وقانون اوزره رعايت اولنه ، اول قانوندن اصلاً تجاوز اولنميه .. » قانونلر ص ٣٦١ ، كذا انظر ص ص ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٠ .

ترميم الجوامع وتأجير القصور المملوكية التى لم يظهر لها صاحب بعد حيث ضمها لأملاك الدولة الميرية (١٩٥). وحتى يمكن إحكام حراسة بيت المال الذى تعرض للسلب والنهب أثناء حركة عصيان أحمد باشا ، أمر بتشييد برجين عظيمين بالقلعة ويوضع فى كل منها مدفع ، وعين فرقة كبيرة من عسكر الدركاه العالى واليني چرى على وجه الخصوص لحراستهما (١٩٦).

ومن أعمال البرّ التى قام بها إبراهيم باشا والتى كان لها تأثير عظيم فى تيسير مهمته فى البلاد ، افراجه عمن كان محبوساً بسبب ديونه منذ عصر المماليك ، حيث استدعى صوباشى مصر ، وكلّفه بحصر هؤلاء المحبوسين ، وإحضارهم للديوان وتحرير دفاتر باسمائهم ، ومقدار ديونهم والجهات الدائنة لهم ، ودفع هذه الديون من الخزينة المصرية(١٩٧) . كما قام بتعيين مرتبات لعدد من الأيتام والفقراء ، وتحرير دفاتر بها ، وتخصيص مرتبات تدعى « جوالى » للعلماء وأهل الصلاح ، ولمن ليس له ما يعينه على الحياة(١٩٨) .

وعقب موافقة السلطان على مشروع قانون مصر ، واطمئنانه على أحوال البلاد ، بعد أن تم لوزيره الأعظم إبراهيم باشا إصلاح الإدارة فى الأيالة وتنظيمها، ووضع قانون ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، والإدارة المركزية فى إستانبول والإدارة المحلية فى القاهرة ، والمؤسسات المحلية بعضها وبعض ؛ صدرت الأوامر لإبراهيم باشا بإختيار شخصاً مناسباً لتعيينه على أيالة مصر ، وعودته هو الى الاستانة . وبذلك عُقد الديوان العالى ، حيث تشاور الوزير الأعظم مع هيئته الإدارية ، وأخيراً اجمعت الآراء على اقتراح دفتردار الروميلى اسكندر چلبى بإختيار أمير أمراء الشام سليمان باشا لمنصب إمارة الأمراء فى مصر(١٩٩) . ولم يتحرك إبراهيم باشا الى اسلامبول إلا بعد وصول أمير الأمراء الجديد إلى القاهرة فى ٢٢ شعبان ٩٣١هـ / ١٤ يونية ١٥٢٥م ، حيث عُهد إليه مهمة تطبيق « قانون نامه مصر » فى أنحاء البلاد ، وتوطيد الإدارة العثمانية فى مصر . وعندما توجه إبراهيم باشا للأستانة اصطحب معه كتخدا ملك الأمراء السابق خاير بك جانم الحمزاوى ، حتى يقوم ببيان أسباب تحصيل الضرائب فوق العادة خلال فترة ولاية خاير بك أمام الديوان الهمايونى(٢٠٠) . ولما اثبت

جانم الحمزاوى فقهه بأمور مصر المالية ، أحسن عليه السلطان بدفترداية مصر، حيث تضمنت براءة تعيينه السياسة التى ينبغى أتباعها فى إدارة مصر المالية . فكان على الدفتردار جانم الحمزاوى أن يرسل إلى الأستانة ما زاد على مصروفات دخل الأيالة بعد توزيع العلوفات والساليانات على الأمراء والجنود ، وأداء كافة مصروفات الأيالة المعتادة ، وألاّ يَحدث أية بدعة ، وأن يتقيد بما نصّ عليه « قانون نامه مصر » وأن يترفع عن ظلم الرعية(٢٠١) . ويذكر المؤرخ المعاصرة صولاق زاده أن دفتردار مصر جانم الحمزاوى تمكن من أرسال فائض سنوى يقدر بثمانية أحمال من الذهب(٢٠٢) .

وهكذا ، وضعت لأول مرة الخطوط العريضة للسياسة الإدارية العثمانية موضع التنفيذ فى مصر . ولمّا لم يتمكن الوزير الأعظم إبراهيم باشا من البقاء فى مصر فترة أطول حتى يباشر بنفسه خطوات تنفيذ الإصلاحات التى أقرت بمقتضى قانون نامه مصر ، وتطبيق النظام العثمانى المقنن فى مؤسسات الأيالة المختلفة ، اضطر إلى ترك هذه المهمة لسليمان باشا الذى عرف بخبرته ودرايته فى إدارة شئون الدولة فى المنطقة ، ثم لولاة مصر من بعده كما سيتبين لنا فى موضع آخر من هذا البحث . ولكن ، ما هو هذا القانون الذى عُرف باسم « قانون نامه مصر » والذى عكف الوزير الأعظم وهيئته الإدارية على صياغته ؟ والذى يعتبر الأساس الأول الذى قامت عليه الإدارة العثمانية فى مصر ؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات أترك القلم ليشير إشارة سريعة لهذا القانون ولمحتوياته وأهم الخصائص التى ميزته .

نظرة عامة على قانون نامه مصر : يعتبر « قانون نامه مصر » جزء هاماً من القوانين الإدارية العثمانية المحلية التى شرعت الدولة فى إعدادها لتنظيم الإدارات المحلية للولايات التى تقع تحت حكمها . فهو أولاً يشترك فى السّمات التى تخضع لها كافة نظم الدولة المركزية والمحلية ، كاعتمادها على الشريعة الإسلامية التى تعتبر المصدر الوحيد للتشريع فى الدولة .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد وضعت نظماً جديدة فى المناطق التى فتحتها

فى أوربا ، فقد أبقت على معظم النظم المحلية للبلاد الإسلامية التى دخلت تحت إدارتها مباشرة . ويلاحظ أنه كان لمجريات الأحداث فى الولايات المفتوحة تأثيراً مباشراً على وضع بعض بنود هذه النظم ، بحيث تتناسب مع ظروف كل ولاية .

وبناء على ما تقدم ، يمكننا القول بأن « قانون نامه مصر » استند إلى السياسة الشرعية الإسلامية فى جميع بنوده التى جاء بها ، وذلك فى إطار نظم الدولة العثمانية العامة ، مستفيداً من بعض القوانين المملوكية التى كانت سائدة فى عصر السلطان قايتباى ، والعادات والأعراف والمعاملات التى كانت تجرى فى مصر فى فترات الاستقرار . ولذا ، رأينا إلى أى مدى كانت استفادة الهيئة الإدارية من هذه العناصر أثناء اعدادها لهذا القانون ؛ فكما ثبت لنا أن قوانين الإدارة المحلية المملوكية التى كانت سائدة فى عصر قايتباى مثّلت نسبة كبيرة من بنود القانون ، فقد احتلت محتويات الأحكام والأوامر السلطانية التى كانت قد صدرت لإداريى الأيالة وأمرائها بناء على الشكاوى المعروضة على الأستانة ، منذ دخول مصر تحت الحكم العثمانى ، احتلت مكاناً بارزاً فى هذا القانون ، حيث تصادف عبارات افتتاحية وخواتيم لتلك الفرمانات من حين لآخر(٢٠٣) . وأخيراً ، كانت لحملات التقصّى التى قام بها إداريو إبراهيم باشا فى أنحاء مصر المختلفة دور هام فى إبراز أهم المشاكل التى كانت الإدارة المحلية تعانى منها خلال الفترة السابقة .

وإذا انتقلنا لمحتويات هذا القانون ، فسوف نلاحظ أنه ينقسم ، بصفة عامة ، إلى مقدمة مطولة ، ثم تبدأ بنود القانون التى تستفتح بالأحكام الخاصة بالجماعات العسكرية ، ثم تنتقل إلى التنظيمات الخاصة بإداريى أيالة مصر وعلى رأسهم أمير امراء مصر ، وبيان الأسس التى تقوم عليها مؤسسات الأيالة الإدارية والمالية والاجتماعية .. ، وأخيراً ، تأتى الخاتمة قصيرة جداً .

ففى المقدمة ، بيان شامل للمصادر الأساسية للنظم والتشكيلات العثمانية ، ولأحوال مصر الإدارية قبل وبعد دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، ثم تتطرق المقدمة ، بأسلوب أدبى مرصّع إلى المحاولات التى بذلها ولاة مصر فى سبيل

تطبيق القوانين والنظم العثمانية المناسبة للأيالة خلال هذه الفترة الإنتقالية للإدارة العثمانية فى مصر (٩٢٣ - ٩٣١هـ) ، حيث تُوجت هذه المحاولات بإرسال إبراهيم باشا وهيئته الإدارية إلى مصر ، وذلك عندما أدركت الإدارة المركزية ضرورة إصلاح أحوال مصر ، وتنظيم قانون محلى يخصّها وبذلك صدر الفرمان السلطان الذى يقرر دستورية هذا القانون الإدارى ويعطى إشارة البدء فى تنفيذه (٢٠٤).

وبعد المقدمة ، تُستفتح بنود القانون بما يتعلق بجماعات أيالة مصر العسكرية ، وهى جماعات : كوكللو (جونوللو / المتطوعون) ، سوارى توفنكچى لر (الفرسان المسلحون بالبنادق) ، قلعة مستحفظلرى (مستحفظو القلعة) ، العزب ، الجراكسة ، الجاوشية ، حيث تُذكر السّمات الأساسية لكل من هذه الجماعات ، ووظائفهم ، ومرتباتهم ، ودرجاتهم وتعيينهم وعزلهم وأعدادهم ، وما يتقاضونه من علوفات .

ثم ينتقل القانون إلى ما يتعلق بإداريى مصر ، فيُبيّن أهم وظائف أمير أمراء مصر (بكلربكى) العسكرية والإدارية والمالية ويشير إلى صلاحيات مساعديه من إداريى الدولة فى الأيالة . أمثال ناظر الأموال (دفتردار) ، والقاضى ، والروزنامجى ، وإلى بعض أحوالهم . ويلاحظ أنه فى حين أن كانت هذه الوظائف تخضع للنظم والقوانين العثمانية المعمول بها فى مركز الدولة ، فقد اعتمد قانون نامه مصر فى تحديد صلاحيات الحكام المحليين كالكشاف ومشايخ العربان والعمال وغيرهم ، أعتمد على القوانين والأعراف المملوكية التى كان معمول بها فى زمن السلطان قايتباى المملوكى . حتى أننا نصادف فى هذا القسم من القانون ، بين الحين والآخر ، لفظ « قانون قايتباى » ، ولما لم يكن هناك قانون يعرف بهذا الاسم عند المماليك ، فالظن الأرجح أن يكون المقصود من هذه العبارات ، هو القانون الذى كان يجرى فى عصر قوة الدولة المملوكية وفتوتها فى مصر . ويركز هذا القسم أيضاً على بيان وظائف الحُكّام المحليين وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، وبمركز الدولة ، ويبين الأسلوب الذى ينبغى أن يتتبعوه فى

مباشرتهم لتلك الوظائف من حيث العمل بالسياسة الشرعية ، والحيلولة دون عودة البدع التى صدرت الأوامر بإلغائها (٢٠٥).

ومن ناحية أخرى ، فقد اهتم القانون بالأراضى بصفة خاصة ، وركز على ضرورة رعايتها والحيلولة دون تحويلها إلى أرض بور أو خراب ، واتّباع كافة الوسائل الممكنة لإصلاح الأراضى وتعميرها ، حتى وصل الأمر إلى اعتبار أن رعاية أراضى الدولة التى تعد المورد الأساسى لدخل الأيالة هى الوظيفة الأساسية لكافة إداريى أيالة مصر . كما تناول القانون موضوعات تتعلق ببعض المؤسسات الإدارية فى الأيالة مثل موانى البنادر ومعاملات الجمارك ، ومساكن الجراكسة القديمة وقصورهم ، ووسائل ترميمها ، والاستفادة منها ، ودار سك العملة ، والمسائل الخاصة بها فى تلك الفترة(٢٠٦) .

وتحتل موضوعات الأراضى والمالية مكاناً بارزاً من بنود القسم الثالث من القانون . وفى هذا الخصوص ، أقرّت معظم القوانين والعادات التى كانت جارية فى عصر السلطان قايتباى ، وبالخاصة نظم الضرائب ، وذلك بعد رفع البدع التى أحدثت فيما بعد(٢٠٧) .

ويلاحظ أيضاً أن قانون نامه مصر ، لم يغفل وضع الحلول لبعض المشاكل المؤقتة التى ظهرت أثناء تواجد إبراهيم باشا فى مصر مثل مسألة بيوت الجراكسة السابقة الذكر ، وكيفية التصرف فيها(٢٠٨) ، وما بينته إحدى الفقرات المتعلقة بأحوال العمال من ضرورة قيام أمير الأمراء بجمع طوائف العمال والمباشرين بالإضافة إلى ناظر الأموال ، وأمين شهر فى الديوان ، والتفتيش على بقايا محصول (٩٢٩-٩٣٠هـ) ، وما تم تحصيله منها ، والمقدار الذى تم تسليمه للخزينة ، وما بقى فى ذمّتهم حتى الآن . وبعد الإحاطة علماً بكل هذه الأمور والكشف على حسابات كل منهم على حدة ، تُحصل الأموال الموجودة فى ذمّتهم دون أى نقص(٢٠٩) .

وإذا كان قانون نامه مصر قد اهتم بشئون مصر المحلية ، ولم يتطرق من قريب أو بعيد للعلاقات الخارجية للأيالة ، تلك العلاقات التى كانت توجه

بفرمانات سلطانية فى إطار السياسة الخارجية للدولة ؛ فإن كثير من الأمور الداخلية للأيالة لم يقنن لها أيضا ، وتركت إلى حد كبير خاضعة للأعراف والعادات السائدة فى البلاد ، الأمر الذى يسر اختراق البدع لها ، والقليل منها وضعت له حدود من خلال الأوامر والأحكام الموافقة للشرع الشريف والتى كانت توجه لإداريى مصر ، من وقت لآخر ، فى شتى الأمور .

وهكذا ، وبعد هذه المرحلة الإنتقالية الصعبة التى مرت بها الإدارة العثمانية فى مصر ، وضعت الخطوط العريضة لمؤسسات أيالة مصر العسكرية والإدارية والمالية والاجتماعية والقضائية ، حيث أخذت قوانين هذه المؤسسات فى التكامل تدريجياً فى الفترة التى تلت إصدار قانون نامه مصر ، وذلك عن طريق الأوامر والفرمانات السلطانية التى صدرت لمواجهة المسائل التى كانت تظهر فى المجتمع أولاً بأول .



حواشي الباب الأول

(١) ابن اياس ، بدايع الزهور ، ج٥ ص١٥٣ ، ١٥٥ .
(٢) ابن اياس ، نفس المصدر ، ص١٧٤ .
(٣) ابن اياس ، ص١٤٧ ؛ Tansel, Yavuz sultan selim, Ank. 1969, s. 211 - 212
(٤) ابن اياس ، ١٥٧ ـ ١٥٨ .
(٥) احمد فؤاد متولي ، الفتح العثماني للشام ومصر ، ص٢٢٣ ـ ٢٢٤ ، Tansel, s. 200 - 201
(٦) ابن اياس ، ج٥ ، ص١٧٨ ـ ١٧٩ .
(٧) ابن اياس ، ج٥ ، ص١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ١٧٨ ـ ١٧٩ .
(٨) I. H. Danismand, Izahli Osmanli, Tarihi kronologisi, c.II/55 .
(٩) متولي ، المصدر السابق ، ص١٨٧ ـ ١٨٨ ، ١٩٦ ـ ١٩٧ ، ٢٠٥ ـ ٢١٣ .
(١٠) ابن اياس ، ج٥ ، ص١٢٥ .
(١١) حيدر جلبي ، « روزنامة » ، منشآت اسلاطين ، استانبول ١٢٧٤ ، ص٤٩٢ .
(١٢) احمد بن زنبل ، وقعة السلطان سليم مع السلطان قانصوى الغوري ، القاهرة ١٢٧٨ ، ص١١٧ .
(١٣) ابن اياس ، ج٥ ، ص١٤٧ .
(١٤) - Franz Babinger, Osmanli Tarih yazarlari ve eserleri 'cev coskun Ucak, Ank.1985, s.69 .
(١٥) - Von Hammer, Devlet-i Osmaniye Tarihi, Tec M. Ata, IV Ist. 1330, 234 - 235 .
(١٦) - S.J. shaw, " The Land Low of ottoman Egypt (960 / 1554), Der Islam, 1963. XXXVIII, 117 .
(١٧) السيد احمد دحلان ، الاعلام باعلام بيت الله الحرام ، القاهرة ١٣٠٥ ، ص١٨٩ .
(١٨) ابن زنبل ، نفس المصدر ، ص١١٤ .
(١٩) ابن اياس ، نفس المصدر ، ج٥ ص١٦٠ ـ ١٦١ ، ١٨٩ ـ ١٩٠ .
(٢٠) Shaw, The Financial and Adminstrative Organization and Devlopment of Ottoman Egypt, 1517 - 1798, Princeton 1962, P 16; The Land Low, P. 107, 118 .
(٢١) O.L. Barkan, XV ve XVI asirlarda Osmanli Imparatorlugunda zira'i Ekonominin Hukuki ve Mali esasleri, I, Kanunlar, Istanbul 1943, LXIV - LXVI .
(٢٢) انظر : المدخل ص ٥٦ ـ ٦٥ .
(٢٣) Uzuncarsli, Osmanli Devletinin Merkez Tesklati,s 158 .
(٢٤) فريدون بك ، منشآت السلاطين : ج١ : ٤٢١ ـ ٤٢٣ ، ٤٢٧ ـ ٤٣١ ، ٤٥٠ ـ ٤٥٨ ، حيدر جلبي ، روزنامة سي ، ص ٤٥٤ ـ ٤٩٥ .

(٢٥) ابن زنبل ، ص ١١٣ ـ ١١٤ ، رضوان باشا زاده عبد الله ، تاريخ مصر ، مكتبة السليمانية ، مجموعة الفاتح رقم ٤٣٦٢ ، ١٢١أ .

(٢٦) ابن اياس ، ج٥ ، ١٦٥ .

(٢٧) نقلاً عن ادريس التبليسى ، انظر همر ، دولت عليه عثمانية تاريخى ، ترجمة محمد عطا ، ج٤ ، استانبول ١٣٣٠ ، ص ٢٢٤ ، سعد الدين ، قوجه ، تاج التواريخ ، ج٢ ، استانبول ١٢٧٩ ، ص٣٧٥ .

(٢٨) حيدر جلبى ، روزنامه (منشات السلاطين ، ج١٠) ، ص٤٥٤ .

(٢٩) خواجه سعد الدين ، تاج التواريخ ، ج٢ ، ٣٧٥ .

(٣٠) Tansel, Yavuz Sultan Selim, s. 197 .

(٣١) حيدر جلبى ، روزنامه ، منشآت السلاطين ، ج١٠ ، ص٤٨٠ .

(٣٢) خواجه سعد الدين ، تاج التواريخ ، ج٢ ، ٣٧٥ .

(٣٣) عبد الصمد بن سيّدى الدياربكرى ، نوادر التاريخ ، مكتبة ميللت ، مجموعة على اميرى رقم ٥٩٦ ، ورق ١٥١ب ـ ١٥٢أ .

(٣٤) Tansel, Yavuz Sultan selim, s. 197 .

(٣٥) منشآت السلاطين ، ج١٠ ، ٤٥٥ ، ٤٩٢ .

(٣٦) ابن زنبل ، المصدر السابق ، ص١١٧ .

(٣٧) انظر : فصل « جند الدركاه العالى فى ايالة مصر » ص ٢٢٣٠ وما بعدها .

(٣٨) روزنامه ، منشآت السلاطين ، ج١٠ ، ٤٩٢ . ، Tansel, Yavuz sultan selim, s. 198 .

(٣٩) رضوان باشا زاده ، نفس المصدر ، ورق ١٢١ أ .

(٤٠) ابن اياس ، بدايع الزهور ، ج٥ ، ٢٠٨ .

(٤١) الدياربكرى ، نوادر التواريخ ، ورق ١٣٤١أ ، ابن اياس ، ج٥ ، ٢٠٩ ـ ٢١١ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٤٣٦ .

(٤٢) الدياربكرى ، نوادر التواريخ ، ١٥٢ أ .

(٤٣) رضوان باشا زادة ، تاريخ مصر ، ورق ١٢١أ .

(٤٤) ابن اياس ، ج٥ ، ٣٠٢ ، ٢٨١ ، ٤٣٦ .

(٤٥) محمد بن ابى السرور البكرى الصديقى ، فيض المنان بذكر دولة آل عثمان : مكتبة السليمانية . مجموعة اياصوفيا رقم ٣٣٤٥ ، ورق ٥١ أ ، ابن اياس ، ج٥ ، ١٨٩ .

(٤٦) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٣٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ .

(٤٧) ابن اياس ، ج٥ ، ٣٥٣ ، ٤٠١ ـ ٤٠٢ ، ٤١٥ ، ٤٥١ ، ٤٧٥ ، الدياربكرى ، ٣١٧ب ، ٣٤١ب ، ٣٤٧ب .

(٤٨) الدياربكرى ، ٢٨٩ أ ـ ب .

(٤٩) الدياربكرى ، ١٦٤ أ ـ ب ، ٢١٩ أب ، ٢٤٩أ ، ابن اياس ، ج٥ ، ٢١٠ ، ٢٢٢ ، ٢٧٦ .

(٥٠) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٤٥ ، ٣٥٧ ، الدياربكرى ، ٢٨٥أ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ أ .

(٥١) الدياربكرى ، ١٥٥ أ ، ابن اياس ، ج٥ ، ٢٠٩ ـ ٢١١ .

(٥٢) ابن اياس ، ج٥ ، ٢١٧ .

(٥٣) الدياربكرى ، ٣٦١ أ ، ابن اياس ، ج٥ ، ٢٨٨ ، ٤٩٣ .

(٥٤) ابن اياس ، ج٥ ، ٣٠١ ، ٣٥١ ـ ٣٥٢ ، ٣٩٥ ، ٤٤٩ ، ٤٧٧ .

(٥٥) ابن اياس ، ج٥ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢١٦ ، ٢٨٩ .

(٥٦) ابن ابن اياس ، ج٥ ، ٢١٣ ، ٢٢٣ ـ ٢٣٤ ، ، ٣٢٧ ، ٤٤١ ، الدياربكرى ، ١٠٦ب .

(٥٧) ابن اياس ، ج٥ ، ٤٤٩ .

(٥٨) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٨٩ ، ٣٥١ ـ ٣٥٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ـ ٣٨٥ ، ٤٣١ ، ٤٤٩ ، الدياربكرى ، ٣٠٨ب ، ٣٤١ أ ـ ب .

(٥٩) ابن اياس ، ج٥ ، ٣٣٠ ـ ٣٣١ .

(٦٠) الدياربكرى ، ٣١٩ أ ، ٣٢٢ أ .

(٦١) ابن اياس ، ج٥ ، ٤١٠ .

(٦٢) عبد الكريم بن عبد الرحمن ، تاريخ مصر ، مكتبة السليمانية ، مجموعة محمود افندى رقم ٧٠٥ ، ورق ٧ أ ، محمد بن يوسف الحلاق ، تاريخ مصر القاهرة ، مكتبة جامعة استانبول ، مخطوط تركى رقم ٦٢٨ ، ورق ٤٦ب ، ٧٣أ ، تواريخ مصر القاهرة ، مكتبة السليمانية ، مجموعة محمود افندى ، رقم ٤٨٧٧ ، ورق ١٠ب ، سهيلى ، تاريخ مصر جديد ، طبعة متفرقة عام ١١٤٢ ، ص٥٤ ، صولاق زادة تاريخى ، استانبول ١٢٩٧ ، ص١٤٥ .

(٦٣) الدياربكرى ، ١٦١ب ، ١٦٢ب ، ابن اياس ، ج٥ ، ٢١٦ .

(٦٤) ابن اياس ، ج٥ ، ٤٦٣ ، الحلاق ، ورق ٦٤ب .

(٦٥) ابن اياس ، ج٥ . ٤٧٧ .

(٦٦) سهيلى ، ورق ١٧ أ ، ٤٠ أ ، ابن اياس ، ج٥ ، ١٥٩ ، متولى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، كذلك انظر الخطاب الذى ارسله خاير بك بعد فترة وجيزة من تعيينه الى زينل باشا يتوسط فيه عند السلطان للعفو عن بقايا المماليك الفارين والمحبوسين فى مصر : ارشيف طوب قابوسراى ، اوراق رقم ٥٥٩٤ .

(٦٧) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ .

(٦٨) ابن اياس ، ج٥ ، ٢١٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

(٦٩) الدياربكرى : ١٥٤ب ، ١٥٦ أ ـ ب .

(٧٠) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، ٢٥٥ .

(٧١) ابن اياس ، ج٥ ، ٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢٩ ، ٤٨٥ .

(٧٢) ابن اياس : ج٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥ .

(٧٣) ابن اياس : ج٥ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٣٥٢ ، سهيلى ، ١٦٠ أ .

(٧٤) الدياربكرى . ١٥٤ ب .

(٧٥) ابن اياس : ج٥ ، ٣٣٦ ، ٣٦٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ .

(٧٦) الدياربكرى ، ٤٣٥ ب .

(٧٧) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، ٢٩ ، ٣٦٦ ، الدياربكرى ٢٣ب ، ٢٥٤أ ، ٢٥٦ب .

(٧٨) ابن اياس ٢١٣ ـ ٢١٩ .

(٨٩) الدياربكرى ، ١٥٦ب ، ١٥٩أ ، ٢٣٩ب .

(٨٠) ابن اياس ،ج٥ ، ٢١٠ ، ٢٦٠ ـ ٢٦١ ، ٢٩٤ ، ٤٤١ ، الدياربكرى ، ٢٥٣ اب ، ٢٥٧ أ .

(٨١) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٣٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣٣٨ ، ٣٥٣ ، ٣٩٨ ، ٤١٣ ، ٤٤٩ ، الدياربكرى ، ١٧٧ ، ٢٣٩ أ ، ٢٣٩ب ، ٢٨٠ب ، ٢٧٥ اب ، ٣١٧ب ، ٣٤٧ب ، ٣٤٨أ .

(٨٢) الدياربكرى ، ١٦٥أ ، ٢٧٩ب ، ٢٥٦ب ، ٢٦١أ ، ابن اياس ، ج٥ ، ٢١٦ ـ ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ .

(٨٣) الدياربكرى ، ١٥٩ اب ، ابن اياس ج٥ ، ٢١٤ .

(٨٤) ابن اياس ، ج٥ ، ٢١٩ ، ٢٣٣ ، ٢٩٨ .

(٨٥) الدياربكرى ، ٢٧٥ اب ، ابن اياس ، ج٥ ، ٣٢٨ ـ ٣٢٩ .

(٨٦) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٥ ، ٣١٨ ـ ٣١٩ ، الدياربكرى ، ٢٥٧أ ، ٢٥٨أ ، ٢٦١أ ـ ٢٦٨ب .

(٨٧) حيدر جلبى ، روزنامة ، منشآت السلاطين ، ج١٠ ، ٤٩٤ .

(٨٨) الدياربكرى ، ٢٢١ب ، ٢٢٧أ ، ابن اياس ، ج٥ ، ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

(٨٩) انظر الخطاب الذى يحمل امضاء خاير بك والذى يدور حول تنفيذه لاوامر السلطان بحصر جنود المتاوية الموجودون فى مصر : طوب قابو سراى ، اوراق رقم ٥٨٠٧ ، ورقم ٦٤٧٩ ، كذا انظر : روزنامة حيدر جلبى ، ص٤٩٤ .

(٩٠) ابن اياس ، ج٥ ، ٤٠٩ .

(٩١) ابن اياس ، ج٥ ، ٣٧٤ ـ ٣٧٥ ، الدياربكرى ، ٣٠٦ب .

(٩٢) ابن اياس ، ٤٠٩ .

(٩٣) ابن اياس ، ج٥، ٤١٠ .

(٩٤) الدياربكرى ، ٣٦١أ .

(٩٥) الدياربكرى ، ١٥١ب ، سهيلى ، ١٦أ .

(٩٦) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٨٩ ، ٣٩٤ ، ٤٣٥ .

(٩٧) الدياربكرى ، ١٥٢ ب .

(٩٨) ابن اياس ، ج٥ ، ٣٢٤ ـ ٣٢٨ ، ٣٧٢ ، ٣٩٦ ـ ٣٩٧ ، الدياربكرى ، ٣٠٥أ ، ٣١٦ب ـ ٣١٧أ .

(٩٩) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٢٣ ـ ٢٢٥ ، ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، ٣٧٩ ، الدياربكرى ، ١٧٩ب ـ ١٨٠أ ، ٣١٠أ .

(١٠٠) الدياربكرى ، ٢٣٧ب .

(١٠١) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٨٩ ، ٣٩٢ .

(١٠٢) ابن اياس ، ج٥ ، ٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ، ٣١٦ ، ٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٤٦٦ ، ٤٧٦ .

(١٠٣) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٩ ـ ٢٢٠ ، ٢٧٦ ـ ٢٧٨ ، ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

(١٠٤) ابن اياس ، ج٥ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٦٢ ـ ٢٦٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٤٦٥ ، ٥٦٨ ، الدياربكرى ٢٢٨أ ـ ب ، ٢٢٩ب .

(١٠٥) ابن اياس ، ج٥ ، ص٢٣٤ ، ٢٧٦ .

(١٠٦) الدياربكرى ، ورق ٢٣٩ أ ـ ب .

(١٠٧) الدياربكرى ، ورق ٣١٨أ ـ ٣١٩أ ، ٣٢٢أ .

(١٠٨) ابن اياس ، ج٥ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ .

(١٠٩) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٢١ ، ٢٤٦ ، ٣٠٥ ، ٣١٦ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، ٣٨٤ ـ ٣٨٥ ، ٤٣١ ـ ٤٣٢ ، الدياربكرى ، ورق ٢١٩أ ـ ب ، ٢٨٢ب ، ٣١٤أ ، ٣٤١ أ ـ ب .

(١١٠) الدياربكرى ، ورق ٢٧٣ أ ـ ب .

(١١١) انظر نص الخطاب باللغة العربية ، ارشيف سراى طوب قابو اوراق رقم ٧٦٧٠ .

(١١٢) ابن اياس ، ج٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(١١٣) الدياربكرى ، ٣٣٦ أ ـ ب ، ابن اياس ، ج٥ ، ٤١٧ ـ ٤١٨ .

(١١٤) ج٥ ، ٤٥٣ ، الدياربكرى ، ٣٤٨ أ ، ٣٤٩ ب .

(١١٥) ابن اياس ، ج٥ ، ٤٥٩ ـ ٤٦٠ .

(١١٦) ابن اياس ، ج٥ ، ٤٦٨ ـ ٤٦٩ ، الدياربكرى ، ٣٥٣ ب .

(١١٧) ابن اياس ، ج٥ ، ٤٤٩ ، ٤٨٦ .

(١١٨) الدياربكرى ، ورق ٣٦٠ أ ـ ب ، ابن اياس ، ج٥ ، ٤٨٦ .

(١١٩) ابن اياس ، ج٥ ، ٤٨٧ ـ ٤٨٨ ، سهيلى ، تاريخ مصر جديد ، ورق ٥٢ب .

(١٢٠) الدياربكرى ، ورق ٣٦٠أ .

(١٢١) جلال زاده مصطفى جلبى ، طبقات الممالك ودرجات المسالك ، ويسبدن ١٩٨١ ، ١٠٤ أ ـ ب ، الحلاق ، ورق ١٧٩ ، الدياربكرى ، ورق ٣٦١ أ .

(١٢٢) ابن اياس ، ج٥ ، ٤٨٩ . وطبقاً لما اورد الدياربكرى فإن مصطفى باشا المعين فى ايالة مصر فى ٣ ذى القعدة ٩٢٨ ، وصل للقاهرة فى ٢٣ ذى الحجة من نفس العام : نوادر التواريخ ، ورق ٣٦٠ب .

(١٢٣) انظر دفتر متروكات خاير بك : ارشيف سراى طوب قابو باستانبول : دفتر رقم ١٠٥٨٨ .

(١٢٤) الدياربكرى ، ٣٩٦ أ .

(١٢٥) ابن اياس ، ج٥ ، ٤٩٣ ، الدياربكرى ، ورق ٣٦١ ب .

(١٢٦) طبقات الممالك ، ورق ١٠٤ ب .

(١٢٧) الدياربكرى ، ٣٧٧ أ .

(١٢٨) ابن اياس ، ج٥ ، ٤٩٣ ـ ٤٩٤ .

(١٢٩) نوادر التواريخ ، ٣٦١ب ـ ٣٦٢ أ .

(١٣٠) الدياربكرى ، ورق ٣٧٦ أ ـ ب .

(١٣١) الدياربكرى ، ٣٦١ أ ـ ب ، ٣٧٥ب ، ٣٧٦ أ ـ ب ، ٣٧٨ أ ـ ب .
(١٣٢) الدياربكرى ، ٣٧٦ أ ـ ب ، ٣٨٠ أ ـ ب .
(١٣٣) طبقات الممالك ، ١٠٥ ب ، الدياربكرى ، ٣٧٩ أ ـ ب ، ٣٨١ ب .
(١٣٤) - Uzuncarsli, Osmanli Tarihi, II, Ankara 1983, 316 - 317.
(١٣٥) الدياربكرى ، ٣٧٩ أ ـ ب .
(١٣٦) الدياربكرى ، ٣٨٢ب ـ ٣٨٣ أ .
(١٣٧) الدياربكرى ، ٣٧٩أ ، ٣٩٣ أ .
(١٣٨) الدياربكرى ، ٣٨٢ب ، ٣٨٣ب ، ٣٨٤ أ ـ ب ، ٣٨٥ أ ، ٣٨٧ أ ـ ب ، ٣٩٠ أ ـ ب .
(١٣٩) طبقات الممالك ، ورق ١٠٦ب .
(١٤٠) الدياربكرى ، ٣٨٣ب ، ٣٨٥ب ، ٣٨٦ أ ـ ب .
(١٤١) بوستان جلبى ، سليمان نامه ، مكتبة السليمانية ، مجموعة اياصوفيا رقم ٣٣١٧ ، ورق ٥٩ أ .
(١٤٢) الدياربكرى ، ٣٨٠ ب ـ ٣٨١ أ .
(١٤٣) الدياربكرى ، ٣٩١ أ ـ ٣٩٤ أ ، ٣٩٥أ ـ ب ، ٣٩٧ أ .
(١٤٤) الدياربكرى ، ورق ٣٩٧ ب ـ ٣٩٨ أ ـ ب .
(١٤٥) الدياربكرى ، ٣٩٦ أ ـ ب ، ٣٩٨ أ .
(١٤٦) الدياربكرى ، ٤٠٠ ب ـ ٤٠١ ب .
(١٤٧) الدياربكرى ورق ٤٠٠ب .
(١٤٨) طبقات الممالك ، ورق ١١٢ أ .
(١٤٩) مطرقجى نصوح ، سليمان نامه ، مكتبة سراى اوب قابو ، مجموعة روان رقم ١٢٨٦ ، ٨٩أ ، جامع التواريخ ، مجموعة روان رقم ١٣٨٢ ، ٢٧٩ ب .
(١٥٠) يذكر الدياربكرى أن احمد باشا وصل إلى مصر فى ١١ شوال حيث أن مصطفى باشا الذى استقل السفينة من بولاق فى ١٧ شوال قد قابل سفينة أحمد باشا فى طريقها إلى القاهرة ، وأجرى معه بعض المباحثات حول شئون الأيالة المختلفة (٤٠٢ أ ـ ب) ، إلا اننا نلاحظ أن جلال زاده (طبقات المماليك ، ١١٢ أ) يبين أن احمد باشا الذى تم تعيينه والياً على مصر فى ٦ رمضان ٩٢٩هـ (١٩ يوليو ١٥٢٣) قد توجه اليها فى ٢٠ رمضان من نفس العام .
(١٥١) الدياربكرى ، ٤٠٢ ب ـ ٤٠٤ب .
(١٥٢) الدياربكرى ، ٤٠٣ أ ـ ب ، ٤٠٦ أ ، طبقات الممالك ، ١١٣ أ .
(١٥٣) بوستان جلبى ، ٦٣ أ ـ ب ، الدياربكرى ، ٤١٦ب .
(١٥٤) الدياربكرى ، ٤٠٤ ب ، ٤٠٥ب ـ ٤٠٦ أ .
(١٥٥) الدياربكرى ، ٤٠٤ أ ، ٤٠٦ أ ـ ب ، ٤٠٧ أ .
(١٥٥) الدياربكرى ، ٤٠٤أ ، ٤٠٦ أ ـ ب ، ٤٠٧ أ .
(١٥٦) الدياربكرى ، ٤٠٤ ب ، ٤٠٧ أ ـ ب ، ٤٠٩ أ .
(١٥٧) الدياربكرى ، ٤٠٣ ب ، ٤٠٤ب ، ٤٠٩ أ ـ ب .

(٥٨) الدياربكرى ، ٤٠٣ب ، ٤٠٤ب ، ٤٠٦ب .

(١٥٩) الدياربكرى ، ٤٠٣ب ـ ٤٠٤أ، ٤٠٨أ.

(١٦٠) مطرقجى نصوح ، جامع التواريخ ، ورق ٢٨٠ أ ـ ب ، طبقات الممالك ، ١١٢أ ـ ب ، الدياربكرى ، ٤١١ب .

(١٦١) مصطفى عالى ، كنه الاخبار ، مكتبة جامعة استانبول ، مخطوط تركى رقم ٥٩٥٩ ، ٢٢٠ب .

(١٦٢) الدياربكرى ، ٤١١ .

(١٦٣) الدياربكرى ، ٤١٢ أ ـ ٤١٨أ . ويذكر الدياربكرى أيضاً انه عندما رأى عسكر اليمنى جرى عظم القوة المحاصرة للقلعة بحيث كان يصعب عليهم مواجهتها وحدهم ، أسرع الكثير منهم فى الخروج من الباب الخلفى للقلعة أثناء محاصرة العصاة لها ، وتفرقوا منتشرين فى ارجاء المدينة .

(١٦٤) همر ، فون ، دولة عثمانية تاريخى ، ترجمة محمد عطا ، جـ٥ ، ٤٠ .

(١٦٥) الدياربكرى ، ٤١٩ب .

(١٦٦) بوستان جلبى ، ١٦٥ .

(١٦٧) الدياربكرى ، ٤٢٠أ .

(١٦٨) - Uzuncarsli, Osmanli Tarihi, II, s. 319 .

(١٦٩) - Shaw, The financial and Aministrative Orgonization. P. 18 .

(١٧٠) الدياربكرى ، ٤٢٢ أ ـ ب .

(١٧١) همر ، ج٥ ، ٤٠ ، الدياربكرى ، ٤٢٢ ب .

(١٧٢) الدياربكرى ، ٤٢٦ أ ـ ب .

(١٧٣) بوستان جلبى ، ١٦٧أ .

(١٧٤) الدياربكرى ، ٤٢٣أ ، ٤٢٦ب ـ ٤٢٨أ .

(١٧٥) الدياربكرى ، ٤٢٨أ ، همر ، ج٥ ، ٤٠ .

(١٧٦) الدياربكرى ، ٤٢٨ أ ـ ب ، ٤٢٩ب ، ٤٣٠أ ـ ب .

(١٧٧) بوستان جلبى ، ٦٨ب ـ ١٧٠أ ، الدياربكرى ، ٤٢٩أ .

(١٧٨) الدياربكرى ، ٤٢٨ب ، ٤٢٩أ ـ ب ، ٤٣١ أ ـ ب ، ٤٣٣ ب .

(١٧٩) الدياربكرى ، ٤٣٣ أ ـ ب .

(١٨٠) الدياربكرى ، ٤٣٤أ .

(١٨١) طبقات الممالك ، ١٢١ أ ـ ب .

(١٨٢) سليمان نامه ، ٦٩ب ، همر ، ج٥ ، ٤٣ .

(١٨٣) طبقات الممالك ، ١٢٦أ ، جامع التواريخ ، ١٨٨ أ ـ ب .

(١٨٤) طبقات الممالك ، ١٢٦أ ، عالى ، كنه الاخبار ، ٢٢٣ ب .

(١٨٥) طبقات الممالك ، ١٢ ب ـ ١٢٧أ ، جامع التواريخ ، ورق ١٨٨ أ ـ ب .

(١٨٦) مطرقجى نصوح ، سليمان نامه ، ٩٤أ Barkan, Kanunlar, s. 356

(١٨٧) طبقات الممالك ، ١٢٦ب ـ ١٢٧أ ، بوستان جلبى ، ٧١ب ، قره جلبى عبد العزيز ،

سليمان نامه ، بولاق ١٢٤١ ، ص ٧٧ ـ ٧٨ ، بجوى تاريخى ، ج١ ، استانبول ١٢٨٣ ، ص٨٤ .

(١٨٨) - Barkan, Kanunlar, s. 360 vd., 364, 373 vd; Halil Inalcik," Adalet - nameler Belgeler Dergisi 1967, 11/3-4, 61 vo

(١٨٩) - Shaw, THe financial : p. 18 : " The land Law ", P. 118 .

(١٩٠) مصر قانون نامه سى ، المقدمة ، ورق ١٢٠ أ ، ١٢٥ أ ، طبقات المماليك ، ١٢٧ أ ، كنه الاخبار ، ٢٢٣ ب .

(١٩١) بخصوص اقرار ما يُعرف بإسم قانون قايتباى فى الادارة المصرية بموجب قانون السلطان قبل صدور قانون نامه مصر انظر : الدياربكرى ، ورق ٢٩٦ ب ، Kanunlar, s. 360, 364, 367 ، اما بالنسبة لمشكلة العملة بمصر راجع : ابن إياس ، ج٥ ، ٢٩٧ ، ٣٥٢ ، ٤٠٢ ، ٤٢٦ ، الدياربكرى ، ٢٤٧ أ ـ ب ، ٣١١ب ، ٣١٧ب ، ٣٩٦ أ ، Kanunlar,s. 372 ، ويخصوص رسم وعادة الضيافة التى كانت مفروضة على الأهالى انظر ، ابن اياس ، ج٥ ، ٢٢٠ ـ ٢٢١ ، ٤٣٧ ، . Kanunlar, s. 361

(١٩٢) قانون نامه مصر ، المقدمة ، ورق ١٢٨ب ، طبقات الممالك ، ١٢٧ أ ـ ب ، قره جلبى زاده ، سليمان نامه ، ص٧٧ .

(١٩٣) قره جلبى زاده ، سليمان نامه ، ص٧٧ ـ ٧٨ .

(١٩٤) طبقات الممالك ، ١٢٦ب ـ ١٢٧ أ .

(١٩٥) Barkan, Kanunlar, s. 385 - 386 .

(١٩٦) سهيلى ، ٥٤ أ ـ ب عبد الكريم ، ١٧ ، الملوانى ، ١٦٤ .

(١٩٧) طبقات الممالك ، ١٢٧ ب ـ ١٢٨ أ ، كنه الاخبار ، ٢٢٤ أ ، سهيلى ، ٥٤ أ ، قره جلبى زاده ، سليمان نامه ، ص٨٧ .

(١٩٨) طبقات الممالك ، ١٢٨ب ، عبد الكريم ، ١٧ .

(١٩٩) طبقات الممالك ، ١٢٩ أ ، الدياربكرى ، ورق ٤٣٨ أ .

(٢٠٠) صولاق زاده تاريخى ، ص ، ٤٥ ، يوسف افندى ، سليم نامه ،١١٠ب .

(٢٠١) سهيلى ، ٥ ب .

(٢٠٢) صولاق زاده تايخى ، ص٤٥٠ .

(٢٠٣) « سنكة بكلر بكيسن ... ، فرمان قضا جريانك بونك اوزرينه صدور بوليديكة » : Kanunlar, s. 379; Keza bk. s. 362, 366, 367, 378, 382 .

(٢٠٤) بسبب أن بارقان لم ينشر فى كتابه الجامع « قانونلر » مقدمة قانون نامه مصر ، مكتفياً بالاشارة الى محتواه فى مقدمة كتابه ناشراً القانون فقط بالحروف اللاتينية ، فقد استعنا بمقدمة نسخة قانون نامه مصر الغير منشوره والموجودة فى مكتبة السليمانية ، مجموعة آيا صوفيا رقم ٤٨٧١ ، ورق ١١٧ب ـ ١٢٨ب .

(٢٠٥) Kanunlar, s. 360 - 367, 378 - 383 .

(٢٠٦) Kanunlar, s. 370 - 372, 385 - 387 .

(٢٠٧) Kanunlar, s. 367 - 370, 372 - 378, 383 - 385 .

(٢٠٨) Kanunlar, s. 385 - 386 .

(٢٠٩) Kanunlar, s. 365

الباب الثانى

أيالة مصر وتشكيلاتها الإدارية

في القرنين ١٠ - ١١هـ / ١٦ - ١٧م

الباب الثانى

أيالة مصر وتشكيلاتها الإدارية

فى القرنين ١٠ ـ ١١هـ / ١٦ ـ ١٧م

لقد أخذت مصر ، عقب صدور قانون نامه مصر (٩٣١هـ . ١٥٢٥م) ، شكلها النهائى ومكانتها كايالة ذات موقع هام بين مؤسسات الدولة العثمانية المختلفة ، وذلك بعد أن مرت بمرحلة انتقالية سادها الاضطراب الإدارى ، حتى بدت البلاد وكأنه ليس فى إدارتها نظام مُتَّبع ، فلا هى ظلت تدار حسب النظم المملوكية القديمة ، ولا هى خضعت للقوانين العثمانية ، حتى بدا أخيراً للإدارة العثمانية ضرورة المزج بين تلك النظم المحلية التى كانت سائدة فى البلاد ، والقوانين العثمانية بعد أن ثبت أن هناك قاعدة مشتركة بين هذين النظامين ، ألا وهى قاعدة الشرع الإسلامى الشريف .

وهكذا صار لأيالة مصر القوانين المحلية الخاصة بها ، والأسس العثمانية التى تحكم مؤسساتها المختلفة ، وتبيّن العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين مؤسسات الأيالة بعضها وبعض ، وبينها وبين المؤسسات المركزية فى الأستانة ، وتحدد صلاحيات الإدارة الحاكمة فى مصر . وقد عكست مرحلة الاستقرار الإدارى فى البلاد ، خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) ، مدى جدية وواقعية معالجة قانون نامه مصر لأمور الأيالة المختلفة ، إلا أنّه من الملاحظ ظهور بعض التجاوزات العلنية عند تطبيق القانون ، الأمر الذى جعل الدولة ، منذ أواخر القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى ، مضطرة لإرسال الأوامر والأحكام للتأكيد على بعض مواده ، وتعديل أخرى لمواجهة الظروف والمتغيرات التى كانت قد طرأت عل مركز السلطنة وولاياتها وبالخاصة فى مصر .

أيالة مصر منذ صدور قانون نامه مصر
وحتى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م :

ويمكننا تقسيم الحالة التى مرّت بها الإدارة العثمانية فى أيالة مصر منذ صدور « قانون نامه مصر » ، وحتى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، إلى ثلاثة مراحل أساسية هى : مرحلة الاستقرار ، مرحلة الاضطراب ، ومرحلة الإصلاح وإعادة التنظيم .

وكانت هذه المراحل فى ترتيبها هذا مواكبة للظروف التى كانت تمر بها الدولة خلال تلك الفترة . ومن الملاحظ أن كل من هذه المراحل الثلاثة ، كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على بعضها البعض . فكما أكان لمرحلة الاستقرار تأثيراً إيجابيًا التى بدأت بإصلاحات الوزير الأعظم إبراهيم باشا وتنظيمه لقانون نامه مصر فإن حالة الإسراف والبذخ والتهاون التى كانت نتيجة مباشرة لحالة الاستقرار التى مرت بها مركز الدولة ، وأيالتها فى مصر ، فتحت الباب مرة أخرى لحالة من الفساد الإدارى التى سرعان ما نفشت فى أنحاء الدولة وفى مصر بصفة خاصة . فكانت هذه المرحلة بمثابة إشارة إنذار مبكر لإدارة الدولة المركزية ، حيث بدأت منذ ذلك الحين تهتم بإجراء الإصلاحات الإدارية والمالية فى ولاياتها ، وبالخاصة فى مورد الخزينة الإرسالية بمصر . إلاّ أن الفساد الإدارى كان قد تمكن من معظم مؤسسات الدولة ، الأمر الذى جعل محاولات الأستانة لوضع حلول دائمة لمشاكل واحدة من اهم ولاياتها ، وهى مصر ، أمراً متعذراً ، ولم تكن هذه الحلول إلا مُسكناً للأمراض الإدارية التى اخذت شكلاً مزمناً مع مرور الوقت .

أولاً - مرحلة الإستقرار (٩٣١ - ٩٦٧هـ / ١٥٣٥ - ١٥٦٠م) :

لقد جاءت هذه المرحلة إنعكاساً مباشراً لعوامل عدّة ، بعضها ظهر فى مركز الدولة ، والآخر فى مركز الأيالة . فكان لإعتلاء السلطان سليمان القانونى العرش ، ولاهتمامه بتوطيد حكم الدولة فى ولاياتها ، وتنظيم شئونها ، بعد أن اتسعت فتوحاتها شرقاً وغرباً ، وزادت مواردها ، واحتلت مركز الصّدارة بين

دول العالم آنذاك ، كان لهذا كله تأثيراً إيجابياً مباشراً على حالة الاستقرار التى تمتعت بها الولايات التابعة للدولة خلال فترة سلطنته . ومن ناحية أخرى ، فقد مهّدت حملات الدولة للقضاء على حركات العصيان التى بدأت تظهر فى مصر عقب وفاة السلطان سليم الأول لتحقيق هذا الاستقرار فى مراحله الأولى ، حيث استطاعت الإدارة العثمانية السيطرة على مجريات الأمور تدريجياً بقضائها على النفوذ الإدارى والعسكرى للقوى المملوكية ومشايخ العربان ، كما كانت لإصلاحات الوزير الأعظم إبراهيم باشا فى مصر ، وقضائه على عوامل إثارة الفتن ، وتخلصه من رؤس الفساد فى الأيالة ، وسيطرته على قوى مصر المحلية، وربطه ولايات مصر بإدارة الأيالة المركزية فى القاهرة ، ووضعه التدابير اللازمة لتأمين تنفيذ قانون نامه مصر فى البلاد ، كان لكل هذه العوامل الأثر العظيم فى التمهيد لهذه الحالة من الاستقرار التى مرت بها الأيالة وولاياتها .

وكانت هذه المرحلة قد افتتحت بولاية أمير الأمراء سليمان باشا (٩٣١ - ٩٤١هـ) الذى كُلف بتطبيق الإصلاحات الإدارية والنظم التى نص عليها قانون نامه مصر . وكان أوّل عمل قام به سليمان باشا ، أنه أصدر أوامره بإجراء مساحة جديدة لكافة أراضى قرى مصر حتى يتسنى لإدارييه إعداد دفاتر جديدة لأراضى مصر لتحل محل دفاتر المماليك القديمة . وكان أمير الأمراء يهدف ، على ما يبدو ، من هذا الإجراء إلى تحديد أهم موارد مصر المالية ، ومدى قدرتها على الإيفاء بالالتزامات المحلية للأيالة وللمنطقة . ومن هذا المنطلق يستطيع أن يضع الأولويات عند تطبيقه لمواد قانون نامه مصر ، إذ سيتيح له هذا الإجراء معرفة درجة صلاحية أراضى مصر ، ومقدار محصولاتها السنوية ، وما يتحصل منها من خراج سنوى وتحديد الأراضى الخراب والبور ، ووضع الخطة المناسبة لتعمير الخراب وإصلاح البور منها لزيادة واردات الأيالة . وبالفعل تم فى ٩٣٣هـ تحرير تلك الدفاتر التى تحتوى على معلومات مفصلة لكافة أراضى مصر من ميرى وأوقاف وملك وغيرها . وقد عرفت هذه الدفاتر باسم « دفاتر التربيع » . واعتماداً على ما جاء فى هذه الدفاتر من معلومات شرع سليمان باشا فى إصلاح الحالة

المالية لمصر فى وقت قصير ، حيث نجح فى إرسال الخزينة الإرسالية المصرية لأول مرة للأستانة ، بمعاونة دفتردار مصر المملوكى جانم الحمزاوى(١) .

استمر سليمان باشا ، خلال فترة ولايته الأولى (٩٣١ ـ ٩٤١ هـ) ، فى تتبع المماليك وإدارييهم فى مصر ، فكما عمل على عدم ترك الإدارة المالية وإدارة الأراضى فى يد كتبة المماليك ، قام بعزل أمراء المماليك الذين تمكنوا من الوصول إلى مراتب ذات نفوذ فى ظل الحكم العثمانى ، حيث سعى أمير الأمراء العثمانى للتخلص من الأمير المملوكى جانم الحمزاوى الذى أحسن عليه السلطان سليمان القانونى بدفتردارية مصر من قبل ، وابنه يوسف الذى صار أميراً للحج أكثر من مرة . وكان سليمان باشا قد لاحظ زيادة نفوذ جانم وابنه . وسعيهما لتعيين أقاربهما من الأمراء المماليك فى مواقع الأيالة الهامة ، وتوطيد علاقتهما بالجند العثمانى فى مصر ، مما جعله يرسل إلى مركز الدولة ليحيطها علماً بالأمر ، وبأنه يشمّ رائحة الخيانة فى تصرفات الحمزاوى وابنه ، وأخيراً ، استطاع استصدار الأوامر اللازمة بمحاكمتهما ، حيث قُضى عليهما بالإعدام ، ونُفِّذ فيهما الحكم فى ذى الحجة ٩٤٤هـ(٢) . وبينما كان أمير الأمراء يسعى لتنحية إداريى المماليك من أصحاب الرأى عن التأثير فى توجيه الإدارة فى الأيالة ، أقرّ من أطاع الدولة منهم وأثبت ولائه فى مقاطعات مصر المختلفة ، وتعقب العصاة من مشايخ العربان ، وأعاد للمطيعين منهم مواقعهم فى الولايات . وهكذا ، اجتمعت أخيراً الكلمة والنفوذ فى يد شخص واحد هو أمير أمراء مصر ، وممثل السلطان فيها(٣) .

وبدأت مرحلة الاستقرار فى إدارة مصر ، حيث ألغيت البدع ، وسُدّت منافذ الفساد ، وساد العدل بين الرعية . وانعكس هذا كله على زيادة محصولات الأيالة، وقلة الازمات ، وانتشار الرخاء فى البلاد .

لقد كان لأيالة مصر مكانة هامة نظراً لتوطيدها دعائم الحكم العثمانى فى أفريقيا وفى الشرق الإسلامى ، وتنفيذها سياسة الدولة الشرعية فى تلك المناطق. ولذلك ، حرصت الإدارة المركزية على اختيار أفضل العناصر الإدارية فيها للقيام على شئون هذه الأيالة . فكان يعين فى منصب إمارة أمراء مصر ، أحد رجال القصر العثمانى الأكفاء من الوزراء أو أمراء الأمراء الذين كان لهم اتصال

دائم ومباشر بمركز الدولة أثناء قيامهم بمباشرة وظائفهم في الأيالة . وهكذا ، كان لكافة التطورات التي كانت تطرأ على مركز الدولة في الأستانة انعكاساً مباشراً على أيالة مصر وإدارتها ، وذلك باعتبارها إحدى المؤسسات الإدارية الهامة في الدولة . حتى أنه يلاحظ ، أنه عندما شعر السلطان سليمان القانوني بضرورة وضع قوانين جديدة تنظم الإدارة في انحاء الدولة ، وبالخاصة في ولاياتها البعيدة عن المركز ، وجد انه من الضروري أيضاً البدء من مصر ، مركز الدولة المملوكية المنهارة التي عانت من مرحلة اضطرابات كادت تعصف بها وتفصلها عن مركز الدولة ، حيث أرسل وزيره الأعظم بنفسه إبراهيم باشا إلى أيالة مصر لتنفيذ هذه المهمة عام ٩٣١ / ١٥٢٥م ، كما أوضحنا آنفاً .

لم الدولة العثمانية من أية ضائقة مالية أو غيرها حتى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، حيث كانت مواردها ترد إليها من الولايات التابعة لها والتي امتدت امتداداً عظيماً في قارات العالم الثلاثة ، وكانت تواجه مصروفاتها الضخمة بكل يسر وسهولة . وقد انعكست هذه الحالة من الاستقرار على أيالة مصر التي كانت تتبع نظام الساليانة ، فكانت الدولة والخزينة السلطانية لا تعتمد كثيراً على الخزينة الإرسالية ، فائض واردات مصر التي أعتيد إرسالها إلى الأستانة كمصروفات للجيب السلطاني . فلمّا كان يرد إلى الدولة ما يزيد على عن المقدار المعتاد ، كان السلطان يطلب التحقق من طبيعة هذه الزيادة قبل دخولها الخزينة السلطانية . فلم يُلاحظ ، خلال هذه المرحلة ، أي ضغط من الإدارة المركزية على أمير الأمراء من أجل زيادة الخزينة كما كان يحدث خلال القرن ١١هـ / ١٧م . وبالتالي ، لم يقم وزير مصر وإداريه بالضغط على ميزانية الأيالة ، ولا على الرعية لتوفير تلك الخزينة كل عام دون نقص أو تأخير ، فكانت هناك حالة من الإنفراج والإنتعاش والاستقرار في أنحاء الدولة ، انعكست ايجابياً على رعاياها في أيالة مصر . ومن ناحية أخرى ، كانت الطوائف العسكرية التي تتلقى علوفاتها وسالياناتها وكافة احتياجاتها دون تأخير ، أحد العوامل الهامة التي ساعدت على توفير حالة الأمن والاستقرار في الأيالة .

ولما كانت ادارة الدولة المركزية تعتبر أيالة مصر أهم ولاياتها بعد أستانبول ، فقد حرصت على توجيهها إلى الوزراء الأكفاء ، وزودتهم بالصلاحيات الواسعة حتى يتمكنوا من القبض على أزمّة الأمور بها وبالمنطقة ، كما كانوا يُختارون ممّن يحرصون على مصالح الدولة ، ويتحركون من منطلق شرعي قويم وممّن وصفوا بالدين والخلق القويم والاستقامة ، حيث امتدت مدة خدمة بعضهم ، خلال هذه المرحلة إلى أكثر من عشر سنوات متتالية ، الأمر الذى اكسبهم الدارية والخبرة فى إدارة الأيالة ، وفى معاملة مختلف طوائفها ، والإحاطة علماً بمشاكلها وطرق حل هذه المشاكل قبل إستفحالها . وقد كان طول بقاء أمراء الأمراء فى مصر فى مناصبهم يُكسب الهيئات التى كانت تصحبهم إلى مصر خبرة فى المساعدة على استقرار الأمور فى البلاد .

وحفاظاً على مرحلة الإستقرار التى تمتعت بها أيالة مصر ، كانت الدولة تقوم بمتابعة مجريات الأمور فى البلاد عن طريق تقارير الولاة والأمراء المحافظين ، وشكاوى الأهالى التى كانت تُرفع من وقت لآخر إلى مركز الدولة ، حيث كانت الدولة ، بعد استقصائها عن هذا الأمر أو ذلك من أمير الأمراء نفسه ، تُرسل بعض إداريى الدولة للتحقيق والتفتيش إذا ما دعت الضرورة ذلك . وبذلك كانت الأستانة ، خلال هذه المرحلة ، تتمكن من تتبع التجاوزات وملاحقتها ، وتعمل على الحيلولة دون إنتشارها .

وهكذا ، مرّت أيالة مصر ، ومؤسساتها الإدارية والعسكرية والقضائية بحالة من الاستقرار لم يسبق لها مثيل فى ظل الحكم العثمانى . ففى فترة ولاية سليمان باشا (٩٣١ ـ ٩٤١ هـ) ، طبقت النظم العثمانية لأول مرة فى مصر ، وانتشر العدل فى البلاد ، وطبق الشرع الإسلامى من خلال كافة مؤسسات الأيالة ، وأغدق الله تعالى الخير على رعايا الدولة من فوقهم ومن تحت أرجلهم ، واختفت إلى حين الأزمات من أنحاء البلاد . واهتم خسرو باشا ، خلال فترة ولايته (٩٤١ ـ ٩٤٣هـ) بأمور الأيالة وأحوال الرعايا عن قرب[٤] ، فكان دائم التفتيش على مؤسسات الدولة فى الأيالة ، والتجول فى الأسواق بنفسه ، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، معاوناً بذلك محتسب القاهرة ، ويتحقق من مشاكل

الرعايا عن قرب ، فزاد الخير في البلاد ، وانخفضت الأسعار ، ويروى انه زاد مقدار الأرسالية المرسلة إلى الأستانة الى الضعف(٥) . وفى عهد أمير الأمراء داود باشا (٩٤٤ ـ ٩٥٦هـ) الذى دامت فترة ولايته لأكثر من اثنى عشر عاماً ، ساد الأمن في البلاد ، وقطع دابر أهل الفساد من العربان ، وأُعدم أكثر من ستة آلاف فرد من عربان أبناء بقر ، وأعراب بنى حرام وغيرهم . وكان داود باشا الذى لم يتراخى قط فى الحفاظ على اقرار الأمن والاستقرار فى البلاد بكل صرامة ، كان يرعى أرباب العلم والفقه ، ويُحسن اليهم ، ويحرص على جذبهم إلى مجلسه الخاص(٦) . وقد استمرت حالة الاستقرار هذه تحيط بالبلاد خلال فترات ولاية على باشا (٩٥٦ ـ ٩٦١ هـ) ، ودوقه كين محمد باشا (٩٦١ ـ ٩٦٣ هـ) ، واسكندر باشا (٩٦٣ ـ ٩٦٦ هـ)(٧) .

ثانيا : مرحلة الإضطراب (٩٦٨ ـ ٩٩١هـ / ١٥٦١ ـ ١٥٨٣م) :

لم تستمر حالة الاستقرار التى تمتعت بها الدولة وولاياتها كثيراً ، فسرعان ما ظهرت عوامل الفساد والاضطراب فى مؤسسات مركز الدولة ، حيث كان لهذه الحالة إنعكاساً مباشراً على الأوضاع العامة فى مصر . ولما كانت مرحلة الاستقرار الإدارى فى مصر (٩٣١ ـ ٩٦٧هـ) التى قابلت مرحلة الإزدهار فى الدولة ، قد بدأت بإعتلاء السلطان سليمان القانونى عرش السلطنة واستمرت حتى أواخر حياته (٩٧٣هـ / ١٥٦٦م) ، فقد كان لتقدم عمر السلطان ، وتراخى قبضته فى السيطرة على مقاليد البلاد ، وتدخُّل رجال القصر فى إدارة شئون الدولة ، ووصول أشخاص غير أكفاء إلى المناصب العليا للدولة ، وإتساع صلاحيات أصحاب النفوذ فى مختلف مؤسسات الدولة ، وعدم التقيد بتنفيذ أوامر السلطان ، وتطبيق نظم الدولة على النحو المطلوب ، والبعد التدريجى عن تقيد الدولة بالسيّاسة الشرعية فى معاملاتها الداخلية والخارجية ؛ كان لكل هذا تأثير سلبى على مركز الدولة وعلى ولاياتها فى الشرق وفى الغرب فى نفس الوقت(٨) . وقد ظهرت بوادر هذا الفساد أول ما ظهرت فى أيالة مصر ، حيث انتقلت إليها عن طريق الولاة والقضاة والأمراء السناجق الذين كانوا يختارون من الأعضاء البارزين فى الهيئة الديوانية بمركز السلطنة . حتى أن الجند العثمانى

الذى كان يرسل من الأستانة بطريق المناوبة لحماية الأيالة ومؤسساتها المختلفة ، كما سيتضح لنا من هذا البحث ، أصبح من أهم عوامل الفساد فى البلاد ، فكان أمراء الأمراء يتعرضون للعزل كل عام أو عامين بسبب تجاوزاتهم . كما كانت سرعة ترقية الأمراء بطرق ملتوية إلى مراتب إمارة الأمراء ، عاملاً هاماً لقصر فترات ولاية أمراء الأمراء بمصر فى هذه المرحلة ، الأمر الذى حال دون الاستمرار فى تحقيق عوامل الاستقرار فى الإيالة .

وعموماً ، كان لاضطراب الحالة المالية للدولة ، وبدء ظهور العجز فى موازنتها السنوية ، تأثير مباشر على مختلف مؤسسات الأستانة ، الأمر الذى لم يكن تأثيره بعيداً عن أحدى مؤسسات الدولة الهامة فى مصر . فبينما كان عدد جنود الدركاه العالى فى زيادة مستمرة اعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، وصلت خزينة الدولة إلى حالة لم تستطيع معها دفع مرتبات هؤلاء الجنود بإنتظام . ويذكر كاتب جلبى أنه بينما كان تعداد الجيش العثمانى فى عام ٩٧٠هـ ، ٤٧٩ ٤١ جندى ، يتقاضون علوفات (مرتبات) قدرها ١٢٢٣ حمل أقچة فقد وصل عددهم فى عام ١٠٠٤ هـ إلى ٨١,٨٧٠ جندى ، حيث ارتفعت مخصصاتهم إلى ما يقدر بـ ٢٥١٢حمل آقية(٩). وعلى اثر اكتشاف العالم الجديد ، وإغراق أسواق أوربا بالذهب ، وانخفاض نسبة ما وصل من هذا الذهب إلى خزينة الدولة ، ارتفعت الأسعار فى البلاد ، وأنخفضت قيمة العملة العثمانية، مما اضطر الدولة لزيادة ساليانات الأمراء وعلوفات العسكر . وبزيادة مصاريف الدولة مع ثبات دخلها اضطربت حالة التوازن بين الواردات والمصاريف التى كانت تتمتع بها ميزانية الدولة خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ويشير المؤرخ المعاصر كاتب جلبى إلى أنه بينما كان دخل الدولة العثمانية عام ٩٧٢هـ ، ١٨٣٠ حمل أقچة ، ومصاريفها تعادل ١٨٩٠ حمل أقچة ، فقد زادت المصاريف بمقدار ثلاثة أضعاف الدخل خلال عام ١٠٠٦هـ ، حيث كانت واردات الدولة حوالى ٣٠٠٠ حمل اقچة ، فى حين ان مصاريفها ارتفعت الى ٩٠٠٠ حمل اقچة(١٠) . وقد أدى هذا التفاوت فى ميزانية الدولة إلى اضطرارها للبحث عن مصادر دخل أخرى لمواجهة اعبائها ، بعد أن جمدت أو كادت تتجمد الفتوحات شرقاً وغرباً .

وعلى الرغم من التأثير الواقعى لهذا العامل ، إلا أنه لم يكن هو أصل الداء ، وإنما كان الداء آنذاك يتمثل فى ضعف روح الغزو والجهاد فى كافة مؤسسات الدولة ، فلما كانت الدولة تقوم على فريضة الجهاد ، كانت كافة مؤسساتها تخدم هذه السياسة الشرعية للدولة ، وبعد أن ركنت قيادة الدولة إلى الترف والركون إلى الدنيا ، ووضعت سيف الجهاد . إلا أن يُفرض عليها الجهاد فرضاً ، أصبحت مؤسسات الدولة تخدم تحقيق شهوات الإدارة الحاكمة ، فزاد الإسراف فى جميع قطاعات المجتمع ، وضاعت الأمانة ، وفُقد العدل ، وبدأت الضغوط الاقتصادية تؤثر لأول مرة فى مختلف مؤسسات الدولة ، وبالخاصة المؤسسة العسكرية ـ الادارية .

وهكذا ، بدأت الأوامر السلطانية تصدر لأمير أمراء مصر لإستعجال الإرسالية المصرية ، وإرسالها دون نقصان ، وبزيادتها إن أمكن ، حتى أنه كانت توجه إمارة أمراء مصر ، فى أحيان كثيرة ، خلال هذه المرحلة إلى من يلتزم بإرسال مقدار أكثر من الخزينة الإرسالية فى العام ، الأمر الذى مثّل ضغطاً عظيماً على الأهالى بزيادة الضرائب ، واستحداث أنواع أخرى من هذه الضرائب، مما أدى لإختلال النظام وإنتشار الاضطراب فى أنحاء البلاد .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان تقديم الهدايا إلى السلاطين والوزراء العظام ولأرباب الديوان الهمايونى عند تعيينات الولاة ، وتحصيل رسوم تعرف باسم « رسوم البراءة » ، تلك التى كانت تحصّل من موظفى الدولة عن تجديد براءات تعيينهم أو إبقائهم فى وظائفهم ، وحرص الدولة على تحصيلها دون نقصان ، وبإنتظام ، من أهم مظاهر سوء الحالة الاقتصادية واضطرابها فى الدولة . ومن هنا يُلاحظ أن وقوع العزل والتعيين بين موظفى الدولة بكثرة خلال هذه المرحلة، كان سعياً وراء تحصيل مثل هذه الهدايا والرسوم غير الشرعية ، الأمر الذى جعل معظم موظفى الدولة يُقدِمون على دفع مبالغ أكثر ليحافظوا على مواقعهم فى مؤسسات الدولة المختلفة . وقد عمل هؤلاء الإداريون على تحصيل ما يدفعونه كرسوم ورشوة بطرق مخالفة للشرع وللسّياسة الشرعية : فكان أمير أمراء مصر يقوم عند وصوله إلى الأيالة بتحصيل مبالغ يطلق عليها اسم

«كشوفية » من كل كاشف ، وكانت هذه المبالغ يُحدّد مقدارها بحسب مقدار محصولات كل كاشف سنوياً ، فكان هؤلاء الكشّاف يرفعون إلتزامات أمناء المقاطعات إلى ضعفين أو أكثر ، وهؤلاء بدورهم يسعون لتحصيل ما دفعوه للكشّاف من الرعايا بالقوة(١١) .

ولما كانت أيالة مصر تتبع نظام الساليانه ، فقد كان كافة موظفى الدولة وطوائف جنودها الذين تزايد عددهم كثيراً فى الأيالة يتقاضون مرتبات دورية من الخزينة رأساً ، حيث كان إنعكاس ضائقة الدولة المالية ، بل أزمتها الشرعية ، على هذه الفئات إنعكاساً مباشراً ، فصارت تلك المرتبات لا تكفى احتياجاتهم الأساسية التى تزايدت تزايداً عظيماً نتيجة الركون إلى الترف وترك البساطة فى الحياة . وبسبب السماح لبعض جماعات الجند بالتقدم لشغل بعض وظائف الدولة فى مؤسساتها المالية والإدارية فى الأيالة ، فقد لجأ هؤلاء لإحداث مجموعة من البدع التى عرفت بأسماء مختلفة كـ « الكُلْفة » و « الطُلْبة » ، لمواجهة مصروفاتهم المتزايدة ، وغلاء الأسعار فى البلاد .

وقد بيّن المؤرخ المعاصر مصطفى صافى طبيعة هذه البدع والأسس التى قامت عليها قائلاً : « إنه عندما كان يقترب وقت تحصيل الضرائب المربوطة على الأهالى ، كان الكشاف يُعطون أمراً كتابياً بتحصيل هذه الأموال لكل من يُكلف بهذه المهمة ممن يعملون فى خدمتهم - وهؤلاء عادة ما يكونون من طوائف الفرسان - حيث كان هؤلاء يُحصّلون الضرائب المعيّنة على كل قرية ، ثم يفرضون من ٢ : ٣ ذهبية على كل فرد من أهالى هذه القرى ، وذلك حسب مقدار ما كان يؤديه كل منهم من ضريبة ، وقد أطلق على هذا الرسم أولاً اسم « طُلَبْ الخدمة » ، ثم عُرف بعد ذلك بين الرعايا باسم « الطُلْبة » ، وذلك عدا ما كانوا يحصلون عليه من « ضيافة » ، « كُلْفة » ، وغيرها . وقد زاد تحصيل مقدار الأموال غير الشرعية بمرور الوقت ، بحيث أصبح يزيد عن الضرائب الميرية نفسها . حتى أن هؤلاء العسكر بدلوا فى تحصيل هذه المبالغ من الأهالى شهرياً باسماء مختلفة وبحجج مختلفة أيضاً(١٢). وبغياب القيادة الصالحة ذات الكفاءة والحزم فى ولاية مصر ، بدأت الطوائف العسكرية فى الأيالة فى عصيان أوامر

الولاة ، وفى التدخل فى كافة شئون الأيالة الإدارية ، حيث صار لهم تأثيراً سلبياً على مؤسساتها المختلفة .

وعلى الجانب الآخر ، فقد بدأ الأمراء الجراكسة وطوائفهم ، خلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، فى إستعادة مكانتهم على رأس القوى المحلية فى مصر مرة أخرى . فاستطاعوا الحصول على التزامات ومقاطعات شاسعة فى الولايات ، وعلى مناصب إدارية فيها ككشاف وسناجق وأمناء ، كما تمكنوا من إلحاق أبنائهم وأتباعهم ومماليكهم فى الجماعات العسكرية المختلف فى الأيالة . فكانت عودة النفوذ المملوكى مرة أخرى فى الحياة الاجتماعية فى الولايات ، إيذاناً بعودة العديد من البدع والمفاسد والفتن التى كانت قد بدأت فى الظهور فى كافة أنحاء الأيالة ومؤسساتها .

ولن نكون مبالغين إذا ما قلنا أن ضعف السلاطين العثمانيين ، ابتداء من أواخر عهد السلطان سليمان القانونى ، وتأخرهم عن قيادة الجيوش ، وتواضع كفاءاتهم ، وحنكتهم ، وقلة حِيَلهم فى مواجهة مُستحدثات الأمور فى الدولة ، وتهاونهم فى الحفاظ على نظمها الشرعية وفى مهام الحِسْبة فى مختلف مؤسساتها ، كانت من أهم العوامل التى أدّت إلى إنتشار حالة الاضطراب فى أنحاء الدولة ، فظهرت التجاوزات أولاً فى القصر العثمانى ، وبين أعضاء الديوان الهمايونى ، حتى أن عدم التقيد بأحكام الشرع الشريف قد وصلت إلى المؤسسة القضائية فى الدولة . ولم يكن أمراء الأمراء ودفتردارية و قضاة مصر سوى أعضاء للهيئة الديوانية بالأستانة ، وجدوا كل الظروف فى مصر مواتية لاستمرار هذه التجاوزات .

وإذا كان هذا نتيجة مباشرة لضعف السلاطين العثمانيين ، وضعف تقيدهم بأحكام الشريعة الغراء ، منذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، فقد كان لشخصية أمير الأمراء ، وكيل السلطنة بمصر ، تأثيراً واضحاً على الحالة العامة فى الأيالة إيجاباً وسلباً . فنلاحظ أن شعار « قتل أهل الفساد والعدل بين العباد ، ورعاية أهل العلم والعلماء » عند ولاة مصر فى مرحلة الاستقرار (٩٣١هـ / ٩٦٧م) ، قد انقلب تماماً فى مرحلة الاضطراب والفساد الإدارى ، حيث كان مصطفى باشا (٩٦٨ ـ ٩٧١هـ) ، وعلى باشا (٩٧١ ـ ٩٧٣ هـ) ، ومحمود باشا (٩٧٣ ـ

٩٧٤ هـ) ، واسكندر باشا (٩٧٦ ـ ٩٧٩ هـ) ، وحسن باشا (٩٨٨ ـ ٩٨٩هـ) ، وأمثالهم يميلون إلى الظلم والجور ، ويحرصون على جمع المال من كل صوب ولا يترددون في قبول الرشاوى[١٣] مما كان له تأثيراً سلبياً على كافة مؤسسات الأيالة . إلا انه يُصادف أيضاً بعض أصحاب الدارية والخبرة من الولاة أمثال قوجه سنان باشا (٩٧٥ ـ ٩٧٦ هـ) ، ومسيح باشا (٩٨٢ ـ ٩٨٨ هـ) اللذين لم يتهاونا فى إعادة الاستقرار للبلاد وإقرار العدل بين العباد أثناء فترات ولاياتهم القصيرة ، حيث تتبعوا المفسدين ومروجى البدع ، ولم يثبت عنهم أنهم كانوا يقبلون الرشاوى ذلك المرض الذى كان قد انتشر فى أنحاء البلاد خلال هذه المرحلة[١٤] . وعلى الرغم من هذا ، لم يتمكن أحد من إداريى الدولة فى الأيالة من الوقوف فى وجه موجة الفساد التى بدأت تزحف على كافة مؤسسات الدولة منذ النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م .

ثالثاً : مرحلة الإصلاح والتنظيم (٩٩١ ـ ١٠٢٠هـ / ١٥٨٣ ـ ١٦١١م) :

لقد حصر المؤرخون العثمانيون أسباب حالة الاضطراب فى الدولة العثمانية، فى أواخر القرن العشر الهجرى / السادس عشر الميلادى فى عنصرين أساسين هما :

* ضعف القيادة العسكرية والإدارية المتمثلة فى السلطان العثمانى نفسه ، واضطراب النظام العسكرى ـ الإدارى فى الدولة فى ظل المستجدات التى كانت الأستانة تتعرض لها آنذاك . وغاب عن هؤلاء المؤرخين العامل الأساسى لهذه الحالة ، ألا وهو عدم تقيد قيادة الدولة العليا بالسياسة الشرعية فى تسيير شئون البلاد ، وفى تحديد علاقاتهم فى الداخل والخارج ، تلك السياسة التى انتهجتها الدولة منذ ظهورها وحتى أواخر القرن ١٠هـ /١٦م ، حيث بدأت تلين فى تطبيقها على كافة مستويات الدولة ؛ وتهاون الأستانة ، خلال هذه المرحلة ، فى رعاية النظام العسكرى الذى قامت عليه الدولة منذ البداية .

* وتوقف أو بدء توقف حركة الفتوحات فى أوربا ، وقصور استانبول فى الإعداد اللازم لمواجهة المتغيرات المتجددة فى العالم الإسلامى . وعندما توفرت هذه الأسباب التى تعتبر هى اصل الداء الذى عانت منه الدولة ومؤسساتها آنذاك، بدأت مظاهر الاضطراب هذه تنعكس تدريجياً على كافة مؤسسات الدولة

الداخلية ، وسياستها الخارجية ، وبالتالى على جميع ولاياتها المرتبطة مع المركز برباط وثيق .

ولم تكن أيالة مصر بمنأى عن هذا التغيير الذى حدث فى الدولة ومؤسساتها، حيث انعكست حالة الاضطراب والفساد هذه على القاهرة ، ابتداء من النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، كما كانت الأوضاع المضطربة فى مصر ذات تأثيراً مباشراً على مركز السلطنة ، وعلى الخزينة السلطانية . فقد بدأ ولاة مصر يواجهون الصعوبات الجمّة فى توفير خزينة مصر الإرسالية المقرر إرسالها إلى الاستانة سنوياً كمصروف شخصى للسلطان ، الأمر الذى شكّل ضغطاً كبيراً على مؤسسات مصر المختلفة . وبذلك ، شرعت الدولة فى وضع الخطط المناسبة لإعادة إصلاح الإدارة فى مصر ، غافلة الحل الجذرى للداء، حالة الفساد والاضطراب التى كانت قد بدأت تنتشر فى انحاء الدولة ومؤسساتها، حيث كان من الطبيعى أن يبدأ العلاج من قلب الدولة ومركزها فى إسلامبول ، ثم ينتقل تأثير هذا العلاج إنتقالاً طبيعياً إلى كل ذرة من جسد الدولة العظيم .

فإعتباراً من عام ٩٩١هـ ، بدأت الإدارة المركزية فى توجيه مصر لأمراء أمراء برتبة وزير ، حيث منح هؤلاء الولاة صلاحيات واسعة فى الأيالة والمنطقة ، وذلك حتى يتيسر لهم القيام بالمهام المعهودة اليهم ، والتى كانت تنحصر فى هذه المرحلة ، فى تنظيم أحوال الأيالة ، وإقرار الأمن فيها ، وتوفير الخزينة الارسالية دون نقصان ، وارسالها فى موعدها إلى الاستانة .

وقد اتخذت الإدارة المركزية فى الدولة عدة إجراءات مالية لمواجهة الأزمة التى كانت تعانى منها موازنتها العامة ، إلا أنّ بعض هذه الإجراءات كان لها تأثير سيئ على استقرار أحوال الأيالة فى مصر ، حيث كان الهدف الأول لها ، هو توفير أكبر قدر ممكن من الأموال الميرية التى كانت توزع كساليانات (مرتبات سنوية) وعلوفات (مرتبات دورية للجند) لمنسوبى الدولة بمصر . فصدرت الأوامر تباعاً لامير امراء مصر ولدفترداره ، مرة بخصوص تحديد أعداد الأمراء السناجق والجنود الذين يباشرون وظائفهم الميرية فى أنحاء البلاد ، والتقيد ،

بالقوانين المالية المعمول بها فى الدولة فيما يتقاضونه من ساليانات وعلوفات ، ومرة أخرى من أجل عدم التصديق على الترقيات المعينة لموظفى الدولة من الخزينة الميرية مباشرة ، وتوجيهها من أموال الوظائف المحلولة فقط ، وإلغاء الترقيات الممنوحة دون سبب مناسب وواضح . وهكذا ، لجأ الأمراء العثمانيين والجند لإحداث الكثير من البدع فى الأيالة وولاياتها لمواجهة أعباء الحياة ، والزيادة الجديدة والمستمرة فى الأسعار ، فصاروا بذلك عقبة كئوود فى طريق الإصلاح الإدارى والمالى فى مصر بدلاً من أن يكونوا عوناً له .

وإذا حاولنا إلقاء الضوء على مراحل الإصلاح الإدارى التى أرسل الولاة لتطبيقها فى مصر ، فسوف نجد أنفسنا مضطرين للتوقف قليلاً عند الفرمان الذى عيِّن بمقتضاه أول أمير للأمراء كلف بهذه المهام فى مصر ، ألا وهو الداماد إبراهيم باشا (٩٩١ - ٩٩٢ هـ) ، حيث يضع هذا الفرمان أيدينا على الهدف الأساسى من اختيار هذا الوالى ، والمهام المحددة التى كلف بتنفيذها . فيقول الأمر السلطانى : « .. إنه بينما كانت الحاصلات المالية لهذه الديار الجليلة الاعتبار ، فى الأعوام السابق وفيرة ، فقد واجهت نقصاً كبيراً بمرور الوقت ، وذلك نتيجة للظلم والجور الذى عانت منه الرعية . ولذلك ، لزم تعيين حاكماً عادلاً ومستقيماً على هذه البلاد ، وقد وقع الأختيار عليكم (إبراهيم باشا) بسبب حسن ظنى بكم ولانكم من أصحاب الفراسة والدراية ، ويمكن الاعتماد عليكم . وأرسلناكم لهذه الولاية (أى مصر) لإصلاح أحوالها ، وتوطيد الاستقرار والأمن فى أنحائها ، ونشر الرفاهية والرخاء بين رعاياها ، وأننى - السلطان - قد فوضت كافة أمور هذه الولاية لرأيك وفكرك الثاقب(*) .

(*) ... أول ديار جليل الاعتبار ده سنين سابقة ده ... كلى مال حاصل اولوركن ، مرور زمانله رعاياده ظلم وعدوات وجرايه لرى مصر ده كسر ونقصان زيادة اولوب ، عدالت واستقامتله معتاد حاكم لازم اولديغى لجلدن ، وفور فراست وكياستته حسن اعتماد لو لمغين ، إصلاح مملكت ورفاهيت رعايا وبرايا ايجون إرسال اولنوب ، ... ولايت مزبوره نك جمهور أمورى سنك رأى صائب وفكر ثاقبنه تفويض أو لمش ، .. » : أرشيف رئاسة الوزارة باستانبول ، دفاتر المهمة رقم ٥٣ ، ص ١٠٨/ رجب ٩٩٢ هـ .

شرع إبراهيم باشا على الفور فى تنفيذ الأوامر الموجهة إليه ، فقام بالتفتيش على كافة نواحى الأيالة ، وما لبث أن ترك أمور الأيالة فى يد دفتردار مصر سنان باشا بصفته قائمقا على البلاد ، وعاد إلى الأستانة مصطحباً معه خزينتين إرساليتين(١٥) . وعندما أظهر سنان باشا الذى عيِّن على إمارة أمراء مصر (٩٩٢ ـ ٩٩٥ هـ) ضعفاً وقصوراً فى أداء المهام المكلف بها فى إدارته للأيالة ، قام الجند العثمانى بالتعدى على بعض أتباع الباشا ، وأنزلوا الباشا نفسه من القلعة ، وأحدثوا فتنة عظيمة فى البلاد ، ثم عرضوا الأمر على مركز الدولة . وكان سنان باشا قد أكد فى تقريره الدورى للديوان الهمايونى أنه يواجه صعوبات بالغة فى تحصيل الأموال الميرية ، وبالتالى فى توفير المهمَّات الطلوبة منه ، وأيضاً فى السيطرة على طائفة العسكر(١٦) . وما أن وصلت هذه الأنباء للاستانة ، حتى وقع الاختيار على دفتردار الروميلى السابق أويس باشا (٩٩٥ ـ ٩٩٨هـ) للقيام بمهام الإصلاح الإدارى والمالى فى مصر ، وذلك بعد عزل سنان باشا(١٧) . وقد قام أويس باشا بنشاط عظيم فى محاولة إصلاح وتنظيم أحوال الأيالة الإدارية والمالية . وكان لمتابعة الإدارة المركزية فى الأستانة لتلك الإجراءات أثر عظيم فى التوفيق الذى أحرزه الباشا . فقد صدرت الأوامر إلى أويس باشا بأخذ الحيلة والحذر اللازمان عند تعيينه وظائف الأيالة المالية والإدارية للأمراء والأوغوات والجند ، وذلك حتى لا تقع هذه الوظائف تحت غير أمينة ، الأمر الذى كان من أهم عوامل انتشار الفساد الإدارى فى الأيالة ؛ وفى نفس الوقت ، صدرت هذه الأوامر بالسعى لتوجيه هذه الوظائف لأصحاب الدارية دون النظر إلى البراءات السلطانية الموجودة فى أيديهم(١٨) . وإذا كان أويس باشا قد استطاع تأمين خزينة إرسالية فوق ما هو معتاد بـ ٦٠٠,٠٠٠ ذهبية فى إحدى فترات ولايته ، إلا أنه ظهرت حركة عصيان وفتنة عظيمة من قبل الجند ، نتيجة لتلك الإجراءات الصارمة التى اتبعها الباشا سعياً لتوفير هذا القدر من الخزينة للجيب السلطانى. فقد ذكر أحد المؤرخين الأتراك المعاصرين ويدعى « كلامى » أن الفتنة التى ظهرت فى فترة ولاية أويس باشا ، قد حدثت نتيجة لتخفيض أمير الأمراء لعلوفات الجند(١٩) . ويلاحظ أن هذه الفتنة ما كان لها أن تظهر إلا بعد أن أيقن الجند أن إصلاحات الباشا المالية سوف تؤثر على ما استحدثوه من بدع فى

مؤسسات الأيالة المختلفة ، فقام العصاة بقتل العديد من أتباع الباشا حتى انهم خطفوا ابنه كرهينة لديهم لإرغامه على الإنصياع لطلباتهم ، ولم تَنْجُ منازلُ الأعيان والتجار من فسادهم ، حيث آلت أحوال الأيالة إلى الخراب(٢٠) .

وعلى الرغم من اهتمام الأستانة بإستقرار الأحوال في مصر الذى يُعدّ الاستقرار فيها استقراراً لجميع ولايات الدولة في الشرق ، ومحاولة الولاة العثمانيين لإصلاح الأمور الإدارية والمالية في الأيالة ، فقد استمرت حالة الاضطراب في الأيالة دون أن يتمكن أحد منهم من وضع حد للفساد في أنحاء الأيالة . ففي فترة ولاية أحمد باشا (٩٩٨ ـ ١٠٠٣هـ) ، صدرت الأوامر السلطانية بعزل موظفي الدولة الذين ثبت انحرافهم والذين تولوا وظائفهم بطريق الشفاعة أو بإحدى الطرق الملتوية الأخرى ، حيث كان هؤلاء سبباً مباشراً في الحاق الضرر بشئون الأيالة الميرية ، وتعيين من تثبت استقامته وأمانته في تلك الوظائف(٢١) . ولم يتهاون أحمد باشا في تعقب أرباب الفساد في كل موقع ، حتى انه يذكر أن الباشا قتل من الأشقياء من عربان غزالة أكثر من ثلاثمائة نفر في حملة واحدة جرّدها ضدهم (٢٢).

أما قورد باشا (١٠٠٣ ـ ١٠٠٤هـ) الذى خلف احمد باشا ، فقد اهتم بالحفاظ على واردات مصر الميرية ، وذلك حسب الاوامر الواردة اليه(٢٣) . ولكن ، لم يكن لهذه الاجراءات اى تأثير ايجابي ملموس في مؤسسات الايالة المختلفة .

لقد كان إخفاق أمراء مصر في تنفيذ ما وكّل إليهم من أمور استراتيجية للدولة في الأيالة ، وما كلفوا به من مهام إصلاح وتنظيم فيها ، من أهم الأسباب التي جعلت الأستانة تقدم على تغيير هؤلاء الولاة ، وتعيين من يمكن أن يكون أكثر توفيقاً في توطيد حالة الاستقرار ، وتأييدهم بالأوامر السلطانية التي تحدد المهام الرئيسية المكلفين بها .

وأخيراً ، وقع الاختيار على دفتردار الروميلي السابق سيد محمد باشا (١٠٠٤ ـ ١٠٠٦هـ) للقيام بمهمة إصلاح شئون مصر المالية والإدارية . وبمجرد وصول الوالي الجديد للأيالة ، أمر بالتفتيش على دفاتر الروزنامة في الأيالة ، وقرر حبس الروزنامجي « أوغلان حسن » و « احمد السلماني » بعد أن ثبت خيانتهم للأموال الميرية(٢٤) . وهكذا ، شرع سيد محمد باشا في تنظيم

لمور الأيالة ، فحدد بمقتضى الأوامر السلطانية ، أعداد الأمراء السناجق بأثنى عشرة أمير ، وعين لكل منهم ۲۰۰,۰۰۰ آقچة كساليانة سنوية . كما خفّض أعداد جند الجماعات العسكرية وعلوفاتهم ، فخصص لكل فرد من جماعة المتفرقة ۱۲ اقچة ، ومن الجاوشية ۱۱ آقچة ، والكوكللو ۱۰ آقچة ، والتوفنكچية ۹ آقچة ، والجراكسة ۸ آقچة ، واليني چرى (المستحفظان) ۷ آقچات ، والعزب ٦ قچات ، كعلوفات دورية ، كما ألغى العلوفات التى كانت تُوزع على غير العسكر باسم «وظيفة»(٢٥) .

وكما هو واضح ، أن تدابير أمير أمراء مصر الإصلاحية قد إرتكزت على الحد من مصروفات الخزينة المصرية ، حيث كان معظم موظفى الدولة فى مصر من أمراء وجند يتقاضون مرتبات دورية ، ولم يكن نظام التيمار الذى كان جارياً فى معظم ولايات الدولة الأخرى جاريا أيضاً فى مصر ، كما أوضحنا سابقاً ، مما زاد العبئ على الخزينة الميرية فى مصر بشكل ملحوظ . ولكن، أمراء مصر السناجق وفرقها العسكرية ، لم تقف مكتوفة الأيدى إزاء هذه الاجراءات ، بل تصدت لها وقاومتها ، حيث قامت هذه الفئات بفتن عظيمة فى البلاد ، فقتلوا بعض أعضاء الديوان ، حتى أنهم حاولوا قتل الباشا نفسه(٢٦) . ولم تُوقِف هذه الفتنة اجراءات الباشا لإصلاح مالية الأيالة فحسب ، ولكن تلاشت أيضاً هيبة أمير الأمراء بين موظفى الدولة فى الأيالة ، وأصبحت كلمته غير مسموعة ، وبقيت مقدرات الأمور فى الأيالة بيد الاغوات وطوائف الجند .

استمرت موجة الفساد هذه خلال فترة ولاية خضر باشا (١٠٠٦ - ١٠١٠هـ) ، حتى آلت البلاد إلى الخراب .. ولم يتم خلفه على باشا (١٠١٠ - ١٠١٢هـ) ما بدأه من إصلاحات ، حيث اضطر للعودة إلى إستانبول بعد أن تمكن من توفير خزينتين إرساليتين اصطحبهما معه(٢٧) . وكُلِّف أمير الأمراء إبراهيم باشا (١٠١٢ - ١٠١٣هـ) أيضاً بالتفتيش على أحوال الأيالة العامة ، منذ زمن أويس باشا (٩٩٥ - ٩٩٨هـ) وحتى ولاية خضر باشا (١٠٠٦ - ١٠١٠هـ)(٢٨) ، إلا أن عسكر الأيالة وقف مانعاً دون تنفيذ هذه الأوامر ، وقاموا بقتل أمير الأمراء نفسه مع اثنين من اتباعه . ويذكر البكرى أن سبب اقدام عسكر مصر على قتل الباشا ، أنهم عندما سمعوا أن أمير الأمراء يُخطط لإعادة

تنظيم إدارة البلاد ورَفْع البدع وبالخاصة بدعة الطُلْبة التي كان قد عظُم أمرها عندهم ، عندئذ رفعوا راية العصيان على الباشا وإدارييه(٢٩) . إلا أن الملواني يدّعي أن سبب هذه الفتنة كان تعقب إبراهيم باشا العسكر بالقتل لاسباب تافهة، بعد أن لجبره الجند على توزيع منحه وصوله قهراً(٣٠). ومهما يكن من أمر ، فقد يكون كل من الحدثين ، دافعاً لتجاوز العسكر ، فكانت هذه سابقة أولى لم تحدث من قبل ، ومرحلة جديدة من مراحل الإضطراب التي مرت بها البلاد .

لم تتكاسل الدولة في وقت من الأوقات عن العمل على إعادة النظام والهدوء لأيالة مصر ، حيث سعت سعياً حثيثاً للقبض على أزّمة الأمور في الأيالة ، ولكنها في كل سعيها هذا ، قد جانبها الصواب ، ، وذلك لأنها لم تبحث عن أصل الداء حتى تجد العلاج المناسب له ، بل راحت الإدارة العثمانية تبحث عن مظاهر هذا الداء ، وسعت بكل السبل لإيجاد الدواء له ، ولكن دون جدوى ، حيث استمر الداء الأصيل في مؤسسات الدولة ، مما جعل الإدارة المركزية تعجز عن ملاحقة مظاهره في مؤسساتها ومجتمعاتها المختلفة . واستمر تهاون السلاطين وإداريي الدولة في تطبيق شرع الله تعالى في أنحاء الدولة والسياسة الشرعية في مختلف مؤسساتها ، وتوقفت الفتوحات ، بل والغزوات ، ولم تظهر قيادة قوية بعد سليمان القانوني ، وتوارث سلسلة من السلاطين الضعاف المتهاونون في حق دينهم ورعاياهم ، الذين اختاروا بطانة سوء من المنافقين وأعداء الإسلام ، وذلك حتى أستفحل الداء ، وصعب الدواء في وقت أزدادت فيه التحديات الداخلية والخارجية للدولة .

ومرة أخرى ، عين كورجي خادم محمد باشا (١٠١٣ ـ ١٠١٤هـ) على أيالة مصر مُكلفاً بالعمل على إقرار الأمن والهدوء في البلاد . وفي هذه الأثناء ، صدرت أوامر سلطانية لأمراء مصر السناجق ولأغوات العسكر ، ولجماعات المتفرقة والجاويشية ، وكتخدا البلوكات ، ولجميع طوائف الجند الذين يباشرون مهام الحراسة في مصر ، بالإنصياع الكامل والطاعة العمياء لممثل السلطان أمير أمراء مصر الذي وُكلَت إليه مهمة إعادة تنظيم الأيالة ومساعدته في القيام بمهامه المكلف بها(٣١)، كما أكّدت الأوامر على محمد باشا ضرورة تتبع العصاة والقبض على قاتلي إبراهيم باشا ومحاكمتهم بحسب الشرع الشريف(٣٢) . وبالفعل ،

وبعد التحقيق الشرعي قضى على أكثر من ثلاثمائة جندي بالإعدام ، وعلى كثير منهم بالنفى(٣٣) . وبذلك ، كان لهذه الإجراءات الرادعة أثر فعّال فى إخماد الفتن ، ومرور البلاد بمرحلة هدوء نسبى فى فترة ولاية حسن باشا (١٠١٤ ـ ١٠١٦هـ) .

وأخيراً ، عين على مصر سلاحدار السلطان الوزير قره محمد باشا (١٠١٦ ـ ١٠٢٠هـ) . وقد بدأ هذا الوالى فور وصوله مصر بتقصى أحوال البلاد من المسئولين ، وبعد أن وضع يده على الأسباب الظاهرية لحالة الاضطراب الإدارى والمالى فى الأيالة ، شرع فى أخذ الإجراءات اللازمة والمناسبة للقضاء على هذه الأسباب ، وخفى عن هذا الباشا أيضاً عوامل الاضطراب فى مركز الدولة ، تلك التى كانت أيالة مصر أوّل الولايات المتأثرة بها ، ولذلك كان ما اتخذه من إجراءات عبارة عن مسكن لداء الأيالة ، سرعان ما عاد للظهور مرة أخرى .

وكانت اهم هذه الإجراءات ، أن قره محمد باشا رفض أخذ أموال الكشوفية التى اعتاد أمراء الأمراء أخذها من الكُشّاف عقب وصولهم ، حيث بلغت هذه الأموال فى بعض الأحيان مائة الف (١٠٠,٠٠٠) ذهبية ، وكانت سبباً مباشراً لانتشار البدع المختلفة فى ادارة البلاد ، فألغى الباشا هذه العادة السيئة ، وأصدر أوامره بعدم منح الأمناء مقاطعات بالتزامات تفوق طاقاتهم ، وطاقة ما يلتزمون به من مقاطعات ، كما قضى بربط هذه الإلتزمات ، وكافة معاملاتها بديوان مصر مباشرة ومنع منحها بواسطة الكُشّاف(٣٤) ، وقام بعزل من ثبت فسادهم من الكُشّاف والأمناء ، وأمر برفع قوانين الأراضى القديمة التى كان هؤلاء الكُشّاف يطبقونها مستغلين عدم خضوعها للقوانين العثمانية ، مستحدثين الكثير من البدع الإدارية ، وبإقرار النظم العثمانية المعروفة باسم « دفاتر التربيع» التى أُعدت فى فترة ولاية سليمان باشا (٩٣١ ـ ٩٤١هـ) . وهكذا ، بدأ محمد باشا إصلاحاته بالإهتمام بأمور الأراضى التى كانت تمثل المورد الرئيسى فى الأيالة ، فقام بتوفير احتياجاتها الميرية ، كحيوانات الجرّافة ، وتعميرا لجسور الميرية فى الولايات ، وتعيين مبالغ مالية على كل ناحية من النواحى التى يتصرف فيها أصحابها بطريق أوقاف الرزق القديمة ، حيث جدد براءات

تمسكاتهم . وعلى هذا النحو ، حاول الباشا العمل على تعمير البلاد وزيادة دخل الخزينة الميرية فى نفس الوقت(٣٥) .

ومن ناحية أخرى ، جمع الوزير أمراء مصر السناجق وكشافها وأمنائها ، وطوائف العسكر بها ، حيث أعلمهم بالتدابير التى اتخذت للإصلاح الإدارى فى الأيالة ، ولرفع ما استحدث من بدع . وبالخاصة ما أطلق عليه اسم « الطلَبة » . ولما سمعت طوائف الكوكللو والتوفنكچى والچراكسة بهذه الإجراءات ، رفعت راية العصيان ، وقام العصاة بقتل كاشف الغربية الذى قاومهم ، واستمروا فى تحصيل هذه البدع غير الشرعية من الأهالى . وعلى الفور ، جرّد الوزير حملة كبيرة من جند الجاويشية والمتفرقة تحت قيادة قوجه مصطفى بك وبعض أمراء مصر الآخرين وأتباعهم للقضاء على حركة التمرد هذه(٣٦) . ولما رأى العصاة أنّ مؤيديهم من العربان قد تخلوا عنهم ، وأنهم أصبحوا يواجهون حملة عسكرية كبيرة لا قبل لهم بها ، فضّل قوادهم التسليم لمصطفى بك ، ولم يسع بقية العصاة من العسكر إلا طلب الأمان من الوزير . وفى ١٧ ذى القعدة ، صدرت أوامر الباشا بإعدام ٢٣ من رؤوس العصاة ، و٥٠ من أفرادهم ، وبالعفو عن الآخرين ، بعد أن تشفع لهم نفر من أعضاء الديوان ، إلا أن الوزير رأى نفى ثلاثمائة نفر منهم إلى اليمن بعد ذلك(٣٧) .

وبعد أن استقرت أحوال البلاد نسبياً بعد هذه الإجراءات ، قام بتنظيم أحوال السكة ، وبالتفتيش على صوامع الحبوب الميرى ، وضبطها ، ثم وجه أمانتها للشخص المناسب ، ولم ينس الوزير عند تخطيطه لهذه الإصلاحات ، الجماعات العسكرية التى كانت إحدى الأسباب الرئيسية لحالة الاضطراب فى البلاد ، حيث أمر ببناء حجرات خاصة بجماعة الينى چرى من غير المتزوجين ، وجماعة العزب فى صحن القلعة ، كما اهتم أيضاً بالفرق العسكرية الموجودة فى الولايات ، فحرص على توفير احتياجاتهم ، ورواتبهم فى الوقت المناسب . وبذلك ، استطاع إستمالة طوائف العسكر وجذبهم لحظيرة الطاعة ، وأرسى حالة من الاستقرار المؤقت ، لم يسبق لها مثيل فى الأيالة(٣٨) .

ومن العرض السابق للمراحل التى مرّت بها أمارة أمراء مصر ، خلال القرن

السادس عشر الميلادى / العاشر الهجرى ، وحتى أوائل القرن الحادى عشر الهجرى / السابع عشر الميلادى ، يتبيّن لنا ، مدى تداخل المراحل هذه فيما بينها، إلا أن حالة الاستقرار فى المرحلة الأولى كانت هى الحالة الغالبة فى أنحاء البلاد ، وحالة الاضطراب وبدء ظهور الفساد الإدارى الأكثر ظهوراً فى المرحلة الثانية ، أما المرحلة التى أطلقنا عليها اسم مرحلة الإصلاح ، فقد انقضت فى محاولات مستمرة من قبل الدولة لإعادة تنظيم مؤسسات الأيالة طبقاً لقوانينها العثمانية ، ومقاومة مستمرة من قبل أصحاب المصالح لإبقاء الأوضاع على ما هى عليه .

وإذا كانت المصادر التى وصلت إلينا سكتت عن دور طوائف الجراكسة فى هذا الصراع ، إلا أنه ثبت فيما بعد وخلال القرن ١١هـ / ١٧م ، دور الأمراء الجراكسة وأتباعهم فى مقاومة هذه الإصلاحات بعد أن استطاعت هذه الفئة استعادة معظم نفوذها فى الولايات ، ولاختراقها بكفائتها العسكرية والإدارية ، ودرايتها بأحوال البلاد ، أختراقها لكافة مؤسسات الأيالة ، حتى أنه يرى أن حركات التمرد التى قادها العسكر العثمانى ضد إصلاحات الولاة ، كانت بتحريض من تلك القوى الجديدة ـ القديمة فى مصر ، قوى المماليك الجُدد ، فلم تستمر حالة الهدوء والاستقرار طويلاً فى مصر ، حيث سرعان ما بدأ الفساد يستجمع قواه من جديد مرة أخرى ، وذلك ، نظراً لأن هذه الإصلاحات لم تكن سوى مُسكّنات للداء الذى كان مركزه الأستانة ، وعدم التقيد فى مركز الدولة بالسياسة الشرعية ، وضعف الهيئة الإدارية وعلى رأسها السلطان نفسه ، ووضع سيف الجهاد ، وإسكان الجند داخل المدن ، وبعدهم عن الثغور . وهكذا ، لما كانت حالة الاضطراب الإدارى والمالى فى مصر إنعكاساً للأوضاع التى كانت تمر بها الدولة فى نفس الوقت ، فبالرغم من محاولات إعادة الاستقرار والتنظيم فى الأيالة ، تلك المحاولات التى استهدفت أساساً المؤسسة المالية لتأمين الخزينة الإرسالية السنوية خلال القرن ١١هـ / ١٧م ، كانت الأيالة تعود كل مرة إلى النقطة التى بدأت الإصلاحات منها .

وسوف نحاول ، فى الفصول التالية بيان التشكيل الإدارى الأساسى للإدارة الحاكمة فى مركز الأيالة وولاياتها المختلفة ، وكيفية توجيه الإدارة المركزية

بالدولة لهذا التشكيل منذ بدء مباشرته لمسئولياته فى الأيالة وحتى تسليمة تلك المهام للإدارة التى تخلفه ، متتبعين التطورات التى طرأت على هذا التشكيل الأساسى ، وتأثير هذا كله على الأحوال العامة فى البلاد إيجاباً وسلبا.

وكما سيتبين لنا ، أن الإدارة الحاكمة العثمانية فى ايالة مصر ، قد انقسمت إلى قسمين أساسيين ، القسم الأول : اتخذ من مركز الأيالة فى مصر القاهرة ، مقراً للحكم والإدارة ، ويأتى على رأسه أمير أمراء مصر مفوضاً عن السلطان كوكيل مطلق له فى الأيالة ، ومساعدوه من الأمراء السناجق المحافظين .

أما القسم الثانى : فتمثله الإدارة المحلية لولايات الأيالة ، وهى تخضع لإشراف امير أمراء مصر مباشرة وإدارته الحاكمة فى مركز الأيالة . وعموماً ، تنقسم مهام هذه الإدارة المحلية بين الأمراء السناجق فى ثغور الأيالة وولاياتها الهامة ، وبين الكشاف ومشايخ العربان الذين استطاعوا الوصول لمراتب الأمراء السناجق منذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م .

وهنا نترك القلم فى محاولة لتتبع أحوال وسمات هذه الإدارة الحاكمة ، وكيفية إدارتها لمؤسسات الأيالة المختلفة ومدى ارتباطها بالإدارة المركزية فى الأستانة ، وذلك من واقع وثائق الديوان الهمايونى وأرشيف السلاطين فى استانبول .

أمير أمراء (وزير) مصر

وهو المسئول عن إحدى اهم المؤسسات الإدارية المحلية فى الدولة العثمانية ، وصاحب الصلاحيات الواسعة فى المناطق التى كانت خاضعة لحكم المماليك من قبل ، والمفوض فى رعاية أمور الحرمين الشريفين باسم السلطان ، وحامى حدود الدولة الجنوبية ، وراعى مصالحها المحلية والدولية فى المنطقة ، وهو فى كل هذا ، وكيل السلطان المطلق فى مصر .

وإذا كان لقب امير الأمراء او بكلربكى (بيلربى) قد عُرف فى التشكيلات السلجوقية ، وفى تشكيلات دولة المماليك ، فقد كان أيضاً اللقب الرسمى لرئيس الإدارة العليا فى ولايات الدولة العثمانية . إلا أننا نجد أن أمير أمراء مصر خاير بك (٩٢٣ ـ ٩٢٨هـ) كان يعرف باسم « ملك الأمراء » بين الأهالى(٣٩) ، فى

حين انه كان يُخاطب رسمياً بلقب « والى مصر » او « امير امراء مصر »(٤٠) وكان منصب « ملك الأمراء » هذا من أهم المناصب التى تلى رتبة الوزارة فى تشكيلات دولة سلاجقة الأناضول ، وانتقلت بالتالى إلى تشكيلات الدولة العثمانية فى مصر . أما لقب « بكلر بكى » فهو ترجمة تركية صريحة للقب «أمير الأمراء »(٤١) . وعموماً ، فإننا نصادف ذكر القاب « بكلربكى » و « أمير الأمراء » و « والى » من حين لآخر فى الوثائق العثمانية والأوامر والفرمانات الموجهة لأمير أمراء مصر خلال القرن ١٠هـ / ١٦م .

ومن ناحية أخرى ، فقد كانت هناك القاب خاصة بأمراء الأمراء فى الدولة . وكانت هذه الالقاب تشير الى الصفات العامة لأميرالامراء ، واحياناً تومئ الى صلاحياته ومسئولياته المختلفة . وتصادف ألقاب أمير الأمراء محررة بالتركية فى الفرمانات والأوامر السلطانية ، كما تُصادف أيضاً مكتوبة بالعربية فى الحجج الشرعية والمكاتبات المحررة بالعربية .

أما القاب أمير أمراء مصر التى كانت تدرج فى المكاتبات التركية خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، فقد وردت على النحو التالى : « أمير الأمراء الكرام ، كبير الكبراء الفخام ، ذو القدر والاحترام ، صاحب العزّ والأحتشام ، المختص بمزيد عناية الملك الأعلى .. »(٤٢) .

وكانت ترد فى المكاتبات العربية ، خلال نفس هذه الفترة ، ألقاب لأمير أمراء مصر تحتوى على مجموعة من عبارات التفويض التى تبين حدود صلاحيات أمير الأمراء ، وما كُلف به من مسئوليات فى مصر وولايات الدولة الشرقية . ففى إحدى الأوامر الموجهة من السلطان إلى أمير أمراء مصر داود باشا (٩٤٤ - ٩٥٦هـ) المتعلقة بإحتياجات الحرمين الشريفين ، ذُكر اسم أمير الأمراء ملحقاً بالألقاب العربية التالية : « مدبّر مصالح الأمم ، ملاذ عظماء العرب والعجم ، ملك الأمراء العظام ، وسيّد الكبراء الفخام ، العالم العلامة .. نظام المملكة ، لسان السلطنة داود باشا ، كافل السلطنة الشريفة بالديار المصريّة ، والأقطار الحجازيّة واليمنيّة ، والجهات القبلية والبحريّة .. »(٤٣) .

ومع بدء منح أمير أمراء مصر رتبة الوزارة ، منذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ،

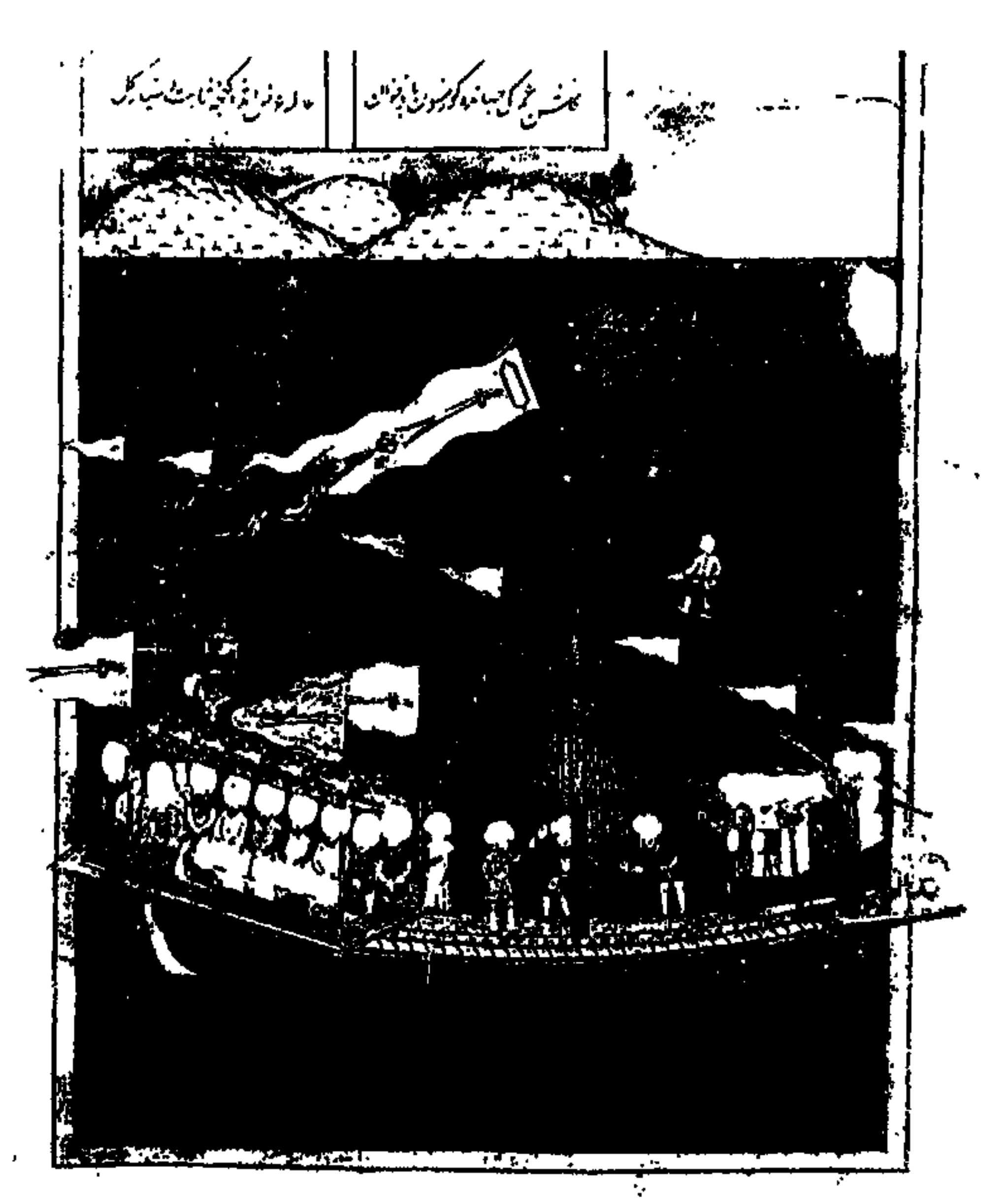
وأوائل القـرن ١١هـ / ١٧م ، أصبـحت ألقـاب وزير مـصـر التى كانت تتـصدر المكاتبات التركية ، أكثر إتساعاً عن ذى قبل ، فحوت على أهم صفات وسمات مرتبة الوزارة ، والمهام والمسئوليات المفوض فيها : « دستور مكرّم ، مشير مفخّم، نظام العالم ، مدبّر أمور الجمهور بالرأى الصائب ، متمّم مهام الأنام بالفكر الثاقب . ممهّد بنيان الدولة ، مشيّد أركان السعادة والإجلال ، المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى مصر محافظه سنده اولان وزيرم .. »(٤٤).

وإذا أنتقلنا لعرض أحد نماذج الألقاب التى تتصدر المكاتبات العربية ، فى نفس هذه الفترة ، فسوف نجدها ترجمة عربية لألقاب الوزير التركية ، مع بعض الاختلافات الطفيفة: « .. حضرة مولانا الوزير المعظم ، والمشير المفخّم ، الدستور المكّرم ، مدبر أمور جمهور العام ، منصف المظلوم ممّن ظلم ، مؤسّس قواعد الدولة والأقبال برأيه الصائب ، مشيّد عنوان الصولة والإجلال بفكره الثاقب ، مولانا الوزير ... ، محافظ المملكة الشريفة الإسلامية بالديار المصريّة ، والأقطار الحجازيّة حالاً .. »(٤٥) .

وهكذا ، كانت ألقاب أمير أمراء مصر تعكس بوضوح الأهمية الإستراتيجية لمنصبه بالنسبة للدولة بين تشكيلاتها المحلية وسوف تتضح لنا هذه الأهمية بجلاء ، ابتداء من شروع هيئة الديوان الهمايونى فى اختيار أمير أمراء مصر ، وحتى عزله ومحاسبته ، ومارأ بما تلقاه مسئولياته فى الأيالة والمنطقة من رعاية وعناية من قبل الدولة ، بل من صاحب الخزينة الإرسالية المصرية ، السلطان العثمانى شخصياً .

أ ـ تعيين أمير أمراء مصر :

لقد كان لتعيين أمير أمراء مصر أهمية خاصة بالنسبة لسياسة الدولة العثمانية الإدارية والاقتصادية المتعلقة بولاياتها الشرقية . فبعد دخول أملاك دولة المماليك تحت الإدارة العثمانية ، وقعت مسئولية حماية هذه المناطق من العالم الإسلامى على عاتق الحكّام الجُدد . فكان الحفاظ على سواحل الدولة وثغورها الجنوبية ، وحماية منطقة الحرمين الشريفين من الاعتداءات الخارجية ، ورعاية مناطق اليمن والحبشة ، وتوطيد الحكم العثمانى فيها ، ومواجهة حركات



جولة لوالي مصر علي باشا وأهل الديوان في بحر النيل بمصر
(وقائع علي باشا ـ ورق ٢٤ ب)

العصيان المتتالية فى تلك المناطق ، من أهم الأمور التى كانت الإدارة المركزية تضعها نصب أعينها عند اختيار أمير أمراء مصر . فكان أمير أمراء مصر ينتخب ممّن أثبتوا كفاءة منقطعة النظير ، وحسن تصرف فى الأمور التى كلفوا بها من قبل ، وممّن تقلبوا فى مناصب الدولة المختلفة ، فصارت لديهم الإحاطة الكاملة بالأحوال السياسية والعسكرية فى المنطقة . وبناء على ذلك ، رأينا أمير أمراء اليمن السابق مصطفى باشا الذى كان يباشر مهامه فى ولاية الروم من قبل مرشحاً لمنصب أمير أمراء مصر فى ٩٦٨هـ(٤٦) ، واختير أمير أمراء مصر السابق سنّان باشا الذى كان يباشر مهام وظيفته كأمير أمراء لليمن وسردارها فى ٩٧٨هـ(٤٧) . واعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، كان أمير أمراء مصر يُرشّح غالباً من بين دفتردارية الدولة ، حيث كانت الأستانة بصدد إصلاح مالية مصر ، بعد أن بدأ يدب الفساد فى تشكيلاتها ، فوُجهت مصر فى عام ٩٨٨هـ إلى حسن أغا ، باش خزينة دارية الحرم الهمايونى(٤٨) ، وفى عام ٩٩٢هـ إلى دفتردار الشق الثانى سنّان بك الذى كان يباشر وظائفه كدفتردار لمصر(٤٩) ، وفى عام ١٠١٢هـ إلى دفتردار الأناضول إبراهيم باشا(٥٠) .

ومراعاة من الدولة للمسئوليات الملقاة على عاتق أمير أمراء مصر ، فإنه منذ انتقال مصر للإدارة العثمانية ، حرصت الاستانة على توجيه تلك البلاد لأحد وزاء الديوان الهمايونى « قبة وزير لرى » (وزراء القبة / أى الديوان) ، فنلاحظ تعيين الوزير الأعظم يونس باشا فى عام ٩٢٣هـ ، والوزير الثانى مصطفى باشا فى عام ٩٢٩هـ ، والوزير الثانى أحمد باشا فى عام ٩٣٠هـ ، والوزير الأعظم إبراهيم باشا فى عام ٩٣١هـ على أيالة مصر . إلا أن هذا التقليد لم يراعى كثيراً فيما بعد حيث أخذ تعيين الولاة بدرجة وزير على مصر شكلاً متفاوتاً . فعقب ترشيح الوزير قوجة سنّان باشا أمير أمراء وسردار اليمن لإدارة مصر للمرة الثانية ، أرسل إليه السلطان خطاباً يبيّن فيه ما يلى : « إنّ إرسال لحد الوزراء العظام لمحافظة مصر ، سنّة قد سنّها الأجداد منذ القدم .. ، ولذا ، فإنه قد

فوضت إليه أيالة مصر القاهرة مع رتبة الوزارة،(*) ومنذ تعيين دفتردار الروميلي محمد باشا كوالي على مصر في عام ١٠٠٤هـ ، صار توجيه إمارة أمراء مصر مع رتبة الوزارة عرفاً متبعاً ، حتى أنه يُصادف في أحيان كثيرة أن توجه رتبة الوزارة نفسها إلى مرشح إمارة أمراء مصر إذا لم يكن وزيراً بالديوان الهمايوني بالفعل(٥١) . وقد أُطلق على منصب الوزارة هذا اسم « وزارة الخارج » في التشكيلات المركزية للدولة .

ومنذ النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، حرصت الإدارة المركزية في الدولة على اختيار الأمراء الذين يتصفون بالولاء المطلق للسلطان من رجاله الخواصّ ، والذين هم في نفس الوقت على إحاطة كاملة بإهتمامات السلطنة والسياسة العامة لها في مصر ، اختيارهم كولاة على أيالة مصر . وقد كانت هذه السياسة إنعكاساً لأهتمام الدولة بمصر ، وبضرورة توطيد الاستقرار فيها ، وإصلاح مؤسساتها المختلفة التي بدأ يدب فيها الفساد . ويبرز إتجاه الدولة هذا من خلال هذا الامر السلطاني المرسل للوزير قره محمد باشا (١٠١٦ - ١٠٢٠هـ) ، حيث يؤكد على أنه : « .. لمّا كان الوزير المذكور - محمد باشا - قد نشأ في الحرم الهمايوني ، فإن السلطان اعتمد على فراسته وعقله وكياسته في تدبير شئون الأيالة على النحو المرجو »(**) إلا اننا نلاحظ أن تعهّد أمير الأمراء المرشح بزيادة الخزينة الإرساليّة المصريّة ، كان عنصراً هاماً في موافقة السلطان على هذا الترشيح ، في أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ؛ حيث وُجهت أيالة مصر للدفتردار سنّان بك بعد أن تعهّد بزيادة الإرسالية المصرية بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ ذهبية(٥٢) .

لقد كانت إمارة أمراء مصر تنحل بوفاة أمير أمرائها ، كوفاة علي باشا عام ٩٦٨هـ أثناء أدائه مهام وظيفته في مصر(٥٣) ، أو على اثر التأكد من عدم كفائته

(*) « ... قديم الايامدن محافظة مصره وزراء عظامدن برى إرسال اولنمق سنّة سنيّة لجداد أولوب ... ، وزارتله مصر قاهره أيالتنى سكا تفويض وتقليد ايليوب .. » : دفتر المهمة رقم ١٤ ، ص ٨٧/ ذي القعدة ٩٧٨ هـ .

(**) « ... سن ، حرم محترم ممده نشئ ونمابولوب ، هر وجهله فكر وفراستنه ، وعقل وكياستنه اعتماد هما يونم واردر . » : ذيل دفتر المهمة رقم ٨ / ربيع الأول ١٠١٦ هـ .

للمنصب ، كفشل محمد باشا (١٠٠٤ ـ ١٠٠٦هـ) في السيطرة على حركة عصيان العسكر بالأيالة(٥٤) ، أو عند تعيينه في منصب أعلى ، كتعيين قوجه سنان باشا والياً وسرداراً على اليمن مع رتبة الوزارة(٥٥) . وعندئذ ، كانت هيئة الديوان الهمايوني تقوم بإنتخاب رجل دولة مناسب ليحل محله ، حيث يستقبل أمير الأمراء المرشح من قبل السلطان الذي يقوم بالإحسان عليه بخلعه وسيف ، حسب الأعراف العثمانية المعمول بها(٥٦) . وعقب ذلك ، كان أمير الأمراء المرشح يُبلّغ بالتعليمات والأوامر السلطانية التي تعتمد غالباً على التقارير الدورية التي كانت ترد من مصر أو من المناطق التي كانت تُشرف عليها إدارياً ـ الحرمين ، اليمن ، والحبشة ـ إلى الأستانة ، ويُكلف بالعمل طبقاً للأحكام السلطانية التي كانت قد صدرت من قبل في شتى هذه الأمور(٥٧) .

أما إذا كان أمير الأمراء المرشح يباشر مسئولياته في إحدى ولايات الدولة الأخرى ، كان عادة ما يُبلّغ بتعيينه على إيالة مصر ، حيث كانت تُرسل إليه التعليمات التي تبين كيفية تحركه كتابة . فعقب التصديق على تعيين أمير أمراء دياربكر حسين باشا على أيالة مصر ، ارسلت إليه الأوامر بأن يصل فوراً إلى ولايته الجديدة في القاهرة ، وأن يشرع في ضبط وربط الأمور في البلاد ، وصيانة مصالحها في الحال ، وأن يتقيد بتنفيذ الأوامر التي كانت قد صدرت بخصوص الحرمين الشريفين إلى سلفه الوزير سنان باشا ، وأن يُجهّز الأموال والبارود الذي صدرت الأوامر بإعدادها وإرسالها للأستانة بمجرد وصوله(٥٨) . ومن ناحية أخرى ، كانت التعليمات ترسل أيضاً إلى أمير أمراء مصر السابق أو قائمقامه بأن يقوم بمباشرة إدارة البلاد وربط أمورها حتى وصول خلفه الجديد(٥٩) ، وإلى أمراء مصر السناجق والعسكر العثماني الموجود بمصر بأن يباشروا مهامهم بصدق ، وأن يطيعوا أمير الأمراء الجديد ، وإلى ولاة ولايات الدولة بالمنطقة بألا يخالفوا أمير الأمراء الجديد ، وأن يكونوا عوناً له في تنفيذ الأوامر السلطانية في المنطقة(٦٠) . كما كانت الأوامر السلطانية ترسل لإداريي الدولة وأمراء السناجق الموجودون في طريق سفر أمير أمراء مصر إلى مقر ولايته، توصيهم بتأمين وتمهيد الطريق له ، وتوفير كافة احتياجاته الضرورية حتى وصوله للأراضي المصرية(٦١) .

وبحسب القوانين العثمانية المعمول بها ، كانت المدة العرفية لولاية أمير الأمراء فى الدولة ، سنة واحدة ، وكان يمكن لأمير الأمراء أن يبقى فى منصبه لأكثر من عام ، بعد أن يثبت كفائته واقتداره على تدبير شئون الولاية على النحو الذى يرضى الأستانة ؛ وعندئذ ، كان يُحسن عليه بخلعة وسيف كل عام . ففى حين أن كانت مدة ولاية أمير أمراء مصر ، خلال مرحلة الاستقرار الإدارى فى الأيالة ، تمتد لتصل لأكثر من عشر سنوات ، فقد تناقصت هذه المدة بشكل ملحوظ ، خلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، فلم تتجاوز الخمس سنوات على أحسن تقدير . ولقد بين الحكم الخاص بإعادة تعيين محمد باشا (١٠١٦ ـ ١٠٢٠هـ) على مصر ، أنه نظراً لإدارة الوزير المذكور لأمور أيالة مصر على النحو الذى يرضى السلطان ، وإجتهاده فى تحصيل الخزينة الإرسالية وإهتمامه بأحوال الحرمين الشريفين ، واحتياجاتها ، وإيصاله لإرساليات مصر واليمن إلى الأستانة سالمة وفى موعدها ، صدرت الأوامر السلطانية بإبقاء الوزير محمد باشا فى مباشرته لوظائفه فى مصر كما هو (٦٢).

وعلى اثر ورود انباء وصول أمير الأمراء الجديد إلى مصر ، كان أمراء مصر السناجق ، والكُشّاف ، ومشايخ العربان ، وكافة أعضاء هيئة الديوان العالى ، وفرق من جماعات العسكر بالأيالة يخرجون إلى الإسكندرية ، إذا كان الوالى قد سلك طريق البحر(٦٣) ، وإلى العادلية على الحدود الشرقية لمصر إذا كان قد سلك الطريق البرى ، لاستقباله(٦٤) . حتى أن اصحاب الحاجات والشكاوى من الأهالى، كانوا أيضاً يخرجون لعرض أمورهم على الباشا الجديد(٦٥) . وفى اليوم التالى من وصول الباشا لمصر ، كان يدعوا مستقبليه من أهل الديوان لعقد ديوان عام فى منزله الأول هذا ، حيث كانت تقدم إليه الهدايا ، ويقوم هو بدوره فى تجديد براءات أرباب الوظائف فى الأيالة وإلباسهم الخلع الخاصة بكل فرد منهم(٦٦) ، وتوزيع ترقيات الوصول على العسكر ، حسب العادة المعمول بها . وفى أواخر القرن (١٠هـ / ١٦م) ، أصبحت مراسيم الاستقبال هذه ، وتلك العادات من أهم الأسباب المباشرة لتقويض الاستقرار فى البلاد ، ولظهور الفتن بين أمير أمراء مصر نفسه وبين الجند ، حتى وصل الأمر بالعسكر المستقبل

للباشا الجديد أن كانوا يقومون بإنتزاع الترقيات منه بالقوة ، وقد راح إبرهيم باشا (١٠١٢ ـ ١٠١٣هـ) ضحية لتجاوزات هؤلاء العسكر (٦٧).

وبعد قضاء أمير الأمراء الجديد مــدة أيام فى منزله الأول فى الإسكندرية أو فى العادلية ، كان احياناً ما يمر على الولايات الموجودة فى طريقه إلى القاهرة ، حيث كان يقوم بتفقد أحوالها وشكاوى أهلها على الطبيعة(٦٨) . وقبل ان يأخذ الباشا موقعه فى الموكب المحتشم الذى يسير به إلى القاهرة ، كان الصوباشى (والى القاهرة) يُعلن فى المدينة عن وصول الباشا الجديد ، ويقوم بإعداد الطريق المؤدى إلى القلعة ويمهده لاستقبال موكب الباشا . وكان هذا الموكب يضم معظم مستقبلى أمير الأمراء من فرق العسكر وفرق التشريفات والأمراء الجراكسة والأمراء السناجق ، وأعضاء هيئة الديوان ، وكان كل منهم يحتل موقعاً بحسب مرتبته ، ويستمر الموكب حتى يستقر به المقام فى قلعة الجبل التى كانت تعتبر مقام سكن الباشا الوزير ، ومقر حكمه فى نفس الوقت ؛ وعندئذ ، كانت تُطلق المدافع وتعزف المعازف إحتفاءً بوصول الباشا الجديد . وبعد إنتهاء مراسيم الاستقبال فى قلعة الجبل ، كان الوزير يُسرع فى توزيع ما يطلق عليه اسم « إحسان الموكب » على طوائف العسكر التى شاركت فى العرض(٦٩) .

وحتى يتمكن أمير الأمراء الجديد من الإحاطة علماً بأحوال الأيالة المختلفة من أهل الاختصاص ، وبيان ما جاء فى الفرمانات والأوامر التى تحتوى على تعليمات وتوصيات السلطان لأعضاء هيئة الديوان العالى بمصر ، وكافة أغوات الجماعات العسكرية ، كان يسرع بدعوة أهل الديوان والإدارة فى البلاد للاجتماع، وكان يُعرف هذا الاجتماع باسم « ديوان الوصول » وتُبين رسوم « المينياتور » (الكاركاتير) المعاصرة بكل وضوح الشكل الذى كان يأخذه أعضاء هذا المجلس الذى كان يقام عادة فى ميدان « قره ميدان » بالقلعة . فكان الباشا يأخذ موقعه جالساً فى مكان متوسط ، وعلى يمينه قاضى مصر ، والكاتب العربى الذى يبدو كما لو كان يقرأ فرمان السلطان ، وعلى يساره كتخدا الوزير ، والدفتردار ، والأمراء الجراكسة ، كل حسب درجاتهم وكان من الأعراف المتبعة أن يقف الباشا وجميع أهل الديوان أثناء قراءة فرمان السلطان . ومن

ناحية أخرى ، وفى ساحة مجاورة كان نفس الكاتب العربى يقوم بقراءة الفرمان نفسه لطائفة العسكر ، حيث كانوا ـ كما يبدو ـ ينصتون للاوامر السلطانية من فوق جيادهم كل حسب مرتبته(٧٠) .

وكان أول عمل يقوم به باشا مصر الجديد فى « ديوان الوصول » الذى كان يستمر لعدة أيام متتالية ، التفتيش على الأموال الموجودة فى الخزينة ، وتحرّ إيراداتها ومصاريفها ، كما كان يُصْدر أوامره بتوفير مهمّات واحتياجات مركز الدولة(٧١) ، ويرفع للاستانة تقاريره حول أحوال الأيالة التى قام بتفقدها(٧٢) . وفى هذا الديوان أيضاً ، كان الباشا يقوم بتحصيل رسم يطلق عليه اسم «كشوفيه صغير» من أرباب المناصب بالأيالة . وعندئذ ، يتم إقرار كل منهم فى منصبه . ويعتبر هذا النوع من الكشوفية واحداً من مصادر دخل أمير الأمراء ، وهذه الكشوفية نوعان : كشوفية كبير ، وتشكل عائدات القرى الخاصة بالباشا ، والنوع الآخر : يتشكل من الأموال التى كان يحصلها الباشا من أهل المناصب كل عام ، وعند وصوله بصفة خاصة(٧٣) . كما كان الباشا يحرص فى هذا الديوان على متابعة إجراءات محاسبة أمير الأمراء السابق ، وحصر وضبط مخلّفاته إذا كان قد توفى فى الأيالة أثناء مباشرته لمهامه . وهكذا ، يبدأ وزير مصر مهام منصبه فور وصوله للأيالة .

ب ـ وظائف أميرامراء مصر ومسئولياته :

رأينا عند تعرضنا لعملية اختيار أمير أمراء مصر ، كيف كانت الإدارة المركزية بالدولة تلتمس فى شخصية المرشح لهذا المنصب القدرة على تطبيق سياسة الدولة وعلى مواجهة الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية التى كانت تمر بها المنطقة . ونظراً لما كانت تتمتع به أيالة مصر من موقع جغرافى وتاريخى هام بالنسبة للدولة وللمنطقة ، ولما كُلِّف به أمير أمراء مصر من مسئوليات هامة للدولة ، فقد مُنح ذلك الوالى صلاحيات واسعة تمكنه من القيام بوظائفه على أكمل وجه . إلا أن هذه الصلاحيات كانت مقيدة بالإطار العام لسياسة الدولة الداخلية .

فعقب دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، صارت كافة العلاقات الخارجية للأيالة مرتبطة بالسياسة العامة للدولة . وبذلك كانت مسئوليات أمير أمراء

مصر الخارجية تقتصر على الصفة التنفيذية لما التزمت به الدولة من معاهدات واتفاقيات دولية مع دول العالم الخارجي . وعلى الرغم من هذا ، فقد كان لوزير مصر صلاحيات واسعة فى أيالته ، والمناطق الإدارية التابعة للدولة فى المنطقة .

وعموماً ، لم تبرز صلاحيات أمير أمراء مصر ، وتتحدد مسئولياته بصفة قطعية إلا بعد أن تم وضع القانون التنظيمى لأحوال الأيالة والمعروف باسم «قانون نامه مصر» عام ٩٣١هـ / ١٥٢٥م . فقد كان أمير أمراء مصر ، خلال المرحلة الانتقالية للإدارة العثمانية ، يباشر مسئولياته العرفية ـ الملكية العامة بالأيالة ، طبقاً للظروف التى كانت تمر بها البلاد ، حيث كان يشرف على شئونها الإدارية والمالية ، ويدير أمورها العسكرية والقضائية ، حسب ما تقتضيه الضرورة . وكانت أهم مسئوليات الوزير ، خلال هذه المرحلة ، تتمثل فى ، إقرار وتوطيد الحكم العثمانى فى البلاد ، وحصر نفوذ بقايا السيوف من الأمراء المماليك ومشايخ العربان فى النواحى المختلفة من الأيالة ، وتأمين الحماية الكافية لمركز الأيالة وولاياتها ، وتأمين وتوفير الأمن والإستقرار بين العباد . ولم تكن هذه المسئوليات سوى تكاليف كانت ترد لأمير أمراء مصر على شكل فرمانات وأوامر سلطانية تبعاً للاحوال التى كانت تمر بها الأيالة ، ولم تأخذ صفة القانون الدائم .

وهكذا ، تحددت صلاحيات ووظائف أمير أمراء مصر الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية بموجب قانون نامه مصر ، فكانت تصدر القرارات بخصوص شئون الأيالة المختلفة فى ديوان مصر تحت إشراف أمير الأمراء المباشر ، وفى حضور أهل الاختصاص من أعضاء هذا الديوان . ولمّا كان أمير أمراء مصر هو الوكيل المطلق للسلطان فى الأيالة والمسئول الأول عن كافة أمورها أمام السلطان والديوان الهمايونى ، فقد كانت متابعته إداريى الأيالة لتنفيذ الأوامر السلطانية ، وقرارات الديوان الهمايونى ، وديوان مصر العالى على النحو المطلوب ، تأتى على رأس المهام الأساسية المناط بها . فقد كانت كافة الأمور الهامة الموكولة لإداريى مصر تُعرض أولاً وقبل الشروع فى اقرار تنفيذها ، على أميرالامراء بواسطة ناظر الاموال (الدفتردار) ، وقاضى مصر ، فاذا كان هناك ضرورة لعرضها على مركز الدولة يحرر على الفور تقريراً مستوفياً بالأمر ، ثم

يُرفع للمناقشة في الديوان الهمايوني بالأستانة . وكما كان وزير مصر يقوم بالإشراف على سير الإدارة في الولايات ، ويتتبع أحوالها أولاً بأول ، بواسطة العروض الدورية التي كان يرفعها إدارييه من أمراء السناجق وكُشّاف ومشايخ عربان ، فقد كانت تعرض عليه محاسبات تلك الولايات ، حيث يتم مناقشتها تحت نظارته في الديوان العالي ، وأحوال الأمناء والمباشرين بها .

ومع مطلع النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، ظهر قصور ولاة مصر في إشرافهم ومتابعتهم لأمور الأيالة ، حيث كانت تصدر الأوامر تلو الأوامر تحثهم على التقيّد بسياسة الدولة في مصر ، ومواجهة فساد إداريي الولايات(٧٤).

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت صلاحيات أمير أمراء مصر تُمثل الحدود التي وضعتها الدولة لبيان الخطوط العريضة لعلاقة أميرالأمراء بمؤسسات الدولة بالأستانة ، ولمسئولياته في مختلف مؤسسات الأيالة ، ولطبيعة اتصالاته مع العالم الخارجي . أما صلاحيات أمير أمراء مصر داخل إطار الدولة ومؤسساتها ، فقد تحددت بصفة أساسية حسب النظم والاعراف المعمول بها في الدولة العثمانية . فكان على أمير الأمراء ، باعتباره على درجة وزير، حضور جلسات الديوان الهمايوني لمناقشة أمور الدولة الهامة ، حيث كان ينوب عنه في هذه المهمة نائب يقيم في الأستانة يحيطه علماً بنتائج المسائل المعروضة على المجلس أولا بأول ؛ كما كان دائما ما يتلقى التعليمات في شئون الأيالة المختلفة ، سواء في صورة فرمان سلطاني بعد إقراره من الديوان الهمايوني ، أو على شكل رسائل رسميّة موجهة من الوزير الأعظم . ولمّا كانت كافة مؤسسات مصر ، كمؤسسة نظارة الأموال (الدفتردارية) ، ومؤسسة القضاء ، تعمل تحت الأشراف المباشر لأمير أمراء مصر ، فقد كانت ترفع التقارير حول المسائل الهامة من حين لآخر ، إلى الديوان الهمايوني ، حيث كان ينظر الهام منها في هذا الديوان ، وتحول الأمور المالية الأخرى إلى ديوان دفتردار الأناضول ، والشئون القضائية لديوان قاضي عسكر الأناضول .

وإذا كان السلطان العثماني هو القائد العام للجيوش العثمانية في المؤسسة العسكرية العثمانية ، حيث كان ينوب عنه أحياناً الوزير الأعظم بعد منحه لقب

«السّردار الاكرم » ، وكان ينضوى تحت لوائه الوزراء وامراء الامراء وامراء السناجق أو ممثلين عنهم فى الحملات التى كانت الدولة تخوضها ؛ فقد كان أمير أمراء مصر هو القائد الأعلى للمؤسسة العسكرية فى الأيالة ، فكان يقوم بدور الإشراف على حملات الدولة فى المنطقة ، وتوفير احتياجات هذه الحملات من مصر . ومن ناحية أخرى ، فقد اختص وزير مصر أيضاً ، برعاية مصالح الدولة الهامة فى منطقة الشرق ، وبالخاصة فى الحرمين الشريفين ، والمناطق التى كانت خاضعة للحكم المملوكى من قبل ، حيث أعطى صلاحيات مُطلقة فى معاونة الولاة فى هذه الولايات والإشراف على إدارتهم لها ، وعلى مجريات الأحداث بها ، ورفع هذا كله فى تقارير مفصلة ودورية إلى الأستانة . ولا غرو فى كل هذه الصلاحيات التى منحت لوزير مصر ، فقد كان مُرسل الخزينة الإرسالية السنوية للأستانة ، وحامى حدود الدولة الجنوبية .

لقد كان الإشراف على إدارة شئون الأيالة بشكل يوازن بين استقرار أحوال الرعية وبين زيادة واردات الدولة من الأيالة ، أهم مهام أمير أمراء الداخلية على الإطلاق(٧٥) ، حتى أعتبر تحصيل واردات الأيالة دون الحاق الأذى والظلم بالرعية، ودون نشر البدع المخالفة للشرع الشريف ، من عوامل نجاح أمير الأمراء فى ولايته(٧٦) . وإذا كان أمراء مصر قد نجحوا فى تحقيق حالة التوازن هذه خلال مرحلة الاستقرار (٩٣١- ٩٦٧هـ) ، إلا انهم اخفقوا بعد ذلك ، اثر قبول الولاة للهدايا من الكشاف والمباشرين كل عام لتجديد تعيينهم(٧٧) ، الأمر الذى شجع هؤلاء الإداريين ودفعهم لتحصيل ضرائب مخالفة للشرع والقانون ، وبذلك كانوا سبباً فى إيقاع الظلم بين الرعيّة ، والاضطراب فى المجتمع ، ولم يوفّوا بالتزاماتهم المالية تجاه الآستانة . وعلى الرغم من إتخاذ الدولة الإجراءات اللازمة لمنع الحاق مُحصلّى الأموال الميرية من العمال الظلم بالأهالى ، بإرسال الأوامر الشديدة اللهجة لأمير الأمراء ، ولكن دون جدوى(٧٨) .

وكانت حماية مدن وولايات الأيالة ، وتأمين الهدوء والاستقرار فى انحاء القاهرة وضواحيها ، من جملة مسئوليات أمير الأمراء المباشرة . فكان الباشا ، يقوم بتكليف قوة الأمن فى المدينة ، وعلى رأسها جند الينى چرى ، وأغوات البلوكات ، وبمباشرة صوباشى القاهرة للقيام بهذه المهمة(٧٩) . أما فى الولايات

فكانت هذه المسئولية تقع على عاتق قوات الكوكللو الذين كانوا يباشرون وظائفهم بطريق المناوبة كل ستة أشهر ، وذلك تحت قيادة أغوات الكشاف(٨٠) . وكان على أميرامراء مصر توفير قوات احتياطية ـ طوارئ ـ اذا ما دعت الضرورة ذلك(٨١) . وفي النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأ الاغوات والصوباشية يواجهون الصعوبات لتوفير الأمن والاستقرار في القاهرة ، نتيجة الهجمات المتتالية التي كان يشنها العصاة من العربان على ميناء بولاق وعلى أحياء القاهرة . ولذا ، فقد شرعت الإدارة العثمانية في تكليف أحد أمراء مصر من ذوي الخبرة والدراية لمعاونة صوباشي القاهرة ، وذلك بطريق المناوبة(٨٢) . إلا أنه في أواخر هذا القرن يروي البكري أن حالة الفساد وانتشار المظالم التي كان يقوم بها الجنود المكلفين بتوفير وإقرار الأمن والاستقرار في البلاد ، لم يستطيع أمراء الأمراء مواجهتها خلال تلك الفترة(٨٣) .

ويعتبر أمير أمراء مصر ، القائد الاعلى للجيوش العثمانية في الأيالة ، والمسئول الأول عن تنظيم فرقها وتوفير احتياجات هذه الفرق العسكرية ، وحل مشاكلها ، وتنفيذ أوامر مركز السلطنة الخاصة بهذه الفرق . ومنذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م مثلما حدث تقصير من أمراء أمراء مصر في مختلف المهام المكلفين بها ، فقد أدى عجزهم أيضاً عن توفير علوفات الجند وتوزيعها في موعدها ، إلى مخالفة هؤلاء الجند لأوامرهم ، وتجرّئهم عليهم ومحاولة قتلهم ، فمنذ حركة الجند التي حدثت في عصر اويس باشا (٩٩٤ ـ ٩٩٨هـ) ، أصبح الجند يحصلون على ما يرغبون بالقوة ، وبالضغط على أمير الأمراء والإدارة العثمانية(٨٤) .

لقد كان أمير أمراء مصر مكلفاً بالإشراف على شئون الأيالة العدلية والقضائية الشرعية ، حيث كانت هذا الأمور والنظر فيها على رأس مسئوليات قاضي مصر الحنفي . فكان قاضي مصر يقوم بالنظر في الدعاوى التي تحتاج لمشورة أمير الأمراء في ديوان مصر العالي . أما المسائل الشرعية الأخرى فكان يفصل فيها في مجلس خاص بحضور قاضي مصر وبعض النواب . وكان على أمير الأمراء التصديق على ما يعرضه القاضي عليه من تحريرات . وعلاوة على ذلك ، كان يقوم بتتبع أحوال قاضي مصر وكتابة التقارير الدورية عن مدى قيامه

بوظائفه فى الأيالة ، وتفقد شئون قضاة المناطق السنجقية الأخرى ونوابهم الذين كانوا يباشرون وظائفهم فى مدن الأيالة ونواحيها عن قرب ، والإشراف على أدائهم لوظائفهم بكفاءة ، ومنعهم من ظلم الرعية(٨٥) ، ورفع ذلك كله فى تقريره الشامل إلى مركز الدولة فى الأستانة .

وكما كان قاضى مصر معاوناً لأمير أمراء الأيالة فى الشئون العدلية والقضائية الشرعية ، كان ناظر الأموال (الدفتر دار) مساعده فى الأمور المالية . فقد كان الدفتر دار مسئولاً أمام أمير أمراء مصر عن كافة شئون الأيالة المالية ، إلا أن مسئولية أمير الأمراء أمام السلطان وديوانه الهمايونى كانت أعظم . ولذلك، نرى أن الدفتر دار يمكنه تدوير شئون الأيالة المالية الاعتيادية اليومية دون الرجوع إلى أمير الأمراء فى ديوانه الخاص الذى كان يعقد فى غير أيام الديوان العالى ، أما الأمور الهامة التى كانت تحتاج لمشورة الباشا ، أو التى تنفذ تحت رعاية الباشا شخصياً ، كتوزيع ساليانات الأمراء وعلوفات الجند(٨٦) ، وما يتعلق بشئون خزينة مصر الإرسالية ، فكانت تعرض أولا على ديوان مصر العالى(٨٧) . وهكذا ، كان أمير أمراء مصر يقوم بتحويل الشئون المالية العادية إلى ديوان الدفتردار ، وذلك عدا ما يتعلق منها باعداد الخزينة الإرسالية ، وإرسالها إلى الأستانة فى وقتها ودون نقصان ، حيث كان يدقق ويناقش محاسبات هذه الخزينة سنوياً مع أرباب الديوان ؛ وسوف نلاحظ الأهمية الخاصة لهذه الخزينة لدى الأستانة فى موضع آخر من هذا البحث ، وأيضاً بإستثناء عملية توزيع ساليانات الأمراء وعلوفات الجند ، حيث كانت توزع على مستحقيها تحت إشرافه المباشر فى الديوان العالى ، وبموجب دفتر يعرف باسم « دفتر المقابلة » (مقابلة دفترى) ، ثم ترسل صورة من هذا الدفتر موقعة ومصدقة من أمير الأمراء إلى مركز الدولة(٨٨) .

وقد كان لأمير أمراء مصر صلاحيات تعيين وعزل كافة منسوبى الإدارة فى الأيالة عدا منصبى الدفتر دار والقاضى اللذان كانا يعينان من قبل الإدارة المركزية دون الرجوع إلى باشا مصر فى ذلك ، إلا أن أى قرار بالتعيين والعزل يصدر عن الدفتردار أو القاضى كان لابد وأن يعرض أولاً على أمير الأمراء لإقراره والتصديق عليه . لقد أعطى قانون نامه مصر أمير الأمراء الحق فى محاكمة

الكشاف ومشايخ العربان الذين يرفعون راية العصيان ، أو يظهرون تقصيراً يؤدى إلى الضرر بالمال الميرى ، فى الحكم عليهم بالإعدام ، ثم يعرض الأمر بعد ذلك بالتفصيل على الأستانة ، حيث يرشح أمير الأمراء شخص كفئ آخر ليحل محل المحكوم عليه أو المعزول ، فتصدر براء التعيين من مركز الدولة(٨٩) . وكان أمير الأمراء يسحب أمانات من يثبت إهمالهم وتهاونهم فى المال الميرى ، حيث يقوم ناظر الأموال بترشيح آخرين لهذه الوظائف حتى يصدق عليها أمير الأمراء . أما الأمانات الهامة مثل : أمانة الأنبار العامرة ، أمانة الضربخانة ، أمانة البهار ، وأمانة ميناء جدة ، فكان يُعين عليها أشخاص أمناء من قبل الأستانة مباشرة ، ولا دخل لأمير الأمراء فى تعيين هؤلاء الأمناء(٩٠) .

وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت توجه وظائف الدولة فى الأيالة لغير المؤهلين ، وذلك بطرق ملتوية وغير مشروعة ، حتى آلت أحوال الأيالة إلى الاضطراب ؛ ومنذ ذلك الحين ، بدأت الأوامر تصدر لأمير أمراء مصر توصيه بعدم إجراء تعيينات جديدة إلاّ بعد التحقق من مدى كفاءة الأشخاص المرشحين لهذه الوظائف ، حتى تستقيم شئون الأيالة على النحو المطلوب(٩١)، ومرة أخرى ترد الأوامر من الأستانة بعزل الأشخاص المعينين فى وظائف مالية بطريق الشفاعة(٩٢) ، ثم توصى الأوامر بعدم تمكين من ليسوا على دراية واستقامة وأمانة من تولية هذه الوظائف ، حتى لوكانوا يحملون براءات سلطانية(٩٣) . أما بالنسبة لتعيين وعزل الأمراء السناجق ، فقد جرى العرف ، منذ دخول مصر تحت الحكم العثمانى على تعيينهم بعرض أمير الأمير الأشخاص المرشحين على الأستانة أولاً ثم ترد بعد ذلك براءات تعيينهم . ولكن منذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، كان بعض الأشخاص يتجاوزون أمير الأمراء ويعرضون رغبتهم هذه على الأستانة مباشرة ، ممّا أدّى لاضطراب الأحوال فى الأيالة وزيادة عدد هؤلاء الأمراء زيادة كبيرة(٩٤) .

ديوان مصر العالي :

كان أمير أمراء مصر ينظر فى جميع شئون الأيالة فى « الديوان العالى » . وهذا الديوان ، هو ديوان السلطان الغورى الذى أقيم فى مكان مرتفع ، ويتسع لحوالى خمسة آلاف شخص ، أما الأعياد ، فكان وزير مصر يعقد مجلسه فى

ديوان السلطان قايتباى فى القلعة(٩٥) . وقبل صدور قانون نامه مصر ، لم تكن الأيام التى يعقد فيها هذا الديوان محدّدة ، حيث صرح قانون نامه مصر بأنه على أمير الأمراء أن يعقد الديوان أربعة أيام فى الأسبوع دون تحديد هذه الأيام(٩٦) . إلا ان أولياً جلبى يذكر فى كتابه « سياحتنامه » ، أن الديوان العالى كان يعقد خمسة مرات فى الأسبوع ، وذلك خلال القرن (١١هـ / ١٧م)(٩٧). ولما ثبت أن الديوان الهمايونى بالأستانة ، كان يعقد أحياناً أربعة أيام وأحياناً أخرى خمسة أيام اسبوعياً (٩٨)، فإنه من المحتمل جداً أن يكون ديوان مصر العالى أيضاً كان يعقد أربعة أو خمسة أيام فى الأسبوع عند الضرورة .

وقد أكّد قانون نامه مصر على عقد الديوان فى حضرة أمير الأمراء ، بحيث كان لا يتخلف عن رياسته لهذا الديوان بدون عذر شرعي(٩٩) . وفى حالة تغيب أمير الأمراء ، كان ينيبُ عنه فى ذلك « الكتخدا » . وكان يحضر هذا الديوان ، ممثلون من جميع مؤسسات الأيالة ، ومعاونوا أمير الأمراء الذين كانوا يقومون بإدارة أعمال الديوان ، وتنفيذ القرارات التى انتهى إليها فى أنحاء الأيالة المختلفة ، مثل الكتخدا ، والأمراء السناجق المحافظين ، واغوات وجاويشية البلوكات العسكرية وكتخدا الجاويشية ، والأمراء المتقاعدين(١٠٠) ، وذلك بالإضافة إلى قاضى مصر والدفتردار ، والروزنامجى ، والمحاسبة جى(١٠١) ، وأفندى الديوان ، ورئيس المترجمين ، وكتاب الأقلام الديوانية المختلفة(١٠٢) . وهكذا ، كانت تناقش أولاً المسائل الهامة والعاجلة فى الديوان ، أما المسائل القضائية الفرعية فكانت تحول إلى مجلس القاضى ، والأمور المالية اليومية إلى ديوان الدفتردار .

وكما كان أمير أمراء مصر يباشر كافة أمور الأيالة فى الديوان العالى ، كان أيضاً يُبلّغ أوامر السلطنة التى كانت ترد من مركز الدولة للمعنيين بالأمر فى هذا الديوان ، ويناقشها مع منسوبى الديوان ، ويصدر أوامره لتنفيذها على النحو المطلوب(١٠٤) . ومن ناحية أخرى ، كان وزير مصر يقوم بتحرير تقرير تفصيلى دورى للأستانة رداً على إستفساراتها ، حيث كان يتعرض فى تقريره هذا لأحوال الأمراء السناجق والكشاف ومشايخ العربان والفرق العسكرية ، ولحوال الأيالة بصفة عامة ، مبيّناً إلى أى حدّ استطاع مساعدة هيئته الإدارية فى تنفيذ الأوامر السلطانية على النحو المطلوب(١٠٥) . ومن الأمور الهامة التى كان

أمير الأمراء يهتم بعرضها على السلطان ، فيضان نهر النيل ، وذلك لما كان له من تأثير مباشر على كافة أحوال الأيالة ، وبالخاصة الاقتصادية منها ، وما يتعلق بخزينة مصر الإرسالية . ويبين التقرير الذى أرسله أمير أمراء مصر على باشا (٩٥٦ ـ ٩٦١هـ) إلى الأستانة ، هذا المعنى ، حيث جاء فيه : « .. إن النيل لم يفيض كفيضانه فى السنوات الاولى ، فبسبب إنخفاض جريانه هذا العام ، أصبحت بعض الأراضى شراقى غير صالحة للزراعة ، ليحفظ الله تعالى حضرة السلطان ، .. فإن كل سنة لا تماثل السنة السابقة عليها فى الفيضان ، والأمل ، أن تعمر الأراضى الخراب إن شاء الله تعالى ، وألاّ يحدث نقصان فى المال الميرى ، وأن تزداد الأرض المزروعة ، والعام القادم يكون أرتفاع النيل أرتفاعا كاملاً ، وتعمّ عندئذ ، الزراعة الأرض كلها »(*) .

ومن ناحية أخرى ، كثيراً ما كان إداريو الأيالة والأهالى يبعثون هذه التقارير وتلك الشكاوى إلى الأستانة ، سواء كان ذلك علانية أو خفية(١٠٦) ، حيث كانت الدولة تبحث هذه التقارير وتلك الشكاوى المرسلة فى حق أمير أمراء مصر فى الديوان الهمايونى ؛ وإثر ذلك كانت تسرع فى إرسال أمراء معتمدين وجاوشية أمناء للتفتيش على أحوال الأيالة بحسب ما جاء فى هذا التقارير .

لم يحصر أمير أمراء مصر اهتمامه فى توطيد حالة الاستقرار والهدوء فى الأيالة ، والإشراف على تنفيذ هيئته الإدارية والعسكرية لكافة المهام المكلفة بها دون تقصير ، ولكنه كان مسئول أيضاً عن تنفيذ اتفاقيات الدولة التجارية والسياسية مع العالم الخارجى فى منطقته الإدارية التى كان يقوم بالإشراف عليها ، وأيضاً توفير ذخائر واحتياجات الحرمين الشريفين والإشراف على إدارتها وتأمين الاحتياجات العسكرية والإقتصادية والمالية لأيالات المنطقة القريبة من مصر مثل الحبشة واليمن وطرابس غرب والشام .

(*) « نيل ... أولكه سنه لرده كلريكى كبى كلميوب ، نوعاً قليل جارى أو لمغله ، ولاتيك بعض يرلرى شراقى واقع أو لمشدر . بادشاه عالميناه حضر لدى صاغ أولسون ، هر سنه بربرينه معادل أولمز . أميد دركه بعض يرلر معمور ابادان أولوب ، زراعتلرى زياده جه أولمق سببيله مال ميرى ده نقصان مشاهده أولمينجه ، إنشا الله سنه اتيه مملكت ارتفاع كامل أوزره شامل زراعت أولنه .. » : أرشيف طوب قابو سراى ، أوراق رقم ٢/٢٢٨٤ .

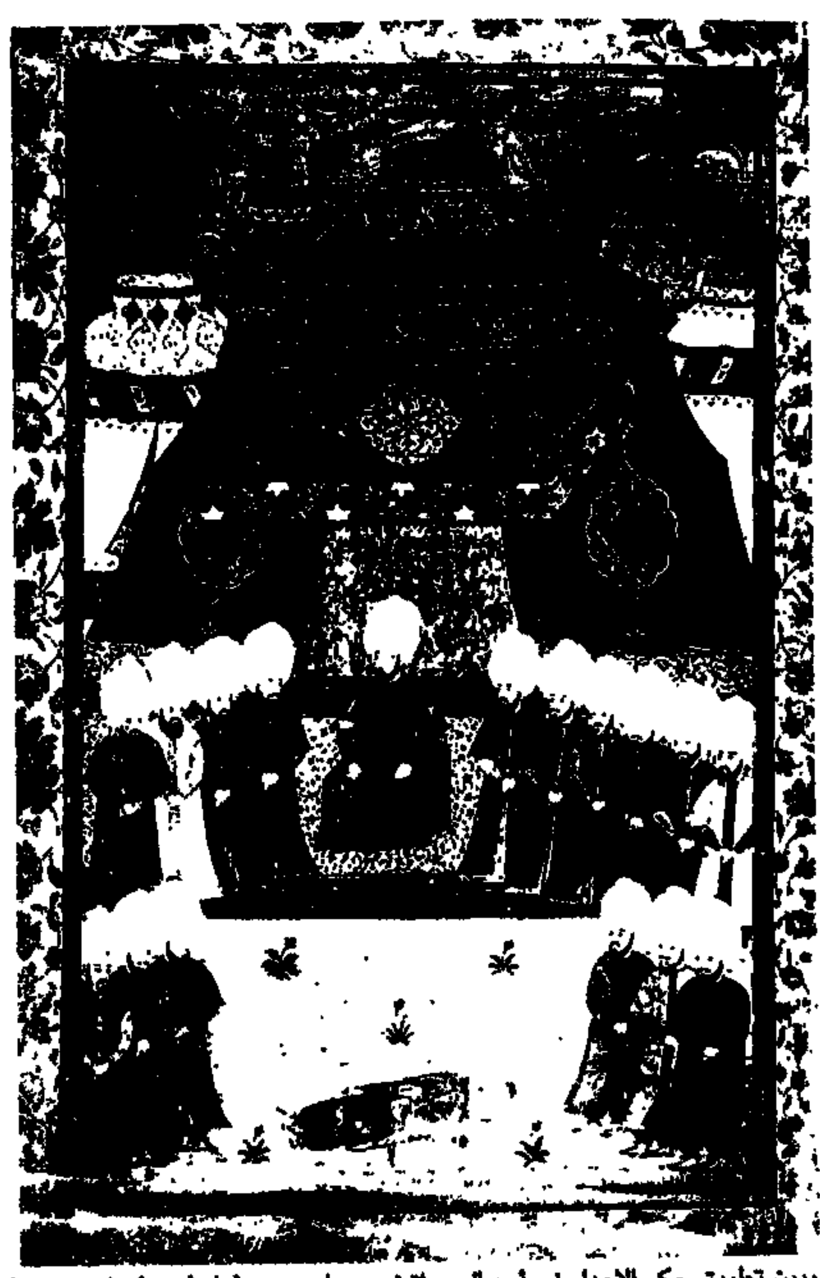
لقد اعتادت النظم العسكرية العثمانية على إنه عند خروج حملة عسكرية يقودها السلطان أو نائبه المطلق (الصدر الاعظم) ، كان ينضم الى هذه الحملة قوات من مختلف ولايات الدولة بحسب الأعداد المطلوبة من كل والٍ ، بحيث كانت تخرج كل فرقة منها تحت قيادة أمير أمراء المنطقة التابعة لها شخصياً . ولما كان أمير أمراء مصر مُكلف بالقيام بكل هذه المسئوليات سواء فى مصر نفسها أو فى المنطقة المحيطة بها ، فقد أُعفى فى أحيان كثيرة من الاشتراك فى الحملات التى كانت تقوم بها الدولة . وذلك إنه على أثر خروج الدولة فى حملة «موهاج » صوب المجر ، صدرت الأوامر بإشتراك أمير أمراء مصر سليمان باشا (٩٣١ - ٩٤١هـ) فيها . فقام أحد أمراء مصر المحافظين ويدعى حاتم بك بتقديم عرضاً عاجلاً للأستانة يبيّن فيه ،عدم إمكانية اشتراك سليمان باشا فى هذه الحملة بسبب ما يقوم به من أمور هامة للدولة فى الأيالة والمنطقة . وعندئذ صدر الأمر بإعفاء الباشا المذكور من الخروج إلى « موهاج »(١٠٧) . ومنذ ذلك الحين ، أصبح عدم خروج أمير أمراء مصر فى حملات الدولة عادة متعارف عليها ، مخالفة بذلك النظم العثمانية التى كان معمول بها آنذاك . ولكن ، إذا كانت حملات الدولة موجهة إلى تلك المناطق التى كان يشرف عليها أمير أمراء مصر فى الشرق ، كان خروجه على رأس هذه الحملة واحدة من أهم المهام التى كانت الدولة تكلفه بها فى المنطقة . وعندئذ يكون على أمير أمراء مصر تعيين نائباً عنه فى مصر حتى يقوم بمباشرة مهام الدولة فى الأيالة والمنطقة وعدم تعطيلها . وقد تم ذلك عندما صدرت الأوامر السلطانية بتوجه خادم سليمان باشا (٩٣١ - ٩٤١هـ) على رأس حملة الهند ، فحل محله فى ادارة شئون ايالة مصر خسرو باشا (٩٤١ - ٩٤٣هـ) الذى توجه لمصر لتنفيذ هذه المهمة(١٠٨) . وعندما تقرر تعيين سنان باشا (٩٧٥ - ٩٧٧هـ) سرداراً على حملة اليمن ، وجهت مسئولياته إلى إسكندر باشا (٩٧٧ - ٩٧٨هـ) ، حيث أعيد كل من سليمان باشا وسنان باشا إلى مصر مرة أخرى عقب عودتهما من هاتين الحملتين الشرقيتين(١٠٩) . فكانت حماية الأيالة والمنطقة من الأخطار الخارجية ، وتنفيذ أوامر الدولة وأخذ التدابير الازمة لذلك ، وإرسال الفرق العسكرية المجهّزة إلى الحملات تحت قيادة أمراء أكفاء ، وتوفير المهمات الضرورية لهؤلاء الجند ولمركز الدولة ، من مسئوليات أمير أمراء مصر العسكرية التى كان يقوم بها أثناء وجوده بمصر .

لقد كان لإستعدادات أمير أمراء مصر الذاتية ولقدرات الشخصية دور عظيم في قيامه بمسئولياته الكبيرة فى الأيالة بنجاح وبدون تصادم وتعارض فيما بينها، حيث كانت هذه الإستعدادات وتلك القدرات تنعكس على مدى إصابته فى اختيار بطانته التى تعينه على القيام بمسئولياته الإدارية والعسكرية الجسمية فى الأيالة والمنطقة ، ورعايته للأمراء السناجق والمجند وللكشاف ولمشايخ العربان ولكافة رعايا الأيالة ، والتزامه السياسة الشرعية المتوازنة بين هذه العناصر المختلفة وبين مؤسسات الأيالة وتنفيذه لأوامر الدولة الشرعية على أكمل وجه وأنسبه ، وتوفيره حالة من الإستقرار فى انحاء الأيالة خلال فترة ولايته ، وتحقيق كل هذا، كان من عوامل نجاح امير أمراء مصر فى إدارة أمور الأيالة . وإذا كانت كل هذه المهام قد نفُذت بكل أمانة فى فترة استقرار الأيالة ، إلا أن حالة الاضطراب التى عمت أنحاء الدولة خلال أواخر القرن ١٠/١٦م ، انعكس تأثيرها بجلاء على مدى إلتزام أمير أمراء مصر بالقيام بمسئولياته كاملة وعلى النحو المطلوب .

لقد كان إيفاء أمير أمراء مصر بكافة وظائفه فى الأيالة ، ينعكس آخر العام المالى على وارداتها انعكاساً مباشراً . ولما كانت أيالة مصر من ولايات السالبانة فى الدولة ، فقد كان على أمير أمرائها إرسال فائض دخل الأيالة ، بعد تسديد ما عليها من مصروفات والتزامات مالية ، إرساله على صورة خزينة إرسالية إلى الأستانة كل عام . ولذلك ، كانت حماية دخل الخزينة الأرسالية التى تعتبر المورد الاحتياطى لخزينة الدولة ، والمصروف الخاص بالسلطان نفسه ، وتحصيلها بشكل منتظم وإرسالها إلى إستانبول كل عام ، من أهم مهام أمير أمراء مصر على الاطلاق . وهكذا ، حرصت الدولة على تكليف من يوصفون بالكفاءة والحكمة من رجال الدولة الخواص بالقيام على شئون إدارة مصر وبالخاصة المالية منها . ويبين الحكم المرسل لأمير أمراء مصر محمد باشا بتاريخ ٢٤ شوال ١٠١٣هـ هذا المعنى على النحو التالى : « .. إنه بسبب انك نشأت فى حرمى السلطانى ، ونظراً لاعتمادى السلطانى ، بعد الله عز وجل ، على صدقك واستقامتك وحسن تدبيرك ، وجدّك وسعيك الحثيث لتحصيل المال الميرى ، فقد ولّيت على ديار مصر ، وأرسلت إليها . والآن ، صدر فرمانى العالى الشأن مع خطى الهمايونى المقرون بالسعادة ، بتحصيل الخزينة المصرية بالتمام ،



مشهد يبين كيفية قراءة الأوامر السلطانية بين أهل الديوان وفى حضرة أمير أمراء مصر بين رجال الأوجاقات العسكرية (وقائع على باشا ، ورق ٦ ب)



ميناتور يبين تطبيق حكم الإعدام فى أحد العصاة فى ديوان مصر أمام أمير أمراء مصر وأعضاء الديوان العالى

(كلامى : وقائع على باشا ، مخطوط تركى بمكتبة خالد أفندى باستانبول رقم ٦١٢ ، ورق ١٢٥)

فرمان صدر عن السلطان إلى أمير أمراء مصر محمد باشا عام ١٠٥٦
(أرشيف طوب قابوسراى - أوراق ٥٥٨١)

صورة عرض موجه من أمير أمراء مصر عبد الرحمن باشا إلى السلطان عام ١٠٦٢ هـ
(ارشيف طوبقابوسراى ، أوراق رقم ٢/٢٢٨٣١)

وإرسالها في وقتها وزمانها على نحو ما كان يحدث في زمن الآباء والأجداد .. »(*) .

وبناء على ما تقدم ، يتبين لنا أن نجاح أمير أمراء مصر في إدارته للايالة ، كان يقاس بمدى زيادة أو نقصان دخل الأيالة ، وبالتالي الخزينة الإرسالية . ولذا، يجدر بنا أن نتعرض هنا لهذه الخزينة وطبيعتها وأهميتها في ميزانية الدولة العامة .

خزينة مصر ا لإرسالية :

كنا قد ذكرنا آنفاً ان أمير أمراء مصر ، خلال المرحلة الإنتقالية من الإدارة العثمانية للايالة ، كان يقوم بإرسال بعض الهدايا القيمة إلى الأستانة في مختلف المناسبات ، وأن هذه الهدايا أصبحت فيما بعد تُرسل بشكل دوري على أنها جزء عينيًا للخزينة الإرسالية المصرية . وعقب تنظيم الوزير الأعظم إبراهيم باشا للإدارة العثمانية في مصر ، تقرر إرسال بقايا دخل مصر السنوي إلى الأستانة كل عام ، وذلك بعد سداد مصاريف مهمات واحتياجات الدولة وأيالة مصر والحرمين ، حيث عُرفت هذه البقايا باسم « خزينة مصر الإرسالية » وأعتباراً من العام الثالث لولاية سليمان باشا على مصر (١١ ربيع الأول ٩٣٣ هـ) ، وأخذ عملية إرسال هذه الخزينة سنوياً تشكل العادة والعرف والقانون .

كان الوزير الأعظم إبراهيم اشا قد اصطحب عند عودته لاستانبول ، جانم الحمزاوي المملوكي الذي عمل كتخدا لخاير بك . ثم أحسن عليه بدفتردارية مصر بعد ذلك ، وهناك عينه السلطان سليمان القانوني دفتردار مرة أخرى ، حيث أُمر بتأدية علوفات العسكر وساليانات الأمراء ومرتبات موظفي الدولة أولاً ، وأن يعدل بين الرعية ولا يظلم أحد منهم ، وأن يمنع حدوث البدع ، وأن يسهل الحياة الكريمة للرعايا ، وأن يرسل الزيادة ، أيًا كانت إلى الأستانة بعد أداء كافة

(*) « .. سن حرم هما يونمده نشو ونما بولوب ، صداقت واستقامته ، وحسن تدبيرينه ، ومال ميرى تحصلينه مجدّ وساعى اولدوغنه هما يونم اولمغله ، سن ديار مصره والى اولوب كوّند رلشسندر . ايمدى ، مصر خزينه سى آبا واجدادك زمانلرنده اولدغى اوزره ، بالتمام أخذ ايدوب ، وقت وزمانى ايلة إرسال ايتمك بابنده خط همايون سعادت مقرونملة فرمان عالى شانم صادر اولوب ... » : دفتر المهمة رقم ٧٥، ص ٢٥٢/ شوال ١٠١٣ هـ .

مصاريف الأيالة الأخرى ، وبعد عودة الحمزاوى إلى مصر بدأ مباشرة هذه الوظائف بكل أمانة واستقامة ، الأمر الذى مكنه من ارسال ما مقداره ثمانى أحمال ذهبية إلى الأستانة كفائض عن الميزانية(١١٠) . وإذا كان إبراهيم باشا قد أمر بإجراء مساحة جديدة لجميع أراضى مصر فى عام ٩٣١ هـ اثر اصلاحاته التى قام بها(١١١) ، ووضعه لقانون نامه مصر ، إلاّ أن خراج أراضى مصر كان لا يزال يُحصل بمقتضى « دفاتر الارتفاع » المملوكية القديمة ، ولكن . نظراً للحريق الذى شبّ فى مخازن دفاتر القلعة وراح ضحيته معظم دفاتر المالية الموجودة فى ديوان مصر ، ذلك أثناء فترة ولاية سليمان باشا (٩٣١ ـ ٩٤١ هـ) فقد اضطر الباشا المذكور للإسراع فى تنفيذ أوامر الوزير الأعظم السابقة بعمل دفاتر مساحة جديدة لأراضى مصر .

وقد تم تحرير هذه المساحة الجديدة فى الدفاتر عام ٩٣٣ هـ ، حيث عرفت هذه الدفاتر باسم « دفاتر التربيع » ومنذ ذلك الحين بدأ العمل بمقتضى هذه الدفاتر(١١٢) . وكانت دفاتر التربيع هذه تُبين مقدار الفدادين ـ كان الفدان فى أواخر العصر المملوكى يساوى (٦٠٣٤ متر مربع) التى تحويها قرى مصر ، ومقدار الأراضى التى تروى وفقاً للإرتفاع الطبيعى للنيل ، أو إنخفاضه عن ذلك المعدل ، وإلى أى حد تكون هذه الأراضى مثمرة فى كلتا الحالتين(١١٣) .

وكان أهم ما يقوم به أمير أمراء مصر المُعين حديثا عند وصوله لأيالته التفتيش على محاسبة سلفه بموجب نظام الأيالة الجديد المعروف باسم « نظام السااليانه » واعتماده على دفاتر المساحة العثمانية المعروفة باسم « الترابيع » ، وعلى دفاتر محاسبة الأيالة وذلك فى ديوان مصر العالى ، حتى يتمكن من ضبط أموال الخزانة الإرسالية(١١٤) . وعلى اثر ظهور أى نقصان فى أموال الإرسالية كان أمير الأمراء الجديد يسرع بعرض الأمر بالتفصيل على مركز الدولة . وعندئذ كانت الدولة تنتخب هيئة أمناء من أعضاء الديوان الهمايونى للقيام بعملية التفتيش على أموال الدولة الميرية بالأيالة فى عهد أمير الأمراء السابق ، معتمدين فى ذلك على دفاتر الروزنامة والمحاسبة المركزية الموجودة لديهم .

وكانت هذه الهيئة تباشر مسئولياتها فى أحيان كثيرة ، فى أحد جوامع القاهرة حيث كانت عملية التفتيش تجرى تحت إشراف كتخدا الباشا ، والقاضى

ووكيل الباشا الذى كان عادة ما ينتخب من بين أمراء الأيالة ، وبحضور جميع أرباب المناصب بمصر ومشايخ العربان والملتزمين والأمناء(١١٥) . وكان أولّ إجراء تقوم به هذه الهيئة فى هذا المجلس حصر الديون التى خرجت من الأموال الميرية بمعرفة والى مصر السابق ومباشريه ، وتعمل على تحصيلها ، بحيث تظهر بقايا الأموال الميرية المفقودة ، ويتبين فى ذمة أى شخص موجودة هذه البقايا ، ولأى فترة من فترات الولاة تعود ، وعن أى محصول بقيت ؟ وتعرض كل هذه النتائج بالتفصيل على إدارة الدولة المركزية بالأستانة(١١٦) .

وخلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبحت عملية التفتيش على أموال الأيالة عند كل تعيين جديد أمر مطرد ، نتيجة اضطراب الأحوال فى الأيالة ، وضياع المال الميرى ، وبالتالى الخزينة الإرسالية ، حيث غدا ولاة مصر يُكلّفون بصفة أساسية بالتفتيش على المال الميرى فى الأيالة . فعلى أثر تعيين إبراهيم باشا (٩٩١ - ٩٩٢هـ) ، وبمجرد وصوله إلى القاهرة قام بالكشف على محاسبة حسن باشا (٩٨٨ - ٩٩١ هـ) ، حيث حرّر دفتراً بالأموال الميرية التى ثبت أنها موجودة فى ذمّة الباشا المذكور ، وأرسله إلى الأستانة(١١٧) . وعندما عُزل سنان باشا (٩٩٢ - ٩٩٥هـ) ، قام خلفه أويس باشا (٩٩٥ - ٩٩٨ هـ) بالتفتيش على محاسبة الأول ، حيث وجد فى ذمّته ما يقدر بـ (١,٤٠٠,٠٠٠) ذهبية ، وعندئذ ، تمكن من تحصيل ما مقداره ١٣٠,٠٠٠ ذهبية من هذا المبلغ المذكور ، وحاول تحصيل الباقى بطرق أخرى(١١٨) .

وهكذا ، يكون حصر أموال الخزينة الإرسالية وضبط محاسبتها ، أول ما كان يَسأل عنه أمير الأمراء عند تسليمه مقاليد الإدارة بالبلاد إلى خلفه ، وأول ما يحاسب عليه أمام الديوان الهمايونى سواء فى مصر أو فى مركز الدولة بالأستانة .

لقد كانت معاملات أيالة مصر المالية تجرى ، بحسب الأعراف القديمة ، طبقاً للتقويم القبطى الذى كان اليوم الأول منه يوافق ١١ يوليو ، ويبدأ بشهر « توت » القبطى . ولذا كانت تسمّى السنة المالية فى أيالة مصر باسم « السنة التوتية » أو « السنة الكاملة » . وهذه السنة كانت تحتوى على ٣٦٥ يوماً وستة ساعات . أما التقويم القمرى الهجرى ، فكان يستخدم فى أمور الدولة المتعلقة بتحصيل

الجزية ، وشئون الحرمين الشريفين المالية ، ومرتبات الأمراء والجند وغيرها . ولذا حرصت الإدارة المركزية على عدم خلط الخزينة الجديدة بالخزينة القديمة ، وجعل شهر توت القبطى هو الحدّ الفاصل لمحاسبة الخزينتين(١١٩) .

وكان إداريو الأيالة فى بداية هذه السنة المالية ، يقومون بتحصيل الضرائب والبقايا والديون المُستحقة للخزينة حتى يمكن إكمال أموال الخزينة الإرسالية . وكان يؤتى بهذه المحصولات التى حصّلها العمال ومباشرى الأموال إلى مجلس الدفتردار وأمين الشهر ، حى يتم تسليمها للخزينة ، فيقومون بأداء دخل الدولة الميرى الملتزمين به دون نقصان . وفى حالة ظهور بعض النقص فى هذه الأموال، كانت تُحصّل من أملاك هؤلاء المباشرين ؛ وإن لم تكفى هذه الأموال لسداد هذا النقص ، كانت تؤخذ من كفلائهم . وكان العمال يتعرضون لضغوط شديدة لإظهار أموالهم المخبأة ، وذلك فى حالة عدم وفاء هذا كله بسداد هذا العجز . وبعد إتمام تحصيل الأموال على هذا النحو ، كانت تسلم للخزينة بدفاترها المفصلة(١٢٠) . وخلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبح تحصيل الأموال الميرية الموجودة فى عهدة المباشرين والعمال ، أمراً فى غاية الصعوبة ، وذلك بسبب انحراف هذه الفئة وعدم أمانتها ، الأمر الذى أدى بالتالى إلى نقص مقدار الخزينة الإرسالية ، واضطراب ميزانية الأيالة . وعندئذ بدأت تصدر الأوامر بعدم توجيه المقاطعات والالتزامات للفقراء أو لمن ليس لديه كفيل قادر (١٢١).

وكما كان تحصيل الأموال الميرية الموجودة فى ذمة المباشرين عن الأعوام المالية السابقة باهتمام عظيم لإخراج الخزينة الإرسالية فى موعدها ودون نقصان، كانت ديون إداريى الأيالة ذات المُهَل المحددة ، والقروض التى كان أمراء الأمراء اليمن والحبشة يحصلون عليها بموجب سندات تبين ذلك من الخزينة المصرية ، كانت تُحصّل أيضاً دون تقصير وفى موعدها المحدّد(١٢٢) .

وكما سيتضح لنا ، أن الخزينة الإرسالية كان قد حُدّد مقدارها ، واستقر خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ/ ١٦م ، حيث أصبح إرسالها للأستانة دون هذا القدر أو متأخرة عن موعدها المعتاد ، من مظاهر إخفاق أمير أمراء مصر وإدارته . وعندئذ ، كانت الدولة تأخذ إجراءاتها للتفتيش على محاسبة الأيالة ،

حيث يستفهم أولاً عن سبب هذا التقصير ، أهو نتيجة المواجب والعلوفات ، أم من الإخراجات ، أم من المصروفات ؟ وهكذا ، كان دفتردار مصر يقوم بجمع أصحاب المقاطعات بالأيالة ، وكتبة الروزنامة ، والهيئة المكُلفة بنقل هذه الخزينة إلى الأستانة ، وذلك للتحقق من سبب هذا النقص ، فيقوم بصحبة هيئته الديوانية بمقابلة دفاتر مفردات الخزينة الإرسالية مع الدفاتر المحفوظة فى ديوان مصر ، ومن ثم كانت تعرض النتائج التى تتوصل إليها هذه الهيئة على الديوان الهمايونى بالأستانة(١٢٣) .

ومنذ النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، وعلى أثر اضطراب الإدارة العثمانية فى مصر ، سعى أمراء أمراء الأيالة لإكمال الخزينة الإرسالية حتى تبلغ المقدار المعتاد إرساله ، إكمالها إما بالإقتراض من واردات الأوقاف أو من تجار مصر الكبار ، أو حتى بتأخير علوفات الجند ، وذلك تفادياً لمسائلة مركز الدولة عن هذا النقصان ، الأمر الذى أدى فى النهاية لتفاقم الأزمة المالية فى الأيالة .

وعلى أثر اغتيال أمير امراء مصر محمود باشا (٩٧٣ ـ ٩٧٥هـ) ، سعى الدفتردار كتخدا أمير الأمراء للحصول على قرض يبلغ ٣٠٠٠ ذهبية من أوقاف داوود باشا و ١٣,٤٠٠ ذهبية من أوقاف حاجى كتخدا حتى يتيسر له إكمال الخزينة الإرسالية التى يلزم إرسالها فى موعدها (١٢٤). ومن ناحية أخرى ، فقد أدى تأخير علوفات الجند لإكمال أموال الخزينة الإرسالية فى عهد أويس باشا (٩٩٥ ـ ٩٩٨هـ) ، ادى لتدخل طائفة العسكر فى شئون إدارة الأيالة ، وقتلهم لأعضاء الديوان ، بل وتعديهم على بعض الولاة (١٢٥)، كما اضطر أمير أمراء مصر قورد باشا (١٠٠٣ ـ ١٠٠٤هـ) لإقتراض مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ذهبية من تجار القاهرة ، وتأخير قسطين من مواجب الجند، حتى يتمكن من توفير ٦٠٠,٠٠٠ ذهبية ، هى مقدار الخزينة الإرسالية المطلوبة(١٢٦) ، الأمر الذى أدى لمحاولة جند الأيالة قتل محمد باشا (١٠٠٤ ـ ١٠٠٦هـ) نفسه(١٢٧) .

وفى هذه الفترة ، كانت الدولة العثمانية تعانى من أزمة مالية عظيمة ، مما أدى إلى شدّة احتياجها لخزينة مصر الإرسالية التى كانت تمثل الاحتياطى المالى لمركز الدولة ، وتحوذ على أهمية خاصة فى ميزانية الدولة العامة . وهكذا ، صدرت الأوامر بعدم التصديق على تعيين أمراء أو عساكر جدد فى الوظائف المحلولة بالأيالة ، أو حتى ترقية أحد من أصحاب المناصب ، وذلك للوصول

بالخزينة الإرسالية الى المقدار المعتاد إرساله إلى الاستانة سنوياً . وكانت ساليانات الأمراء وعلوفات ومواجب الجند فى مصر ، فى أواخر القرن (١٠هـ / ١٦م) ، كانت قد تضاعفت لمسايرة احتياجاتهم المتزايدة ، والأسعار المرتفعة لهذه الاحتياجات ، وفى نفس الوقت ، كانت الدولة ، هى الأخرى تطلب من ولاتها فى مصر زيادة مقدار الخزينة الإرسالية كل عام ، والحدّ من تعيينات الجند من ذوى المرتبات ، والتصديق فقط على التعيينات التى لا تزيد علوفاتها عن علوفات الوظائف المحلولة أى الشاغرة(١٢٨) . حتى إن الإدارة المركزية اضطرت لإصدار الأمر بعدم اعتبار براءات التعيين الجديدة التى ترد من الأستانة نفسها ، وتوصى بالعمل بالأنفع للخزينة الميرية ، وقد فصّل هذا المعنى فى الأمر الموجه لأمير أمراء مصر حسن باشا (٩٨٨ ـ ٩٩١هـ) ، والمؤرخ بتاريخ ١٠ رمضان ٩٨٩هـ ، حيث يقول فيه :

« .. انه تقرّر بعد ذلك ، عدم توجيه رتبة سنجق جديدة ، أو بالبدل فى مصر ، ما لم توجد رتبة سنجق قديمة محلولة . وعدم منح ترقيات للأمراء السناجق أو لمن يتقلدون وظائف تتقاضى علوفات من الخزينة المصرية ، وعندما تُمنح رتبة سنجق لأحد أمراء السناجق المستحقين للزيادة ، فى حين أن بدله الذى سيحل هو محله اقل ساليانه منه ، فلا يجوز إكمال هذا النقصان من الخزينة ، ولكن يحل منصب ذا ساليانه أعلى ويوجه هذا المنصب إلى ذلك الأمير الذى يتقاضى ساليانه اقل مما يستحق ، ويوجه سنجقه إلى شخص آخر مستحق له . ... ، ولتُكمّل الخزينة المصرية ، لتُرسل إلى خزينتى العامرة فى موسمها ودون نقصان .. »(*) ومن ناحية أخرى ، فقد صدرت الأوامر من الآستانه بقطع ساليانات الأمناء والكشاف الذى كانوا يتصرفون فى سناجق بالأيالة ، وذلك

(*) « .. من بعد قديم سنجق لردن برى محلول اولمينجه ، ابتدادن ويا تبديل طريقيلة مصريه سنجق توجيه اولنميوب ، وسنجق بكلرينه وعلوفه ايلة ديرلك تصرف ايدنلره خزينه دن ترقّى ويريلميوب ، زيادة يه مستحق اولان سنجق بدلندن نقصان اوزره ، سنجق ويرلدكده نقصانى خزينه دن تكميل اولنميوب ، اونك بدلى بر زيادة ساليانه دوشد كده ، اول نقصانيله متصرف اولان بكه ويريلوب ، اونك سنجغى آخر سنجقه ويرلك امر ايدوب ، ... مصر خزينه سن تكميل ايدوب بيقصور واقع ، وموسمى ايله خزينة عامره مه إرسال وايصال ايليه سن . » : دفتر المهمة مقرقم ٤٦ ، ص ١٣١/ رمضان ٩٨٩ هـ .

عندمـا ثبت الإدارة المركـزية أن هذه السـاليـانات تسـببـت فى نقص الخـزينة الإرسالية المالية للأستانة(١٢٩) .

وهكذا نرى أن كل هذه الإجراءات التى كانت تتخذها الدولة لتأمين الخزينة الإرسالية المصرية خلال عام مالى كامل والمحافظة عليها ، كانت تعكس مدى اهميّة هذه الخزينة بالنسبة للأستانة ولأيالة مصر ، ولبقية ولايات الدولة فى المنطقة . فبعد تسوية محاسبة الميزانية المصرية خلال عام مالى كامل بحسب ما يقتضيه الشرع وتقره العادة وتيسره أحوال البلاد ، كانت هذه الخزينة تُرسل مع دفاتر هذه المحاسبة المُفصّلة إلى مركز الدولة . وقد أشار إلى هذا المعنى الأمر السلطانى المُرسل لأمير أمراء مصر حسين باشا (٩٨١ ـ ٩٨٢هـ) والذى يحثه فيه على إرسال الخزينـــة القـــادمة علـــى نفس الحرص والسعى الحثيث السـابق : « .. لقـد وردت الأنباء بأنه قد أرسلت فى ١٥ رمضـان ٩٨١هـ مع الخزينة الإرساليـة المعينة والتى تبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ذهب فلورى ، أرسلت دفاتر محاسبة المصاريف التى سدّدت من الأموال المجملة عن الخراج وبقايا الأعوام السابقة ، ومحاصيل الموانى ، ومقاطعات مصر نفسها . وأثمان مقدار من الغلال وكافة الأموال المتفرقة أيضاً ، ودفاتر محاسبة جدة ، ودفاتر محاسبة الإرسالية المُعيّنة بموجب بعض الأوامر ، وذلك فى الفترة التى تمتد من بداية « توت » الذى يقابل ٢٠ ربيع الآخر ٩٨٠هـ ، وحتى نهاية العام المالى الموافق آخر ربيع الآخرة ٩٨١هـ ، حيث صدر الأمر بتوفير الخزينة فى وقتها وبإرسالها دون تأخير ، وبذل المساعى الجميلة فى تحصيل وتوفير وإرسال خزينة العام التالى بموجب العادة والقانون المعمول به .. »(*) .

(*) « ... ، ٢٠ ربيع الآخر ٩٨٠ تقابل ايدن « توت » باشلا نكَيچيكدن سنه صونى اولان ٩٨١ ربيع الأخرى صوكنه قدر ، خراج كَـجن ييللر مصر بقاياسى ، اسكله لرونفس مصر مقاطعة مصوللرى ، بر مقدار غلّه بهاسنى أيله ساير متفرق مالّلردن طوبلنان اموالدن يابيلان مصر فلرك ، ويعض امرلرله تعيين أولنان ارساليه نك محاسبه سيله ، جدة اسكله سنك محاسبة سى دفتر لرى معيّن ٤٠٠,٠٠٠ فيلورى إرساليه أيله ١٥ رمضان ٩٨١ ده كَونديلدكى بلدريلمكله ، خزينه نك وقتيله تأمين اولنوب ، كَوندريلمه سى مهم اولوب ، كله جك ييلك خزينة سنك دخى ، عادت وقانون اوزره ، تحصيل ، تدارك وارسالنده مساعى جميله ظهوره كتيريله سى امر اولنمشدر . » : دفتر المهمة رقم ٢٩ ، ص ٩١ .

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت محصولات الخزينة الإرسالية تواجه مصاعب موسمية فى تحصيلها ، ولم يكن هناك من سبيل لإزالة هذه الصعوبات، إلا بتداخل بقايا الأموال التى لم تحصل من السنوات السابقة ، مع دخل السنة التوتية . وعندئذ ، كان من الممكن توفير الخزينة الإرسالية وإخراجها بشكل متوازن ودون نقصان . وعموماً ، لم تكن تحصيلات السنة التوتية تختلط ببقايا محاسبات السنوات السابقة حتى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ؛ ولكن ، كان هذا التداخل يحدث فى جزء من العام المالى فقط . فنظراً لأن مال الأيالة الصيفى كان يقدر بثلث دخل الأيالة ، وكان من الصعوبة بمكان أن يتضح الشكل العام لميزانية الأيالة إلاّ فى منتصف العام التالى ، لصبح لابد وأن يحدث تداخل بين آخر العام السابق وأول العام اللاحق حتى يمكن توفير الخزينة والإخراجات ؛ وإلاّ فقد يكون من العسير إخراجهما معاً كل عام فى موعدهما ودون نقصان . ولهذا السبب ، كانت الأوامر من مركز السلطنة لأمير أمراء مصر ، ولدفترداره توصيهما بالسعى لتحصيل بقايا دخل الأيالة عن السنوات السابقة والحالية ، حتى يتسنى لهما إكمال الخزينة الإرسالية ، ولكن خلال أواخر هذا القرن ، كثيراً ما كانت هذه الخزينة ترسل ناقصة بسبب عجزهما عن تطبيق هذا النظام المتداخل فى ميزانية الأيالة ، الأمر الذى كان ينعكس إنعكاساً سلبياً على ميزانية الدولة خلال هذه الفترة(١٣٠) .

لقد كانت هذه الخزينة الإرسالية تعتبر مورد احتياطى لخزينة الدولة العامة، ومنها كانت تُسدّد مصاريف السلطان الخاصة ، حتى أنها سميت باسم «مصاريف الجيب السلطانى» (جيب سلطانى مصر فلرى) ، حيث كانت هذه الخزينة السنوية تصرف فى احتياجات السراى السلطانى والديوان الهمايونى عموماً ، واحتياجات الدولة الطارئة والتى لم تدخل فى ميزانية الدولة العامة(١٣١) وقد تراوح مقدار هذه الخزينة حتى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، ما بين ٤٠٠,٠٠٠ ذهبية (١٦,٠٠٠,٠٠٠ باره) و ٥٠٠,٠٠٠ ذهبية (٢٠,٠٠٠,٠٠٠ باره)، وذلك بحسب ميزانية الدولة السنوية . وقد سجلت دفاتر الديوان الهمايونى مقادير أموال الخزينة الإرسالية المُرسلة إلى الأستانة ، خلال فترة ولاية أمير أمراء مصر سليمان باشا (٩٣١ ـ ٩٤١هـ) ابتداء من عام ٩٣٣هـ ، وهو العام الذى تم فيه

إعداد دفاتر الترابيع الذى بدأ العمل به فى حصر خراج أيالة مصر ، وحتى نهاية ولايته على النحو التالي(١٣٢) :

مقدار الإرسالية	مقدار الإرسالية	مقدار الإرسالية	مقدار الإرسالية
٢٩٩,٥٩١	١٨ ربيع الأول ٩٣٣ هـ	٣٠٠,٠٠٤	٧ جمادى الأولى ٩٣٨هـ
٥٠٩,٦٨٣	١ ربيع الآخرة ٩٣٤ ه	٢٩٩,٩٤٦	١١ ذى الحجة ٩٣٨ هـ
٦٠٠,٠٠٩	٢٠ جمادى الآخرة ٩٣٥ هـ	١٩٩,٩٩٦	٦ رمضان ٩٣٩ هـ
٢٠٠,٠٠٣	٢٢ شعبان ٩٣٥ هـ	٥٠٠,٠٠٠	٢٨ رمضان ٩٤٠ هـ
٥٠٠,٠٠٢	٥ ذى الحجة ٩٣٦ هـ	٣٧٤,٥٢٥	١٢ ذى القعدة ٩٤١ هـ
٤٠٠,٠٠٣	٢١ رجب ٩٣٧ هـ	٤,١٨٣,٧٣٢ فلورى	

ومن خلال البيان السابق لمقادير إرسالية مصر عن الفترة الأولى لتطبيق نظام الساليانة العثمانى فى أيالة مصر ، وتحصيل خراج أراضيها بموجب دفاتر التربيع ، يتضح أن الخزينة الإرسالية خلال هذه الفترة كانت متداخلة بحيث كان مقدار الإرسالية يرتبط بالسنة السابقة والسنة اللاحقة لها . وقد تيسر لأمير أمراء مصر تطبيق عملية التداخل هذه بشكل متوازن ودون إخلال فى ميزانية الأيالة العامة ، وذلك بسبب استقرار أحوال الأيالة ، وطول فترة ولاية الباشا ، بحيث كانت تصل هذه الفترة إلى عشر سنوات متتالية . أما خلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، فقد واجهت الأيالة صعوبة كبيرة فى عملية إرسال الخزينة الإرسالية كل عام فى موعدها ، وذلك بسبب قِصَر فترة ولاية أمراء الأمراء ، وطلب الأستانة زيادة مقدار الإرسالية فى وقت تعرضت فيه الأيالة لحالة من إرتفاع الاسعار (١٣٣).

وعلى الرغم من إنتظام إرسال الخزينة المصرية خلال النصف الأول من هذا القرن بقدر يتراوح ما بين ٤٠٠,٠٠٠ و ٥٠٠,٠٠٠ ذهبية ، فإن الرواية المشهورة التى تناقلها المؤرخون والتى تقول بأن أمير أمراء مصر خسرو باشا (٩٤١ – ٩٤٣) قد تمكن من إرسال مليون ذهب كخزينة إرسالية للأستانة ، إلا أن

السلطان سليمان القانونى لم يقبل هذه الأموال ، وردّ الزيادة منها ، وأمر بعدم إرسال أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ ذهبية كخزينة إرسالية سنوياً من مصر(١٣٤) ، ليس لها أساس من الصحة .

فقد أثبتت دفاتر الديوان الهمايونى أن مقدار الخزينة التى أرسلها خسرو باشا إلى الأستانة فى ٦ رمضان ٩٤٢ كان ٣٢٩,٩٩٢ ذهبية(١٣٥) . ولما كان المقدار الذى كان من الضرورى إرساله ٤٧٠,٠٠٠ فلورى ذهب ، فإن ما أرسله خسرو باشا يتضمن نقص يقدر بـ ١٤٠,٠٠٠ ذهبية . أما المبلغ الذى أرسله فى ١٢ رجب ٩٤٣ هـ ، وهو ٤٩٩,٩٠٢ ذهبية ينقص عن المبلغ اللازم إرساله فى ذلك العام بمقدار ٩٨ ذهبية ، حيث أرسلت الأوامر لأمير أمراء ليعمل على إكمال الخزينة المصرية وإرسالها فى وقتها (١٣٦). واعتباراً من النصف الثانى من هذا القرن ، بدأت هذه الإرسالية فى التناقص ، بحيث وصلت إلى ما مقداره ٤٠٠,٠٠٠ ذهبية فى العام المالى ، وذلك بسبب زيادة المصروفات الميرية خلال هذه المرحلة(١٣٧) ، الأمر الذى جعل الأستانة تسأل عن سبب إرسال الخزينة ناقصة بمقدار ١٠٠,٠٠٠ ذهبية ، دون أن تكون هناك ضرورة من مصروفات أو إخراجات تستوجب ذلك(١٣٨) .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد بدأت الأوامر تصدر مؤكدة على ضرورة زيادة مقدار الخزينة الإرسالية المصرية المرسلة إلى الأستانة ، نظراً لحاجة مركز الدولة الماسة إليها ، وتفاقم الازمات المالية فى مؤسسات الدولة . وهكذا ، واصلت الدولة ضغوطها على أيالة مصر وولاتها اعتباراً من أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، حتى تراوحت الخزينة الإرسالية التى كانت ترد إلى الأستانة من مصر فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، ما بين ٦٠٠,٠٠٠ ذهبية (٢٤٠٠٠,٠٠٠ بارة) و ٧٠٠,٠٠٠ ذهبية (٢٨,٠٠٠,٠٠٠ بارة)(١٣٩) . وقد أدّت رغبة الدولة فى زيادة الإرسالية المُرسلة من مصر ، أدّت لعرض مصر على الأمراء بشرط الإيفاء بمقدار الخزينة الإرسالية المطلوبة سنوياً ، دون الإخلال بأحوال الأيالة العامة . وقد نتج عن هذا التطور نتائج عكسية على المال الميرى فى الأيالة وبالتالى الأستانة نفسها ، حيث غرقت الأيالة فى حالة من الاضطراب والفوضى والفساد الإدارى والمالى ؛ فأنخفض الدخل العام للأيالة ، وأعتاد الولاة إرسال الخزينة الإرسالية ناقصة ،

بل أن بعضهم عجز عن توفيرها أصلاً ، مما أوقع الأستانة فى حرج شديد(١٤٠) .

وخلال هذا القرن ، لم يكن مقدار الخزينة الإرسالية يُحدد طبقاً لحجم المصروفات والواردات بالأيالة ، وإنما كان يُعيَّن بأمر من مركز الدولة ، ونظراً لاحتياجات الميزانية العامة لها ، حتى أن الأوامر كثيراً ما كانت تؤكد على ألا تكون الارسالية اقل مقداراً من العام السابق بل زيادة عنه . وعلى هذا ، كان أمير الأمراء يأمر الكشاف ومشايخ العربان والمباشرين والعمال بتحصيل مبالغ إضافية ، دون النظر إلى حالة الاضطراب التى كانت تمر بها الأيالة ، حيث كان هؤلاء يقومون بالتضييق على الأهالى لتحصيل هذه المبالغ الإضافية(١٤١) .

لم تكن الخزينة الإرسالية المصرية تُرسل إلى الأستانة كل عام بشكل نقدى وإنما كان قسم غير قليل منها كان يرسل على أنه خزينة عينية ، يُخصَّص بعضها للمصروفات الميرية فى مركز الدولة أو فى الأيالة نفسها ، وولايات الدولة المجاورة لمصر ، وأيضاً لمصروفات الأستانة الطارئة(١٤٢) . فكان يُسدد من الخزينة الإرسالية المصرية مصروفات احتياجات مركز الدولة من الزخائر (الحبوب) والبارود ، ومستلزمات الترسخانه العامرة ، والأسطول الهمايونى الذى يقوم بحماية سواحل الدولة فى البحر الأحمر والبحر المتوسط (١٤٣) ، ومهمَّات العسكر السلطانى المُكلَّف بالمناوبة فى اليمن والحبشة(١٤٤) ومصروفات أرباب الوظائف فى الدولة المتجهين للحرمين(١٤٥) بغرض الحج ، ومصروفات تعمير الأماكن المقدسة فى الحرمين الشريفين والقدس ، وإنشاء أبيار السبيل فى طريق الحجاج ، وبناء وإصلاح القلاع على طول حدود الدولة الجنوبية(١٤٦) ، وأيضاً احتياجات وعلوفات الجنود والموظفين المُرسلين من مركز الدولة بالبراءات إلى ايالة مصر ، ومصروفات وترقيات الجلوس السلطانية لأمراء الدولة بمصر ، وترقيات بعض موظفى الدولة بالأيالة ، ومصروفات حماية وتعمير الجسور الميرية ، وإصلاح التلف الناتج عن الآفات الطبيعية فى الأراضى الزراعية .. إلخ(١٤٧) . وكانت ترسل دفاتر المحاسبة التى تبيِّن كل هذه المصروفات بالتفصيل، مع الدفاتر التى تحتوى على مفردات الخزينة الإرسالية إلى مركز الدولة .

وفى هذه الدفاتر ، كان يُسجل مقدار دخل الإرسالية من حصيلة الخراج

والمقاطعات وأثمان الغلال وأسعار بيع هذه المحاصيل فى كل قرية ومقاطعة ، والفرق بين أسعار المحصولات القديمة والجديدة ، وهو ما يعرف فى الوثائق العثمانية باسم « تفاوت » ، ومقدار ما بقى من دخل الأيالة ، والحبوب (التركة) المُخزنة فى شون الغلال الميرية(١٤٨) . وقد بيَّن دفتر محاسبة أيالة مصر لعام ١٠٠٥ ـ ١٠٠٦هـ ، بعض مصروفات الخزينة الإرسالية على النحو التالى : « .. إذا كان مقدار الإرسالية ـ فى هذا العام المالى ـ هو ٤٤٦,٩٠٤ ذهبية ، فقد خرج من هذه الإرسالية ، بخلاف المصروفات المعتادة ، ترقيات الجلوس عموماً وترقيات الأمراء المحافظين والسناجق ، ومرتبات التعيينات الجديدة لأغوات الحرم الهمايونى ، وترقية المتقاعدين ، ومرتبات وترقيات جماعات المتفرقة والجاوشية ، وعساكر البلوكات ، وأثمان البارود اللازم كمهمات للحملات السلطانية ، فيكون مجموعها جميعاً ١١٦,٣٢٥ ذهبية ، وحاصلات القرى الميرية التى تقدر بـ ٤٨,٧٩١ ذهبية ، فيصير المجموع ١٦٥,١١٦ذهبية ، وهكذا ، تكون هذه الإرسالية قد بلغت ما قدره ٦١٢,١٢٠ ذهبية (٤٤٦,٩٠٤ + ١٦٥,١١٦) ، ويتضح من مقارنة هذا المبلغ بإرسالية الوزير حافظ أحمد باشا ، أن هذه الإرسالية ، تزيد عن الإرساليات السابقة بما يقدر بـ١٢,٠٢٠ ذهبية »(*) .

وبعد أن يتم لأمير أمراء مصر إعداد الخزينة الإرسالية و دفاترها ، كان يقوم بتجهيزها لإرسالها لإستانبول بطريق البر ، حيث كان طريق البحر غير مأمون

(*) « .. إرسالية ، ٤٤٦ ، ٩٠٤ التون أولارق كورينورسه ده ، بورقمدن معتاد مصر قلردن باشقا ، محافظ امرا ، سنجق وجلوس ترقيسى ، حرم دن جيقان اغالره ابتدادن وظيفة ، متقاعد لرنيه ترقى ، متفرقة ، جاوش ، وبلوك خلقنه كَديك وترقى ، سفر مهماتى ايجون بارود بهاسى ، جمعا ٣٢٥ ، ١٦٠ التون ، ميرى كويلرك ٤٨,٧٩١ التونلق حاصلات ، ١١٦٠، ١٦٦٥ إرسالى معتاد خزينة دن صرف أولنوب ؛ بويله جه ، اشبوسنك إرساليه سنك جمعا ٦١٢,٠٢٠ التونه بالغ اولديغى قيد أيد يلمكده ، بومبلغك وزير حافظ احمد باشا إرسالية سيله مقايسة اولنه رق ماضيده كى إرسالية لردن ١٢,٠٢٠ التون فصله اولديغنك اورطه يه جيقديغى بليرتيمكدر » : قام ستانفورد شو بنشر نص دفتر المحاسبة هذا مع ترجمته للغة الإنجليزية تحت عنوانــه :

Show, The Budget Ottoman Egypt, 1005 - 1006, Paris 1968 .

فى معظم أوقات السنة(١٤٩) ، فكان الوالى يختار فرداً من ذوّى الخبرة والدراية من جاوشية أو متفرقة الدركاه العالى للقيام بقيادة قافلة هذه الإرسالية المُرسلة الى استانبول تحت اسم « سردار الخزينة الإرسالية » . وأحياناً ما كانت تُرسل أيضاً بصحبة أحد أمراء مصر المعتمدين ، أو حتى مع ولاة الأيالة المعزولين والمتوجهين إلى الأستانة . فكما صدر الأمر لأمير أمراء مصر على باشا (٩٧١ ـ ٩٧٢هـ) بإرسال الخزينة مع مصطفى بك أحد متصرفى السناجق فى مصر(١٥٠) أرسل أمراً سلطانياً لمسيح باشا (٩٨٢ ـ ٩٨٨هـ) لإرسال خزينة عام ٩٨٣هـ مع دفتردار مصر الذى صدر الأمر بعودته إلى الأستانة(١٥١) . ويلاحظ أن هذه المهمّة أحياناً ما كانت توجه أيضاً لاغا العزب(١٥٢) أو لأحد خدم الدركاه العالى(١٥٣) ، بل كانت الإرسالية المصرية ترسل فى بعض الأحيان أيضاً، مع أمراء أمراء مصر المعزولين عند توجههم للأستانة ، حيث نلاحظ أن على باشا (١٠١٠ ـ ١٠١٢هـ) اصطحب معه خزينتين لإستانبول عند عودته(١٥٤) ، أما إبراهيم باشا (٩٩١ ـ ٩٩٢هـ) فقد اصطحب معه خزينة واحدة(١٥٥) . وعندما كان يصل سردار الإرسالية المكلف بحماية الخزينة من هجمات العربان والأشقياء ، عندما يصل إلى اسلامبول بالخزينة سالماً ، كان يحصل على ترقية تتراوح ما بين ٣٠,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ آقجة(١٥٦) .

وكان يخرج مع سردار الخزينة مجموعات من أصحاب الكفاءة والخبرة من طوائف مصر العسكرية السبعة : الجاوشية ، المتفرقة ، الكوكللو ، التوفنكجى ، الچراكسة ، العزبان ، والمستحفظان (الينى چرى) . وكان عدد هؤلاء العسكر الخارج لحراسة الخزينة يتعين طبقاً للمعلومات التى كان يأتى بها عيون الدولة على طريق الإرسالية . فعندما توجه على باشا (١٠١٠ ـ ١٠١٢هـ) إلى الآستانة وبصحبته خزينتين إرساليتين ، صحب معه مقدار كاف من العسكر المسلح بالبنادق والمدفعية لحماية المال الميرى هذا من قطاع الطرق وعصاة العربان الذين كانوا ينتظرون الخزينة الآتية من مصر على طول طريق الأستانة(١٥٧) .

ومن الملاحظ أن جاوشية مصر ومتفرقة مصر لم يشتركا فى حراسة الخزينة الإرسالية إلا فى النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م (١٥٨). وعلى أثر وصول الخزينة سالمة بصحبة هذه القوة الى الآستانة ، كانت توزع ترقية لكل فرد

من الجاويشية والمتفرقة قدرها بارة واحدة ، ولكل فرد من الجماعات العسكرية الأخرى آقجة واحدة ، وذلك وفقاً لعرض يتقدم به أمير أمراء مصر للسلطان مباشرة(١٥٩) .

وكانت الخزينة المُزمع إرسالها إلى مركز الدولة تُوزن وتجهّز بمعرفة الصيارفة والخزينة دارية (عمال الخزينة) فى ديوان مصر العالى ، حيث كان دفتردار مصر يقوم بختم أكياسها ، ووضعها فى الصناديق المخصصة لها . وفى حضرة أمير أمراء مصر وكافة أرباب الديوان ، كان الكتخدا يقوم بتسليم الخزينة الإرسالية إلى الأمير السردار . ويصور الرحالة التركى اوليا چلبى مراسيم تسليم الخزينة الإرسالية على النحو التالى فيقول : « .. .. ففى شهر رجب ، كان يُبسط سماط الديوان ، وفى هذا الديوان كان يحضر الباشا والأعيان من أرباب الديوان والقاضى والنائب والكتبة . وكان كتخدا الباشا يتقدم لتسليم صناديق الإرسالية الموجودة فى الديوان لأمير الخزينة الإرسالية (السّردار) ، ولقواد الأوجاقات السبعة الذين بصحبته . وعندئذ ، كان الباشا يقوم بالخطاب فى أمير الخزينة فيقول : أيها الأمير ، هل استلمت كيس السلطان بلا نقصان وقبضته(١٦٠) ؟ ، وعندما يرد السردار على الباشا قائلاً : أخذته وقبضته ، وهو الآن فى قبضة تصرفى(١٦١) ، يُشهد الباشا الحاضرين فيقول : اشهدوا على ذلك(١٦٢) . وكانت تقيد هذه الإجراءات فى السجلات الشرعية للديوان العالى . وبعد أن يدعو داع الديوان للسلطان ، كانت صناديق الإرسالية تُحمّل على مائتين من عربات الباشا المُزيّنة ، فتأخذ طريقها للنزول من الديوان ، وكان يوضع على كل عربة صندوقين ، بحيث كان يسير عسكر الينى چرى (المستحفظان) على أحد جوانبها ، وعسكر العزب على الجانب الآخر »(١٦٣) .

وقبل نزول موكب الإرسالية من قلعة الجبل ، كان الباشا يستعرض جنود البلوكات المكلفين بحراسة الإرسالية ، بحيث كان يتقدم أميرالخزينة وهو يرتدى قفطان من فرو سمور مزيّل ؛ وعندئذ كانت فرق العزف الأربعة وفرق الطبل الستة تقوم بالعزف وتنشر الأعلام والرايات آنذاك ، ويبدأ الموكب فى النزول من القلعة فى موكب محتشم ، مخترقاً شوارع القاهرة حتى يصل إلى منزل العادلية(١٦٤) . وهناك ، كان السّردار يُقيم هو وحاميته مدة ثلاثة أيام ، وبعدها

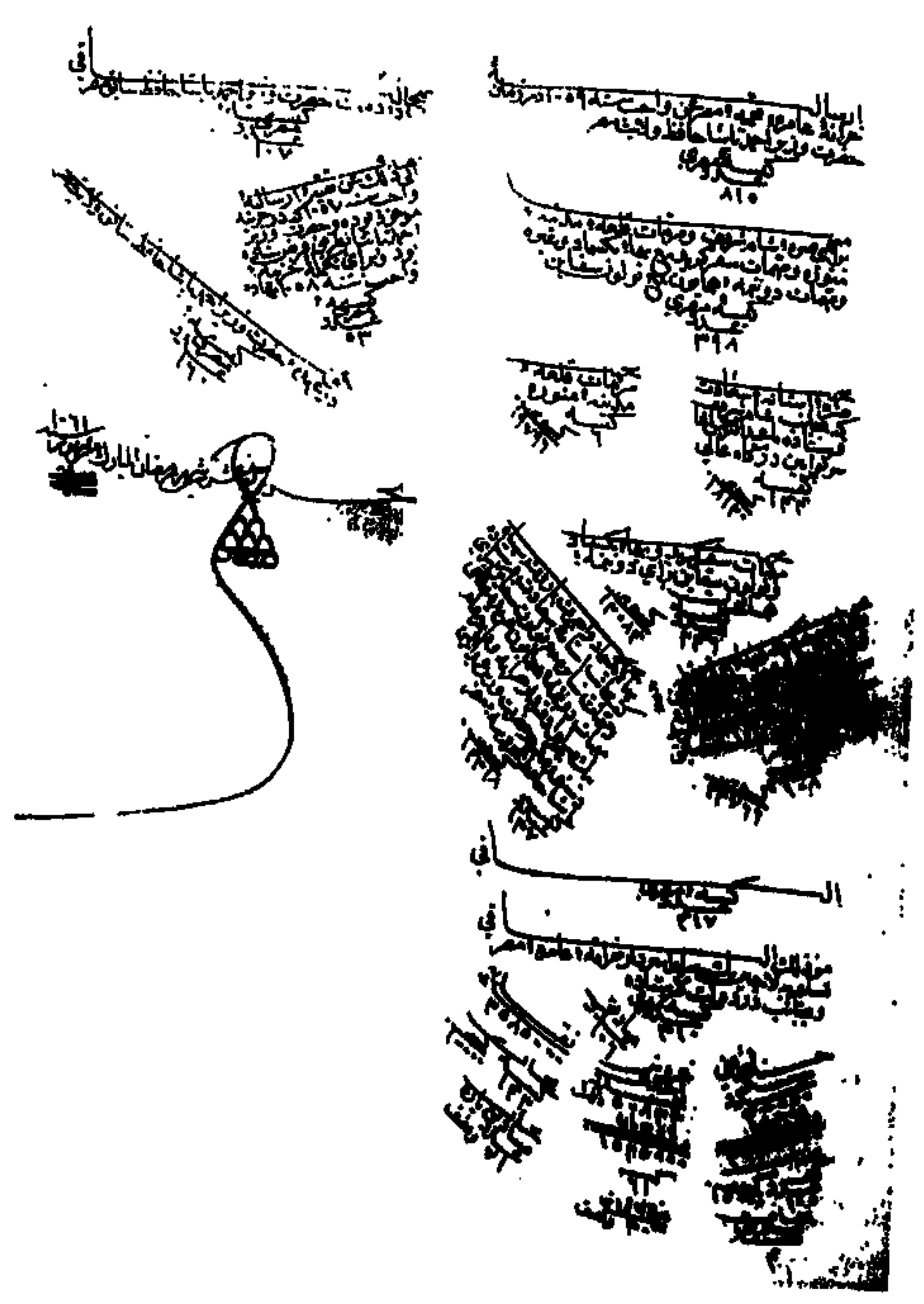
كان الموكب يتحرك متوجهاً إلى غزّة تحت حماية كاشف الشرقية وقواته الخاصة. وفى ذلك الوقت تكون الأوامر السلطانية قد وصلت إلى أمير سنجق غزّة وولاة الشام وحلب ، حتى يقومون بمهامهم فى حماية الخزينة الإرسالية ، وايصالها فى موعدها سالمة ، وأيضاً فى توفير احتياجات محافظى الخزينة(١٦٥) .

وبمجرد وصول الخزينة الإرسالية إلى أستانبول ، كانت هيئة أمور الديوان الهمايونى برئاسة السلطان نفسه ، تقوم بالتفتيش على دفاترها ومحتوياتها . وعند التأكد من أنها غير ناقصة ؛ كان السلطان يُسرع بإرسال خلعة فاخرة لأمير الأمراء . ومن هنا يتأكد لنا ، أن تحصيل أموال مصر الميرية ، وإكمال الخزينة الإرسالية وإرسالها فى وقتها ودون أى نقصان ، وبشكل منتظم ، كانت أهم مهام أمير أمراء مصر ، بحيث كان يكافأ على صدقه وأمانته ، بتثبيته فى أيالته والإحسان عليه(١٦٦) . وفى حالة ظهور أى نقصان فى هذه الخزينة ، كان يُستقصى أمرها ، ويتحقق من سبب نقصها . فعلى أثر اضطراب أحوال أيالة مصر الإدارية والمالية ، وبالتالى إرسال الخزينة الإرسالية ناقصة ، خلال فترة ولاية محمد باشا (١٠٠٤ ـ ١٠٠٦هـ) ، أرسل إلى مصر رئيس چاوشية الديوان الهمايونى مُكلّفاً بالتفتيش على أحوال الأيالة المالية ، وضبط أموال وأرزاق أمير أمراء مصر وضمها لخزينة الدولة(١٦٧) . وفور عودة محمد باشا لإستانبول معزولاً ، اجتمع الوزير الأعظم ، وقاضى عسكر الروميلى وقاضى مصر ودفتردارها ، علاوة على حافظ باشا (٩٩٨ ـ ١٠٠٣هـ) وقورد باشا (١٠٠٣ ـ ١٠٠٤هـ) ومحمد باشا (١٠٠٤ ـ ١٠٠٦هـ) الذين باشروا وظائفهم فى أيالة مصر على التوالى ، حيث عُقد هذا الديوان للتحقيق فى من تقع على عاتقه مسئولية نقصان هذه الخزينة الارسالية ، وذلك من واقع دفاتر الديوان الهمايونى ودفاتر الخزينة الإرسالية المصرية(١٦٨) .

وهكذا ، يتضح لنا أن توفيق أمير أمراء مصر فى القيام بمهامه فى الأيالة أو عدم توفيقه ، كان مرهون بمدى قدرته على الإيفاء بإلتزام أيالة مصر السنوى تجاه الأستانة ، دون تقصير فى حقوق الرعية واحتياجات الأيالة والمنطقة ، ذلك الالتزام المتمثل فى التقيد بإرسال الخزينة الإرسالية المصرية سنوياً .

جـ ـ عزل أمير أمراء مصر :

لقد كان الفشل الإدارى وتواضع الخبرة فى إدارة البلاد بنواحى مصر المختلفة، هو العامل الأساسى لعزل أمير أمراء مصر خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، إلاّ أنه لُوحظ فى النصف الثانى من هذا القرن أن التقصير فى إرسال الخزينة الإرسالية بدأ يظهر كسبب هام لإعفاء ولاة مصر من مناصبهم . فقد كان الاستهتار والانحراف هما سبب عزل حسن باشا (٩٨٨ ـ ٩٩١هـ) ، أما سنان باشا ، فكان عجزه عن الإيفاء بتعهده بأداء إرسالية تزيد عن المعتاد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ذهبية فى العام الواحد ، انعكاساً لفشله فى إدارة البلاد على النحو المطلوب ، سبباً هاماً لعزله[١٦٩] . أما اويس باشا (٩٩٥ ـ ٩٨٨هـ) فقد اضطر لتأخير توزيع علوفات أرباب الوظائف وجند الأيالة حتى يستطيع الإيفاء بمقدار الخزينة الذى تعهد بتوفيرها ، وإرسالها للأستانة فى موعدها ، مما دفع الجنود لمخالفة أمره ، فخرجت إدارة الأيالة من قبضته ، حيث توفى بينما كانت الأستانة تعد قرار عزله[١٧٠] . وهكذا ، اكتسب عسكر الأيالة نفوذاً عظيماً فى مختلف مؤسسات الأيالة ، خلال فترات متتالية من ولاية سلسلة من الولاة الضعاف كاويس باشا (٩٩٥ ـ ٩٩٨هـ) وحافظ احمد باشا (٩٩٩ ـ ١٠٠٣ه) ، وقورد باشا (١٠٠٣ ـ ١٠٠٤هـ) ، ومحمد باشا (١٠٠٤ ـ ١٠٠٦هـ) وخضر باشا (١٠٠٦ ـ ١٠١٠هـ) ، انتهت بخراب البلاد وفساد أمور العباد[١٧١] . ومن ناحية أخرى ، كان خلع السلاطين العثمانيين فى مركز الدولة وتنصيبهم المتتالى ، فى النصف الأول من القرن ١١هـ / ١٧م ، سبباً فى تغيير سياسة الدولة ، وبالتالى فى حملة من عزل وتعيين الولاة فى مختلف ولايات الدولة ومنها أيالة مصر . فعلى أثر إعتلاء السلطان مصطفى الأول العرش لأول مرة (١٠٢٦ ـ ١٠٢٧هـ) ، عزل أمير أمراء مصر أحمد باشا (١٠٢٤ ـ ١٠٢٦هـ) . وعندما تم اجلاس السلطان عثمان عى العرش (١٠٢٧ ـ ١٠٣١هـ)، اعفى مصطفى باشا (١٠٢٦ ـ ١٠٢٧هـ) أيضاً من منصبه . وكذلك عزل أمير أمراء مصر محمد باشا (١٠٣٠هـ) بينما لم يمر على ولايته سوى شهدان فقط ، عندما أعيد السلطان مصطفى الأول للعرش مرة ثانية وبعد شهرين فقط من تعيين مصطفى باشا واليأ على مصر (١٠٣٢هـ) ، عزل من



صورة لدفتر المحاسبة النهائية لإرسالية مصر موجه إلى السلطان عن عام ١٠٦١ هـ
(أرشيف سراى طوب قابو ـ أوراق ٤٦٧٥ / ٢)

اعلامه بقرار عزله ، بل كان يؤمر بالاستمرار فى مباشرته لوظائفه فى الأيالة حتى وصول خلفه إلى مركز الأيالة . فعندما صدر الأمر بعزل مسيح باشا ، أرسل إليه حكم سلطانى يوضح فيه الأمور التى ينبغى أن يقوم بها أمير الأمراء المعزول حتى وصول أمير الأمراء الجديد حسن باشا ، حيث يقول هذا الحكم : «.. ، قد أحسن على صاحب السعادة حسن الذى كان يعمل رئيساً لخزينة دارية حرمى المحترم ، أُحسن عليه بإمارة أمراء مصر .. ، والأمر انه عند وصول هذا الخطاب ، فالتجدُّ فى حراسة مصر ، وفى تحصيل كافة الأموال الميرية كما كنت من قبل ، ، بموجب فرمانى الهمايونى ، ولتُوفر الأمن والأمان لملكتك وولايتك ، والإستقرار لرعاياك وبراياك ، ولتظهر أصناف سعيك الجميل حتى وصول أمير الأمراء المشار إليه لمصر .. »(*).وكما صدرت الأوامر إلى قوجة سنان باشا (٩٧٥ ـ ٩٧٦هـ) بالأ يتوجه إلى إليمن كسردار وقائد على القوات العثمانية المرسلة إليها ، الأ بعد وصول الوالى الجديد اسكندر باشا (٩٧٧ ـ ٩٧٨هـ)(١٧٦)، أُمر بعد عزله عن مصر فى ولايته الثانية (٩٧٨ ـ ٩٨٠ هـ) بأن يؤُخر تحركه إلى إسلامبول بالإرسالية ، حتى يصل حسين باشا الذى نقل من ولاية دياربكر إلى أيالة مصر ، وأن يقوم بالمحافظة على الأيالة وشئونها المختلفة خلال هذه الفترة (١٧٧). وفى حالة إستدعاء أمير الأمراء المعزول إلى الاستانة قبل وصول الوالى الجديد إلى مركز ولايته ، كان يؤمر أمير الأمراء المعزول بأن يترك قائمقام معتمد من أمراء الدولة فى مصر قبل التحرك منها متوجهاً إلى إسلامبول (١٧٨).

د ـ التفتيش على أمير أمراء مصر :

لقد كانت الإدارة المركزية للدولة ترعى شئون أيالة مصر الإدارية والمالية رعاية خاصة ، نظراً لأهمية موارد هذه الأيالة المالية والإقتصادية بالنسبة لمركز

(*) « .. مصر بكلربكلكى حرم محترممده خزينة داربااشى اولان حسن دام إقباله خويا ويريلمشدر ، .. بيورد مكه وارد قده ، مشار إليه ، مصر واروب اريشينجه سن فرمان همايونم لوزره ، كما كان مصرك محافظة وساير أموال ميرى تحصيلنده مجد اولوب مملكت وولايتك أمن وامان رعايا وبرايانك آسوده حال اولمقده انواع مساعى جميلة وأصناف آثار جليله ظهوره كتوره سن .. » : دفتر المهمة رقم ٣٩، ص ٣٥٢ / ربيع الأول ٩٨٨ هـ .

الدولة وللمنطقة وللحرمين الشريفين على وجه الخصوص . ولذلك ، كانت الآستانة تُتابع عن قرب تطور أحوال أيالة مصر أولاً بأول ، وذلك من خلال التقارير المفصّلة التى كان أمير أمراء مصر يقوم بإرسالها إلى اسلامبول من حين لآخر(١٧٩). أمّا عملية التفتيش على محاسبات أمير أمراء مصر ، فلم تكن تحدث ، إلاّ فى حالة ظهور الخلل فى الأموال الميرية بالأيالة ، وعلى أثر إنفصال والى مصر عن الخدمة لسبب من الأسباب . وعادة ما كان هذا التفتيش يتم بمعرفة الولاة الجُدد ، حيث كان هؤلاء يعرضون نتيجة تفتيشهم فى شكل تقرير رسمى على مركز الدولة . فعلى أثر وصول التقارير عن الوضع المالى لكل من سليمان باشا الذى تولى أيالة مصر فى فترتين متفاوتتين (٩٣١ - ٩٤١هـ) و (٩٤٣ - ٩٤٤هـ) ، وخسرو باشا الذى تولى الإدارة فيما بين ٩٤١ - ٩٤٣هـ ، فقد صدرت الأوامر إلى أمير أمراء مصر اللاحق داود باشا (٩٤٤ - ٩٥٦هـ) بالتفتيش على محاسبات كل من الواليين السابقين بمعرفة قضاة مصر وحلب ، ودفتردار مصر(١٨٠) . واعتماداً على التقارير التى أشارت إلى أن مسيح باشا الذى استدعى من مصر ليتقلد رتبة الوزارة بالديوان الهمايونى ، أنّه ورّط الخزينة المصرية فى أزمة مالية بسبب زيادته لأعداد عسكر فرق المتفرقة والجاوشية وعسكر البلوكات فى الأيالة ، ومنحه الترقيات لبعضهم . وهكذا ، صدر الأمر إلى خلفه حسن باشا (٩٨٨ - ٩٩١هـ) بالتفتيش الدقيق على دفاتر المحاسبات الخاصة به ، بمجرد وصوله إلى مصر ، وعرض نتيجة هذا التفتيش على الآستانة (١٨١).

وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبح تقصير أمراء أمراء مصر فى تحصيل المال الميرى ، وإرسالهم الخزينة الإرسالية ناقصة من أهم أسباب عزل أمير الأمراء . ولذلك كان أوّل عمل يقوم به أمير أمراء مصر الجديد عند وصوله لمركز الأيالة ، هو إشرافه على التفتيش على محاسبات أمير الأمراء السابق . فعلى أثر عزل سنان باشا بسبب ظهور نقصان فى الخزينة الإرسالية ، كُلّف اويس باشا (٩٩٥ - ٩٩٨هـ) الذى حلّ محله بالتفتيش على محاسبات سلفه المالية(١٨٢).

وعندما كان أمير أمراء مصر الجديد المكلف بالإشراف على التفتيش على

محاسبات سلفه ، يصل إلى مركز الأيالة فى القاهرة ، كان يدعو أمير الأمراء السابق للإقامة فى أحد قصور الأمراء لإجراء عملية التفتيش ، حيث كانت تعقد محاسبته فى الديوان العالى يوماً . فبمجرد وصول أويس باشا (٩٩٥ ـ ٩٩٨هـ) إلى القاهرة ، قام بإنزال سلفه سنان باشا فى سراى صالح بك ، حيث كان يستدعيه يومياً إلى الديوان بالقلعة للتحقيق معه فى محاسبات الأيالة خلال فترة ولايته (١٨٣) . وأن هذا التفتيش الذى كان يستمر لفترة تمتد إلى شهرين أو ثلاثة شهور ، كان يجرى أحياناً فى أحد جوامع القاهرة المشهورة ، وتحت إشراف أمير معتمد نيابة عن أمير الأمراء ، وفى حضور قاضى مصر ودفتردارها والروزنامه جى وكافة أرباب الديوان (١٨٤) .

وكانت عملية التفتيش هذه تعتمد على دفاتر الروزنامه ودفاتر المحاسبة والميزانية المحفوظة فى ديوان مصر العالى ، حيث كانت اللجنة تتتبع تحصيل المال الميرى والخزينة الإرسالية المصرية من خلال هذه الدفاتر ، وتحدد البقايا الموجودة فى ذمّة أمير الأمراء السابق ، ثم تعرض نتيجه هذا التفتيش على الأستانة والديوان الهمايونى الذى تقوم هيئته الإدارية والمالية بمناقشة هذا التقرير المعروض ، وتصدر الأوامر اللازمة إلى هيئة التفتيش بالقاهرة . فعندما قام أمير أمراء مصر أويس باشا بالتفتيش على محاسبات سلفه سنان باشا ، ظهر فى ذمة الأخير مبلغ يقدر بـ ١٤٠,٠٠٠ ذهبية ، حيث تمكن من تحصيل ٨٥,٠٠٠ ذهبية من هذا المبلغ ، ولكنه اضطّر لمصادرة بعض الاغراض القيمة لسنان باشا تقدر بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ـ ٧٠,٠٠٠ ذهبية (١٨٥) . وعندما عُرض الأمر على مركز الدولة صدرت الأوامر بوضع كافة أسبابه الثمينة الموجودة فى مصر فى الديوان العالى ، وإرسال دفاترها المُفصّلة إلى الاستانة ، وبيع غير المنقول منها بالمزاد ، وسداد دين الميرى منها ، وتحصيل ما تبقى من هذا الدين جبراً (١٨٦) .

وهكذا ، كان أمير الأمراء الجديد المُكلّف بالإشراف على محاسبة أمير الأمراء السابق ، كان لا يسمح للأخير بالخروج من الأيالة دون ان يتم تحصيل كافة قروضه وديونه ، بموجب الأوامر السلطانية التى توجب ذلك (١٨٧) .

هـ ـ قائمقام أمير أمراء مصر :

لقد كانت لإمارة أمراء مصر أهمية عظيمة للدولة من الناحية الإقتصادية والناحية المالية والإدارية ، ولذلك لم نصادف أيالة مصر بدون مسئول مباشر عن أمورها ، يقوم برعاية شئونها وإدارة مؤسساتها وإقرار الأمن والهدوء فى أرجائها. فحتى أمير أمراء مصر المعزول ، كان يباشر الكثير من مسئولياته فى ادراة الأيالة إلى أن يصل خَلَفَهَ إلى مقر الأيالة بالقاهرة . أمّا المهام التى كان يقوم بها الوالى المعزول ، فيأتى على رأسها ، تحصيل خراج الأيالة ، وحفظها وحراستها من الاخطار الخارجية والإضطرابات الداخلية (١٨٨). وفى حالة وفاة أمير أمراء مصر أثناء مباشرته مهامه فى الأيالة ، كان الأمراء السناجق القائمين على محافظة البلاد يقومون باقرار الامن والنظام فى أنحاء الولاية ، وينتخبون من بين رجال الدولة وأرباب الديوان لحد الأفراد الأكفّاء ليقوم بمهام أمير أمراء مصر بصفة مؤقتة تحت إسم « قائمقام » ، ثم يعرضون الأمر على الآستانة ، ويقومون هم بمعاونة القائمقام فى إدارة الأيالة حتى وصول أمير أمراء مصر الجديد(١٨٩) وكان لقاضى مصر ولدفتردارها دور هام فى هذه المرحلة الإنتقالية ، حتى انه كثيراً ما حدث وأن أُختير قاضى مصر ، أو دفتردارها قائماً مقام أمير الأمراء فى البلاد . فعندما توفى أمير أمراء مصر على باشا (٩٦٦ ـ ٩٦٧هـ) عيِن قاضى مصر قدرى أفندى بالاشتراك مع دفتردار مصر قائمقاماً على البلاد ثم عرِض الأمر بعد ذلك على مركز الدولة . وعندما قُتل محمود باشا (٩٧٣ ـ ٩٧٥هـ) أثناء مباشرته لمهامه الإدارية ، عيّن قاضى مصر شيخى أفندى بالاشتراك مع دفتردار مصر محمد بك قائمقاماً على مصر (١٩٠).

وكان أمير أمراء مصر الذى صدر القرار بترقية وتعيينه فى احدى وظائف الدولة الهامةخارج مصر ، وبضرورة مغادرته مصر قبل مجئ خلفه ، كان يقوم بتعيين قائمقام على الأيالة بعد استشارة اعضاء هيئة الديوان العالى(١٩١) . وكان القائمقام المنتخب يقوم بكافة وظائف أمير الأمراء المعزول عدا أمور العزل والنصب بالأيالة ، وعلى رأسها التدابير اللازمة لاقرار الأمن والإستقرار فى أرجاء البلاد ، ويستمر على ذلك حتى وصول أمير الأمراء الجديد (١٩٢). وخلال هذه الفترة الإنتقالية، كان القائمقام يتحرك فى كل الامور الهامة التى تعترضه وفقاً

للأوامر السلطانية التى ترد له فى هذا الخصوص ؛ وذلك بعد عرضه لها على الآستانة ، حيث كان يتقيد بتنفيذ هذه الأوامر بكل دقة وأمانة (١٩٣). وإذا ما حدث وتوفى القائمقام الذى عينه أمير الأمراء المعزول ، كان أمراء مصر المحافظين ، يُسرعون لإختيار قائمقام آخر مكانه . ثم يعرضون الأمر على الآستانة . فعندما توفى بيرى بك الذى عينه على باشا (١٠١٠ ـ ١٠١٢هـ) عند توجهه إلى مركز الدولة كقائمقام على البلاد ، وذلك بعد أربعة أشهر من تعيينه ، قام أمراء مصر السناجق بانتخاب عثمان بك قائمقام مكانه ، وعرضوا الأمر على الديوان الهمايونى . وبناء على ذلك ارسل امراً سلطانياً إلى عثمان بك موضحاً فيه وظائفه وصلاحياته المُكلّف بالعمل بمقتضاها (١٩٤).

و ـ مخلفات أمير أمراء مصر :

ومرة أخرى كان لأمراء مصر المحافظين دور هام يقومون به أثناء عملية تغيير القيادة الإدارية والعسكرية فى الأيالة ، إما بالعزل أو الوفاة أو القتل أو حتى بالترقية . فعندما كان يتوفى أمير أمراء مصر ، كان هؤلاء الأمراء يقومون بحصر متروكاته وأمواله وضبطها . ثم يعرضون الأمر على مركز الدولة . وبعد وصول أمير أمراء مصر الجديد للأيالة يسلمونه هذه العهدة (١٩٥)، حيث يقوم الوالى الجديد بالتحقق من تركة سلفه ، وكان يعاونه فى ذلك أرباب الديوان العالى ، ورجال الباشا المتوفى ،

وقد كانت الهيئة المُكلّفة بضبط مخلفات أمير أمراء مصر المتوفى أويس باشا (٩٩٥ ـ ٩٩٨هـ) تضم تحت رئاسة أمير الأمراء الجديد ، كل من قاضى مصر ودفتردارها ، وأغا باب السعادة ، وأغا التوفنكجية ، ونائب الديوان ، والروزنامه جى ، وناظر الدشيشة ، والكتخدا ، وبعض الأمراء الآخرين ، علاوة على أتباع ورجال أويس باشا المتوفى ، ومتفرقة وجاوشية ديوان مصر العالى (١٩٦). وفى هذا المجلس ، كان أمير الأمراء الجديد يقوم بالإستقصاء عن مقدار أموال الوالى المتوفى من رجاله ، ويتحصيل أى أموال أو أغراض لهذا الوالى فى ذمة أى شخص، ويرد حقوق أصحاب الحقوق على المتوفى بعد إثبات أحقيتهم فيها شرعاً(١٩٧).

وأخيراً ، كانت كافة الأموال والمتروكات تُضبط بمعرفة نائب يُختار من أقارب

الوالى المتوفى ، حيث يُشرف هذا النائب على بيع متروكات هذا الوالى غير المنقولة ، وعلى رد حقوق أصحاب الحقوق إليهم بعد التثبت منها بتقرير المحكمة الشرعية المختصة(١٩٨) . وبعد تصديق مركز الدولة على هذه الإجراءات ، كانت الهيئة المُكلَّفة بحصر متروكات أمير الأمراء المتوفى ، تقوم بتسليم الحقوق لمستحقيها الشرعيين (١٩٩)، ثم تُوفى بحقوق الورثة بحسب الشرع الشريف ، وتنفذ وصية الوالى الشرعية فى حدود ثلث ممتلكاته ومتروكاته(٢٠٠) . أمّا الأموال والأسباب المتبقية ، فكانت تُضبط للخزينة الميرية ، حيث تُرسل إلى مركز الدولة مع جميع دفاترها المفصلة .(٢٠١)

وهكذا ، كانت أموال أمير الأمراء المتوفى المتبقية ، والتى صُودرت للخزينة الميرية ، كانت تُحصر بمعرفة قاضى مصر ودفتردارها ونخبة من الأمراء المحافظين وبعض جاوشية الدركاه العالى ، حيث كان يوضع كل نوع منها فى بحسب نوعها ، ويحرر بها دفتراً مفصلاً ، ثم تُرسل مع اشخاص معتمدين إلى الآستانة . ومن خلال دفتر مخلفات أمير الأمراء المتوفى أويس باشا ، والموجود ضمن دفاتر المالية فى الديوان الهمايونى ، يتبين لنا أن هذه الهيئة كانت تقوم باحصاء الأموال المحصلة من المديونين بالتفصيل ، حيث بلغت هذه الأموال ما يقدر بـ٤١,٥٨٧ ذهبية (٢٠٢)، أما انواع المُخلفات الأخرى مثل الأقمشة التى وضعت فى ٢٦ صندوق مُغلّف بالجلد ، والأشياء الأخرى الثمينة كالأنتيكات والكتب والسيوف المذهبة والأسلحة الخاصة بأمير امراء مصر المتوفى والتى وضعت فى ٢٧ صندوق ، فكانت مفرداتها تُحرّر فى هذا الدفتر بالتفصيل(٢٠٣) . أما أغراض الوالى المتوفى العينية الغير منقولة فتباع فى أسواق القاهرة بالمزاد ، بحيث كانت تُسجّل هذه الأصناف المُباعة ولمن بيعت وبأى ثمن تم بيعها (٢٠٤)، ثم ترسل دفاترها جميعاً إلى الآستانة .(٢٠٥)

ز ـ معاونو أمير أمراء مصر :

يعتبر أعضاء هيئة الديوان العالى بمصر معاونون مباشرون لأمير أمراء مصر فى شئون الأيالة الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية ، كما كان الأمراء السناجق والكشاف ومشايخ العربان ممثليه الإداريين والعسكريين فى مختلف ولايات الإيالة . فكان دفتردار مصر وهيئته مساعدى أمير الأمراء فى الشئون

المالية والإدارية ، وقاضى مصر ونوابه ، معاونيه فى الأمور الشرعية والقضائية ، وأيضاً كان كتخدا الباشا ، والأمراء السناجق المحافظين ، والأمراء المتقاعدين من ذوى الخبرة والدراية فى شئون الأيالة المختلفة ، من معاونيه وأصحاب الصلاحيات الإدارية والعسكرية والمالية الواسعة .

ولقد كان الكتخدا ، هو المساعد لأول لأمير أمراء مصر ، يعاونه فى تدوير شئون الأيالة أثناء اجتماعات الديوان العالى ، ويقوم برئاسة المجلس الذى لم يستطيع الباشا حضوره ، نيابة عنه ، حيث كانت لديه صلاحية النظر فى كافة شئون الأيالة . وكان كتخدا أمير الأمراء يقوم بقيادة حملات التنكيل بالعصاة فى ولايات الأيالة ، وذلك علاوة على وظائفه الإدارية الأخرى فى مركز الأيالة ، ولكن هذه المهمة أحيلت إلى أمراء الأيالة المحافظين بعد ذلك (٢٠٦).

وخلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، كان يُعين فى أيالة مصر منصبين لمعاونة أمير الأمراء فى إدارة شئون البلاد والعباد ، أحدهما يدعى « باشكتخدا » والآخر عرف باسم «كتخدا» . ولكن ، المصادر الارشيفية التى ورد فيها ذكر هذه المراتب ، لم تعين صلاحيات كل من هذين المنصبين (٢٠٧). إلا أن هذا المنصب بدأ يفقد أهميته تدريجياً خلال النصف الثانى من هذا القرن .

وبصفة عامة ، كان الكتخدا يقوم بالمهام المُكلف بها طالما كان أمير أمراء مصر مستمر فى القيام بمهامه فى الأيالة ، بحيث كان يعود إلى منصبه السابق بمجرد عزل أمير الأمراء من منصبه أو وفاته أثناء قيامه بمهامه فى الأيالة . فعندما كانت تحضر أمير أمراء مصر الوفاة كان رجاله المقربين وعلى رأسهم الكتخدا وخواص الباشا والخزينة دار ورئيس البوابين وأمير آخور .. الخ يستدعون إلى الديوان لضبط مخلفات الباشا وتسوية ديونه (٢٠٨)، حيث كان كل من هؤلاء يعود إلى وظيفته التى كان يشغلها قبل عمله مع أمير الأمراء المتوفى فى مركز الدولة أو فى أيالة مصر . وقد ثبت أن كتخدا محمد باشا (١٠٠٤ ـ ١٠٠٦هـ) ، كان منسوباً إلى الأمراء الجراكسة ، عاد لوظيفته الاصلية عقب عزل محمد باشا من منصبه ، أما كتخدا خضر باشا (١٠٠٦ ـ ١٠١٠هـ) فكان من أمراء مصر المحافظين (٢٠٩).

وعلاوة على الكتخدا ، وخواص الباشا والخزينة دار والبوابين وأمير آخور ،

فقد كان لأمير الأمراء الكثير من الاغوات والخدم يقومون بخدمة سيدهم ومعاونته فى تسيير امور الأيالة على النحو المطلوب ، أمثال تُرجمان الديوان الذى كان يلازم الباشا دائماً ، وكانت العادة أن يُعيّن من الأمراء الجراكسة الكفىء الأمناء(٢١٠)، وكتبة الديوان العالى ، والچاويشية ، والجاشنكيرية (نوّاق طعام الباشا) والكيلارياشى (رئيس المخازن والشون) والمهتر باشى (رئيس فرق التشريفات) .. والعديد من الملازمين الآخرين للباشا فى أيالة مصر(٢١١) .

الأمراء السناجق المحافظين في أيالة مصر

لقد أبقت الإدارة العثمانية ، بعد ضم مصر على النظم المحليّة المملوكية فى البلاد دون تغيير يذكر ،، وبذلك بقيت التشكيلات والمناصب التى كانت تعمل من خلال هذه النظم على حالها أيضاً ، حيث أعيد توجيه ولايات ونواحى الأيالة للكشاف ومشايخ العربان والمباشرين ، كل منهم فى موقعة السابق . أما الولايات الساحلية وبنادر مصر وموانيها ذات الموقع الهام للدولة وللأيالة ، كالأسكندرية ، ودمياط ، ورشيد ، وجدة ، فقد وُجّهت إلى بعض الأمراء السناجق المعتمدين والذين تربوا فى السراى العثمانى . وكذلك كُلّف العديد من الأمراء العثمانيين بضبط وربط العسكر العثمانى بمصر ، وبحماية وحراسة كافة أنحاء الأيالة .

وكان السلطان سليم الأول ، أثناء إقامته بمصر ، قد أقرّ المماليك الذين قدموا فروض الطاعة للدولة ، أقرّهم فى مواقعهم القديمة . وبعد أن ثبت للسلطان فشل الأمراء العثمانيين فى إدارة شئون الأيالة المحلية فى هذه المرحلة المبكرة بسبب عدم درايتهم بعادات ونظم وقوانين هذه البلاد، أصدر قراره بعزل الوزير الاعظم يونس باشا عن إدارة مصر ومنحها لأحد الأمراء المماليك من ذوى الخبرة والدراية . وبذلك ، بدأ خاير بك ملك الأمراء المملوكى ، بموجب الأوامر السلطانية، فى استخدام الأمراء المماليك المطيعين فى إدارة شئون الأيالة المختلفة، مع اقراره أمراء الدولة السناجق فى ثغور الأيالة الهامة ، وولاياتها الحيوية . وهكذا ، أصبحت إدارة مصر ، فى هذه المرحلة الإنتقالية ، تنقسم بين الأمراء المماليك ، والأمراء العثمانيين ، بحيث كان للأمراء المماليك إدارة شئون الأيالة

المالية والإدارية ، وللأمراء العثمانيين متابعة سير الإدارة في البلاد ، ورقابتها حفاظاً على الاستقرار والأمن وأموال الدولة الميرية في مصر .

وفي فترة ولاية أمير الأمراء قاسم باشا (٩٣٠هـ) ، بدأ الأمراء السناجق يحلُّون محل الكُشّاف المحليين في الولايات ، وذلك بسبب تفاقم الأوضاع آنذاك ، وحتى يتمكن هؤلاء الأمراء من دحر حركة عصيان الأعراب في تلك المناطق . إلا أن هؤلاء الكشاف تم إعادتهم إلى مواقعهم مرة أخرى بسبب فشل هؤلاء الأمراء في إحكام السيطرة على القوى المحلية في هذه النواحي ، حيث ثبت عدم جدوى هذا التغيير للعناصر الإدارية في الإدارة المحلية للأيالة ، خلال هذه المرحلة المبكرة من الإدارة العثمانية في مصر .

وعندما قام الوزير الأعظم ابراهيم باشا بتنظيم الإدارة في مصر (٩٣١هـ) راعى في هذه النظم العثمانية الجديدة ، القوانين والعادات القديمة في مصر ، حيث وضع أسس توجيه الولايات والكشوفيات إلى كل من الأمراء المماليك والأمراء العثمانيين بحسب ما كانت تقتضيه الظروف في هذه المرحلة . أما بنادر وموانى الأيالة الممتدة على طول البحر الحمر والبحر المتوسط ، فقد تقرر توجيهها إلى الأمراء السناجق بمرتب سنوى (ساليانة) .

وبعد تنظيم الوزير الأعظم إبراهيم باشا الإدارة في مصر ، بدأ أمراء أمراء مصر بتعيين الأمراء العثمانيين محل إداريى المماليك تدريجياً . فعلى اثر شعور أمير أمراء مصر سليمان باشا (٩٣١ ـ ٩٤١هـ) بزيادة نفوذ دفتردار مصر المملوكي جانم الحمزاوى وابنه أمير الحاج يوسف في البلاد ، وخطرهم على استقرار الأحوال بين العباد ، استصدر امراً سلطانياً بمحاكمتهم . وبعد أن قضت المحاكمة بإعدام الدفتردار المملوكي عيَّن محلة أحد الأمراء العثمانيين كدفتردار للأيالة[٢١٢] وكان هذا ، أول تغيير مباشر يطرأ على الإدارة العثمانية بمصر عقب وفاة خاير بك المملوكي ، وتسلم مصطفى باشا لمقاليد الإدارة في البلاد .

أ ـ تعيين أمراء السناجق المحافظين :

لقد كان يُعيّن في منصب أمراء السناجق المحافظين بمصر « مصر محافظه سنجقبكلكى » ، عموماً أغوات الأوجاقات العسكرية بأيالة مصر ، وكتخدا فرقة

المتفرقة وكتخدا فرقة الجاوشية بمصر . وكانت الإدارة المركزية للدولة العثمانية قد رأت الحاجة ماسّة لتشكيل جماعة من الأمراء العثمانيين الاكفاء للقيام بمهام توفير احتياجات حملات الدولة الموجهة للشرق ، وحماية حدود الدولة الجنوبية . وبذلك بدأت الدولة فى تشكيل هذه الجماعة من رؤساء الأوجاقات العسكرية بمصر ، كاغا الكوكللو(٢١٣) واغا الجراكسة(٢١٤) ، واغا المتفرقة(٢١٥) ، وكتخدا الجاوشية(٢١٦) . كما كانت هذه الرتبة توجه أيضاً إلى مُستحقى الترقية من الأمراء السناجق الأكفاء فى الولايات المجاورة لأيالة مصر ، وذلك نظراً للدرجة الرفيعة لرتبة أمراء السناجق المحافظين بمصر التى كانت تلى فى المرتبة مرتبة امارة الأمراء فى ولايات الدولة الشرقية . وقد سجّلت الدفاتر الديوانية نماذج من هذه الترقيات نحو : ترقية ابن أمير أمراء اليمن الذى كان برتبة سنجق فى اليمن، ترقيته لرتبة سنجق بمصر نظراً لما قام به من خدمات جليلة للدولة(٢١٧)، وترقية أمير السنجق خضر بك الحاصل على تقدير نامه لقيامه بمهام محاسبة اليمن خير قيام ، ترقيته لدرجة سنجق بمصر(٢١٨) . واحياناً أيضاً ما كان يحسن بذلك المنصب على بعض الأمراء السناجق بالأيالات الأخرى بطريق التبادل . وكانت هذه المبادلات تجرى بواسطة أمير أمراء مصر نفسه ، بحيث كان يعرض الامر على الأستانة ؛ وبعد الموافقة على إتمام هذه المبادلة فى الديوان الهمايونى ، كانت ترسل البراءة الخاصة بذلك إلى صاحب الشأن بأيالة مصر(٢١٩). وكانت هذه المبادلات تتم وفقاً لأسبقية المتقدمين لها ، وبحسب خدماتهم الجليلة للدولة(٢٢٠) . وكانت هذه المرتبة الرفيعة توجه ايضاً لبعض أمراء مصر الذين تقرر ترقيتهم بتوجيه وظائف ومهام لهم خارج أيالة مصر ، وذلك بسبب عدم قدرتهم على حمل السلاح ، وأداء أى خدمة عسكرية خارج مصر إما لتقدم العمر بهم أو لعجزهم(٢٢١) .

وفى النصب الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت هذه المرتبة توجه للأمراء العرب بشرط مباشرة وظائفهم خارج الأيالة(٢٢٢) وربما يكون لمثل هذه التعيينات غرض سياسى يقضى بإبعاد هؤلاء الأمراء عن مركز إدارة الدولة فى الشرق ، لما قد يسببونه من فتن واضطرابات فى مناطقهم . والذى يؤكد هذا الإحتمال ، أن بعض أمراء العرب المستقيمين الامناء ، كانت توجه إليهم هذه

الرتبة ، مع مباشرتهم لمهامهم في مركز الأيالة بمصر أو في ولاياتها ، علاوة على ما كانوا يتصرفون فيه من التزامات(٢٢٣) .

وعندما كانت تحل رتبة أحد الأمراء السناجق المحافظين بمصر ، كان أمير أمراء مصر يعرض على الآستانة أحوال الشخص المرشح لهذا المنصب والذي يرى أنه كفؤ له ومناسب وقادر على القيام بالمهام التي سوف توكل إليه(٢٢٤) . وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، صدرت الأوامر عن الدولة بعدم تعيين سناجق بمصر دون حدوث محلول عن أحد السناجق القدامى سواء بطريق المبادلة أو كتعيين جديد ، وذلك لما ثبت للآستانة من أن زيادة تعيين أمراء سناجق في مصر ممن يتقاضون ساليانات (مرتبات سنوية) يسبب ضرراً عظيماً للمال الميري بالأيالة(٢٢٥) . وعادة ما كانت الدولة تصدق على عرض أمير أمراء مصر ، حيث كان يصدر عن الديوان الهمايوني براءة التعيين التي تبين مقدار سالِيانة المرشح المذكور ، وعلى بدء مباشرة هذا الأمير المرشح لمهام منصبه ، وبأي صورة سيتقاضى مرتبة السنوي . والبراءة التالية تعد نموذج لبراءة تعيين أمير السنجق بمصر ، وهذا نصها مترجماً عن اللغة التركية :

« إن حكم النيشان الهمايوني هو على النحو التالي ، أن وزيري سنان باشا قد أرسل خطاباً أحاطنا فيه علماً بكفائه حسين دام عزه ، وأنه يستحق مرتبة أمير سنجق بمصر التي انحلّت عن علي بك الذي توفي ، .. وفي يوم ١٧ ذي الحجة ٩٧٧هـ الحق بالسنجق المذكور مقاطعة قدرها ٢٥٠,٠٠٠ أقجة ، وأعطيت للمذكور هذه البراءة . والأمر الصادر محتواه أن يصير الأمير المذكور سنجق بك في مصر ، بحيث يتولى وظائف خدمات المحافظة ، وأن يحصل على سالِيانة قدرها ٢٥٠,٠٠٠ أقجة من الخزينة المصرية ، وأن يتصرف في هذه الوظيفة على هذا النحو .. »(*) .

(*) « نشان همايون حكمي اولدركه ، وزيرم سنان باشا مكتوب كوندروب ، سابقاً .. حسين دام عزه يرارلغي ، ومصرده سنجق تصرف ايدركن فوت اولان علي بك يرينه سنجق اولمق مناسب ايدوكن اعلام ايتمش ... ، ٩٧٧ ذي الحجة سنك ١٧ كوننده ذكر اولنان سنجاغي ، بروجه نقد ٢٥٠,٠٠٠ اقجه درلغي معيت ايدوب ، بويراتي ويروب ، بيورد مكه بعد اليوم... مصرده سنجق اولوب ، شويله كه وظايف خدمات محافظة ولا يتدر ، مشار إليه مؤدى قيله، و ٢٥٠,٠٠٠ اقجه ساليانه سي مصر خزينة سندن اولوب متصرف اولا . » : كامل كبجي رقم ٧٩ ، ص ٤٦٣ / ذي الحجة ٩٧٨هـ .

وعند تسلم الأمراء السناجق المُعينين من قبل الآستانة لبراءاتهم كان عليهم دفع مقدار من المال إلى أعضاء الديوان الهمايوني يعرف باسم « رسم براءات » ، حيث كان أمير أمراء مصر يقوم بجمع هذه المبالغ من هؤلاء الأمراء ويرسلها إلى الآستانة(٢٢٦) . وعندئذ ، كان أمير الأمراء يأمر كتبة الديوان بتسجيل ساليانات أمراء السناجق المحافظين المعينين وأسمائهم وأوصافهم في الدفاتر المحفوظة في الديوان العالي ، حيث كانت تُرسل صورة مختومة ومُصدّق عليها من هذا الدفتر إلى الآستانة لتُحرر في دفاتر الرؤوس بالديوان الهمايوني(٢٢٧) . وقد كان هذا الإجراء من قبل أمير أمراء مصر يقضي على العديد من المشاكل التي كانت تُعرض من قبل بعض الأمراء . فعندما عرض أمير أمراء مصر على الآستانة أن بيري بك الذي صدر الأمر بتعيينه على درجة سنجق محافظة في مصر ، قد سحبت وظيفته هذه ، واستبدلت بسنجقية غزّة ، الأمر الذي جعل الأمير المذكور يعرض الأمر على الديوان الهمايوني طالباً تقصي حقيقته . ومن ثم ، وبعد التفتيش ، ثبت من واقع دفاتر الرؤوس (وهي الدفاتر الخاصة بتعيينات رجال الدولة ، وهي من أهم دفاتر الديوان الهمايوني على الاطلاق) الخاص بأمراء أيالة مصر والموجود بالديوان الهمايوني ، ثبت بأن الرتبة المذكورة لم توجهها الدولة إلى أي شخص آخر ، حيث طلب استصدار حكماً يبيّن استحقاق بيري بك المذكور لوظيفته القديمة كسنجق محافظ بمصر ، وذلك بموجب البراءة الموجودة بيده ، وأيضاً دفع الساليانة التي يستحقها بانتظام(٢٢٨) .

وخلال النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت الإدارة المركزية في الموافقة على تعيين الأمراء السناجق المحافظين على البنادر وولايات الأيالة الهامة في وظائف إدارية ، حيث لم تقتصر مهام ووظائف هذه الفئة على ما كانوا يقومون به في مركز الأيالة بالقاهرة . وهكذا ، أُعطي أمير أمراء مصر صلاحية عرض أحوال الأمراء الراغبين في مناطق السناجق الإدارية على مركز الدولة ، حيث رخّص له بتوجيه هذه المناطق الإدارية كلما شغرت واحدة منها ، إلى الأمراء السناجق المناسبين الأمناء ، ثم يُعرض الأمر مرة أخرى على مركز الدولة . فقد صدرت الأوامر السلطانية إلى إبراهيم باشا (٩٩١ ـ ٩٩٢هـ) الذي عين على أيالة مصر وبيده صلاحيات مطلقة لاصلاح وتنظيم أحوال الإدارة في البلاد ،

صدرت بتعيين اثنى عشر أميراً من الأمراء القادرين على القيام بخدمة المحافظة فى مصر لحماية البلاد والعباد ، ويعرض أحوال الراغبين فى هذه المرتبة السنجقية الشاغرة بالفعل فى مصر ، والقادرين على أداء مهام هذه الوظيفة ، بحيث كانت توجه هذه المراتب السنجقية المحلولة إلى المستحقين منهم فعلاً ، ويُحال الذين ليس لهم القدرة على الخدمة إلى وظيفة التقاعد(٢٢٩) .

لقد كان الكُشّاف الذين تقل مرتبتهم عن مرتبة أمراء السناجق ، كانوا يعملون كحكام لولايات مصر المختلفة منذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، إلا أن الولايات البعيدة عن مركز الأيالة وذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدولة وللأيالة مثل ولاية الصعيد وولاية أبريم جنوبى مصر ، والمناطق التى كان يسودها اضطراب من وقت لآخر ، فكان يُعيّن عليها أمراء سناجق مزودين بأعداد كافية من الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع لتأمين حالة الاستقرار فى تلك المناطق(٢٣٠) ، وذلك علاوة على من كان يعين من هؤلاء الأمراء فى بنادر وموانى الدولة الهامة الملحقة بأيالة مصر كالأسكندرية ورشيد ودمياط والسويس وجدة .

وحتى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، كانت أيالات الدولة العثمانية تنقسم إلى مناطق إدارية يعرف كل منها بإسم « سنجق » . ولما كان معنى كلمة سنجق هو لواء أو راية ، فإن هذه المنطقة الإدارية المعروفة باسم سنجق قد اكتسبت هذا الاسم من لواء أمير هذه المنطقة الإدارية ، حيث بدأ يُعرف هذا الأمير صاحب اللواء باسم « أمير سنجق » أو « أمير لواء » . وكان أمير السنجق يتصرف فى مقاطعة « تيمار » مقابل خدماته التى كان يقدمها للدولة فى منطقته الإدارية .
ولما كانت أيالة مصر ومناطقها الإدارية تقوم على نظام الساليانة ، وليس نظام التيمار الذى كان معروف لدى ولايات الدولة الأخرى ، فقد كان أمراء السناجق المحافظين بها يعينون فى وظائفهم هذه بمرتبات سنوية (ساليانات) يتقاضونها من الخزينة الإرسالية مباشرة إذا كانت المهام التى قومون بها فى مركز الأيالة بالقاهرة . أما بالنسبة للأمراء السناجق الذى كانوا يباشرون وظائفهم فى ولايات وبنادر الأيالة المختلفة كالصعيد والبحيرة والمنوفية ، فقد كانوا يتقاضون مرتباتهم بمربوط التيمار المعروف لدى الدولة ، من محصولات خراج هذه

الولايات[٢٣١] . وكان قانون نامه مصر ، قد أكّد على ضرورة منع دفع مرتبات الأمراء السناجق بمصر من الخزينة الإرسالية نقداً ، وتحويلها لهم عن خراج ولاياتهم بمصر ، بحيث يقوم رجال كل طائفة بتحصيل الأموال الخاصة بهم ، وإيداعها في الخزينة المصرية ، وعندئذ يقوم الدفتردار بتوزيعها بحسب « دفاتر المقابلة » (وهي دفاتر تسجيل ساليانات وعلوفات ومرتبات الأمراء وموظفي الدولة بالديوان الهمايوني)[٢٣٢] .

وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبحت هذه الساليانات تؤدى من الخزينة المصرية كل شهر ، حيث لم تتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ أقجة ، وهو الحد الأدنى لمقاطعة التيمار ، وذلك بالنسبة للمعينين الجدد[٢٣٣] . وأحياناً ما كان يُعين لأمير السنجق على ساليانه أعلى من ساليانه السنجق المحلول ؛ وعندئذ ، لم تكن هذه الزيادة تُسدّد من الخزينة المصرية ، بل كان ينبغي الانتظار حتى ينحل سنجق آخر ، فيُسدد منه هذا النقصان[٢٣٤] . ولمّا زادت هذه الحالات الطارئة في تعيين السناجق ، صدرت الأوامر بعدم تعيين ساليانه للسنجق أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ أقجة كمربوط أوّل للتعيين ، بحيث كانت تُسدد الزيادات من مخصصّات أمير الأمراء الذي لم يتقيد بهذه الأوامر[٢٣٥] . وإذا كانت درجة السنجق المحلول ذات ساليانه أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ أقجة ، كان يضبط المقدار الزائد للخزينة الإرسالية[٢٣٦] . وكانت الدولة قد أكدت على ضبط ساليانات الأمراء السناجق المسنين والقاعدين عن الخدمة ، وضم هذه الساليانات الكبيرة للخزينة المصرية ، وتعيين معاش له عرف باسم « تقاعدية » ، وذلك بدلاً من هذا المرتب الكبير . وكان الأمير السنجق المتقاعد يتقاضى « تقاعدية » تقدر بـ ١٠,٠٠٠ أقجة عن كل ١٠٠,٠٠٠ أقجة كان يتسلمها كساليانة له من قبل ، وذلك وفقاً للقانون المعمول به في الدولة. وكانت الدولة قد أقدمت على هذه الخطوة ، رغبة منها في زيادة دخلها خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخها الطويل[٢٣٧] .

لقد كانت مناصب الأمراء السناجق المحافظين بمصر تُجدّد كل عام ، حيث كان على كل أمير من هؤلاء الأمراء السناجق أن يرسل للأستانه ، مع بعض الهدايا القيمة والمناسبة ، عرض حال يبين فيه إجازاته خلال فترة عمله السابقة . ولم تكن الدولة ، في العادة ، ترد طلب أحد هؤلاء الأمراء في التجديد ، طالما هم

يؤدون وظائفهم دون تقصير ، كما يؤدون الرسوم المطلوبة منهم دون نقصان . وعندئذ ، كانت تُرسل إليهم براءات التجديد من مركز الدولة رأساً(٢٣٨) . وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، حرص بعض أمراء مصر السناجق على استخراج براءات جديدة لهم بحجة ان براءاتهم القديمة قد فقدوها ، وبذلك اصبحت بأيديهم اكثر من براءة يتقاضون بها ساليانات إضافية دون وجه حق ، ممّا كان يثقل على الخزينة الميرية المصرية . وهكذا ، صدرت الأوامر لأمير امراء مصر بسحب هذه البراءات الغير شرعية من هؤلاء الأمراء ، وإرسالها إلى الأستانة للتحقق من امرها(٢٣٩) .

لقد كان من عادة الدولة إلغاء فرمانات وبراءات السلطان إذا ما توفى أو نُحِّى عن العرش ، ولذلك ، كان على أمراء مصر السناجق تجديد براءاتهم عند إعتلاء السلطان الجديد ، حيث كانوا يرسلون براءاتهم القديمة للأستانة مع بعض الهدايا باسم « جلوس همايون بيشكش » ، وعندئذ ، يقوم السلطان بمنح هؤلاء الأمراء براءات جديدة ملحقاً بها ترقية عرفت باسم « ترقية الجلوس » ، وكانت هذه الترقية تقدر بـ ٢٠,٠٠٠ اقچة(٢٤٠) . وقد أرتبط تجديد السلطان لبراءات الأمراء السناجق ، خلال النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، أرتبط بإرسال هؤلاء الأمراء لما عرف باسم « رسم الجلوس السلطاني » ، حيث بدأ يتأخر تجديد هذه البراءات بسبب عدم اداء الأمراء لهذه الرسوم في الوقت المناسب . حتى أنه كثيراً ما صدرت الأوامر لأمير امراء مصر بضرورة السعي لتحصيل هذه الرسوم والهدايا من الأمراء المذكورين ، وإرسالها إلى الأستانة(٢٤١) وفي حالة امتناعهم عن اداء هذه الرسوم ، يقوم أمير أمراء مصر بعرض أحوال هؤلاء الأمراء السناجق على استانبول بالتفصيل ، وتوجيه وظائفهم ومسئولياتهم إلى أمراء آخرين مستحقين يوفون بالالتزامات المقررة عليهم(٢٤٢) .

وإذا كنا لم نصادف أي قيد يبين أعداد أمراء مصر السناجق في دفاتر الأرشيف العثماني حتى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، فقد أوضحت بعض المصادر أن عدد أمراء مصر السناجق الذين كاوا يباشرون وظائفهم في أيالة مصر خلال أواسط هذا القرن ، قد وصل إلى اربعين أميراً ، وهذا عدد قد يكون مبالغ فيه كثيراً . وكان كل من الحلاّق وعبد الكريم قد صرحا في تاريخيهما المتعلق

بأيالة مصر فى العصر العثمانى ، ان امير امراء مصر سنّان باشا (٩٧٥ - ٩٧٧هـ) كان قد اصطحب معه ، أثناء توجهه إلى اليمن سرداراً على جيوش الدولة هناك ، اربعة عشر أمير سنجق ممّن هو مجموعهم أربعون أمير سنجق موجودون فى ايالة مصر آنذاك(٢٤٣) . وخلال النصف الثانى من هذا القرن بدأت تُصادف أعداد من هؤلاء الأمراء فى مواقع مختلفة من الأيالة . فقد أُدرج ٢٦ امير لواء تحت عنوان « ساليانه هاى أمراء محافظين ولاية مصر » فى إحدى دفاتر الرؤوس بالديوان الهمايونى مؤرخ بتاريخ ٩٨١هـ(٢٤٤) ، وفى إحدى البراءات الموجهة لأحد أمراء مصر السناجق ، تحمل تاريخ ١٠٠٧هـ ذكر أن عدد هؤلاء الأمراء يبلغ عشرون أميراً (٢٤٥)، ولكن فى براءة أخرى تحمل تاريخ ١٠٠٨ ذُكر أن عددهم يبلغ خمسة وعشرون أمير(٢٤٦) .

أما عن ألقاب أمراء السناجق فى الدولة العثمانية ، فقد نص « قانون نامه الفاتح » على أن أمير السنجق كان يخاطب فى المكاتبات الرسمية بالألقاب التالية: « قدوة الأمراء الكرام ، عمدة الكبراء الفخام ، ذو القدر والاحترام ، صاحب العزّ والاحتشام ، المختص بمزيد عناية الملك العلأم .. سنجق بكى دام عزّ »(٢٤٧) . كما كانت تذكر هذه الألقاب مختصرة فى الأحكام الواردة فى دفاتر الديوان الهمايونى ، والمرسلة لأمراء السناجق فى ايالات الدولة على نحو : « قدوة الأمراء الكرام .. دام عزه »(٢٤٨) وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦ ، كان الأمراء السناجق المحافظين بمصر يخاطبون على النحو التالى : « مفاخر الأمراء الكرام ، مراجع الكبراء الفخام ، ذو القدر والاحترام ، المختصون بمزيد عناية الملك العلام ، ديار مصر ده أولان سنجقبكلرى دام عزّهم »(٢٤٩) .

ب - وظائف ومسئوليات أمراء مصر السناجق المحافظين :

يُعتبر أمراء مصر السناجق المحافظين من اهم معاونى أمير أمراء مصر ، وعلى رأس الهيئة المنفذة للسياسة الإدارية فى مصر ، بل فى المنطقة كلها . فمنذ أن دخلت مصر تحت الإدارة العثمانية ، وحتى وفاة خاير بك المملوكى ، كان هؤلاء الأمراء المحافظين ، هم ممثلو الدولة العثمانية فى مصر . وبعد تعيين مصطفى باشا على أيالة مصر ، وحتى تنظيم إبراهيم باشا للإدارة العثمانية ، كانوا قبضة الدولة القوية التى قضى بها على العديد من حركات العصيان هنا وهناك ، ووطدت بها حالة الاستقرار بين العباد(٢٥٠) .

وبعد صدور قانون نامه مصر ، واستقرار الإدارة العثمانية فى مصر ، بدأت معالم مسئوليات هذه الفئة فى الوضوح تدريجياً ، حيث اصبحت لها وظائف داخلية وأخرى خارجية . أما وظائف الأمراء السناجق المحافظين الداخلية ، فكانت تنحصر فيما يوجه إليهم من مهام فى مركز الأيالة نفسها ، والمسئوليات الخارجية التى كانوا يقومون بها ، كانوا يكلفون بها فى ولايات مصر المحلية المختلفة ، أو ايالات الدولة المجاورة لأيالة مصر . وبصفة عامة ، كانت هذه المهام تُحددها براوات الأمراء التى كانت بأيديهم ، كأن يكون الأمير من المسنين الذين لا يمكن تكليفهم بمهام خارج مصر ، أو يكون من أصحاب الكفاءات الخاصة الضرورية فى مركز الأيالة بالقاهرة ، أو من اصحاب الخبرة فى حماية الولايات الشرقية من الرجال الأكفاء (٢٥١) . وعموماً ، كان أمير أمراء مصر مكلفاً بتعين نوعية هذه الخدمات حسب احتياجات الأيالة والمنطقة ، بحيث يحصل على موافقه مركز الدولة فى ذلك إذا لزم الأمر . وهكذا ، كان الأمراء المكلفين بمهام فى القاهرة نفسها يعرفون باسم « أمراء محافظى مصر » ، أما الذين كانوا يباشرون وظائف خارج مركز الأيالة وفى الايالات المجاورة ، كانوا يعرفون باسم « أمراء مصر السناجق »(٢٥٢) . وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، كان اثنى عشر أميراً من أمراء مصر المحافظين يستخدمون فى إدارة شئون الأيالة الداخلية ، أما بقية الأمراء الآخرين فكانوا يُكلفون بمأموريات خارج الأيالة كلما دعت الضرورة ذلك وصدرت الأوامر السلطانية بالتنفيذ(٢٥٣) .

لقد كان أمراء مصر المحافظين من الأعضاء الأساسيين فى ديوان مصر العالى ، ومن خلال الديوان كانوا يقومون بمعاونة أمير أمراء مصر فى إدارة شئون الأيالة المختلفة التى كانت تُنظر فى الديوان ، فيُكلفون بتنفيذ الأوامر الصادرة عن الديوان العالى ، والمحولة عن الديوان الهمايونى بمركز الدولة . فقد صدر امر لأمير امراء مصر يكلف فيه احد أمراء مصر السناجق بتحصيل الاموال الميرية الموجودة فى ذمة شيخ الصعيد(٢٥٤) ، وامراً آخر يدعو فيه أمير أمراء مصر لاستخدام احد أمراء مصر السناجق فى شئون الأموال الميرية (٢٥٥) . وإذا ما اتى بعض الرسل من الاستانة للقيام ببعض المهام المكلّفين بها فى مصر أو فى ايالة بالمنطقة ، كان أمراء مصر المحافظين يكلّفون بمعاونة هؤلاء الرسل والجاوشية وبتيسير ما كُلّفوا به من مأموريات(٢٥٦) .

وعلاوة على ذلك ، كانت حماية أيالة مصر ، والأماكن الهامة بمدينة القاهرة من حركات العصيان وفساد الأشقياء ، من أهم المسئوليات التى كان يُكلف بها الأمراء السناجق المحافظين . فلمّا وصل إلى مسامع الدولة أن العصاة والمفسدين يقومون بغصب الأموال والأسباب فى مناطق مختلفة من القاهرة ، صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بتعيين عدد كاف من أمراء مصر المحافظين لحماية هذه المناطق بطريق المناوبة مع صوباشية بولاق ومصر القديمة والقاهرة (ضباط الشرطة) (٢٥٧). وعندما أرسل أمير أمراء مصر محمد باشا (١٠١٦ ـ ١٠٢٠هـ) لإصلاح الإدارة فى مصر ، كلّف العديد من أمراء مصر المحافظين بتأديب الأمراء والعساكر الذى كانوا يقودون حركات العصيان ضد الدولة فى الولايات(٢٥٨) .

أما الأمراء السناجق الموجودون فى مصر بشكل دائم ، ويكلفون بالخدمات الخارجية للدولة فى المنطقة ، كانوا يباشرون الوظائف العسكرية والإدارية المختلفة فى أيالة مصر وفى الأيالات والسناجق المجاورة لها ، كالإشراف على بناء وتعمير ابيار سبيل الحرمين الشريفين(٢٥٩) ، وحماية الزخائر التى كانت ترسل للأستانة سنويا(٢٦٠) ، وحراسة الخزينة الإرسالية المصرية وإيصالها سالمة إلى اسلامبول(٢٦١) . ومن ناحية أخرى كان أمراء مصر السناجق يكلفون بالقيام بمهام الأمراء السناجق فى المناطق والولايات المجاورة الذين كانوا يعينون فى حملات الدولة الخارجية ، وذلك حتى عودة هؤلاء الأمراء من المهام المكلفين بها . فقد كلف أحمد بك من أمراء مصر السناجق بمحافظة رودس حتى عودة أمير سنجق رودس حمزة بك من حملة مالطة (٩٧٢هـ)(٢٦٢) ، وصدر الأمر لأمير أمراء مصر بإرسال قوة قوامها ١٠٠٠ فرد من الجند المسلح ، وعدد كاف من الأمراء وأمراء مصر السناجق إلى الشام لحماية سناجق غزّة والقدس وصفد ، وذلك حتى عودة أمير أمراء الشام حسن باشا الذى توجه إلى حملة الشرق (٩٨٦هـ)(٢٦٣) .

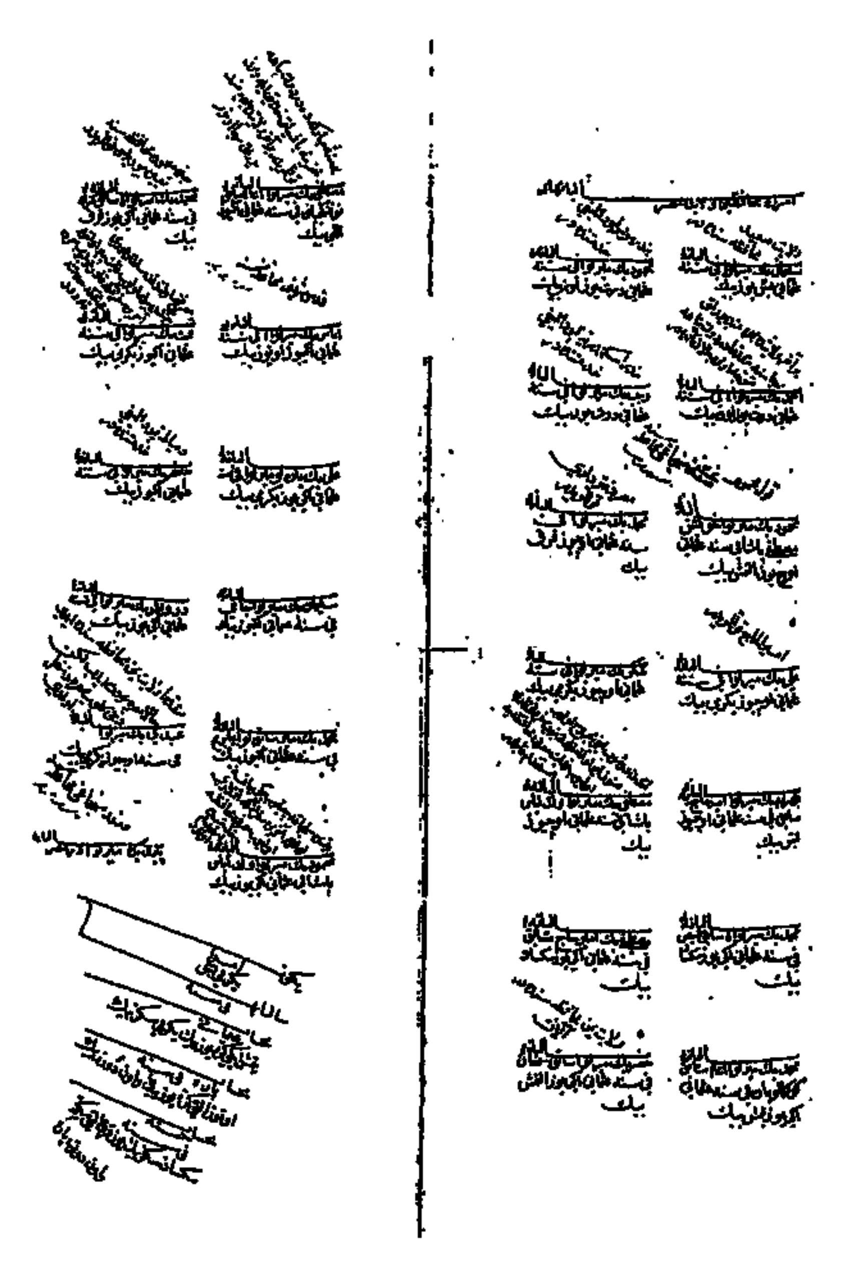
لقد كان أمراء مصر السناجق من رجال الدولة الأمناء فى الأعمّ الأغلب ، حيث كانوا يبعثون بالتقارير الدورية السرّية والعلنية عن أحوال الأيالة ، وأوضاع أمير الأمراء إلى مركز الدولة . وعند وفاة أمير أمراء مصر ، يكونون أول من يقوم بضبط الأيالة ، وحفظ ولائها للدولة . وأحياناً ما كان يُختار شخص معتمد

منهم كقائمقام ، حيث كان هذا الأمير المنتخب الذى يعاونه فى ذلك الأمراء السناجق بالأيالة ، يقوم بتدوير شئون الأيالة المختلفة حتى وصول أمير الأمراء إلى القاهرة(٢٦٤) .

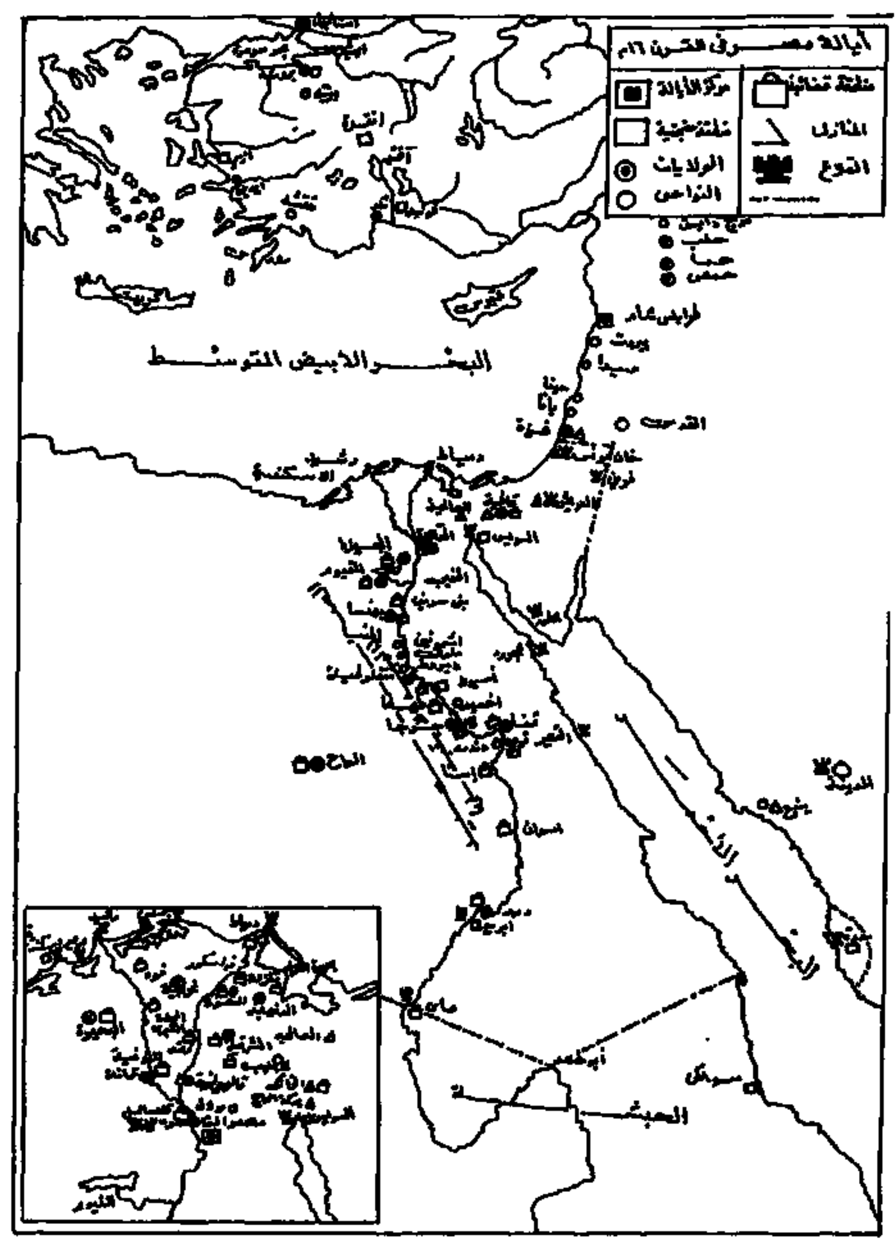
جـ- مكافئة ، عقاب ، وعزل الأمراء المحافظين :

لقد كان عرض أمير أمراء مصر لأحوال موظفى الدولة الموجودون تحت إدارته ، على مركز الدولة من وقت لآخر ، من أهم المسئوليات التى كان يقوم بها لإحكام السيطرة على منسوبى الدولة فى أيالة مصر . ولما كان أمراء مصر السناجق يمثلون قاعدة قوية للحكم العثمانى فى البلاد ، فقد كانوا يُعيّنون من قبل الآستانة ، وتحدد صلاحياتهم ومهماتهم فى الأيالة والمنطقة بمعرفة الديوان الهمايونى ، فلم يكن أمير أمراء مصر يقدم على مكافئة احدهم أو عقابه أو عزله الأ بعد عرض أمره على مركز الدولة مباشرة . وبموجب هذا العرض ، كانت تتغير حالة الأمير السنجق بمصر . فعلى اثر عرض أمير أمراء مصر الذى أكّد على أن الأمير السنجق على بك قد اثبت شجاعة وكفاءة فى زمن الولاة السابقين، ويقوم الآن بما يُكلف به من مهام خير قيام ، وافقت الآستانة على منح الأمير المذكور ترقية تقدر بـ ٢٠,٠٠٠ اقجة ، حيث تقرر تسلمه هذه الترقية بعد تسجيلها فى دفاتر الترقيات(٢٦٥) .

أما بالنسبة للأمراء السناجق المُكلفين بمهام خارج الأيالة ، فكان لابد وأن يقوم أمير الأمراء الذى كان يباشر أعمالهم ويشرف عليها ، بعرض أمر ترقية احد هؤلاء الأمراء على أمير امراء مصر أولاً ، بحيث يقوم الأخير بعرض أحقية هؤلاء الأمراء للمكافئة والتقدير من قبل الدولة . وعندئذ ، كانت الآستانة بعد تصديقها على هذه الترقية ، ترسل براءتها لأمير السنجق نفسه(٢٦٦) . وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت الدولة فى إتخاذ بعض الإجراءات المالية للحد من مصروفات الخزينة الإرسالية ؛ ومن بين هذه الاجراءات ، عدم منح أى ترقيات للأمراء السناجق بأيالة مصر ، إلا بعد أن تشغر درجة سنجق محلولة تستقطع منها هذه الترقيات ، ومنع دفع هذه الترقيات من الخزينة المصرية مباشرة (٢٦٧)، حتى انه تقرر رفع الترقيات التى كانت قد منحت للمستحقين من الأمراء السناجق من قبل ، وذلك لمواجهة الازمة المالية التى كانت تواجهها الدولة آنذاك(٢٦٨) .



صورة لدفتر ساليانات (مرتبات) أمراء مصر المحافظين خلال النصف الثاني من القرن الـ ١٦
(أرشيف رئاسة الوزراء تصنيف كامل كيجي رقم ٢٦٢)



خريطة تبين حدود أيالة مصر فى القرن ١٦م/ ١٠ هـ

ومثلما كان يكافأ من يؤدى مهامه من هؤلاء الأمراء بإخلاص وكفاءة ، كانت تُعرض أحوال من يقوم أثناء أداء وظائفه ، بإيقاع الأذى بالرعية ، ويتسبب فى عدم استقرار الأوضاع فى الأيالة ، تعرض على الآستانة ، حيث تبحث فى الديوان الهمايونى ، ومن ثم يتقرر عزل من يثبت عليه الإتهامات الموجهة إليه ، وتصدر الأوامر بترشيح آخر ليحل محله(٢٦٩) .

وعند عزل الأمراء السناجق المحافظين المسنين أو المرضى أو غير القادرين على أداء الوظائف والمهام المكلفين بها ، كانت توجه إليهم مرتبات خاصة تعرف باسم « تقاعدية »(٢٧٠) .

وحتى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، كان أمراء مصر السناجق المحافظين ، يباشرون مسئولياتهم فى أيالة مصر وفى المناطق والولايات القريبة منها بصدق وأمانة ؛ لكن ، منذ آواخر هذا القرن ، أصبحت هذه الفئة من أهم عوامل عدم الإستقرار والفساد والاضطرب الإدارى والمالى والعسكرى فى الأيالة . فعلى أثر حصول الأمراء السناجق فى مصر على التزامات بعض المقاطعات الهامة فى مصر ، بدأ نفوذهم الإدارى يزداد فى مركز الأيالة وفى ولاياتها أيضاً (٢٧١). فقد صدر أمراً سلطانياً لأمير أمراء مصر فى عام ١٠٠٢هـ ، بتثبيت محمد بك ، وهو أحد أمراء مصر السناجق ، وأتباعه فى الوظائف الإدارية التى كانوا يقومون بها وهى خدمات « أمانة الأنبار » ، و« كتابة جماعة التوفنكجيان » ، و « كتخدائية جماعة الكوكللو والتوفنكچيان » ، و « أمانة السويس» و « كتابة بندر السويس » و « حوالة الشهر » .. ومقاطعات أخرى(٢٧٢) . ومن خلال ما كان يقوم به أمير سنجق واحد فقط وأتباعه يتبين لنا إلى أى حد أصبح لهذا المنصب ولاصحابه تأثيراً مباشراً فى مختلف مؤسسات الأيالة فى مصر(٢٧٣) .

مناطق أيالة مصر الإدارية وإدارييها

أ - التقسيمات الإدارية لإيالة مصر (الولاية - السنجق - الكاشفية - الأمانة) :

لقد كانت مصر تتمتع بحدود طبيعية ذات تأثير مباشر على تقسيمها الأقليمي في المنطقة فمنذ أقدم العصور ، انقسمت مصر إلى أقليمين أساسيين :

الوجه البحرى (مصر السفلى) في الشمال .

والوجه القبلى (مصر العليا) في الجنوب .

وكانت مدينة القاهرة تفصل بين هذين الأقليمين . أما مصر السفلى ، فكانت تنقسم إلى أقسام ثلاثة : منطقة الدلتا التى تقع بين فرعى النيل وتحتوى على ولايات : الغربية ، المنوفية ، والشرقية التى كانت تمتد من الطرف الشرقى للدلتا وحتى صحراء سيناء ، والبحيرة التى كانت تمتد من غرب الدلتا وحتى الصحراء الغربية . أما أقليم مصر العليا ، فكان أقليم عظيم ممتد معروف باسم الصعيد ، وهو يمتد على ضفتى النيل من جنوب القاهرة وحتى بلاد النوبة . وإذا كان هذه التقسيم الإدارى العام لمصر لم يتغير حتى يومنا هذا ، فإن المناطق الإدارية التى دخلت ضمن هذه الإقاليم ، قد طرأ عليها تغييرات متفاوتة بين الحين والآخر ، وقد حدثت هذه التغييرات تبعاً لتطور أحوال أيالة مصر السياسية والإدارية والاقتصادية في العصر العثماني .

كنا قد تحدثنا في موضع سابق من هذه الدراسة عن إنتهاج الدولة العثمانية لنظام في التقسيمات الإدارية في البلاد التى دخلت تحت إدارتها ، يتناسب مع طبيعة هذه المناطق ونظمها السابقة . وهكذا ، لم يجرى العثمانيون تغييرات كبيرة على القسيمات الإدارية التى كانت موجوده في مصر في عهد المماليك ، وأبقوا الكثير منها على حالها .

لقد كان مركز السلطنة المملوكية في مصر ينقسم إلى ثلاثة أقسام هى نيابات كبرى ، كل منها تعرف باسم « نيابة السلطنة » فكانت نيابة الوجه البحرى تتكون من عدة أعمال هى : (القليوبية ، الشرقية ، الدقهلية ، دمياط ، الغربية ، المنوفية ، ابيار ، البحيرة ، فوة ونسطراوية). أما نيابة الوجه القبلى ،

فكانت تتشكل من تسعة أعمال هي : (الجيزة ، الفيوم ، اشمونية ، اخميمية ، اطفيحية ، بهنساوية ، أسيوطية ، قوصية ، اسوان)(٢٧٤) . وكانت نيابة الأسكندرية قد استحدثت عام ٧٦٧هـ لمواجهة خطر الفرنك في البحر المتوسط(٢٧٥) . وفي أوائل القرن ١٠هـ / ١٦م ، احدث المماليك أيضاً نيابة جدة لمواجهة خطر البرتغال في البحر الأحمر(٢٧٦) .

ومن ناحية أخرى ، كانت سيطرة المماليك على مصر العليا في صعيد مصر هشّة للغاية ، وذلك بسبب ما كان يقوم به عربان الصعيد من هجمات مستمرة على الولايات هناك بمساعدة ملك دولة الفونج . حتى أن هؤلاء العربان احياناً ما نجحوا في الإستيلاء على عمل اسوان(٢٧٧) . ولم يكن للمماليك اى نفوذ على مناطق الواحات في صحراء مصر الغربية البعيدة عن مركز الدولة ، حيث كانت هذه المناطق مستقلة تماماً عن دولة المماليك(٢٧٨) . وهكذا ، أبقى السلطان سليم الأول ، عقب ضم مصر ، أبقى ولايات وأعمال مصر وفقاً للتقسيمات القديمة ، تحت إشراف وتصرف الكُشّاف وحكام المماليك الذين أعلنوا ولائهم للإدارة الجديدة . وكان أقليم الواحات في الصحراء الغربية في العصر المملوكي يُدار بمعرفة مشايخ العرب المحليين ، حيث كانت لهم سلطة مستقلة عن مصر هناك. ولكن ، تمكن أمير الأمراء خاير بك المملوكي من عقد بعض المعاهدات مع هذه القبائل ، حيث أحدث بذلك ولاية جديدة ضُمّت لتقسيم مصر الإدارى عرفت باسم « الواح » أو « الواحات »(٢٧٩) . وأثناء فترة وجود الوزير الأعظم إبراهيم باشا في مصر ، قام ، ضمن اصلاحاته الإدارية في البلاد ، قام بتوجيه الصعيد ، وكان مركزها مدينة أسيوط ، إلى أبناء عمر ، واعتبر هذا الأقليم منطقة سنجقية مستقلة ، وذلك بعد أن تشاور مع مشايخ العربان في تلك الجهات في هذا الخصوص(٢٨٠) .

وهكذا بينما كانت مصر مقسمة إلى عدة ولايات (كشوفيات) كما جرت العادة في زمن المماليك ، اعتبرت المناطق الإدارية الهامة في الأيالة ، « سناجق إدارية » على النحو الذى كان مطبقاً في ولايات الدولة العثمانية الأخرى في الأناضول . ومع نهاية الربع الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، أخذ تقسم المناطق الإدارية في أيالة مصر الشكل التالي :

في مصر السفلى : الشرقية ، قليوب ، بيلبيس ، دقهلية ، غربية ، منوفية ، بحيرة ، قاطية .

وفي مصر العليا : الجيزة ، اطفيحية ، أشمونين ، فيوم ، بهنساوية ، منفلوط ، الواح .

وكان هذا التقسيم قد ورد لولايات مصر خلال هذه الفترة في قانون نامه مصر . إلا أنه يلاحظ بعض الأختلافات بين نسخ قانون نامه مصر التي بين ايدينا ، فبينما كانت نسخة اسعد افندى والتي أتخذناها مصدراً أساسياً في بحثنا، تبين الوحدات الإدارية لأيالة مصر على أنها « ولايات »(٢٨١) ، فنلاحظ في النسخة الموجودة في المكتبة الوطنية في باريس ، ان مناطق قليوب ، وبلبيس ، ودقهلية تُذكر تحت اسم ناحية بعد ولاية الشرقية ، كما لو كانت هذه النواحي تابعة لولاية الشرقية في ذلك الوقت (٢٨٢). اما نسختي أيا صوفيا وخزينة أمانة الكتب بسراى طوب قابو فاعتبرت مصر تحتوى على اقليمين فقط هما : الشرقية والغربية ، حيث أوردتهما تحتى اسم « ولايت » ، ثم ذكرت المناطق الإدارية الأخرى تحت تعبير « ناحية »(٢٨٣) والقول الأرجح عندنا أن هذا الأختلاف بين نسخ قانون نامه مصر في هذا التقسيم الإدارى ، قد يرجع إلى اختلاف تاريخ تدوين كل نسخة من هذه النسخ ، بحيث حوت كل نسخة على آخر التغييرات التي حدثت في التقسم الإدارى في الأيالة في وقتها ، وقد يكون اجتهاداً من الناسخ نفسه بحسب ما كان يرى آنذاك .

وفي هذا التقسيم المبكر لولايات أيالة مصر ، أعتبرت مناطق الإسكندرية وجدّة وأسيوط (الصعيد) مناطق سنجقية . ففي إحدى الدفاتر التي حُررت في زمن أمير أمراء مصر سليمان باشا (٩٣١ - ٩٤١هـ) ، لوحظ تسجيل ثلاثة سناجق إدارية : الأولى منها كانت لـواء الإسكندرية ، وقد وجهت لأحد الأمراء السناجق بساليانة تقدر بـ ٣٠٠,٠٠٠ أقجة ، وثانيهما لواء أسيوط (سيوط) وجه إلى عيسى بك بساليانة تقدر بـ ٢٥٠,٠٠٠ اقجة ، وثالثها ، لواء جدة ، وجه إلى جاوش على بساليانة تقدر بـ ١٥٠,٠٠٠ اقجة ، وذلك بصفة أمانة (أمانت)(٢٨٤) . وفي هذه الفترة ، كانت بنادر دمياط والبرلس ، ورشيد ملحقة بسنجق الاسكندرية ، أما القصير فكانت تابعة لسيوط .

وفى عام ٩٤٥هـ ، وبينما كان خادم سليمان باشا عائداً من حملة الهند واليمن ، نزل بجنده عند ساحل القصير على البحر الاحمر ، حيث أصدر أمره إلى اوزدمير بك بضبط بعض القلاع هناك والسيطرة عليها . وبذلك ، توجه اوزدمير بك بأسطوله النهرى عبر نهر النيل صوب الجنوب ، حيث تمكن من اخضاع بعض القبائل العربية هناك ، ومن السيطرة على قلاع « ابريم » ، و « درر » ، ومدن « ماغراق » ، و« صاى » ، وكانت موجودة تحت نفوذ دولة الفونج آنذاك ، وأمر بإنشاء قلعة فى « ساى » (صاى)(٢٨٥) . ومنذ ذلك الحين ، وحتى عام ٩٧٥هـ ، استمرت « إبريم » ملحقة بسنجق اسيوط(٢٨٦) . ولكن ، أصبحت بعد ذلك منطقة سنجقية مستقلة ملحقة بأيالة مصر(٢٨٧) .

وإذا كانت الأقاليم التى تشكلت منها أيالة مصر لم يطرأ عليها تغيير يذكر حتى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، فقد حدثت تغييرات من حين لآخر فى التشكيل الإدارى لولايات وسناجق مصر العليا والسفلى ، وذلك بحسب التطورات الإدارية والاقتصادية والسياسية التى كانت تمر بها الأيالة . فقد ذكرت منطقة قليوب على أنها ولاية فى أوائل القرن (١٠هـ / ١٦م)(٢٨٨) . ولكن فى أواخر هذا القرن صودفت بعض القيود التى تُبيِّن أن قليوب تحولت إلى أمانة (مقاطعة كَشُوفية)(٢٨٩) ، وأنها تابعة لولاية الشرقية ، كما ألحقت بلبيس والدقهلية تماماً بولاية الشرقية أيضاً ، فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، وصارت منطقة قليوب ولاية مستقلة تماماً (٢٩٠). ومنذ دخول أيالة مصر تحت الإدارة العثمانية ، كانت منطقة المنصورة أيضاً تتبع ولاية الشرقية ، ولكن ، فى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، أخذت المنصورة شكل ولاية مستقلة تابعة إدارياً لولاية الشرقية . وفى حوالى عام ٩٧٧هـ ، كانت منطقة فراسكور التابعة المنصورة قد أصبحت ولاية مستقلة(٢٩١) ، ولكن فى عام ٩٩٨هـ ألحقت مرة ثانية بالمنصورة لتيسير القيام ببعض الاصلاحات فيها وفى منطقة المنزلة ايضاً(٢٩٢). وفى عام ١٠٠٠هـ ، صارت فراسكور ونواحيها ولاية مستقلة ، مع استمرار ربطها إدارياً بالمنصورة(٢٩٣) . وفى عام ٩٩٩هـ وبسبب اكتشاف معدن الفوسفات فيها بكثرة ، أصبحت منطقة « طرانة » التى كانت تتبع ولاية البحيرة ، أصبحت كاشفية مستقلة مع استمرار ربطها إدارياً بالبحيرة(٢٩٤) .

وفى نهاية الربع الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، ضُم إلى منطقة « بهنساوية» التى كانت ملحقة إدارياً بولاية الفيوم ، ضم إليها ولاية اطفيح ، وأيضاً أمانة ملوى وديروط (دريوط) التى كانت ضمن اشمونيين إدارياً عام ٩٩٢هـ ، حيث استحدثت بذلك إدارة سنجقية مستقلة من هذه المناطق . وفى أمر سلطانى صدر لأمير أمراء مصر إبراهيم باشا (٩٩١ ـ ٩٩٢هـ) تبين لنا الهدف الذى كانت ترمى إليه الدولة من هذا التغيير فى التقسيمات الإدارية فى تلك المنطقة ، حيث يؤكد هذا الامر بأن ولايتى بهنساوية واطفيحية قد آلت للخراب ، ولذا تقرر الحاق بعض الأمانات فى ولاية اشمونين بها ، وتعيين احد أمراء مصر السناجق عليها لاصلاحها وتعميرها(٢٩٥) . وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، صارت اطفيحية وبهنساوية ولايات مستقلة اداريا عن الفيوم(٢٩٦) .

لقد اعتبرت ولاية الصعيد اقليماً مستقلاً ، منذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية . ولكن فى عام ٩٨٢هـ الحقت بعض القرى التى تقع جنوب الصعيد والتى كانت ملحقة بأيالة الحبشة ، الحقت بسنجق إبريم ، وذلك حتى يتيسر تأمين بعض الاحتياجات الضرورية لأيالة الحبش ، ولاستمالة عشائر العرب التى كانت كثيراً ما تقوم بحركات عصيان ضد الإدارة العثمانية بمساعدة دولة الفونج(٢٩٧) . وفى عام ٩٩١هـ الحقت ولاية الصعيد نفسها بسنجق ابريم لتامين حماية المناطق الجنوبية من عصاة العرب والمحافظة على مناجم المعادن النفيسة التى ظهرت هناك(٢٩٨) . وفى العام التالى ، أصبحت ولاية الصعيد ولاية مستقلة ، ملحقة إدارياً بإمارة أمراء إبريم . وإذا كانت منطقة أسيوط التى انفصلت عن ولاية الصعيد عام ١٠٠٥هـ ، قد الحقت بها مرة أخرى فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م كمنطقة إدارية مستقلة ، فقد انفصلت مرة أخرى عام ١٠٢٤هـ عن ولاية الصعيد وصارت هذه ولاية مستقلة تماماً(٢٩٩).

وفى عام ٩٨١هـ الحقت سنجقية ابريم بأمارة أمراء الحبش ، لتوطيد الحكم العثمانى فى ولاية الحبشة التى فتحت حديثاً ، ولتسكين بعض قبائل العرب الموجودة فى الصعيد وإبريم والتى كانت من أهم أسباب حالة الإضطراب فى هذه المنطقة(٣٠٠) . ولما كانت ولاية إبريم بعيدة عن مصر وقريبة من الحبشة ، وبسبب ان الأموال المُحصلة عن ايالة الحبشة كانت لا تكفى لدفع مرتبات

العسكر وجنود قلاع الدولة الجنوبية ، قررت إدارة الدولة المركزية إلحاق إبريم بأيالة الحبشة . ولكن ، على أثر عرض أمير أمراء الحبشة ، وقاضى إبريم بأن سنجق إبريم لم يحقق النفع المرجو منه بإلحاقه بأيالة الحبشة[٣٠١] ، وان الحاقه بمصر مرة أخرى سيكون أكثر فائدة ونفع ، فقد صدرت الأوامر ، فى ١٢ ذى القعدة ٩٨٣هـ ، بإعادة إلحاق أبريم بمصر كإدارة سنجقية[٣٠٢] . وإذا كان أمير أمراء الحبشة قد تقدم بطلب مرة أخرى إلى الأستانة لإعادة ضم ولاية إبريم بأيالة الحبشة مرة أخرى ، مستنداً فى ذلك على أن المسافة بين سنجق إبريم وميناء سواكن تقدر بمسيرة ٢٤ يوماً ، والمسافة بين سواكن ومصوع تقدر بمسيرة ٢٢ يوماً ، فى حين أن المسافة بين أبريم وبين القاهرة تقطع مسيرة ٥٤يوماً ، الأمر الذى يحول دون أستفادة أيالة مصر بولاية أبريم لبعد المسافة بينهما ، إلا أن الأستانة رفضت هذا الطلب وهذه الحجة بسبب فشل إلحاق إبريم من قبل بولاية الحبشة (٩٨٤هـ)[٣٠٣] . وفى عام ٩٩٢هـ ، تشكلت من سنجقية أبريم ، ومنطقة الصعيد الأعلى (وهى تحتوى على منطقة قنا شرقى النيل ، وشمال منطقة دندرة غربى النيل فى ذلك الوقت ، وذلك كما جاء فى دفاتر الديوان الهمايونى) ، وميناء القُصير ، وكَشُوفية الواح ، تشكلت أيالة مستقلة . وبالفعل صدر الأمر لإبراهيم باشا أمير أمراء مصر (٩٩١ ـ ٩٩٢هـ) بتوجيه أمارة أمراء إبريم هذه لأمير أمراء الحبشة السابق خضر باشا ، بسالياناة تقدر بـ ١,٣٠٠,٠٠٠ أقچة[٣٠٤] . وعلى أثر خروج لمير أمراء أبريم لحملة تبريز ضمن جيوش الدولة التى كان يقودها أنذاك الوزير الاعظم عثمان باشا (٩٩٣هـ) ، لم يُعيَّن على أيالة إبريم والٍ آخر ، حيث عادت هذه المناطق مرة اخرى والُحقت بتقسم مصر الإدارى[٣٠٥] .

أما بالنسبة لبنادر مصر ، فقد كانت كل من دمياط ورشيد والبرلس تتبع سنجق الإسكندرية منذ مطلع القرن ١٠هـ / ١٦م ، إلا أن دمياط الحق بها البرلس وأصبحت لواء مستقل[٣٠٦] ، وبقيت رشيد أيضاً لواء مستقل . وفى عام ٩٨٠هـ الحقت إدارة دمياط ورشيد بالأسكندرية مرة أخرى مع بقاء شئون كل منها المحلية مستقلة . وكانت الدولة قد أقدمت على هذا التغيير فى التقسيم الإدرى لهذه المنطقة بسبب تكرار الشكوى من قبل أهالى دمياط ورشيد والبرلس

من تعديات القراصنة على سفن الزخائر التى تصل إلى موانيها متوجهة إلى الأستانة ، حيث طالبوا بأن تتشكل من هذه البنادر سنجقية مستقلة عن الأسكندرية ، وبالفعل صدر الأمر بتعيين أمير سنجق على دمياط والبرلس ورشيد بسالياتة تقدر بـ ٢٠٠,٠٠٠ اقجة(٣٠٧) . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت منطقة رشيد تلحق أحياناً بسنجق الأسكندرية وأحياناً أخرى بسنجق دمياط .

وقد أعطت الدولة العثمانية أهمية خاصة لمنطقة السويس ، وذلك نظراً لكونها إحدى المراكز التجارية فى طريق تجارة الشرق ، حيث كان ميناء السويس يستقبل سفن التجارة الشرقية الآتية من آسيا وأفريقيا ، ومنها تنقل البضائع من السويس بطريق القوافل البرية إلى موانى دمياط ورشيد والأسكندرية ، حيث تواصل طريقها البحرى بعد ذلك إمّا إلى أوربا وإمّا إلى الشام .

ونظراً لهذه الأهمية التى اكتسبتها السويس ، حرصت الدولة العثمانية على إنشاء ترسانة بحرية فى خليج السويس ، وشرعت بالفعل فى بناء أسطول جديد هناك لحماية موانى الدولة من الهجمات الصليبية البرتغالية . وقد أمر أمير أمراء مصر سليمان باشا الخادم ببناء هذا الأسطول الذى أحتوى على ٨٠ قطعة بحرية عام ٩٣٩هـ(٣٠٨) . وبعد أن تم بناء اسطول السويس ، عين قبطان إليمن على سنجق السويس الذى استحدث(٣٠٩) .

وهكذا ، يتضح لنا أن أيالة مصر لم تُقسّم إلى مناطق سنجقية على نحو ما كان موجوداً فى أيالات الدولة الأخرى ، ولمّا كانت مصر من أيالات السالياتة وليست من أيالات التيمار بالدولة ، فقد أُبقى على التقسيم الإدارى الإقليمى بها فقُسّمت إلى ولايات محلية ، أما المناطق التى كانت تمثل أهمية خاصة بالنسبة لمركز الدولة وللمنطقة ، فقد شُكّلت فيها عدة مناطق سنجقية يتقاضى الأمراء فيها مرتبات من الخزينة المصرية . ولم يكن التقسيم الإدارى لولايات مصر يتم طبقاً لكبر أو صغرالمساحات التى تحويها الولاية ، وإنّما نظراً لما تُشكله هذه المنطقة أو تلك من أهمية للدولة . حتى أننا نلاحظ أن معظم هذه السناجق (الأسكندرية ، دمياط ، رشيد ، السويس ، جدة) قد شُكّلت بغرض حماية الطرق البحرية للدولة فى البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وتأمين طريق التجار المسلمين البحرى من هجمات القراصنة والأعداء ، ولذلك كانت توجه رتبة

«القبطانية » (رئاسة الاسطول البحرى) للأمراء السناجق المعينين فى هذه البنادر(٣١٠) .

وهكذا ، بلغت المناطق الإدارية بأيالة مصر ، خلال مطلع القرن ١١هـ / ١٧م، اثنى عشر ولاية هى : (الشرقية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة وطرانه ، قاطية ، جيزة ، اطفيحية ، فيوم ، بهنساوية ، أشمونين ، منفلوطية ، والواحات . وسبع سناجق ادارية هى : الإسكندرية ، دمياط ، رشيد ، السويس ، جدة ، سيوط ، وابريم)(٣١١).

ب ـ إداريو الولايات في أيالة مصر :

لقد كان حكام ولايات وبنادر أيالة مصر يعينون بحسب تطور الأوضاع الداخلية والخارجية للمنطقة ، وتبعاً للموقع الجغرافى فى هذه المناطق الإدارية . فعقب دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، ابقت الأستانة الكُشّاف المماليك ، ومشايخ العربان المحليين الذين أظهروا الولاء للدولة ، ابقتهم فى مواقعهم الإدارية ، وذلك حتى يكتسب إداريى الدولة بمصر الخبرة والدراية الكافية بأحوال الأيالة وقوانينها وعادات ومعاملات أهلها . أما الموانى الهامة كالأسكندرية وجدة ، فقد وُجّهت لبعض الأمراء العثمانيين الأكفاء . وإذا كانت الدولة قد حاولت تغيير إداريى المماليك وإستبدالهم بالإداريين العثمانيين عام ٩٣٠هـ ، حيث عُزل الكُشّاف المماليك الذين كانوا يديرون ولاياتهم بحسب القوانين المملوكية القديمة، وعُيّن عدد من الأمراء السناجق مكانهم ، وذلك بهدف القضاء على حركات العصيان المستمرة فى ولايات مصر ، إلا أن هذا الإجراء لم يزيد الأوضاع هناك إلا سوء ، الأمر الذى اجبر الأستانة على إعادة إداريى المماليك مرة أخرى إلى مواقعهم .

ومن ناحية أخرى ، كان للأمراء السناجق المحافظين فى مصر مهام كُلفوا بها من قبل الدولة مباشرة . وكان على رأس هذه المهام ، حماية مركز الأيالة بالقاهرة ومعاونة أمير أمراء مصر فى الشئون الإدارية والعسكرية ، وعلاوة على ذلك ، فقد عين بعض أمراء السناجق المحافظين فى بنادر الإسكندرية ودمياط وجدة للقيام بمهام حماية سواحل الدولة على البحر الأحمر وعلى البحر المتوسط من تجاوزات الأعداء وهجمات القراصنة(٣١٢) . فلما تزايدت تحركات البرتغال المريبة

فى البحر الأحمر وتعدياتهم على السواحل الإسلامية ، وعلى قوافل الحجاج وسفن تجار المسلمين ، قامت الدولة بتعيين أمير سنجق على ميناء جدة ، وامدته بالقوات البحرية اللأزمة . أما الأمراء السّناجق فى الأسكندرية ودمياط ورشيد والسويس ، فكانوا يقومون بحراسة موانى الدولة فى البحر المتوسط بصفة دائمة ، وبالخاصة فى موسم الرّبيع ، وحماية سفن التجار والمسافرين والحجاج من تعديات الأعداء ، وحماية سفن الزخائر الإرسالية والخزينة الإرسالية التى كانت تتوجه كل عام إلى إسلامبول . وكانت الدولة تحرص على قيام أمير الأسكندرية وقبطانها بهذه المهام وعدم تقصيره فيها ، وعلى مباشرة أمير أمراء مصر لتنفيذ الأوامر السلطانية فى هذا الخصوص ، حيث كانت ترسل الأوامر تلو الأوامر إليهما للتأكد من قيام كل منهما بما كُلّف به من مهام .

فقد صدر لأمير امراء مصر امراً سلطانياً فى رمضان ٩٨٣هـ يوصيه فيه بضرورة تحرك الأسطول فى الإسكندرية ، عند حلول موسم الربيع للمرور فى دوريات بحرية بين انطاليا ورودس والإسكندرية للوقوف فى وجه سفن القراصنة التى عادة ما كانت تُسبب اضراراً لسفن المسلمين(٣١٣) . وفى عام ٩٨٦هـ ، صدر امراً لأمير سنجق الإسكندرية ليقوم بحراسة سفن التجار المسلمين فى البحر المتوسط حتى تتجاوز الأماكن الخطرة (٣١٤)، ومرة اخرى صدر الأمر السلطانى عام ٩٨٧هـ إلى امير سنجق الإسكندرية وأمراء سناجق رودس صاقيز وميديلى ، وماغوصة ليقوموا بواجباتهم تجاه حماية سفن التجار المسلمين من قطاع الطرق البحرية من وإلى مصر ، وبين أيالة مصر وهذه الجزر(٣١٥) . وفى عام ١٠٠٣هـ صدر امراً لأمير أمراء مصر بضرورة إرسال أمير سنجق الإسكندرية وأمير سنجق دمياط ، وأمير سنجق ماغوصة لحراسة ألف قنطار من البارود المرسل من مصر إلى استانبول لمواجهة مهمّات الحملة السلطانية ، مستعينين بسفنهم الحربية وببوارجهم الميرية الموجودة فى ميناء الإسكندرية(٣١٦) .

اما بالنسبة لإقليم الصعيد ، فمنذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، منُح هذا الاقليم إلى مشايخ العربان من أبناء عمر كسنجق مستقل . واعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٠هـ/ ١٦م ، صارت ولاية الصعيد التى تبعد كثيراً عن

مركز الأيالة بالقاهرة وكراً للشقياء والعصاة وقطاع الطرق من العربان ، الأمر الذى جعل الحكام والمشايخ هناك يعجزون عن حماية المال الميرى كما يجب ، فظهر العجز فيه ، وكثيراً ما كانت تقع المشاحنات والمصادمات بين مشايخ العربان بعضهم وبعض ، ممّا كان يؤدى لإيقاع الظلم بالأهالى وخراب البلاد . وهكذا ، تقدم أمير أمراء مصر بعرض إلى الآستانة يشير فيه لضرورة عزل مشايخ العربان الموجودين بولاية الصعيد ، وتعيين أمراء سناجق على الولاية على نحو ما هو موجود فى سنجق إبريم ، بحيث يكلف هؤلاء الأمراء بتنفيذ أحكام الإعدام وإقرار الأمن فى الولاية ، وفى نفس الوقت يقوم الأمناء بضبط أحوال القرى ورعاية مصالحها مما يعود بالنفع على المال الميرى وعلى الولاية(٣١٧) . وبالفعل صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بسحب مقاطعات ولاية الصعيد من يد أبناء عمر ، وتوجيهها الكشّاف بطريق الإلتزام ، وتعيين أحد أمراء مصر السناجق المحافظين من ذوى الخبرة والدراية فى العمل فى هذه المناطق ، ووضع مقدار كاف من الجند تحت إمارته لمواجهة ما قد يحدث من فساد من العربان هناك(٣١٨) . وإذا كانت ولاية الصعيد قد وجهت لفترة لابن عمر ، إلا أنه عزل عنها بسبب اعتراض الأهالى على هذا التعيين ، واضطراب أحوال الأهالى والأيالة الأمر الذى جعل الدولة تعيد الولاية لأحد الأمراء السناجق وتوجيه مقاطعتها إلى الملتزمين مرة أخرى(٣١٩) . ومنذ عام ٩٨٢هـ أصبح يعين على ولاية الصعيد أحياناً أمراء سناجق وأحياناً أخرى مشايخ عربان بدرجة سنجق(٣٢٠) .

وكما حدث بالنسبة لولاية الصعيد فقد صدرت أوامر الدولة لأمير أمراء مصر لعمل التحريات اللازمة لمعرفة العدد اللازم من الأمراء السناجق لكل اقليم من الأقاليم الموجودة تحت تصرف مشايخ العربان ، عدا ولاية البحيرة ، ومقدار العسكر الضرورى لإعانة هؤلاء الأمراء على القيام بواجباتهم فى تلك المناطق ، ومن مِنْ الأمراء مؤهل للقيام لمثل هذه الوظائف(٣٢١) . إلا ان الإدارة المركزية تراجعت عن هذه الخطوة حيث بدأت فى تثبيت مشايخ العربان فى ولاياتهم . وذلك بعد رفعهم لدرجة أمراء السناجق(٣٢٢) . وعلى اثر ضم منطقة ابريم على حدود النوبة عُين عليها أيضاً أمير سنجق(٣٢٣) .

ومن العرض السابق يتضح لنا أن الأمارات السنجقية بأيالة مصر تعرضت خلال القرن ١٠هـ / ١٦م لتغييرات مختلفة بحسب الظروف التى تعرضت لها الأيالة . وهنا يجدر بنا البحث فى أهم عناصر الإدارة المحلية بأيالة مصر (الكشّاف ، ومشايخ العربان) والدور الهام الذى كانت تقوم به هذه الفئة فى إدارة مؤسسات الأيالة المحلية .

أولاً : الكشّاف :

لقد قام السلطان سليم عقب إنتقال مصر للإدارة العثمانية بتعيين عدة أمراء سناجق لضبط الولايات والنواحى بمصر وإقرار الأمن بها[٣٢٤] . إلا أنه قبل مغادرته مصر أعاد تعيين الأمراء المماليك الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية على مصر ، وذلك بإعتبارهم كشّاف بها[٣٢٥] ، فقام بتعيين جانم السيفى الأمير المملوكى على كاشفية بهنسة والفيوم ، وتعيين أبو حمزة على الغربية والمحلة[٣٢٦] . ولم يطرأ على التشكيلات المحلية لأيالة مصر تغيير يذكر خلال فترة ولاية خاير بك (٩٢٣ ـ ٩٢٨هـ) ؛ ولكن على أثر وفاة خاير بك وتولية مصطفى باشا على مصر قام الأمراء المماليك من الكشّاف ومشايخ العربان بحركة عصيان واسعة فى مختلف ولايات الأيالة ، حيث تم عزل هؤلاء الكُشّاف وعيّن بدلاً منهم أمراء سناجق فى ولايات مصر ، إلا أن الإدارة المركزية أدركت بعد مرور أربعة أشهر فقط أن الإداريين العثمانيين لم يكتسبوا الخبرة الكافية لإدارة هذه البلاد والتعامل مع أهلها بعد ، حيث واجه الأمراء العثمانيين صعوبات كبيرة فى التعامل مع عربان وأهالى مصر فى البداية ، مما أفلت الزمام من أيديهم . وبصدور قانون نامه مصر (٩٣١هـ) أُبقيت الكشوفيات بأيالة مصر بإعتبارها النواة الأساسية للإدارة المحلية فى الولايات بعد تخليص مؤسساتها من البدع التى كانت قد لحقت بها خلال العصر المملوكى .

وحتى تتحقق حالة من التوازن بين القوى المحلية فى ولايات مصر ويسكن العربان دائمى العصيان فى أنحاء الأيالة المختلفة ، قام السلطان سليم بتثبيت مشايخ العربان الذين اعترفوا بالإدارة العثمانية ، تثبيتهم فى مواقع نفوذهم بالولايات ، فعين شيخ عرب الغربية حسن بن المرعى ، وشيخ عرب الشرقية أحمد بن بقر ، وشيخ عرب الجيزة حماد بن خبير عينهم فى مواقعهم ومنحها

لهم كمقاطعات ، كما أنه أعطى ولاية جرجا لشيخ عرب الصعيد على بن عمر(٣٢٧) . وعلى الرغم من هذه الخطوة التى أقدم عليها السلطان سليم لتسكين العربان بإشراك مشايخهم فى الإدارة المحلية للبلاد ، إلا أن هذه الفئة استمرت فى غيها واعتبرت من أهم عوامل الاضطراب فى نواحى مصر ، فكانوا أداة فى يد عصاة المماليك لضرب الإدارة العثمانية الجديدة وذلك حتى توجه الوزير الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر لإصلاح إدارتها ولوضع قوانين تنظيمية لها .

تعيين الكُشّاف : لقد كان كُشّاف ولايات مصر يُنتخبون فى معظمهم من الأمراء المماليك الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية فى مصر ، واستمر الحال هكذا حتى تنظيم شئون الأيالة بصدور قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ . ومنذ ذلك الحين ، بدأت الإدارة العثمانية الجديدة فى توجيه بعض المناطق الإدارية لهؤلاء الكُشّاف إلى عسكر الباب العالى بمصر وبالأستانة حتى يتمكن هؤلاء الإداريين الجدد من اكتساب الخبرة من إداريى المماليك فى إدارة البلاد(٣٢٨) .

فعندما كانت تحل كشوفية فى إحدى ولايات مصر كان يعرض الأمر على ديوان مصر العالى ، حيث يقوم أمير أمراء مصر وناظر أمواله (الدفتردار) بتفحص الراغبين فى هذا المنصب فيختاران أقدرهم وأنسبهم لإدارة هذه المنطقة ولتمثيل الإدارة العثمانية بها . وعندئذ ؛ يعرضان اختيارهما على مركز الدولة ، فيُصدق الديوان الهمايونى على هذا التعيين . ويُرسل البراءة الخاصة به إلى الكاشف المنتخب(٣٢٩) . وكان الكاشف الجديد يتقاضى سالياته حُددت له بموجب هذه البراءة من أموال « رسوم الكاشفية » التى يُحَصلها من مقاطعته(٣٣٠) . وعلاوة على منصب الكشوفية ، كان الكشّاف يتصرفون فى بعض مقاطعات الولاية بطريق الإلتزام . فكما ورد فى دفتر مقاطعات مصر لعام ١٠٠٠هـ منحت ولاية قاطية بطريق الإلتزام وأيضاً الواح ، وُجِهت بعض مقاطعات ولاية المنصورة التابعة لولاية الشرقية (وتحتوى على ٧٨ مقاطعة) ، وولاية قليوب (وتحتوى على ٣٤ مقاطعة) لبعض الكشّاف التزاماً(٣٣١) .

وعندما كان ينحل منصب كشوفية ، وعند تعيين كاشف جديد ، كانت الكشوفية المحلولة تُوجه لمن يلتزم بدفع خراج أعلى للخزينة الميرية ، وفى حالة

عدم تقدم من يدفع مبالغ أكثر عن هذه الكشوفية كانت توجه لأحد الأشخاص الأمناء المعتمدين ممن يقبلون الإلتزام بدفع نفس الخراج السابق(٣٣٢). وبسبب الضائقة المالية التى كانت تعانى منها الدولة العثمانية خلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ ١٦م ، كان من الممكن إنتزاع كشوفية أحد الكشّاف من يده ، إذا ما ظهر من يدفع التزام أعلى عن مقاطعته ؛ وعندئذ ، كان على الكاشف الجديد دفع ديون الكاشف المعزول حتى لا تضيع الغلال المزروعة فعلاً والأموال الميرية الموجودة فى ذمة الأهالى ، كما كان يحصل التزام الكاشف المعزول من أمواله وغلاله الخاصة . فعلى أثر انحلال كشوفية الغربية ، تقدم لها حمزة بك بشرط دفع مقدار أكثر من الحاصلات ، وعندئذ صدر الأمر لأمير أمراء مصر بضرورة تحصيل ١٥٠,٠٠٠ ذهبية الموجودة فى ذمة الكاشف السابق من الغلال الخاصة به أو من أمواله ، وتسليم ما قيمته ٨٠٠٠ ذهبية من القمح والبقول للأنبار المصرية ، وتسديد أثمان ١٥٠ ناقة ، و٢٠٠ قرية من سالياناته(٣٣٣) . وبعد أن ثبت فشل هذا النظام وضرره بالمال الميرى وبمصالح الأهالى ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر ولدفترداره بإبطاله على الفور ، ومنع توجيه كشوفيات للراغبين خلال مدة التصرف فعلى أثر عرض مصطفى بك ، وهو أحد أمراء مصر ، بأن كاشف على الذى كان قد تصرف فى ولاية المنوفية بالتزام تسليم ١٢٠,٠٠٠ أردب حبوب وبشرط عدم قبول شخص آخر أو تدخله فى ولايته أثناء فترة التزامه مهما دفع أكثر ، فإنه بينما قام الكاشف المذكور بأداء مهامه على الوجه المطلوب دون تقصير ، وبتعمير جسور ولايته ، فوجئ بتوجيه ولايته المتصرف فيها إلى شخص آخر بإلتزام أكثر ، فقد صدر الأمر لأمير أمراء مصر ولدفترداره بالتحقق من هذا الأمر ، بحيث أنه إذا ثبت صحة الدعوى فينبغى منع توجيه هذه المقاطعة لشخص آخر طوال مدة الالتزام ، والعمل بهذا الحكم فى توجيه كشوفيات ومقاطعات الأيالة فيما بعد(٣٣٤). وأحيانا ما كانت توجه الكشوفيات لبعض الأمراء بشرط دفع الأموال الميرية الموجودة فى عهدة الأمناء بتلك الولاية(٣٣٥) .

وكما كان كافة موظفى الدولة بمصر ممن يعينون ببراءات تصدر عن الأستانة ، ويتصرفون فى ساليانات وعلوفات بمقتضى هذه البراءات ، كما كانوا يؤدون مبلغ من المال عند جلوس السلطان الجديد على العرش (وهو رسم

جلوس همايون) ، كان على الكُشاف أيضا إرسال هذا الرسم حتى يمكن تجديد براواتهم(٣٣٦) . وعلاوة على هذا الرسم كان الكُشاف مطالبون أيضا بدفع رسم يعرف باسم « كشوفية صغير » إلى أمير أمراء مصر الجديد عند وصوله للأيالة، وذلك حتى يثبتون فى وظائفهم(٣٣٧) . وفى أواخر القرن (١٠ هـ / ١٦ م) أصبحت عادة أداء الكشاف رسوم « كشوفية صغيرة » لأمير الأمراء عند بدء تعيينه عُرْف متَّبع ، إلا أن مقدار هذه الرسوم قد تزايد خلال هذه الفترة تدريجيًا، حيث كان الكاشف يدفع ما يتراوح بين (١٠,٠٠٠ و ٤٠,٠٠٠) ذهبية كرسوم كشوفية صغير ، وحتى يستطيع هؤلاء الكُشّاف الإيفاء بهذه الالتزامات وأدائها دون نقصان ، فرضوا على الأهالى كثير من البدع والمظالم مثل بدعة «الطلبة » و « الكُلفة » .. وغيرها من الضرائب غير الشرعية التى كانت تحصل من الرعية بشتى الطرق والأشكال(٣٣٨) .

وظائف الكُشاف : لم يكن للإدارة المحلية فى مصر نظاما محدداً يبين صلاحيات إداريى الولايات وعلاقاتهم بمركز الأيالة وبمركز الدولة ، وذلك حتى وضع قانون نامه مصر (٣٣٩) ، وإنما بقت هذه الإدارة تنتهج القوانين والنظم المملوكية التى كانت سائدة فى تلك النواحى من قبل . وبذلك استمر كُشاف الولايات يباشرون مسئولياتهم بحسب النظم المملوكية ، ولم يطرأ على ما كانوا يقومون به من وظائف تغيير يُذكر .

ففى هذه المرحلة الإنتقالية للإدارة العثمانية فى مصر (٩٢٣ ـ ٩٣١ هـ) ، لم تجد الإدارة المركزية عناصر تستطيع القيام بالمهام المكلفين بها من ذوى الخبرة والدراية بأحوال البلاد ومختلف نواحيها ، أفضل من بقايا المماليك الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية على مصر . وهكذا ، بدأت هذه الفئة فى العمل على إقرار الأمن فى البلاد وتثبيت أقدام الإدارة العثمانية فى مختلف المؤسسات ، وباشرت مهامها ، كما كانت من قبل بحسب القوانين المملوكية المعمول بها أنذاك. وعقب وفاة خاير بك (٩٢٨ هـ) ، بدأت الإدارة العثمانية فى العمل على رفع هذه النظم والتشكيلات المملوكية تدريجيا ، وإحداث تعديلات أساسية فى تشكيلات الولايات المحلية ومؤسساتها ، الأمر الذى أدى إلى موجة من حركات العصيان لم تنتهى إلا بعد عام (٩٣١ هـ) . وبذلك ، راعت الهيئة الإدارية

الحاكمة التي وضعت قانون نامه مصر هذه التطورات عند وضع الخطوط العريضة لهذا القانون ، حيث أعتمد إعتماداً أساسياً فيما يتعلق بالإدارة المحلية للولايات على ما عرف في هذا القانون باسم (قانون السلطان قايتباى) ، وهذا القانون يُعالج الشئون المالية والإدارية للولايات وشئون الأراضي بها . وبموجب هذا القانون أيضاً حددت صلاحيات الكشّاف والإداريين المحليين بالولايات . وقد أكّد العمل بهذا القانون الأمر السلطاني الذى أرسل لأمير أمراء مصر ودفترداره في ٩٧٢هـ وهذا نصه : « عندما فتح أبي المرحوم سليم خان بالقوة القاهرة مصر ، جمع الأكابر والأعيان ومشايخ البلدان والفقراء والضعفاء في الولاية المذكورة ، وسألهم هل تريدون أن يطبق بينكم القانون القديم والمقياس المستقيم لأجدادى العظام ، أم أنكم ترغبون في العادات القديمة للذين حكموا مصر القاهرة من قديم الزمان ؟ فاختاروا قواعد قوانين قايتباى »(*) .

وهكذا انحصرت الوظائف الأساسية للكشاف حتى صدور قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ في جذب أهالي الولايات لطاعة الإدارة الجديدة ، وعمل مساحة جديدة للأراضي الزراعية في البلاد ، ومصادرة أراضي وأملاك المماليك الذين قُتلوا أثناء ضم مصر للدولة وأثناء قيام بعض المماليك والعربان بحركات عصيانية ضد الدولة ، ومصادرة المقاطعات التي كانت في حوزة الطوائف المحلية المختلفة ، وضمها للخزينة الميرية ، وحماية أهالي نواحي الولايات وأراضيهم من فساد العربان العصاة(٣٣٩) . وقد أكد قانون نامه مصر على أن يباشر الكُشّاف وظائفهم المحلية تحت إشراف أمير أمراء مصر وناظر أمواله(٣٤٠) . وعموماً كان لكل كاشف مجلس خاص به يباشر فيه مهامه التي تنقسم إلى ثلاثة أقسام : إدارية ، ومالية ، وعسكرية . وكانت هذه المهام تدور حول الاهتمام بالأراضي

(*) « .. مرحوم بابام سليم خان ، قوت قاهرة أيلة فتح إيتديكى زماندە ، ولايت مزبورە نك اكابر واعيان ومشايخ بلدان وفقرا وضعفاسى جمع أيدوب ، اجداد عظاممك قانون قديم ومقياس مستقيمى ما بينكزده جارى أولديغى استرسز ، يوقسه ، قاهره مصره سلفدن حاكم أولانلرك جارى اوليكلان عادت قد يمه لرين مى مراد ايدينورسز ؟ ديو فرمان ايتدكلرنده ، قايتباى قاعده سن لختيار ايدوب .. » : دفتر المهمة رقم ٤ ، ص ٢٢٤ / جمادى الأولى ٩٧٢ هـ .

الزراعية ومحصولاتها التى كانت تُمثل الدخل الأساسى للخزينة المصرية الميرية، وتأمين الأمن والإستقرار بين رعايا المنطقة المتصرف فيها .

لقد كان اهتمام الكُشّاف بتعمير سدود أنهار القرى الموجودة فى عهدتهم من الأمور التى ركز عليها قانون نامه مصر ، والعديد من الأوامر السلطانية ، بحيث وضع نظاماً مُحكماً لرعاية هذه السدود حتى لا تكون سبباً فى خراب الأراضى الزراعية فى أى وقت . فقد اكد قانون نامه مصر على ضرورة قيام الكُشّاف بتنبيه الملتزمين على تعمير وإصلاح الجسور الموجودة على الأنهار والتى تنظم عملية رى الأراضى المعدة للزراعة ، وفى حالة تقصير الكُشاف ومشايخ العربان فى الإهتمام بهذا الأمر وتحويل الأراضى إلى (شراقى) ، كان على قاضى الولاية والمسّاحين فى المنطقة عرض الأمر على ناظر الأموال ، وإيقاع أقصى العقوبات بمن ثبت تهاونه فى تعمير هذه الجسور الميرى ، يصل إلى حد الإعدام ، وذلك بعد تحميله الأضرار التى حدثت بسبب تقصيره وتحصيلها من مخصصاته(٣٤١) . فعلى اثر عرض القاضى بضرورة تعمير الجسور الميرى الموجودة فى عهدة كاشف الجيزة حماد بن خيبر ، فقد صدر الأمر لأمير أمراء مصر بصرف ما قدره ٥ أكياس ذهبية لعملية التعمير من أموال الكاشف وبمعرفة القاضى ، وذلك فى حالة عدم قيام الكاشف بنفسه بتعمير سدوده بدون تدخل(٣٤٢) .

ويبدو أن عملية تعمير الجسور هذه كانت من المهام الدورية التى كان على الملتزم القيام بها سنوياً ، ومن الأمور الهامة التى كانت تؤثر فى عملية رى الأراضى الزراعية إيجاباً وسلباً ، وبالتالى فى محصولات الميرى فى هذه الأراضى . ولذلك كله اهتم قانون نامه مصر بهذا الأمر اهتماماً عظيماً ، حيث جعل مصاريف تعمير الجسور مما يدفعه الكاشف من رسوم الكشوفية بحيث كانت تسلم الأموال الزائدة للخزينة الميرية .

وقد كان إشراف الكشاف ومشايخ العربان والمباشرين على عملية تمهيد القرويين للأراضى الموجودة فى تصرفهم والمقرر زراعتها قبل حلول موسم فيضان النيل ، من المسئوليات التى يسألون عنها أمام ناظر الأموال وأمير الأمراء. ولذلك كان الكشاف يُعلنون على الأهالى من القرويين حلول موعد

منصبه ، عقب جلوس السلطان مراد الرابع (١٠٣٢ ـ ١٠٥٠) ، حتى أنّ أمير الأمراء الجديد وصل ميناء الأسكندرية ، ولكن عندما تباحث أعيان الأيالة وأصحاب النفوذ فيها فى هذا الأمر ، فى اجتماع طارئ عقدوه فى الديوان العالى ، أكّدوا أن عزل أمير الأمراء بهذه السرعة وتعيين آخر ، سيؤدى حتماً إلى الحاق الضرر بالمال الميرى ، وبكافة أحوال الأيالة ، ومن ثم عرض على مركز الدولة الأمر ، حيث صدر الأمر بإبقاء مصطفى باشا فى منصبه (١٠٣٢ ـ ١٠٣٥هـ)(١٧٢).

وكان قرار عزل أمير الأمراء لا يتم إلاّ بعد مناقشات ومشاورات بين أرباب الديوان الهمايونى(١٧٣) ، يعتمدون فيها على تقارير أميرالأمراء نفسه ، وتقارير أمراء مصر المحافظين عن الأوضاع فى الأيالة خلال فترة ولاية أمير الأمراء هذا(١٧٤)، وعلى الأحوال العامة للأيالة ، ومدى قيام أمير الأمراء بمهامه الإدارية والعسكرية أو عجزه عن القيام بها . ولكن ، يبدو أن أمراء مصر المحافظين وجنود الدولة فى مصر كان لهم تأثير عظيم فى إختلال النظم فى البلاد ، وبالتالى فى عزل أمير الأمراء الذى لا يرغبون فيه . ويبيّن مصطفى سلانيكى فى تاريخه(١٧٥) الدور الذى قام به أمراء مصر وعساكرها فى عزل أمير الأمراء شريف محمد باشا (١٠٠٤ ـ ١٠٠٦هـ) على النحو التالى ، حيث يقول : « إن أحوال مصر آلت إلى الإضطراب الإدارى ، فإختلف الإداريون بها ، وساءت علاقة أمراء مصر وعساكرها بأمير أمراء مصر ، حيث قام هؤلاء بالسّطو على منازل « دوراق فوزى » و « آشجى محمد » وهما من أعيان الأيالة المشهورين ، وقتلوهم ، حتى أنهم أرادوا قتل أمير الأمراء نفسه الشريف محمد باشا ، ولكنه نجا من اغتيالهم له عند دخوله القصر باعجوبة . وقد عرض الأمراء والعسكر هذه التطورات على الأستانة بقولهم : إن مصالح الأيالة لم تعد تراعى ، وأصبحت معطلة ، وأننا لا نقبل هذا الباشا فى الحكم ، ونريد حاكم آخر ، فليرسل صاحب السعادة حضرة السلطان أى شخص آخر ، وإننا سوف نعطيه ميثاقنا ونطيع ونسمع له فى الحال » . وهكذا ، تمكّنت هذه الفئة من الضغط على السلطان ، فصدر الأمر بعزل الشريف محمد باشا وتعيين خضر باشا بدلاً منه .

ومهما يكن من أمر ، لم يكن أمير أمراء مصر المعزول يترك الأيالة فور

تمهيد الأراضى للزراعة ويحثونهم على الاجتهاد فى زراعة جميع الأراضى التى أعتيد زراعتها ، وعلى عدم تركهم الأراضى غير مزروعة ، ويحذرونهم من تهاونهم وتركهم للأراضى عاطلة(٣٤٤) .

ومن ناحية أخرى ، كان الكشاف ومشايخ العربان يسلمون التقاوى اللازمة والمعتادة لكل قرية بمعرفة قضاة الأراضى والأمناء وبموجب محضر شرعى ، وإذا ما ظهر عدم كفاية هذه التقاوى فى قرية ما بعد فيضان النيل كان يُسلم للأهالى المقدار اللازم من هذه التقاوى بموجب محضر آخر . وقد اعتاد هؤلاء القرويون على إعادة هذه التقاوى إلى مخازن الغلال فى موسم الحصاد بموجب تلك المحاضر الموجودة بأيديهم . وكان الكشاف والأمناء يقومون بالتفتيش على تجهيز الأهالى الأراضى للزراعة ، فإذا وجدوا أرضاً لم تجهز ولم تزرع فعلاً يبحثون عن السبب ، فإذا كانت نتيجة لعدم تسلمهم التقاوى فى الوقت المناسب كانت الأضرار تُحمل على المسئولين من الكشاف ومشايخ العربان والعمال ، كل حسب مسئوليته فى هذا الأمر ، حيث كانوا يعاقبون بالأسلوب المناسب(٣٤٥) .

وللمحافظة على تعمير القرى وحمايتها من الخراب ، صدرت الأوامر التى تؤكد على الكُشّاف ومشايخ العربان والعمال عدم تعديهم على أموال وأسباب الأهالى فى القرى ، وحمايتهم لهم مما يقوم به العصاة من النهب والسلب ، وكل ما كان يُجبر القرويين على ترك أراضيهم خربة دون رعاية أو زراعة . ومن ناحية أخرى ، قد يُعلن على القرويين أن من يترك أرضه مهجورة بدون زراعة يقوم الكاشف بتوجيه هذه الأرض لآخر من أجل زراعتها والإهتمام بها ، وذلك بمعرفة ناظر الأموال . وإذا ما ثبت أن هجران الأراضى الزراعية كان نتيجة تحصيل الكُشاف ضرائب زائدة عن المقدار المقرر من كل قروى ، مما كان يصعب على الأهالى الذين كانوا يضطرون عندئذ لهجران أراضيهم وقراهم ، أو نتيجة لإهمال الكُشاف ومشايخ العربان وظلمهم ، كانوا يُحملون النقص الواقع فى الحاصلات الزراعية فى المنطقة التى يتصرفون فيها ، حيث كان يُعرض أمرهم على أمير الأمراء نفسه الذى يُوقع عليهم أشد العقاب الذى يصل إلى حد الإعدام(٣٤٦) .

وكان الكُشاف يُحصلون خراج القرى الموجودة فى عهدتهم والصالحة أراضيها للزراعة بمعرفة محاسب وعدد من الكتبة المستقيمين من أهل القلم ،

وتحت إشراف العمال المعتمدين الذين لديهم كفلاء قادرين(٣٤٧) ، وذلك بموجب قانون نامه مصر ودفاتر الترابيع التى تم إعدادها عام ٩٣٣ هـ ، حيث كانت تُسلم إلى الخزينة الميرية بدون نقصان ، وفى موعدها المقرر بمقتضى محضر شرعى . وكان خراج أراضى مصر يُحصل منذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية وحتى عام ٩٣٣هـ بموجب دفاتر قديمة كان معمول بها منذ عهد المماليك وتعرف باسم (دفاتر الأرتفاع) . ولكن فى عام ٩٨٤هـ وعلى أثر عرض أمير أمراء مصر مسيح باشا بضرورة إجراء مساحة جديدة لأراضى مصر الزراعية ، وأن مثل هذه المساحة الجديدة ستكون مفيدة للمال الميرى وللرعية وللأيالة وللدولة بصفة عامة ، فقد صدر الأمر بالتصديق على إجراء مساحة جديدة لأراضى مصر بحسب العُرف والقانون المعمول بهما فى هذه البلاد(٣٤٨) .

ومهما يكن من أمر ، فقد قرر قانون نامه مصر ، أنه عندما تظهر أى بوادر إهمال من الكُشّاف فيما يتعلق بتحصيل المالى الميرى ، مما يؤدى بالتالى لنقص حاصلات القرى الموجودة تحت إلتزامهم ، كانت تُحصّل الأموال الناقصة من مُخصصّات وأموال هؤلاء الكُشّاف بعد التفتيش على محاسباتهم وتقصى امرهم. وعندئذ ، كان أمير الأمراء يقوم برفع أمرهم بعد حبسهم على الأستانة بمعرفة ناظر الأموال(٣٤٩) . وفى النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبح من العسير على أمير الأمراء وقف تعديات الكُشّاف على الأهالى وعلى المال الميرى ، الأمر الذى أجبر أهالى القرى على عرض شكواهم وأحوالهم على الأستانة مباشرة(٣٥٠) . وعلى الرغم من مسئولية الكُشّاف فى توطيد الإستقرار فى نواحى وولايات مشايخ العربان التى أقرها قانون نامه مصر ، أصبح بعض مشايخ العربان أنفسهم ، خلال هذه الفترة ، يقومون أحياناً بإرسال التقارير السّرية للأستانة حول أحوال الكُشاف المخالفة للشرع والقانون . فعلى أثر عرض شيخ العرب علام على الأستانة بأن الكُشّاف الموجودون فى منفلوط يفرضون على الأهالى رسوم مبتدعة تعرف باسم « مقطوعات » ، حيث يُحصّلونها منهم بالقوة والقهر ، فيقومون بالتعدى على أموالهم وأسبابهم دون وجه حق ، فقد صدرت الأوامر إلى أمير أمراء مصر وإلى قاضى منفلوط بمنع هذه البدع ووضع حد لها ، ورفع كل بدعة تخالف الشرع والعرف الجارى فى هذه البلاد(٣٥١) . كما

عرض شيخ عرب المنوفية الشيخ سليمان على الآستانة بأن الكُشّاف فى تلك النواحى وأتباعهم يفرضون ٥٠ ذهبية على كل قرية باسم « الضيافة » (٣٥٢).

ومثلما كان الكُشّاف يحاسبون محاسبة دقيقة فيما يقومون به من تقصير وتهاون فى أداء وظائفهم ، كان أمير الأمراء وناظر الأموال يقومان بعرض أحوال من يظهرون كفاءة واقتدار منهم على مركز الدولة لمكافئتهم(٣٥٣) .

ولما كان كُشّاف ولايات مصر يقومون بكافة وظائفهم تحت إشراف وملاحظة أمير الأمراء وناظر الأموال ، فكثيراً ما كانوا يطلبون العون من مركز الأيالة عند الضرورة . وفى نفس الوقت ، كان الكُشّاف يُكلفون بمساعدة العمال والأمناء فى مناطق تصرفهم عند طلبهم المساعدة . وكانت المناطق الميرية التى لم تدخل فى عهدة الكشاف ومشايخ العربان ، يوجه تحصيل الأموال الميرية فيها للعمال بطريق الالتزام ، بحيث كان يمنح لكل عامل قريتين أو ثلاثة قرى التزاماً ، وعلى كل مجموعة من العمال كان يعين أمين للاشراف عليهم(٣٥٤) . وكان الكُشّاف فى ولايات ايالة مصر يعتبرون ممثلين للإدارة العثمانية فى مناطق تصرفهم ، ولذلك كانوا يُكلفون بتنفيذ الأوامر الصادرة بخصوص مشايخ العربان فى تلك الولايات ، وذلك بمعرفة دفتردار مصر (٣٥٥).

لقد كانت لكُشّاف ولايات مصر وظائف أمنية داخلية ومهام عسكرية خارجية يقومون بها بموجب أمر مباشر من أمير أمراء مصر ، وذلك علاوة على وظائف هذه الفئة الإدارية فى الولايات ونواحيها . وكان إقرار الأمن والاستقرار فى الولايات الموجودة تحت تصرفهم ، وتوطيد نفوذ الدولة فى مناطق مشايخ العرب الادارية ، وحماية الأراضى الزراعية والطرق من تجاوزات العربان ، والحيلولة دون حدوث منازعات بين الطوائف المختلفة أو بين الجند بعضهم وبعض فى تلك النواحى ، من أهم هذه الوظائف التى كان يقوم بها الكُشّاف فى داخل الإيالة وفى مناطق تصرفهم بالذات(٣٥٦) .

وعلى الرغم من أن توطيد حالة الإستقرار فى انحاء البلاد ، كان من أهم الوظائف التى يُكلف بها الكُشّاف فى أيالة مصر خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، إلا أنّ هذه الفئة أصبحت فى أواخر هذا القرن من أهم أسباب الإضطراب الإدارى والفساد المالى ، وعدم الإستقرار الإجتماعى فى البلاد . ففى

فترة المرحلة الإنتقالية من الإدارة العثمانية فى مصر ، كانت معظم ولايات الأيالة، إن لم يكن أكثرها ، فى يد القوى المحلية القديمة بالبلاد ، حيث حاولت هذه القوى، غير مرة إثارة الإضطراب فى مناطق نفوذها ، وتقويض دعائم الإدارة العثمانية بها . ولذلك ، كان القضاء على هذه الحركات فى نواحى مصر المختلفة مهمة يكلف بها الأمراء السناجق المحافظين بصفة أساسية . ولكن ، وبعد تنظيم قانون نامه مصر ، ووضع الخطوط العريضة لسياسة الدولة فى تلك النواحى ، قرر هذا القانون أن تكون مهمّة توطيد الأمن فى نواحى مصر بيد كُشّاف الولايات وتحت إشراف أمير الأمراء المباشر . وقد شجعت الدولة الكشاف على القيام بهذه المهمة الخطرة بإعلانها أن الكشاف الذين يتمكنون من القضاء على إحدى حركات العصيان سيكون من حقهم أخذ أموال وأسباب العصاة المقتولين فى حركة التنكيل . وكان الكُشّاف ، عند حدوث أى حركة فساد وعصيان فى ولاياتهم يعرضون الأمر فوراً على أمير الأمراء . بحيث كانوا يقومون ، بحسب ما يصدره من أوامر بدحر هذه الحركة(٣٥٧) . واعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبح هؤلاء الكُشّاف من أهم عوامل الإضطراب والفساد فى البلاد ، حيث أحدثوا البدع وفرضوا رسوم غير شرعية على الأهالى ، وتعدوا على أموال وأسباب رعاياهم(٣٥٨) . وكثيراً ما كان هؤلاء الكُشّاف يقومون بإعدام بعض الأهالى بدون وجه حق ، وبدون سبب يوجب ذلك، وذلك بغرض الإستيلاء على ممتلكاتهم ، ولكن الإدارة المركزية كانت تصدر أوامرها لأمير أمراء مصر بمعاقبة القاتل بالقصاص بحسب الشرع الشريف بعد التحقق من الأمر(٣٥٩) .

وكان كُشاف ولايات مصر مسئولون عن تنفيذ أوامر الإعدام فى المستحقين الذين صدرت فيهم أحكام القتل ، وذلك طبقاً للشرع الشريف وبمعرفة قاضى الولاية . وبمعرفة الكُشاف أيضاً ، كان مشايخ العربان يُعاقبون أهل الفساد . أما البت فى عقاب أصحاب المناصب ، فكان يحول إلى أمير أمراء مصر نفسه(٣٦٠) . وعلاوة على كل هذه المهام الداخلية ، كانت تصدر الأوامر من حين لآخر لإشراك بعض كُشاف الولايات فى حملات الدولة العسكرية(٣٦١) .

عزل الكُشّاف : لقد كان تقصير الكشاف فى اداء الأموال الميرية المقررة عليهم فى زمانها ، وأحداثهم للبدع ووظلمهم للرعية ، من أهم أسباب عزلهم من

مناصبهم . فقد قرر قانون نامه مصر حبس من لم يؤدى ما فى عهدته من الأموال الميرية وما فى ذمته من الديون للمال الميرى من الكُشّاف(٣٦٢) ؛ وعندئذ كان يصدر القرار بالتفتيش على محاسبة هؤلاء الكُشاف ، وتُرفع النتيجة على الأستانة ، حيث كانت تُسدَّد ديونهم من أموالهم الخاصة أو من أموال رجالهم وأتباعهم ، فيُطلق سراحهم إذا كانوا قد حُبسوا أثناء محاسبتهم ، وتُقطع كل علاقة لهم مع الميرى ، ويعزلون من مناصبهم(٣٦٣) . فعلى أثر عرض أهالى قرية قرنفل التابعة لقضاء الخانكة ، بأن كاشفهم المدعو خضر يقوم بالتعدى على حقوقهم مخالفاً بذلك الشرع والقانون ، ويُحدث العديد من البدع التى تلحق الضرر بهم ، صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر ، ولقاضى الخانكة لمنع هذا الكاشف من التعدى عن أموال وأسباب الأهالى دون وجه حق ، وشراء احتياجاته بنقوده وبسعر السوق ، ومنعه من ظلم أحد فى ماله أو أسبابه ، وإذا ما استمر الكاشف المذكور فى تعديه، بعد هذا التنبيه ، يُرفع أمره مرة ثانية للأستانة ، حيث ينظر فى أمره(٣٦٤) . وإذا استمر أحد الكُشّاف فى تعديه على الأهالى وعلى الأموال الميرية لم تكن الإدارة المركزية تُقصر فى الضرب على يده بقوة . فعلى أثر وصول الأخبار بأن أحد الكُشّاف فى مصر ويدعى خطيب على قد تزايد ظلمه للأهالى فى منطقة تصرفه، صدر الأمر لأمير أمراء مصر بالتفتيش على أحواله ، وفى حالة إثبات هذه الإدعاءات ضده يحبس ثم يعرض أمره ثانية على الأستانة ، حيث يُحصّل منه المال المسلوب ، سواء من الأهالى أو من الميرى ، ويُقتص منه إذا ما كان قد تعدى على أرواح رعيته ، وذلك بمعرفة قاضى الشرع الشريف(٣٦٥) .

ثانياً : مشايخ العربان :

منذ الفتح الإسلامى لمصر ، بدأت العديد من القبائل العربية تنزح إلى هذه الأراضى المفتوحة ، وبمرور الوقت أصبح لرؤساء هذه القبائل العربية نفوذ عظيم فى نواحى مصر المختلفة ، حيث امتلكوا العديد من المناطق هنا وهناك . وعقب انتقال الإدارة فى مصر الى أيدى العثمانيين ، تُركت العديد من مناطق نفوذ مشايخ العرب فى أيديهم ، وذلك بشرط أداء التزاماتهم الشرعية تجاه الإدارة الجديدة . وعقب تنظيم الإدارة العثمانية فى مصر (٩٣١هـ) ، أحدثت الدولة فى الإدارة المحلية لمصر منصب « مشيخة العرب » ، وجعلته منصباً مستقلاً إلى حد

كبير عن منصب الكشوفية ، وذلك عدا الإشراف الأمنى الذى كُلف به الكُشّاف فى مختلف ولايات مصر (٣٦٦).

تعيين مشايخ العربان : لقد كان يتم تعيين مشايخ العربان كحُكّام محليين فى مناطق نفوذهم فى ولايات مصر بموجب عرض أمير أمراء مصر وبتصديق الأستانة على ترشيح أمير الأمراء . ولم تكن الإدارة المركزية توافق فى كل الأحوال على المرشحين من قبل أمير الأمراء ، حيث كان يُطلب منه اختيار شخص أخر مناسب لهذا المنصب(٣٦٧) . وكانت مرتبة مشايخ العربان تنحل عندما يثبت فشل شيخ العرب فى السيطرة على أمور الولاية لتقدم السن به ، أو لفقدانه القدرة على إدارة شئون مشيخته ، أو لعدم تمكنه من الإيفاء بالتزاماته التى عيِّن بمقتضاها ، وإشراف منطقته الإدارية التى تحت تصرفه على الخراب ، أو عصيانه للأوامر السلطانية . فعلى اثر عرض أمير أمراء مصر أن الشيخ عيسى شيخ عرب البحيرة ، قد فشل فى تحصيل الأموال الميرية بتمامها ، وفى السيطرة على أمور الولاية والرعية بالشكل المناسب ، وأن أبو علام مؤهل للقيام بمهام مشيخة العرب فى هذه الولاية ، صدر الأمر بتوجيه المشيخة للشخص المذكور بعد تقصى أحواله(٣٦٨) . وبموجب عرض أمير أمراء مصر الذى أثبت فيه أن ولاية شيخ عرب المنوفية قد آلت للخراب ، وأن هذا الشيخ يستعد للقيام بحركة تمرد على الإدارة العثمانية فى مصر ، وأنه من المناسب حل هذا المنصب عن الشيخ المذكور ، وتوجيهه لمنصور بن بغداد ، صدر الأمر بتقصّ أحوال هذا الشيخ ، وتوجيه هذا المنصب للأنفع للرعايا وللمال العام(٣٦٩) .

وهكذا تؤكد الأحكام الصادرة عن مركز الدولة ، أنه على اثر إنحلال مشيخة العرب وعدم تجديدها للشيخ السابق كانت مهمة اختيار الشيخ الكفئ والمفيد للأهالى وللمال الميرى من مشايخ نفس الولاية ، وهى مهمة صعبة ، ملقاه على عاتق أمير أمراء مصر . وعادة ما كان يتقدم للمنصب المحلول عن شيخ العرب اكثر من شيخ ، وعندئذ ، كان يصدر الأمر لأمير أمراء مصر بتوجيه هذا المنصب إلى من هو اقرب للأهالى وداً واكفأهم فى الحرص على مصالح الدولة والولاية وعلى المال الميرى ، ومن لديه الخبرة الكافية فى تدوير أمور تلك الولاية ، ومن ليس عليه ديون للخزينة الميرية ، وأخيراً لمن يتعهد بالتزام اكثر فائدة للميرى

دون ظلم للرعية(٣٧٠) . وأحياناً ما كان يوجه هذا المنصب لأحد المشايخ بهدف جذبه لحظيرة الطاعة .

ففى عام ٩٨٢هـ ، صدر قرار بتوجيه منطقة الجبل الأخضر فى ولاية البحيرة الى حماد بن خيبر من مشايخ العربان بالولاية ، وذلك بطريق سنجق بقصد تسكين حالة العصيان التى كان قد أعلنها ، إلا أن هذا الشخص المذكور لم يرتدع واستمر فى تمرده فى ولاية البحيرة ، مما اضطر الدولة لإصدار أمراً سلطانياً بتوجيه مشيخة عرب الجيزة له مع ترقية تقدر بـ ٤٠,٠٠٠ أقچة(٣٧١) . وعموماً كان لأمير الأمراء يقوم بعرض أحوال الأشخاص الذين يرغبون فى مقام المشيخة ، ووضعهم المالى ، ومقدار الإلتزام الذى يمكن أن يتعهدوا به للآستانة سنوياً. فعلى أثر إنتهاء مدة مشيخة شيخ العرب حيلاص فى ولاية البحيرة ، وتقدم الشيخ حيلاص والشيخ عيسى لهذا المنصب المحلول ، صدر الأمر بتوجيه هذا المنصب لمن هو أنفع للولاية وللأهالى ، وذلك بعد تحصيل المال الميرى الموجود فى ذمة الشيخ حيلاص والشيخ عيسى . وامتثالاً لهذا الأمر ، وعندما قام أمير الأمراء بالتحقق من أحوال الشيخين المذكورين ، اتضح أن أهالى الولاية يميلون للشيخ عيسى الذى تولى المشيخة من قبل لمدة أربعين عاماً ، وأن عليه دين للمال الميرى يقدر بـ٤٠,٠٠٠ ذهبية ؛ أما منافسه حيلاص ، فعليه دين قدره ١٠٠,٠٠٠ ذهبية ، ويبدو أن هناك صعوبة فى تحصيل هذا الذين منه . ومن ناحية أخرى ، فإن حيلاص يتعدى على الولاية ويضر بمصالحها ، فأبطل الكثير من الأوقاف الموجودة بالولاية ، أما الشيخ عيسى فقد تعهد بدفع ما فى ذمته فى اليوم الذى يلبس فيه قفطان المشيخة ، وأنه مستعد لرفع التزامه من ١٥٠ كيس إلى ٢٠٠ كيس . ولكن حيلاص لا يستطيع تقديم مثل هذا القدر من الالتزام . ولما وصلت هذه الأخبار للآستانة صدر الأمر لأمير أمراء مصر ولدفترداره بتوجيه المشيخة إلى الشيخ عيسى بمقدار الإلتزام الذى تعهد هو به وهو ٢٠٠ كيس(٣٧٢) .

فكما هو واضح من العرض السابق ، انه كان هناك تنافس شديد بين مشايخ العرب فى ولايات مصر للفوز بمنصب المشيخة ، وقد كان يؤدى هذا التنافس إلى تقديم كل شيخ التزام أكثر من الآخر ، أو حتى بدفع مبالغ زائدة دون أى اعتبار

لمدى قدرة هذه الولاية على الايفاء بهذا القدر من الإلتـزام . ولذلك كـان مـركـز الدولة يرسل اللجان للتفتيش على محاسبات هؤلاء المشايخ الذين يلتـزمـون بتسليم محصولات تفوق قدرة المناطق المتصرفين فيها ، والتفتيش أيضاً على الأحوال العامة للولاية نفسها ، وما إذا كانت تتحمل هذه الزيادات أم لا ؟ فقد عرض أمير أمراء مصر على الآستانة المزايدة التى تقدم بها كل من حيلاص وعيسى للوصول الى منصب مشيخة البحيرة ، فبينما تعهد حيلاص بزيادة تقدر بـ ٦٥ كيس على ما التزم به الشيخ عيسى فى مشيخته السابقة ، فقد التزم الشيخ عيسى بدفع ١٠ أكياس زياده على عرض حيلاص مع تقديم كفيل معتمد . وبناء على هذه المزايدة ، صدر الأمر بتكليف عبد الرحمن بك من أمراء الدركاه العالى بمصر بالتحقيق فيما إذا كانت حالة الولاية المذكورة تسمح وتتحمل هذه الإلتزامات والزيادات المعروضة أم لا ؟ ثم عرض الأمر فوراً على مركز الدولة(٣٧٣) . وعندئذ ، كان كل من المتنافسين يدافع عن عرضه بطريقته الخاصة ، فقد ادّعى الشيخ عيسى بأن مشيخته لا تتحمل أكثر من ٤٠ كيس ، وأنه إذا زيد عن هذا القدر ، فإنه سيضطر لظلم الأهالى ويُحملهم ما لا يطيقون . وبناء على ذلك ، قامت الآستانة بتكليف أحد جاوشية الباب العالى بالتحقق من هذا الأمر ثم عرضه ثانية(٣٧٤) . أما فى ولاية المنوفية فقد قام أحد مشايخ العربان بها وهو سليمان بن بغداد ، بعرض أحوال الشيخ السابق والشيخ اللاحق للولاية وهما الشيخ علام والشيخ منصور ، وأنهم قد أوقعوا الظالم بالأهالى ، وأنه يمكن أن يقبل هذا المنصب بزيادة تقدر بـ ٢٢ كيس زيادة على التزامهما ، وأنه إذا عُهدت إليه عملية التفتيش على المشايخ السابقين ، فإنه يتعهد بدفع ٥٠ كيس أخرى(٣٧٥) . وهكذا يتضح مدى التنافس بين مشايخ عرب ولايات مصر على فرض السيطرة والنفوذ على الولاية ، الأمر الذى كان يجعل الاستانة ترسل من يقوم بالتفتيش على أحوال المشايخ ومناطق تصرفهم فى نهاية وبداية مدة مشيخة كل منهم ، وذلك للحفاظ على الولاية والرعايا ، ولحماية المال الميرى من العبث أثناء صراعات هؤلاء المشايخ .

وبناء على نتيجة هذا التفتيش كان الشيخ المُرشح للتعيين فى المشيخة والذى تفوق على منافسه يستدعى للديوان العالى ، وأمام أمير الأمراء يقوم بدفع

مصاريف الإنشاءات والإصلاحات التى كان الشيخ السابق قد أجراها فى الولاية ، والأموال الميرية الموجودة فى ذمة هذا الشيخ . وعندئذ ، كان أمير الأمراء يخلع على الشيخ الجديد قفطان المشيخة ، ويعهد إليه مسئوليات هذه المرتبة . وقبل تصديق ديوان مصر العالى على تعيين الشيخ الجديد ، كان ناظر الأموال يقوم بإرسال أحد المباشرين المعتمدين بصحبة قاضى مستقيم إلى تلك الولاية لتقصى أمرها ، حيث كان يحصى عدد السواقى التى أقامها شيخ العرب السابق هناك ، والأراضى التى استزرعها فى فترة مشيخته ، ثم يقومان بالتفتيش على كافة أملاك وأسباب هذا الشيخ ، ومراجعة حساباته ، وبعد ذلك كانت الحالة العامة لهذا الشيخ تُرفع مع دفاترها المفَصلة إلى أمير أمراء مصر ودفترداره . وبعد تسوية ديون الشيخ السابق من أمواله وأملاكه وأسبابه الخاصة ، وتحصيل المصاريف التى صرفها الشيخ السابق فى إصلاح وتعمير الأراضى ، وإقامة السواقى ، كانت علاقة الشيخ السابق الميرية بالولاية تُقطع كلية أما الشيخ الجديد ، كانت ديونه للخزينة الميرية تُحصّل أولاً(٣٧٦) ، ثم تتم مراسيم تعيينه بحسب العادة فى ديوان مصر العالى(٣٧٧) .

وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، كانت مرتبة المشيخة فى ولايات الصعيد والبحيرة والمنوفية تُوجه إلى مشايخ العرب برتبة السنجق ، وذلك نظراً لأهمية هذه المناطق بالنسبة للخزينة الميرية . ففى عام ١٠١٤هـ ، وعلى أثر انحلال مشيخة العرب فى ولاية جرجة بوفاة الشيخ عيسى ، وُجّهت للشيخ على بطريق سنجق وبسالبانة قدرها ٢٠٠,٠٠٠ أقجة(٣٧٨) .

وظائف مشايخ العربان : لقد كان مشايخ العرب ، منذ انتقال مصر للإرادة العثمانية ، أصحاب صلاحيات واسعة بصفتهم حكام مستقلين فى مناطق تصرفهم فى ولاياتهم . وبصدور قانون نامه مصر ، صودرت مناطق ومقاطعات مشايخ العرب ومُنحت لهم مرة أخرى كمتصرفين فيها بنظام الالتزام حيث بدأت صلاحياتهم ، منذ ذلك الحين تنحصر شيئاً فشيئاً . إلاّ أنّ ولاية الصعيد تُركت فى يد أبناء عمر كواحدة من أهم مناطق السنجقية فى مصر ، وذلك مقابل دفع الخراج السنوى للخزينة ، علاوة على الهدايا التى كانوا يُقدّمونها للسلاطين منذ عهد قايتباى المملوكى(٣٧٩) .

وبصفة عامة ، كانت الوظائف المُكلّف بها مشايخ العرب فى مناطق تصرفهم، وولاياتهم تشبه إلى حد كبير وظائف الكُشّاف . فكان تعمير الجسور الموجودة فى مناطق التزام مشايخ العرب ، وتعمير القرى الخربة ، والإشراف على إعداد القرويين للأراضى التى ستُزرع قبل فيضان النيل ، من أهم وظائف مشايخ العرب الإدارية(٣٨٠) . وكان يأتى على رأس هذه الوظائف الإيفاء بالتزاماتهم التى يتعهدون بها عند تصرفهم . وكان قانون نامه مصر قد أقر قيام مشايخ العرب بتكليف العمال والمباشرين بتحصيل خراج الأراضى التى كانت تحت تصرفهم بموجب دفاتر التربيع ، وتسليمها دون نقصان للخزينة ، ودون تعدى على حقوق الرعايا وظلمهم ، أو أحداث البدع فيهم(٣٨١) . وعند نهاية فترة مشيخة شيخ العرب ، كان يقوم بإتمام تحصيل ما تعهد به للدولة ، حيث يتوجه للقاهرة لتسليم التزامه وعرض محاسبته وتقديم الهدايا المناسبة لأمير أمراء مصر . وبعد أداء المبالغ الملتزم بها للخزينة ، وتسوية ديونه ، كانت تخلع على هذا الشيخ الخلعة اللائقة به فى الديوان(٣٨٢) ، وأحياناً ما كانت الآستانة نفسها تُرسل الخلع لبعض المشايخ الذين يوفون بالتزاماتهم وخدماتهم الميرية على نحو مرض .

ومن ناحية أخرى ، كان لمشايخ العرب فى ولاياتهم مهام أمنية يُكلفون بها ، علاوة على وظائفهم الإدارية . فقد كان أهل الفساد الهاربين من العدالة عادة ما كانوا يلجئون إلى مشايخ العرب ، فكان هؤلاء يتسببون فى حالة من عدم الإستقرار فى تلك الولايات . وهكذا ، قرر قانون نامه مصر تكليف مشايخ العرب، تتبع أهل الفساد ، والقبض عليهم فى الحال فى حالة إلتجائهم إليهم ، وتسليمهم فوراً إلى الكُشاف فى تلك الولايات . وقد صارت هذه المُهمّة من أهم وظائف مشايخ العرب الأمنية فى الولايات ، بحيث كان يُعزل من يثبت تهاونه فى أدائها ، أو ساعد المتمردين والعصاة على الإختفاء على أى صورة . وكان كل ما يقوم به شيخ العرب من هذه الوظائف الأمنية يقع تحت إشراف كُشاف هذه الولايات وبمعرفة أمير أمراء مصر نفسه(٣٨٤) . وإذا كانت قد طُرحت مسألة ضرورة تعيين أمراء سناجق لحماية مناطق مشايخ العرب الموجودة ضمن الولايات ، إلاّ أنّ هذا الاقتراح لم يُطبق إلا فى الولايات الهامة فقط كالصعيد

والبحيرة والمنوفية ، حيث بدأ تعيين شيخ العرب مع أمير سنجق ، أو شيخ العرب برتبة سنجق ، وإرسال قدر كاف من العسكر للقيام بمهمة توطيد الأمن والاستقرار هناك . وكما كان مشايخ العرب مسئولون عن حماية البلاد الموجودة تحت تصرفهم ، ورعاية أحوال الأهالى ، وتأمين الهدوء والاستقرار بين قبائل العرب فى المنطقة ، وأخذ التدابير اللازمة للقيام بهذا الواجب، كانوا أيضاً يُكلفون بالاشتراك فى حملات الدولة مع اتباعهم ورجالهم . فقد أصبح طلب مركز الدولة لبعض الفرق من الجراكسة ومشايخ العرب للإشتراك فى حملات الدولة عادة منذ أن طلب السلطان سليمان القانونى من خاير بك مقدار من الجراكسة ومشايخ العربان المسلحين واتباعهم للإشتراك فى حملة رودس . وعندما كان يتقرر خروج أحد مشايخ العربان لإحدى حملات الدولة ، كان هذا الشيخ يعهد لأحد أقاربه المعتمدين الثقات للقيام بوظائفه فى فترة تغيبه عنها ، وذلك حتى لا تضطرب أحوال الولاية ، ولا تتعطل مصالح الأهالى أو الشئون الميرية هناك . فعلى اثر خروج الشيخ حماد شيخ عرب الجيزة للإشتراك فى حملة اليمن قام الشيخ المذكور بترك ابن خاله سليمان فى المشيخة ليحل محله . ولما تعدى العصاة على سليمان هذا بالقتل عين محله أخاه جعفر نائباً عنه(٣٨٥) .

عزل مشايخ العرب : لقد كان منصب مشيخة العرب يُحل تلقائياً بمجرد إنتهاء مدة إلتزام شيخ العرب . فإذا كان شيخ العرب قد أدّى التزامه فى موعده ودون قصور أو نقصان ، وقام بما كلف به من مهام إدارية ومسئوليات أمنية فى منطقته ، تُجدّد مدة تصرفه ، حيث تُخلع عليه خلعة فاخرة . أما فى حالة تقصير شيخ العرب فى تنفيذه لإلتزامه الذى تعهد به فى نهاية مدة تصرفه ، وهى عام كامل ، أو تحصيله أموال غير شرعية من الأهالى ، وظلمه إيّاهم خلال فترة التزامه أو عدم إعتنائه ورعايته للمناطق والأراضى الموجودة تحت تصرفه ، والحاقه الضرر بالمال الميرى ، عندئذ ، كان يصدر القرار أولاً بحبسه ، وعرض أمره على الآستانة(٣٨٦) . فقد قام شيخ عرب البحيرة محمد حيلاص بعرض ملابسات تقصيره فيما التزم به تجاه الدولة ، حيث ادّعى أن هذا التقصير كان بسبب اخراجات مهمّات حملة اليمن ، واخراج مبلغ ١٨٧٠٦ ذهبية ، بغرض

تنظيف خليج الإسكندرية ، وزحف الآفات والمياه المالحة على أراضى ٥٩ قرية موجودة فى عهدته آلت كلها إلى الخراب ، علاوة على اضطراره لسداد أموال كثيرة لشيخ العرب السابق الشيخ عيسى لإنهاء فترة مشيخته . وهكذا ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر ولدفترداره بالتفتيش على محاسبات الشيخ حيلاص والقرى الموجودة فى عهدته ، والتحقق من هذه الإدعاءات . وبعد تحصيل ما فى ذمة الشيخ من أموال للميرى من أملاكه وأغراضه ومحصولاته الزراعية الخاصة، تقطع علاقته بالميرى ويعرض أمره ثانية على الآستانة(٣٨٧) . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر بأن شيخ عرب الغربية والمنوفية عطية بن بغداد يوجد فى ذمّته من البقايا ٩١,٣٢٣ ذهبية ، وأن ظلمه وتعديه على الولاية وأهلها قد زاد ، وأنه يواجه صعوبة شديدة فى تحصيل الأموال الموجودة فى ذمّته ، ولذا ينبغى حبسه، فقد صدرت الأوامر السلطانية بحبس الشيخ المذكور ، وتحصيل الأموال الميرية الموجودة فى عهدته وعرض الأمر ثانية على الآستانة قبل إطلاق سراحه(٣٨٨) .

وإذا تقرر حبس شيخ العرب ، قبل إتمام فترة تحويله لمشيخته ، كان أمير الأمراء يقوم بتعيين أحد الأشخاص المعتمدين من أمراء مصر السناجق أو الأغوات كأمين على ولايته ، وبتزويد هذا الأمير بقدر كاف من الجند ، وذلك حتى لا تضطرب شئون المشيخة ، ولا يتضرر المالى الميرى الموجود فى عهدته(٣٨٩) . وكان لا يطلق سراح هذا الشيخ المحبوس إلا بعد أن يؤدى كافة ديونه ، واسترداد الحقوق الشرعية للأهالى منه . فعندما أراد الشيخ عيسى المحبوس أداء ديونه للميرى وتسليمها للخزينة ، صدر الأمر لأمير الأمراء وللدفتردار بضرورة تتبع الدفاتر الخاصة بالشيخ عيسى فى الديوان العالى أمام وكيله ، وتحصيل الأموال الموجودة فى ذمّته منذ بداية تصرفه وحتى عزله دون نقصان من وكيله المذكور ، وعرض الأمر ثانية على الآستانة(٣٩٠) . وبعد التحقق من أداء هذا الشيخ لديونه كاملة ، صدر له أمر يحيطه علماً بقرار إخلاء سبيله من الحبس(٣٩١) . ولما وصلت الأخبار للآستانة بأن شيخ عرب الجيزة علاّم قد تسبب فى خراب بعض القرى فى ولايته وقتل أربعين فرداً أو أكثر ، صدر الأمر بتكليف قاضى الأراضى

بتقصّي الأمر ؛ وإذا ثبت تعديه على أرواح الأهالي يطبق عليه الحكم الشرعي بالقصاص دون تقصير(٣٩٢) . وهكذا ، كانت تقطع علاقة شيخ العرب بالميري تماماً بعزله من منصبه .

ومهما يكن من أمر ، يلاحظ من العرض السابق للتشكيلات المحلية لإيالة مصر ، أنه على الرغم من محاولات الإدارة المركزية بإسلامبول إجراء تغييرات جوهرية على هذه التشكيلات ، إلا أنها اضطرت لإقرار النظم المملوكية التي كانت قد استقرت في أنحاء البلاد بعد إضفاء بعض التعديلات عليها ، وربطها بالتشكيلات المركزية للأيالة وللدولة . ولكن إذا كان الأمراء السناجق يُعيّنون ، في النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، في الولايات الهامّة فقط مثل : الإسكندرية ، ودمياط ، والصعيد ، وجدة ، إلاّ أنّه في النصف الثاني من القرن نفسه ، بدأت الدولة في إرسال الأوامر لتوجيه العديد من الولايات أحياناً لمشايخ العربان وأحياناً أخرى للأمراء السناجق . وبذلك حُدّت صلاحيات الكشاف تدريجياً . ومع نهاية هذا القرن ، دخلت ولايات مصر المحلية تحت نفوذ الأمراء السناجق المباشر .



حواشى الباب الثانى

(١) محمد بن عبد المعطى الإسحاقى ، لطايف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول ، القاهرة ١٣٠٣ ، ص١٥٠ ، عبد الكريم ، ورق ١٨أ ، الحلاق ، ورق ٧٤أ ، تواريخ مصر القاهرة ، ١٠٦ .

(٢) البكرى ، المنح الرحمانية ، ص٦٣ ـ ٦٤ ، الحلاق ،، ورق ٧٤ب .

(٣) عبد الكريم ، ورق ٨ب ، البكرى ، المنح الرحمانية ، ص٦٥ .

(٤) البكرى ، المنح الرحمانية ، ص٦٣ ، نفس المؤلف ، فيض المنّان بذكر دولة آل عثمان ، مكتبة السليمانية ، مجموعة أيا صوفيا رقم ٣٣٤٥ ، ورق ٦٠ب ، الملوانى ص ، ١٦٥ .

(٥) رضوان باشا زاده ، ورق ١٢١أ

(٦) عبد الكريم ، ١٩أ ، الحلاق ، ورق ٧٧ب ، البكرى ، المنح الرحمانية ، ٦٧ ، الملوانى ، ص١١٦ .

(٧) جلال زاده صالح جلبى ، مصر تاريخى ، أو تاريخ مختصر مصر المعزية ، السليمانية ، مجموعة أسعد أفندى رقم ٢١٧٥ ورق ١١ب ، سهيلى ورق ٥٥أ .

(٨) Halil Inalcik, " Turkler (Osmanlilar) ", IA, Cuz 130, 305 - 307 .

(٩) دستور العمل فى إصلاح الخلل ، استانبول ١٢٨٠ ، ورق ١٣١ .

(١٠) كاتب جلبى ، دستور العمل ، ص١٣٤ ـ ١٣٥ .

(١١) مصطفى صافى ، زبدة التواريخ ، ج٢ ، مكتبة بايزيد العمومية و مجموعة ولى الدين أفندى رقم ٢٤٢٨ ، ١٠٩ب .

(١٢) زبدة التواريخ ، ج٢ ، ورق ١١٠٧أ ، المنح الرحمانية ، ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

(١٣) تواريخ مصر القاهرة ، ورق ١٥أ ، عبد الكريم ، ورق ١٥ب ، سهيلى ، ورق ٥٧ ب .

(١٤) أخبا رالأول ، ص١٥٢ ، الملوانى ، ص ١٧٠ .

(١٥) مصطفى سلانيكى ، تاريخ سلانيكى ، استانبول ١٢٨٠ ، ص١٧٢ ، مصطفى جنابى ، تاريخ جنابى ، السليمانية ، مجموعة حامدية رقم ٨٩٦ ورق ٨٥٥ ، البكرى ، المنح الرحمانية ، ص١٠٤ ، الملوانى ١٧٠ .

(١٦) دفتر المهمة رقم ٦١ / ص١١٤ ، ١٤ ذى الحجة ٩٩٤هـ .

(١٧) دفتر المهمة رقم ٦٢ / ١٧٢ ، ٢٢ صفر ٩٩٦ .

(١٨) دفتر المهمة رقم ٦٢ / ١٧٠ ، صفر ٩٩٦ .

(١٩) وقايع على باشا ، السليمانية ، مجموعة خالد افندى رقم ٦١٢ ، ورق ١٤٤أ .

(٢٠) البكرى ، المنح الرحمانية ، ١٠٨ب ، الملوانى ، ص١٧١ .

(٢١) دفتر المهمة رقم ٧٣ / ٣٠١ ، ٩ ذى القعدة ٩٩٩ .

(٢٢) الملوانى ، ص ١٧٢ .

(٢٣) دفتر المهمة رقم ٧٣ / ٤٥٩ ، شوال ١٠٠٣هـ ، ص ٢٨١ ، ذى الحجة ١٠٠٣هـ .

(٢٤) تواريخ مصر القاهرة ، ورق ٢٠ .

(٢٥) عبد الكريم ، ورق ١٩ب ، الحلاق ، ورق ٩٤ أ .

(٢٦) البكرى ، المنح الرحمانية ، ص١١ ،الملوانى ، ١٧٣ .

(٢٧) وقايع على باشا ، ورق ١١٤أ ، ١١٦أ ، ٥٧ب ، ١٤٥ أ ـ ب ، الإسحاقى ، اخبار الأول ، ص١٥٩ .

(٢٨) أرشيف رئاسة الوزارة ، تصنيف كامل كبجى ، دفاتر الديوان الهمايونى رقم ٧٠ ، ص٥٤ ، ربيع الآخرة ١٠١٣ .

(٢٩) المنح الرحمانية ، ص١٢٧ .

(٣٠) تحفة الأحباب ، ص١٧٥ .

(٣١) أرشيف رئاسة الوزراء ، دفتر المهمة رقم ٧٥ / ١٠٠ ،شوال ١٠١٣هـ .

(٣٢) أرشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف كامل كبجى ، دفاتر الديوان الهمايونى ، رقم ٧٠ ص١٧٧ ، جمادى الآخرة ١٠١٣هـ .

(٣٣) الملوانى ، ص١٧٥ .

(٣٤) صافى ، زبدة التواريخ ، ج٢ ، ورق ١١٠ ب .

(٣٥) الملوانى ، ص١١٤ ـ ١١٥ .

(٣٦) صافى ، زبدة التواريخ ، ج٢ ، ورق ١١٣ب ـ ١١٥ أ ، المنح الرحمانية ، ص١٣٩ ـ ١٤٠ .

(٣٧) زبدة التواريخ ، ج٢ ، ورق ١١٥ب ـ ١١٨ب ، المنح الرحمانية ١٣٩ ـ ١٤٥ .

(٣٨) صافى ، ج٢ ، ورق ١١٩أ ـ ١٢٥ب .

(٣٩) ابن اياس ، ج٥ ، ص ٢٦٠ ، الديار بكرى ، ورق ٨٩ أ ـ ب .

(٤٠) أرشيف طوب قابو سراى ، ورق ١١٣٥٥ ، ورقم ٥٨٠٨ .

(٤١) Koprulu, Bizans'in Osmanli Muessese lerine te'siri, s. 48 - 49 .

(٤٢) A. Ozcan, " Fatih'in Taskilat Kanun - namesi " s. 49 .

كذا انظر الفرمان المرسل لداوود باشا ، أرشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف على اميرى ، القانونى رقم ١٣٨ ، أواسط شعبان ٩٥٣ .

(٤٣) سراى طوب قابو ، أوراق رقم ٢٠٩١ « عربى » ، ٩٤٦هـ .

(٤٤) تصنيف على اميرى رقم ٦٤٨ ، أواخر ١٠١٤هـ ، كذا انظر :

A. Ozcan, " Fatih'in Teskilat Kanun - namesi ", s. 48 .

(٤٥) راجع الوقفية المصورة بتاريخ ربيع الآخرة ١٠٢٤هـ فى ديوان مصر العالى بحضور أمير أمراء مصر وقاضى مصر ؛ أرشيف سراى طوب قابو ، أوراق ١٢٢هـ .

(٤٦) دفتر المهمة رقم ٤/١٦٠ ، ربيع الأول ٩٦٨هـ .

(٤٧) دفتر المهمة رقم ١٤ / ٨٧ ، ذى القعدة ٩٧٨هـ .

(٤٨) دفتر المهمة رقم ٣٩ / ٣٥٢ ، ربيع الأول ٩٨٨ هـ .

(٤٩) دفتر المهمة رقم ٥٠ / ٣٤ ، شوال ٩٩٢هـ .

(٥٠) محمد الأدرنوى ، نخبة التواريخ والأخبار ، استانبول ١٢٧٦ ، ص٦٦ ـ ٧٠ .

(٥١) انظر براءة تعيين باشا البوستانجية (رئيس الضباط بالاستانة) محمد آغا على أيالة مصر ملحقاً بها رتبة الوزارة : أرشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف كامل كبجى ، دفتر الرؤوس رقم ٢٥٧ ، ص٦٣ ، ربيع الأولى ١٠٣١هـ .

(٥٢) عبد الكريم ، ورق ١٦ب .

(٥٣) دفتر المهمة رقم ٣/ ٥٦٣ ، ربيع الأولى ٩٦٨هـ .

(٥) المللوانى ، ص٧٠ .

(٥٥) دفتر المهمة رقم ٧/ ٦٩١ ، صفر ٩٧٦هـ .

(٥٦) زبدة التواريخ ، ورق ١٢٦ب ـ ١٢٧أ .

(٥٧) فيما يتعلق بالتعليمات التى وجهت لسنان باشا عند تعيينه على مصر للمرة الثانية (٩٧٨ ـ ٩٨٠هـ) انظر : دفتر المهمة رقم ١٤/ ١٠٢٢ ذى الحجة ٩٧٨ هـ .

(٥٨) دفتر المهمة رقم ٢١ / ٢٨ ، رمضان ٩٨٠هـ .

(٥٩) دفتر المهمة رقم ٤/ ٢٤٤ ، ربيع الآخرة ٩٧٥هـ ، رقم ٣٩ / ٣٥٢ ، ربيع الآخرة ٩٨٨ هـ .

(٦٠) كلامى ، وقايع على باشا ، مكتبة السليمانية ، مجموعة خالد افندى رقم ٦١٢ ، ورق ١٣٥ب ـ ١٣٦ .

(٦١) تصنيف كامل كبجى . دفاتر الديوان الهمايونى رقم ٧٠ ، ص٢٩١ ، جمادى الآخرة ١٠١٣هـ .

(٦٢) دفتر المهمة رقم ٧٨ / ٢٧ ، شعبان ١٠١٨ . كذلك انظر الأحكام المرسلة الى مسيح باشا (دفتر المهمة رقم ٢٩ / ٨١ ، شوال ٩٨٤هـ) وإلى حسن باشا (دفتر المهمة رقم ٤٢ / ٦٥ ، جمادى الآخرة ٩٨٩هـ) والى حافظ احمد باشا (دفتر المهمة رقم ٦٩ / ٣٧٢ ، محرم ١٠١١هـ) ، بخصوص اقرارهم فى وظائفهم بايالة مصر .

(٦٣) البكرى ، الكواكب السائرة ، ورق ٢٤ آ ـ ب ، صافى ، ج٢ ، ورق ١٠٨ب .

(٦٤) اوليا جلبى ، سياحت نامه ، ج١٠ ، ١٤٠ .

(٦٥) الإسحاقى ، أخبار الأول ، ص١٥٩ .

(٦٦) عبد الكريم ، ورق ١٢أ ، اوليا جلبى ، المصدر السابق ، ص٤٠٦ .

(٦٧) المللوانى ، ص١٦٧ ، صافى ، ج٢ ، ورق ١٠٩أ .

(٦٨) الإسحاقى ، ص١٥٧ .

(٦٩) اوليا جلبى ، ج١٠ ، ١٤٣ ـ ١٤٥ .

(٧٠) كلامـــى ، وقايع على باشا ، ورق ١٦ ، كذا انظر المنياتور الموجود فى نفس الأثر ورق ٦ب .

(٧١) دفتر المهمة رقم ٢١ / ٢٨ ، رمضان ٩٨٠هـ ، راجع وقايع على باشا ، ورق ٤١ب ـ ٤٢أ اوليا جلبى ج١٠ ، ٤٠ .

(٧٢) دفتر المهمة رقم ٥/ ٤٢١ ، شعبان ٩٧٣هـ .

(٧٣) صافى ، ج٢ ، ورق ١٠٩ب ، الكواكب السائرة ، ورق ٢٤ أ ـ ب ؛
Shaw, The Financial, P.320

(٧٤) دفتر المهمة ، رقم ٢٦ / ٢٨٤ ، رجب ٩٨٢هـ .

(٧٥) Barkan, Kanunlar, s. 378 .

(٧٦) دفتر المهمة رقم ٣ / ١٩٣ .

(٧٧) صافى ج٢ ، ورق ١٠٩ب .

(٧٨) دفتر المهمة ، رقم ٦٠ ، ص١٤ ، شوال ٩٩٣هـ .

(٧٩) Barkan, Kanunlar, 378 .

(٨٠) Kanunlar, s. 355 .

(٨١) Kanunlar, s. 361 .

(٨٢) دفتر المهمة رقم ٢٦ / ٢٦٣ ، جمادى الآخرة ٩٨٢هـ .

(٨٣) البكرى ، المنح الرحمانية ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١٢٧ ، صافى ، ج٢ ، ١٠٩ب .

(٨٤) المنح الرحمانية ، ص١٠٥ ـ ١١٤ ، الملوانى ، تحفة الأحباب ، ص١٧١ وما بعدها .

(٨٥) الملوانى ، ص١٨٨ .

(٨٦) Kanunlar, s. 382 - 383 .

(٨٧) Kanunlar, s. 381 .

(٨٨) دفتر المهمة رقم ٧ / ٣٥٦ ، رمضان ٩٧٥هـ .

(٨٩) Kanunlar, 360 .

(٩٠) Kanunlar, 379 - 380 .

(٩١) دفتر المهمة رقم ٦٢ / ٣٧٥ ، صفر ٩٩٦.هـ .

(٩٢) دفتر المهمة رقم ٦٣/ ٣٠١ ، ذى القعدة ٩٩٩هـ .

(٩٣) دفتر المهمة رقم ٦٦ / ٣٨ ، ربيع الآخر ٩٨هـ .

(٩٤) أرشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف كامل كبجى رقم ٧٠ / ١٤١ ، سلخ جمادى الأولى ١٠١٣هـ .

(٩٥) أوليا جلبى ، سياحت نامه ، ج١٠ ، ١٧٩ ـ ١٨٠ .

(٩٦) Kanunlar, s. 379 .

(٩٧) أوليا جلبى ، سياحت نامه ، ج١٠ ، ص١٣٣ .

(٩٨) Uzuncarsli, Osmanli Merkez ve Bahriye Taskilati, s. 3 - 4 .

(٩٩) Kanunlar, s. 378 .

(١٠٠) أوليا جلبى ، سياحت نامه ، ج١٠ ، ١٣٣ .

(١٠١) انظر فى هذا الخصوص فصل « بين التشكيلات المملوكية ومثيلتها العثمانية » .

(١٠٢) أوليا جلبى ، سياحت نامه ، ج١٠ ، ص١٣٣ ، ١٣٦ ـ ١٣٧ .

(١٠٣) Kanunlar s. 380, 382 - 383 .

(١٠٤) دفتر المهمة رقم ٢٩/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧ ، ذى الحجة ٩٨٤هـ .

(١٠٥) دفتر المهمة رقم ٢٦ / ٢٦٤ ، جمادى الآخرة ٩٨٢هـ .

(١٠٦) أرشيف سراى طوب قابو ، أوراق رقم ٩٣٢٩ ، ٩٧٣هـ ، كذا انظر اوراق ٢٨٣/ ٢ ، دفتر المهمة رقم ٨ / ١٣١ .

(١٠٧) أرشيف رئاسة الوزارة ، تصنيف فكته رقم ٩٠ ـ ٤٢ / ٩٣١هـ .

(١٠٨) اللوانى ، ص١٦٥ ، Uzuncarsli, Osmanli Tarihi, II, 392.

(١٠٩) اللوانى ، ص١٦٩ .

(١١٠) صولاق زاده تاريخى ، ص٤٥٠ ، كذا انظر دفتر المهمة رقم ٧٥ / ٥٢ ، شوال ١٠١٣هـ .

(١١١) Kanunlar, s. 374 - 375 .

(١١٢) الإسحاقى ، لخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول ، القاهرة ١٣٠٤ ، ص١٥٠ ، أرشيف طوب قابو سراى ، دفتر المهمة ، أوراق رقم ١٢٣٢١/ ٤أ ، اللوانى ، ص١٦٤ ، عبد الكريم ، ص١٨أ .

(١١٣) S.j.Shaw, " The Land Law Ottoman Egypt ", Der Islam, XXXVIII, 108 .

(١١٤) وقايع على باشا ، ورق ٤١أ .

(١١٥) عبد الكيم ، ١١٦أ ، الحلاق ، ١٩١أ ، البكرى ، الكواكب السائرة ، ١٢٨أ .

(١١٦) أرشيف طوب قابو سراى ، أوراق رقم ٢٢٨٣ / ٢ .

(١١٧) عبد الكريم ، ١٥ب ، الإسحاقى ، ص١٥٣ .

(١١٨) سلانيكى ، ص٢٣١ ـ ٢٣٢ .

(١١٩) أرشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف كامل كبجى رقم ٧٠ / ١٢٤ ، ربيع الآخر ١٠١٣هـ .

(١٢٠) دفتر المهمة رقم ٢١٨/٤ ، ٩٧٢هـ ، Kanunlar, s. 365, 980

(١٢١) ذيل دفتر المهمة رقم ٢/ ١٥٨ ، محرم ٩٨٣هـ .

(١٢٢) ذيل دفتر المهمة رقم ٣/ ٣١٥ ، ربيع الأول ٩٨٤هـ .

(١٢٣) أرشيف طوب قابو سراى ، دفتر المهمة ، أوراق رقم ١٢٣٢١ ، ٥أ ـ ب ، شوال ٩٥١هـ .

(١٢٤) دفتر المهمة رقم ١٤ / ٣٤٤ ، ربيع الآخر ٩٨٠هـ .

(١٢٥) البكرى ، الكواكب السائرة ، ورق ٢٨ب ، عبد الكريم ورق ١١٩أ الحلاق ، ورق ١٩٢أ .

(١٢٦) تاريخ سلانيكى ، الجزء الغير مطبوع ، مكتبة السليمانية باستانبول ، مجموعة اسعد أفندى رقم ٢٢٥٩ ، ورق ٣٢٥ب .

(١٢٧) اللوانى ، ص١٦٩ .

(١٢٨) ذيل دفتر المهمة رقم ٢/٢٥٨ب ، محرم ٩٨٣هـ .

(١٢٩) أرشيف رئاسة الوزراء ، ذيل دفتر المهمة رقم ٤/ ١٢٩ ، جمادى الآخرة ٩٩٨هـ ، تصنيف كامل كبجى رقم ٧٠ / ١٦٥ ، ١٠٢٠هـ .

(١٣٠) أرشيف سراي طوب قابو ، أوراق رقم ٢٢٨٣/ ٢ ، أرشيف رئاسة الوزراء ، دفتر المهمة قم ٧٥/ ٢٥٢ ، شوال ١٠١٣هـ .

(١٣١) كاتب جلبي ، فذلكه ، استانبول ١٢٨٦ ، ج١ ، ص٢٢٣ .

(١٣٢) أرشيف سراي طوب قابو ، أوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ٤ آ-ب .

(١٣٣) أرشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف كامل كبجي رقم ٧٠ / ١٢١ ، ربيع الآخرة ١٠١٣هـ .

(١٣٤) عبد الكريم ، ٨ب ؛ الحلاق ، ص٧٦ ، تواريخ مصر القاهرة ، ورق ١١١ ؛ The financial, P. 284

(١٣٥) أرشيف سراي طوب قابو ، أوراق ١٢٣٢١ ، ورق ٤ب .

(١٣٦) أوراق رقم ١٢٣٢١ ورق ٤ب ، أوراق رقم ٢٢٨٣ / ٢ .

(١٣٧) أرشيف رئاسة الوزراء ، دفتر المهمة رقم ٢٤/ ٩١ ذي الحجة ٩٨١هـ .

(١٣٨) نيل دفتر المهمة رقم ٢ / ٢٥٨ب ، ٩٨٣هـ ، دفتر المهمة رقم ١٤٣ / ١٧٤ ، جمادى الأخرة ٩٨٨هـ .

(١٣٩) الحلاق ، ورق ٩١ب .

(١٤٠) The Financial, P. 285 .

(١٤١) دفتر المهمة رقم ٣٦ / ٩١ ، ربيع الأول ٩٨٢هـ .

(١٤٢) The Financial, P. 305 - 309 .

(١٤٣) تصنيف كامل كبجي رقم ٦٧ / ٥٩٢ب ، ذي القعدة ٩٨٠هـ .

(١٤٤) دفتر المهمة رقم ٢٦ / ٩١ ، ربيع الأول ٩٨٢هـ .

(١٤٥) تصنيف كامل كبجي رقم ١٤٨ / ٦٨ ، صفر ١٠١١هـ ، رقم ١٥٥/ ٨٨ ، ربيع الأول ١٠١٣هـ .

(١٤٦) دفتر المهمة رقم ٥ ٤٤٣ ، شعبان ٩٧٣هـ ، رقم ١٠ ٣٣٥ ، حرم ٩٧٩هـ .

(١٤٧) The financial, P. 307 - 308 .

(١٤٨) أرشيف سراي طوب قابو ، دفتر المهمة ، أوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ٥ آ .

(١٤٩) تاريخ سلانيكي ، ص١٩٣ ، صولاق زاده ص٦٠٨ ، الملواني ، ص١٧٦ .

(١٥٠) كامل كبجي رقم ٧٤ / ٤١٦ ، رجب ٩٧٢هـ .

(١٥١) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ١٢ ، رجب ٩٨٩ هـ .

(١٥٢) دفتر المهمة رقم ٦٦ / ١٩٧ ، ربيع الآخرة ٩٩٨هـ .

(١٥٣) دفتر المهمة رقم ٧٣ / ٨ ، ذي الحجة ١٠٠٣هـ .

(١٥٤) كاتب جلبي ، فذلكة ، ص٢٢٣ ، الملواني ، ص١٧٦ .

(١٥٥) صولاق زادة ، ص١٠٨ ـ ١٠٩ .

(١٥٦) كامل كبجي رقم ٨٦ / ١١٨ ، محرم ٩٨٤هـ ، دفاتر الرؤس رقم ٢٥٣ / ٦٧ ، جمادى الآخرة ١٠٠١هـ .

(١٥٧) الملواني ، ص١٧٦ .

(١٥٨) كـامل كـبـجي رقم ٢٠٠ / ٨٦ ـ ٨٧ دفـاتر الرؤوس رقم ٢٣٦ / ١٣٣ ـ ١٣٤ ، ذي الحجة ٩٨٧هـ .

(١٥٩) كامل كبجي رقم ٢٢٠ / ٨٦ ـ ٨٧ ، رقم ٢٣٦ / ١٣٣ ـ ١٣٤ .

(١٦٠) « بك ، بادشاهك كيسه سن بيقصور آلوب قبض ايتدكمي ؟ ».

(١٦١) « آلدم ، قبض ايتدم ، حالا ، قبضه تصرفمده در » .

(١٦٢) « شاهد اولك » .

(١٦٣) سياحتنامه ، ج١٠ ، ٤١٣ ـ ٤١٤ .

(١٦٤) اوليا جلبي ، ج١٠ ، ٤١٤ ـ ٤١٦ .

(١٦٥) دفتر المهمة رقم ٢/ ٢٥٠ ، صفر ٩٧٢هـ ، ص١٩٥ ، صفر ٩٦٧هـ .

(١٦٦) دفتر المهمة رقم ٣٩ / ٢٧١ ، محرم ٩٨٨هـ .

(١٦٧) تاريخ سـلانيكي ، الجزء غير المنشـور ، مكتبة أسعد افندي باستانبول رقم ٢٢٥٩ ، ورق ٤١٨ أ ـ ب.

(١٦٨) سلانيكي ، المصدر السابق ، ورق ٤٣١ أ ـ ب ، ٤٣٢ أ ، ٤٥٨ أ .

(١٦٩) المللواني ، ص١٧٠ ، عبد الكريم ، ص١٦ب ، الحلاق ، ورق ٩٠ ب .

(١٧٠) المللواني ، ص١٧٠ ، سلانيكي ، ص٢٨٧ .

(١٧١) المنح الرحـمـانيـة ، ص١٠٥ ـ ١١٠ ، عـبـد الكريم ، ورق ١٢ ، الحـلاق ، ورق ١٩٢ أ ، سلانيكي ، ورق ٤٠٨ أ ـ ب .

(١٧٢) المللواني ، ص١٧٩ ـ ١٨٠ .

(١٧٣) Uzuncarsli, Osmanli Merkez ve Bahriye Teskilati , s. 31 .

(١٧٤) أرشيف طوب قابو سراي ، أوراق رقم ٤٣٢٩ .

(١٧٥) تاريخ سلانيكي ي ، ورق ٢٠٨ أ .

(١٧٦) دفتر المهمة رقم ٣٩ / ٣٥٢ ، ربيع الأول ٩٨٨هـ ، رقم ٧ / ٦٩١ ، صفر ٩٧٦هـ .

(١٧٧) دفتر المهمة رقم ٢١/ ٢٨٠ ، رمضان ٩٨٠ هـ .

(١٧٨) صولاق زاده ، ص٦٠٨ ، المللواني ، ص١٧٠ ، ١٧٤ ، عبد الكريم ، ورق ٢٣ب .

(١٧٩) أرشيف سراي طوب قابو ، أوراق رقم ٢٢٨٣ / ٢ .

(١٨٠) أرشيف سراي طوب قابو ، أوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ٥أ ـ ٦أ ، ٣٩ أ ، شوال ٩٥١ هـ .

(١٨١) دفتر المهمة رقم ٤٣/ ٤٧ ، ربيع الآخرة ٩٨٨هـ .

(١٨٢) عبد الكريم ، ورق ١٦ب .

(١٨٣) عبد الكريم ، ورق ١٦ب .

(١٨٤) البكري ، الكواكب السائرة ، ورق ٢٨ أ .

(١٨٥) دفتر المهمة رقم ٦٢ / ٢٧٠ ، ربيع الآخرة ٩٩٥هـ .

(١٨٦) دفتر المهمة رقم ٦٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، شوال ٩٩٥هـ ، سلانيكي ، ص٢٣١ ـ ٢٣٢ .

(١٨٧) سلانيكي ، ص٢٣١ .

(١٨٨) دفتر المهمة رقم ١٠ / ٣٢٧ ، محرم ٩٧٩هـ ، رقم ٢٦ / ٢٣٢ن ، جمادى الأخرة ٩٨٢هـ ، رقم ٣٩ / ٣٥٢ ، ربيع الأول ٩٨٨هـ .

(١٨٩) عبد الكريم ، ١١١ أ ، الحلاق ، ورق ١٧٩ أ ، البكرى ، فيض المنان ، ورق ٦٤ أ ـ ب ، الملوانى ، ص١٦٥ .

(١٩٠) عبد الكريم ، ورق ١١١أ ، الملوانى ١٦٨ ، البكرى الكواكب السائرة ، ورق ٢٥ب .

(١٩١) صولاق زادة ، ص٦١٨ ، عبد الكريم ، ورق ٢٣ب ، ١٢٨ أ ، الملوانى ، ص١٧٠ .

(١٩٢) دفتر المهمة ، رقم ٦/ ٢٤٤ ، ربيع الأخرة ٩٧٥هـ .

(١٩٣) دفتر المهمة رقم ٦/ ٢٥٣ .

(١٩٤) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ١٢ ، شوال ١٠١٢هـ ، كذا انظر الملوانى ، ص١٧٩ ، عبد الكريم ، ورق ٢٣ب .

(١٩٥) البكرى ، فيض المنان ، ورق ٦٤ أ ـ ب ، نفس المؤلف ، المنح الرحمانية ، ورق ٨٦ .

(١٩٦) أرشيف رئاسة الوزراء ، دفاتر مالية دن مدورة رقم ٣٧٤ ، ص٩ .

(١٩٧) دفتر المهمة رقم ٦٧ / ١٤٢ ، رمضان ٩٩٩هـ ، رقم ٧ / ٣٤٥ ، ورمضان ٩٧٥هـ ، Kanunlar, s. 379

(١٩٨) دفتر المهمة رقم ٣٣٧ ، رمضان ٩٧٥هـ ، ٢٩٩ ، شوال ٩٧٥هـ .

(١٩٩) دفتر المهمة رقم ٧/ ٣٨٥ ، رمضان ٩٧٥هـ .

(٢٠٠) دفتر المهمة رقم ٧ / ٢٢٥ ، جمادى الأخرة ٩٧٥هـ ، تصنيف كامل كبجى ، رؤوس رقم ٤٧/٢٢٢ ، رمضان ٩٧٨هـ ، دفتر المهمة رقم ٧/ ٣٦٣ ، رمضان ٩٧٥هـ ، ص٣٥٣ ، رمضان ٩٧٥هـ .

(٢٠١) دفتر المهمة رقم ٧/ ٣٥٧ ، رمضان ٩٧٥هـ ، ص٨٩٦ ، جمادى الأولى ٩٧٦هـ ، ص٧٠٩ ، صفر ٩٧٦هـ ، تصنيف كامل كبجى رقم ٧٩ / ٢٢٩ ، ربيع الأول ٩٧٩هـ ، دفتر المهمة رقم ١٩ / ١٦ ، محرم ٩٨٠هـ ، كامل كبجى ، دفاتر الرؤوس رقم ٢٢٢ / ٤٧ ، رمضان ٩٧٨هـ .

(٢٠٢) أرشيف رئاسة الوزراء ، دفاتر مالية دن مدورة رقم ٣٧٤ / ٢ ـ ٦ .

(٢٠٣) دفاتر مالية دن مدورة رقم ٣٧٤ / ١٠ ـ ١٦ .

(٢٠٤) دفاتر مالية دن مدورة رقم ٣٧٤ / ٢٥ ـ ٣٥ .

(٢٠٥) أرشيف سراى طوب قابو ، دفتر مخلفات رقم ١٠٠٥٩ ، دفتر الجبه خانه رقم ٦٦٨٥ ، كذا انظر دفتر الاغراض الثمينة التى بيعت بمعرفة اغا باب السعادة بعد ارسالها لاستانبول ، أرشيف سراى طوب قابو رقم ٥٨٢٢ .

(٢٠٦) الملوانى ، ص١٧٩ ، البكرى ، المنح الرحمانية ، ص١٢٦ ، دفتر المهمة رقم ١٤٢ / ٢٩ ، جمادى الأولى ٩٨٩هـ .

(٢٠٧) أرشيف رئاسة الوزارة ، دفتر المهمة رقم ٢/ ٦٥ ، شعبان ٩٦٧هـ .

(٢٠٨) دفتر المهمة رقم ٦٧ / ١٤٢ ، رمضان ٩٩٩هـ .

(٢٠٩) دفاتر مالية دن مدورة رقم ٤٤٥٣/ ٢ .

(٢١٠) تصنيف كامل كبجى ، رؤوس رقم ٢٣٠ / ٦٥ ، رقم ٢٣١ / ١٦٣ ، كامل كبجى رقم ٩٢ / ٢٠٩ .

(٢١١) أرشيف سراى طوب قابو ، دفتر رقم ٤١١٤ / ٣ ، ٤ ـ ٧ .

(٢١٢) المنح الرحمانية ، ص٩٢ .

(٢١٣) دفتر المهمة رقم ٢/ ٧٢ ، جمادى الآخرة ٩٦٣هـ ، دفتر المهمة رقم ٣٩/٤ ، جمادى الآخرة ٩٦٧هـ ، دفتر المهمة رقم ٢٥ / ١٩٧ ، ربيع الأولى ٩٨٢هـ ، كامل كبجى رقم ١١١/ ٩ .

(٢١٤) كامل كبجى رقم ١٣٦ / ١٤٧ ، رمضان ١٠٠٧هـ .

(٢١٥) كامل كبجى ، رؤوس رقم ٢٣٩ / ٢٠١ ، ٩٨٩هـ ، رقم ٢٦٢ / ٧٩ ، ٩٩٠هـ .

(٢١٦) كامل كبجى ، رؤوس رقم ٢٤٦ / ٢٣١ ، جمادى الاولى ٩٩٤هـ .

(٢١٧) دفتر المهمة رقم ٤/ ٦٣ ، شعبان ٩٦٧هـ .

(٢١٨) كامل كبجى رقم ٨٨ / ٣٠٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٥ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٣٦٢ / ٧٤ رجب ٩٨٤هـ ، رقم ٢٤٩ / ٢٩ ، ٩٩٥هـ .

(٢١٩) كامل كبجى ، رؤوس رقم ٢٢٥ / ٢٢٧ ، ذى الحجة ٩٨٠ هـ .

(٢٢٠) كامل كبجى رقم ١١١/ ٩٠ ، شوال ٩٩٥هـ ، رقم ٢٥٢ / ١٨١ ، صفر ٩٩٨هـ .

(٢٢١) كامل كبجى رقم ٣٠٣/٢٤١ ، صفر ٩٩١هـ ، دفتر المهمة رقم ٢/ ٢٥ ، شوال ٩٦٣هـ .

(٢٢٢) دفتر المهمة رقم ٢٤/ ٣٠٧ ، صفر ٩٨٢هـ .

(٢٢٣) كامل كبجى رقم ٢٦٢ / ٧٩ ، ٩٨٦هـ .

(٢٢٤) دفتر المهمة رقم ٧٢/٢ ، جمادى الآخرة ٩٦٣هـ ، كامل كبجى رقم ٥٣/١١١ ، ذى القعدة ٩٩٥هـ .

(٢٢٥) دفتر المهمة رقم ٤٦ / ١٣١ ، رمضان ٩٨٩هـ .

(٢٢٦) دفتر المهمة رقم ١١ / ٨٧١ ، ذى الحجة ٩٩١هـ .

(٢٢٧)دفتر المهمة رقم ١٧٥/ ١٠٩ ، سلخ شوال ١٠١٣هـ .

(٢٢٨) كامل كبجى رقم ٢٢٤١٨٨ ، رمضان ٩٩٤هـ .

(٢٢٩) دفتر المهمة رقم ٥٣ / ١٥٧ ، رمضان ٩٩٢هـ .

(٢٣٠) دفتر المهمة رقم ٢٤ / ٢٣٢ ، محرم ٩٨٢هـ .

(٢٣١) دفتر المهمة رقم ١٧/١ ، ذى الحجة ٩٦١هـ ، كامل كبجى رقم ٧٩ / ٤٦٣ ، ذى الحجة ٩٧٨هـ ، دفتر ورؤوس رقم ٢٤٦/ ١٨٧ ، ربيع الآخرة ٩٩٤هـ .

(٢٣٢) . Barkan, Kanunlar, s. 381

(٢٣٣) كامل كبجى رقم ٨٨ / ٣٠٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٥هـ ، دفاتر الرؤوس رقم ٢٦٢ / ٩٢ ، رمضان ٩٨٧هـ .

(٢٣٤) دفتر المهمة رقم ٤٦ / ٣١ ، رمضان ٩٨٩هـ .

(٢٣٥) دفتر المهمة رقم ٦١/ ٨٥ ، رمضان ٩٩٤هـ .

(٢٣٦) كامل كبجي رقم ١٥٦ / ١٥٦ ، جمادى الاولى ١٠١٣هـ ، رقم ١٦١/ ٤١ ، صفر ١٠١٤هـ .

(٢٣٧) كامل كبجي ، رؤوس رقم ٢٤٦ / ٢٣١ ، جمادى الأولى ٩٩٤هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٢ / ١٨٧ ، محرم ٩٩٦هـ . ، ص ١٧١ صفر ٩٩٦هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢١٥ / ٧٦ ، رمضان ٩٦٣هـ .

(٢٣٨) دفتر المهمة رقم ٣/ ٤٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٤هـ ، كامل كبجي رقم ١٥٦/ ٦٥ب ، جمادى الولى ١٠١٣هـ .

(٢٣٩) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ١١٠ ، شوال ١٠١٢هـ .

(٢٤٠) كامل كبجي رقم ١٥٥/ ٢٦ ، جمادى الأولى ١٠١٣هـ .

(٢٤١) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ١٧١ ، ذي الحجة ١٠١٣هـ .

(٢٤٢) دفت المهمة رقم ٧٥ / ١١٠ ، شوال ١٠١٢هـ .

(٤٤٣) الحلاق ، ورق ١٨٧ ، عبد الكريم ، ورق ١١٣أ ، تاريخ ملوك بني عثمان وولاتهم في مصر ، ١١٢أ .

(٢٤٤) كامل كبجي رقم ٢٦ / ٩٠ ـ ٩١ ، ٩٨١هـ .

(٢٤٥) كامل كبجي رقم ١٣٦ / ١٤٧ ، رمضان ١٠٠٧هـ .

(٢٤٦) كامل كبجي رقم ١٣٨ / ١٤٣ب ، ١٠٠٨هـ .

(٢٤٧) A. Ozcan, " Fatih'in Teskilat Kanun- namesi ve Nizam alem icin KardesKatli Meselesi " Tarih Dergisi, 1982, XXXIII,49 .

(٢٤٨) كامل كبجي رقم ١١/ ٨٥ ىذي القعد ٩٩٥هـ .

(٢٤٩) وقايع علي باشا ، ورق ١٣٥ ب .

(٢٥٠) كامل كبجي ، رؤوس رقم ٢٦٢ / ٢٩١ ، ٩٨٦هـ .

(٢٥١) كامل كبجي رقم ١٣٦ / ١٤٧ ، رمضان ١٠٠٧هـ .

(٢٥٢) كامل كبجي رقم ٨٨/ ٣٠٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٥هـ .

(٢٥٣) صافي ، ج٢ ، ورق ١٩٣أ .

(٢٥٤) دفتر المهمة رقم ٢٦/ ٢٢٩ ، جمادى الآخرة ٩٨٢هـ .

(٢٥٥) كامل كبجي رقم ١١/ ١٨ ، ٩٩٥هـ .

(٢٥٦) دفتر المهمة رقم ٦١/ ١٠٧ ، شوال ٩٩٤هـ .

(٢٥٧) دفتر المهمة رقم ٢٦ / ٢٦٣ ، جمادى الآخرة ٩٨٢هـ ، رقم ٧/ ٧٧١ ، ربيع الأول ٩٧٦هـ .

(٢٥٨) اللواني ، ص١٧٦ .

(٢٥٩) دفتر المهمة رقم ٦/٢٠٩ ، ٩٧٢هـ .

(٢٦٠) دفتر المهمة رقم ٢٧/ ١٩١ ، شوال ٩٨٣ه .

(٢٦١) دفتر المهمة رقم ٦/ ٢٢٩ ، رقم ٣٢ / ٢٠٤ ، ربيع الآخرة ٩٨٧هـ .

(٢٦٢) دفتر مهمة رقم ٦ / ٦٧١ ، ٩٧٢هـ .

(٢٦٣) دفتر المهمة رقم ٣٢ / ٢٨٢ ، ذى القعدة ٩٨٦هـ ، رقم ٧ / ٢١٢ ، جمادى الآخرة ٩٧٥هـ ، كامل كبجى رقم ١٠٨ / ٢٦٨ ، جمادى الآخرة ٩٩٤هـ .

(٢٦٤) دفتر المهمة رقم رقم ٣٦ / ٢٦٤ ، جمادى الآخرة ٩٨٤هـ ، رقم ٥/ ٤٣٠ ، شعبان ٩٧٣هـ .

(٢٦٥) كامل كبجى رقم ٧٥ / ١٤٢ ، جمادى الأولى ٩٧٢هـ ، ص٤٤٦ ، ربيع الأولى ٩٧٣هـ

(٢٦٦) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢١٦ / ٨ ، محرم ٩٦٦هـ .

(٢٦٧) دفتر المهمة رقم ٤٦ / ٣١٣ ، رمضان ٩٨٩هـ .

(٢٦٨) دفتر المهمة رقم ٦٢ / ١٨٧ ، محرم ٩٩٦هـ .

(٢٦٩) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٩ / ٢٩ ، جمادى الآخرة ٩٩٥هـ ، رقم ٢٥٢/ ١٥٠ ، محرم ٩٩٨هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٤ / ٣٤ ، ربيع الأول ٩٩٧هـ .

(٢٧٠) دفتر المهمة رقم ٦٢ / ١٧١ ، صفر ٩٩٦هـ .

(٢٧١) كامل كبجى رقم ١١ / ٤١ ، ذى القعدة ٩٩٥هـ .

(٢٧٢) دفتر للهمة رقم ٧٣/ ٥٩٠ ، شوال ١٠٠٣هـ .

(٢٧٣) دفتر للهمة رقم ٧٦ / ٥٧ ، جمادى الأولى ١٠١٦هـ .

(٢٧٤) المقريزى ، الخطط ، ج٢ ، ٧٤ .

(٢٧٥) Uzuncarsli, Osmanli Devletinin Teskilatina Madhal, s. 403 .

(٢٧٦) ابن اياس ، بدايع الزهور ، ج٤ / ٢٨٧ .

(٢٧٧) المقريزى ، ج٢ / ١٧٤ .

(٢٧٨) خطط المقريزى ، ج١ / ١١٩ ، ابن اياس ، ج٥ / ٣٠١ ـ٣٠٢ ، ٣١٩

(٢٧٩) Kanunlar, s. 360; Shaw, The Financial, P. 15 .

(٢٨٠) أرشيف سراى طوب قابو ، دفتر رقم ٥٢٤٦ / ١٦ ، دفتر ١٠٠٥٧ / ٦ب .

(٢٨١) Kanunlar, s. 369 .

(٢٨٢) Bibliotheque Nationale, Af 82, V. 23a .

(٢٨٣) « قانون نامه مصر » ، مكتبة أيا صوفيا رقم ٤٨٧١ ، ورق ١٣٢ب ، مكتبة سراى طوب قابو ، مجموعة « امانة خزينة » رقم ٢٠٦٣ ، ورق ١٣٣أ .

(٢٨٤) أرشيف سراى طوب قابو ، دفتر رقم ١٠٠٥٧ ، ورق ٦ب .

(٢٨٥) Cengiz Orhonlu, Habes Eyaleti, Istanbul 1974, s. 21 - 22, 37 .

(٢٨٦) دفتر مهمة رقم ١١٨/٢، ٩٧٢هـ .

(٢٨٧) دفتر المهمة رقم ٨٠٢/٧ ، ربيع الولى ٩٧٥هـ ، كذا انظر :

P. M. Holt, Egypt and The fertile crescent (1516 - 1922) ,
A Political Historym Londra 1966, s. 53 - 54 .

(٢٨٨) Kanunlar, . 360' Bibliotheque Nationale, Af 82, 23a .

(٢٨٩) دفتر المهمة رقم ٦٩ / ٢١٥ ، ٩٩٧هـ .

(٢٩٠) دفتر مالية دن مدورة رقم ٥٦٧١ ، ١٠٠٥هـ ، رقم ١٢٧٨٧ ، ١٠٢٢هـ ، دفاتر طابو

تحرير رقم ٧٢٦ ، ١٠٣٤هـ ، مالية دن مدورة رقم ٤١١٦ ، ١٠٠٠ ـ ١٠٠٩هـ ، ٥٦ ـ ٦٦ ، ١٠٠ ، عيني عالي ، قوانين آل عثمان در خلاصه مضامين دفتر ديوان ، استانبول ١٩٧٩ ، ص٨ ، رضوان باشا زاده ، تاريخ مصر ، ورق ١١٠٠أ ، اوليا جلبي سياحت نامه ، ج١٠ ، ١٣١ ـ ١٣٢ .

(٢٩١) The financial, P15 .

(٢٩٢) دفتر ذيل المهمة رقم ٤/ ١٢٩ ، جمادى الآخرة ٩٩٨هـ .

(٢٩٣) دفتر مالية دن مدوره رقم ٥١١٦ / ٧٠ .

(٢٩٤) الدفتر السابق ، ص٧٠ . The Financial, p. 15

(٢٩٥) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٦/ ١٥٢ ، صفر ٩٩٤هـ . Kanunlar, s. 360

(٢٩٦) مالية دن مدورة ، دفتر محاسبة مصر لأعوام ٩٨٤ ـ ١٠٠٥ ، رقم ٥٦٧١ / ٧٥ ـ ٩١ طابو تحرير دفترى رقم ٧٢٧ / ٨ ـ ٩ .

(٢٩٧) دفتر المهمة رقم ٩/٢١ ، صفر ، ذيل المهمة رقم ٢/ ١٠ .

(٢٩٨) دفتر المهمة رقم ٥٠ / ١٠ ، ٣٥ ، رجب ٩٩١هـ .

(٢٩٩) دفتر مالية دن مدوره رقم ٥٦٧١ / ٨٢ ، ١٠٢٤هـ ، دفتر محاسبة رقم ١٢٧٨٧ ، لعام ١٠٢٢هـ ، دفتر طابو تحرير رقم ٧٢٦ / ٩ ، ١٠٢٤هـ .

(٣٠٠) C. Orhonlu, Habes Eyaleti, s. 75 - 77 .

(٣٠١) كامل كبجي ، دفتر الديوان الهمايوني رقم ٨٦ / ٣٠٢ ، ربيع الأولى ٩٨٤ هـ .

(٣٠٢) دفتر المهمة رقم ٢٨ / ٢٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٤هـ .

(٣٠٤) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٦٢/ ٨٥ ، صفر ٩٢هـ ، رقم ٢٤٢/ ١٤٦ ، صفر ٩٩٢هـ ، عبد الرحمن شرف ، اوزدمير اوغلو عثمان باشا ، تاريخ عثماني انجمني مجموعة سي ، استانبول ١٣٢٩ ، عدد ٢٢/ ١٢٩١ ـ ١٢٩٢ .

(٣٠٥) دفتر المهمة رقم ٥٩ / ٧ ، ربيع الاولى ٩٩٣هـ ، دفتر مالية دن مدورة رقم ٥٦٧١ / ١٩ ، ١٠٠٥هـ .

(٣٠٦) دفتر المهمة رقم ١٣/٢ ، ربيع الأولى ٩٦٣هـ ، رقم ٧ / ٦٤٠ ، محرم ٩٧٦هـ .

(٣٠٧) كامل كبجي دفتر رؤوس رقم ٢٢٥ / ١٢١ ، رجب ٩٨٠هـ .

(٣٠٨) Uzuncarsli, Markez veBahrye Teskilati, s. 400 .

(٣٠٩) دفتر المهمة رقم ٥١/١٤، رجب ٩٦٧هـ كامل كبجي رقم ٩٢ / ٣٧٦ شوال ٩٨٨هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٢ / ٣٢٣ جمادى الأولى ٩٩٢هـ ، رقم ٢٦٢ / ٨٣ ، جمادى الآخرة ٩٩٤هـ .

(٣١٠) دفتر المهمة رقم ٧ / ٦٦٠ ، محرم ٩٧٦هـ ، ٢٧ / ٢٦٢ ، ذي القعدة ٩٨٣هـ .

(٣١١) عيني عالي ، قوانين آل عثمان ، ص٨ .

(٣١٢) دفتر المهمة رقم ٢٥ / ٧٢ ، ذي القعدة ٩٨١هـ .

(٣١٣) دفتر المهمة رقم ٧٣ / ٢٢٣ ، رمضان ١٠٠٢هـ ، رقم ٣٣/ ٤٠٥ ، رمضان ٩٨٣هـ .

(٣١٤) دفتر المهمة رقم ٣٤ / ٢٧ ، محرم ٩٨٦هـ .

(٣١٥) دفتر المهمة رقم ٣٨ / ١٢٦ ، ربيع الأولى ٩٨٧هـ .

(٣١٦) دفتر المهمة رقم ٧٣ / ٣٥٣ ، ذى الحجة ١٠٠٣ ، كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٠ / ١٦ ، محرم ٩٩٧هـ .

(٣١٧) دفتر المهمة رقم ٢٤/ ٢٣٢ ، حرم ٩٨٢هـ .

(٣١٨) دفتر المهمة رقم ٢٥ / ٥٦٦ ، جمادى الأخرة ٩٨٢هـ .

(٣١٩) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ٢٤٣ ، دفتر مالية دن مدوره رقم ٧٥٣٤ / ١٠٢٧ ، رجب ٩٨٤هـ .

(٣٢٠) دفتر المهمة رقم ٦١ / ١٠٨ ، شعبان ٩٩٤هـ ، كذا انظر :

Holt, Egypt and The fertil cerscent, 1516 - 1922, London 1966, p. 51 .

(٣٢١) دفتر المهمة رقم ٢٤ / ٢٥٠ ، محرم ٩٨٢ هـ .

(٣٢٢) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٦ ، ربيع الأخرة ٩٩٤هـ ، رقم ٢٥٢ / ٢٢٣ ، ربيع الأخرة ٩٩٨هـ ، دفتر مالية دن مدورة رقم ٤/٢٣١٤ ، رقم ١٢٧٨٧ ، ١٠٢٢ ، دفتر طابو تحرير رقم ٢٢٦/ ٧ـ ٨ ، ١٠٢٤هـ .

(٣٢٣) انظر : فصل « التقسيمات الإدارية لايالة مصر » ٣٨ ـ ٤٤ .

(٣٢٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج٥ / ١٦٠ .

(٣٢٥) ابن اياس ، ج٥ / ١٣٩ .

(٣٢٦) ابن زنبل الرمال ، ص١١٤ .

(٣٢٧) ابن زنبل ، ص١١٤ ، الدياربكرى ، ١٥١ب ، سهيلى ، ورق ١١٦أ ، ١٤٦أ .

(٣٢٨) Shaw, The Financial, s31 .

(٣٢٩) دفتر المهمة رقم ٦٧ / ١٢٤ ، رجب ٩٩٩هـ .. Barkan, Kanunlar, s. 361

(٣٣٠) Kanunlar, 361 .

(٣٣١) دفتر مالية دن مدورة رقم ٤١١٦ / ٦٩ ، ٣٠ ـ ٦٦ .. The financial, P. 52

(٣٣٢) دفتر المهمة رقم ٢٤ / ١١٩ ، ذى الحجة ٩٨١هـ .

(٣٣٣) دفتر المهمة رقم ١٢ / ٢٧٦ ، ذى الحجة ٩٧٨هـ ، رقم ٢٦/ ٢٦٣ ، جمادى الأخرة ٩٨٢هـ .

(٣٣٤) دفتر المهمة رقم ٢٢/ ٣٤٠ ، جمادى الأول ٩٨١هـ .

(٣٣٥) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٩/ ٢٢٨ ، ربيع الأخرة ٩٨٣هـ .

(٣٣٦) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ١٨ ، ربيع الأخرة ، ص ١١٠ ، سلخ شوال ، ص١١٧ ، غرة ذى الحجة ١٠١٣هـ .

(٣٣٧) صافى ، ج٢ / ١١١٠أ ، The Financial, P. 320

(٣٣٨) كاتب جلبى ، فذلكه ، ج١ / ٣١٨ .

(٣٣٩) The Financial, P. 62 .

(٣٤٠) Kanunlar, s. 361 - 362 .

(٣٤١) Kanunlar, s. 375 - 376 .

(٣٤٢) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٦ / ٣٦ .

(٣٤٣) Kanunlar, s. 361 - 362 .

(٣٤٤) Kanunlar, s. 376 .

(٣٤٥) Kanunlar, s. 377 .

(٣٤٦) Kanunlar, s. 377 .

(٣٤٧) Kanunlar, s. 360, 366 .

(٣٤٨) دفتر المهمة رقم ٢٩ / ٧٧ ، شوال ٩٨٤هـ .

(٣٤٩) Kanunlar, s. 360 .

(٣٥٠) كامل كبجى رقم ٩٠ / ١٦٨ ، صفر ٩٨٧هـ .

(٣٥١) كامل كبجى رقم ٧٥/ ١٨ ، رجب ٩٧٣هـ .

(٣٥٢) دفتر المهمة رقم ٢٤ /٣٢٢ ، صفر ٩٨٢هـ .

(٣٥٣) Kanunlar, s. 361 .

(٣٥٤) Kanunlar, s. 366; The financial, P. 27, 35, 52, 60; Shaw , Land Holding and Land Revenve in Ottoman Egypt, London 1968, P. 91 - 103 .

(٣٥٥) Kanunlar, s. 363 .

(٣٥٦) The finanial, P. 61 .

(٣٥٧) Kanunlar, s. 362 .

(٣٥٨) كامل كبجى رقم ٧٩ / ٢٠٤ ، ربيع الأولى ٩٧٩هـ .

(٣٥٩) دفتر المهمة رقم ٢٢ / ١٨٤ ، شعبان ٩٨١هـ .

(٣٦٠) Kanunlar, s. 362, 364 .

(٣٦١) دفتر المهمة رقم ٥٤ / ٣٨ ، ربيع الآخرة ٩٩٣هـ .

(٣٦٢) Kanunlar, s. 360 - 361 .

(٣٦٣) كامل كبجى رقم ٧٩ / ٢٥٥ ، شوال ٩٧٩هـ .

(٣٦٤) كامل كبجى رقم ٧٩ / ٢٣٠ ، ربيع الأولى ٩٧٩هـ .

(٣٦٥) دفتر المهمة رقم ٥٧ / ٢١٦ ، محرم ٩٩٢هـ

(٣٦٦) Kanunlar, 363 - 365 .

(٣٦٧) دفتر المهمة رقم ٣٠ / ٣٣٢ ، ربيع الآخرة ٩٨٥هـ .

(٣٦٨) دفتر المهمة رقم ٤٠ / ١١ ، ذى الحجة ٩٨٦هـ .

(٣٦٩) دفتر المهمة رقم ٤٢ / ٣١٠ ، ذى القعدة ٩٨٨هـ .

(٣٧٠) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ٥٥ ، رجب ٩٨٣هـ .

(٣٧١) دفتر المهمة رقم ٢٦ / ٢٤٢ ، جمادى الآخرة ٩٨٢هـ .

(٣٧٢) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ٥٥ ، رجب ٩٨٣هـ .

(٣٧٣) دفتر المهمة رقم ٧ / ٦١٣ ، ذى الحجة ٩٨٢ هـ .
(٣٧٤) دفتر المهمة رقم ٦ ٦١٤ ، ذى الحجة ٩٧٢هـ ، رقم ٥/ ١٧٢ ، ٩٧٣هـ .
(٣٧٥) دفتر المهمة رقم ٢٢// ١٥١ ، ربيع الأولى ٩٨١هـ .
(٣٧٦) دفتر ذيل المهمة رقم ٢/ ١٥٦ ، ذى الحجة ٩٨٧هـ .
(٣٧٧) دفتر المهمة رقم ٢٧/ ٥ ، ٩٨٣هـ ، Kanunlar, s. 365
(٣٧٨) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٦ / ٢٧ ، رجب ١٠١٤هـ ، رقم ٢٤٦ / ١٨١ ، ربيع الأولى ٩٩٤هـ ، مالية دن مدوره رقم ٣١٤أ / ٤ ، ١٠١٤هـ .
(٣٧٩) Kanunlar, s. 365 .
(٣٨٠) دفتر المهمة رقم ٢٩/ ٧٦ ، شوال ٩٨٤هـ ، Kanunlar, s. 363
(٣٨١) Kanunlar, s. 363
(٣٨٢) Kanunlar, 365 .
(٣٨٣) دفتر المهمة رقم ٧٢ / ٤١٦ ، رمضان ١٠٠٢هـ .
(٣٨٤) دفتر المهمة رقم ١٤/ ١٩٦ ، صفر ٩٧٩هـ Kanunlar, s. 364
(٨٥) دفتر المهمة رقم ١٠/ ٣١٢ ، ذى الحجة ٩٧٨هـ .
(٣٨٦) Kanunlar, s. 363 - 364
(٣٨٧) دفتر مالية دن مدورة رقم ٧٥٣٤ / ١٠٩٩ ـ ١١٠٠ ، شعبان ٩٨٤هـ ، كذا انظر دفتر المهمة رقم ٢١ / ٨٥ ، رمضان ٩٨٠هـ .
(٣٨٨) دفتر المهمة رقم ٧ / ٤٣٧ ، شوال ٩٧٥هـ .
(٣٨٩) كامل كبجى رقم ٦٧ / ٢٧٧ ، جمادى الأولى ٩٨٠هـ .
(٣٩٠) دفتر المهمة رقم ٢٦/ ١٦٧ ، جمادى الأولى ٩٨٢هـ .
(٣٩١) دفتر المهمة رقم ٢٦/ ١٦٧ ، جمادى الأولى ٩٨٢هـ .
(٣٩٢) دفتر المهمة رقم ١٤ / ٨٦٠ ، شعبان ٩٧٨ هـ .

البـاب الثالث

التشكيلات العسكرية
فى أيالة مصر

الباب الثالث

التشكيلات العسكرية فى أيالة مصر

لقد قام العثمانيون عقب قبضهم على مقاليد الأمور فى مصر بتتبع اثر بقايا الجراكسة الذين تمكنوا من الفرار ، فتتبعوهم إما بالقتل أو النفى أو الحبس، فى حين أعيدت للذين قدّموا العون للإدارة العثمانية الجديدة لتوطيد الإستقرار فى أنحاء البلاد منهم وظائفهم مرة أخرى . ولكن ، على اثر إعلان الأمان العام لبقايا الجراكسة الفارين ، أتوا من كل حدب وصوب ، حيث أسرع ملك الأمراء خاير بك المملوكى الأصل بحصر الشباب القادر على حمل السلاح منهم ، وقام بتشكيل جماعة عسكرية جديدة من هذه الفئة تحت قيادة أحد الأمراء المماليك الكفؤ . إلا أنّه لم يتغير نظام هذه الجماعة ، بل خضعت لمعظم القواعد والنظم المملوكية القديمة . ولكن ، لم يلبث هؤلاء الجند الجركسى أن اشترك فى حركة العصيان التى قام بها الأمراء المماليك فى فترة ولاية چوبان مصطفى باشا (٩٢٨ ـ ٩٢٩ هـ) ، فى حين استمر الكثير منهم على ولائهم للإدارة العثمانية الجديدة ، حتى انهم اشتركوا فى دحر حركات العصيان التى ظهرت فى ولايات مصر فيما بعد . وأثناء فترة عصيان أحمد باشا (٩٢٩ هـ) ، أعاد الباشا كافة التشكيلات العسكرية المملوكية القديمة مرة أخرى لاستقطاب هذه الفئة فى مختلف ولايات مصر واستعدائها على الإدارة العثمانية . إلا انّ هذا النظام العسكرى أيضاً لم يكتب له الاستمرار طويلاً إذ زالت كل إثارة بالقضاء على هذه الحركة العصيانية أيضاً . وبذلك بقيت الجماعة التى شكّلها خاير بك من بقايا المماليك كما هى .

ومن ناحية أخرى ، فقد حرّص السلطان سليم الأول ، اثناء تواجده بمصر ، وقبل مغادرته إياها متوجهاً إلى اسلامبول ، حرص على ترك قوة عسكرية عثمانية قوامها ثلاثة آلاف جند من جنود الروميلى والأناضول والسباهية تحت قيادة بعض الأمراء العثمانيين المعتمدين ، وذلك للحفاظ على حالة الأمن

والإستقرار فى أنحاء مصر . وكان السلطان قد شكل هذه القوة من جند القابو قولى (الحرس الخاص للباب السلطانى) ، وجند السباهية (فرسان الباب السلطانى) ، والكوكللو (المتطوعون) ، حيث كانت تستبدل هذه القوة بصفة دورية بطريق المناوبة . وقد استمر إرسال قوات المناوبة هذه على هذا النحو الى ايالة مصر حتى أواخر عام ٩٣٠هـ . ولما كانت عملية استدعاء عسكر المناوبة فى مصر لاسلامبول بعد فترة قصيرة من إرسالها للأيالة بسبب ما كانوا يُحدثونه من فوضى هناك ، كانت تحول دون وقوف هؤلاء الجند على احوال الأيالة ، بل وتسبب حالة من الاضطراب فى أنحاء ولاياتها ، فقد تقرر إستدعاء هؤلاء الجند المناوبة من مصر بصفة نهائية لفشلهم فى وضع حد لحركات العصيان فى مركز الأيالة وفى ولاياتها فى نفس الوقت ، حيث عُيِّن بدلاً من جند المناوبة ، مقدار كاف من عسكر الينى چرى (الانكشارية) لحماية قلعة الجبل وحراسة مؤسسات الأيالة الموجودة به ، ومقدار آخر من عسكر الدركاه العالى (الباب السلطانى) لتوطيد الأمن والاستقرار فى مدينة القاهرة ، وفى ولايات الايالة المختلفة على أن تقيم هذه القوات بصفة دائمة فى ايالة مصر .

وهكذا ، وضعت النواة الأولى للتشكيلات العسكرية فى أيالة مصر ، حيث بدأت تأخذ وضعها النظامى القانونى المتكامل منذ صدور قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ . وأثناء قيام الوزير الأعظم إبراهيم باشا بتنظيم أحوال أيالة مصر ، ووضع المعالم الرئيسية لتشكيلات الأيالة المختلفة ، أشرف بنفسه على تشكيل أول مجموعة عسكرية خاصة بأيالة مصر بمقتضى هذا القانون . وقد تشكلت هذه الجماعة العسكرية من ستة فرق ذكرت فى قانون نامه مصر على النحو التالى : كوكللويان (المتطوعون) ، أتلو توفنكچيان (الفرسان المسلحون بالبنادق) ، مستحفظان (ينى چرى / الانكشارية) ، عزبان (الشباب الأعزب) ، الچراكسة (وشكلت من بقايا المماليك) ، وچاوشان(١) . وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، استحدثت جماعة متفرقة كان ، وكانت هذه الجماعة تتولى مهام متفرقة بحسب احتياجات وأوامر مركز الدولة .

١ ـ جماعة كوكللويان(*) (المتطوعون) :

ذكرنا فى موضع سابق أن الإدارة العثمانية كانت قد أقرّت فى مصر جماعة عسكرية عرفت باسم « كوكللو » من العساكر العثمانية ، وذلك بطريق المناوبة . ولكن ، لما كان المقدار الذى عينته الدولة من هذه الجماعة وغيرها من الفرق العسكرية العثمانية غير كاف لاخماد حركات العصيان التى تتابعت خلال هذه الفترة ، فقد حصل ملك الأمراء خاير بك على الموافقة على الحاق جماعة تُختار من أهالى مصر المحليين ، وبالخاصة من أبناء أمراء المماليك ، الحاقهم بجماعة الكوكللو . إلا أن هذه الجماعة سرعان ما تفرقت على أثر قيام أحمد باشا بعصيان الإدارة العثمانية ، وخروجه على الدولة فى مصر . وبموجب قانون نامه مصر ، أقر تشكيل هذه الجماعة ، ووضعت الخطوط العريضة للمهام التى ينبغى أن تقوم بها ، والنظم التى تتبعها فى حالة تعيين افرادها ورؤسائهم وعزلهم .

وهكذا ، شُكلت جماعة كوكللو خاصة بمصر ، إلا أنه بسبب عدم توافر العناصر المناسبة التى يمكن تشكيل هذه الجماعة منها فى مصر ، كان أفراد هذه الجماعة يُعيّنون من بين خدم الباب السلطانى ، واستمر الحال على هذا النحو حى نهاية النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، حيث وضعت النظم لاختيار عناصر هذه الجماعة بعد ذلك ، فاختيروا من بين اتباع أمراء مصر وأغواتهم . وإننا نصادف العديد من الأحكام الصادرة لأمير الأمراء بغرض تعيين بعض رجال أمير أمراء مصر(٢) ، أو أتباع أمراء مصر السناجق فى الأماكن الشاغرة فى جماعة الكوكللو(٣) وأحيانا أيضا ما كانوا ينتخبون من بين إداريى الأيالة كالكتبة وغيرهم(٤) . وعلاوة على ذلك ، فقد كان محلول (الوظيفة الشاغرة) جماعة الكوكللو هو طريق ترقية أفراد جماعة اليكيچرى (ينى چرى / الإنكشارية = المستحفظان) ، فقد صدر الأمر السلطانى بإلحاق رؤساء بلوكات الينى چرى

(*) « كَوكللِيان » ، وهى كلمة تركية مركبة من كلمة « كَوكل » وتعنى بالتركية القلب ، ولاحقة « لو » أو « لى » التى تفيد النسبة فيكون معنى كلمة « كَوكللى » أو كَوكللو » ، صاحب القلب . الشجاع ، المقدام ، واللاحقة « يان » لاحقة الجمع فى الفارسية ، أما المعنى الاصطلاحى لهذه الكلمة ، فهو « المتطوعون » .

(٤١ فرد) الذين كانوا قد ابلو بلاءً حسناً فى معركة « حلق الواد » بتونس ، إلحاقهم بجماعة كوكللو بمصر ، بعلوفة قدرها ١٢ اقچة لكل منهم ، وإلحاق أفرادهم بنفس الجماعة أيضاً(٥) . وفى أواخر هذا القرن ، بدأ أبناء جماعتى المتفرقة والچاوشية يجدون مكاناً لهم بين صفوف جماعة الكوكللو بمصر (٦).

وقد قرر قانون نامه مصر أنه عندما تشغر وظيفة « كدك » من وظائف جماعة كوكللو مصر ، ينبغى الا يبدأ أمير أمراء مصر بعرض رغبات المتقدمين لهذه الوظيفة إلاّ بعد أن يصل عدد الوظائف الشاغرة إلى خمسين وظيفة أو عند نهاية العام ؛ وعندئذ ، يقوم أمير الأمراء بعرض الوظائف المحلولة من جماعة الكوكللو على الآستانة بالتفصيل ، بحيث يوضح فى هذا العرض سبب الانحلال عن هذه الوظيفة وترتيب البلوك الذى كان يباشر فيه الجندى وظيفته ، ودرجته ، وبلاء هذا الجندى وسيرته(٧) ، ثم يطلب تعيين جنود جدد فى هذه الوظائف المحلولة . وكان النظام المعمول به فى التقدم لشغل مثل هذه الوظائف العسكرية، أن يرشح أمير أمراء مصر أو احد من أمراء مصر المعتبرين الأفراد من ذوى الكفاءة لشغل هذه الوظائف ، حيث كانت ترفع هذه الترشيحات إلى الآستانة ، فتدرس أحقّية هذا الشخص لهذه الوظيفة من قبل المختصين فى الديوان الهمايونى . وبعد الموافقة على هذه الترشيحات التى كانت ترفع خلال سنة كاملة بحسب الأفضلية والكفاءة ، كانت تصدر براءة هذه الوظيفة مبيّنة علوفة الجندى وبلوكه وجماعته وسبب الموافقة على تعيينه فى هذه الوظيفة ؛ حيث كانت ترسل هذه البراءة بعد تسجيلها فى دفاتر الديوان الهمايونى للعمل بها فى ايالة مصر(٨) . وأحياناً ما كانت تُختصر مراحل التعيين هذه ، وذلك عندما كان يتوجه أتباع أمير أمراء مصر أنفسهم إلى الآستانة ، ويعرضون سيرتهم فى خدمة الدولة ، ورغبتهم فى شغل إحدى الوظائف المحلولة بجماعة كوكللو مصر. وعندئذ ، كانت تصدر لهم براءات مباشرة وبدون عرض مسبق من أحد أمراء مصر ، وتُسلم لهم هذه البراءات باليد(٩) . وعندما كانت تزداد حاجة الدولة للجند لتوجيههم إلى بعض الحملات الشرقية وبالخاصة إلى اليمن ، كان من الممكن تعيين بعض جند الدولة فى وظيفة كوكللو مصر بشرط التوجه إلى تلك

الحمـلات ، وذلك دون أن ينتظر المتـقـدم لهـذه الوظـيفـة انحلال درجـة فى هذه الجماعة(١٠) .

وكان لكل فـرد من أفـراد جنود جـماعـة كـوكللو مـصـر ، علوفـة (مـرتب) يومية تـعرف أيضـاً باسـم « مواجب » . وكانت هذه العلوفة تُسلم إلى آغا الجماعة مرة كل ثلاثة أشـهر ، على النحـو الذى كان معمـول به فى مـركز الدولة ، فيقوم الآغا بتوزيع هذه العلوفات على الأفـراد المتواجدين فعلاً فى الخدمة من جـماعته ، وذلك بموجب الدفتـر الموجود تحت يده والخاص بهذه الجماعة(١١) . إلا أن مقـدار العلوفات والمواجب اليـومـية كـان مـتفـاوتاً بين فـرد وآخر . وبتتبع مـواجب هذه الجـماعـة فى دفتـر المواجب لعـام ١٠١٥هـ ، تـبيّن لنا أن مـواجب أفـراد جـمـاعـة الكوكللو بمصـر كانت تقـدر بحسب المهام التى كـان يُكلف بها الفـرد فى الأيالة ، وبحسب أقدميـته فى الجماعة ، فكانت يوميات جند هذه الجمـاعة خلال هذا العام تتراوح بين ٣ آقچة و٢٣ آقية(١٢) .

وكان جنود هـذه الجمـاعة من الفرسان الذين يمتطون الجياد ، ويسـتخدمون أسلحتهم من فوقها بمهـارة . وقد أوجب قانون نامه مـصـر على آغا هذه الجماعة امـتحـان جنده من وقت لآخـر ، وبذل جهـده فى تعليم من لـم يجـيد هـذه المهـارات منهم(١٣) .

لقد كانت وظائف هـذه الجماعة العسكرية ، وخدماتهم تعم أنحاء أيالة مصر ، فكان جندها يتـولـون حـراسة أمن مـدينة القـاهـرة وولايات الأيالة الأخرى ، وإقـرار الاستقرار فى نواحـيها المختلفة. أما جند هـذه الجماعة ، فكانت مهامهـم الرئيسية تتمثل فى تواجدهـم الدائم إلى جوار كُشّـاف الولايات ، وذلك بطريق المناوبة . فإذا ما تقرر إرسـال فرقة من هـذه الجماعة إلى هؤلاء الكُشّاف ، كان آغا الجماعة يختار على هـذه الفرقة رئيسـاً معتمداً من بينهم بمعرفة أمير أمراء مصر نفسه . وكانت مهمة هـذا الرئيس تتمثل فى طاعة أوامر الكاشف فى غير خروج على نظم الدولة، وضـبط أمـور جنده ومـنعـهم من التـعـدى على الأهـالى أو ظلمـهم(١٤) . ولـكـن ، اعتـباراً من النصف الثـانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، لم يسـتطع قوّاد هـذه الفـرقة السيطرة على جـندهـم ، بل لـم تستطيع الإدارة والقيـادة فى مركـز الأيالة القبض على مقاليد الأمور فى الولايات ، حيث أصبحت هـذه الفرق من أهـم أسباب إنتشار

الفوضى فى تلك النواحى ، فأحدثت الكثير من البدع التى خرَّبت البلاد ونشرت الظلم بين العباد .

وعلاوة على ما كان يقوم به جند جماعة الكوكللو الذين كانوا يتناوبون مرة كل ستة أشهر فى مواقعهم ، وذلك بمعرفة أمير أمراء مصر ودفترداره ، من مهام فى حماية الولايات من الفتن الداخلية والحفاظ على الأمن والاستقرار بها ، كانوا أيضاً يكلفون بتحصيل أموال الخراج فى تلك الولايات(١٥) ، ويختارون للعمل فى أقلام دواوين الأيالة المحلية كل حسب خبرته(١٦) ، وفى وظائف المكاتبات خارج أيالة مصر مثل وظيفة « كتابة الحرم النبوى »(١٧) ، و « كتابة المرمَّات » التى كانت تنفذ فى طريق الحجاج وغيرها(١٨) . وذلك بالإضافة للمهام التى تُكلَّف بها كافة الفرق العسكرية فى أيالة مصر عند صدور الأوامر السلطانية بإشتراكها فى إحدى حملات الدولة .

وقد قرَّر قانون نامه مصرمكافئة كل فرد من جماعة كوكللو يقوم بواجبه على النحو المطلوب، حيث كانت توجه اليهم الترقيات المناسبة ، والتنبيه على كل من يُظهر قصوره فيما أوكل إليه من مهام ، فإن لم يلتزموا بوظائفهم ، يقوم أغواتهم بإيقاع العقاب المناسب عليهم ، كما كانوا يتعرضون للعقاب عند ارتكابهم ذنب أو جريمة توجب التعزير . وفى حالة استمرار هؤلاء الجند فى تجاوزاتهم كان يتقرر قطع علوفاتهم فوراً ، أما إذا كانت جرائمهم تستحق القصاص من أحدهم، فكان أمير أمراء مصر مفُوض فى الاقتصاص منهم وإعادة الحق لمستحقيه(١٩) .

لقد كان آغا جماعة كوكللو هو المسئول الأول عن إقرار الانضباط والنظام فى جماعته ، وعن إدارة كافة أمورها الأخرى . وكان هذا الأغا يُعيَّن فى البداية من بين خدم الأستانة المعتمدين(٢٠) ، حيث أصبح هذا المقام يوجه بعد ذلك لأغوات جماعة التوفنكجيان بطريق الترقية(٢١) . وأحياناً ما كانت هذه الرتبة توجه لمن يستحق من اغوات الجماعات العسكرية الأخرى بمصر كأغا الچراكسة وآغا العزب(٢٢) . وفى حالة خروج أغا الكوكللو على رأس جماعته فى إحدى حملات الدولة خارج الأيالة ، كان يعين محله آغا آخر بصفة مؤقتة ليقوم على شئون أفراد الجماعة الموجودين فى وظائفهم بمصر(٢٣) . وبصفة عامة ، لم يكن أغا كوكللو

يقوم بكافة شئون جماعته دون معاونين ، وإنما كان يُعيّن له كتخدا لمعاونته فى القيام بكافة مسئولياته على النحو المناسب(٢٤) ، كما كان يسعى دائماً لإدخال اتباعه وخواصّه إلى جماعته ، فكان هؤلاء من أهم معونية فى تدبير أمور الجماعة وتثبيت سلطته فيها(٢٥) . وعلى رأس كل بلوك فى جماعة كوكللو كان يعين رئيس يعرف باسم « بلوكباشى » ، ويكون هذا الرئيس مسئولاً أمام آغا الجماعة عن أفراد الجماعة الموجودين تحت رئاسته فى هذال البلوك . وقد بلغ عدد بلُكات هذه الجماعة فى مصر فى أوائل القرن ١١هـ/ ١٧م ، ١٦٠ بلوك(٢٦) .

وكان قانون نامه مصر قد قرّر بأن يكون عدد أنفار هذه الجماعة ١١٠ فرد ، على ألا تزيد هذه الجماعة عن هذا العدد المقرر بحال(٢٧) . وعلى الرغم من ذلك ، فقد ارتفع عدد المنتسبين لجماعة الكوكللو فى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م حتى وصل إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ فرد(٢٨) . ومرة ثانية انخفض أعداد هذه الجماعة فى أوائل القرن (١١هـ / ١٧م) حتى وصل إلى ما يقرب من ١١٠٠ فرد مرة أخرى(٢٩) .

ب ـ جماعة توفنكچيان سوارى(*) (الفرسان المسلحون بالبنادق) :

لقد كانت جماعات سپاهية القاپو قولى (فرسان الباب السلطانى) واحدة من الجماعات العسكرية التى وصلت إلى أيالة مصر عقب دخولها تحت الإدارة العثمانية ، حيث شرعت هذه الجماعات فى مباشرة وظائفها فى القاهرة وفى ولايات مصر المختلفة فوراً . وفى البداية ، كانت الجماعات العسكرية بمصر تُستبدل بصفة دورية بأخرين يأتون من مركز الدولة باسلامبول . ولما ثبت ضرورة تشكيل جماعة عسكرية للاقامة الدائمة فى مصر تقوم بمهام جند السپاهية القاپو قولو بمصر ، شرعت الإدارة العثمانية فى مصر فى تشكيل مثل هذه الجماعة تحت اسم « توفنكچيان سوارى » ، وذلك بموجب قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ .

وبصفة عامة ، كان يعين فى هذه الطائفة أفراد ثبتت كفاءتهم وخدمتهم

(*) وهى كلمة مركبة من « توفنك » وتعنى البندقية ، واللاحقة « چى » تضيف معنى صاحب الحرفة إذا أضيفت على الكلمة فتصير كلمة « توفنكچى » بمعنى صانع السلاح أو حامل السلاح ، واللاحقة « ان » الفارسية تفيد الجمع ، « وسوارى » تعنى الفرسان .

للدولة ، وذلك بترشيح أحد أمراء الدولة المعتمدين الأمناء(٣٠) . وقد قرر قانون نامه مصر عرض الوظائف المحلولة في هذه الجماعة كلما وصل عددها إلى ٢٠ وظيفة ، وذلك بمعرفة أمير أمراء مصر . وعندئذ ، كانت الإدارة المركزية تقوم بتعيين المرشحين لديها لهذه الوظائف كل بحسب كفاءته وبلائه في خدمة الدولة(٣١) . وفي مقابل خدمات أفراد هذه الجماعة ، كان كل منهم يتقاضى علوفة يومية تقدر بثمان آقچات(٣٢) ، وذلك علاوة على مقدار من الجراية (وهو تموين عيني من الحبوب وغيره كانت توزعه الدولة على منسوبيها بصفة دورية) لهم ، ومقدار آخر من العليق لجيادهم(٣٣) ، كما كان رئيس مخازن الزخيرة ويدعى « جبه جي باشي » يوزع على جند هذه الجماعة مقادير من البارود كل شهر بغرض استعمالها في تدريبهم الدوري على البنادق(٣٤) .

لقد كان عسكر توفنكچيان سواري يؤدون وظائف عسكرية وخدمات إدارية مختلفة كطائفة كوكللو تماماً . إلا أنه لما كانت هذه الجماعة ، جماعة فرسان حاملي للبنادق ، فقد تركزت مهامّها على حراسة وحماية الولايات القريبة من مصر ، وأحياناً ما كانت تستعمل في تحصيل الأموال الميرية في الولايات(٣٥) . وكما كان يكافئ من يقوم بواجبه على النحو المطلوب من جند هذه الجماعة بإضافة علاوة على ما يتقاضاه من علوفة ، فقد كانت تقطع علوفات من يتهاون فيما كلف به من مهام أو من يمارس مهن أخرى في المدينة(٣٦) .

وكانت مهمّة لقرار الانضباط والنظام في هذه للجماعة ، وتعليم الذين لا يتقنون استخدام البنادق ، وتدريبهم على استعمالها من فوق الجياد ، واستلام علوفات الجماعة من الخزينة وتوزيعها على الجند في موعدها ودون تأخير أو نقصان ، وعرض أحوال الجند على أمير أمراء مصر وتسليم الترقيات للمستحقين ، وتنفيذ العقاب على المتهاونين ، من أهم وظائف آغا جماعة توفنكچيان سواري(٣٧) . وكان منصب اغا توفنكچيان سواري مصر هو طريق ترقية اغا جماعة الجراكسة بالأيالة عموماً(٣٨) ؛ إلاّ أنه يلاحظ تعيين بعض خدم الباب العالي أو أغا جماعة العزب بمصر في مصر في هذا المنصب أحياناً(٣٩) . وحتى يستطيع آغا التوفنكچيان سواري القيام بكافة مهامّه بكفائه ، كان يُعيّن لمعاونته كتخدا ، حيث كان يُختار عادة من چاوشية مصر الأكفاء(٤٠) ، كما كان

على رأس كل بلوك من بلوكات هذه الجماعة رئيس يعرف باسم « بلوكباشى » يكون مسئولاً عن شئون جنده أمام آغا الجماعة(٤١) .

وكان قانون نامه مصر قد أكد على عدم زيادة أفراد جماعة توفنكجيان سوارى عن ٩٠٠ فرد(٤٢) ، إلا أن هذا العدد أخذ يرتفع تدريجياً من ١٠٠٠ فرد إلى ١٤٠٠ فرد فى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م. ولما كان جند ايالة مصر يتقاضون علوفات دورية من الخزينة الميرية مباشرة ، فقد كان لزيادة اعداد جند الجماعات العسكرية بمصر عن الحد الذى قرره قانون نامه مصر تأثيراً سلبياً كان يظهر بوضوح كل عام عند اعداد الخزينة الارسالية للاستانة . ولذلك فقد كانت الأوامر ترد لأمير أمراء مصر مؤكدة على عدم توجيه أيه تعيينات فى الفرق العسكرية بالأيالة دون عرض مفصل سابق على الأستانة(٤٣) .

وقد وصل عدد بلوكات هذه الجماعة فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، ١٣٨ بلوك ، بحيث كان كل بلوك يحتوى على ٣ أفراد ، وقد يزيد فيصل إلى ٢٠ فرد . إلا أن دفتر جماعة توفنكجيان سوارى مصر لعام ١٠١٥هـ ، يؤكّد على أن كل هذه البلوكات لم تكن متواجدة بمصر بصفة دائمة ، وإنما كان أفرادها عادة ما كانوا يتواجدون فى خدمات ميرية مختلفة خارج ولاية مصر أو ولاياتها البعيدة الأخرى ؛ وذلك كمهمة حراسة الخزينة الإرسالية أو حراسة قوافل الحجاج أو الخدمة فى ولاية الواحات النائية ، أو ولاية ابريم البعيدة عن القاهرة(٤٤) .

جـ ـ جماعة الچراكسة :

إذا كانت الإدارة العثمانية بمصر قد أقرّت الكثير من التشكيلات المملوكية عقب ضمها مصر إليها ، وحاولت الإستفادة من بقايا السّيوف القدامى الذين أعلنوا الطاعة للإدارة الجديدة ، إلا أنها اضطرت لتصفية التشكيل العسكرى المملوكى بمحاولة استقطاب عناصره فى مختلف الوظائف الإدارية . وإكمالاً لهذه السياسة التى تهدف للقضاء على النفوذ المملوكى فى أنحاء البلاد ، أصدر السلطان سليم الأول قراراً لأمير أمراء مصر آنذاك خاير بك المملوكى بتشكيل جماعة عسكرية من عناصر الجراكسة القادرين على حمل السلاح ، والمعترفين بالسيادة العثمانية على البلاد ، وتخصيص علوفات دورية تدفع لهم من الخزينة الميرية(٤٥) .

وهكذا ، قامت هذه الجماعة بدور مؤثر في الدفاع عن الإدارة العثمانية في مصر أثناء حركات العصيان التي استمرت من عام ٩٢٨ وحتى عام ٩٣١هـ ، حيث أقر قانون نامه مصر تشكيل هذه الجماعة ، بهدف حصر نشاط المماليك العسكري واستيعابه في الاطار القانوني في الدولة . وإذا كانت جماعة الچراكسة قبل صدور قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ ، كان يقودها أحد الأمراء الجراكسة القدامى ، فقد تقرر بعد اصدار القانون تعيين آغا وكتخدا وكاتب من رجال الدولة الأكفاء ، واستبدال القيادة المملوكية القديمة بهم ، وذلك على نحو ما كان موجوداً في الجماعات العسكرية الأخرى بالأيالة . وقد قرر قانون نامه مصر أن تكون المهام التي يقوم بها أفراد جماعة الجراكسة في مصر وخارجها ، هي نفس المهام التي يباشرها أفراد جماعة كوكللو مصر (٤٦).

وإذا كان أفراد هذه الجماعة يختارون من عناصر المماليك وأبنائهم القادرين على حمل السلاح حتى النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، إلا انه يلاحظ تجاوز هذا الشرط بعد ذلك ، حيث أصبح من الممكن دخول عناصر عثمانية غير چركسية في هذه الجماعة ممن كانت علوفاتهم منخفضة(٤٧) . وفي أواخر هذه القرن ، استطاع المماليك وأبنائهم الذين كان نفوذهم يتزايد باطراد ، استطاعوا الدخول في الجماعات العسكرية الأخرى بمصر غير جماعة الچراكسة هذه ، كجماعات كوكللو ، وسواري توفنكچي ، وحتى جماعة المتفرقة أيضاً(٤٨) . ومن ناحية أخرى ، أصبحت جماعة الچراكسة ، جماعة عسكرية لم يقتصر منتسبيها على المماليك وأبنائهم فحسب ، ولم تعد جماعة تضم عنصر بذاته من قوات الأيالة المحليين متمثلين في المماليك ، فكما دخل في هذه الجماعة من ليس مملوكاً دخل أبناء المماليك الجماعات العسكرية الأخرى ، وأصبحت جماعة الچراكسة تمثل أقل طبقات الجماعات العسكرية بمصر . وكما كان الحال بالنسبة لعرض أمير أمراء مصر الوظائف الشاغرة في جماعات كوكللو وتوفنكچي سواري ، كان وزير مصر يقوم أيضاً بطلب تعيين جند جدد ليشغلوا الوظائف الشاغرة في هذه الجماعة إذا ما وصل عددها ٣٠ وظيفة(٤٩) .

وبمعرفة أغواتهم كانت تُوزع علوفات أفراد جماعة الچراكسة مرة كل ثلاثة شهور ، وقد كانت هذه العلوفات تتراوح بين ثلاث آقچات للمعينين الجدد في

الجماعة ، ولأكثر من عشرين اقچة بالنسبة للقدامى من افراد الچراكسة(٥٠) .

ووفقاً لدرجاتهم فى الجماعة ، كانت توزع على افرادها أيضاً مقادير من الجراية وأخرى تعرف باسم العليق لجيادهم ، واحياناً ما كان يوزع البرسيم بدلاً من العليق فى مصر(٥١) . أما بالنسبة لغير القادرين على حمل السلاح من هذه الجماعة ، فقد قرر قانون نامه مصر منح كل فرد منهم علوفة يومية مقدارها من ٢ إلى ٣ آقچة ، وتعرف هذه الوظيفة باسم « تقاعدية » . ولم يكن مرتب التقاعدية هذا يورّث بعد وفاة صاحبه ، كما لا يجوز أن يتسلم أحد آخر هذه التقاعدية . وكان على من يرغب فى وظيفة تقاعدية أن يرفع رغبته هذه لأمير الأمراء الذى يعرضها بالتالى على الأستانة ، وعندئذ ، كان يرفع أسماء المتقاعدين من دفاتر بلوكاتهم ويسجلون فى دفاتر التقاعدية فى الديوان الهمايونى ثم فى الديوان العالى بمصر(٥٢) .

وكان آغا جماعة الچراكسة يختار منذ تشكيل هذه الجماعة بموجب قانون نامه مصر من العثمانيين ، ومنذ ذلك الحين أصبحت مرتبة آغا الجراكسة طريق ترقية آغا عزب مصر(٥٣) . واعتباراً من أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبحت رتبة آغا الچراكسة توجه لمن يثبت كفائته من إداريى الأيالة أو أفراد جماعة الچاوشية بمصر ، وذلك بتوصية من أمير أمراء مصر(٥٤) . ولمعاونة آغا الچراكسة فى تدوير شئون جماعته ، عيّن كتخدا ، حيث كان يُختار هذا الكتخدا من افراد الچاوشية المعتمدين بمصر(٥٥) ، وكان كل بلوك فى الجماعة تحت رعاية رئيس يعرف باسم «بلوكباشى »(٥٦) .

لم يكن عند أفراد هذه الجماعة قد تَحدّد بعد عند إعداد قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ ، ولكن الأوامر صدرت فيما بعد من الأستانة تنص على ضرورة الا يتجاوز عدد أفراد جماعة الجراكسة ١٠٠٠ فرد(٥٧) . وبسبب تُمكُّن العناصر المملوكية من اختراق حاجز الدخول للجماعات العسكرية الأخرى بالأيالة ، والتحاقهم بها بالفعل ، بدأت أعداد هذه الجماعة فى التقلص التدريجى حتى وصلت عندم طلع القرن ١١هـ / ١٧م ، إلى ما دون ٨٥٠ فرد ، فى حين أن كانت أعداد أفراد الجماعات العسكرية الأخرى فى ازدياد مستمر فى نفس هذه الفترة(٥٨) . وقد وصل عدد بلوكات الجماعة ١٣٨ بلوك ، حيث كان كل بلوك

يضم من ٣ : ١٠ افراد(٥٩) . وقد انخفض عدد هذه البلوكات حتى بلغ ١٢١ بلوك مع مطلع القرن ١١هـ / ١٧م(٦٠) .

د ـ جماعة أمراء الچراكسة :

لقد قام الأمراء الچراكسة الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية فى مصر بدور عظيم فى توطيد الحكم العثمانى فى أرجاء البلاد . فعلى الرغم من خروج بعض هؤلاء الأمراء على الإدارة العثمانية فى مرحلتها الإنتقالية (٩٢٣ ـ ٩٣١هـ) ، والقضاء على الكثير منهم فى تلك الحركات ، واختفاء آخرين وإنزاوئهم عن الحياة السياسية والإدارية فى مصر ، إلا أن الإدارة العثمانية تمكنت من الاستفادة من بقايا هؤلاء الأمراء من ذوى الخبرة والدراية فى مختلف شئون الأيالة ، حيث استخدم بعضهم فى الأعمال الإدارية فى الولايات ، فعينوا على بعض كشوفيات مصر تحت إشراف الإداريين العثمانيين(٦١) .

ولما تزايد عدد هؤلاء الأمراء مع بدء ظهورهم فى أنحاء البلاد ، على أثر استقرار الأحوال فى مصر ، وإنتشار الأمن فيها ، كان على الإدارة العثمانية أن تشكل جماعة تضم هذه الفئة وتوجهها الوجهة التى تفيد الأيالة والدولة . وهكذا تشكلت جماعة أمراء الچراكسة بموجب قانون نامه مصر ، حيث عُهد لمنتسبيها بالقيام ببعض شئون الأيالة الإدارية المحلية التى كانت تستعصى على الإدارة العثمانية الجديدة بمصر ، كتصحيح بعض دفاتر المالية والأوقاف بمصر وضبطها(٦٢) . ولما كان معظم المنتسبين لجماعة أمراء الچراكسة من المُسنين ، فقد عُهد إليهم بمهمة حراسة الجسور الميرية فى ولايات مصر ، حيث كان هؤلاء لا يقدرون على الخروج إلى حملات الدولة فى أغلب الأحيان . ومنذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، سُمِح لبعض المنتسبين للجماعات العسكرية المختلفة بمصر من ذوى الخبرة والدراية بالانضمام لجماعة أمراء الچراكسة بشرط اشتراكهم فى حملات الدولة العسكرية(٦٤) . و هكذا ، وكما ذابت جماعة الچراكسة ولم يعد لها وجود حقيقى متميز فى الجيش العثمانى بمصر ، أصبحت جماعة أمراء الچراكسة لم تقتصر على أولئك المماليك القدامى وأبنائهم ، وإنما ضمت كل من يستحق الترقية من أفراد الجماعات العسكرية بالدولة عموماً .

هـ ـ مستحفظان قلاع مصر :

كنا قد ذكرنا فى موضع سابق أن الإدارة العثمانية لم تتأخر لحظة واحدة فى أخذ التدابير اللازمة لإعادة الإستقرار فى مركز الإيالة بالقاهرة وفى أنحاء ولاياتها المختلفة . ولذلك ، نلاحظ منذ البداية حرص الإدارة العثمانية على إرسال جماعات عسكرية من مختلف فرق الجيش العثمانى إلى مصر للحفاظ على حالة الأمن فى القاهرة ، توطيد الاستقرار فى الولايات . ومن هذه الفرق العسكرية المرسلة من الأستانة إلى مصر ، مجموعة من المشاة من جند القابو قولى المعروفون باسم « يكيچرى » . ولما كانت هذه المجموعة تتغير باستمرار بطريق المناوبة ، ولم يكن للادارة العثمانية فى مصر جند دائم يقوم بمهامه الأمنية ويكتسب الخبرة يوماً بعد يوم ، قررّت الأستانة أخيراً ، وفى عام ٩٣٠هـ إرسال جماعة من جنود القابو قولى المعروفون باسم «يكيچرى» (ينى چرى) ، واقرارهم فى مهام حفظ وحراسة مركز الأيالة بالقاهرة بصفة دائمة . واعتبرت هذه الجماعة نواة لتشكيل جماعة عسكرية بموجب قانون نامه مصر ، تكون وظيفتها الأساسية المحافظة على مركز الأيالة وحماية مؤسسات الدولة بها . ولما كانت هذه الطائفة تقيم بصفة دائمة فى قلعة الجبل بمصر ، نظراً لأن هذه القلعة كانت ، منذ وقت طويل مقر لحكم مصر ، أطلق عليهم اسم « مستحفظان قلعة مصر » .

وهكذا ، عُرف أفراد هذه الجماعة المُكلفين بحراسة مقر إقامة أمير أمراء مصر ومقر حكمه بقلعة الجبل باسم « مستحفظان قلعة مصر »(٦٥) أما الأفراد الذين كانوا يعينون للخروج فى حملات الدولة منهم فكان يطلق عليهم اسم « قلعة أو حصار ارنلرى » أى جند القلعة(٦٦) . وقد عرف أفراد هذه الجماعة الذين كانوا يباشرون مهامهم فى قلاع ايالة مصر الأخرى على الثغور باسم « جماعة مردان قلعة .. كذا »(٦٧) . ومهما يكن من أمر ، فمنذ النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأ يطلق على أفراد هذه الجماعة سواء من كان منهم فى خدمة أمير أمراء مصر ومؤسسات الأيالة بالقلعة أو من كان يكلف بمهام عسكرية خارج أيالة مصر ، اسم « يكيچرى »(٦٨) . وهذا الاصطلاح عرف خطأ واشتهر باسم « الانكشارية » . وكلمة يكيچرى ، كلمة تركية تتكون من جزئين الجزء

الأول هو « يكى » ويعنى جديد ، حيث ينطق حرف الكاف نوناً فى هذا الموضع من الكلمة ويعرف هذا الحرف فى الأبجدية التركية باسم الكاف النونى ، فتنطق الكلمة بنحو « ينى » ، أما الجزء الثانى من الكلمة فهو « چرى » ويعنى فى التركية الجند والحرف الأول فى هذه الكلمة يعرف باسم الجيم المثلثة . وإذا عرفنا ذلك أدركنا كيف تحولت كلمة « يكيچرى » التركية والتى تعنى العسكر الجديد إلى تعبير « انكشارية » الذى حمل معنى غير المعنى الحقيقى وهو الجنود المرتزقة ، وقد جاء هذا الخلط عن تعمد أو عن غير تعمد نتيجة للخطأ فى نطق اسم « يكيچرى » (ينى – تشرى) .

وقد تشكل مستحفظو القلاع بمصر من عدة جماعات يأتى على رأسها جماعة مستحفظان مصر ، وهى التى أطلق عليها اسم « يكيچرى » ، وجماعة جبه چيان قلعة مصر ، وجماعة طوب چيان قلعة مصر ، وجماعة مهتران قلعة مصر ، وأخيراً الجماعات العسكرية للقلاع الملحقة بأيالة مصر . وسوف نقوم بتفصيل الحديث عن كل منها على النحو التالى :

أولاً : جماعة مستحفظى قلاع مصر : لم تكن عادة إنشاء القلاع والأبراج فى المدن والثغور الهامة قاصرة على مصر فى تلك الفترة ، وإنما كانت كافة الممالك آنذاك تَعُد إنشاء القلاع والأبراج على مدنها من أهم التدابير التى تتخذها لحمايتها من الاعتداء الخارجى . وهكذا ، أقيمت القلاع فى مدن مصر وثغورها الهامة . وفى العصر المملوكى ، قام السلطان محمد بن قلاوون باختيار جماعة من المماليك الجراكسة ، وجعلهم جنده الخواصّ ، وأسكنهم أبراج قلعة الجبل ، حيث كانوا يتلقون هناك تدريباتهم العسكرية ، الأمر الذى جعلهم يعرفون بعد ذلك باسم « المماليك البرجية » . ومنذ ذلك الحين أصبح هؤلاء المماليك السلطانية محافظين دائمين لقلعة الجبل التى كانت تعتبر آنذاك مقر لإقامة السلطان المملوكى ، وفى نفس الوقت مقر لحكمه .

وعقب دخول العثمانيين القاهرة . كُلّف جند الينى چرى العثمانى الذى يشبه إلى حد كبير جند المماليك السلطانية فى دولة المماليك ، كُلّفوا بحصار قلعة الجبل التى كان يسكنها نخبة من المماليك السلطانية بصفة دائمة ، وبالإستيلاء عليها . وبالفعل تمكنت فرق الينى چرى من السيطرة على القلعة ، حيث صدرت

الأوامر لجماعة منهم بحراسة القلعة تحت قيادة خير الدين اغا . ومن ناحية أخرى حرصت الإدارة العثمانية على إتمام ضم ثغور مصر وقلاعها الهامة تدريجياً ، فى حين أن كانت كلما سيطرت على منطقة جديدة من نواحى مصر ، سعت لإنشاء القلاع والأبراج الضرورية فى المواقع الهامة منها ، حيث كانت تعين لمحافظة هذه القلاع المحلية مجموعة من جنود المستحفظين .

وبصفة عامة ، كانت المهام والوظائف الأساسية التى كان يُكلف بها جند القلاع العثمانيون وعلى رأسهم فرق الينى چرى ، كانت تتمثل فى مواجهة تجاوزات إداريى المماليك الذين انخرطوا فى الإدارة العثمانية الجديدة ، والعمل على القضاء على حالات الفوضى وحركات العصيان التى كانت تظهر فى هذه المرحلة الإنتقالية من وقت لآخر ، وحماية مؤسسات الإيالة الإدارية والمالية والعسكرية بمقر إدارة الأيالة بقلعة الجبل من أى اعتداء . ونلاحظ أن جند الينى چرى بقلعة الجبل قد قاموا بواجباتهم المناطة بهم أثناء حركات عصيان المماليك التى انفجرت خلال هذه المرحلة وبالخاصة أثناء حركة أمير أمراء مصر أحمد باشا . حيث قامت هذه الجماعة بمواجهة اعتداءات الباشا العاصى ، وتحصن أفرادها فى أبراج القلعة ، ودخلوا فى صراع طويل مع العصاة للدفاع عن السيادة العثمانية بمصر ، حيث كللت جهودهم بالتوفيق فى النهاية . وإذا كان قد تقرر منذ البداية اقامة هؤلاء الجند فى القلعة بصفة دائمة ، وعدم نزولهم إلى مدينة القاهرة لأى سبب ، إلا أنهم لم يتقيدوا بهذا القرار ، ونزلوا إلى المدينة وفتحوا الحوانيت ، حيث مارسوا المهن المختلفة فيها ، وتسببوا فى إحداث حالة من الفوضى نتيجة اشتباكاتهم مع جنود السوارى والكوكللو الذين كانوا يقومون بحماية المدينة ، واستمر الحال هكذا حتى صدور قانون نامه مصر عام ٩٣١ هـ(٧٠) .

وهكذا ، وضعت النواة الأولى لجماعة « مستحفظان قلعه مصر » ، بتعيين جماعة من جند القابو قولو ، بصفة دائمة فى حراسة قلعة الجبل بالقاهرة ، واقامتهم مع عائلاتهم فى ثكنات أقيمت خصيصاً لهم هناك (٩٣٠هـ) . وقد أقرّ قانون نامه مصر تشكيل هذه الجماعة فى مصر عام ٩٣١هـ(٧١) .

وكما حرصت الإدارة العثمانية على حماية مركز الأيالة بالقاهرة والمقر

الرئيسي لأمير أمراء مصر في قلعة الجبل على هذا النحو ، سعت أيضاً منذ دخول مصر في ظل الإدارة العثمانية ، سعت لحماية الثغور الشمالية والشرقية والجنوبية في الأيالة ، وتثبيت أقدام الإدارة العثمانية في المناطق التي فتحت حديثًا؛ وقامت بترميم ما أشرف على الخراب من القلاع هناك . فعلى طول الساحل الشمالي لمصر قام العثمانيون بإقامة قلاع جديدة في الإسكندرية ودمياط كقلاع مصطفى باشا ، وركن ، وأبو قير ، التي الحقت بالأسكندرية ، وقلاع رشيد ، وبرلس ، وبوغاز صاري أحمد التي الحقت بدمياط ، وغيرها من القلاع التي اقيمت في طريق القوافل كقلعة خان يونس(٧٢) . وكانت الأوامر تصدر من حين لآخر إلى أمير أمراء مصر مؤكدة على ضرورة العناية بتعمير القلاع في هذه المناطق وترميمها ، وتوفير المدافع والمؤن اللازمة والعسكر الكافي فيها لمواجهة الهجمات التي لم تكن تنقطع على سواحل مصر الشمالية من قبل سفن الأعداء والقراصنة(٧٣) . ومن ناحية أخرى ، لما كان الطريق البري بين أيالة الشام وحلب والحرمين الشريفين غير آمن بصفة دائمة ، بسبب تعديات العربان المفسدين على قوافل الحبوب والأموال الميرية ، فقد حرصت الإدارة العثمانية على إقامة قلاع جديدة على طول هذا الطريق ، وأصدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بترميم القلاع الموجودة في هذه المنطقة كقلعة الطور المبارك وقلعة العريش، قلعة السويس وغيرها(٧٤) .

وكما اعتنت الإدارة العثمانية بحماية حدود مصر الشمالية التي تربط الأيالة بمركز الدولة بإسلامبول ، اهتمت اهتماماً عظيماً بحدودها الشرقية على البحر الأحمر ، حيث كانت الاعتداءات البرتغالية تتزايد على سواحل البحر الأحمر وعلى سفن الحجّاج والتجّار في المحيط الهندي ، فقامت بترميم القلاع في السويس وجدة ، وأمدتهما بالمدافع والمؤن اللازمة وأقرّت بهما أعداداً كافية من الجند المُجهّز بمختلف الأسلحة ، وأمرت بإقامة عدة قلاع وأبراج على طول ساحل البحر الأحمر لتوفير الحماية الكافية هناك(٧٥) .

وحتى تتمكن الدولة من السيطرة على مناطق الصعيد المفتوحة حديثاً ، ولمواجهة تعديات مشايخ العرب وحركات عصيانهم ، اقيمت عدة قلاع على طول بحر النيل ، وبالخاصة في ولاية جرجة . ولم يكن الخطر الوحيد الذي تواجهه

الإدارة العثمانية مصدره مشايخ العربان فقط ، بل لم تتوقف هجمات دولة الفونج التى كانت تقع فى المنطقة الغربية من ولاية الحبشة جنوبى مصر ، حيث كانت كثيراً ما تتعدى على ولايات إبريم والصعيد جنوبى مصر ، مما جعل الدولة تسرع فى إنشاء أبراج وقلاع فى منطقتى ابريم وساى ، وتعيين الجماعة العسكرية المناسبة فيها لحماية الأمن الداخلى فى هذه الولاية وصد الاعتداء الخارجى على حدود الدولة الجنوبية(٧٦) .

تعيين مستحفظى قلاع مصر : لقد كان جند القلاع بمصر حتى عام ٩٣١هـ ، يعين من بين أفراد عسكر الباب السلطانى المعروف باسم « قابو قولى» ومنذ ذلك الحين ، بدأت الإدارة المركزية فى الدولة فى تعيين خدم الدولة الذين يثبتون كفاءاتهم العسكرية فى أيالة مصر أو فى مركز الدولة ، وذلك إثر ترشيحهم للعمل فى هذه الجماعة من قبل أحد أمراء الدولة المعتمدين(٧٧) .

لقد كانت جماعة ينى چرى فى الدولة العثمانية تقوم منذ تشكيلها على تعيين عناصر العزب فقط بين صفوفها . ولكن اعتباراً من عام ٩٢٣هـ ، سمح لأفراد هذه الجماعة بالزواج(٧٨) . وإذا كان هذا الأذن الذى مُنح لجماعة الينى چرى بالزواج كان مُقيداً بعدم الزواج من نساء مصر فى البداية نظراً لنظام المناوبة الذى كانت تتبعه هذه الجماعة حتى عام ٩٣٠ هـ ، فقد سُمح لهم بالزواج والإقامة فى قلاع مصر بصفة دائمة بعد ذلك . ومنذ ذلك الحين ، بدأ تعيين أبناء مستحفظان مصر فى نفس بلوكات آبائهم . وهكذا ، قرر قانون نامه مصر ، تعيين أبناء مستحفظان مصر المتوفى آبائهم كاحتياطين تحت إسم « بَدَل » إن لم يكونوا قد نضجوا بعد ، حيث كانوا يلحقون بقسم « ايتام الجماعة » عند بلوغ عددهم ٥٠ فرداً ، وذلك على أثر عرض أمرهم على مركز الدولة(٧٩) . ولم يأتى منتصف القرن ١٠هـ / ١٦م ، حتى أصبحت محلولات هذه الجماعة توجه أساساً للأفراد القادرين على القيام بمهام الجماعة من أبناء مستحفظى القلعة ، سواء بعد وفاة آبائهم أو فى حياة آبائهم . وبموجب قانون مصر ، لم يكن أمير أمراء مصر يطالب الأستانة بشغل الوظائف الشاغرة فى جماعة المستحفظان إلا بعد أن يبلغ عدد الوظائف الشاغرة عشرون وظيفة ، حيث كانت الإدارة المركزية تُصدق على تعيين الأفراد المناسبين ممن تقدم لهذه الوظائف بعروض مرفقة

بتوصيات أحد أمراء الدولة المعتبرين(٨٠) . وعلى أثر تصديق الديوان الهمايونى على بعض هذه العروض المقدمة لشغل هذه الوظائف، كانت تُحرّر براءات يمكن لمن تم الموافقة على تعيينهم بمقتضاها تَسلُّم هذه الوظيفة ، ومباشرة أعماله فى الموقع المحدد له فى جماعة مستحفظان مصر، حيث كانت ترسل هذه البراءات إلى المعينين شخصياً ، وتسجل فى دفاتر الرؤوس بالديوان الهمايونى ، ودفاتر المهمة أيضاً . وكانت هذه البراءات تُمنح لأصحابها بتاريخ العروض المقدمة للأستانة ، وذلك مقابل تحصيل رسوم هذه البراءات من علوفات الجنود(٨١) . وبموجب القانون العثمانى كانت هذه البراءات تجدد بالنسبة لجماعة المستحفظان (الينى جرى) ولأى جماعة عسكرية أخرى تتقاضى علوفات من الخزينة الميرية مباشرة ، تجدد عند اعتلاء سلطان جديد العرش . وعندئذ كان ينبغى على أفراد هذه الجماعات دفع رسوم تعرف باسم « رسوم الجلوس » للخزينة السلطانية حتى يمكن لهم تجديد هذه البراءات التى تُمكنّهم من وظائفهم ، بحيث لم تكن تُجدّد براءات من لا يدفع هذه الرسوم من هؤلاء الجند ، فتتوقف علوفاتهم ويرفع الأمر إلى الأستانة(٨٢) .

وفى البداية ، كانت تُوزّع على الجند فى القلاع العلوفات مرة كل ستة أشهر، أى فى أول فترة المناوبة المقررة على كل جماعة ، مما كان يؤدى إلى حالة من الإضطراب بين مستحفظى القلاع فى أنحاء أيالة مصر . وإذا كان قانون نامه مصر قد قرر تعيين علوفات قلاع مصر بموجب البراءات المعينين بمقتضاها ، وحسب نظام اليومية المعمول به بين الجماعات العسكرية بالدولة ، على أن توزع هذه المرتبات مرة كل ثلاثة أشهر ، فقد انعكست الأزمة المالية التى كانت تمر بها الدولة على توزيع مرتبات جند الدولة ومنهم مستحفظان قلاع مصر ، فى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، حيث عاد توزيعها مرة ثانية مرة كل ستة أشهر(٨٣)، الأمر الذى عانى منه الجند أشد معاناه ، فكان سبباً فى إحداث الكثير من البدع فى المجتمع(٨٤) . وعموماً كانت توزع العلوفات بموجب دفاتر المواجب والعلوفات الموجودة بديوان مصر العالى بمعرفة دزدار الجماعة ، حيث كانت تُحفظ علوفات الجند المكلف بمهام عسكرية خارج الأيالة فى الخزينة لحين عودتهم(٨٥) .

ومن بين رجال الدولة المعتمدين ، كان يُعيّن على مستحفظى كل قلعة من قلاع مصر بما فيها قلعة الجبل ، رئيساً كان يعرف بإسم « آغا » أو « دزدار »(86) فكان آغا الينى چرى فى الأستانة يقوم بعرض المرشحين لهذه الوظائف على هيئة الديوان الهمايونى ، حيث يتم التصديق على تعيين المناسبين منهم ، وإرسال براءاتهم إلى مصر(87) . وقد حدد قانون نامه مصر مهام اغا مستحفظى قلاع مصر ، وبيّن مسئولية كل دزدار تجاه الجماعة التى يرأسها ، حيث كان يقوم بضبط وتنظيم مستحفظى القلعة ، وبالإشراف على اداء المستحفظين لخدماتهم على النحو المطلوب ، ومكافئة من يستحق المكافئة ، وعقاب من يستحق العقاب ، وعرض أمورهم دورياً على أمير أمراء مصر ، وتدريبهم على استعمال البنادق ، وتعليم من لا يجيد استخدامها(88) . وحتى يمكن للدزدار القيام بالمهام المُكلّف بها على الوجه الأكمل ، كان يُعيّن لمساعدته أحد رجال الدولة الأكفاء وعادة ما كان يختار من الجاوشية ، وكان يعرف باسم « كتخدا »(89) ؛ وعلى رأس كل بلوك من البلوكات كان يُعيّن رئيساً له من أكفأ العناصر يقال له «بلوكباشى» . وعادة ما كان كل بلوك يسمى باسم رئيسة ، حيث كان البلوكباشى هذا مسئولاً عن كافة شئون أفراد بلكه أمام الآغا وكتخداه . أما علوفات هؤلاء جميعاً ، فكانت تختلف باختلاف درجاتهم وأقدميتهم ، والمسئوليات المكلفين بها ، والظروف التى كانت تمر بها الخزينة السلطانية أثناء تعيينهم(90) . ولتنفيذ أوامر آغا وكتخدا جماعات مستحفظى القلاع بمصر ومتابعتها كان يعين على كل جماعة منها جاوش كفء بمعرفة أمير أمراء مصر نفسه . وفى حالة خروج بعض الفرق من جماعات مستحفظى القلاع لإحدى حملات الدولة خارج الأيالة ، كان يُعين عليهم قائد يعرف باسم « سردار »(91) .

وظائف جماعات مستحفظى قلاع مصر : وإذا انتقلنا للحديث عن وظائف مستحفظى قلاع مصر ، فإننا سوف نجد أنها تشبه كثيراً المهام التى كان يُكلف بها أفراد جماعة الينى چرى فى الأستانة ، حيث كانت تتجاوز بذلك حدود المهام المكلفة بها فى حراسة القلاع والأبراج فى مدن وثغور مصر الهامّة إلى الاشتراك فى المهام العسكرية للدولة خارج أيالة مصر .

لقد اعتبر مستحفظو قلعة الجبل بمصر ، الحرس الخاص لأمير أمراء مصر

الذى كان يتخذ من القلعة مقراً لإقامته ولحكمه فى نفس الوقت ، وهم فى ذلك يقومون بنفس مهام جند مشاة القابو قولو فى الأستانة من تواجدهم فى صحبة السلطان أينما ذهب فى اى مكان ، فكان هؤلاء المستحفظون يقومون بتنفيذ أوامر أمير الأمراء وتوجيهاته ، ومتابعتها باعتباره ممثلاً للسلطان العثمانى ووكيله المطلق فى أيالة مصر . ولذلك فقد أكد قانون نامه مصر على اقامة هذه الجماعة الدائمة فى أبراج القلعة مع عائلاتهم ، بحيث يقومون بحراسة القلعة وما بها من مؤسسات مالية وإدارية كديوان مصر العالى ، والخزينة الميرية العامرة ، ودار الضرب ومستودعات المؤن والزخائر .. الخ ، والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها بطريق المناوبة(٩٢) . ونظراً لهذه المهام الإستراتيجية التى كانت تقوم بها جماعة مستحفظى قلعة الجبل بمصر ، لم يكن يسمح لفرد منهم بالإشتراك فى الحملات الداخلية التى كان يجردها أمير الأمراء لضرب حركات العصيان أو لتأديب العربان فى ولايات مصر المختلفة ، ما لم يُستدعى اشتراك هذه الجماعة ضرورة قصوى ، وعندئذ ، كان على أمير أمراء مصر أن يقوم بتعيين جماعة من الجند الأكفاء تتناوب مكان جند مستحفظى قلعة الجبل قبل مغادرتهم القلعة متوجهين خارج القاهرة(٩٣). ولما كانت منطقة صعيد مصر ذات أهميّة خاصة بالنسبة لموارد الأيالة الميرية وللخزينة الميرية على وجه الخصوص ، فقد اعتادت الإدارة العثمانية على تعيين حوالى ٥٠ : ٦٠ فرد من جماعة المستحفظين (الانكشارية).المسلحة كل عام بطريق المناوبة لمعاونة مشايخ العربان هناك ، ولحماية الأموال الميرية فى أنحاء البلاد(٩٤).

أمّا مهام مستحفظى قلاع أيالة مصر الأخرى وخدماتهم ، فكانت تتحدد طبقاً للمنطقة التى توجد فيها القلاع التى يعملون بها . فقد كان مستحفظو القلاع الموجودة على ثغور الأيالة يقومون بمراقبة الموانى وحراستها ، ودفع الأخطار الخارجية ، وصد هجمات الأعداء التى تأتى من البحر ، حتى أن هؤلاء الجند كانوا يشتركون فى بعض حملات الأسطول البحرى الهمايونى ودورياته فى البحر المتوسط وفى البحر الأحمر . ولكن ، على اثر تعرض الثغور لهجمات الأعداء ، والحاق الضرر بالموانى هناك نتيجة عدم كفائه الجند المناوب فى القلاع ، صدر القرار بمنع استخدام مستحفظى قلاع ثغور مصر فى حملات الأسطول

البعيدة عن سواحل الأيالة . وقد تأكد هذا القرار حينما قامت سفن الأعداء بالتعدى على ثغر البرلس التابع للأسكندرية ، وعدم تمكن مستحفظى قلعة البرلس من مواجهة الهجوم بسبب قلة عددهم ، حيث اعتاد قبطان الإسكندرية على استخدام ١٥ فردا وأحياناً ٢٠ فردا من أفراد القلعة البالغين ٤٠ فرد فى أعمال أسطول الأسكندرية(٩٥) . كما أقرّ مرة ثانية على أثر عرض دزدار قلعة الإسكندرية على الأستانة أنه أثناء تواجد الأسطول الهمايونى بنواحى الإسكندرية اعتاد قبطان الأسطول عل الاستعانة بعدد ٣٠ فردا من أفراد قلعة الأسكندرية ، حيث ازداد هذا العدد تدريجياً حتى وصل إلى ٩٠ فرد ، وكان هؤلاء يقومون بخدمات متعددة فى الأسطول أثناء تواجده فى عرض البحر بعيداً عن ميناء الأسكندرية ، الأمر الذى كان يجعل الدفاع عن قلعة الإسكندرية صعب للغاية(٩٦) .

أما مستحفظو قلاع الولايات والقلاع الموجودة على طول الطرق البرية بين أيالة مصر وولايات الدولة المجاورة لها . فكانوا مكلفون بحماية قوافل التجار والحجاج والمسافرين من هجمات العربان وقطاع الطرق ، وبمواجهة أى حركة عصيان تظهر فى تلك الولايات ، حتى أن قرار اقامة أية قلعة جديدة بولايات مصر كان مرتبطاً إرتباطا وثيقاً بمحاولة تأمين الطرق البرية فى الأيالة ومواجهة أهل الفساد فى ولاياتها . فقد صدر الأمر لأمير أمراء مصر ببناء قلعة جديدة فى منطقة العريش التى تقع على الطريق البرى بين مصر والشام لحماية قوافل التجار والحجاج ، وتعيين مقدار كاف من المستحفظين فيها(٩٧) . ولمواجهة أهل الفساد فى ولاية جرجه بصعيد مصر ، حُرِّر أمر آخر يؤكد على ضرورة اقامة قلعة فى تلك الولاية ، ووضع مقدار كاف من الجند المناوب فيها(٩٨) .

لقد قرر قانون نامه مصر قيام جماعة من مستحفظى قلعة الجبل بتوفير الأمن والاستقرار فى أحياء القاهرة الهامة كمصر العتيقة وبولاق وحمايتها من الاضطرابات والفتن ، وتمكين مؤسسات الدولة التى تعمل فى هذه المناطق من تطبيق الشرع والقانون ، وذلك بتعيين الأكفاء منهم فى وظائف « يساقجى »(*) ،

(*) « يساق » كلمة تركية بمعنى ممنوع ، أطلقت قديماً على القانون فى دولة المغول ، و «يساقجى » هو الشخص المُكلَّف بحمل الناس على تطبيق النظم والقانون فى المدينة .

« الصوباشي »(*) ، و « المشد »(**) . وهكذا ، كان مستحفظو كل قلعة من قلاع مصر الأخرى يقومون بمثل هذه الوظائف في المدن والثغور القريبة من قلاعهم ، حيث جرت العادة على تعيين مستحفظي قلعة الأسكندرية في مهام انضباط المدينة والإشراف على تنفيذ قانون الدولة في ميناء الإسكندرية وجماركها ، وفي مقار القنصليات الأجنبية في المدينة(٩٩) . ولكن ، في أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبحت الجماعة التي كلّفت بالإشراف على تطبيق القانون ، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، في أحيان كثيرة من أهم أسباب الاضطراب في مدن وثغور الأيالة . فقد كان جند قلعة رشيد المكلفين بمهام الاشراف على تطبيق الشرع ، ينزلون من القلعة ليلاً للقيام بمهام « المحتسب » و « اليساقجي » و« الصوباشي » ، ويتعدون على الأهالي دون وجه حق ويسلبون أموالهم ويروعون أمنهم . ولما وصلت هذه الأخبار لمركز الدولة صدرت الأوامر الى قاضي رشيد وإلى أمير أمراء مصر بتحذير هذه الطائفة ، فإن لم ترتدع واستمرت في غيّها ، تُعرض أسماء وأوصاف هؤلاء الأشخاص للنظر في عزلهم وتعيين آخرين مستقيمين أمناء محلهم(١٠٠) . وعلى الرغم من متابعة مركز الدولة لما كان يحدث في مدن وثغور مصر من من اضطراب بسبب تعديات هذه الفئة ، إلا أن تكرار حدوث هذه التجاوزات في مختلف انحاء الأيالة ، جعل هذه الظاهرة السمة العامة لأحوال هذه الجماعة في ولايات مصر مع مطلع القرن ١١هـ / ١٧م .

وقد اختص مستحفظو قلعة الجبل بمصر ،وكانوا أكثر جنود الدولة في الأيالة اعتماداً عليهم، اختصوا بالاشتراك في مهام حماية قوافل الخزينة الإرسالية المصرية التي كانت ترسل عادة إلى الأستانة بطريق البر ، أما حراسة قوفل الحجاج والتجار المتوجهة إلى منطقة الحرمين الشريفين عن طريق البر أو البحر ، فكان يُكلَّف بها جماعة من جند القلاع الواقعة على طول ثغور مصر وطرقها البرية ، وذلك حتى تتجاوز هذه القوافل الحدود التي تشرف عليها كل منها .

(*) وهو الضابط الذي يقوم بمتابعة المخالفين للشرع والقانون ، والقبض عليهم ، وتسليمهم للقاضي . وأصل الكلمة تتكون من كلمة « صوبا » التركيا بمعنى العصى ، و « جي » لاحقة تركية تضيف معنى العمل بالعصى وما يتعلق بالعصى .

(**) وهو الذي يقوم بمثل مهام « يساقجي » و « الصوباشي » في القرى التابعة للولاية .

وكان مستحفظو قلاع مصر يشتركون بموجب الأوامر السلطانية فى حملات الدولة الداخلية والخارجية ، كما كانت تُسند إليهم مهام الحراسة فى الأيالات القريبة من أيالة مصر كاليمن والحبشة والحرمين الشريفين ، وذلك بطريق المناوبة(١٠١) .

لقد وضعت الإدارة العثمانية حدوداً عامة لمكافئة من يقوم بواجبه على أكمل وجه ومن يقدم للدولة خدمات جليلة ، بحيث قررت منح ترقية لمستحفظى القلاع مقدارها بارة واحدة لكل من يبلى بلاء حسناً فى موقعه(١٠٢) ، وترقية من يرغب فى الإلتحاق بجماعة كوكللويان مصر بعلاوة آقچة واحدة . وعادة ما كانت هذه الترقيات لا توجه إلا بعد أن يحدث حلول فى إحدى وظائف الجند بالجماعة(١٠٣) . أما المتهاونون فى القيام بوظائفهم على النحو المطلوب ، فكان آغاهم يقوم بتنبيههم وتحذيرهم أولاً ، فإن استمروا فى تقصيرهم يعاقبون بقطع علوفاتهم ، ورفع أمرهم للأستانة . أما العصاة من هذه الجماعة ومرتكبى الجرائم ، فكان عقابهم أشدّ ، حيث كان يعهد لأمير الأمراء بمحاكمتهم وإصدار العقوبة التى كانت تصل إلى حد الإعدام(١٠٤) . لقد كانت جماعة مستحفظى قلعة الجبل بمصر ، فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، تتشكل من ١٣٨ بلوك ، وكان كل بلوك يحتوى على ما يتراوح بين ٣ : ١٩ فرد(١٠٥) .

وكان فى قلعة الجبل جماعات عسكرية معاونة إلى جانب جماعة مستحفظى القلعة ، ويأتى على رأس هذه الجماعات : « جماعة مردان متفرقة قلعة مصر » . وكانت هذه الجماعة تتشكل ، خلال أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، من ثمان أفراد تحت رئاسة رئيس يطلق عليه اسم « آغا »(١٠٦) . و «جماعة مردان قلعة خزينة مصر » ، وكان إبراهيم باشا قد شكل هذه الجماعة لأول مرة عام ٩٣١هـ ، على أثر إنشاءه برجين كبيرين لحماية الخزينة العامرة بالقلعة ، وكانت هذه الجماعة تضم دزدار (آغا) ، وكتخدا ، وكاتب ، وإمام ، وما يصل عدده ٢٦ فرد(١٠٧) . وجماعة جبه جيان ، وجماعة طوبچيان ، وجماعة عربجيان ، وجماعة مهتران قلعة الجبل . وسوف نحاول تفصيل القول فى كل منها على حده على النحو التالى :

ثانياً ـ جماعة جبه جيان قلعة مصر(*) : لقد تشكلت هذه الجماعة بموجب قانون نامه مصر عام ۹۳۱هـ . ولما كانت قلعة الجبل بمصر مستودع لمخازن الزخيرة والأسلحة ، أى « الجبه خانه » منذ وقت طويل ، فقد صدرت الأوامر إلى أمير أمراء مصر بنقل مستلزمات صنع البارود التى كانت موجودة بالقرب من مناجم البارود الخام بصعيد مصر إلى مخازن الزخيرة « جبه خانه » بالقلعة ، وذلك للحيلولة دون استخدام العرب للبارود فى تلك المناطق استخداماً سيئاً فى المناطق التى يسيطرون عليها (۱۰۸). كما أكدت هذه الأوامر على ضرورة العناية بالأسلحة والزخائر الموجودة فى الجبه خانه التى انشأها السلطان قايتباى من قبل(۱۰۹) . وهكذا ، مُنع تصنيع البارود فى مكان آخر عدا الجبه خانه، كما منع تصنيع البنادق وإصلاحها فى الورش الخاصة بالقاهرة ، بعد إقامة مصنع لإصلاح البنادق بجوار الجبة خانه(۱۱۰) . وإذا كانت احتياجات أيالة مصر من الأسلحة تسد بما كان يرد إليها من الأستانة مباشرة مع جند المناوبة ، إلا أنه مع بداية النصف الثانى من القرن ۱۰هـ / ١٦م ، بدأت الأيالة تشعر بالحاجة لإقامة مصانع الأسلحة والبارود لديها (۱۱۱).

وقد كانت جماعة جبه جيان قلعة مصر تتشكل من إحدى عشرة بلوكاً ، بحيث كان كل بلوك يتركب من حوالى ۹ أفراد إلى ۲۷ فرداً . وقد بلغ عدد هذه الجماعة ، فى أوائل القرن ۱۱هـ/ ۱۷م ، حوالى ۱٥۰ فرداً تقريباً (۱۱۲). وكان يرأس هذه الجماعة شخص يعرف باسم « جبه جى باشى » ، وكان ينتخب عادة من بين جاوشية الديكاه العالى الأكفاء ، وأحياناً من بين أصحاب الخبرة من جماعة توفنكچيان سوارى مصر (۱۱۳) ، ويعاونه فى القيام بمهامه « بلوكباشى» على رأس كل بلوك (١١٤) .

وكان لهذه الجماعة أهمية كبيرة سواء فى مصر أو فى مركز الدولة . فكانت مسئولة عن توفير مقادير البارود التى يحتاجها جند الدولة فى مصر من أجل

(*) « جبه » كلمة تركية تعنى الأسلحة وزخائرها ولوازمها ، « جى » لاحقة تركية تضفى معنى الصنعة والمهنة المضافة إليها فتكون « جبه جى » بمعنى الشخص القائم على شئون الأسلحة وزخائرها ومعداتها أو إصلاحها ، وتوزيعها على الجند ، وجمعها منهم ، وتوفير هذه الزخائر من مصادرها ، وتوجيهها إلى مصارفها .

التدريب أو التعليم (١١٥) ، والتى تلزم لمدافع القلاع على طول حدود الدولة بالأيالة ، أو التى تطلبها الدولة بصفة دورية لإستخدامات الأسطول الهمايونى ولغيره ، حيث تقرر توفير ما قدره ٣٠٠٠ قنطار بارود أسود سنوياً من مصر للأستانة (١١٦) ، وازداد هذا المقدار فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، فوصل إلى ٥٠٠٠ قنطار سنوياً (١١٧). ولهذه الأهمية حذرت الدولة من استعمال بارود الجبه خانه فى غير أغراض الدولة العسكرية الميرية ، ومن بيعه لأية جهة (١١٨) .

كما كان أفراد الجماعة يقومون بمهمة إصلاح وترميم الأسلحة ، بحيث إذا لزم إصلاح سلاح لحد أفراد الجند المسلح بالبنادق وغيرها ، كان السلاح يُرسل إلى آغا الجماعة العسكرية التى ينتمى إليّها هذا الجندى فيرفع الأمر على الفور إلى أمير أمراء مصر ودفترداره ، فتصدر أوامرهم بإصلاح السلاح إلى الجبه خانه باشى ، أو لمصنع إصلاح الأسلحة ، وفى حالة تعذر إصلاح هذا السلاح ، كان يصدر الأمر بمنح الجندى سلاحاً جديداً من الجبه خانه (١١٩) . وفى حالة خروج فرق عسكرية من مصر للإشتراك فى حملات الدولة ، كانت الجماعة تُكلف بتوفير كافة احتياجات هذه الفرق العسكرية ، وتوزعها على الجند حسب الأوامر الصادرة بذلك (١٢٠) .

ثالثاً : جماعة طوبجيان قلعة مصر(*) : لم تعرف مصر قبل دخولهاتحت الحكم العثمانى ، وفى عهد الدولة المملوكية ، جماعة عسكرية تكون صناعة المدافع والعمل عليها وظيفتها الأساسية . فلم يكن سلاح المدفعية منتشراً استخدامه فى دولة المماليك ، ولذلك لم يهتم المماليك بهذا السلاح الفعال كثيراً . ولكن ، عقب دخول مصر فى ظل الدولة العثمانية ، وإقامة الإدارة الجديدة وإنشائها القلاع على طول حدود مصر البرية والبحرية وفى مدنها الهامة ،ووضع أعداد كافية من المدافع ذات الأحجام المختلفة فى قلعة الجبل مقر إدارة وحكم أمير أمراء مصر ، وفى مختلف قلاع الثغور ، ظهرت الحاجة الماسة لتشكيل جماعة عسكرية للعمل على هذه المدافع وإصلاح وتعمير الخرب منها . وإذا كان من غير المعلوم لنا تاريخ تشكيل هذه الجماعة بالتحديد ، إلا أنه من المؤكد أن مثل هذه

(*) كلمة « طوب » تعنى فى التركية المدفع أو الكرة ، و « طوبجى » تعنى الشخص الذى يعمل على المدفع أو يصنعه أو يصلحه .

الجماعة غير مستحدثة فى تشكيلات الدولة العسكرية ، بل كانت نموذجاً مصغراً لجماعة طوبجيان الأستانة . وكان يرأس هذه الجماعة التى تتخذ قلاع مصر مقراً لها ، شخصا يعرف باسم « طوبجى باشى » أو سرطوبجى » . وكان رئيس جند المدفعية هذا يقوم إلى جانب اقرار الإنضباط فى الجماعة وإدارة شئونها الإدارية والمالية والعسكرية ، بحصر مدافع قلاع مصر وإعداد التقارير عن أحوال هذه المدافع ، وما يحتاج للإصلاح منها ، والمكسور والخرب منها (١٢١)، ورفع ذلك التقرير إلى مركز الدولة لتعمير الخرب ، وإرسال الفنيين لصبّ المدافع الجديدة حتى تحلّ محلّ المعطوب منها ، وتوفير المستلزمات الضرورية لذلك ، حتى تكون هذه المدافع جاهزة للعمل دائماً لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية التى قد تواجهها مدن الأيالة وثغورها (١٢٢) .

وكما كانت لجماعة المدفعية (الطوبجيان) وظائف داخلية لحماية الثغور ، كانت تُنتخب بعض الفرق منها للإشتراك فى حملات الدولة العسكرية ، وبالخاصة تلك التى كانت فى اليمن ، وعندئذ كان يعين على رأس هذه الفرقة رئيس وكتخدا (١٢٣).

أما عن تعيين الجند فى هذه الجماعة ، فقد كان يتم بموجب اشعار رئيس جند المدفعية « طوبجى باشى » ، حيث كانت توجه محلولات هذه الجماعة للمستحقين وفقا لإمتحان يعقد لهم (١٢٤) .

وكان يعاون رئيس الجماعة شخص يعرف باسم « بلوكباشى » على رأس كل بلوك . وكانت جماعة المدفعية هذه تتشكل خلال أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، من عشرة بلوكات ، وكان كل بلوك يضم من ٤ إلى ٦ أفراد (١٢٥) .

رابعاً : جماعة عربجيان قلعة مصر(*) : لقد اقتضى تشكيل جماعة جنود المدفعية بمصر ووجود مدافع من الضرورى نقلها من مكان إلى آخر سواء

(*) « عربه جيان » ، كلمة مركبة من كلمة عربية هى « عربة » ، ولاحقة تركية تفيد صاحب الصنعة أو المهنة إذا اضيفت للكلمة فتكون « عربه جى » أى من يعمل على العربات وفى صناعة هذه العربات وإصلاحها ، وكل ما يتعلق بها ، واللاحقة « ان » لاحقة فارسية تفيد معنى الجمع وتضفيه على الكلمة .

فى القلاع أو فى ميادين المعارك ، اقتضى تصنيع عربات خاصة بهذه المدافع ، وبالتالى تشكيل جماعة تقوم على دفع هذه العربات بالمدافع من موقع لآخر وصيانتها . ولما كان هذا التشكيل العسكرى موجود أيضاً فى مركزالدولة ، فقد شكل فى نفس وقت تشكيل جماعة جند المدفعية لأنه مُكمّل لها . وكان لجماعة عربة جيان هذه رئيس يعرف باسم « طوب عربجيلرى باشيسى » (رئيس الجند العامل على عربات المدافع) ، وكان هذا الرئيس يقوم علاوة على إشرافه على شئون جماعته الإدارية ، يقوم بالعناية بحالة عربات المدفعية الموجودة فى عهدته ، وبالعمل على اصلاح وتجديد الخَرِب منها وتوفير الأخشاب الضرورية لذلك ، ورفع التقارير الدورية لأمير أمراء مصر وللأستانة عن حالة جماعته وكل ما يتعلق بها (١٢٦) . وقد وصل تعداد هذه الجماعة فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، حوالى ٤١ فرد (١٢٧) .

خامساً : جماعة مهتران قلعة مصر(*) : وهذه الجماعة قد حلت محل مثيلتها التى كانت موجودة بالقلعة أيام المماليك ، وذلك عقب اتخاذ قلعة الجبل بمصر مقراً لاقامة وحكم أمير أمراء مصر ممثل السلطان العثمانى . وهكذا تشكلت هذه الجماعة للقيام بالإعلان عن أوقات المناوبة بقلعة الجبل ولتتقدم موكب أمير أمراء مصر قبل نزوله من القلعة إلى المدينة أو إلى أى مكان آخر . وقد ضمت هذه الجماعة ، خلال أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، اثنان «سربان» واثنان « طبال » وفرد واحد « مهتر » ، علاوة على ثلاثة أفراد آخرين ، حيث كان يرأسهم جميعاً رئيس يدعى « آغا » . وكانت هذه الجماعة تقيم دائماً فى مكان خاص بها يعرف باسم « مهتر خانه » بقلعة الجبل (١٢٨) .

سادساً : القلاع الملحقة بأيالة مصر ومنسوبيها : لقد عكست دفاتر قلعة مصر بالديوان الهمايونى صورة متكاملة عن هذه القلاع والجماعات التى تعمل فيها . فبموجب إحدى هذه الدفاتر يحمل تاريخ ١٠١٥هـ (١٢٩) ، تبيّن أن عدد القلاع التى كانت ملحقة بأيالة مصر خلال هذه الفترة ، ٢١ قلعة ، كما يمدّنا هذا

(*) « مهتران » كلمة فارسية ، تتكون من الصفة الفارسية « مه » وتعنى كبير ، ولاحقة « تر» التى تفيد الصفة التفضيلية ، «ان» وهى لاحقة الجمع الفارسية ، والكلمة تعنى إصطلاحاً « فرق التشريفات »

الدفتر ببيان كامل عن عدد البلوكات العسكرية التى تضمها كل قلعة ، وعدد أفراد كل بلوك على حدة ، وأسماء هؤلاء الأفراد وأوصافهم واسم كل بلوك ، حتى أنه يمكن تتبع الزيادة والنقصان فى كل من هذه البلوكات خلال عدة سنوات متتالية . وإتماماً للفائدة ، فنحن نقوم فى هذا الصدد بدرج قائمة كاملة تبين عدد قلاع مصر ومقدار البلُكات التى تحتويها كل قلعة على النحو التالى :

اسم القلعة	عدد البلوكات	متوسط أنفار البلوك	اسم القلعة	عدد البلوكات	متوسط أنفار البلوك
قلعة الاسكندرية	٢٥	٣ ـ ١٥	قلعة طور مبارك	٢	٦ ـ ٩
قلعة برج مصطفى باشا	٢	٧ ـ ٦	قلعة مويلح	٧	١٠ ـ ٩
قلعة ركن	٦	٧ ـ ١٠	قلعة ابريم	٣	١٠ ـ ١١
قلعة أبو قير	٨	٧ ـ ١١	قلعة ساى	٦	١٠
قلعة رشيد	٥	٨ ـ ١٢	قلعة قصير	٣	٥ ـ ٩
قلعة برلس	٣	٩ ـ ١١	قلعة عجرود	٥	١٢
قلعة بوغاز صارى أحمد	٣	١٠ ـ ١١	قلعة خان يونس	٨	١٢ ـ ٩
قلعة دمياط	٣	٩ ـ ١٠	قلعة فرين	٤	١٠
قلعة تينة	٤	—	قلعة مدينة	٥	١٠ ـ ١١
قلعة عريش	١٠	٦ ـ ١١	قلعة جدة	١٣	٩ ـ ١٠
قلعة سويس	٣	٨ ـ ١٠			

وكما هو واضح من الجدول السابق ، أن القلاع الملحقة بأيالة مصر خلال هذه الفترة يحتوى كل منها على عدد من البلوكات العسكرية يتراوح بين ٢ و ٢٥ بلوك ، بحيث كان كل بلوك منها يضم من ٣ إلى ١٥ فرد ، وكل بلوك كان يحمل اسم رئيسه . وكانت إدارة شئون الجند المستحفظ فى كل قلعة بيد دزدار (آغا) يعتبر هو الرئيس الإدارى والعسكرى للقلعة ، كما كان يساعده فى إدارة شئون القلعة ، والقيام بمهامها على أكمل وجه « كتخدا » ، ورؤساء البلوكات . وكان فى كل قلعة عدد مختلف من الجاوشية الذين يباشرون تنفيذ جند القلعة لأوامر مركز الأيالة وأوامر الدزدار ، وعدد آخر من الكتبة المكلفين بتسجيل كل ما يتعلق بمنسوبى كل قلعة من أمور التعيين والعزل والترقية والعلوفات

والصادر والوارد وغيرها . كما يلاحظ تواجد إمام وخطيب ومؤذن فى كل قلعة من هذه القلاع (١٣٠) ، وهذا يبيّن رعاية الدولة لأداء هؤلاء الجند لشعائر الإسلام ونشر الدعوة الإسلامية بين أفراد القوافل التى كانت تمر على هذه القلاع ذهاباً وإياباً .

ومن ناحية أخرى ، فقد حرصت الدولة العثمانية على تعيين مشرفين من قبلها مباشرة على القلاع الهامة التابعة لمصر كقلعة الإسكندرية وقلعة جده وقلعة أبى قير وقلعة ساى . فقد بينت دفاتر قلاع مصر ، فى أوائل القرن ١١هـ/ ١٧م ، تواجد حوالى ١٩ فرد من « متفرقة » الدولة فى قلعة الإسكندرية ذات الموقع الهام على البحر المتوسط ، وحوالى ٨ افراد من هذه الجماعة فى قلعة جدة التى تعتبر الميناء الأول للحرمين الشريفين على البحر الأحمر ، وحوالى ٩ أفراد فى قلعة أبى قير المطلة على البحر المتوسط أيضاً (١٣١).

وإذا كان الجند الأساسى لمستحفظى قلاع مصر من المشاة ، إلاّ إننا نصادف فرق من جند الفرسان (السوارى) فى القلاع الموجودة على الطريق البرى فى الأيالة كالعريش والقصير وعجرود وخان يونس وفرين ، وذلك حتى يمكن لمستحفظى هذه القلاع تعقب المفسدين وقطاع الطرق فى تلك المناطق(١٣٢) . وكما كان موجوداً بقلعة الجبل بالقاهرة فرق من جند المدفعية ، وفرق « مهتران » يلاحظ وجود أعداداً متفاوتة من هذه الفرق فى قلاع مصر المختلفة وبالخاصة فى الإسكندرية وجدة(١٣٣) .

لم تبين لائحة قانون نامه مصر عدد هذه الفرقة من مستحفظان القلعة فى اى من بنودها ، إلا انه يفهم من حكم مرسل من الأستانة إلى أمير أمراء مصر ، بأن تعداد هذه الجماعة قد بلغ ، خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، حوالى ١٠٠٠ مستحفظ ، وقد وصل هذا العدد خلال عام ٩٧٣هـ إلى ١٤٠٠(١٣٤) ، وفى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، عاد مقدار جند مستحفظى قلعة الجبل بمصر للإنخفاض مرة ثانية ، حيث وصل إلى حوالى ١١٣٠ فرد فقط(١٣٥) . اما بالنسبة لعدد افراد منسوبى قلاع مصر المختلفة ، فقد كان يبين مدى أهمية الدور الذى كانت تقوم به هذه أو تلك فى حماية ثغور الدولة . فمثلاً ، فى حين أن وصل عدد جند قلاع الإسكندرية ٢٧٠ ، وجدة ١٥١ فرد، والعريش

١١٧ ، كان عدد المستحفظين في قلعة برج مصطفى باشا لا يتعدى ٣٢ فرد فقط خلال مطلع القرن ١١هـ / ١٧م(١٣٦) .

و ـ جماعة عزبان قلعة مصر :

يبدو لنا إنه لم تظهر تشكيلات جماعة العزب في القلاع بالدولة إلا في النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، فقد كانت جماعات جند القابو قولي ، وفرق المشاة التي تعرف باسم « يني چرى » تقوم بكافة مهام جماعة العزب في الأستانة . فلم يكن يسمح لجند الينى چرى بالزواج طالما هم في خدمة السلطان الخاصة ، فكانوا عزب لا يتزوجون . وكان جماعة العزب حتى ذلك الحين ، تقوم بوظيفة جند المشاة الخفيف والعمل في أسطول الدولة البحرى(١٣٧) . وهكذا ، لم تغن جماعة مستحفظان قلعة مصر التي سمح لأفرادها بالزواج ، لم تغن عن تشكيل جماعة عسكرية أخرى أفرادها من العزب ، وتقيم إقامة دائمة في قلعة الجبل ، ولكن هذه الجماعة كانت أقل درجة من جماعة المستحفظان . وبناء على ذلك ، شُكلت جماعة عزب قلعة مصر بموجب قانون نامه مصر ، حيث تقرر منذ البداية عدم دخول أي من أفراد الجراكسة أو العرب فيها(١٣٨) .

لقد كان أفراد هذه الجماعة يُعينون من عزب التُرك ، حيث كان آغا الجماعة يقوم بإبلاغ الأستانة بالوظائف التي شغرت في جماعته ، ويطلب تعيين أفراد أكفاء في هذه الأماكن الشاغرة، وذلك بمعرفة أمير أمراء مصر ودفترداره . وعلى هذا النحو ، كان يتم تعيين أفراد مناسبين في جماعة عزب مصر في الديوان الهمايوني ، وبموجب البراءة التي تصدر من الديوان ، والتي كانت ترسل إلى الأفراد المرشحين لهذه الوظائف ، كان كل منهم يتسلم وظيفته ، ويبدأ في مباشرتها(١٣٩) .

وقد حدد قانون نامه مصر مقدار العلوفات التي من المقرر توزيعها على أفراد هذه الجماعة مرة كل ثلاثة أشهر ، عند أول تعيين بثمان آقچات لكل فرد من رؤساء الجماعة ، وبست اقچات لرؤساء فرقهم « اوطه باشيلر » ، وخمس آقچات لكل فرد من الجماعة يومياً . وقد بين دفتر مواجب مصر لعام ١٠١٥هـ ، أن مقدار العلوفات التي كان رؤساء الجماعة يتقاضونها ، كان يتراوح ما بين ٧ و ١٢١ آقچة ، وذلك بحسب خبراتهم وأقدميتهم في الجماعة . أما رؤساء الفرق

فكان كل منهم يتقاضى ما بين ٥ : ٩ آقچات ، وأفراد الجماعة كانت مواجبهم بين ٤ آقچات ولا تزيد على ١١ آقچة ، وذلك بحسب الترقيات التى كانت تمنح لبعضهم(١٤٠). وفى حالة قيام أحد الأفراد المنتسبين للعزب بتقصير أو بذنب ، كانت تقطع علوفته ، حيث يرحل بعد ذلك إلى الأستانة(١٤١) .

لقد كان أفراد جماعة العزب بقلعة مصر يقومون بوظائف شبيهة بما كانت تقوم به جماعة مستحفظان القلعة إلى حد كبير . إلا أن جماعة العزب كانت تعتنى اعتناء خاصاً بتدريب أفرادها على استخدام البنادق والأسلحة النارية ، بحيث كان رؤسائها يقومون بتدريب أفرادهم بصفة دورية(١٤٢) وهكذا ، كانت هذه الجماعة تقوم بوظيفتها فى حماية قلعة الجبل ومؤسساتها ، كما كان يكلَّف بعض أفرادها الأكفاء بمباشرة وظائف « المشّد » ، و « يساقچى » ، فى أنحاء مدينة القاهرة(١٤٣) . ومن ناحية أخرى ، كان أفراد هذه الجماعة على رأس الجماعات التى عادة ما تشترك فى فرق حراسة قوافل الحاج والإرسالية المصرية، كما كان يُنتخب من بين أفرادها من يخرج فى حملات الدولة أيضاً (١٤٤).

وكان يأتى على رأس هذه الجماعة ، قائد عسكرى وإدارى فى نفس الوقت يعرف باسم « آغا » وغالباً ما كان هذا الشخص ينتخب من بين رجال القابو قولى الأمناء ، وأحياناً من بين الأشخاص الأكفاء من ذوى الخبرة من جند مصر(١٤٥) . وكان يعاون أغا العزب فى إدارة شئون الجماعة إدارياً وعسكرياً «كتخدا» ، ويختار هذا الكتخدا من بين أفراد جماعة العزب أنفسهم ، وبالخاصة « چاوش العزب »(١٤٦) .وفى أوائل القرن ١١ هـ / ١٧م ، أصبح لكل جماعة من جماعات العزب كتخدا ينوب عن اغا العزب فى جماعته(١٤٧) . كما كان لهذه الجماعة « رؤساء » من ذوى الخبرة والدراية ، وذلك علاوة على رؤساء البلوكات التى تتشكل منها جماعات العزب وتتسمى بأسمائهم(١٤٨) . وخلال مطلع هذا القرن أيضاً ، احتوى تشكيل جماعة العزب بمصر على ثمانية عشرة جماعة فرعية ، بحيث كانت كل جماعة تنقسم إلى خمسة بلوكات ، وكل بلوك يحتوى على ما يتراوح بين ثلاثة وخمسة أفراد(١٤٩) .

وقد قرر قانون نامه مصر عدم زيادة مقدار جماعة عزب مصر عن ٥٠٠ فرد بحال(١٥٠) . ولكن ، مع مطلع النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، وصل

عدد أفـرادها إلى ٧٠٠ فرد(١٥١) . وقـد أشار مـصطفى بن جـلال توقيـعى الديوان الهمـايونى فى حاشـية نســخة قـانون نامه مـصـر التى حـررها بيده بأن عـدد أفراد هذه الجماعة لم يُحدد نهائياً فى القانون ، وأنه قد صدر الأمر السلطانى بأن يكون عدد عـزب مصر (١٠٠٠) فـرد ، بحيث لا تتجـاوز هذا العدد بحـال ، وذلك بعدم تعيين أفراد جُدد فى الجماعة إلا إذا حدث محلول فعلاً (١٥٢).

ز ـ جماعة جاويشان مصر :

لقد حرصت الإدارة العثمانية بمصر على إقرار وتثبيت أركان الإدارة الجديدة فى الأيالة حرصـها على توطيد الحكم العـثمانى تماماً . لذلك لم تتردد الدولة منذ اللـحظة الأولى فى تعـيين جـماعة من چاوشية الدركاه العالى الأكـفاء للـعمل فى ديوان مـصــر العـالى ، ولـلإشـراف على تنفـيـذ مـقـرراته بين الرعـيـة . وهكذا ، تشكلت هذه للجماعة بموجب قرارات قانون نامه مصر ، بـحيث لا يـسمح إلا لأفراد جمـاعتى الكوكللو والتوفنكچى بالإنضـمام لهذه الجماعة التى عرفت منذ ذلك الـحين باسم « چاوشـيـة الديوان العـالى »(١٥٣) . وفى أواخـر الـقـرن ١٠هـ / ١٦م ، وعلى أثر زيادة الأعـمـال التى كـان يكلـف بهـا أفـراد هذه الجـمـاعـة خـارج الديوان العالى . شُكِّلت جماعة أخرى من الچاوشـية لتتولى مباشـرة أعمال الأيالة خارج الـديوان ، حيث عرفت باسم « جماعة چاوشية مصر» . فكانت هذه الجماعة التى شُكلت أخيـراً أقل مـرتبـة من جـماعة چاوشـيـة الديوان ، وأن أفـرادها يمكن بالترقية أن ينتسبوا لجماعة چاوشية الديوان(١٥٤) .

وعلى الرغم من تأكيد الـقانون الذى شكلت بمقـتـضاة هذه الجـماعـة ، على عـدم دخـول أى عناصــر من الجـمـاعـات العـسكرية الأخـرى ، عـدا الكوكللو والتـوفنكچى فى هذه الجـمـاعـة . إلاَّ أنه يلاحظ تجاوز هذا الشـرط ، منذ النصف الثـانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، حيث تمكن بعض أفـراد جمـاعة الـچراكسـة من الإنضـمـام لجماعـة چاوشية مـصـر(١٥٥) . وفى أواخـر هـذا القـرن ، فـتـح البـاب للانتسـاب لهـذه الجـمـاعـة لإسـتـقـبـال أصـحاب الخـبـرة والدراية من رجـال الدولة العـسكريين والإداريين أمـثـال رؤسـاء البلوكـات والسـلاحـدارية والچاشـنكيـرية ، والأمناء ، والمتفرقة بطريق البدل ، وذلك بعد العرض على مركز الدولة والتصديق على هذه الـتعيينات الجديدة(١٥٦) . كمـا كان يمكن لابن المتوفى من الـچاوشـية أن

يتولى وظيفة أبيه بشرط ان يكون قادراً على تحمل تبعات هذه الوظيفة(١٥٧) .
وأخيراً ، فتح الباب أمام الراغبين فى وظائف الجاوشية من كافة جماعات مصر العسكرية ، شريطة تعيينهم بعلوفاتهم التى كانوا يتقاضونها من قبل(١٥٨) .
وكان هذه التطور نتيجة لما كانت تُعانيه الدولة فى ميزانيتها العامة خلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م .

لقد كان أفراد جماعة جاوشية الديوان العالى يباشرون وظائفهم الأساسية فى ديوان مصر العالى ، وبين دواوين الأيالة الأخرى كمراسلين ومنفذين لما كان يصدر من قرارات ، وذلك بحسب مسئولية كل منهم ودرجته . ويعتبر أفراد هذه الجماعة والأكفاء منهم من أهم العناصر المصاحبة لأمير أمراء مصر أينما ذهب ، حيث كان وزير مصر يستعملهم فى مختلف شئون الأيالة الميرية حسب الحاجة، ولما لا ، وهو رئيسهم والمسئول أمام السلطان عن كافة تحركاتهم .

واعتباراً من أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت الإدارة العثمانية بمصر فى إستعمال بعض أفراد جماعة الجاوشية الأكفاء فى أمانات ومقاطعات الأيالة المختلفة . وإذا كا ن قانون نامه مصر قد قرر منح مكافأة لا تزيد عن ١٠ أشرفى لمن يقوم بمهمة إدارية ما(١٥٩) ، وذلك علاوة على ما يتقاضونه من علوفات دورية، فقد كان من يتولى أمانة أو مقاطعة ميرية من هؤلاء الجاوشية يتولاها بطريق الإلتزام ، بحيث كانوا يعطون فترة سماح ومهلة لأداء التزاماتهم المالية عن هذه الأمانات وتلك المقاطعات تقدر بتسعة أشهر . وإذا ما تجاوز أحدهم هذه المهلة كانت تُنزع منه أمانته ومقاطعته وتوجه لآخر اكفأ(١٦٠) .

وعلاوة على هذه المهام التى كان يُكلف بها جاوشية مصر داخل الأيالة ، فقد كان يوجه إليهم العديد من الوظائف العسكرية والإدارية خارج أيالة مصر أيضاً ، وبالخاصة فى ولايات الدولة المجاورة لمصر كالحرمين واليمن والحبشة ، وذلك كمشرفين على بعض مشروعات الدولة الإنشائية والإدارية فى تلك المناطق مثل بناء مدرسة فى مكة المكرمة ، ومتابعة بناء سبيل فى الحرمين ، وتوزيع مخصصات الصرّة والحبوب على المستحقين فى مكة والمدينة(١٦١) ، كما كان يشترك جماعة من الجاوشية ضمن فرق الحراسة التى كانت تشكل لحراسة الخزينة الإرسالية المصرية المتوجهة إلى الأستانة(١٦٢) ، وقوافل الحبوب وغيرها من المواد الغذائية التى كانت تُرسل سنوياً إلى المخازن السلطانية(١٦٣) .

لقد كانت الإدارة العثمانية تعتني بمتابعة أداء موظفيها لمسئولياتهم ، ولذلك كانت توجه الترقيات لمن يؤدى مهامه على النحو المطلوب منهم . وكانت ترقيات جماعة چاوشية مصر عبارة عن علاوة مالية تضاف إلى علوفة صاحب الترقية أو نقل الچاوش إلى جماعة چاوشية الديوان العالى ، أو جماعة چاوشية الدركاه العالى بالأستانة ، وذلك بحسب بلاء الچاوش وخدمته للدولة في موقعة(١٦٤) .
وفى حالة ظهور التقصير والإهمال من أحد الچاوشية ، كان يعرض أمرهم أولاً على الأستانة بمعرفة أمير أمراء مصر . حيث كان يصدر القرار بفصلهم أو عقابهم على النحو المناسب(١٦٥) .

وإذا كان المسئول الأول عن هذه الجماعة هو أمير أمراء مصر نفسه الذى كان يشرف على شئونها بمساعدة ناظر الأموال (الدفتردار) ، فإن عملية الانضباط فى هذه الجماعة كانت موجهة إلى أحد أفراد الچاوشية الأكفاء يعرف باسم « كتخدا چاوشية مصر »(١٦٦) . ويصادف فى بعض الوثائق التى تحمل تاريخ ٩٩١هـ ، لقب « باش چاوش » ، وقد تبيّن بعد المقارنة أن هذا اللقب لم يكن درجة قيادية فى الجماعة ، وإنما كان يطلق على أفراد الچاوشية القدماء من ذوى الخبرة، حيث كان الچاوش المُستجد يعرف باسم « كوچك چاوش » (أى الچاوش الصغير)(١٦٧) .

لقد تقرر عند تشكيل جماعة چاوشية الديوان العالى بمصر أن يكون عدد هذه الجماعة ٤٠ فرد ، وألا يتجاوز أفراد هذه الجماعة هذا العدد بحال(١٦٨) .
ولكن ، فى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، ارتفع عدد چاوشية مصر ارتفاعاً عظيماً وصل إلى ٤٥٠ فرداً . وعندئذ ، صدر الأمر بتحجيم هذا العدد حتى يصل إلى ٨٠ فرد فى مصر ، وهم من عُرفوا باسم « چاوشية الديوان العالى بمصر » ، وتعيين العدد الباقى من الچاوشية فى القيام ببعض الأمور الإدارية والمالية فى داخل مصر ، وفى الحرمين الشريفين وفى اليمن والحبشة . وبذلك ظهرت فئة أخرى من هذه الجماعة عرفت باسم « جماعة چاوشية مصر » (١٦٩) . وعلى الرغم من هذه التدابير التى اتخذت لتقليل أعداد هذه الجماعة ، فقد وصلت أعدادها فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، لأكثر من ١٢٠٠ فرد(١٧٠) .

ج - جماعة متفرقة مصر :

لم تشكل جماعة متفرقة ديوان مصر القاهرة بموجب قانون نامه مصر ، كبقية جماعات مصر العسكرية ، وإنما يرجح أن تكون هذه الجماعة قد استحدثت بهدف إدارى بحت فى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م . والمتتبع لاسم جماعة متفرقة مصر فى دفاتر الرؤوس والتعيينات فى الدولة وفى الديوان الهمايونى ، لن يجد أى أثر يُشير إلى هذه الجماعة من قريب أو من بعيد بين بقية جماعات مصر العسكرية ، وذلك حتى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م . ففى العرض الذى يحمل توقيع أمير أمراء مصر خادم سليمان باشا (٩٤٥هـ) ، لم يذكر الوزير اسم جماعة المتفرقة بين الجماعات المشتركة من جند مصر فى حملة الدولة على اليمن(١٧١) ، كما لم يصادف اسم هذه الجماعة بين الجند المصرى المتوجه إلى اليمن أيضاً فى الحكم المرسل من الأستانة إلى أمير أمراء مصر ودفترداره ويحمل تاريخ ٩٥١هـ (١٧٢). وأول قيد يبيّن تعيين أحد چاوشية مصر فى وظيفة متفرقة مصر ، صودف فى إحدى دفاتر الرؤوس يحمل تاريخ ٩٥٤هـ ، وهذا هو أول قيد يحمل اسم جماعة عسكرية بمصر تحمل اسم « جماعة متفرقة مصر(١٧٣) » .

والنتيجة التى نخلص إليها ممّا تقدم تُبيِّن لنا أنه من المحتمل أن تكون جماعة متفرقة مصر قد شُكِّلت بين عامى ٩٥٢ و٩٥٣هـ . وربما أن هذه الجماعة عند بداية تشكيلها لم تكن مكلفة بالاشتراك فى حملات الدولة مع بقية جند مصر . وأنها كانت تباشر خدماتها فى ديوان مصر فقط ؛ ولذلك ، لم نعثر على قيد يشير إلى جماعة متفرقة مصر بين جماعات مصر العسكرية الأخرى أو حتى قيد يشير إلى عملية تعيين واحدة تشير إلى هذه الجماعة قبل عام ٩٥٤هـ .

لقد كانت وظيفة المتفرقة بمصر عادة ما تُوجه إلى أبناء الأمراء(١٧٤) ، وإلى الأشخاص الأكفاء فى جماعات مصر العسكرية المختلفة عدا جماعتى مستحفظان مصر وعزبان مصر ، حيث يُصادف فى دفاتر التعيينات قيود كثيرة حول تعيين الأفراد الأكفاء من جماعة الكوكللو والچراكسة ، وآتلو توفنكچى ، حتى الچاوشية فى الوظائف المحلولة عن جماعة متفرقة مصر . كما كانت توجه هذه الوظيفة أحياناً لبعض المنتسبين للجماعات العسكرية فى بعض ولايات الدولة

الأخرى(١٧٦) ، ولبعض عسكر الدركاه العالى بالأستانة ، وذلك بطريق المبادلة(١٧٧) ، ولبعض إداريي الدولة الذين قاموا بإنجازات هامة في المهام المُكلفين بها ، وذلك بطريق الترقية(١٧٨) .

لم يكن يتم تعيين أحد المرشحين لوظائف في جماعة متفرقة مصر ، إلا بعد أن يشغر عدد مماثل لهذه الوظائف في الجماعة نفسها . وكانت وظيفة متفرقة مصر تُشغَر لأسباب متعددة منها وفاة أحد أفراد المتفرقة أو ترقيته إلى منصب آخر أو عصيانه الأوامر المُكلف بتنفيذها(١٧٩) . وعندما كانت تُشغر أحد هذه الوظائف ، كانت توجه لواحد من المرشحين لها بموجب عرض أحد رجال الدولة من الأمراء على مركز الدولة . وعلى أثر تصديق الديوان الهمايونى على هذا العرض كانت تصدر براءة التعيين إلى أمير أمراء مصر مباشرة(١٨٠) .

لقد كانت العلوفات التي كان يتقاضاها أفراد هذه الجماعة تختلف باختلاف مراتبهم ودرجاتهم قبل انتسابهم لهذه الجماعة ، حيث ثبت ذلك من خلال دفاتر تعيينات المتفرقة . فهذا أحد أفراد الكوكللو بمصر يتقاضى ١٢ آقچة علوفة يومية(١٨١) ، وذلك جبه جى باشى مصر السابق يتقاضى ٣٠ آقچة(١٨٢) ، وهذا « ناظر النظار » السابق في اليمن يتسلم علوفة قدرها ٧٠ آقچة .. إلخ(١٨٣) . وكانت علوفات جند المتفرقة الموجودون في مهام خارج مصر ، كانت تسلم لوكلائهم في القاهرة (١٨٤) . أما الذين ليس لهم وكلاء في القاهرة ، ومكلفين بمهام خارج القاهرة ، فلم يتعرض أحد لعلوفاتهم حتى تنقضي المدة المحددة لهم وهى تسعة أشهر(١٨٥) .

لقد كانت مكانه مصر الهامة لدى الدولة ، وصلاحيات أمير أمراء مصر الواسعة في إدارة شئون أيالة مصر والإشراف على مصالح الدولة في منطقة الشرق الإسلامي ، وتنفيذ سياستها في هذه المنطقة ، سبباً في مضاعفة أعمال ديوان مصر العالى ، مما دعا الدولة لتشكيل جماعة شبه عسكرية من ذوى الخبرة من رجال الدولة لمباشرة أوامر الدولة في مصر في المنطقة . وهكذا ، تنوعت المهام التي كان أمير أمراء مصر يكلف بها جند المتفرقة سواء في مصر نفسها أو في ولايات الدولة المجاورة لها ، ما بين مهام إدارية وأخرى عسكرية . فكانوا يُكلَّفون بمهام مختلفة في ديوان مصر العالى مثل « كتابة الديوان »

« تذكرة جى الديوان» « مهماندار الديوان » ، « قبوجى باشى » (رئيس بوابين السراى) ، وغيرها(١٨٦) .

وقد كان بعض أفراد المتفرقة الأكفّاء يقومون بمهام مزدوجة فى إدارة بعض الوظائف فى وقت واحد ، حيث كانت توجه إليهم بعض المقاطعات بطريق الالتزام مقابل قيامهم بوظائفهم فى ديوان مصر العالى ، وذلك بدلاً من تقاضى العلوفة المقررة لهم(١٨٧) . ولما زاد عدد أفراد جماعة المتفرقة ، بدأت الدولة فى استعمالهم لتحصيل الأموال الميرية عن أمانات ومقاطعات مصر المختلفة ، حيث كانت تُوجَّه إليهم هذه الأمانات وتلك المقاطعات بطريق الالتزام(١٨٧) . إلا أن هذه المهام الإدارية التى كان يباشرها أفراد المتفرقة ، لم تكن لتشغلهم أو لتمنعهم عن الإشتراك فى حملات الدولة العسكرية ، وذلك دون التعرض لمقاطعاتهم وأماناتهم بمصر(١٨٩) . ومن المعلوم أن وظائف تحصيل المال الميرى كانت توجه فى بداية دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، إلى بعض رجال الدولة الأكفاء ، حيث حلّت جماعة الچاوشية ثم جماعة المتفرقة بمصر بعد ذلك محل هؤلاء تدريجياً على النحو الآنف الذكر .

لقد ارتبطت إدارة منطقة الحرمين الشريفين المالية ، منذ دخولها تحت الحكم العثمانى ، ارتبطت بأيالة مصر ، حيث كان أمير أمراء مصر يقوم بتنفيذ الأوامر السلطانية فى الحرمين ، كما يعرض حاجة هذه المنطقة للتعيينات ، فكانت الدولة تقرّ اقتراحاته . وكانت معظم الوظائف الإدارية فى الحرمين ، فى البداية توجه لرجال الدولة ، حيث كانوا يُعينون من الأستانة مباشرة بموجب عرض أمير أمراء مصر . ولكن ، فى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت هذه الوظائف الإدارية الهامة مثل « نظارة الحرمين الشريفين » ، و« مشيخة الحرم » ، بدأت توجه إلى أشخاص معتمدين أكفاء من جماعة متفرقة مصر بترشيح من أمير أمراء مصر مباشرة(١٩٠) . وكما كان أفراد جماعة متفرقة مصر يشتركون فى حملات الدولة فى المنطقة ، كانوا أيضاً يُكلفون كبقية جماعات مصر العسكرية بخدمات الحماية فى الحرمين الشريفين وفى أيالة اليمن وأيالة الحبشة(١٩١) ، وبالاشتراك فى الفرق العسكرية المعدة لإصطحاب الخزينة الإرسالية المصرية إلى الآستانة(١٩٢) .
وكان الأفراد الأكفاء المعتمدين من هذه الجماعة توجه إليهم أحياناً مهام قيادة

«سردارية» قافلة الخزينة الإرسالية المتوجهة إلى الأستانة[193] ، وأحياناً مهمة رئاسة قافلة الصرّة المصرية المتوجهة للحرمين ، أو القيام بوظيفة كتابة الصرّة والإشراف على دفاترها ومحاسبتها[194] ، أو الإشراف على إنشاء سبل المياه على طول الطريق الموصل للحرمين[195] .

لقد كان أمير أمراء مصر يتابع قيام متفرقة مصر بالمهام الموكلة إليهم على النحو المطلوب ، حيث كان يرفع إلى الأستانة تقاريره عمن يقوم منهم بالتفوق فى اداء واجبه بحماية المال الميرى ، ويرشح الأكفاء من المتفرقة لنيل ترقيات تتناسب مع ما قاموا به من واجب تجاه الدولة[196] . ولم تكن العلاقة بين افراد متفرقة مصر وبين مركز الدولة مقطوعة قط ، حيث كان بعض افراد المتفرقة يقومون بعرض إنجازاتهم على الأستانه مباشرة ، وبيان الحال الذى وصلوا اليه على الرغم من ذلك ، عندئذ كانت الأوامر تصدر لأمير أمراء مصر بتعيين الترقيات المناسبة لهؤلاء الاشخاص[197] . وكانت هذه الترقيات تمنح للمستحقين من المتفرقة إما على شكل علاوات تضاف الى علوفة كل منهم[198]، او بتعيين مقاطعة تيمار اوزعامت لهم بدلاً من علوفاتهم[199] ، او بترقيتهم لمرتبة من مراتب جند الدركاه العالى مثل متفرقة الدركاه ، او سياهية الدركاه ، اوسلاحدارية الدركاه ، او چاوشية الدركاه العالى [200]. اما بالنسبة للعلاوات التى تضاف على علوفاتهم الأساسية ، فكانت تخصص لهم من علوفات الوظائف المحلوله فقط[201] . ولما كانت ايالة مصر لاتتبع التيمار ، بل تتبع نظام الساليانه، فانه عندما توجه لأحد متفرقة مصر إحدى مقاطعات التيمار او الزعامت ، كان يشترط ان تكون هذه المقاطعة فى احدى ايالات الدولة التى تتبع نظام التيمار[202] .

لم تكن جماعة متفرقة مصر تنقسيم إلى بلوكات أو جماعات كبقية الجماعات العسكرية الأخرى بمصر ، وبالتالى لم يكن لها رؤساء بلوكات أو أغوات ، بل كانت ادارة هذه الجماعة ومعاملاتها تجرى بواسطة كتبة المتفرقة ، وتحت الإشراف المباشر لأمير أمراء مصر[203] .

وقد بلغ تعداد هذه الجماعة فى أواسط القرن ١٠هـ/١٦م ، خمسون فرداً . إلا أن هذا العدد زاد زيادة كبيرة فى أواخر القرن ، حتى زاد عددهم عن عدد

متفرقة الدركاه العالى فى الاستانه . وقد بيّن دفتر مواجب جماعة متفرقة مصر لعام ١٠١٤ هـ ان اعداد افراد هذه الجماعة الذين كانوا يباشرون وظائفهم داخل الايالة وخارجها حوالى ٢٠٠٠ فرد(٢٠٤) . وهكذا ، اتخذت الادارة المركزية قرارات صارمه لخفض عدد افراد هذه الجماعة ، منذ منتصف القرن ١٠هـ/١٦م ، ولكن دون جدوى(٢٠٥) .

ط ـ جند الدركاه العالى فى أيالة مصر :

قبل ان يغادر السلطان سليم خان الأول مصر ، خلّف وراءه أعداداً كافية من جنود ينى چرى وسپاهية الدركاه العالى (قابو قولى) لدعم الإدارة الجديدة فى مصر ، ومتابعة سير الأمور فى الأيالة فى هذه المرحلة الإنتقالية من الحكم العثمانى لمصر . ولم يكن هؤلاء الجند مستقرين فى مصر بصفة دائمة ، وإنما كانوا يستبدلون بطريق المناوبة . إلا أن الحالة غير المستقرة التى كانت تمر بها مصر خلال هذه الفترة ، كانت تستدعى تشكيلا عسكرياً مستقراً فى أيالة مصر لمواجهة أى تطور يحدث فى هذه المرحلة . وهكذا ، صدرت الأوامر من مركز الدولة بتعيين مجموعات كافية من جند الدركاه العالى كانت هى نواة الجماعات العسكرية فى أيالة مصر ، تلك التى تشكلت بموجب قانون نامه مصر عام ٩٣١ هـ(٢٠٦) .

وعقب ضم الدولة العثمانية المناطق المجاورة لمصر فى اليمن وفى الحبشة ، وتولى أمير امراء مصر متابعة سير الأمور فى هذه النواحى ، والإشراف على الإدارة العثمانية بها بسبب بُعد هذه الولايات عن مركز الدو لة فى استانبول ، كانت الادارة المركزية تُكلف إدارتها فى أيالة مصر بسدّ كافة الاحتياجات الميرية لهذه الولايات وتقديم كافة المساعدات الإدارية والمالية والعسكرية لها فى الوقت المناسب ، وذلك لتعذر إيفاء مركز الدولة بهذه الاحتياجات فى الوقت المناسب نظرا لبعد المسافة عنها. ولما كانت المناطق التى ضُمّت حديثا من اليمن والحبشة غير مستقرة وكثيرة الإضطرابات وحركات العصيان ، فقد كانت الأوامر تصدر لأمير أمراء مصر من وقت لآخر بتجريد الحملات المشكلة من جند أيالةمصر للقيام بمهمّة القضاء على هذه الحركات وحماية الإدارة العثمانية فى هذه الولايات . فلمّا تم لخادم سليمان باشا فتح ميناء عدن وضمه للإدارة العثمانية ،

صدر الأمر لأمير امراء مصر آنذاك بأعداد حملة عسكرية تتشكيل من ١٠٠ فرد كوكللو ، و ١٠٠ آخرين من آتلو توفنكچى ، و ١٠٠ من الچراكسة ، و١٠٠ من مستحفظى القلعة ، و١٠٠ من عزب القلعة ، تحت قيادة برهام بك من أمراء مصر المحافظين ، وذلك لحماية ميناء عدن(٢٠٧) . ومنذ ذلك الحين ، لم تهدأ الأحوال فى اليمن ، فما تكاد تنتهى حركة عصيان للعربان هناك حتى تبدأ حركة أخرى ، حيث كان يعين مقدار كاف من عسكر مصر لمواجهة هذه الحركات من وقت لآخر(٢٠٨) .

وهكذا ، كانت الإدارة المركزية تقوم بتعيين مقداراً مناسباً من جند الدركاه العالى ليحل محل العسكر المصرى الذى خرج فى مهام خارج أيالة مصر ، وذلك للقيام بمختلف الوظائف التى كانوا يقومون بها ، وسدّ العجز الإدارى والعسكرى فى الأيالة نتيجة خروج هؤلاء العسكر ، حيث كان يتقرر بقائهم فى مصر حتى عودة الجند المصرى من المهمّة المُكلّف بها . وقد أكّد هذا المعنى الحكم الذى أُرسل إلى « علوفة جى باشى » المتوجه إلى مصر مع جند الدركاه العالى على النحو التالى :

« .. لقد كانت العادة القديمة ، أنه عند تعيين عسكر مصر للقيام بإحدى خدمات الدولة ، كانت تُرسل طائفة من الجند من مركز السلطنة لحراسة مصر ، وحتى عودة جند مصر ، كان أمير أمراء مصر يقوم باستعمال ١٠٠ فرد أو ٥٠ فرد من جنود الدركاه العالى لحماية بنادر الإسكندرية ودمياط ورشيد ، وللقيام بكافة الخدمات الميرية التى كان يقوم بها العسكر المصرى ..»(٢٠٩) .

وعندما كان يتقرر تعيين العدد المطلوب من جند الدركاه العالى للمتوجه إلى مصر ، كان يعين عليه قائداً ذا تجربة ودراية ، وتصدر الأوامر إلى اغا الينى چرى بتوزيع البنادق والأسلحة والمهمّات اللازمة عليهم ، أى على الجنود المقرّر خروجهم إلى مصر ، حيث كان يسجل كل ما يخص كل جندى فى دفاتره بالتفصيل ، فتُوضع نسخة من هذه الدفاتر فى الديوان الهمايونى ، وتُرسل نسخة أخرى منها إلى أيالة مصر بصحبة الجنود(٢١٠) . وقبل خروج جند الدركاه

العالى إلى الطريق ، كانت تُرسل الأوامر اللازمة إلى أمراء موانى الدولة المنتشرة على طول الطريق الذى يجتازه هؤلاء الجنود حتى توفر لهم كافة احتياجاتهم ، وتيسر لهم الوصول إلى مصر فى أسرع وقت ممكن(٢١١) .

وعلى أثر وصول جند الدركاه العالى إلى مصر ، يقوم أمير أمراء مصر بنفسه باستئجار المنازل التى اعتادوا الإقامة فيها ، خلال هذه الفترة التى سيمكثوها بمصر من أصحابها(٢١٢) ، ويُسرع بتوفير احتياجاتهم اللازمة وضروريات معاشهم من أسواق القاهرة من أموالهم الخاصة(٢١٣) . وبعد أن تستقر أحوال الجنود الجدد يقوم أمير أمراء مصر بتوزيع جند الدركاه العالى حسب الحاجة إليهم على ولايات مصر وبنادرها المختلفة ومؤسساتها الهامة فى القاهرة لحمايتها ، وللمحافظة على الشئون الميرية للدولة وتأمين سير إدارتها على النحو المطلوب دون خلل ، وذلك حتى عودة جند مصر من مهمته(٢١٤) . ولم يكن أمير أمراء مصر يقوم بتوجيه إحدى وظائف مصر الميرية إلى أي من جند الدركاه العالى إلا بعد عرض الأمر على الأستانة مفصلاً أولاً ، حيث كان يَحصلُ على إذن بإستخدام هذا الجندى فى وظيفة محددة من وظائف الأيالة الميرية(٢١٥) . وكان يأتى على رأس الوظائف التى كان يُكلّف بها جند الدركاه العالى بمصر ، تحصيل المال الميرى(٢١٦) ، والتصرف فى بعض الأمانات والمقاطعات المختلفة مثل أمانة غلال جرجة ، وتركه منفلوط ، والغلال الميرى فى بولاق ، وبيت المال بمصر .. الخ(٢١٧) ، وأيضاً الشئون الإدارية المختلفة فى أيالة مصر(٢١٨) .

وقبل تحرّك جند الدركاه العالى من الأستانة متوجهاً إلى مصر ، كانت علوفاتهم تسلم مع دفاترها المفصلة من الخزينة العامرة إلى القائد ، حيث كانت تُرسل الأوامر فى نفس الوقت إلى أمير أمراء مصر للإشراف على توزيع هذه العلوفات على المستحقين(٢١٩) . وأحياناً ما كان يصدر الأمر إلى أمير أمراء مصر بتوزيع هذه العلوفات من الخزينة الإرسالية بموجب الدفاتر المرسلة . وهكذا ، كان أمير الأمراء عندما يحين وقت توزيع العلوفات يعقد ديوانه ، ويشرف على حصر الحاضرين والغائبين من هؤلاء الجند ، فيأمر بتوزيع علوفات الحاضرين

بمعرفة قائدهم وبموجب الدفاتر المرسلة من الأستانة ، وتعود علوفات غير الحاضرين منهم إلى الخزينة المصرية بموجب دفتر ، حيث يقوم بعد ذلك برفع تقريره المفصل إلى الأستانة يبين فيه عدد الجنود الذين وصلوا فعلاً إلى مصر ، ومقدار العلوفات التى وزعت عليهم ، وعدد الذين لم يصلوا إلى مصر(٢٢٠). وطبقاً لما جاء فى دفتر مواجب « غلمان دركاه عالى » فى مصر لعام ١٠١٤هـ ، يلاحظ أن الجماعات التى كانت تباشر وظائفها فى مصر من جند الدركاه ، كانوا عادة ما يُختارون من المتفرقة والچاوشية وأبناء السپاهية والسلاحدارية واليني چرى ، كما كان يصادف أحياناً أفراداً من الصوباشية والجبه جية ومتقاعدى الدركاه يباشرون بعض الأعمال فى إيالة مصر(٢٢١) .

وعندما كانت مدة خدمة هؤلاء العسكر فى مصر تصل إلى نهايتها ، كان أمير أمراء مصر يقوم بمعرفة رؤساء هذه الجماعات بحصر أعدادهم مرة ثانية ، حيث توزع عليهم بقايا علوفاتهم ، ويُحرّر بذلك كله دفتراً مفصلاً ، مبيناً فيه الأعداد الباقية فى مصر من جند الدركاه ، وعن أى شهور أخذ هؤلاء مواجبهم وعلوفاتهم ، فتُرسل صورة من هذا الدفتر إلى الأستانة بصحبة هؤلاء الجند(٢٢٢) .

وعندما كان يتوفى أحد جنود الدركاه الموجود بمصر أثناء قيامه بمهامه ، كان أمير أمراء مصر يُسرع بعرض أمره على مركز الدولة بمعرفة قائمقام آغا الينى چرى بمصر ، حيث كان الديوان الهمايونى يقرّ تعيين ناظراً لحصر متروكات المتوفى وتسلمها . وبعد قيام الناظر المذكور بتحصيل كافة المخلّفات وبيع غير المنقول منها بحسب الأسعار المدرجة فى دفتر المخلّفات ، يضع الأموال المتحصلة فى أكياس مناسبة ، وتختم مع دفاترها ، حيث يُرسلها جميعاً إلى آغا ينى چرى الدركاه بالأستانة . هذا إذا لم يظهر للمتوفى ورثة شرعيين ، حيث تصادر جميع متروكاته إلى خزينة الدولة الميرية بعد الإيفاء بوصيته الشرعية . أما إذا ظهر ورثة ، كانت تؤدى أولاً حقوقهم الشرعية ، ووصية المتوفى ، ثم يؤول ما تبقى بعد ذلك إلى الخزينة العامرة(٢٢٣) .

لقد كانت الإدارة العثمانية تستهدف من عملية إرسال خدم الدركاه العالى إلى ايالة مصر ، توفير حالة من الهدوء والإستقرار فى أنحاء البلاد ، والقضاء على كل محاولات إثارة الفتنة فى الأيالة اثناء غياب جند مصر خارج الأيالة . ومن ناحية أخرى ، كانت الإدارة المركزية ترغب فى أن يكون لرجالها الخواص من جند الدركاه العالى الخبرة والدراية فى العمل فى هذه المناطق بعيداً عن مركز السلطنة . والواقع أن عسكر الدركاه العالى بمصر ، لم يكن فى وقت من الأوقات على درجة من التفاهم مع أفراد الجماعات العسكرية الذين بقوا بمصر ، والذين كانوا أقل من جند الدركاه العالى مرتبة ودرجة . وكانت الشكاوى من أمير أمراء مصر تتكرر من جند الدركاه ، بسبب عصيانهم أوامره عندما كان يأمرهم بأداء بعض المهام فى الأيالة ، حيث كانوا يدّعون بأنهم خدم الباب العالى ، وأنهم لا يقومون إلا بالمهام التى تتعلق بالباب العالى فقط(٢٢٤) . وهكذا ، كان هؤلاء الجند يتسببون فى أحيان كثيرة فى إلحاق الفوضى والاضطراب بمؤسسات الأيالة ، الأمر الذى استدعى تدخل مركز الدولة لأكثر من مرة لدى أمير أمراء مصر ، حيث كانت تصدر له الأوامر بضرورة استمالة هؤلاء الجند على النحو المناسب ، والتوفيق بينهم وبين عسكر مصر حتى يتم التعاون فيما بينهم لأداء واجبهم ، ويمنعهم عما يقومون به من التعدى على الأهالى ، ومكافئة المطيع منهم على الشكل اللائق . وفى حالة استمرار هؤلاء الجند فى سيرتهم هذه ، كان أمير الأمراء يقوم بتحرير دفتراً مفصلاً يتضمن أسماء المشاغبين منهم وأوصافهم ، وعرضه على الأستانة ، حيث تصدر الأوامر بعقاب المشاغبين بمعرفة أغواتهم المرافقين لهم بمصر(٢٢٥) . وعلى الرغم من تحذيرات الأستانة التى عادة ما كان يعلنها أمير الأمراء على جند الدركاه ، وتهديد غير المطيعين منهم بأشد العقوبات(٢٢٦) ، كانت تعدياتهم على الأهالى فى ازدياد ، فكانت تعرض أحوالهم على المحكمة ، وتُطبق عليهم الجزاءات المناسبة بمعرفة أحد رؤسائهم من جماعة الينى چرى ، وإلا كان يُعرض الأمر مفصلاً على الأستانة(٢٢٧) .

وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأ خدم الدركاه العالى المعينين فى بعض حملات الدولة ، بدأوا فى الحصول على براءات بطرق ملتوية تسمح لهم بالتوجه

إلى مصر ، وذلك تهرباً من الخروج فى حملات الدولة ، الأمر الذى جعل الإدارة المركزية تستقصى أحوال هؤلاء الجند فى مصر من أمير أمراء مصر ، وتطلب منه بيان الأعداد التى يستخدمها من عسكر الدركاه العالى ، والمقدار الذى يمكنه الاستغناء عنه منهم ، حيث يقوم على الفور بقطع صلة من ليس لهم وظائف فى مصر بالميرى ، وإرسالهم مع علوفاتهم إلى الأستانة(٢٢٨) . وقد تكررت مثل هذه الأوامر ، أكثر من مرة على أثر تزايد أعداد خدم الدركاه العالى بمصر ، حيث أدّى هذا لنقص الخزينة الإرسالية المصرية إلى الأستانة ، إذ أن علوفات هؤلاء العسكر كانت توزع من هذه الخزينة مباشرة(٢٢٩) .

وهكذا ، أصبح عسكر الدركاه العالى (قابو قولى) الذى كان أحد أهم عوامل قوة الدولة وازدهارها ، أصبح اعتباراً من أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، بما سببه فى الدولة وفى مختلف أيالتها من فوضى وعدم استقرار ، من أهم العوامل التى فتحت الطريق لتأخر الدولة ولانحطاطها .

س - جماعة قول اوغلى وجماعة قول قاريندداشي(*) فى أيالة مصر :

لقد شعرت الدولة العثمانية ، خلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، بالحاجة الماسة لأعداد متزايدة من الجنود ، وذلك بسبب تزايد حركات العصيان المتتالية فى الولايات الشرقية ، تلك الحركات التى عانى منها كثيراً جند مصر المناوب فى اليمن والحبشة ، حيث كانوا يواجهون ظروفاً قاسية فى تلك النواحى وعصاة شديدى المراس ، مما جعل الكثير منهم يتهرب من حملات الدولة فى تلك المناطق (٢٣٠). وهكذا ، بدأت الدولة فى استعمال المذنبين من الجنود فى مثل هذه المهام الصعبة ، وإرسالهم للقيام بوظائفهم فى المنفى ، حيث كانت تقطع علوفات من يرفض القيام بواجبه فى تلك المناطق . ولكن ، سياسة الدولة هذه لم تنجح بين جنود الدركاه العالى أو جنود أيالة مصر ، الأمر الذى جعل الإدارة المركزية

(*) كلمة « قول » تركية الأصل وتعنى الخادم أو العبد ، و « أوغلى » تعنى ابن ، فتكون « قول أوغللرى » أى أبناء الخدم وكلمة « قاريندداش » تعنى الأخ والشقيق ، فتكون « قول قاريندداشلرى » تعنى أخوة الخدم .

تشرع فى أستحداث جماعتين عسكريتين لمواجهة مثل هذه الاحتياجات المتزايدة من الجند فى تلك المناطق المضطربة ، إذ شُكّلت هاتان الجماعتان من أقرباء عسكر الدركاه العالى ، واشترط على من ينضم إليهما أن يباشر مهامه فى ولايات الدولة المضطربة . وقد عُرفت الجماعة الأولى باسم « قول اوغلى » أى أبناء الخدم ، والجماعة الثانية عرفت باسم « قول قارنداشى » أى أخوة الخدم(٢٣١) .

وقد كان مركز جماعتى قول اوغلو وقول قاريندلشى أيالة مصر ، حيث كان الجنود يتناوبون العمل فى ولايات الدولة الشرقية وبالخاصة اليمن والحبشة وطرابلس غرب ، كل ثلاث سنوات مرة ، ثم يعودون بعد ذلك إلى مقرهم فى مصر(٢٣٢) . وإذا كانت الوثائق قد صرحت بأعداد قول اوغلوا وقول قاريندلشى الذين يباشرون أعمالهم فى اليمن ، حيث بلغوا ٨٠٠ فرد ، إلا أن الأعداد التى كانت تباشر وظائفها فى ولايات الدولة الأخرى ، كانت تخضع للتنسيق بين أمير أمراء تلك الإيالة وأمير أمراء مصر بنفسه(٢٣٣) .

وكانت هاتين الجماعتين تعاملان معاملة جند الدركاه العالى من ناحية أمورهم المالية ، حيث كان أفرادها يتقاضون علوفاتهم قبل خروجهم من الأستانة لمدة ستة أشهر كاملة ، علاوة على توفير كافة احتياجاتهم الأخرى . وخلال فترة إقامتهم فى المنطقة المعينين فيها ، كانوا يتقاضون علوفاتهم وكافة احتياجاتهم من الخزينة الإرسالية المصرية مباشرة(٢٣٤) .

جنود إيالة مصر فى حملات الدولة :

ذكرنا آنفاً أنه بموجب قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ . تم تشكيل جماعات عسكرية متنوعة مرتبطة بايالة مصر لتقوم بمهامها فى هذه الأيالة وفى المنطقة . وقد اضطلعت هذه الجماعات بالقيام بحراسة الحدود الجنوبية للدولة ، وحماية الطرق البرية والبحرية فى المنطقة ، والقضاء على حركات العصيان فى أيالة مصر وولايات الدولة المجاورة لها . وهكذا ، تتضح معالم وظائف محلية لجند مصر ، وأخرى غير محلية .

لقد كان أمير أمراء مصر ، القائد العام لهذه الجماعات العسكرية ، والمفوض

الإدارى المطلق فى الأيالة . ولذلك كانت حماية إيالة مصر وتوطيد الإستقرار والأمن فى أرجاء ولاياتها من أهم الواجبات المسئول عنها أمام الإدارة المركزية للدولة . فعند ظهور أى حركة تمرد وعصيان سواء فى مركز الأيالة أو فى الولايات ،كان وزير مصر يُسرع بإعداد وتجريد حملة ينتخب أفرادها من بين جميع جماعات مصر العسكرية ، عدا جماعة المستحفظان إلا للضرورة القصوى، وذلك تحت قيادة بعض الأمراء المحافظين الأكفاء(٢٣٥) . كثيراً ما كان يكلف بعض الكشاف عن ذوى الدراية والخبرة فى معالجة مثل هذه الحركات بإعداد جندهم الخواصّ للخروج على رأس هذه الحملات(٢٣٦) .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن حركات التمرد والعصيان فى مصر ، كانت فى البداية تقوم بها جماعات الجراكسة من بقايا المماليك ، وبعض قبائل البدو من العربان ، ولكنها اقتصرت بعد أن انخرط الجراكسة فى الإدارة العثمانية بمصر ، على الحركات التى كان يقوم بها قبائل العربان هنا وهناك ؛ حيث كان أمير أمراء مصر يقوم بتكليف كُشّاف الولايات الذين كانت لهم دراية بمعاملات هذه القبائل، تكليفهم بالقضاء على مثل هذه الحركات على الشكل المناسب . وعندئذ، كان يُكلّف بعض الأمراء المعتمدين بحماية ولايات هؤلاء الكُشّاف حتى عودتهم . ففى عهد أمير أمراء مصر أحمد باشا (٩٩٩ - ١٠٠٣هـ) ، قام عربان غزالة بقطع الطريق بين القاهرة وبولاق وقاموا بالسطو على المارة فى تلك النواحى وتجريدهم من ممتلكاتهم ، وقتل عدة أفراد ، مما أشاع الفتنة فى القاهرة . وهنا ، قام أمير أمراء مصر بتجريدحملة عسكرية بقيادة كاشف قليوب وكاشف الفيوم وكاشف البهنسة ، وكاشف المنيا ، وكاشف منفلوط ، وعين عليهم جميعاً كاشف الغربية حكيم زاده وارسلها إلى العصاة ، وحتى لا يشيع اضطراب فى البلاد بغياب هؤلاء الكُشّاف عن ولاياتهم ، كلف محمود بك ، وعثمان بك ، وحسن بك، ومصطفى بك ، وكاشف الجيزة عدلى زاده بحماية ولايات هؤلاء الكشاف . وهكذا ،قضى على حركة التمرد وقتل من المتمردين ما يزيد عن ألفين فرد (٢٣٧) .

ونظراً للمهام العظيمة التى كان أمير أمراء مصر يقوم بها فى إدارة شئون

الدولة فى مصر وفى المنطقة ، لم يكن يُكلَّف بالاشتراك فى حملات الدولة العسكرية بصفة عامة . ولكن ، كان لأمير أمراء مصر دور هام آخر ينتظره بمركز الأيالة بالقاهرة ، إذ كان يتلقى أوامر الدولة بإعداد نخبة من أفراد الجماعات العسكرية بمصر للإشتراك فى حملات الدولة العسكرية . وعندئذ ، كان يقوم باعداد العسكر المطلوب بحيث لا يؤثر اختيارهم فيما يقوم به هؤلاء الجند من أمور حراسة وأعمال إدارية ميرية أخرى فى الإيالة . ففى عام ٩٧٦هـ ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر بتوفير ٢٠٠٠ محارب من أجل حملة اليمن بحيث يكون اختيارهم على النحو التالى : ٤٠٠ متفرقة ، ٢٠٠ جاوش ، و ١٢٠٠ سوارى (كوكللو ، وتوفنكچى) ، و ٢٠٠ من اتباع الأمراء والأغوات ، واتمام العدد المطلوب بتوفير واعداد ٦٠٠ نفر من جند قول قراندشى ، و٤٠٠ فرد من مستحفظين وعزب قلعة مصر للضرورة(٢٣٨) . وكان أمير أمراء مصر يُعين على رأس هذه التجريدة ، كل من يستطيع حمل السلاح من أمراء مصر السناجق ، ولا يبقى فى مصر إلا غير القادرين على الحرب من المتقاعدين وغيرهم(٢٣٩) .

وكان على أمير أمراء مصر توفير إحتياجات هؤلاء الجند من أسلحة ومؤن وذخائر ووسائل نقل ، وتوزيع علوفاتهم . وعموماً ، كان لأفراد الجنود المعينيين فى حملات الدولة الخارجية مسلحون عادة بالبنادق . وما كان يزيد وينقص فى مثل هذه الجيوش أعداد الفرسان واعداد المشاة ، وذلك بحسب طبيعة الأرض التى ستتوجه إليها الحملة ، والخطة التى ستتبعها الدولة فى المواجهة . فقد تقرر تعيين جملين لكل فارس من السوارى المشتركين فى حملة اليمن ، ولكن ، لمَّا تعذر توفير عدد كبير من هذه الجمال ، ولصعوبة نقل هذا الجيش العظيم إلى اليمن ، غيرت القيادة المركزية خطتها ، وأصدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بزيادة عدد المشاة ، وتخفيض عدد السوارى المقرر تعيينهم على حملة اليمن(٢٤٠) .

وبعد أن يتم أمير أمراء مصر اعداد الجند المطلوب ، ويوزع عليهم علوفاتهم واحتياجاتهم ، يتقدم هذا الجيش فى موكب مهيب ، لتوديع افراده ، وعند منزل الخانكة على حدود مصر الشرقية ، يقيم مخيَّم ، ويشرف على احصاء الجند

الخارج إلى الحملة بموجب دفاتر الديوان ، ويقوم فيهم خطيباً ، حيث يوصيهم بالتقوى ، واطاعة الأوامر ، ويحذرهم من العصيان والخروج على السلطان . ويروى البكرى الكيفية التى خرج بها أمير أمراء مصر أحمد باشا (١٠٢٤ ـ ١٠٢٦هـ) لتوديع الف جندى يخرجون لحملة الدولة على بلاد العجم فى محرم ١٠٢٥هـ فيقول : بعد أن جهز أمير الأمراء العدد المطلوب من العسكر المصرى ، وعين عليهم أمير الحاج بمصر صالح بك سردار ، خرج يودع الجند فى موكب عظيم . وقد تقدم هذا الموكب أمين الترسخانة وأمامه جند بحرية السويس ورؤساتهم ، ثم اغا الجراكسة وجنده ، وبعد أن يمر اغا التوفنكجية وجنده ، وآغا الكوكللو وجنده ، يأتى أمراء مصر السناجق ، ثم الأمراء الجراكسة ، وأخيراً يأتى سردار الحملة ، حيث كان الموكب يسير على هذا النحو مخترقاً القاهرة حتى منزل الخانكة . ويذكر البكرى أن أمير أمراء مصر احمد باشا قد اتبع هذا الترتيب عند خروج العسكر لحملات الدولة لأول مرة ، ولم يسبقه فيه أحد . وعند وصول أمير أمراء مصر بهذا الموكب إلى الخانكة ، كان يقيم مدة فى استراحته هناك حتى ينظم أمور الجند ، ويتمم على احتياجاتهم واعدادهم واستعدادهم ، ويؤكد على توصياتهم وعدم مخالفتهم الأوامر(٢٤١) .

وأثناء تواجد أمير أمراء مصر الذى لم يخرج عادة فى حملات الدولة الخارجية ، أثناء تواجده فى مركز أيالته فى مصر ، كان يتتبع أخبار جند مصر فى تلك النواحى ، ويستقبل الأوامر التى تأمره بتوفير احتياجات جند مصر هناك فى ميدان القتال ، وارسالها إليهم فى أقرب وقت ، أو بتأمين أعداد أخرى من جند مصر مع احتياجاتهم . ففى ذى الحجة من عام ٩٨٩هـ ، صدر الأمر إلى أمير أمراء مصر بضرورة توفير ٦٥ فرد من جند مصر الماهر فى الحرب فى البحار وارسالهم تحت قيادة مصطفى بك من أمراء مصر إلى استانبول ليخرجوا فى حملة الدولة المعروفة باسم «السور الهمايونى»(٢٤٢) . وفى ربيع الآخرة من عام ٩٩٣هـ ، صدر الأمر لوزير مصر بتوفير ٤٠٠ فرد من الجاوشية ، و٤٠٠ فرد من متفرقة مصر وتجهيزهم ليلحقوا بجيش السردار عثمان باشا فى ارضروم(٢٤٣) .

وهكذا ، لم يكن من الممكن تكليف أمير أمراء مصر بقيادة إحدى حملات الدولة الخارجية ، نظراً لما كان يقوم به من مهام إعداد هذه الجيوش وتجهيزها للخروج وللاشتراك فى تلك الحملات . إلا أنه أحياناً ما تضطر الدولة لتعيين وزير مصر سردار على إحدى حملاتها الشرقية ، وعندئذ ، كانت الإدارة المركزية ترفق قرار خروج أمير أمراء مصر لإحدى حملاتها بقرار تعيين أمير أمراء جديد على مصر ليحل محله ، وذلك حتى لا تتعطل شئون الأيالة وتضطرب مصالح الدولة فى المنطقة ، ولم يكن لأمير الأمراء السردار يستطيع التحرك من مصر إلا بعد وصول أمير أمراء مصر الجديد إلى القاهرة ، وتسليمه كافة مسئولياته ومحاسباته ودفاتره(٢٤٤) كما اتضح لنا سابقاً فى موضع آخر من هذا البحث .

جند مصر المناوب في الولايات المجاورة :

لقد كان تعيين فرق عسكرية بطريق التناوب فى المناطق التى دخلت حديثاً تحت الإدارة العثمانية لتوطيد الأمن والإستقرار فيها من سياسة الدولة العثمانية فى المنطقة . فعقب انضمام مصر والشام للإدارة العثمانية ، بدأت الدولة فى إرسال فرق عسكرية من جند القابو قولى أو من عسكر الأناضول لحراسة هذه المناطق بطريق المناوبة . واستمرت سياسة الدولة تسير على هذا النحو فى مصر حتى شعرت بضرورة تشكيل فرق عسكرية مستقرة بمصر بصفة دائمة . إلاّ أن جند الدولة المناوب لم يتوقف مدده أيضاً ، وذلك بعد أن امتدت المناطق التى دخلت فى ظل الحكم العثمانى إلى اليمن والحبشة والمحيط الهندى على حدود الدولة الجنوبية ، حيث أعتبرت أيالة مصر ذات الموقع المتوسط فى المنطقة ، أعتبرت كحلقة اتصال بين مركز الدولة فى اسلامبول ، وبين ولايات الدولة الشرقية عموماً والجنوبية على وجه الخصوص . منذ ذلك الحين ، اتخذت الدولة العثمانية أيالة مصر مركزاً إدارياً وعسكرياً لها فى المنطقة ، حيث عظمت مسئولياتها العسكرية فى حماية الطرق البحرية فى البحرين المتوسط والأحمر ، وحماية حدود الدولة الجنوبية .

ففى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، وعلى أثر دخول اليمن والحبشة تحت

الإدارة العثمانية ، شعرت الدولة بضرورة تعيين أعداداً كافية من الجنود فى المناطق هذه ، نظراً لحالة الاضطراب وعدم الاستقرار التى كانت تسودها بسبب تعديات القوى المحلية هناك ، أو الاعتداءات الخارجية عن طريق البحر . وهكذا ، قررت الإدارة المركزية تعيين أعداداً كافية من أفراد جماعات مصر العسكرية بطريق التناوب للقيام بمسئولياتها فى تلك المناطق ، وذلك نظراً لبُعد مركز الدولة عن حدودها الجنوبية ، ولتعذر ارسال هذا المدد العسكرى إلى اليمن والحبشة وغيرها فى الوقت المناسب ، ولقرب أيالة مصر وتوسط موقعها ووفرة امداداتها العسكرية والاقتصادية . وعلاوة على ذلك ، كانت الدولة تصدر الأوامر بارسال مدد عسكرى طارئ من مصر فى وقت الأزمات التى كانت تمر بها الولايات المجاورة لها ، كوفاة أمير الأمراء فجأة أو توجهه إلى إحدى حملات الدولة، أو ظهور حركة عصيان محلية قوية أو أي اعتداء خارجي عن طريق البحر .

لقد كان جند مصر الذى كان يُكلّف بطريق المناوبة لحماية بعض ولايات الدولة الشرقية ، كان عادة ما يُنتخب من بين أفراد جماعات مصر العسكرية المختلفة . وكانت أعداد هؤلاء الجند وفترات مناوبتهم فى تلك الولايات تختلف باختلاف الحالة التى كانت تمر بها المناطق المرسلين إليها . فقد اعتادت الدولة أن تُرسل من أفراد جند جماعات مصر العسكرية ، كل عام ما قدره خمسمائة فرد بغرض حراسة أيالة اليمن(٢٤٥) ، فى حين أنها كانت تأمر أمير أمراء مصر باعداد ثلاثمائة فرد من افراد جماعات مصر لحراسة ايالة الحبشة ، وذلك بطريق المناوبة مرة واحدة كل ثلاث سنوات(٢٤٦) . وإذا كان من غير المعروف لدينا اعداد جند المناوبة المصرى الذى كان يباشر مهامه فى المدينة المنورة ، وفى جدة ، خلال القرن ١٠هـ / ١٦م ، الاّ أن هؤلاء الجند كانوا يتناوبون حتى عام ٩٨١هـ مرة كل ثلاث سنوات ، حيث زادت فترات مناوبتهم فى هذه المناطق اعتباراً من هذا التاريخ ، فصارت مرة كل ست سنوات(٢٤٧) .

فقد ارسل سليمان باشا أمير أمراء مصر السابق الذى عين سرداراً على حملة اليمن ، أرسل تقريراً يبيّن فيه ضرورة الإسراع فى إرسال العسكر

المصري المُعين لحراسة اليمن عام ٩٤٥هـ ، حيث بيّن في تقريره هذا الموجه إلى السلطان شخصياً أنه ينبغي اختيار هؤلاء الجند وعددهم خمسمائة فرد ، اختيارهم بالتساوي من جماعات مصر العسكرية ، الكوكللو ، وآتلو التوفنكچي، والچراكسة ، ومستحفظي مصر ، وعزب مصر[٢٤٨] . ومرة ثانية ، تختلف الأعداد المنتخبة من كل فرقة حيث صدر الأمر لأمير أمراء مصر داود باشا بإرسال خمسمائة فرد من جند مصر لحراسة اليمن بطريق المناوبة كالعادة عام ٩٥١هـ ، بحيث يكون على نحو ٧٠ فرد من كوكللو ، و٦٠ فرد من السواري ، و٧٠ فرد من الچراكسة ، و١٥٠فرد من مستحفظي قلعة مصر ، و١٥٠ فرد من عزبان قلعة مصر[٢٤٩] . أما الجند المصري المناوب في الحبشة فكان يتشكل عادة من مائة سواري ، و٢٠٠ من الينى چري بمصر[٢٥٠] .

لقد كان أمير أمراء مصر يحرص على اختيار جند مصر المناوب ممن ليس لهم ارتباطات إدارية ومالية من جماعات مصر العسكرية[٢٥١] . إلاّ أنه اعتباراً من النصف الثاني من القن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت الأعداد التي تُكلّف بأعمال إدارية في مصر كالتزامات الأمانات والمقاطعات من جند مصر ، بدأت تزداد ، حتى ظهر العجز في توفير افراد المناوبة ممّن ليس لديهم أعمال إدارية بالأيالة . وقد أجبرت هذه الحالة الإدارة المركزية بالأيالة على تعيين جند المناوبة ممّن لديهم-التزامات إدارية ومالية في مصر ، وذلك بالمناوبة وبحسب الدور . وهكذا ، ظهر من بين الجند المناوب من يعص أوامر أمير أمراء مصر ويتخلف عن الخروج بحجة أن لديهم مقاطعات مسئولون عنها ، ويقومون بإيفاد افراد من اتباعهم بدلاً منهم ، وهو ما عرف باسم « بدل »[٢٥٢] وإذا كانت الإدارة المركزية قد أصدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بعدم السماح لمن تقرر خروجه بحسب دوره في جند المناوبة ، عدم السماح له باتخاذ بدل[٢٥٣] ، فقد أكّدت في نفس الوقت على ضرورة طمئنة هؤلاء الجند على مقاطعاتهم التي يلتزمونها بأنها لن تؤول إلى غيرهم إذا ما خرجوا لأداء مهامهم العسكرية ، وإنها ستبقى في ذمّتهم حتى عودتهم من فترة مناوبتهم ، حيث منُحوا إقراراً من الإدارة بذلك ، وسُجّل في دفاترهم ، وعُرف هذا الاقرار باسم « تذكره إجازة »[٢٥٤] . وبذلك ، قررت الإدارة المركزية قطع علوفة

كل فرد لا يقوم بمباشرة مناوبته بنفسه ، وتعيين آخر محله بشرط قبول قيامه بوظائفه خارج مصر(٢٥٥) .

وأحياناً ما كانت تستدعي الأوضاع في الولايات المجاورة لمصر طلب مدد آخر من جند مصر ، عندئذ ، كان يصدر الأمر لأمير أمراء مصر بتعيين ألف أو ألفين من أفراد جماعات مصر العسكرية المختلفة مع توفير كافة احتياجاتهم وتجهيزاتهم(٢٥٦) . وغالباً ما كان يؤمر أمير أمراء مصر باختيار هؤلاء الأفراد من أصحاب العلوفات المرتفعة من جند مصر ، وبتسليم علوفاتهم لمدة سنة كاملة لأغواتهم ، حيث يستبدلون بشكل استثنائي بآخرين بعد عام(٢٥٧) . وقد واجهت الدولة هذه الظروف العصيبة نتيجة حركة التمرد والعصيان التي لم تهدأ قط منذ دخول اليمن تحت الإدارة العثمانية ، وخلال القرن ١٠هـ / ١٦م حتى قامت القبائل هناك بمحاولات عديدة للسيطرة على أنحاء البلاد في النصف الأول من القرن ١١هـ / ١٧م(٢٥٨) .

وإذا كان أفراد جماعات مصر العسكرية المتوجهة إلى اليمن بطريق المناوبة يتقاضون علوفاتهم من الخزينة المصرية ، نظراً لظروف اليمن غير المستقرة ، ولعدم تمكن الإدارة العثمانية بها من توفير الخزينة اللازمة ومواجهة مصروفاتهم(٢٥٩) ، فقد كان أفراد الجماعات المناوبة في أيالة الحبشة يتسلمون مرتباتهم من خزينة الحبشة أثناء تواجدهم في مأموريتهم هناك . إلا أنه كان من المقرر عند خروج جند مصر المناوب متوجهاً إلى مناطق مناوبتهم ، أن يقوم أمير أمراء مصر بتسليم قسطين(٢٦٠) من علوفاتهم (كل قسط ثلاثة شهور) لأغواتهم ، حيث كان هؤلاء الأغوات يقومون بتوزيع هذه العلوفات على أفرادهم بحسب الدفاتر التي بأيديهم . وعادة ما كانت تجرى علاوات تصل إلى نصف علوفة ، على مرتبات الجنود المتوجهين إلى اليمن على وجه الخصوص ، وذلك تشجيعاً لهم على الخروج(٢٦١) . وقد وصلت علوفات أفراد الجند المناوب في أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، عشرة آقچات للأفراد واثنى عشرة آقچة لرؤساء البلوكات(٢٦٢) .

وبعد أن تنتهى مدة مناوبه جند مصر فى الولايات المجاورة ، كان أمير أمراء تلك الأيالة يقوم بحصر اعداد هؤلاء الجنود ، حيث يرسلهم بعد ذلك إلى مصر مع صورة من دفتر يبين أسمائهم ومدة خلافاتهم فى تلك المناطق(٢٦٣). وعند وصول هؤلاء الجند إلى مصر كان يتحقق من التذاكر الموجودة بأيديهم ، وتقارن الدفاتر التى أرسلت معهم بالدفاتر الموجودة فى ديوان مصر العالى ، حيث كانوا بعد ذلك يتسلمون وظائفهم فى مصر مرة أخرى(٢٦٤) . وهكذا ، كان يكافئ جند المناوبة الذين كانوا يؤدون واجباتهم عل أكمل وجه بعد عودتهم لمصر ، وذلك بمنحهم الترقيات والمرتبات بالقدر الذى يستحقه كل منهم(٢٦٥) .

المهام البحرية لجنود إيالة مصر :

وكما كانت لأيالة مصر مكانة إدارية وعسكرية هامة لموقعها المتوسط بين اسلامبول وولايات الدولة الشرقية البعيدة عن المركز، برزت أيضاً أهمية هذا الموقع المتوسط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر وحدود الدولة الجنوبية . وهكذا ، كانت مصر تلعب دور المشرف العام على هذه المنطقة ، وكان أمير أمرائها وكيل السلطان المطلق فى تنفيذ ومتابعة سياسة الدولة وإدارتها فى تلك النواحى . فكما قامت مصر بدور عسكرى برّى هام فى مواجهة حركات التمرد فى المنطقة ، اضطلعت بدورها فى مواجهة الاعتداءات الصليبية البحرية فى البحرين المتوسط والأحمر . فقد كان جند مصر يكلف بحراسة الطرق البحرية والموانى الواقعة على طول سواحل الأيالة ، وبمواجهة أى اعتداءات خارجية . فكان أمراء الالوية الأسكندرية والسويس ، على مدى القرن ١٠هـ / ١٦م يُكلّفون بحماية موانى الدولة فى الاسكندرية ورشيد وموخا وعدن وجدة بسفنهم المحملة بالجنود والمجهّزة بالمدافع ، كما كانوا يقومون بدورهم فى حراسة سفن الزخيرة والخزينة الإرسالية ، وسفن التجار والحجّاج وحمايتها من هجمات الأعداء والقراصنة .

ففى عام ٩٦٧هـ ، قام قاضى مكة وأمين جدة برفع أمر تحركات السفن البرتغالية فى البحر الأحمر إلى أمير أمراء مصر الذى أسرع فى إبلاغ الأستانة

بهذا الأمر . وعلى الفور صدر الأمر إلى أمير الأمراء بسرعة اتمام بناء السفن فى ميناء السويس ، وتجهيز ٣٠٠ محارب مع كافة مهماتهم واحتياجاتهم ، وارسالهم إلى تلك النواحى(٢٦٦) . وفى عام ٩٧٢هـ ، وعلى اثر أعلام شريف مكة بأن سفن البرتغاليين تقوم بالاعتداء على سفن التجار والحجّاج الآتية من الهند ، مما ألحق الضرر بها ، صدرت الأوامر إلى أمير أمراء مصر بتجهيز أسطول بحرى يتشكل من عشرة سفن من أسطول قبطان السويس وتعيين عدد من جنود مصر ، وعدد آخر للتجديف ، وأعداد مختلفة من جنود الجراكسة والتوفنكچى والعزب ، وارسالهم على تلك النواحى على الفور(٢٦٧) .

وكانت سفن القراصنة قد اعتادت على الخروج فى موسم الربيع إلى عرض البحر المتوسط ، حيث كانت تقوم بقطع الطريق البحرى على سفن الحجاج والتجاروسفن الدولة الميرية ، وإستعداداً من إدارة الدولة المركزية لهذا الموسم ، كانت تصدر الأوامر لأمير أمراء مصر بإعداد العدد الكافى من السفن والعسكر والاحتياجات اللازمة لمواجهة أى هجوم مفاجىء تقوم به سفن الأعداء هذه(٢٦٨) . كما كانت تصدر أوامر متعددة لكل أمراء الوية رودس ومناستير ، وميدللى ، وساقيز ، لأخذ استعداداتهم لحراسة الطرق البحرية فى تلك النواحى حتى نهاية الموسم ، وأيضاً إلى أمير لواء الإسكندرية وقبطانها ، وذلك حتى يقوم مع أمراء الألوية البحرية الأخرى بتنسيق العمل بينهم لمواجهة الخطر فى هذا الموسم(٢٦٩) .

ومن ناحية أخرى ، كان قبطان الإسكندرية أو قبطان دمياط أحياناً ما تصدر إليهما الأوامر بالإنضمام إلى الأسطول الهمايونى فى البحر المتوسط فى موسم الربيع ، حيث كان يتبادل كل منهما فى الإنضمام للأسطول ، فإذا اشترك أحدهما بجنده وسفنه ، يبقى الآخر فى حراسة الموانى الشمالية لمصر وخاصة الأسكندرية ودمياط ورشيد(٢٧٠) . وفى حالة استقرار الأحوال فى البحر المتوسط، كان يصدر الأمر لأمير لواء السويس بالتوجه لحراسة الموانى الشمالية لمصر ، وعندئذ ، كان كل من أمير الإسكندرية وأمير دمياط يلتحقان مع سفنهما ورجالهما بالأسطول الهمايونى الموجود فى البحر المتوسط(٢٧١) . وأحياناً كان

أمير الإسكندرية وقبطانها يقوم بالخروج فى موسم الربيع إلى عرض البحر بإعداد كافية من السفن والجنود والمؤن والزخائر ، وذلك فى حالة تواجد الأسطول الهمايونى فى بعض المهام البحرية فى البحر الأسود(٢٧٢) .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن معظم سفن الدولة التى كان يتشكل منها الأسطول سواء فى مصر أو فى مركز الدولة ، كانت تتحرك بالمجاديف اليدوية . ولذلك كان يشترك فى حملات الدولة البحرية صنفين من الرجال ، الأول هو المحارب والثانى هو من يقوم بمهمّة التجديف هذه لأيام بل لشهور طويلة فى بعض الأحيان . وحتى أخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، كانت الدولة تستعمل الأسرى فى مثل هذه الخدمات ؛ إلا أنه نتيجة تناقص عدد الأسرى ، وظهور الحاجة الماسة لتوفير أعداداً كافية من الجذّافين للخدمة فى أساطيل الدولة البحرية ، بدأت الدولة فى استعمال بعض الذين يقضون عقوبة الحبس مع الأشغال الشاقة فى هذه المهمة الصعبة : ففى عام ٩٨٠هـ ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر بإخراج بعض المذنبين غير الخطرين وممّن ليس عليهم دم ، أن صح التعبير ، اخراجهم من سجن مصر ، وارسالهم لقبطان الإسكندرية ؛ حيث يقوم الأخير بتسجيل كل ما يتعلق بهم من معلومات فى دفتر ، ويضعهم فى قلاع الإسكندرية تمهيداً للإستفادة منهم بحسب الحاجة وفيما يتعلق بالأمور البحرية وبالخاصة التجديف ، عند الضرورة(٢٧٣). ومرة ثانية ترسل الأوامر لإستخدام الأفراد الذين يقصرون فى أداء وظائفهم من أفراد جماعات مصر العسكرية فى أعمال الأسطول الهمايونى عند اللزوم(٢٧٤) . وعموماً كان لهذه الإجراءات تأثيراً سلبياً على نتائج المواجهات العسكرية بين الدولة العثمانية وأعدائها .

***

وعلى الرغم من أنّ الدولة العثمانية قدحرصت على ربط كافة تشكيلات ولاياتها ومنها التشكيلات العسكرية ، ربطها بالمركز ، إلا أنه من الملاحظ أنها منحت تشكيلات ولاياتها المحلية حرية إلى درجه ما لتتشكل بحسب طبيعة كل ولاية على حدة . وبناء على ذلك ، لم تكن مصر من ولايات التيمار فى الدولة ،

وإنما كانت من ولايات السالبانه ، ولذلك كان جندها يتقاضى العلوفات من الخزينة المصرية مباشرة . وإذا كانت نواة تشكيل مصر العسكرى تؤكّد على الحيولة دون دخول بعض العناصر المحلية لبعض الجماعات العسكرية ، الا انه بمرور الوقت فتحت الأبواب لدخول المصريين لمختلف الجماعات العسكرية ، وذلك فضلاعن جماعه الجراكسة التى ذاب عناصرها فى مختلف جماعات مصر العسكرية دون استثناء . وهكذا ، يتبين لنا ان العناصر المحلية فى مصر تمكنت من الإنتساب إلى جيش مصر ، هذا الأمر ، يردّ إدعاء المدّعين ممّن إدعّى ان الدولة العثمانية اقتصرت المناصب على عناصر الروم (العثمانيين) فقط . وكما كان الجند المصرى يُكلّف بمهام عسكرية فى ولايات الشرق المجاورة ، كان جند الدركباه العالى يكلّف بمثل هذه المهام فى مصر فى نفس الوقت ، وهذا يبين بوضوح مكانه مصر العسكرية لدى الآستانه فى ولاياتها الشرقية . وعلى الرغم من استقلالية التشكيل العسكرى فى أيالة مصر ، إلا انه كان يخضع لكافة القواعد والنظام العسكرية للدولة بإعتباره جزء لا يتجزأ من التشكيل العسكرى العام للدولة ، ولذلك نلاحظ تأثير الصعوبات التى مرت بها الدولة ، خلا ل أواخر القرن ١٠هـ/١٦م ، على الأحوال العسكرية والإدارية لأيالة مصر .

***

لقد بلغ عدد افراد جماعات مصر العسكرية المختلفة، خلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ/١٦م ، ما يقدر بـ ٩٣٠٠ فرد ، حيث يبين هذا المقدار الحكم الموجه من الاستانه إلى أمير امراء مصر فى ١٤ صفر ٩٧٨ هـ ، وذلك بحسب القيود الموجودة بدفاتر الديوان الهمايونى ، ويؤكد هذا الحكم على أن يُرسل الى اليمن من هذا العدد ما قدره ٥٠٠٠ فرد ، ويستعمل العدد الباقى فى الخدمات الميرية المختلفة بمصر(٢٧٥) .

ولما كان جُند مصر يتقاضى علوفات من الخزينة المصرية مباشرة ، فقداصبحت هذه الزيادة الكبيرة فى اعداد هؤلاء الجند عبئا كبيرا على خزينة الايالة ، حيث تعذّر توزيع هذه العلوفات بانتظام وفى موعدها وبدون نقصان ،

ممّا أدى إلى ظهور الاضطراب بين جند الأيالة ، بل وجند الدركّاه العالى الموجود بمصر ، حتى وصل الامر لرفع أفراد هذه الجماعات راية العصيان على الدولة ، وبدأوا يتطاولون على الاوامر السلطانية . ولما كان أفراد هذه الجماعات قد بدأت توجه اليهم العديد من الوظائف والمهام المالية والإدارية في الأيالة ، علاوة على وظائفهم العسكرية ، فقدكان لحركات عصيانهم تأثيرا بعيد المدى على حالة الأيالة الإدارية والمالية عموما ، بل أمتد هذا الأثر إلى ولايات الدولة الشرقية ، وذلك لدور أيالة مصر الذى لعبته فى تلك المناطق ، وأيضاً إلى مركز الدولة التى كانت تعتمدعلى أيالة مصر في إدارة ومباشرة سياستها فى المنطقة . وقد اتفقت الروايات التاريخية على أن حركات عصيان العسكر الاولى بدأت تظهر فى فترة ولاية اويس باشا (٩٩٤ ـ ٩٩٩ هـ)(٢٧٦) ، ثم تطور الامر فى عهد محمد باشا (١٠٠٤ـ١٠٠٦ هـ) ، حيث حاول جند مصر قتل هذا الوالى بعد ان تعدوا على اداريى الايالة وعلى الاهالى ، وأخيرا تمكنوا من قتل أمير أمراء مصر إبراهيم باشا (١٠١٢ ـ١٠١٣هـ) الذى كان قد امر بتطبيق اصلاحات مالية وإدارية فى الأيالة . وإذا كانت الدولة قد ارسلت الأوامر لإستمالة هؤلاء الجند وتسكينهم(٢٧٧) ، إلاّ ان هذه الحركات استمرت ، حيث بدأ هؤلاء الجند فى إحداث البدع ونشر الفزع فى الأيالة . وعلى الرغم من محاولات الدولة المستمرة لإصلاح الأوضاع فى أيالة مصر ، إلا أنها كانت تزداد سوءاً يوما بعد يوم(٢٧٨) . وذلك ان هذا الداء كان قد انتشر فى أرجاء الدولة المختلفة ، خلال النصف الأول من القرن ١١هـ/١٧م . ولم تكن هذه الحركات فى مصر إلا إنعكاسا لما كان يجرى فى الدولة وفى ولاياتها المختلفة ، من ضعف عقيدى وقيادى ، وبُعد عن الشرع الإسلامى القويم ، وتهاون فى تنشأة أفراد الجيش تنشأة قتالية ، وهزائم متكررة، ومعاهدات إنهزامية امام الدول الصليبية ، وتكتل العالم الصليبى ، ووضع المؤامرات والدسائس للإيقاع بالدولة العثمانية . وما كانت أيالة مصر سوى جزءاً حيوياً من كيان الدولة ، وبالتالى انعكست عليها كل هذه العوامل ، ولم تُجدى محاولات الإصلاح التى قامت بها الدولة فى مصر ، لأن الدولة لم تعالج الداء ، ولكنها حاولت علاج مظهر من مظاهر هذا الداء فى واحدة من

ولاياتها فقط . وهكذا ، بينما كان جند مصر ، منذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، وحتى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، عاملاً أصيلاً من عوامل الإستقرار فى الأيالة والمنطقة والدولة . فقد صار بعد ذلك ، واحداً من أهم عوامل الاضطراب وأكبر عناصر الأزمة فى الدولة عموماً ، وفى أيالة مصر بصفة خاصة .



حواشى الباب الثالث

(١) . Barkan, " Kanunlar " s.353-359

(٢) كامل كبجى رقم ١٦/ ٩١ ـ٩٢ ، محرم ٩٧٨ هـ ، رقم / ٢١ ، رمضان ٩٨٦هـ

(٣) دفتر المهمة رقم رقم ٢/ ٣٦ ، ربيع الاخرة ٩٦٣هـ ، رقم ٨ / ٩ ، محرم ٩٧٨ هـ

(٤) كامل كبجى رقم ٢١٥ / ١٧ ، رمضان ٩٦٣ هـ ، دفتر المهمة رقم ٢ / ١٢٤ ، رمضان ٩٦٣ هـ

(٥) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٨ / ٢٨ ـ ٢٩ ، جمادى الاولى ٩٨٢هـ ، دفتر المهمة رقم ١/ ٢٧ ، شوال ٩٩٢هـ رقم ١٥ / ٩٥، ربيع الاولى ٩٧٩هـ

(٦) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٢ / ٣٩ ، ربيع الاولى ٩٧٨ هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٥/ ١٠٩ ، صفر ٩٩٨ هـ

(٧) Kanunlar , s. 355

(٨) كامل كبجى رقم ٨٢ / ٢٢ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٤، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٦٠ ـ ١٦١ ، ربيع الاخرة ٩٨٢ هـ ، رقم ٨٠ / ٢١ ، رمضان ٩٨٠ هـ

(٩) كامل كبجى رقم ٧٦/ ٩١، ٩٧٧ هـ

(١٠) كامل كبجى ، نفس الدفتر / ١٤١ ، ٩٧٧ هـ

(١١) دفتر المهمةرقم ٧ / ٥١٨ ، ذى الحجة ٩٧٥ هـ

(١٢) دفتر مالية مدوره رقم ٤٨٩١ / ٨٥ ـ ١٣٤ ، ١٠١٥ هـ

(١٣) Kanunlar , s. 355

(١٤) Kanunlar , s. 355

(١٥) Kanunlar , s. 355

(١٦) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢١٢ / ١٥ ، جمادى الاولى ٩٦١هـ

(١٧) دفتر المهمة رقم ٢ / ١٤١ ، شوال ٩٦٣ هـ

(١٨) دفتر المهمة رقم٢٥ / ١١٢ ، ذى الحجة ٩٨١ ، ص ٦٧٧ ، جمادى الاخرة ٩٨٢ هـ

(١٩) Kanunlar , s. 355

(٢٠) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم٢١١ / ١٠٩، رجب ٩٦١ هـ

(٢١) دفتر المهمة رقم ٢ / ٧٢ ، جمادى الاخرة ٩٦٣ هـ كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٥ / ٢٢٨ ، ٩٨ هـ ، رقم ٢٣٦ / ٢٩٦ ، ٩٨٨ هـ ، كذا انظر دفتر المهمة رقم ٥٠ / ٤٧ ، ٩٩٢ هـ

(٢٢) دفتر المهمة رقم ٩ / ٣٩ ، جمادى الاخرة ٩٦٣ هـ ، دفتر مالية دون مدورة رقم ١٥ / ١٤ ، صفر ١٠١٤هـ

(٢٣) دفتر المهمة رقم ١٢ / ١٣٢ ، شوال ٩٧٨ هـ

(٢٤) كامل كبجى رقم ١٣٦ / ١٤٤ ، جمادى الاخرة ١٠٠٧ هـ

(٢٥) كامل كبجى ، رؤوس رقم ٢١١ / ١٠٩ ، رجب ٩٦١ هـ ، دفتر المهمة رقم ١٩ / ٢٩٩ ، ربيع الاخرة ٩٨٠ هـ

(٢٦) دفتر مالية دون مدوره رقم ٢٣١٤ / ١٣٠ ـ ١٧٩ ، ١٠١٤ هـ ، رقم ٤٨٩١ / ٨٥ـ ١٣٤، ١٠١٥ هـ

(٢٧) Kanunlar , s. 355

(٢٨) دفتر المهمة رقم ٥ / ٤٣٠ ، شعبان ٩٧٣ هـ

(٢٩) دفتر مالية دن مدوره رقم ٤٨٩١ / ٨٥ ، دفتر ٢٣١٤ / ١٣٠ ـ ١٧٩

(٣٠) كامل كبجى رقم ٦٤ / ٣٣ ، صفر ٩٧٨هـ ، دفتر المهمة رقم ١٥ / ٩٥ ربيع الاخرة ٩٧٩هـ ، رقم ٦٥ / ١٨١ ، ربيع الاخرة ٩٩٨ هـ

(٣١) Kanunlar , s. 356

(٣٢) Kanunlar , s. 357

(٣٣) « دفتر عليق اسبان جماعات توفنكجيان مصر لعام ١٠١٤ هـ » ، دفتر مالية دون مدوره رقم ٢٤٢٥ / ١٧٨ ـ ٢١٢

(٣٤) Kanunlar , s. 357

(٣٥) Kanunlar , s. 356

(٣٦) دفتر المهمة رقم ٢ / ٧٢ ، جمادى الاخرة ٩٦٣، كامل كبجى رقم ٨٠ / ٣٢٩ ، ٩٨١ هـ Kanunlar , s. 356'

(٣٧) Kanunlar , s. 355 - 356

(٣٨) دفتر المهمة رقم ٢ / ٧٢ ، جمادى الاخرة ٩٦٣هـ ، رقم ٣٠ / ١٩٧ ، ربيع الاولى ٩٨٢هـ

(٣٩) دفتر المهمة رقم ٦٥ / ٨٢ ، كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٢ / ١٤٥ ، محرم ٩٩٨ هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٥ / ٢٢٢

(٤٠) دفتر المهمة رقم ٣٨ / ٦ ، ذى القعدة ٩٨٦ هـ

(٤١) Kanunlar , s. 356

(٤٢) Kanunlar , s. 357

(٤٣) دفتر المهمة رقم ٥ / ٤٣٠ شعبان ٩٧٣ هـ

(٤٤) « دفتر عليق اسبان جماعات توفنكجيان لعام ١٠١٤ هـ » ، مالية دن مدورة رقم ٢٤٢٥ / ١٧٨ ـ ٢١٢ ، رقم ١١٤ ـ ٢٩٢

(٤٥) الديار بكرى ، ورق ١٥٤أ، ١٥٦ ـ ب ، ابن اياس ، ج ٥ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، ٣٢٢ ، ٣٦٦، ٤١٨، سهيلى ورق ١٦٠ أ

(٤٦) Kanunlar ,s. 358

(٤٧) دفتر المهمة رقم ٧ / ٩ ، محرم٩٧٨ هـ ، كامل كبجى رقم ٨٥ / ٤٦١ ، جمادى الاولى ٩٨٣ هـ ، رقم ١٣٣ / ١٩ ، ٩٩٩ هـ

(٤٨) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢١١ / ١١٢، رجب ٩٦١ هـ
(٤٩) Kanunlar , s. 359
(٥٠) دفتر مالية دون مدوره رقم ٤٨٩١ / ١٨٦ ـ ١٩٨ ، ١٠١٥ هـ
(٥١) دفتر مالية دون مدوره رقم ٢٤٢٥ / ٢٢٢ ـ ٢٦٢ ، ١٠١٤ هـ ، Kanunlar, s. 359
(٥٢) Kanunlar , s. 359
(٥٣) دفتر المهمة رقم ٢ / ٧٢ ، جمادى الاخرة ٩٦٣ هـ ، رقم ٢٥ / ١٩٨ ، ربيع الاولى ٩٨٢هـ
(٥٤) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٥ / ٨٤ ، صفر ٩٩٣ هـ ، رقم ٢٥٢ / ٨٢ ، ذى القعدة ٩٩٧ هـ
(٥٥) كامل كبجى رقم ٩١ / ٨٦ ، صفر ٩٨٨ هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٥ / ٢٠٩ ، ٩٩٨ هـ
(٥٦) Kanunlar , s. 359
(٥٧) Kanunlar , s. 359
(٥٨) دفتر مالية دون مدورهرقم ٢٤٢٥ / ٢٢٢ ـ ٢٦٣ ، ١٠١٤ هـ
(٥٩) دفتر مالية دون مدوره رقم ٢٤٢٥ / ٢٢٥
(٦٠) دفتر مالية دون مدورة رقم ٤٨٩١ / ١٨٦ ـ ١٩٨ ، ١٠١٥٠ هـ
(٦١) ابن زنبل ، ص ١١٣ ـ١١٤ ، رضوان باشا زاده، تاريخ مصر ، ورق ١٢١ أ
(٦٢) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢١٨ / ٩١ ، جمادى الاخرة ٩٧١ هـ ، دفتر مالية دون مدورة رقم ٧٠٧٢ / ٢٣ ، ٩٨٨ هـ
(٦٣) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٤ / ٢٨٧ ، ربيع الاولى ٩٨١ هـ ، رقم ٨٠ ص ٣٩ ، ربيع الاولى ٩٨١ هـ
(٦٤) كامل كبجى رقم ٩٢ / ٧٤ ، صفر ٩٨٨ هـ ، دفتر المهمة رقم ٥٩ / ١٠ ، ربيع الاولى ٩٩٣ هـ
(٦٥) دفتر مالية دون مدورة رقم ٢٣١٤ / ٢٧٨ ـ ٣٢٦ ، Kanunlar , s. 357
(٦٦) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٦٤٥٤ ، ربيع الاولى ٩٤٥ هـ ، اوراق رقم ١٢٣٢١ / ٥٥ ـ ٥٦ أ ، رمضان ٩٥٥هـ
(٦٧) دفتر مالية دون مدورة رقم ٢٣١٤ / ٤١٣ ـ ٤١٩ ، ٤٣٥ ، ٤٥٩ ، كذا انظر « دفتر عسكر القلاع الملحقة بمصر لعام ١٠١٥ هـ رقم ٥٩١٦
(٦٨) كامل كبجى رقم ٨٠ / ٢٢٢ ، ربيع الاولى ٩٨١ هـ ، دفتر المهمة رقم ٢٨ / ٤٤ ، جمادى الاخرة ٩٨١ هـ ، رقم ٨٥/ ١١٨ ، محرم ١٠٤١هـ
(٦٩) ابن اياس ، ج ٥ / ٢٠٦ ، الحلاق ، ورق ٣١ أ
(٧٠) الديار بكرى ، نوادر التواريخ ، ورق ١٦٥ أ ، ابن اياس ، ج٥ / ٢١٦ ، ٢١٩
(٧١) Kanunlar , s. 357
(٧٢) « دفتر مواجب قلاع تابع مصر بر مواجب ١٠١٥ هـ » ، مالية دن مدورة رقم ٥٩٣٦ / ١٢ ـ ٢٧ ، ٤٨

(٧٣) دفتر المهمة رقم ٢٣/ ١١٩ ، رجب ٩٨١ هـ ، رقم ٣٥ / ٢٣٦ ، جمادى الاخرة ٩٨٥ هـ
(٧٤) دفتر المهمة رقم ٢ / ٢٠٣ ، ربيع الاولى ٩٦٧ هـ ، رقم ٥ / ٤٠٨ ، شعبان ٩٧٣هـ
(٧٥) دفتر المهمة رقم ٢٣ / ٢٦٧ ، شوال ٩٨١ هـ
(٧٦) دفتر المهمة رقم ١٢ / ٤٧٢ ، ربيع الآخرة ٩٧٩ هـ ، رقم ٢٨ / ٣٣١، شعبان ٩٨٤ هـ
(٧٧) دفتر المهمة رقم ٥٦ / ٥٢٤ ، شوال ٩٩٣، رقم ٦٥ / ٢٠٣ ، جمادى الاخرة ٩٩٨ هـ
(٧٨) Uzuncarsli , Osmanli Devletinin Kapikulu Ocaklar , I , 306
(٧٩) Kanunlar , s. 357
(٨٠) Kanunlar , s. 35
(٨١) Kanunlar , s. 357
(٨٢) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ١٠٩، سلخ شوال ١٠١٣ هـ
(٨٣) Kanunlar, s. 357
(٨٤) كامل كبجى رقم ٧٤ / ٣١٤ ، ربيع الاولى ٩٧٢ هـ
(٨٥) دفتر المهمة رقم ١١ / ٧٩ ، جمادى الاخرة ٩٧٨ هـ
(٨٦) دفتر مالية دن مدورة رقم ٤٨٩١ / ٢٣٤ ـ ٢٨٧ ، ٢٣١٤ / ٢٨٣ ـ ٣٧٤ ، كامل كبجى رقم ١٠٩ / ٩ ، شعبان ٩٩٤ ، دفتر مختلف ومتنوع رقم ١٥ / ١٩ ، صفر ١٠١٤ هـ ، كامل كبجى رقم ١٠٨ / ١٨٢ شعبان ٩٩٤ هـ
(٨٧) ارشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف على اميرى ، مجموعة احمد الاول رقم ٣٠١ ، اوائل رمضان ١٠١٤ هـ ، دفتر المهمة رقم ٢ / ٢٠ ، ربيع الاولى ٨٦٣ هـ.
(٨٨) دفتر المهمة رقم ٧ / ٩٥٨ ، صفر ٩٧١ هـ ، Kanunlar , s. 357
(٨٩) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٩ / ٢٠٠ ، شوال ٩٨٣ هـ ، رقم ٢٠٨ / ١٥٦ ، ٩٨٤ هـ
(٩٠) مالية دون مدوره دفتر رقم ٧٠٩١ ، رقم ٢٣١٤، ١٠١٤ هـ
(٩١) كامل كبجى رقم ٨٠ / ٢٦١ ، ربيع الآخرة ٩٨١ هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٥ / ٢١٢ ، جمادى الاولى ٩٩٨ هـ
(٩٢) Kanunlar , s. 357
(٩٣) Kanunlar , s. 357
(٩٤) دفتر المهمة رقم ٢٢ / ١٨١ ، ٩٨١ هـ
(٩٥) دفتر المهمة رقم ٤٢ / ٣١٩ ، ذى الحجة ٩٨٨ هـ
(٩٦) دفتر المهمة رقم ٤٦ / ٢٤١ ، ذى القعدة ٩٨٩ هـ
(٩٧) دفتر المهمة رقم ٢٠٣ ، ربيع الاولى ٩٦٧ هـ
(٩٨) دفتر المهمة رقم ٢٨ / ٣٣١ ، شعبان ٩٨٤ هـ
(٩٩) دفتر المهمة رقم ٤٢ / ١٧ ، رجب ٩٨٩ هـ
(١٠٠) دفتر المهمة رقم ٥٥ / ١٧٢ ، صفر ٩٩٣ هـ
(١٠١) دفتر المهمة ٣ / ٢٥٠ ، صفر ٩٧٢ هـ ، ص ١٩٥ ، صفر ٩٦٧ هـ

(١٠٢) دفتر المهمة رقم ٢ / ١٤ ، ربيع الاولى ٩٦٣ هـ
(١٠٣) كامل كبجى رقم ٨٠ / ٢٢٢ ، ربيع الاولى ٩٨١ هـ
(١٠٤) Kanunlar , s. 357
(١٠٥) دفتر مالية دن مدورة رقم ٤٨٩١ / ٣٨٥ ، ١٠١٤ هـ
(١٠٦) دفتر مالية دن مدورة رقم ٢٣١٤ / ٢٨١ ـ ٢٨٣ ، رقم ٤٨٩١/ ٢٢٤ ، ٢٥٧
(١٠٧) دفتر مالية دن مدورة رقم ٢٣١٤ / ٢٨١ ـ ٢٨٣ ، رقم ٤٨٩١ / ٢٢٤ ، ٢٥٧
(١٠٨) مطراقجى نصوح ، سليمان نامه ، ورق ١٩٤ ، Kanunlar , s. 356
(١٠٩) دفتر المهمة رقم ٢٤ / ٢٠ ، ذى القعدة ٩٨١ هـ
(١١٠) Kanunlar , s. 356
(١١١) دفتر المهمة رقم ٥ / ١٨٥ ، ربيع الاولى ٩٧٣ هـ
(١١٢) دفتر مالية دن مدوره رقم ٢٣١٤ / ٤٧٥ ، ١٠١٤ هـ ، رقم ٧٠٩١ / ٧٥ ـ ٧٧ ، ١٠٠٠هـ
(١١٣) كامل كبجى رقم ٨٠ / ٢٦٠ ، ربيع الاخرة ٩٨١ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٦ / ٢ ، جمادى الاولى ٩٨١ هـ
(١١٤) دفتر مالية دن مدورة رقم ٧٠٩١ / ٧٥ ـ ٧٧ ، رقم ٥٩٣٦ / ٧١ ـ ٧٦
(١١٥) Kanunlar , s. 356
(١١٦) دفتر المهمة رقم ٦ / ٢٠١ ، ربيع الاخرة ٩٧٢ هـ
(١١٧) كامل كبجى رقم ٧٠ / ٢٣ ، ربيع الاخرة ١٠١٣ هـ
(١١٨) Kanunlar , s. 356
(١١٩) Kanunlar , s. 356
(١٢٠) دفتر المهمة رقم ٢٢ / ٣١٦ ، جمادى الاولى ٩٨١ ، Kanular , s. 356
(١٢١) دفتر المهمة رقم ٢٢ / ٣٣٦ ، جمادى الاولى ٩٨١ هـ
(١٢٢) دفتر المهمة رقم ٢٨ / ٢٨٦ ، رجب ٩٨٤ ، رقم ٢٩ / ١ ، رمضان ٩٨٤ هـ
(١٢٣) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٦٤٥٤ ، ربيع الأولى ٩٤٥ هـ
(١٢٤) دفترالمهمة رقم ٢٨ / ٨٦ ، رجب ٩٨٤ هـ
(١٢٥) دفتر مالية دن مدوره رقم ٢٣١٤ / ٢٧٨ ـ ٢٨١ ، رقم ٤٨٩١ / ٢٤٠ ـ ٢٤٦ ، ١٠١٤هـ
(١٢٦) دفتر المهمة رقم ٢٨ / ١٤٣ ، رجب ٩٨٤هـ
(١٢٧) دفتر مالية دن مدورة رقم ٢٣١٤ / ٢٨٢ ، ١٠١٤ هـ ، رقم ٤٨٩١/ ٢٤٥ ، ١٠١٥ هـ
(١٢٨) دفتر مالية دن مدوره رقم ٤٨٩١ / ٤٨٩ ، رقم ٢٣١٤ / ٢٨٦
(١٢٩) دفتر مالية دن مدورة رقم ٥٩٣٦ ، ١٠١٥هـ
(١٣٠) دفتر مالية دن مدورة رقم ٢٤٢٥ / ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٥٩٣٦ / ١٢ ـ ٢٥
(١٣١١) دفتر مالية دن مدورة رقم ٧٠٩١ / ١٢ ـ ٢٩ ، ٥٨ ـ ٧٥ ، رقم ٥٩٣٦ / ٨ ـ ٩ ، ١٨ ـ ٢٢ ، ٤٩ ـ ٦٢

(١٣٢) مالية دن مدورة رقم ٧٠٩١ / ٤١ ـ ٢٥ ، ٦١ ـ ٦٢ ، رقم ٥٩٣٦ / ٣٥ ـ ٤٠ ، ٥٠

(١٣٣) دفتر مالية دن مدوره رقم ٧٠٩١ / ٥٩

(١٣٤) دفتر المهمة رقم ٥/ ٤٣٠ ، شعبان ٩٧٣ هـ

(١٣٥) مالية دن مدوره دفتر رقم ٢٣١٤/ ٢٧٨ ـ ٣٦٧

(١٣٦) دفتر مالية مدوره رقم ٢٣١٤ / ٢٧٥ ،رقم ٢٤٢٥ / ٣٧٩

(١٣٧) Uzuncarsli , Osmanli Tarihi , I , 517, II , 574

(١٣٨) Kanunlar , s. 358

(١٣٩) كامل ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٥ / ٦٧ ، جمادى الاولى ٩٨٣ هـ ، Kanunlar , s. 358

(١٤٠) دفتر مالية دن مدورة رقم ٤٨٩١ / ٢٩٦ ـ ٣٣١ Kanunlar , s. 358

(١٤١) Kanunlar , s. 358

(١٤٢) Kanunlar , s. 358

(١٤٣) دفتر المهمة رقم ٦٥ / ١٢٩ ، صفر ٩٩٨ هـ

(١٤٤) دفتر المهمة ، ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ١٢٣٢١ / ٥٥ ب ـ ٥٦ أ ، ٩٥١ هـ

(١٤٥) كامل كبجى رقم ٧٦ / ١٢٨ ، محرم ٩٧٧ هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٥ / ٢٤١ ، جمادى الاولى ٩٩٨هـ

(١٤٦) دفتر المهمة ٢ / ٩٣ ، شعبان ، كامل كبجى رقم ٧٦ / ٧٩ ، ربيعالاولى ٩٧٦ هـ

(١٤٧) دفتر ماليه دن رقم ٤٨٩١ / ٢٩٦ ـ ٣٣١ ، ١٠١٥ هـ

(١٤٨) دفتر مالية دن مدوره رقم ٤٨٩ / ٢٩٦ ـ ٣٣١ ، Kanunlar , s. 358

(١٤٩) مالية دن مدوره رقم ٤٨٩١ / ٢٩٦ ـ ٣٣١ ، ٢٣١٤ / ٣٣٨ ـ ٣٧٤ ، ١٠١٤ هـ

(١٥٠) Kanunlar , s. 358

(١٥١) دفتر المهمة رقم ٥ / ٤٣٠ ، شعبان ٩٧٣ هـ

(١٥٢) Kanunlar , s. 358

(١٥٣) دفترالمهمة رقم ٤ / ٧٨ ، رمضان ٩٦٧ هـ ، رقم ٦٥ / ٣ شوال ٩٩٧هـ ، كامل كبجى رقم ٢٢٦ / ٣١ ، جمادى الاولى ٩٨١ هـ ، رقم ٩٥ / ٢٧ ، شعبان ٩٨٩ هـ

(١٥٤) دفتر المهمة رقم ٥٠ / ٤٥ ، ذى الحجة ٩٩٢ هـ

(١٥٥) دفتر المهمة رقم ٤ / ٦٩ ، شعبان ٩٦٧ هـ

(١٥٦) دفتر المهمة رقم ٥٠ / ١٢ ، شوال ٩٩١ هـ ، ص ٢٥ ذى الحجة ٩٩٢ هـ ، رقم ٢ / ١٢٧ ، شوال ٩٦٣ هـ

(١٥٧) دفتر المهمة رقم ٦٥ / ١٤٧ ، ربيع الاولى ٩٩٨ هـ

(١٥٨) كامل كبجى رقم ٨٢ / ١٦٥ ، ربيع الاولى ٩٨٣ هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٥ / ١٥٣ ، ربيع الاخرة ٩٩٨ هـ

(١٥٩) Kanunlar , s. 359

(١٦٠) كامل كبجى رقم ٨٠ / ٢٧٨ ، ربيع الاخرة ٩٨١ هـ ، دفتر رؤوس رقم٢٣٠ / ١١١ ، رجب ٩٨٣ هـ

(١٦١) كامل كبجى رقم ٨٦ / ٤٦٣ ، جمادى الاخرة ٩٧٧ هـ ، ص ٤٨٥ ، جمادى الاخرة ٩٧٧ هـ ، دفتر المهمة رقم ٢٥ / ١١٢ ، ذيالحجة ٩٨١ هـ ، رقم ٦٥/ ١٢٩ ،صفر ٩٩٨هـ
(١٦٢) دفتر المهمة رقم ٢٠٠ / ٨٦ ـ ٨٧ ، رجب ٠٥٧ هـ ، دفتر الرؤوس رقم ٢٣٣ / ١٣٣ ـ ١٣٤ ، ذى الحجة ٩٨٧ هـ
(١٦٣) دفتر لمهمة رقم ٢ / ١١١ ، رمضان ٩٦٣ هـ ، رقم ٢٥ / ٤٩ ، شوال ٩٨١ هـ
(١٦٤) دفتر المهمة رقم ٦٥ / ١٨٠ ، ربيع الاخرة ٩٩٤ هـ ، رقم ٢٥ / ٨١ ، ربيع الاولى ٩٨١هـ
(١٦٥) Kanunlar , s. 359
(١٦٦) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٠٨ / ١٥٧ ، جمادى الاولى ٩٩٤ هـ ، رقم ٢٢٤ / ٨٥ ، ذى القعدة ٩٨٠ هـ ، رقم ٢٤٦ / ١٨٠ ، ربيع الاولى ٩٩٤ هـ
(١٦٧) دفترالمهمة رقم ٤١ / ٢٨ ، ربيع الاولى ٩٩١ هـ
(١٦٨) Kanunlar , s. 359
(١٦٩) دفتر المهمة رقم ٢٢ / ٣١٣ ، ذى القعدة ٩٨١ هـ ، رقم ٥٤ / ١٢٣ ، ذى الحجة ٩٨٠هـ
(١٧٠) دفتر مالية دن مدوره رقم ٢٣١٤ / ٩٨ ـ ١٢٥ ، رقم ٢٤٢٥ / ٢٧٨ ، ١٠١٥ هـ
(١٧١) ارشيف طوب قابو سراى ، اوراق رقم ٦٤٥٤ ، ٩٤٥ هـ
(١٧٢) دفتر المهمة ، اوراق رقم١٢٣٢١ ، ٥٥ب ـ ٥٦ ، ٩٥١ هـ
(١٧٣) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢١٨ / ١٥٦ ، ٩٥٤ هـ
(١٧٤) كامل كبجى ، رؤوس رقم ٢١١ / ١١٢ ، رجب ٩٦١ هـ ، دفتر المهمة رقم ١٥ / ٦٦ ، ربيع الاولى ٩٧٩ هـ ، رقم ٦٥ / ١٤٦ ، ربيع الاولى ٩٩٨هـ
(١٧٥) كامل كبجى ، رؤوس رقم ٢٠٩ / ١٤٠ ، ذى القعدة ٩٥٧ هـ ، دفترالمهمةرقم٢ / ٢١٥، ربيع الاولى ٩٦٤ هـ ، ص ٩٥ ، شعبان ٩٩٣هـ ، رقم ٤/ ١١٠ ، ذى القعدة ٩٦٧ هـ
(١٧٦) دفتر المهمة رقم ٢ / ١٢٣ ، رمضان ٩٦٣ هـ ، رقم ٢٥ / ١٨١ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ، رقم ٦٥ / ٣٣ ، ٩٩٧ هـ
(١٧٧) كامل كبجى ،دفتر الرؤوس رقم ٢١٨ / ١١٧ ، رجب ٩٧١ هـ
(١٧٨) كامل كبجى ، رؤوس رقم ٢١٨ / ١١٧ ، رجب ٩٧١ هـ ، دفتر المهمة رقم ٢٥ / ١٨١، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ
(١٧٩) دفتر المهمة رقم ٢٥ / ١٨١ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ ، رقم ٥٦ / ٢٥ ، شوال ٩٩٣ هـ ، ص ١٧٨ ، شوال ٩٩٣ هـ
(١٨٠) كامل كبجى رقم ٦٤ / ٢١٤ ، جمادى ٩٧٨ هـ ، دفتر المهمة رقم ٢٥ / ١٨١ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ
(١٨١) كامل كبجى دفتر رؤوس رقم ٢٠٩ / ١٤٠ ، ذى القعدة ٩٨٧ هـ ، رقم ٢١٨ / ١١٧ ، رجب٩٧١هـ
(١٨٢) دفتر المهمةرقم ٢ / ١٢٤ ، رمضان ٩٦٣ هـ ، رقم ٤ / ١١٠ ،ذى القعدة ٩٦٧ هـ

(١٨٣) دفتر المهمة رقم ٢٥ / ١٨١ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ ، دفتر مالية دن مدورة رقم ٢٣١٤ / ٤٦ ـ ٩٢

(١٨٤) كامل كبجى رقم ١٥٢ / ٦٨ ، شوال ١٠١٢ هـ

(١٨٥) كامل كبجى رقم ١٥٢ / ٣٨ ، ذى القعدة ١٠١٢ هـ

(١٨٦) كامل كبجى ، رؤوس رقم ٢٣٦ / ٢٣٦ ، ذى القعدة ٩٨٧ هـ رقم١٣٨ / ١٢ ، صفر ١٠٠٨ هـ ، رقم ٨٠ / ٩٨١٢٩٠ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢١٢ / ١٥ ، جمادى الاولى ٩٦١هـ دفتر المهمة رقم ١٥ / ١٠٨ ،٩٧٩ هـ

(١٨٧) كامل كبجى رقم ٧٤ / ٢٩٣ ، ربيعالاخرة ٩٧٢هـ ، ربيع٧٦ / ٩ ، ٩٧٩هـ

(١٨٨) كامل كبجى رقم ٢٤٤ / ٤ ، شعبان ٩٩٢ ، « دفتر مواجب متفرقة ديوان مصر » : مالية دن مدوره رقم ٤٤٥٣/ ١٦ ـ ٦٥

(١٨٩) دفتر المهمة ٦٢ / ٤٧ ، محرم ٩٩٦ هـ ، رقم٧ / ٧٣١ ، ربيع الاولى ٩٧٦ هـ

(١٩٠) كامل كبجى رقم ٨٠ / ١٠٩ ، محرم ٩٨١ هـ ، دفتر المهمة رقم٧٨ / ٥٧ ، رمضان١٠١٨ هـ

(١٩١) دفتر المهمةرقم ٦٥ / ٤٥ ، ذى القعدة٩٩٧ هـ ، رقم ١٤ / ١١٣ ، ربيع الاولى ٩٧٨ هـ

(١٩٢) كامل كبجى رقم ٨٣ / ١٦٢ ـ ١٦٣ ، ٩٨٣هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٣٦ / ١٣٣ ـ ١٣٤ ، ٩٨٧ هـ

(١٩٣) دفتر المهمة رقم ٤٧ / ٢١٢ ، جمادى الاخرة٩٩٠ هـ

(١٩٤) دفتر المهمة رقم ٦٥ / ٣١ ، شوال ٩٩٧هـ ، رقم٤ / ٣٠ ، جمادى الاولى ٩٦٧ هـ

(١٩٥) دفتر المهمة رقم ٥٦ / ١٢ ، ٩٩٣ هـ ، رقم ٢٥ / ١١٢ ، ذى الحجة ٩٨١ هـ ، كامل كبجى رقم ٨٠ / ٨٥ ، ٩٨١ هـ

(١٩٦) دفتر المهمة رقم ٢ / ١ ، ربيع الاولى ٩٦٣ هـ

(١٩٧) كامل كبجى رقم ٦٤ / ٢٤٤ ، شعبان ٩٧٨ هـ

(١٩٨) دفتر المهمة رقم ٦٥ / ٣١ ، ذى القعدة ٩٩٧ هـ

(١٩٩) تصنيف على اميرى ، مجموعة احمد الاول رقم ١٠٣ ، شعبان ١٠١٤ هـ ، كامل كبجى رقم ٨٠/ ٢٢ ، ربيع الاولى٩٨١ هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٥ / ١٢٠ ، صفر ٩٩٨ هـ

(٢٠٠) كامل كبجى رقم ٧٦ / ٣٨٠ ، ربيع الاولى ٩٧٧ هـ ، دفتر ؤوس رقم ٢١٨ / ٤٧ ، صفر ٩٧١ هـ دفتر المهمة رقم ٢٥ / ١٨١ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٣٩ / ٢٠١ ، شوال ٩٨٩ هـ

(٢٠١) كامل كبجى رقم ٨٠ / ٧٢ ، شوال٩٨٠ هـ

(٢٠٢) دفتر المهمة رقم ٢٥ / ٩٩ ، ذى الحجة ٩٨١ هـ

(٢٠٣) كامل كبجى رقم ١٠٨ / ٢١٨ ، رمضان ٩٩٢ هـ

(٢٠٤) دفتر مالية دن مدورة رقم ٢٣١٤ / ٤٦ ـ ٩٢ ، ١٠١٤ هـ

(٢٠٥) دفتر المهمة رقم ٧ / ٣٥٣ ، رمضان ٩٧٥ هـ ، رقم ٢٤ / ٣١٨ ، صفر ٩٨٢ هـ

(٢٠٦) ارشيف طوب قابو سراى ، اوراق رقم ٥٨٠٧ ،رقم ٦٤٧٩ ، ابن اياس ، ج ٥ / ٤٠٩ ـ ٤١٠ ، الديار بكرى، ورق ٤٢٨
(٢٠٧) ارشيف سراى طوبقابو ، اوراق رقم ٦٤٥٤ ، ربيع الاولى ٩٤٥ هـ
(٢٠٨) كامل كبجى رقم ٧٠ / ١٦٤ ، رجب ١٠١٣ هـ
(٢٠٩) « .. قديم الايا مدن مصر قوللرى برجانبه خدمت تعيين اولنقده ، مصر محافظه سى ايچون ، سده سعادتدن قول طائفه سى كوندرلك ، عادت قديمة اولوب ، مصر قوللرى واروب ، اكر اسكندرية واكر دمياط ، واكر رشيد بندر لرى محافظة سنه ، وساير خدمات همايونه متعلق خصوصلرن مزبور قوللرندن يوزر والليشر نفر ، بكلريكى برخدمته تعيين .. » : دفتر المهمة رقم ٧/٤٥٩ ، ذى القعدة ٩٧٥ هـ ، كذا انظر رقم ١٩ / ٣٣٩ ، ربيع الاخرة ٩٨٠ هـ
(٢١٠) دفتر المهمة رقم ٧ / ٢١٤ ، جماديالاخرة ٩٧٥ هـ
(٢١١) دفتر المهمة رقم ١٩ / ٣٣٩ ، ربيع الاخرة ٩٨٠ هـ
(٢١٢) دفتر المهمة رقم ٧ / ٨٥٤، جمادى الاولى ٩٧٦ هـ
(٢١٣) دفتر المهمة رقم ٧ / ٢٦٠ ، رجب ٩٧٥ هـ
(٢١٤) دفتر المهمة رقم ٧ / ٤٥٩ ، ذى القدة ٩٧٥ هـ
(٢١٥) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٦ / ٢٥١ ، ذى القعدة ٩٨١ هـ
(٢١٦) كامل كبجى رقم ١٢٣ / ٣٦ ، ربيع ٩٩٨ هـ
(٢١٧) كامل كبجى رقم ٨٠ / ١٩٠ ، صفر ٩٨١ هـ ، رقم ١٠٦ / ٦١ ، ذى الحجة ٩٩٣ ، رقم ١٥٢ / ١٤١ ، ذى القعدة ١٠١٢ هـ، رقم ٨٧ / ٨٣ ، شوال ٩٨٢ هـ
(٢١٨) كامل كبجى رقم١٥٥ / ١٠٨ ، ربيع الاخرة ١٠١٣ هـ
(٢١٩) دفتر المهمة رقم ١٨ / ٢٧ ، صفر ٩٧٩ هـ
(٢٢٠) دفتر المهمة رقم ٧ / ٢٦٠ ، رجب ٩٧٥ هـ رقم ١٧ / ٢٧ ، صفر ٩٧٩ هـ
(٢٢١) دفتر المهمة رقم ٦٠ / ٢٥٥ ، جمادى الاولى ٩٩٤ هـ ، دفتر مالية دن مدوره رقم ٢٢١٤ / ٨ ـ ١٠
(٢٢٢) دفتر المهمة رقم ١٦ / ٣٠٧ ، ذى الحجة٩٧٨ هـ
(٢٢٣) كامل كبجى رقم ٧٠ / ٣٨٦ ، صفر ١٠١١ هـ ، دفتر المهمة رقم ٨٠ / ٢٤٦ ، رجب ١٠١٣ هـ
(٢٢٤) دفتر المهمة رقم ٧ / ٤٥٩ ، ذى القعدة ٨٧٥ هـ ، ارشيف طوب قابو سراى ، اوراق رقم ٢٩٥٣
(٢٢٥) دفتر المهمة رقم ٧ / ٤٥٩ ، ذى القعدة ٩٧٥ هـ
(٢٢٦) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٢٩٥٣
(٢٢٧) دفتر المهمة رقم ٨١ / ٢٤٦ ، رجب ١٠٢٣ هـ
(٢٢٨) دفتر المهمة رقم ٢٢ / ١٧٥ ، ذى القعدة ٩٨٠ هـ
(٢٢٩) دفتر المهمة رقم ٧٣ / ٢٨٢ ، ذى القعدة ١٠٠٣ هـ

(٢٣٠) المنواني ، ص ١٤٥ ، دفترالمهمة رقم ١٤/ ٢٨٦ ، ربيع الاولى ٩٧٨ هـ

(٢٣١) Uzuncarsli , Kapikulu Ocaklari , I , 172

(٢٣٢) دفتر المهمةرقم ٧ / ٣١٣ ، شعبان ٩٧٥ هـ

(٢٣٣) دفتر المهمة رقم ١٦ / ١١٥ ، ذى القعدة ٩٧٩ هـ ، رقم ٦٧ / ٥٧ ، ربيع الاولى ٩٩٩هـ

(٢٣٤) دفتر المهمة رقم ٣٦ / ٨٩ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ ، ص ٩٢ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ ، ص ١٢٦ ، ربيع الاخرة ٩٨٢ هـ

(٢٣٥) Kapikulu Ocaklari , I , 172 : Kanunlar , s. 357

(٢٣٦) تواريخ مصر القاهرة ، ورق ١١٨ أ

(٢٣٧) تواريخ مصر القاهرة ، ١١ـ ب ، جلال زاده صالح جلبى : مصر تاريخى، ورق ١٧ أ.

(٢٣٨) دفتر المهمة رقم ٧ / ٤٦٢ ، ذى القعدة ٩٧٥ هـ

(٢٣٩) C . Orhonlu , Telhisler , s. 102 , 110

(٢٤٠) دفتر المهمة رقم ٧ / ٢١٨ ، جمادى الاخرة ٩٧٥ هـ ، ص ٧٦٩ ، ربيع الاولى٩٧٦ هـ

(٢٤١) البكرى ، فيض المنان ، ورق ١٠٧ ب ، المنح الرحمانية ، ص ٥٩ ، ١٦٠٠

(٢٤٢) دفتر المهمة رقم ٤٦ / ٧٠٢ ، ذى الحجة ٩٨٩ هـ

(٢٤٣) دفترالمهمة رقم ٥٩ / ٣٥ ، ربيع الاخرة ٩٩٣هـ

(٢٤٤) دفتر المهمة ٣٩ / ٣٥٢ ، ربيع الاولى ٩٨٨ هـ ، رقم ٧ / ٦٩١ ، صفر٩٧٦ هـ

(٢٤٥) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٦٤٥٤ ، ١٢٣٢١ ، ورق ٥٥ب ـ ٥٦ أ ، دفتر المهمة رقم ٣ / ٨٦ / ٩٨٥ هـ

(٢٤٦) دفتر المهمة رقم ٤٨ / ٢ ، ربيع الاخرة ٩٩٠ هـ

(٢٤٧) دفتر المهمة رقم ٢٣ / ٢٢ ، جمادى الاخرة٩٨١ هـ

(٢٤٨) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٦٤٥٤، ٩٤٥ هـ

(٢٤٩٨) اوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ٥٥ بـ ٥٦ أ، ٩٥١ هـ

(٢٥٠) دفتر المهمةرقم ٤٨ / ٢ ، ربيع الاخرة ٩٩٠ هـ

(٢٥١) دفتر المهمة رقم ٥ / ٢٨ ، جمادى الاخرة ٩٧٣ هـ

(٢٥٢) دفتر المهمة رقم ١٨ / ٨ ، رمضان ٩٧٩ هـ ، رقم ١٩ / ٢١١ ، ربيع الاولى ٩٧٨ هـ

(٢٥٣) دفتر المهمة رقم ١٨ /٨ ، رمضان٩٧٩ هـ

(٢٥٤) دفتر المهمة رقم ٨٤ / ١٤٧ ، محرم ٩٩٦ هـ

(٢٥٥) دفتر المهمة رقم ٢٣ / ١٢٢ ، رجب ٩٨١ هـ كامل كبجى رقم ٨٠ / ٨٢ ، شوال ٩٨٠هـ

(٢٥٦) دفتر المهمة رقم ١٢ / ٤٧ رمضان ٩٧٨ هـ

(٢٥٧) دفتر المهمة رقم ١٤ / ٢٢٧ ، صفر ٩٧٨ هـ

(٢٥٨) كامل كبجى رقم ٧٠/ ١٦٤ ، رجب ١٠١٣ هـ

(٢٥٩) دفتر المهمة رقم٧٥ / ٣٠٥ ، رمضان ١٠١٣ هـ

(٢٦٠) دفتر المهمة رقم ٧ / ٥٨٠ ، محرم ٩٧٦ هـ

(٢٦١) دفتر المهمة رقم ١٤ / ٣٣١ ، ربيع الاولى ٩٧٨ هـ ، ص ٥٤١ ، جمادى الاخرة ٩٧٨هـ ، رقم ٩ / ٦٥ ، ٩٧٧ هـ

(٢٦٢) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ٣٠٥ ، رمضان١٠١٣ هـ

(٢٦٣) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ٨٦ ، جمادى الاولى ٩٨٥ هـ ، اوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ٥٥ ب

(٢٦٤) دفتر المهمة رقم ٢٩ / ٧٦ ، شوال ٩٨٤ هـ

(٢٦٥) دفتر المهمة رقم ١٤ / ١٢٦ ، صفر ٩٧٨هـ

(٢٦٦) دفتر المهمة رقم ٣ / ١٩٥ ، صفر ٩٦٧ هـ

(٢٦٧) دفتر المهمة رقم ٦ / ١٢٢ ، ربيع الاولى ٩٧٢ هـ ، رقم ٣٥ / ٢٩٣ ، رجب ٩٨٦ هـ ، رقم ٥٢ / ١٨١ ، ذى الحجة ٩٩١هـ

(٢٦٨) دفتر المهمة رقم ٣٠ / ٢٠٢ ،ربيع الأولى ٩٨٥ هـ

(٢٦٩) دفتر المهمة رقم ٣٨ / ٩٩ ، صفر ٩٨٧ هـ

(٢٧٠) دفتر المهمة رقم ٥ / ٢٨٠ ، جمادى الاخرة ٩٧٣ هـ ، رقم ٢٧ / ٢٤٤ ، ذى القعدة ٩٨٣ هـ

(٢٧١) دفتر المهمة رقم ٢١ / ١١٨ ، شوال ٩٨٠ هـ

(٢٧٢) دفتر المهمة رقم ٥ / ٢٨٠ ، جمادى الاخرة٩٧٣ هـ ، رقم ٥٢ / ٣٤٣ ، ربيع الاخرة ٩٩٢ هـ

(٢٧٣) دفتر المهمة رقم ٢١ / ١٠١ ، شوال ٩٨٠ هـ

(٢٧٤) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ٢٤٤ ، ذى القعدة ٩٨٣ هـ

(٢٧٥) دفتر المهمة رقم ١٤ / ٢١٦ ، صفر ٩٧٨ هـ

(٢٧٦) سلانيكى ، ص ٢٦٠ ، الاسحاقى ، ص ١٥٤ ، الملوانى ، ص ١٦٧ ، الكواكب السائرة ، ورق ٢٨ ب ، الحلاق ١٩٢

(٢٧٧) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ٢٦٥ ، جمادى الاولى ١٠١٣ هـ

(٢٧٨) دفتر المهمة رقم ٧٨ / ٣٣٢ ، ربيع الاولى ١٠١٨ هـ ، زبدة التواريخ ، ج ٢ ، ورق ١١١أ- ب

الباب الرابع

التشكيلات المالية فى أيالة مصر

الباب الرابع
التشكيلات المالية فى أيالة مصر

لقد اتبعت الإدارة العثمانية المركزية ، منذ ضم أيالة مصر اليها ، اتبعت سياسة الانتقال التدريجى لمؤسسات مصر المختلفة حتى تتوافق مع النظم العثمانية وترتبط بها . ولذا كانت الإدارة العثمانية بمصر قد واجهت صعوبات كثيرة عند نقلها إدارة البلاد من يد النظام المملوكى العسكرى وربطها بالإدارة المركزية للدولة باستانبول . فقد ازدادت هذه الصعوبات تعقيدا عندما سعت للسيطرة على شؤن مصر المالية ، وذلك لأن المماليك قد اتبعوا نظاما سريا للمالية فى مصر لا يتيسر فهمة إلا لمن مارس تطبيقه والعمل فيه فعلا ، وأن تشكيلات المماليك لم تكن تتبع مؤسسةواحدة ، بل كانت أمور مصر المالية موزعة على عدة مؤسسات متشابكة . وعلاوة على ذلك كان إداريو المماليك يسيطرون على النظام المالى كله من القاعدة إلى القمة . ولذلك ، نلاحظ انه على الرغم من محاولات الإدارة المركزية المتكررة تطبيق النظم المالية العثمانية فى أيالة مصر ، فإنها اضطرت أخيرا لوضع نظاما ماليا وسطا بين النظام المملوكى الإقطاعى والنظام العثمانى المالى ، عرف باسم « نظام السالياني » ، حيث أعطى هذا النظام دورا هاما للنظام المالى المملوكى الذى كان مطبقا فى عهد السلطان قايتباى ، وبالخاصة فيما يتعلق بعملية تحصيل الأموال فى ولايات مصر المختلفة .

ومهما يكن من أمر ، فقد أعطى السلطان سليم خان أمير أمراء مصر المملوكى كافة الصلاحيات لإختيار مساعديه فى الشؤن المالية والإداية ، وذلك بعد أن أخفق محمد چلبى الذى عينه السلطان دفتردارا على أيالة مصر ، فيما كُلِّفَ به من مهام . وعندئذ ، بدأ خاير بك فى استخدام إداريى المماليك الذين أعلنوا الطاعة للإدارة الجديدة ، استخدامهم فى إدارة كافة أمور الأيالة الماليةتحت إشراف مباشر

. وإذا كان خاير بك قد أصبح ، على هذا النحو ، المسئول الأول عن أمور مصر المالية ، فقد كانت الإدارة المركزية ترسل إلى أيالة مصر من يشرف على ماليتها ويربط نظمها المالية بنظم الدولة المركزية . ففي شوال عام ٩٢٧ هـ ، توجه «دفتردار العرب» قولا قسز محمد بك إلى مصر للتفتيش على أحوال الأيالة المالية والإدارية ، وضم محصولات موانيها في دمياط والإسكندرية إلى الخزينة الميرية . واستمرت أمور الأيالة المالية تُدار بيد مباشري الأموال من المماليك وتحت إشراف أمير أمراء مصر وإدارة الدولة المركزية حتى عام ٩٢٨ هـ . وقد حاول أمير أمراء مصر مصطفى باشا نقل كافة الشؤن المالية والإدارية للأيالة من يد المماليك إلى يد الإداريين العثمانيين ، وعزل مباشري المماليك من وظائفهم ، ولكنه اكتفى بتعيين ناظرا للأموال من العثمانيين للإشراف الدائم على مالية الأيالة ، بسبب عدم توافر افراد من ذوي الخبرة والدراية في إدارة شؤن مصر المالية .

وعلى الرغم من ذلك ، لم تستقر أمور مصر المالية ، نظرا لحركات العصيان التي شملت انحاء الولاية المختلفة . واستمرت شئون الأيالة المالية مضطربة حتى مجيء الوزير الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر ، وقيامه بوضع قانون نامهٔ مصر عام ٩٣١هـ .وقد استفاد إبراهيم باشا ، عند وضعه النظام المالي الذي سيتبع في أيالة مصر ، أستفاد من قوانيين المالية والأراضي التي كانت سائدة في عهد السلطان قايتباي المملوكي(١) . ولذلك كان عليه ان يبحث عن افضل العناصر المملوكية في مصر ليوليه مهمة تطبيق هذا النظام الجديد، ويكلفة بعمل مساحة جديدة لأراضي مصر كلها لبيان مقدار خراجها السَّنوي ، وذلك بعد أن تمكن من العثور على دفاتر المالية والأراضي المملوكية التي كان مباشرو وكتبة المماليك قد أخفوها عقب دخول العثمانيين مصر . وهكذا ، اصطحب الوزير إبراهيم باشا ، عند مغادرة مصر ، الأمير المملوكي جانم الحمزاوي الذي شغل من قبل منصب ناظر الأموال أو مستوفي الأموال في مصر ، ثم أصبح كتخدا لأمير أمراء مصر خاير بك ، كما كان من المماليك الأوائل الذين أعلنوا اعترافهم بالإدارة العثمانية بمصر . وهناك في مركز الدولة بإسلامبول ، أحسن عليه السلطان سليمان

القانونى بمنصب ناظر الأموال بمصر . وبذلك قام جانم الحمزاوى بالمهام التى كُلف بها من عمل مساحة جديدة لأراضى مصر وسجلها فى دفاتر عرفت باسم « دفاتر الترابيع » عام ٩٣٣ هـ ، ووضع أول ميزانية لأيالة مصر فى العهد العثمانى ، مبينا فيها واردات مصر ودخلها ، ومصاريف الأيالة وإخراجاتها ، وذلك بحسب نظام الساليانة الجديد ، وإرسال الاموال الميرية الزائدة ، بعد سدّ كافة احتياجات مصر والتزاماتها ، إرسالها كخزينة إرسالية إلى إسلامبول كل عام مالى كامل(٢) . وقد أدّى جانم الحمزاوى جميع هذه المهام بنجاح خلال الفترة التى أقام فيها فى نظارة الأموال بمصر ، حيث ذكر صولا قزاده أن الحمزاوى تمكن فى العام الأول من إرسال ثمانية أحمال (٠٠٠ و ٨٠٠ ذهبية) إلى الآستانه عام ٩٣٢ هـ(٣) .

وهكذا ، وبعد أن أُعيد الإستقرار لإدارة الأيالة وماليتها ، بفضل مساعى جانم الحمزاوى ، والعديد من إداريى المماليك المخلصين الأمناء ، بدأت الإدارة العثمانية فى مصر وعلى رأسها أمير الأمراء سليمان باشا ، بدأت فى نقل تدريجى للشئون المالية بالأيالة من يد المماليك إلى يد العثمانيين . وكانت الخطوة الأولى التى خطاها سليمان باشا فى هذا السبيل ، أن استبعد أصحاب النفوذ من الأمراء المماليك من إدارة الأيالة المالية ، وعلى رأسهم جانم الحمزاوى ناظر الأموال الذى كان قد بدأ فى منح المناصب المالية الهامة فى مصر لاتباعة وأقربائه من المماليك . وبذلك أوقف أمير أمراء مصر سليمان باشا النفوذ المملوكى فى شئون الأيالة المالية ، ورشّح أحد الأمراء العثمانيين من ذوى الخبرة لشغل وظيفة ناظر الأموال فى مصر (٤). وبذلك تم نقل الإدارة المالية فى مصَر إلى الإدارة العثمانية بشكل تدريجى .

دفتردار مصر (ناظر الأموال)

لقد عرّف قانون نامهٔ مصر ، المسئول عن شئون المالية والأراضى والأوقاف فى أيالة مصر باسم « ناظر الأموال »(٥) .وكان هذا المنصب فى الدولة المملوكية بمصر موزع على جهات كديوان الوزير . وديوان النظر ، وديوان الخاص ، وديوان المُفرد ، حيث تجمّعت صلاحيات كل هذه الدواوين المالية الملغاه ، تجمعت فى يد «ناظر الأموال » .

وحتى اواسط القرن ١٠ هـ ١٦م ، استمر المسئول عن النظر فى شئون الأيالة المالية المختلفة ، استمر يعرف باسم « ناظر الأموال » ، حيث بدأ هذا اللقب يختفى تدريجيا فى دفاتر الديوان الهمايونى ويحل محله لقب « دفتردار مصر»(٦) أو « دفتردار الخزينة العامرة بمصر » (مصر خزينة عامره دفتردارى)(٧).

أ- تعيين دفتردار مصر : لقد كان أمير أمراء مصر هو وكيل السلطان المطلق فى إدارة كافة شئون أيالة مصر بما فيها الشئون المالية . ولذلك يُعدّ المسئول الأول عن شئون مصر المالية أمام السلطان والديوان الهمايونى بمركز الدولة . ولما كان من المتعذر على أمير أمراء مصر المتابعة المباشرة لهذه الأمور المالية سواء فى مركز الأيالة بالقاهرة أو فى ولاياتها ، فقد لزم على إدارة الدولة المركزية تعيين أميراً معتمداً للنظر فى هذه الشئون المالية للأيالة عرف باسم « ناظر الأموال » ونظراً لأهمية هذا المنصب ، فقد اهتمت الدولة بإختيار أحد الأمراء المشهود لهم بالدين والأمانة والإستقامة ممن لديهم خبرة واسعة فى الأمور المالية لتوليته . وقد بينت البراءة التى صدرت فى عهد أمير أمراء مصر مسيح باشا لتعيين دفتردارا جديدا للأيالة ، بينّت شروط إختيار الدفتردار على النحو التالى : « .. أنه ينبغى أن يكون المرشح لهذا المنصب موصوف بمكارم الاخلاق ، ومستحق لهذا المنصب ، وذو أمانة واستقامة ، وعلى دين ، كما أنه يجب أن يكون موصوف بالكفاءة العالية فى الأعمال الكتابية ، وأن يرى فيه السلطان أنه يمكن الاعتماد عليه ، وأنه مستعد لبذل جهده ومساعيه فى تحصيل الأموال السلطانية الميرية ، وفى صيانة الرعية .. »(*) .

ومهما يكن من أمر ، فحتى النصف الثانى من القرن ١٠ هـ /١٦ م ، كان صاحب هذا المنصب يختار من بين أمراء وخدم القابو قولى (الدركاه العالى)

(*) « ... مكارم أخلاق ، وفور استحقاق ، امانت واستقامت ، كمال ديانت صاحبى ، كتابته كفايتى ، وبركّى تحصيلاً تنده رعاياىى سياستنده مساعى وجهد صرف ايده جكنده ، اعتماد واعتقاد همايون اولديغى ... » : تصديف كامل كبجى من دفاتر الديوان الهمايونى رقم ٩١ ، ص ٣٤٩ .

ممن أظهروا كفاءة ودراية فى تحصيل الأموال الميرية أو فى الأمور الكتابية الأخرى(٨) .واعتبارا من للنصف الثاني من هذا القرن ، اصبح من المعتاد تعيين الدفتردارية السابقين والمتقاعدين فى منصب دفتر دارية مصر ، كتعيين دفتردار الروميللى السابق عام ٩٩٤ هـ(٩) ، ودفتردار دياربكر السابق عام ٩٩٥ هـ(١٠) ، ودفتردار حلب السابق عام ٩٩٨هـ(١١) ، ودفتردار الأناضول السابق عام ١٠١٤ هـ(١٢) . ولما كانت كل هذه المناصب وبالخاصة دفتردارية الروميللى والأناضول هى أعلى درجة من دفتردارية مصر ، فقد كان هذا المنصب يوجه لهؤلاء الدفتردارية السابقين بعلاوة عبارة عن منصب السنجقية بمصر(١٣) ، بحيث إذا عين أحد الأمراء الأقل درجة تتنزع منهم درجة سنجقية مصر هذه ، وتوجه إليهم فقط دفتردارية مصر . ولكن منذ أوائل القرن ١١ هـ / ١٧ م ، أصبح توجيه منصب دفتردارية مصر مع درجة السنجقية عادة معمول بها(١٥) .

وكان منصب الدفتردارية بمصر يُوجه بعرض مباشر من الأمير الراغب فى هذا المنصب على الديوان الهمايونى ، ثم على السلطان ، أو بعرض وترشيح أمير أمراء مصر لأحد الأمراء ، ومن ثم ، كانت تصدر براءة التعيين بموجب تصديق السلطان على العرض بالموافقة . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر أحمد باشا (٩٩٨ ـ ١٠٠٣ هـ) بأن سنان باشا من أمراء مصر المحافظين الكفء الذين أظهروا جدية وإخلاص فى تحصيل الأموال الميرية ، وأنه جدير بالعناية السلطانية فقد صدر تعيين الأمير المذكور محل الدفتردار المعزول(١٦) . وعموما ، لم يكن من الممكن للأمير المعين فى منصب دفتردار مصر أن يتسلم مهام منصبه ، إلا بعد وصول البراءة التى يعين فى هذا المنصب بمقتضاها من الآستانة ، وإلا فعلية أن يرُسل إلى مركز الدولة لإستعجال وصول هذه البراءة(١٧) .

وإعتبارا من أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م بدأت الهدايا المقدمة لهيئة الديوان الهمايونى وللسلطان نفسه للوصول إلى مناصب الدولة الهامة ، بدأت تلعب دورا هاما فى اختيار أنسب الأشخاص لشغل هذا المنصب ، وذلك إلى جانب الشروط الأخلاقية والمهنية الأخرى(١٨) .

ولم يكن بقاء دفتردار مصر في منصبه مرتبطا بعزل أمير أمراء مصر وتعيين آخر بدلا منه ، وإنما كان أداء الدفتردار لوظائفه في الأيالة بأمانة واستقامة ، وقدرته على التفاهم مع أمير أمراء مصر والتعاون معه لتدوير شئون الأيالة الإدارية والمالية ، ومع أمراء مصر وإمريي الأيالة الآخرين ومع الجند أيضا ، ومحافظته على الأموال الميرية ، وعدم تحميل الرعية أعباء فوق الطاقة ، وإرساله الخزينة الإرسالية في موعدها وبدون نقصان تحت إشراف أمير أمراء مصر ، كل هذا كان من الأسباب الموجبة لإستمرار دفتردار مصر في وظيفته(١٩) . وعموما ، كانت فترة تصرف الأمير في هذا المنصب ، عام واحد ، يجدد بموافقة الديوان الهمايوني وبتصديق السلطان وبصدور براءة جديد . وقد كان تقرير أمير أمراء مصر الذي كان يرفعه دوريا على الأستانه يحيطها فيه علما بما يجرى عليه شئون الأيالة العامة ، ومنها الأمور المالية ، كان سببا في إبقاء دفتردار مصر في منصبه مع منحه الترقيات المناسبة أيضا (٢٠).

وقد كان دفتردار مصر يتقاضى سالياته قدرها فيما بين ٢٣٠ : ٤٠٠ ألف أقچة ، حيث وصلت هذه السالياته في أوائل القرن ١١هـ / ١٧ م ، الى ٦٠٠و٠٠٠ أقچة سنويا . وترجع هذه الزيادة إلى حرص الدولة على تعيين دفتردار مركز السلطنة من ذوى المرتبات المرتفعة والخبرة والدراية في نفس الوقت ، وذلك بغرض محاولة العمل على زيادة الخزينة الإرسالية المصرية التي كانت ترسل سنويا إلى الأستانه . ولكن هذا الإجراء زاد من عبء الخزينة الميرية في الأيالة ولم يتحقق هذا الهدف المقصود إلا نادرا(٢١) .

والجدول التالي يبيّن مقدار ساليانات دفترداري مصر وفقاً لمناصبهم السابقة في إدارة الدولة .

اسم الدفتردار	الخدمة السابقة	تاريخ التعيين	الساليانه	اسم الدفتردار	الخدمة السابقة	تاريخ التعيين	الساليانه
إبراهيم بك	-	٩٦٣ هـ	٢٣٠ ألف	-	دفتردار الروميلي	٩٩٤ هـ	٣٠٠ ألف
مصطفى جلبي	كاتب يني جري	٩٨٠ هـ	٣٠٠	-	دفتردار حلب	٩٩٨ هـ	٤٠٠
محمد بك	-	٩٨٧ هـ	٤٥٠	حسن بك	باش دفتردار	١٠١٢ هـ	٦٠٠
سنان جلبي	كاتب مقاطعة	٩٩٠ هـ	٢٤٠	مراد بك	دفتردار الأناضول	١٠١٣ هـ	٦٠٠
حسن بك	-		٢٤٠	محمد بك	تشانجي الديوان	١٠١٤ هـ	٦٠٠

ب ـ وظائف ناظر أموال (دفتردار) مصر : لقد كانت الوظائف والمهام التى كان يقوم بها ناظر الأموال بمصر تواكب التطورات التى تمر بها الأيالة خلال المرحلة الإنتقالية للإدارة العثمانية (٩٢٣ ـ ٩٣١ هـ) . فكانت أهم الوظائف التى كان يكلف بها ناظر الأموال خلال هذه المرحلة ، والتى كانت تنفذ بموجب أوامر مباشرة من السلطان نفسه ، محاولة معرفة النظم التى كانت مطبقة فى العصر المملوكى ، والبحث عن دفاتر المالية والإدارة المملوكية المفقودة وضبط خراج مصر ، ومحاولة إجراء مساحة جديدة لأراضى مصر ، وتحصيل هذا الخراج بموجب الدفاتر المملوكية القديمة « دفاتر الارتفاع » ، والإشراف على العمال ومباشرى الأموال فى الولايات ، وتوفير مواجب وساليانات جند الدولة بمصر وأمرائها ، وأيضا احتياجات الدولة الميرية سواء فى مصر أو فى مركز الدولة . وكان أمير أمراء مصر ، خلال هذه المرحلة مسئولا مسئولية مباشرة عن أداء هذه المهام سواء كان ناظر الأموال متواجدا فعلا أم غير متواجد .

واستمرت وظائف ناظر الأموال بمصر غير مستقرة ، وتخضع لتطورات الأحداث فى مصر وللأوامر السلطانية ، حتى صدور قانون نامهٔ مصر عام ٩٣١ هـ . وهكذا ، تحددت صلاحيات ناظر الأموال بموجب هذا القانون ، كما فُصِّلت هذه الصلاحيات والوظائف من خلال براءات تعيين دفتردارية مصر كل على حدة بحسب ملابسات تعيين كل منهم ، والظروف التى كانت تمر بها الأيالة فى ذلك الوقت . ويبيِّن الحكم الصادر فى فترة ولاية أمير أمراء مصر مسيح باشا (٩٨٢ ـ ٩٨٨ هـ) ، والمتعلق بناظر الأموال محمد أفندى هذه الصلاحيات على النحو التالى : « .. أنه صدر القرار بتوجيه وظيفة دفتردارية خزينتى العامرة بطريق النظارة مع مرتبة السنجقية بأيالة مصر بعد اليوم لمحمد أفندى ، فاليقوم بوظائفه وخدماته فى محافظة الولاية المذكورة . وليساعده أمير أمراء مصر مسيح باشا على أداء وظائفه هذه على الوجه المناسب وبدون تقصير ، وليظهر مساعيه وليبذل قصارى جهده فى الأمور المتعلقة بوظيفة دفتردارية خزينتى العامرة بمصر . وليعرف الأمراء فى تلك الديار والقضاة الحكام ومشايخ العربان وعامة الكُشّاف ، ومتصرفى الأعمال ومباشرى الأموال ، وأرباب المقاطعات عموما

وروزنامه ومحاسبى خزينتى العامرة ، وملتزمى المقاطعات ، وجميع أرباب الأقلام صغيرهم وكبيرهم، ليعرفوا جمعا الدفتردار المشار إليه كأمير محافظ ، فليرجعوا إليه فى كافة الأمور المتعلقة بالأموال الميرية صغيرها وكبيرها ... » (*).

وقد اعتبر قانون نامهء مصر أمير أمراء ناظر الأمور المتعلقة بالميرى فى الأيالة ، وذلك باعتبار أن هذه الأمور المالية جزء لا يتجزأ من المسئولية العامة لأمير أمراء مصر فى إدارة كافة شئون الأيالة كوكيل مطلق للسلطان(٢٢) . وذلك فى حين أن كان ناظر الأموال فى مصر مسئولا بصفة مباشرة أمام أمير الأمراء، ثم أمام السلطان نفسه عن تنفيذ وتدوير كافة الشئون المالية فى مؤسسات الأيالة المختلفة . وكان على كل من أمير أمراء مصر وناظر الأموال التعاون والتفاهم فيما بينهما على أداء كافة المهام المتعلقة بالأموال الميرية على أفضل وجه(٢٣) . وكان ناظر الأموال يقوم بعرض ما يعن له من أمور على الآستانه بمعرفة أمير الأمراء ، ولا يتخطاه بحال من الأحوال(٢٤) . ولما كانت المسئولية فى تحصيل خراج مصر ، مسئولية مشتركة بين كل من أمير الأمراء وناظر الأموال . وكان إتمام الخزينة الإرسالية المصرية وتوفيرها كل عام بدون نقصان وإرسالها إلى الآستانة دون تأخير ، من أهم ما يسأل عنه أمير أمراء مصر كل عام مالى ، كان أمير الأمراء يقوم بالتفتيش على محاسبات ناظر الأموال عند حدوث أى نقص أو خلل فى مقدار هذه الخزينة الإرسالية . وعلى هذا النحو ، كان ناظر الأموال

(*) « .. بعد اليوم ، ولايت مزبوره (مصر) سنجق هما يونمله ، نظارات طريقيله خزينة عامره م دفترداری اولوب ، شويله كه وظايف خدمات ... ولايت مزبورة محافظه سيدر . مصر بكلربكيسى مسيح باشا وجه مناسب كوريكى اوزره ، بى قصور مؤدى قيله ، وخزينة عامره م دفتردار رلغنه متعلق امور ده بدل مقدور ظهوره كتوره . اوديار ده أمرا قضاة حكام ومشايخ عربان وعامة كشافه ومتصرفين اعمال ومباشرين أموال ، عموما مقاطعات اربابنده وخزينه عامره مك روزنامه ومحاسب جيلرى ، ومقاطعة جيلرى ، وبالجملة ارباب اقلامك صغير وكبيرى ، مومى إليه دفترداريني محافظة بكى بيلوب ، جزئى وكلّى ماله متعلق اموردة مراجعات ايده لر ... » : كامل كبجى رقم ٩١ ، ص ٣٢٨ ، ذى الحجة ٩٨٧ هـ .

يعرض كافة الأمور المالية الهامة على أمير الأمراء فى الديوان العالى قبل تنفيذها وإقرارها ، كما كان أمير الأمراء يرسل التقارير الدورية إلى الآستانه عارضا فيها سياسته المالية فى أنحاء الأيالة ، ومدى كفاءة ناظر الأموال فى تطبيق هذه السياسة . وعندئذ كانت الإدارة المركزية تصدر الأمر بمنح ترقية لناظر الأموال نظرا لدوره الهام فى إنجاح سياسة الإدارة المالية فى مصر(٢٥) .

وبصفه عامة ، كان ناظر الأموال (الدفتردار) يقوم بالنظر فى الأمور المالية والإدارية مع معاونيه فى ديوان مصر العالى تحت رئاسة أمير الأمراء ، وفى مجلسه الخاص تحت رئاسته . ولم تتوقف صلاحياته عند هذا الحد ، بل كان مكلفا بمتابعة تنفيذ كافة الشئون المالية الدورية للأيالة ، علاوة على قرارات الديوان الهمايونى التى أقرت فى ديوان مصر العالى . أما الشئون المالية والإدارية الخارجة عن صلاحيات الدفتردار فكان يرفعها بمعرفة أمير أمراء مصر على الآستانة ، حيث كان يقوم بتنفيذ قرارات مركز الدولة فى هذا الخصوص(٢٦) .

وكما كان ناظر الأموال فى مصر يباشر وظائفه فى مركز الأيالة على هذا النحو ، كان أيضا يكلف بالتفتيش على شئون الأراضى فى الولايات ، حيث كان يجمع العُمّال والمباشرين فى تلك الولايات فى مجلس خاص به ، ويشرف على شئونهم المالية(٢٧) ، ويقوم بالتفتيش على أمور الكُشّاف ومشايخ العربان فى الولايات من وقت لآخر ليحول دون إنتشار البدع فى تلك المناطق(٢٨) . ومن الملاحظ أن هؤلاء الإداريين المحليين قد بدأوا فى استحداث البدع وإيقاع أضرار جسيمة بالاهالى وبالمال الميرى فى النصف الثانى من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، وذلك نتيجة تهاون دفترداريه مصر فى الإشراف المباشر على هؤلاء الإداريين فى الولايات(٢٩) . فظهرت بدع « الطُلبة » ، و « الوجبة » و « النزلة »(٣٠) .. وغيرها ممّا كان يُعرف فى ذلك الوقت باسم « التكاليف العرفية » .

ويعتبر دفتردار مصر هو المساعد الأول لأمير أمراء مصر فى الأمور المالية والشئون الإدارية المتعلقة بها . ففى ديوان مصر العالى الذى كان يرأسه أمير أمراء مصر ، وكان دفتردار مصر من أعضائه الأساسيين ، كان الدفتردار يقوم

بالنظر فى الشئون المالية للأمراء السناجق والجنود المكلفين بأعمال الحراسة والأمن فى مركز الأيالة وفى الولايات ، ولقاضى مصر ، وقضاه الولايات والمناطق القضائية الأخرى ، وأيضا المتعلقة بالأحكام والكُشاف ومشايخ العربان الذين كانوا يتولون إدارة الولايات بمصر . فكان الدفتردار يقوم بتوفير مرتبات أمراء الدولة السناجق فى مصر وعلمائها وجنودها وجميع منسوبى مؤسساتها من خلال الميزانية السنوية للأيالة(٣١) . وكان قانون نامه مصر قد قرر عدم توزيع ساليانات الأمراء السناجق وعلوفات أفراد الجماعات العسكرية فى مصر نقدا من الخزينة مباشرة ، وتحويل حاصلات الأراضى الميرية لسد مرتبات موظفى الأيالة ، بحيث تقوم كل طائفة بإرسال رجالها إلى مناطق بذاتها يحدّدها لها ناظر الأموال ، بغرض تحصيل الأموال الخاصة بسالياناتها وعلوفاتها . وعندئذ ، كان ناظر الأموال يقوم بمعرفة « شهر امينى » (أمين المدينة) بمقارنة دفاتر الأموال المحُصلة بدفاتر الديوان ، حيث تُعتمد من الديوان العالى لتوزع على كل أمير وكل اغا جماعة ، فيوزعها بالتالى على أفراد الجماعات العسكرية ، وتُرسل صورة من دفاتر المواجب والعلوفات هذه إلى الآستانه(٣٢) . ومن ناحية أخرى ، كان الدفتردار مسئولا أيضا عن إدارة الأراضى التى عهُد بها إلى بعض الأشخاص الأمناء من أفراد جماعات مصر العسكرية وبالخاصة جماعات كَوكللو واتلو توفنكچى ، والچراكيسة(٣٣) ، والچاوشية . كما كان يسعى لتوفير مواجب جند المتاويه المرسلين من إسلامبول للحراسة فى مصر ، أو من مصر للقيام ببعض المهام فى الحرمين الشريّفين أو جدة أو اليمن أو الحبشة، ويقوم بتدراك كافة احتياجاتهم وبالإشراف على إرسالها وتوزيعها على الجنود فى وقتها المناسب(٣٤) .

وبموجب ما بيده من دفاتر ، كان ناظر الأموال يشرف على توزيع مرتبات قاضى مصر وقضاه الولايات ومخصّصاتهم من الجراية والعليق فى موعدها ودون نقصان(٣٥) . أما الّدعاوى والشكاوى المتعلقة بالأمور المالية ، فكان يناقشها قبل تحويلها إلى قاضى مصر ، ويرفع تقريره بخصوصها إليه(٣٦) . وقد حّدد قانون نامه مصر صلاحيات ناظر الأموال مصر فى هذا الخصوص مبينا أن

عموم الدعاوى المتعلقة ببيت المال يفصل فيها بحضور أمير الأمراء بالأيالة ويمباشرة ورقابة قاضى مصر ، وذلك بعد الاستماع إلى جميع الأطراف والإحاطة بكافة تفصيلاتها . أما الدعاوى المالية التى لا تزيد عن ٠٠٠و٢٠ أقجة فكان أمين بيت المال يمكنه أن ينظر فيها بمفرده ، والتى تتجاوز هذا المبلغ وحتى ٠٠٠و١٠٠ أقجه كان يفصل فيها ديوان مصر العالى بمعرفة ناظر الأموال وبإشراف القاضى، والتى تزيد عن هذا المبلغ كان ناظر الأموال يعرضها على الأستانة بمعرفة أمير الأمراء بمصر (٣٧). وفى حكم صادر عن الأستانه عام ٩٧٢ هـ ، تقرر نظر ناظر الأموال فى الدعاوى المالية حتى مبلغ ٢٠٠٠ ذهبية فى الديوان العالى بمصر ، أما ما يزيد عن ذلك ، فقد تقرر عرضه على الأستانه لينظر فيه الديوان الهمايونى أولا(٣٨) .

ولما كان الكُشّاف ومشايخ العربان والأمناء وغيرهم من العمال هم بالنسبة لناظر الأموال عمال تحصيل أموال يعملون على مباشرة الرعايا للأراضى فى مناطقهم ، وإعدادها للزراعة ، وينظرون فى كل ما من شأنه المحافظة على المال الميرى فى الولايات ، ويقومون بتحصيل خراج الأراضى من ولاياتهم بموجب الدفاتر التى بأيديهم دون ظلم وتعدى على الرعية أو تهاون فى الأموال الميرية . لذلك كله كان ناظر الأموال هو المسئول الأول عن هذه الفئة وأعمالها أمام أمير أمراء مصر ثم أمام الأستانه . فكان على الدفتردار تنفيذ أوامر مركز الدولة فيما يتعلق بتعيين وترقية وعقاب وعزل الكشاف ومشايخ العربان والعمال(٣٩) ، كما كان يجرى تفتيشا دوريا على كل ما يتعلق بإداريى الولايات من أمور ، حيث كان يتابع مباشرتهم لوظائفهم فى الولايات ، وتحصيل قروضهم وديونهم ، ونظر قاضى مصر للدعاوى المالية المرفوعة ضدهم . وعلاوة على ذلك ، كان يشرف على محاسباتهم ويباشر توزيع مرتباتهم عليهم وإرسال المساعدات العسكرية والإدارية والمالية التى يحتاجونها إليهم فى الوقت المناسب(٤٠) .

وإذا كان أمير أمراء مصر هو المسئول الأول عن إعداد خزينة مصر الإرسالية وتوفيرها ، وإرسالها دون نقصان إلى الأستانه فى موعدها ، فإن كافة هذه المراحل إبتداء من رعاية إستزراع أراضى مصر التى تُعدّ المصدر الرئيسى للدخل،

والإشراف على تحصيل الأموال منها ، وتوجيه مصروفات الأيالة في وجوهها ، وإعداد الدفاتر اللازمة لذلك ، ثم حصر بقايا دخل مصر ، وإعداد دفاتر الخزينة الإرسالية التي تُرسل إلى الآستانه من خلال تتبع دفاتر الروزنامه والمقاطعات فالمحاسبات المحفوظة في الديوان العالي ، و أيضا الدفاتر الموجودة في ديوانه الخاص ، كانت على رأس المهام التي كان يقوم بها ناظر الأموال بمصر ، حيث كانت تعرض المحاسبات على والي مصر ، ثم ترفع مع الخزينة إلى الآستانه(٤١).

وفي ديوان مصر العالي أيضا ، كان دفتردار مصر يعرض على أمير الأمراء خلاصة المعاملات المالية الهامة التي عُرضت عليه في مجلسة الخاص لإقرارها ، وكانت تأتي على رأس هذه المعاملات تعيينات أفراد الجماعات العسكرية وملتزمي المقاطعات أولئك الذين عُهد إليهم خدمة تحصيل الأموال الميّرية في الولايات . وكان قانون نامه مصر قد قضى بعرض مثل هذه الأمور على الآستانه بمعرفة أمير الأمراء ، على أن يحظر تعيين اتباع أمير الأمراء أو الأمراء في هذه الوظائف الميرية(٤٢) ، وكان يلزم على كل من يتقدم لهذه الوظائف من أفراد الجماعات العسكريةإحضار كفيل مناسب له حتى يتم تسليمه العهده الميرية(٤٣) . ولكن خلال النصف الثاني من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، ولما زاد عدد جند الدركاه العالي بمصر ، أصبحت هذه المهام توجه لهم في الأعم الأغلب(٤٤) ، حيث صدرت الأوامر من الآستانه لناظر الأموال بتوجيه هذه المقاطعات لأشخاص قادرين على الإيفاء بإلتزاماتهم تجاه المال الميرى من الأمناء الثقات(٤٥) . ولما كان تعيين العمال والمباشرين من صميم صلاحيات دفتردار مصر ، فقد قرر نامه مصر توجيه قريتين أو ثلاث قرى إلى كل عامل كفء بحسب قدرته ، وبالتزام يتناسب مع الخراج المعتاد لهذه القرية ، وذلك بموجب دفاتر المساحة الموجودة في الديوان العالي وبمعرفة أمين هذه الدفاتر ، حيث كان يعين على كل جماعة عمال ومباشرين « أمين » مناسب ، ويوضع في خدمتهم مجموعة من الكتبة . ويقوم ناظر الأموال ، في كل هذا ، بمتابعة تسجيل اسم كل عامل ومباشر مال ومقاطعته وكل ما يتعلق بإلتزام هذه المقاطعة أو تلك في دفاتر مستقلة وخاصة بالمقاطعات نحو « مقاطعات الشرقية » ، و « مقاطعات المنصورة » وغيرها ، ثم

ترفع هذه الدفاتر المفصلة على الأستانة للتصديق عليها . ولم يكن من الممكن تسليم ناظر الأموال المقاطعات لأصحابها إلا بعد الحصول على معلومات كافيةعن الكفلاء(٤٦) .

وهكذا ، كان دفتردار مصر يقوم بمباشرة تنفيذ الأوامر المالية التى عرضت لتصديق أمير الأمراء عليها فى الديوان العالى . أما الأمور الهامة التى تحتاج للعرض على الأستانه فكان يتم عرضها بمعرفة أمير أمراء مصر نفسه . وعموما كان الدفتردار ينظر فى كافة أمور الأيالة المالية المحلية ، تلك التى لا تحتاج للعرض فى الديوان العالى أو فى الديوان الهمايونى من أمور دورية وشئون يومية ، حيث يناقشها مع هيئته المالية ، ويبتّ فيها فى ديوانه الخاص .

وقد قرر قانون نامة مصر أن يقوم دفتردار مصر بعقد ديوانه فى الأيام التى لا ينعقد فيها الديوان الهمايونى . ولما كان قد تقرر أيضا عقد الديوان العالى أربع أيام فى الأسبوع ، فمن الضرورى أن يقوم ناظر الأموال بدعوة مجلسه للإنعقاد فى الثلاثة أيام الباقية(٤٧) . وقد كان هذا المجلس يجتمع أيضا كلما استدعت الضرورة ذلك .

أما هيئة هذا الديوان الذى كان يرأسه دفتردار مصر ، فكانت تتمثل فى «شهر أمين » (أمين المدينة) الذى أبرزه قانون نامه‌ء مصر على انه وكيل ناظر الأموال ونائبه ، وكان يقوم بمتابعة تنفيذ أوامر ناظر الأموال ، والتفتيش على الكتبة ومباشرى الأموال وكافة أعمال المال الميرى المحلية الأخرى(٤٨) ، وأحيانا يرتقى شهر امينى هذا فيصل إلى منصب الدفتردارية فى مصر(٤٩) ، علاوة على « باش روزنامه جى » (رئيس كتّبة الديوان) ، وهيئته الكبيرة من الروزنامه جية (كتبة الديوان) ، وكان رئيس الكتبة هذا يُعيّن عادة من كتبة الديوان الهمايونى من ذوى الخبرة والدراية(٥٠) . وكان هو وهيئته من أهم أعضاء الديوان العالى ، وديوان الدفتردار فى نفس الوقت . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت هيئة كتبة ديوان الدفتردار التى كانت تنظر فى كافة الأمور المتعلقة بواردات ومصاريف أيالة مصر ، كانت تنقسم إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول : ويمثله كتبة المقاطعات (مقاطعه جيلر) الذين كانوا يباشرون وظائفهم في الأقلام المختلفة بالديوان العالي كقلم الشرقية وقلم الغربية وقلم الجيزة وقلم الغلال(٥١) .

القسم الثاني : ويمثله كتبة « شهر قلمي » (قلم لمدينة) الذين كانوا يقومون بالنظر في دفاتر الضرائب التي كانت تتحصل من الجمارك ، وكتبة « روزنامه قلمي » (قلم الروزنامه) ، وكانوا ينظرون في دفاتر الكشوفية الكبيرة ، وساليانات أمراء الأمراء والأمراء السناجق المحافظين ، ومعاشات المتقاعدين ، ومصاريف الصرة ، وكافة مصاريف الحرمين الشريفين ، وكتبة « محاسبه قلمي» (قلم المحاسبَة) الذين كانت مهمتهم مراجعة دفاتر المصاريف في قلم الروزنامة(٥٢) .

القسم الثالث : ويمثله كتبه « مقابلة قلمي » (قلم علوفات الجند) ، وكانوا ينظرون في دفاتر علوفات جند الأوجاقات بمصر(٥٣) ، وكتبه « غلال مصرفي قلمي » (قلم مصاريف الغلال) ، وكانوا ينظرون في دفتر الجراية والعليق الخاصة بموظفي الدولة بمصر (٥٤).

وعلاوة على طائفة الكتبة هذه ، كان يُدعى بعض المتصرفين ومباشري الأموال الذين لهم أمور تتعلق بهم ستبحث في هذا المجلس لحضور هذا المجلس . وكان هؤلاء يعينون بترشيح ناظر الأموال وبمعرفة أمير الأمراء ، وكانت مدة التزاماتهم ثلاث سنوات ، حيث كانت تُجدد سنوياً طالما مستمرين في الإيفاء بالتزاماتهم المالية ، وفي إظهار الكفاءة في إدارة شئون هذه الإلتزامات(٥٥) . وبوجه عام كانت الأمور المتعلقة بإلتزام أمانات الملتزمين والعمال تنظر أولا في مجلس الدفتردار هذا ، وعندئذ ، كان هؤلاء يحضرون جلسات هذا الديوان ، وإذا استدعى الأمر عرض ما يخص هؤلاء الملتزمين والمتصرفين على ديوان مصر العالي ، كان يتم هذا تحت إشراف أمير الأمراء(٥٦). وعندما كان هؤلاء العمّال من الملتزمين يتسببون في الإضرار بالأموال الميرية ، وفي ظلم الأهالي والتعدي على حقوقهم ، واستحداث البدع ، كان ناظر الأموال يأمر بالتفتيش على دفاترهم ، وتحصيل ما بقى في ذممهم من حقوق للأهالي أو المال الميري(٥٧) .

وهكذا ، كان مجلس دفتردار مصر يباشر أعماله ، حيث يبدأ في مناقشة ُمور المالية المحولة عن دواوين مصر المختلفة بحسب أهميتها ، ثم ينظر بعد ك في الأمور الطارئة التي تعرض علّى ناظر الأموال للبت فيها ، ثم يقوم ؤساء الأقلام بمباشرة أعمالهم اليوميه المعتادة من تحرير وتسجيل كل ما علق بالأيالة في الشئون المالية كل في دفتره الخاص .وكان رئيس هذا الديوان اشر تحصيلات الأموال الميرية ، وبقاياها الموجودة في ذمة المباشرين ، وإرسال حولات، وذلك علاوة على إكمال المعاملات المالية التي لم تكن قد تمت إجراءاتها ى الديوان العالى(٥٨) . وكان هذا المجلس يستقبل الأمناء الذين كانت الدولة رسلهم إلى مصر من وقت لآخر لتقصي بعض الأمور المالية في الأيالة ولاياتها، حيث كان هؤلاء يقومون بالتفتيش على دفتر محاسبات مختلف أقلام المالية ، فيُحررون دفترا مفصلا حول الوضع المالي للأيالة ، وخراج أراضي صر ، وعن أى المقاطعات كانت هذه الواردات ، وعن أى فترة زمنية تعود هذه تحصيلات ، وإلتزامات الحكام والملتزمين وتسليماتهم والبقايا الموجودة في معهم حتى تاريخه .. إلخ ، ثم يرفع هذا التقرير إلى الديوان الهمايوني بمركز دولة لدراسته ، وإصدار القررات المناسبة بشأنه(٥٩) . وفي هذا الديوان أيضا ، ان يُستدعى كفلاء الملتزمين الذين لم يتمكنوا من أداء التزاماتهم ، فيطالبون الديون الواقعة على المتكفلين بهم من ملتزمين وعمال ومباشرين وكشاف مشايخ عربان أيضا ، فيُحصِّل منهم النقص الواقع ، وفي حالة عدم كفاية أموال كفيل لتغطية المستحقات الميرية ، وأيضا في حالة عدم وجود كفيل ، كان دفتردار يقرر في ديوانه حبس الملتزم ، وتحصيل هذه المستحقات من أمواله أسبابه الخاصة(٦٠) . وفي مجلس دفتردار مصر ، كانت توجه الإلتزامات بدايه ، عد أن يقر الديوان تعييناتها ، كانت توجه للعمال وغيرهم ، حيث يرسلون إلى واحي مصر وولاياتها المختلفة لتحصيل المال الميرى ، وذلك بعد تعيين مهلة حددة لهم ، ومصاريفهم الميرية المعروف باسم « حق الطريق »(٦١) .

ولما كان دفتردار مصر هو المساعد الأول لأمير أمراء مصر في الشئون المالية الإدارية في الأيالة ، قد كان أميرا لأمراء يكلفه بالتفتيش الدورى على كافة

شئون إداريى وحكام الأيالة المتعلقة بالمال الميرى ، وذلك حتى يتمكن أمير الأمراء من إتباع سياسة متوازنة بين تحصيل الدخل الميرى بدون نقصان وأداء التزامات الأيالة المالية تجاه الآستانه ، ورعاية شئون الرعية وعدم التعدى على حقوقهم . ولذلك ، كان قيام دفتردار مصر بهذه المهمّة جزء لا يتجزأ من مسئوليات أمير أمراء مصر . وعلى هذا النحو ، كانت كافة القرارات الصادرة عن الديوان الهمايونى بالآستانه والديوان العالى بمصر فيما يتعلق بشئون الإدارة المالية لمصر ، كانت تحول إلى مجلس الدفتردار ، حيث يقوم الدفتردار بتنفيذ هذه القرارات ، ويتتبعها والإشراف على تنفيذها فى مختلف الولايات . وفى هذا الخصوص ، قرر قانون نامه مصر ، أن يقوم ناظر الأموال وشهر أمينى بالنظر فى محاسبات الكشاف فى مطلع كل عام مالى ، فإذا كانت مساوية للعام السابق تقبل ، أما إذا تبين نقصها عن المحاسبة السابقة ، كان يرفع الأمر إلى أمير أمراء مصر ، حيث يتقرر التفتيش الدقيق على الكشاف(٦٢) . كما كان تجرى عملية التفتيش على الكشاف ومشايخ العربان والعمال والأمناء وكافة المباشرين ، إذا ما تبيّن تعديهم على الأهالى بدون وجه حق ، واستحداثهم البدع فى أنحاء البلاد ، وخراب الأراضى الموجودة تحت نظارة كل منهم(٦٣) . وفى أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، تسببت تجاوزات الملتزمين فى نقص المال الميرى ، وبالتالى نقص الخزينة الإرسالية التى كانت ترسل كل عام إلى الآستانه ، الأمر الذى جعل مركز الدولة ترسل الأوامر تلو الأوامر لأمير أمراء مصر ولدفترداره لتقصّى حقائق الوضع ورفعها بالتفصيل إلى الآستانه . وقد أدى قصور دفتردارية مصر وأمراء أمرائها خلال هذه الفترة ، فى أداء المهام المالية والإدارية الموكلة إليهم إلى ظهور حركات العصيان بين طوائف الأيالة المختلفة ، والتعدى على أموال الدولة الميرية وعلى الرغم من تكليف أمراء أمراء مصر ودفترداريها الجدد بإصلاح أمور الأيالة المالية ، إلا أن حركة الفساد الإدارى التى كانت قد بدأت فى مركز الدولة ، قد انتقلت بالتالى إلى إمارة أمراء مصر ، فلم تجدى محاولات الإصلاح التى قامت بها الدولة حتى أواخر القرن ١١ هـ /١٧ م(٦٤) .

وإذا كان دفتردار مصر المسئول الأول عن إدارة شئون الأراضى بالأيالة ،

والإشراف على ملتزميها ماليا وإداريا ، فقد كانت إدارة أراضي الأوقاف خارجة تماما عن صلاحياته ، بل كانت تُحَّول في ديوان مصر العَّالي إلى ناظر آخر يعرف باسم « ناظر النظار » . وكان ناظر النظار هذا ، مسئول عن شئون أراضي أوقاف مصر أمام أمير الأمراء والقاضي .

وإتمامًا لعرض الصورة العامة لإدارة مصر المالية والإدارية ، يجدر بنا أن نذكر، أن ناظر النظار هذا ، عادة ما كان ينتخب من أهل القلم من ذوى الدراية ومن أفراد أوجاقات مصر العسكرية ومن أمرائها المعتمدين ، حيث كان يتم تعيينه بمعرفة أمير أمراء مصر بعد العرض على الآستانه(٦٥) . وكانت أهم وظائف ناظر النظار تنحصر في تحصيل واردات أوقاف السلاطين الچراكسة والأمراء وأرباب الخيرات الموجودة في مصر ، وضبطها ، وتسليمها بموجب دفاترها التفصيلية للخزينة الميرية(٦٦) ، وتعمير الأوقاف الخربة والمهدَّمة(٦٧) ، والنظر في محاسبات الأوقاف مع الكتبة الموجودين تحت نظارته(٦٨) ، ورفع التقارير المتعلقة بأحوال الأوقاف إلى الآستانه من وقت لآخر(٦٩) .

وعلاوة على ما تقدم من وظائف ومسئوليات لدفتردار مصر ، فقد كان يعهد إليه أيضا المسئولية الأولى عن الأيالة عندما يتوفى أمير أمراء مصر فجأة ، أو عند إنهائه لفترة ولايته في مصر ، وذلك بصفة « قائمقام » . فعندما عاد أمير أمراء مصر إبراهيم باشا (٩٩١ ـ ٩٩٢هـ) إلى الآستانه ، حل محله دفتردار مصر سنان باشا كقائمقام(٧٠) ، كما حل محل محمد باشا (١٠١٦ ـ ١٠٢٠ هـ) في أيالة مصر محمد بك ، وذلك حتى وصول أمير الأمراء الجديد(٧١) . وأحيانا ما كان يعهد لدفتردار مصر بهذا المنصب بالأشتراك مع قاضي مصر (٧٢). ويبين تولية دفترداريةمصر لهذا المنصب ، مدى احاطتهم علما بأمور الأيالة الإدارية والمالية ، ممَّا جعلهم من أفضل العناصر التي يمكنها أن تملاء هذا الفراغ الذي تركه أمير الأمراء على الإطلاق إذا صدقوا .

ج ـ عزل دفتردار مصر : إذا كان أمر تعيين وعزل دفتردار مصر يتم من قبل مركز الدولة ، فقد ثبت انه كان لأمير أمراء مصر تأثيرا مباشرا في ذلك . فمن خلال ترشيح أمير أمراء مصر كان يتم عادة الانتخاب ، ومن خلال تقريره

كان أيضا يتم العزل(٧٣) . وعموما ، كان عزل دفتردار مصر يقع عند ظهور تقصير مؤثر فى قيامه بالمهام المنوط بها، أو ظهور دلائل عن تصرفاته المريبة وغير السليمة كظلم الأهالى وأخذ الرشاوى وإحداث البدع ، وخيانه المال العام الميرى ... وغيرها(٧٤) كما كان تعيين دفتردار مصر فى وظيفة أخرى بالدولة(٧٥)، أو إحالته إلى التقاعد بسبب تقدم العمر به من أسباب العزل(٧٦) . وعندئذ ، كان أمير الأمراء يقوم بالإشراف على التفتيش على كافة معاملات الدفتردار المعزول من واقع الدفاتر الموجودة بالديوان العالى ويقلم الروزنامة ، حيث كانت ترفع نتيجة عملية التفتيش هذه على الآستانه . أما إذا كان هذا الدفتردار معزول بسبب إنحرافه ، فكانت المحكمة تشرف على عملية التفتيش هذه ، ثم على تحصيل ديون الدفتردار ، حيث يتم العرض بعد ذلك على مركز الدولة(٧٧) . وفى حالة وفاة الدفتردار أثناء أدائه لمهام وظائفة ، كانت مخلفاته تضبط بمعرفة جاوش ترسله الآستانه لهذا الغرض ، وتحت إشراف أمير أمراء مصر ، حيث تحرر بمتروكاته دفترا مفصلا ، وترسل صورة من هذا الدفتر مع المنقول منها ، وما يخص الخزينة الميرية ، وذلك بعد أداء ديونه والحقوق الشرعية الأخرى للورثة(٧٨) .





صورة صفحة من دفتر مسوبات « نيشان همايون » يحتوي على أمر صادر لوزير مصر حول خزينة مصر الإرسالية (أرشيف رئاسة الوزراء - دفاتر مختلف ومتنوع رقم ١٥)

صورة لحكم صادر إلى أمير أمراء مصر من الديوان الهمايوني منقولة عن دفتر المهمة حول أحوال مصر المالية (أرشيف رئاسة الوزراء ، دفاتر المهمة رقم ٤٦/ حكم ٢٦١)

حواشى الباب الرابع

(١) kanular ,s. 362, 366, 378, 382
(٢) سهيلى ، تاريخ مصر جديد ، ورق ٥٤ ب
(٣) صولاق زاده ،تاريخ ، ص ٤٥٠
(٤) البكرى ، المنح الرحمانية ، ص ٦٣
(٥) kaunlar , s. 379 - 380
(٦) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ١٤، ٢١ ب ، كامل كبجى رقم ٢٠٩ / ٨٠ ، ٩٥٧ هـ ، دفتر المهمة رقم ٢/ ١١٨ ، رمضان ٩٥٧ هـ ، رقم ٦ / ٢٥٣ ، رجب ٩٧٥ هـ ، رقم ٧ / ٣٤٥ ، ٩٧٥ هـ
(٧) دفتر ذيل المهمة رقم ٣ / ٨٨ ، محرم ٩٨٤ هـ
(٨) دفتر المهمة رقم ١ / ٣٥ ، ٩٦٢ هـ ، كامل كبجى رقم ١٢٣ / ٨٥ ، ٩٩٩ هـ
(٩) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٦٢ / ٨٢ ، ٩٩٤ هـ
(١٠) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٩ / ٢٠٣ ، ٩٩٥ هـ
(١١) كامل كبجى ، رؤوس رقم ٢٥٢ / ٢٠٧ ، ٩٩٨ هـ
(١٢) كامل كبجى رقم ١٥٥ / ٢٥ ، ١٠١٤ هـ
(١٣) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٢ / ٢٠٧ ، ٩٩٨ هـ
(١٤) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٣ / ٦ ، ١٠٠١ هـ
(١٥) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٢ / ٣٩ ، رمضان ١٠١٤ هـ
(١٦) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٣ / ٦ ، ١٠٠١
(١٧) كامل كبجى رقم ١٠٥ / ٥١ ، ٩٩٢ هـ
(١٨) مصطفى سلانيكى ، تاريخ ، ص ٣٤١
(٢٠) kanunlar s. 380
(٢١) دفتر المهمة رقم ٣٩ / ٧٢ ، شوال ٩٨٧ هـ
(٢٢) دفتر المهمة رقم ٢ / ١١٨ ، رمضان ٩٦٣ هـ
(٢٣) كامل كبجى رقم ١٥٥ / ٢٥ ، ١٠١٢ هـ ، رقم ١٦١ / ٤٠ ، ١٠١٣ هـ
(٢٤) kanunlar , s. 379
(٢٥) kanular , s. 380
(٢٦) كامل كيجى رقم ٩١ / ٢٤٩ ، ٩٨٧ هـ
(٢٧) دفتر للهمة رقم ٢ / ١١٨ ، ٩٦٤ هـ
(٢٨) kanunlar , s. 379 - 380
(٢٩) kanunlar , s. 365, 376 , 377

(٣٠) kanunlar , s. 361 , 363 , 370 ,377
(٣١) دفتر المهمة رقم ٢١ / ٩٢ ، رقم ١٦ / ٢٤ ، ذى القعدة ٩٨٠ هـ
(٣٢) دفتر المهمة رقم ٧٤ / ٣٣ ، ١٠٠٤ هـ
(٣٣) دفتر المهمة رقم ٧٦ / ٥٧ ، ١٠٠٩ هـ
(٣٤) دفتر المهمة رقم ٧ / ٧٧٦ ، صفر ٩٧٦ هـ، kanunlar , s. 381
(٣٥) kanunlar , s. 379
(٣٦) دفتر المهمة رقم ٢٥ / ٦ ، ذى القعدة و ٩٨١ هـ
(٣٧) كامل كبجى رقم ٨٦ / ١٠٤ ، محرم ٩٨٤ هـ ، دفتر المهمة رقم ٣٤ ، ٢٩٥ ، ربيع الاخرة ٩٨٦ هـ
(٣٨) دفتر المهمة رقم ٥ / ٦٣ ، محرم ٩٧٣ هـ
(٣٩) kanunlar , s. 381
(٤٠) دفتر المهمة رقم ٧/ ١٣٥ ، ربيع الاولى ٩٧٢ هـ
(٤١) kanunlar , s. 361 , 364
(٤٢) kanunlar , s. 360 , 361 , 363 , 365
(٤٣) انظر فصل « خزينة مصر الارسالية »
(٤٤) kaunlar , s. 379
(٤٥) دفتر المهمة رقم ٦ / ٢٢٧ ، ٩٧٢ هـ
(٤٦) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٦ / ٢٥١ ، ذى القعدة ٩٨١ هـ ، رقم ١١١ / ٩٤ ، ربيع الاخرة ٩٩٩ هـ
(٤٧) دفتر المهمة رقم ٣٣ / ٢٥٦ ، ذى القعدة ٩٨٥ هـ
(٤٨) دفتر المهمة رقم ٣ / ١٦٠ ، محرم ٩٦٧ هـ ، kanunlar , s. 360
(٤٩) kanunlar , s. 378 , 380
(٥٠) kanunlar , s. 365 , 367 , 370 , 371
(٥١) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٦٨ / ٨٢ ، ٩٨٨ هـ
(٥٢) كامل كبجى رقم ١٥٥ / ١ ، محرم ١٠١٣ هـ
(٥٣) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٠٨ / ١٥ ، جمادى الاولى ٩٥٤ هـ ، رقم ١٥٥ / ١٠٨ ربيع الاخرة ١٠١٣ هـ ، رقم ١١١ / ٢ ، ذى القعدة ٩٩٥ هـ kanunlar , s. 380
(٥٤) كامل كبجى رقم ٨٥ / ٤١
(٥٥) كامل كبجى رقم ١٥٤ / ٥٨ ، ذى القعدة ١٠١٢ هـ
(٥٦) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢١٢ / ١٥ ، جمادى الاولى ٩٦١ هـ kanunlar , s. 380 , 381
(٥٧) دفتر المهمة رقم ٦ / ٢٢٧ ، ٩٧٢ هـ ، كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٣٨ / ٨٤ ، ذى القعدة ٩٨٨ هـ
(٥٨) kanunlar , s. 365 - 367 ,380 , 381

(٥٩) دفتر المهمة رقم ٧٤ / ٣٣ ، ذى القعدة ١٠٠٤ هـ ، ذيل المهمة رقم ٢ / ١٨٥ ، ذى الحجة ٩٨٢ هـ

(٦٠) kanunlar , s. 380

(٦١) دفتر المهمة رقم ٦١ / ١٠٧ ، شوال ٩٩٤ هـ

(٦٢) دفتر المهمة رقم ٦ / ٢١٨ ، ٩٧٢ هـ ، دفتر ماليه دن مدوره قم ٢٧٧٥ / ٦٨٨ ، رجب ٩٧٣ هـ ، دفتر المهمة رقم ٢٤ / ٢٩ ، ذى القعدة ٩٨١ هـ kanunlar , s. 363 , 366.

(٦٣) قانون نامه مصر ، مكتبة السليمانية ، مجموعة ايا صوفيا رقم ٤٨٧١ / ورق ١٣٨ أ ـ ب ، kanunlar , s. 367

(٦٤) kanunlar , s. 361

(٦٥) kanunlar , s. 373 , 379 - 377

(٦٦) دفتر المهمة رقم ٥ / ٣١٢ ، جمادى الخرة ٩٧٣ هـ ، رقم ٦١ / ١٥ ، شوال ٩٩٤ هـ ، رقم ٢٢ / ١٦٣ ، ربيع الاولى ٩٨١ هـ ، ذيل المهمة رقم ٢ / ٢٥٨ ب ، ٩٨٣ هـ ، ورق ١٨٥ أ ، ٩٨٢ هـ

(٦٧) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٦ / ٢٥٠ ، جمادى الاولى ، رقم ٢٤٩ / ١١٨ شعبان ٩٩٥ هـ

(٦٨) دفتر المهمة رقم ٤ / ١١٨ ، ذى القعدة ٩٦٧ هـ ، رقم ٧ / ٣١٠ ، شوال ٩٧٨ هـ

(٦٩) دفتر الممهة رقم ٣٥ / ١١٠ ، جمادى الاولى ٩٨٦ هـ

(٧٠) دفتر المهمة رقم ٣٥ / ١١٠ ، ٩٨٦ هـ

(٧١) دفتر المهمة رقم ٧ / ٣٤٦ ، رمضان ٩٧٥ هـ

(٧٢) الحلاق ، ورق ٢٩٠ ب ، عبد الكريم ، ورق ١٦ أ ، البكرى ، المنح الرحمانية ، ص ١٢٥

(٧٣) البكرى ، المنح الرحمانية ، ص ١٢٥

(٧٤) الللوانى ، ص ١٣٨ ، دفتر المهمة ٧ / ٢٤٤ ، ربيع الاخرة ٩٧٥ هـ

(٧٥) دفترة المهمة رقم ٢٧ / ٥١ ، رجب ٩٨٣ هـ

(٧٦) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ٥١ ، رجب ٩٨٣ هـ

(٧٧) دفتر المهمة رقم ٢١ / ٢٩ ، رمضان ٩٨٠ هـ

(٧٨)كامل كبجى رقم ٣٢ ، شعبان ١٠٠٦ هـ

(٧٩) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ٥١ ، ٩٨٣ هـ

الباب الخامس

التشكيلات القضائية
فى أيالة مصر

الباب الخامس
التشكيلات القضائية فى أيالة مصر

لقد كانت التشكيلات القضائية فى الدولة المملوكية هى التشكيلات الوحيدة البعيدة عن تأثير أرباب السيوف من المماليك ، حيث كان يتولى هذه المناصب العلماء من أبناء مصر الثقات . وكانت الأحكام الشرعية التى تصدر عن هذه الهيئة القضائية تلتزم المذهب للشافعي حتى عام ٦٦٣ هـ ، حيث تقرر تعيين قضاة عن المذاهب الحنفى والمالكى والحنبلى علاوة على قاضى المذهب الشافعى الذى كان بمثابة « شيخ الاسلام » فى الدولة . أما الشئون الشرعية والقضائية التي كانت تتعلق بجند المماليك فكان ينظر فيها قضاة العسكر من المذاهب الشافعى والحنفى والمالكى فقط .

واذا كانت التشكيلات الشرعية والقضائية فى مصر فى العصر المملوكى ، تنقسم إلى تشكيلات قضائية مدنية وأخرى عسكرية ، فقد حدث تطور فى هذه التشكيلات فى العهد العثمانى . ففى البداية لم تعرف التشكيلات القضائية فى الدولة العثمانية سوى قاضيا واحدا يعرف باسم « قاضي عسكر » ، وذلك نظرا لأن الدولة كانت قد نشأت نشأة عسكرية ، حيث كان هذا القاضي يلتزم فى احكامه الشرعية والقضائية المذهب الحنفى فقط .

وهكذا ، كان ينبغى على الدولة العثمانية ، عقب انتقال الإدارة فى مصر إليها، أن تخطوا خطوات تدريجية لربط المؤسسة القضائية بمصر بالتشكيلات القضائية والعدلية فى مركز الدولة. ولما كان هذا التغيير امراً ليس يسيرا على الإدارة الجديدة نظراً لإحتكاك هذه المؤسسة المباشر بالرعايا ، وتأثرهم بأى تغيير يحدث فى النظام الذى اعتادوا عليه ، فقد عمدت الدولة علي إبقاء النظام القضائى المملوكى القديم فى مصر ، كما هو ، وإجراء التغييرات التدريجية عليه ، وربطه

بالمؤسسة القضائية بمركز الدولة . فعقب دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، اصدر السلطان سليم خان أوامره بإبقاء قضاة المذاهب الاربعة بمصر فى مناصبهم كما هم ، حيث خلع عليهم الخلع المناسبة . وبعد أن استقرت أحوال أيالة مصر نسبيا ، خطت الإدارة العثمانية خطوة جديدة ، حيثُ عيّن أحد الأمراء العثمانيين إلى جانب القضاة الأربعة ليشرف على شئون الأيالة القضائية والشرعية ، وعرف هذا القاضى باسم « قاضى العرب » . ويذكر أوليا جلبى الرحالة التركى فى الجزء العاشر من كتابه « سياحتنامه » أنه عُينّ على قضاء مصر ، عقب ضمها للإدارة العثمانية ، قاضى عسكر الروميللى كمال باشا زادة أحمد أفندى ،.وهو من كبار الهيئة التى صحبت السلطان سليم عند توجهه إلى مصر[1] . ومهما يكن من أمر ، فقد بقيت كافة الصلاحيات بيد قضاة القضاة الأربعة . وخلال فترة ولاية أمير الأمراء خايربك ، حُدّدت صلاحيات هؤلاء القضاة ، حيث أرسل إلى مصر بعض العلماء العثمانيين بصلاحيات واسعة لتنظيم الشئون القضائية بالأيالة والإشراف عليها . . وفى عام ٩٢٨ هـ ، عيّن قاضياً عثمانيا لأول مرة فى مصر يعرف باسم « سيد جلبى » ، حيث أُحيلت إليه كافة شئون الأيالة القضائية والشرعية على المذاهب الأربعة ، كما أبقى على قضاة القضاة الأربعة القدامى كنواب لقاضىّ مصر ، بحيث لا يستعمل كل منهم أكثر من شاهدين فى مجلسه ، كما عيّن نواب لقاضى مصر فى ولايات مصر

وعلى هذا النحو ، وضعت النواة الأولى لأول تشكيل قضائى عثمانى فى مصر . ولكن ، لم تلبث هذه المؤسسة أن أصابها الإضطراب بسبب حركات العصيان التى انتشرت فى طول البلاد وعرضها خلال فترة ولاية مصطفى باشا (٩٢٨ ـ ٩٢٩ هـ) ، وأحمد باشا (٩٢٩ ـ ٩٣٠ هـ) . وإذا كان أمير أمراء مصر قاسم باشا قد حاول إعادة النظام لهذه المؤسسة ، إلا أنّها ظلت مضطربة حتى مجىء الوزير الأعظم إبراهيم باشا لمصر وتنظيمه للإدارة فيها عام ٩٣١ هـ. وقد وردت فقرات عديدة فى قانون نامه مصر تبين ما وصلت إليه

شئون البلاد العدلية والشرعية خلال هذه المرحلة الإنتقالية من اضطراب ، وما أنتشر نتيجة لذلك من بدع فى المجتمع بمصر ، حيث جاء فيها : « ... إنه كان فى الزمن القديم ، عندما يقترف أحد القرويين ذنبا ما ، ويُفصل فى امره ، تبرأ ذمته تماما ، ولكن الكُشّاف كانوا يعودون ويقبضون على هؤلاء مرة اخرى ويعتدون عليهم بأنواع الإيذاء المختلفة ... »(*) . وفى موضع آخر جاء : « .. وعندما كانت تحدث بعض المخاصمات بين بعض الرعايا من العوام ، كانوا يتوجهون لحل منازعاتهم عند والى المدينة بدون أن يرجعوا إلى مجلس حاكم الشرع فى شيء من ذلك ، حيث كان هذا الوالى يقوم بالفصل فى مثل هذه الخصومات بنفسه بدون وجه حق ، كما كان بعض القضاة فى مصر يقومون ببيع محاكمهم ووظيفة العمل بها لبعض النواب كمقاطعة . وعلاوة على ذلك ، كان هناك بعض النواب والمحضرين الأشرار الذين يرافقون قاضى الشرع ، يقومون بالكذب والتزوير والتلبيس فى الأمور الشرعية ، حيث كانوا يستبدلون الحق بالباطل المجحف ، ويظلمون المسلمين ويتعدون على حقوقهم ، عندما كانت تعرض بعض الدعاوى المشروعة من قبل مّدعى عاقل وبالغ ضد بعض الأشرار ، كان هؤلاء الظلمة لا يحضرون إلى المحكمة ، ويرسلون بدلا منهم وكلاء عنهم لحضور هذه الدعاوى ، حيث كانت حقوق الأهالى تضيع بهذا الشكل . وأيضا كان قد عُرض على الآستانه انّه الآن يقوم بعض الكُشّاف والأمناء ومشايخ العربان وسائر مباشرى الأموال بقتل بعض القرويين بغير وجه حق ، مدفوعين بحقدوحسد فى نفوسهم و بأسباب واهية ويقومون ، أيضا بسلب ونهب اموالهم وأغراضهم بغير وجه شرعى أو حق ، مما كان يوقع أشد المظالم والتعدى

(*) « .. وزمان قديمده فلاح طايفه سندن بركَناه صادر اولوب ، اول زماننده فاصل وقاطع خصومت اولوب ، مدّعيسيله ابرالشد قدن صكره ، كاشف لولانلر تكرار تجديد ايدوب ، محضا جريمه سن للق ايهون طوتب ، انواع تعدى وايذا ايدرلرايمش .. » . قانونلر ص ٣٦٢ .

على أهالى مدن وقرى الأيالة. »(*) .

وخلال هذه المرحلة الإنتقالية (٩٢٣ـ ٩٣١ هـ) ، وعلى الرغم من التغيير التدريجي الذى حدث في المؤسسة القضائية في مصر ، إلاّ أن هذا التغيير لم يتطرق إلى الشئون الشرعية قط . وكل ما حدث فى المؤسسة هذه ، هو أنّه أُسند للقاضى العثمانى الحنفى المذهب رئاسة هذه المؤسسة بدلا من القاضى ، واستمر القاضى العثمانى يقيم الشرع فى مختلف مؤسسات الأيالة الإدارية والمالية وبين الجند العثمانى على وجه الخصوص ، على المذهب الحنفى ، ويحوّل الأمور الشرعية المتعلقة بالمذاهب الثلاثة الأخرى إلى نوابه فى الأيالة . أما فيما يتعلق بالشئون الإدارية فى هذه المؤسسة القضائية ، ومدى ارتباط هذه المؤسسة، بالمؤسسة القضائية فى مركز الدولة ، خلال هذه الفترة ، فكأنت تجرى هذه الأمور بموجب الأوامر المرسلة من الآستانة مباشرة إلى مصر ، حيث تركت المعاملات المحلية فى ولايات مصر المختلفة على ما كان متعارف عليه فى تلك المناطق . وعلى أثر صدور قانون نامه مصر عام ٩٣١ هـ ، حدّدت الوظائف والمسئوليات الإدارية والقضائية والشرعية لكل من أمير أمراء مصر ولقاضى مصر ، حيث ربطت كافة مؤسسات الأيالة وتشكيلاتهابالمؤسسة القضائية(٢) ، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل النظام الشرعي فى أيالة مصر .

(*) « .. عوام أراسنده بعض مخاصمه ومجادله اولدقده ، حاكم الشرع مجلسنه وارمادن والى شهر قاتنه واروب ، أنده فصل خصومت اولورمش ، .. ، بعض قاضيلر محكمة لرك بروجه مقطوع بعض نايبلره صاتارلرمش .. ، ويوندن غيرى كذلك قاضى شرع قاتنده بعض نايبلر اشرّاتن بعض محضرلراولورمش كه تزوير وتلبيس ايدوب ، صورت حقده نيجه باطل ايشلرايشله يوب ، مسمانلره ظلم وتعدى اولورمش .. ، وبعض مشروع دعوالر اولد قده مدّعي حاضر وعاقل وبالغ ايكن ، بعض اشراً او لو رمش اونلرك كبى وكيل أيدوب ، كندولر مجلس شرعه وارمازلرايمش .. ، وحالياً دركاه معلامه شويله عرض اولنه كه ، كاشفلروا ميثلر ومشايخ عربان وساير مباشرين أموال ، حض نفسلرى ايجون بربهانة ايله فلاح طايفة سندن بعض سن بغير حق قتل ايدوب ، ويأخود بغير وجه شرع مالن واسبابن آلوب ، بونك كبى الم وتعدى ايدوب .. » ؛ قانونلر ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ .

وكما كان أمير أمراء مصر المسئول الأول بالأيالة ، ورئيس جميع مؤسسات مصر الإدارية والمالية ، كان يُعد أيضا ناظرا للتشكيلات القضائية فيما يتعلق بإدارة شئون الأيالة وفقا للأحكام الشرعية والقضائية . أما قاضي مصر فأُعتبر وكيل أمير الأمراء في الشئون الشرعية والقضائية في الأيالة ، حيث عين له نواب أربعة من العرب والترك في مركز الأيالة وعلى المناطق القضائية في نواحي وولايات مصر المختلفة نوابا مناسبين .

أ ـ تعيين قاضي مصر

لقد كانت أيالة مصر تعد بحق مركزاً هاما للدولة العثمانية في الشرق ، حيث كانت تباشر مصالح الدولة الهامة في المنطقة . ولذلك اهتمت الإدارة المركزية بمنصب القضاء بمصر اهتمامها بمختلف تشكيلات الأيالة الأخرى إن لم يكن أكثر بكثير ، حيث مُنح لقاضي مصر درجة في هيكل التشكيلات القضائية في الدولة تتناسب مع ما تقوم به أيالة مصر من دور .

ولكن ، قبل الحديث عن رئيس التشكيل القضائي في مصر ، ينبغي أولا أن نلقي نظرة على الهيكل القضائي في تشكيلات الدولة العثمانية العلمية . فقد كان خريجي المدارس العلمية في الدولة يتقدمون إمّا إلى العمل في سلك القضاء أو في سلك التدريس . فأمّا الذين يرغبون في العمل في القضاء الشرعي فكانوا يتقدمون بشهاداتهم ويسجلون اسمائهم في دفاتر قاضي العسكر ، وذلك بإعتبارهم « ملازمين » للقضاة . وكان من الممكن للمدرسين في الدولة الإنتقال للعمل في سلك القضاء الشرعي ، وذلك بعد قضائهم فترة ملازمة معينة في نفس درجه التدريس القديمة ، ومن ثم يبدأ الملازم في الإرتقاءحتى يأخذ دوره في التعيين في إحدى مناطق الدولة القضائية الصغيرة ، ثم الإنتقال منها إلى مناطق قضائية أعلى رتبة ، وذلك حتى يصل إلى رتبة قاضي عسكر الروميلي ، وهي أعلى منصب يمكن أن يصل إليه القاضي في التشكيلات القضائية في الدولة(٣) .

أمّا منصب قاضي مصر ، فكان يلي المناصب القضائية لمركز الدولة التالي :

استانبول ، ثم أدرنه ، ثم بروصه . وإذا كنا لم نتمكن من العثور على أى وثيقة تبين لنا منصب ودرجة قاضى مصر خلال النصف الأول من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ،

إلا أن أحد القيود (جمع قيد) فى أحد دفاتر الرؤوس الخاصة بالتعيينات (محرم ٩٨١ هـ) تبيّن أن منصب قضاء مصر كان يأتى فى الترتيب عقب قضاء عسكر الروميلى والأناضول ، وإدرنه ، وبروصة(٤) ، فى حين أن بعض القيود الأخرى تبين أن قضاء مصر يلى قضاء استانبول وإدرنه ، ثم بروصة ، ثم حلب ، حيث يأتى ترتيب قضاء الشام بعد قضاء مصر(٥) . وحتى أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م، كانت المناطق القضائية الكبرى التى تعرف بإسم « مولويّت » فى التشكيلات العملية العثمانية ، والتى تتراوح يومية قاضيها ما بين ٣٠٠ : ٥٠٠ آقچة ، كانت تتبع قاضى عسكر الروميلى . وإذا كان المؤرخ التركى اوزون چارشلى قد ذكر أن مناطق مصر وحلب والشام قد اصبحت من المناطق القضائية المولوّية(٦) ، إلا أن القيود التى وصلت إلينا والتى تعود للقرن ١٠ هـ / ١٦ م ، لم تشير إلى أن قضاة مصر قد عيُنوا على هذه الدرجه ، وذلك على الرغم من الحاق لقب « مولانا » باسم قاضى مصر (٧). والأمر الذى لاشك فيه أن قضاة مصر عينوا على رتبة « مولوّيت » منذ أواخر القرن ١٠ هـ /١٦م وأوائل القرن ١١ هـ / ١٧ م ، حيث بدأت الأحكام الموجهة لقاضى مصر تصفه بأنه حامل لقب المولوية(٨) .

وقد اعتادت الدولة على تعيين قاضى الشام الذى صدر قرار ترقيته لدرجة أعلى على قضاء مصر ، واستمر العرف والعادة تجرى على هذا النحو حتى أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م(٩) . واعتبارا من هذا الوقت ، أصبح قاضى بروصة يأخذ طريق ترقيته بتعيينه على قضاء مصر ، وذلك برتبة ودرجة قضاء أدرنة(١٠) . وأحيانا ما كان يعين قاضى سلانيك السابق على قضاء مصر أيضا(١١). ومهما يكن من أمر ، فإن هذا التدرج فى تعيين مناصب القضاء فى

الدولة يؤكد على مركز مصر بينها جميعًا . ويبين جارشلي في كتابه « القيم « التشكيلات العلمية في الدولة العثمانية » ، أن القضاة الذين كانوا يُعزلون عن المناطق القضائية في الشام وحلب ، ويكيشهر ، وسلانيك ، كانوا يعينون بحسب درجاتهم في قضاء مصر وأدرنه وبروصه . أمّا القضاة المعزولين عن قضاء بروصه ومصر فكانوا عادة ما يرتقون إلى مناصب قضاء مكة المكرمة أو أدرنه ، أو يعينون في منصب « أربالق أي تقاعدية » برتبة قضاء مكة أو أدرنه(١٢) .

ومنذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية وحتى عام ٩٢٤ هـ ، كان يشرف على شئون مصر القضائية قاضي عسكر العرب والعجم الذي استحدثه السلطان سليم خلال هذه الفترة ، حيث انتقلت صلاحيات هذا القاضي بعد ذلك إلى قاضي عسكر الأناضول . ومنذ ذلك الحين ، اصبح تعيين قاضي مصر يتم بترشيح قاضي عسكر الأناضول للشخص المناسب ، ومرة ثانية انتقلت هذه الصلاحيات ، خلال القرن ١١ هـ / ١٧ م ، إلى « شيخ الإسلام » في الدولة العثمانية .

وهكذا ،كان قاضي عسكر الأناضول أو شيخ الإسلام فيما بعد ، عندما ينحل قضاء مصر بانتهاء مدة القاضي المعتاد او لأي سبب آخر ، يقوم بعرض من يرشحه لهذا المنصب من المستحقين حسب درجاتهم ومراتبهم ، على الوزير الأعظم الذي يرفع هذا الترشيح بدوره إلى السلطان . وفي حالة تصديق السلطان على هذا الترشيح ، كان يصدر قرارا بتحرير براءة قضاء مصر ، وترسل بعد تسجيلها في دفاتر الديوان الهمايوني إلى مستحقها (١٣).

وبعد إتمام إجراء تعيين قاضي مصر الذي كان يُذكر بألقاب تشريفية مثل «مولانا» أو « مولا » (مولانا قاضي عسكر مصر) في الوثائق العثمانية التي تعود للقرنين (١٠ـ ١١ هـ / ١٦ ـ ١٧م)(١٤)، كان على القاضي الجديدأن يقوم بتوزيع ما يقدر بخمسة عشرة الف اقچة كرسم براءة على جند الدركاه العالي ، وإعطاء الهبات لأرباب الوظائف في الديوأن الهمايوني(١٥) .

وهكذا ، كانت الإدارة المركزية بالدولة تقوم بإرسال الأوامر التى تبين سياسة أمير أمراء مصر فى إدارة شئون قضاء مصر حتى وصول القاضى الجديد إلى الأيالة ، حيث كان أمير الأمراء يُكلَف بالتفتيش على أحوال القاضى السابق ، وحصر متروكاته إن كان قد توفى فى مقر وظيفته(١٦) . كما كانت ترسل التنبيهات بذلك اللازمة لقاضى مصر المعزول(١٧) .

وقبل أن يخرج قاضى مصر الجديد وأتباعه من أستانبول متوجها لتولى منصبه الجديد فى مصر ، كانت الإدارة المركزية ترسل الأوامر لجميع أمراء وقضاة الولايات والثغور الموجودة على الطريق الذى سيلسكه القاضى وأتباعة ، لتيسير عناء الرحلة عليهم ، وتوفير احتياجاتهم اللازمة حتى يصلون إلى القاهرة(١٨). ولمّا يصل خبر وصول قاضى مصر الجديد إلى حدود الأيالة ، كان رجال مصر وأرباب الديوان والعلماء والمشايخ وحشد كبير من الرعية يخرجون لاستقبالة ، حيث كان المولا وأتباعه يدخلون القاهرة فى موكب مهيب . وبعد أن يستقربهم المقام فى المنزل الذى أُعد للقاضى الجديد فى القاهرة ، كان يقوم بخلع الخلع المناسبة على العلماء والمشايخ بمصر بحسب العادة الجارية آنداك .

وقد روى لنا الرحالة أوليا چلبى الذى زار مصر فى النصف الثانى من القرن (١١ هـ / ١٧ م) ، كيفية استقبال قاضى مصر الجديد على النحو التالى : « .. وعندما كان يصل قاضى مصر إلى منزل الخانكةعلى حدود مصر ، كان أمير أمراء مصر يسرع بإرسال مطبخ وكيل الحاج إلى العادلية ، وفى اليوم التالى ، يخرج كتخدا الباشا ، وكتخدا الچاوشية ، ورئيس المتفرقة ، ورئيس المترجمين ، وجميع جند باشا مصر ، وعلماء الأيالة وصلحائهم وأشرافهم وكبار مشايخهم ، يخرجون جمعيا إلى منزل « العادلية » مقر استراحة قاضى مصر الجديد . وكان أكثر من ٢٠٠ ملازم يقفون على باب القاضى ، ويقوم كتخدا الباشا بدعوة القاضى الجديد وأتباعه إلى الوليمة . وبعد استراحة قاضى مصر الجديد لفترة فى هذا المنزل ، كانت الطوائف التى أتت لاستقباله تتهيأ لصحبته وحاشيته ، فى

موكب عظيم إلى القاهرة ، وكان يتقدم هذا الموكب كتخدا الباشا وكتخدا الجاوشية، ثم طوائف العلماء ، ثم الائمة والخطباء ، ثم يأتى مفتيو المذاهب ، ثم رئيس الملازمين من الينى چرى ، ثم ينى چرية باب القاضى ، ثم يتبعهم كافة المدرسين والمحدثين ، ونواب المحاكم الأربعة والعشرين ، والقضاة ، والقسّام العسكرى ، ونائب الديوان ، وجميع السادات ونقيب الأشراف ، وعلماء الأزهر ، ومحضرو المحاكم ، ورئيس المحضرين ، ثم كتخدا القاضى ، وقاضى مصر مولا شيخ الإسلام الحنفى . وبعد أن يخترق هذا الموكب القاهرة ، كان قاضى مصر وحاشيته ينزلون فى قصر كتخداد الباشا ، بعد استراحة قليلة هناك ، فيصعد القاضى بموكبه المحتشم الى القلعة لمقابلة أمير أمراء مصر ، وهناك يقوم أمير الأمراء بالإجتماع مع قاضى مصر الجديد ، بعد أدائه حق الضيافة اللائق ، فيحيطه علماً بأحوال قضاء مصر ، ثم يخلع عليه قفطان من الفروالسّمور ، وعلى كُتخداه ، ورئيس المحضرين ونائب الباب الخلع المناسبة ، كل بحسب درجته . وبعد ذلك ينزل قاضى مصر مع أتباعه إلى القصر الذى أُعدّ له خصّيصا »(١٩) .

وقد قرر القانون العثمانى بأن تكون مدة خدمة قاضى مصر النظامية سنة واحدة فقط(٢٠) . وفى حالة رغبة قاضى مصر فى تجديد فترة قضائه ، كان عليه أن يعرض رغبته هذه على الآستانه بواسطة أحد رجال الدولة ، وقبل إنقضاء فترة قضائه بوقت كاف . أمّا ما كان يجعل الإدارة المركزية توافق على تجديد براءة القاضى بمصر ، قيامه بمهامه المُكلف بها بكفاءة ، ومكانته بين أهل العلم والشرع ، وعدله بين الرعية بعضهم وبعض وبينهم وبين إداريى الأيالة . وفى حالة قبول الآستانه لمنح قاضى مصر فترة قضائية جديدة فى الأيالة ، كانت تُرسل الأوامر إلى القاضى نفسه يوصى فيها بالثبات على سياسته ، وإلى أمير أمراء مصر يكلف فيها بتقديم العون اللازم للقاضى فى النظر فى مصالح المسلمين بموجب الشرع الشريف بكمال الوفاق وحسن الأتفاق(٢١) .

وكان قاضي مصر الذى يحتل درجة المولّوية فى التشكيلات العلمية للدولة العثمانية ، كان يتقاضى مرتباً يوميا يقدر بـ ٥٠٠ أقچة ، وذلك بحسب القانون المعمول به فى المولويات بالدولة(٢٢) . ولكن إعتادت إدارة الدولة على ألاّ تدفع هذا المرتب لقاضى مصر نقدا ، وإنما كانت تعين له مقاطعة تأتى بخراج يومى يساوى يومية قاضى مصر ، حيث كان قاضى مصر يقوم بتأجير هذه المقاطعة هذه لأحد الأشخاص المعتمدين فى مقابل مقدار محدد من المال هو مرتبه الذى كان يتقاضاه تقريبا(٢٣) . وعلاوة على هذه اليومية ، كان يخصص لقاضى مصر أيضا مقدارا مناسباً من الجراية (الحبوب والتعيينات) والعليق . وقد بلغ مقدار الجراية التى كانت تخصص لقاضى مصر خلال القرن ١١هـ / ١٧ م ، ٢٠ أردب من القمح فى الشهر ، أما مقدار العليق فبلغ أيضا(٢٤) ٢٠ أردب من الشعير فى الشهر . كما كان القاضى يتقاضى رسوم معينة على الدعاوى التى كان ينظر فيها فى المحاكم .

ب ـ صلاحيات ووظائف قاضى مصر

إذا كان أمير أمراء مصر قد كُلف بتوطيد الأمن ونشر العدل فى أنحاء الأيالة، وبالمحافظة على أموال ومصالح الرعية كمحافظه على أموال الدولة الميرية ومصالحها تماما ، فقد كان قاضى مصر يباشر صلاحياته فى الأيالة بإعتباره وكيل ومعاون لأمير أمراء مصر فى الأمور الشرعية والقضائية فى الأيالة(٢٥) . وبصفته الممثل الشرعى للدولة فى أيالة مصر ، كان قاضى مصر الذى كان يُعين من قضاء المذهب الحنفى ، كان يقوم برفع التقارير المفصلة عن أحوال أمير الأمراء وأوضاع الأيالة والرعايا فى زمنه على الأستانه . وقد أوضحت العريضة التى أرسلها قاضى مصر حيدر الدين إلى مركز الدولة بناء على الأمر السلطانى المرسل بصحبة رئيس البوابين حسن آغا ، أوضحت أن والى مصر عبد الرحمن باشا ، والأمراء السناجق وكافة طوائف الجند بمصر ، يديرون شئون الأيالة الميرية بإهتمام وعلى هذا النحو المطلوب ، وأن الوالى المذكور شخص مستقيم

وعلى نين وأنه لم يتعرض أى فرد من المسلمين لأى ظلم منذ مباشرته مسئولياته فى الأيالة ، وأن جميع العلماء والصلحاء والفقراء والأغنياء ، كل رعايا الأيالة يدعون له لما أقره من أمن واستقرار فى أنحاء البلاد(٢٦) .

ومهما يكن من أمر هذا التقرير ومدى مطابقته للواقع ، فالأمر الذى يهمنا هنا بيان إلى أى مدى كانت الإدارة المركزية تهتم بالولاة وبتطبيق هؤلاء الولاة للشرع القويم على الشكل اللائق ، وأيضا الوظيفة الرقابية لخادم الشرع الشريف قاضى مصر على أعلى سلطة تنفيذية بالأيالة . والأمر الذى يؤكد صلاحيات قاضى مصر الواسعة فى الأيالة ، تكليف إدارة الدولة المركزية له بتولى مهام أمير أمراء مصر المتوفى أو المعزول كقائم مقام يدبر شئون الأيالة حتى وصول أمير الأمراء الجديد . فعلى أثر وفاة أمير أمراء مصر خادم على باشا (٩٦٧ هـ) ، أُختير قاضى مصر مولانا قدرى أفندى كقائم مقام ، كما كُلِّفَ شيخى أفندى للقيام بمسئوليات أمير أمراء مصر الذى أغتيل عام ٩٧٤ هـ ، وأيضا حل قاضى مصر عرب زاده أفندى محل أمير أمراء مصر إبراهيم باشا الذى أغتيل أيضا عام ١٠١٣ هـ ، كقائم مقام(٢٧) .

وكان قاضى مصر ينظر فى مهامه الشرعية والقضائية وما يتعلق بها من أمور إدارية فى ديوان مصر الذى يرأسه أمير الأمراء ، أو فى مجلسه الخاص فى حضور أعضاء هيئته القضائية ، أو فى محاكم مصر المختلفة بمعرفة نوابه فيها .

مهام قاضى مصر فى ديوان مصر العالى : يعتبر قاضى مصر ، أحد أعضاء الديوان الهمايونى الأساسيين ، حيث كان هو وأعضاء هيئته من أرباب الديوان البارزين الذين تقوم عليهم معظم قرارات الديوان الشرعية والقضائية . فكان قاضى مصر يقوم بالنظر فى الأمور الإدارية المتعلقة بالمسائل الشرعية والقضائية التى تُعرض على الديوان ، وكان يصحب قاضى مصر فى هذا الديوان، بحسب ما أورده أوليا چلبى ، رئيس المحضرين ، وكتخدا القاضى ، وعامة المحضرين ، وجماعة من الينى چرى ، والكتبة مع سجلاتهم(٢٨) .

وفى ديوان مصر العالى ، كانت المسائل الإدارية والمالية التى تتطالب وجهة نظر الشرع فيها كانت تحوَّل إلى القاضى ، حيث كان ينظرها فى مجلسه الخاص . أما الدعاوى القضائية التى من الضرورى التحقيق فى ملابساتها الإدارية والمالية ، فكانت تُنظر فى الديوان وتُناقش فى حضور أمير الأمراء والدفتردار ، حيث تصدر الأوامر إلى المختصين لتنفيذ قرارات الديوان فى هذا الخصوص . أما الأمور الخاصة بالمعاملات العسكرية ، والدعاوى المتعلقة بالقتل والقصاص ، فكانت تعرَض على القاضى فى هذا الديوان أيضا ، ولم يكن يتم إقرارها إلا بتصديق أمير أمراء مصر عليها ، وفى حالة إختلاف أمير الأمراء مع القاضى فى الحكم الصادر ، كانت تُحول المسئلة إلى قاضى عسكر الأناضول الذى كان بدوره يعرض الأمر على الديوان الهمايونى لمناقشته والفصل فيه(٢٩) .

وفى هذا الديوان أيضا ، كانت تُعرض على قاضى مصر شكاوى الرعايا من تجاوزات إداريى مصر فى نواحى الأيالة المختلفة ، حيث كانت تصدر القرارات عن هذا الديوان بتقصى حقائق الأمر والتحقيق فيما جاء فى هذه الشكاوى ، ثم تعرض بعد ذلك على قاضى مصر مرة ثانية . وكان قانون نامه مصر قد أقر أحكام عديدة فيما يتعلق بالحيلولة دون ظلم إداريى الأيالة فى المدن والنواحى للأهالى وتعديهم عليهم (٣٠). وقد تقرر ، بموجب هذه الأحكام السماح للرعايا بالتوجه إلى القضاة التابعين للنواحى التى يقطنون فيها عند تعرضهم للتعدى من الكُشَّاف أو مشايخ العربان ، أو العمَّال أوحتى من الجند . وفى حالة استمرار هؤلاء الإداريين فى ظلم الأهالى ، وعدم أصغائهم للأحكام الواردة ، والصادرة عن محاكم النواحى ، كان على قاضى المنطقة أن يرفع الأمر فوراً إلى أمير أمراء مصر الذى يقوم بالتالى فى حضور قاضى مصر للتحقيق فى الأمر ، حيث يصدر عن الديوان القرارات اللازمة بإعادة الحقوق لأصحابها وبتعزير الظلمة ، ثم يعرض الأمر بعد ذلك على مركز الدولة . واعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، وعلى أثر ضعف تأثير قرارات الديوان العالى العدليَّة ، إزدادت دعاوى

الأهالي المرفوعة إلى الديوأن الهمايوني مباشرة ، حيث كانت تنظر هناك ، وتسجل في دفاتر الديوان الهمايوني ، وتصدر الأحكام المتعلقة بهذه الدعاوى إلى أمير أمراء مصر وقاضي مصر للتحقيق فيما جاء فيها ، والتفتيش عن الأمر وتحرّى الدقة في كل ذلك . فعلى أثر رفع أهالي قضاء تحرارية دعوى قضائية إلى الأستانة تبين أن الشخص الملتزم لنيابة المحكمة في تلك المنطقة ، يقوم بتعيين رسوم مخالفة للشرع وفرضها على الأهالي ، ويستولي على أموالهم بدون وجه حق ، وأحيانا يعذبهم ويحبسهم ، فقد صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر ولقاضي مصر بالتفتيش على أحوال هذا الشخص ، وإعادة الأموال التي سلبها من الأهالي إليهم ، وقطع علاقته بالميرى ، ولا توجه إليه نيابة مرة أخرى في أي من نواحي الأيالة[٣١] . وقد تطورت هذه التجاوزات خلال هذه الفترة ، ، حتى ظهرت هذه التعديات وفشت بين إداريي الأيالة جميعاً ، حيث صدر أمرا سلطانيا إلى أمير أمراء مصر يوضح بأنه أثناء قيام أمير الأمراء السابق والقاضي ، والأمراء ، والجنود ومنتسبي الدولة ، أثناء قيامهم بالبيع والشراء من الأهالي والتجار ، كانوا يوقعون الظلم عليهم ، ولذا تقرر عدم تعدى الفئات المذكورة على حقوق الأهالي بحال[٣٢] . وقد تكررت الأوامر الصادرة إلى أمير أمراء مصر وإلى دفترداره وقاضيه مؤكدة على عدم إعطاء الفرصة للأمراء السناجق وموظفي المال الميرى ، وقضاة النواحي والنواب ، والنظار والأمناء والكُشّاف والعمال وجميع المباشرين والملتزمين ، عدم إعطائهم الفرصة لإيقاع الظلم بالأهالي والتعدى عليهم وعلى حقوقهم ، ومنع ما يفرضونه من رسوم غير شرعية عليهم ، وإعادة الحقوق لمستحقيها (٣٣).

ومن ناحية أخرى ، كانت في هذا الديوان تناقش الأوامر المرسلة من مركز الدولة إلى أمير أمراء مصر ودفترداره وقاضيه ، كما كانت تُنظر الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في هذا الخصوص ، وأيضا الإجراءات التنفيذية المتعلقة بالمسائل التي تحتاج للتفتيش والتحقيق على النحو الواضح في تلك الأوامر الصادرة .

فعندما كان يصدر أمراً بالتفتيش على أحوال أحد الإداريين المعزولين أو المرفوع ضدهم شكاوى ، وبالنظر فى محاسباتهم ، كانت عملية التفتيش هذه تتم من واقع الدفاتر الموجودة فى ديوان مصر ومن سجلات المحكمة، ودفاتر الدفتردار ، حيث كان يعين للقيام بهذه المهمة شخص معتمد وذو خبرة . أما الأمور التى كانت تستدعى التحقيق والتقص فى مواقعها ، فكانت تحَول إلى « قاضى الأراضى » الذى كان يقوم بمثل هذه المهام فى نواحى الأيالة المختلفة(٣٤) . وهناك أيضا كانت تجرى المعاملات بتحصيل الديون التى كانت تظهر فى ذمّة الإداريين . فقد صدر الأمر لأمير الأمراء والى قاضيه بضرورة تتبع محاسبة قاضى مصر السابق عيسى زاده من واقع الدفاتر المحفوظة فى ديوان مصر العالى ، ومن دفاتر الديوأن الدفترى (ديوان الدفتردار) بمعرفة شخص من أهل الخبرة والدراية ، وإذا كان هناك قيود خاصة بهذا القاضى المذكور فى سجلات محكمة مصر ، فالتُخرج منها صورة ولتدقق على النحو المناسب ، بحيث إذا ظهر مال ميرى فى ذمّة القاضى هذا ، كما ادّعى أمير أمراء مصر فالُيحرر دفترا مفصلا به ، ولتعرض نتيجة هذا التفتيش على الديوان الهمايونى(٣٥) . كما كانت تصدر الأوامر لأمير أمراء مصر وقاضيه ودفترداره بخصوص تحصيل المال الميرى الموجود فى ذمّة مشايخ العربان السابقين والكُشّاف والأمناء ، حيث كان يستقصى عن محاسباتهم بمعرفة شهود البلاد والمباشرين ، وتؤخذ الإجراءات التنفيذية لتحصيل ما يثبت وجوده فى ذمتهم ، وإرسال صورة من دفاترهم إلى الأستانه(٣٦) . وتحت إشراف قاضى مصر المباشر أيضا ، كانت الإجراءات الخاصة بتحصيل مُخلّفات موظفى الدولة المتوفيين فى مصر تتم . ففى الديوان العالى كان يعُين شخص معتمد وكفُء لحصر هذه المخلفات بحسب الشرع الشريف ، حيث كانت تُدقق الأموال الميرية ومحاسبات المتوفى ، وفى حالة ظهور دين عليه ، كان يُحصّل أولا من أمواله المتروكه، وإذا كانت هناك دعوة مرفوعة ضده تنظر فى الديوان ، وبعد ذلك كانت تنفذ وصيته ، ثم ترسل المتروكات الباقية مع دفاترها التفصيلية بصحبة أحد الأشخاص المعتمدين إلى مركز الدولة

. وكانت كل هذه الإجراءات تتم بموجب قرارات الديوان العالى(٣٧) ، وتسجل تفصيلياً فى دفاتر الديوان العالى . وعموما ، كان قانون نامه مصر قد قرر أن تنظر الدعاوى الهامة المتعلقة ببيت المال والتى تصل حتى مبلغ ٠٠٠و١٠٠ اقجة تنظر فى الديوان العالى فى حضور أمير أمراء مصر والقاضى والدفتردار (٣٨).

وفى ديوان مصر العالى ، كانت جميع التوجيهات والإلتزامات المحلية كمقاطعات وأمانات الأيالة تتم ، حيث كان قاضى مصر يُصدّق على حُججها وبراءاتها بإمضائه وخاتمه . فعند ما كان يحدث تحويل لإحدى مقاطعات مصر ، كان هذا التحويل يُعرض أولا على الديوان العالى ، حيث كان من الضرورى تدارك كفيلين من أرباب الديوان حتى يمكن منح هذه المقاطعة بأعلى التزام ، كما كان ينبغى تصديق قاضى مصر على النتيجة التى توصل إليها أمير أمراء مصر مع المتقدم للمقاطعة فيما يخص حدود ذلك الإلتزام ، ثم يصدق على التزام المقاطعة كل من الضامن والشهود ، حيث تصدُر حجة مُذيلة بإمضاء وخاتم قاضى مصر(٣٩) .

وفى ديوان مصر العالى أيضا ، كانت الدعاوى القضائية الخاصة بغير المسلمين فى مصر تنظر بموجب الشرع الإسلامى الشريف ، وتحت إشراف قاضى مصر الحنفى ، ونظارة أمير الأمراء . فقد كان الرعايا والتجار الغير مسلمين فى مصر والإسكندرية كانوا يرفعون دعواهم إلى الأستانه مباشرة ، حيث كانت الإدارة المركزية بالديوان الهمايونى تحول هذه الدعاوى ، بعد النظر فيها إلى أمير أمراء مصر ، وقاضى مصر للتحقيق فيها والتحقق من صحتها ومطابقتها ، والفصل فيها بحسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية . فعلى أثر عرض سفير إنجلترا على الأستانه، بأن مُخلّفات أحد التجار الإنجليز المتوفين فى مصر ، قد قام قنصل فرنسا فى مصر بالاستيلاء عليها ، صدر الإمر إلى أمير أمراء مصر وإلى قاضيه وقاضى الإسكندرية ببحث هذه المسألة فى الديوان العالى والفصل فيها بحسب الشرع الإسلامى(٤٠) .

ومن خلال الأمر السابق يتبين لنا أن رعايا الدول الاجنبية فى ولايات الدولة، كانوا يتحاكمون إلى شرع الدولة الإسلامية التى يقيمون فيها ، وليس إلى قوانينهم الوضعية ، فلم تكن الدولة ، وعلى راسها شيخ الإسلام وقضاة العسكر، لم تكن تسمح خلال هذا العصر أن تُحكم غير شريعة الإسلام بين الرعايا ولو كانوا من غير المسلمين طالما كانوا فى بلاد المسلمين . فلما بدأت الدولة رحلة الإنهيار الطويلة ، كان تطبيق القوانين الوضعية فى بلاد المسلمين على رعايا الدول الصليبية ، وتحاكم هؤلاء إلى غير شرع المسلمين فى بلاد الإسلام ، ووقوفهم أمام قضاة من غير المسلمين ، وفى محاكم عرفت باسم «المحاكم القنصلية » ، كان هو المعول الذى ضرب فى صرح الدولة الإسلامية فى العصر العثمانى خلال القرن ١٢ هـ / ١٨م .

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت الدعاوى والقضايا والمعاملات المحولة من الديوان الهمايونى الى ديوان مصر العالى كانت تنظر فى هذا الديوان على الشكل المبين فى الأوامر السلطانية ، حيث كان الديوان يصدر قراره بالتفتيش على بعض المسائل إذا لزم الأمر ذلك ، ثم يُعرض نتيجة هذا التفتيش بالتفصيل ، والقرارات التى توصل إليها الديوان فى المسائل الهامة على الديوان الهمايونى . وبعد مناقشة أعضاء الديوان بمركز الدولة هذه النتائج كانت تُرسل التوصيات والملاحظات اللازمة لأمير أمراء مصر والقاضيه[٤١] . وعندما كان اعضاء هيئه الديوان العالى يصلون الى قرارات نهائية بخصوص المسائل والدعاوى الإدارية والمالية والعدلية ، كانت تصدر الأوامر الضرورية لموظفى الديوان من جاوشية ومتفرقةوأمراء ، وللمسئولين الإداريين والقضائيين فى نواحى الأيالة المختلفة للعمل على تنفيذها.

وظائف قاضى مصر فى مجلسه الخاص : ونظرا لاشتراك قاضى مصر وهيئته كأعضاء أساسيين فى ديوان مصر العالى ، فإنه وأعضاء مجلسه كانوا يعقدون مجلسهم فى الأيام التى لم يجتمع فيها أعضاء الديوان العالى . وقد ذكر

أوليا چلبي أعضاء ديوان مولا مصر خلال القرن ١١ هـ / ١٧ م ، وقال انه كان يشترك في مجلس القاضي هذا كل من قضاة المذاهب الأربعة نواب قاضي مصر، وكتخدا القاضي ، ونائب الباب الذي كان يُعيّن من قبل الآستانه ، ونائب المدينة ، ورئيس المترجمين ، وأمين السجلات الذي كان عادة ما يعين من المصريين ، ورئيس المحضرين الذي كان ينتخب من بين بوابي الدركاه العالي ، وحوالي ثلاثمائة محضر ، وحامل السجل والكتبة ، والشهود ، وعددا من ضباط الينى چرى الذين كانوا يقومون بحفظ النظام في الديوان وبتنفيذ أحكامه الشرعية ، والقسّام العسكرى الذي كان يعين من قبل قاضي عسكر الأناضول رأسا(٤٢) .

ولمّا كان قاضي مصر هو رئيس الهيئة القضائية في أيالة مصر ، وولاياتها ، فقد كان ينظر في ديوانه هذا في الشئون اليومية التي تعرض عليه وعلى مجلسه من محاكم القاهرة المختلفة ، والتي يرفعها نوابه في نواحي مصر وولاياتها ، حيث كان يقوم بعرض الأمور اللازم عرضها على الديوان العالي ، ويتدارس هو وأعضاء مجلسه تنفيذ الأوامر الموجهه إليه والصادرة عن الآستانه ، كما كان يرفع الأمور الهامة للعرض على الديوان الهمايوني وبالخاصة ما يتعلق بمؤسسة مصر القضائية(٤٣) . وكان يأتي على رأس المهام التي كان قاضي مصر مسئول عنها ، ويرعى شئونها في ديوانه الخاص ، ما يتعلق بأوقاف مصر .

لقد كانت تسوية الأمور المتعلقة بأوقاف مصر الموجودة في مصر نفسها وفي الشام والتي أوقف معظمها على الحرمين الشريفين وأيضا على القدس الشريف ، كانت على رأس الأمور التي اعتنت بها الدولة العثمانية منذ دخول مصر تحت إدارتها . وفي عام ٩٣١ هـ وضعت قواعد تنظيم الأوقاف المصرية والإشراف عليها بموجب قانون نامه مصر ، حيث بدأ منذ ذلك الحين تعيين الآستانه ناظرا القيام بهذه المهام تحت إشراف قاضي مصر المباشر . وهكذا ، كانت معظم معاملات أوقاف مصر تجرى في ديوان قاضي مصر وتحت إشرافه المباشر . فعندما كانت تُشغر إحدى جهات الأوقاف بمصر ، كان قاضي مصر

يعين عليها شخصا أمينا بمعرفة « ناظر الأوقاف » ، حيث كان الأمر يُرفع للديوان العالى للتصديق عليه ، ثم يقوم أمير أمراء مصر بطلب البراءة الخاصة بهذه الجهة من الآستانه رأسا . وكانت أهم الأوقاف التى أعطتها الإدارة العثمانية فى مصر الاهتمام أوقاف « بيمارستان » (أى المستشفيات) ، و« الجوالى » (وكانت تخص الفقراء وطلبة العلم) وأوقاف « قايتباى » من مدارس وغيرها من المؤسسات العلمية والخيرية(٤٤) . ومنذ أواسط القرن ١٠ هـ / ١٦م ، بدأت أعباء شئون أوقاف مصر تزداد على قاضى وناظر الأوقاف ، حيث استُحدث لأول مرة منصبى « دفتردار أوقاف مصر » « وقاضى أوقاف مصر »(٤٥) . ومرة أخرى ، وفى أواخر القرن نفسه ، عادت شئون أوقاف مصر تدار بمعرفة ناظر الأوقاف الذى أصبح تعيينة بيد اغادار السعادة ، وبإشراف قاضى مصر أيضا ، حيث مُنح لهذا الناظر ، منذ ذلك الحين صلاحيات واسعة(٤٦) . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت ترسل الأوامر لقاضى مصر للقيام بمهام محاسبة النظار والتفتيش على أحوالهم ، والرقابة على تصرفاتهم ، وذلك للحفاظ على أوقاف المسلمين ، ولعدم تعرضها للخراب ، حتى أن الأوامر الصادرةعن الآستانه كانت تؤكد على أن النظر فى محاسبات الأوقاف والإشراف عليها تُعدّ من صميم مسئوليات قاضى مصر(٤٧) .

ومن ناحية أخرى ، كان يُمثّل قاضى مصر فى المحاكم التى كانت منتشرة فى مركز الأيالة وفى نواحيها وولاياتها ، نائبا ، يذ كر أوليا چلبى أنه عادة ما كان يُنتخب من العثمانيين العدول ، حيث كان كل نائب من نواب قاضى مصر فى هذه المحاكم يقوم بالنظر فى الشئون القضائية والشرعية المعروضة عليه فى منطقته ، وذلك بحضور قضاة المذاهب الأربعة . وبعد الإستماع لدعاوى الأهالى ، كان يُعرض الهام منها واللازم عرضه على مجلس القاضى ، ثم على الديوان العالى إذا لزم الأمر ذلك(٤٨) . وقد ذكر محمد أحمد حسين فى أثره « الوثائق التاريخية » أنه كان فى مركز أيالة مصر القاهرة العديد من المحاكم المختصة

بالنظر فى الشئون المختلفة يأتى على رأسها : (محكمة الباب العالى ، ومحكمة القسمة العسكرية ، محكمة القسمة العربية ، محكمة الزينى ببولاق ، محكمة مصر القديمة ، محكمة قناطر السباع ، محكمة طولون ، محكمة قوصون ، محكمة جامع الصالح ، محكمة باب الخلق ، محكمة الصالحية النجمية ، محكمة جامع الحاكم ، محكمة الذاهد ، محكمة باب الشعرية ، محكمة البرامشية(٤٩) . إلا أن أوليا چلبى يذكر أنه كان فى مصر خلال القرن ١١ هـ/ ١٧ م ، ٢٤ محكمة، وأن خراج هذه المحاكم كان يرسل كل أسبوع إلى قاضى مصر ، حيث يودع الخزينة الميرية(٥٠) .

وكما كان يُعيَّن فى مدينة القاهرة محتسباً يقوم بتنفيذ اوامر القاضى ويرعى شئون البلدية ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وفقاً للشرع الشريف ، وذلك بمساعدة عدد كافٍ من الصوباشية من الضباط الذين كانوا عادة مايُعينون من چاوشية الدركاه العالى ، كان فى مختلف ولايات مصر أيضا من يقوم بهذه المهام فى الأسواق والشوارع ، حيث كان يُشرف عليه أيضا قاضى تلك الولاية أو تلك الناحية(٥١) .

وهكذا ، يتبين لنا أنه علاوة على ما كان يقوم به قاضى مصر من الفصل فى الدعاوى الشرعية والقضائية لأهالى مصر والنظر فى المسائل المعروضة عليه والخاصة بمنسوبى الدولة فى مصر وموظفيها ، فقد كانت كافة الاجراءات الإدارية والمالية الهامة فى الأيالة ، كانت تُجرى وتُنفذ بتصديق قاضى مصر عليها أولا وذلك كما اتضح من دفاتر الديوان الهمايونى التى بين أيدينا . وبناء على ذلك، يمكننا القول بأن أمن واستقرار أيالة مصر ، كان مرتبطا إلى حد كبير بمدى عدل واستقامة ودارية وخبرة قاضى مصر فى معالجه الأمور التى كانت تعرض عليه .

صورة عرض لقاضي مصر موجه إلى السلطان حول أحوال مصر وتزكية والي مصر لفترة ولاية أخرى

(أرشيف سراى طوب قابو ، أوراق رقم ٩٩٢٣١)



منظر يصور والى مصر وأهل الديوان عند رفعهم يد التضرع بالدعاء فى نهاية خطبة
يوم الجمعة بأحد الجوامع بمنطقة القرافة
(وقائع على باشا ـ ورق ٣٢ ب)

ج ـ عزل قاضى مصر :

لقد كان يصدر قرار عزل قاضى مصر ، إذا ما ثبت تقصيره فى القيام بمسئولياته على الوجه المناسب ، وذلك من خلال تقارير أمير أمراء مصر الدورية، وشكوى الأهالى التى كانت تُرفع مباشرة إلى الآستانه . وقد نصادف فى حالات نادرة تخلى بعض القضاة عن قضاء مصر بمحض إرادتهم ورغبتهم بسبب مرضهم ، فى العمل فى مركز الدولة(٥٣) . وقبيل إنتهاء فترة قضاء قاضى مصر العرفية ، وهى عام قمرى كامل ، ولم يُرفع ضده شكوى ، كان عليه أن يعرض رغبته فى تجديد فترة قضاؤه على الآستانه ، وإلاّ يصدر القرار بالعزل وتعيين آخر إذا لم يُسرع ذلك القاضى بالعرض(٥٤) .

وعندما ما يعزل قاضى مصر ، كان يصدر الأمر لأمير أمراء مصر بحصر عدد رجال القاضى المعزول ، والذين يتصرفون فى مقاطعات فى مصر منهم ، حيث يُسمح لهم بمرافقة القاضى إلى الآستانه بعد عرض دفاتر محاسباتهم هناك، بحيث لا يتعرض أحد لعلوفاتهم أو لوظائفهم لحين عودتهم إلى مصر مرة أخرى . كما كان أمير أمراء مصر يؤُمر بتوفير كافة احتياجات القاضى واتباعه اثناء رحلتهم إلى الآستانه(٥٥) . وهناك ، كان قاضى مصر المعزول يعرض محاسبته فى الديوان الهمايونى ، وبعدها يأخذ دوره فى الملازمة بجوار قاضى العسكر بالآستانه ، حيث كان يُعيّن له حينئذ مرتب يعرف باسم « تقاعدية » ، وذلك اعتباراً من اليوم الذى عُزل فيه عن قضاء مصر بحسب القانون الإدارى المعمول به فى الدولة(٥٦) .

المناطق القضائية بنواحى ايالة مصر

لقد عرفُت كلمة « قضاء » فى التقسيم الإدارى العثمانى بصفتها منطقة إدارية أصغر فى حجمها من منطقة « السناجق » الإدارية. وقد أُطلق على هذه المناطق هذا الإسم نظراً لقيام القاضى فيها بصفة الحاكم الإدارى والقضائى الشرعى فى نفس الوقت(٥٧) . ولكن لم يكن هذا التقسيم موجود فى مصر ،

حيث كانت مصر تُقسّم فى العصر المملوكى إلى ولايات وبنادر وقرى . وعندما دخلت مصر تحت الإدارة العثمانية بدأ وضع تقسيم قضائى للولايات غير التقسيم الإدارى لها ، لكن هذا التقسيم لم تتضح معالمه بشكل قاطع حتى النصف الثانى من القرن ١٠هـ/ ١٦م ، ومن الملاحظ أن الظروف التى أحاطت بأيالة مصر خلال هذه المرحلة الإنتقالية ، والتطورات الإدارية والمالية فى البلاد ، كان لها تأثيراً كبيرا فى تشكيل المناطق القضائية فى مصر ، وإلحاقها بعضها ببعض أو فصلها عن بعضها البعض .

وكانت المنطقة القضائية فى مصر تتشكّل من عدد من القرى والنواحى التى تدخل فى التشكيل الإدارى لولاية من ولايات مصر أو أكثر ، وليس من الشرط أن تكون جميع هذه القرى تتبع ولاية واحدة . وكان « قاضى الناحية » هو المشرف على كافة شئون هذه المنطقة القضائية الخاصة بالأهالى . وقد كانت حدود صلاحيات قضاة هذه المناطق القضائية تتسع احيانا فتضم بعض القرى من المناطق المجاورة لها ، وتضيق أحيانا اخرى فيسحب منها بعض القرى لتنضم لمناطق قضائية أخرى ، وذلك بحسب المصلحة الإدارية وضرورات الأمن والاستقرار التى كان يراها أمير أمراء مصر مناسبة فى وقت من الأوقات .

وهكذا ، عندما كان أمير أمراء مصر يرى أنه من الضرورى إجراء تغيير على حدود بعض المناطق الإدارية ، وفصل إحدى القرى أو النواحى من منطقة ، وإلحاقها بأخرى ، أو تشكيل منطقة قضائية مستقلة ، كان يُعرض الأمر بعد بحثه فى ديوان مصر العالى ، على مركز الدولة مبرزاً أهمية هذا التغيير بالنسبة للمال الميرى ولتوطيد الأمن والإستقرار بين الأهالى . وعندئذ ، كانت الدولة تُناقش هذا التغيير فى الديوان الهمايونى ، حيث تُصدر الأوامر لأمير أمراء مصر بإعادة تقّصى هذا الأمر من جديد والتحقق من مدى إمكانية تطبيقه على الواقع ، وإرسال معلومات أكثر تفصيلا حتى يمكن إصدار قرار بتنفيذ الاقتراح . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر على الأستانه بأنه بينما كانت قرية « حديّة » ملحقة

بقضاء رشيد منذ انتقال مصر للإدارة العثمانية وحتى عام ٩٦٦ هـ ، حيث الحقت بعد ذلك بقضاء « فوة » ، مما أدى لعدم إمكانية استفادة منطقة رشيد من اصحاب الحرف في هذه القرية من نجّارين وحدّادين وغيرهم ، وبالتالي إلحاق الضرر ببعض المصالح الميرية وتعطيلها ، وأنه يُقترح إعادة هذه القرية المذكورة إلى قضاء رشيد مرة اخرى لتفادى هذه الخسارة ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر ثانية بتقصى الوضع وبيان مدى الضرر الذى سيلحق بقضاء فوة فى حالة فصل هذه القرية عنّه ، ورفع الأمر ثانية على الاستانه(٥٨) . وهكذا ، يتضح لنا أن المنطقة الإدارية إنما هى المنطقة التى تكون تحت الإشراف الإدارى لقاضى الناحية، وأن كل ولاية من ولايات مصر قد تحتوى على قضاء واحد أو اكثر ، وهذا الإشراف إنما كان إشراف محلى مدنى وشرعى ، حيث كان الإشراف الإدارى والعسكرى كان بيد السناجق والكُشّاف فى تلك المناطق . ويلاحظ أن المناطق البعيدة والملحقة بقضاء ما كان يُرفع الأمر لجعلها منطقة قضائية مستقلة نظرا لما كان يتعرض له الأهالى فى طريق الذهاب والإياب من وإلى محاكم القضاء البعيدة عنهم . فلما كانت ناحية « اشمونين » الملحقة بقضاء « المنيا » تبعد عن مركز القضاء مسافة أربعة أو خمسة ايام ، وأن الرعايا المسلمين كانوا يعانون من المتاعب عند توجههم الى محاكم المنيا ، علاوة على ما كانوا يتعرضون له من اعتداءات من الأشقياء فى الطريق ، فقد طلب أمير أمراء مصر بتشكيل منطقة قضائية مستقلة فى ناحية أشمونين ، وبذلك صدر الأمر لأمير الأمراء بتقصى الأمر على الطبيعة، والتحقق من مدى قابلية هذه الناحية لأن تكون قضاء مستقل(٥٩) .

وعموماً ، لقد كانت كل منطقة قضائية بأيالة مصر تتشكل من ست أو سبع نواحى تقريبا ، إلاّ أنّ هذا العدد انخفض بعد ذلك حتى ضمَت كل منطقة قضائية ثلاث أو أربع نواحى فقط . ولم يكن هناك قانون أو نظام ثابت يضم هذه النواحى إلى المناطق القضائية سوى قربها أو بعدها عنها . ولما كان انضمام عدد أكبر من

النواحي والقرى إلى منطقة قضائية ما ، أو أنفصال عدد من هذه القرى والنواحي عن هذه المنطقة القضائية يؤثر تأثيرا مباشرا في قدر محصولات الرسوم التي يدفعها أصحاب الدعاوى إلى محاكم كل منها ، فقد ظهرت ، خلال النصف الثاني من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، مشكلة تبعية بعض القرى والنواحي للمناطق القضائية القريبة منها . فكانت هناك بعض المناطق القضائية تديرها هيئة قضائية قليلة في حين انه كان يتبعهاعدد كبير من القرى مما كان يزيد من محصولاتها ، ومن ناحية اخرى ، كان هناك مناطق قضائية اخرى بها هيئة كبيرة في حين أنها كانت تُشرف على عدد أقل من القرى مما كان ينقص من حاصلاتها . وقد جعل هذا الوضع الأهالي يعانون معاناة شديدة . وهكذا ، صدر الأمر إلى أمير أمراء مصر وإلى قاضي مصر عام ٩٨٤ هـ ، لعمل تقسيم جديد للمناطق القضائية بمصر بحيث تلحق القرى والنواحي بالمناطق القريبة منها والمناسبة لها مما يُحقق التوازن في محصولات كل منها بحسب أعداد الهيئة القضائية الموجودة بها ، وترشيح قضاة أكفاء ونواب مستقيمين للقيام بمهامهم في تلك المناطق القضائية، وتحرير دفترمفصل يحتوى على هذه التقسيمات الجديدة بمصر ، وإرساله إلى الآستانه للتصديق عليه(٦٠) .

وعلى الرغم من محاولة الإدارة المركزية وضع تقسيم قضائي مستمر لمناطق مصر القضائية خلال هذه الفترة ، إلاّ أنّ عملية انفصال بعض القرى والنواحي والحاقها بالمناطق القضائية لأسباب مختلفة استمرت حتى أواخر القرن (١٠ هـ / ١٦ م) ، وطوال القرن (١١هـ / ١٧ م). فبمقارنه بسيطة بين المناطق القضائية التي ذكرها كاتب الديوان عيني عالي في مطلع القرن ١١ هـ / ١٧ م ، ٠عام ١٠١٨ هـ) ، وبين دفاتر روزنامه قاضي عسكر الأناضول للاعوام (١٠٧٦-١٠٨٠) الموجودة في الأرشيف الشرعي في استانبول ، يتبين لنا أنه في حين أن قضاء «إسنا» كان ملحقا بقضاء «جرجه» ، وقضاء «فوّه» كان تابعا لقضاء «محلة علوى »، وقضاء «منفلوط » كان يتبع قضاء قوص في قائمة عيني

عالى ، نلاحظ فى دفاتر الروزنامه أن قضاء «إسنا» الحق بقضاء «أبريم» ، وقضاء قوة أُعتُبر منطقة قضائية مستقلة ، ومنطقتى منفلوط «وقوص» القضائيتين أصبحتا مستقلتين عن بعضهما البعض . ومن ناحية أخرى ، يتبين لنا أيضا أن مناطق الفيوم والمحلة الكبرى والفقهص ومنوف التى كانت ملحقة بعضها ببعض أصبحت كل منها مستقلة عن الأخرى(٦١) .

وقد وصل عدد المناطق الإدارية ـ القضائية الكبرى بأيالة مصر ، فى أوائل القرن (١١هـ / ١٧ م) ٣٩ منطقة قضائية يمكن درجها طبقا لدرجاتها ، وبحسب ترتيب عينى عالى لها على النحو التالى(٦٢) :

المنطقة القضائية	يومية القاضى	المنطقة القضائية	يومية القاضى	المنطقة القضائية	يومية القاضى	المنطقة القضائية	يومية القاضى
الاسكندرية	٣٠٠ اقجة	منفلوط وقوص	٣٠٠ اقجة	ابو على	١٥٠ اقجة	برلس	٦٠ اقجة
المنصورة	٣٠٠	الفيوم	٢٠٠	منية	١٥٠	طهطا منشية	٦٠
دمياط	٣٠٠	ابيار	١٥٠	نصارية	١٥٠	الفقهص	٥٠
رشيد	٣٠٠	جيزة	١٥٠	الشمونين	١٢٠	منية الزاج	٥٠
المحلة الكبرى	٣٠٠	جرجا واسنا	١٥٠	بهنسا	١٣٠	ابريم	٤٠
منوف	٣٠٠	الخانكة	١٥٠	تزمنت	١٠٠	قوص	٨٠
البحيرة	٣٠٠	اسيوط	١٥٠	قوة ومحلة	١٠٠	قنا	٨٠
بنى سويف	٣٠٠	شق ثان	١٥٠	شيخين	١٠٠	فيشه	٧٠
بنى حرام	٣٠٠	منزلة	١٥٠	محلة المرحوم	١٠٠	ابو تيج	٦٠
بلبيس	٣٠٠	منزلحمتين	١٥٠	الواح	٦٠	-	-

ومن خلال جدول المناطق القضائية آنف الذكر يتضح لنا أنّ أيالة مصر كانت تحتوى ، خلال أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، وأوائل القرن ١١هـ/ ١٧ م ، على إحدى عشرة منطقة قضائية من فئة القضاة الذين يتقاضون يومية قدرها ٣٠٠ آقجة ، وستة عشر منطقة قضائية ممَن يتقاضى قضاتها يومية قدرها ١٥٠ آقجة

. وفي حين أن كانت أعلى منطقة قضائية محلية بمصر ذات قاض يتقاضى ٣٠٠ قجة يوميا ، وأقلها ٤٠ آقجة يوميا ، نلاحظ خلال أواسط القرن ١١ هـ / ١٦م ، أن أعلى منطقة قضائية بمصر قد وصلت إلى ٤٩٩ آقجة يوميا ، وأقلها ٧٠ آقجة يوميا(٦٣) .

أما أوليا چلبي الذي زار مصر في حوالي عام ١٠٨٤ ، فيذكر أن أيالة مصر كانت تحتوي على ٧٦ منطقة قضائية ، منها أربع مناطق مولوية كبرى ذات يومية قدرها ٥٠٠ آقجة هي (المحلة الكبرى ، دمياط ، الاسكندرية، منية تين ، رشيد، المنصورة) . و ٤٥ منطقة قضائية أصغر منها وهي : (المنوفية ، البحيرة، البرلس ، فوة ، سنديون ، محلة أبو علي ، أبيار ، نحرارية ، محلة المرحوم ، بلبيس ، ميت غمر ، زفته ، الشرقية ، سلامون ، الخانكه، الجيزة ، الفيوم ، بني سويف ، تزمين ، بهنسا ، فشنا ، ملاوى ، منفلوط ، أسيوط ، ابو تيج، طهطا ، وأقاطا ، أشمونين ، سنبوط ، جيزة ، سوهاج ، منشية ، الواح ، جرجه ، فرشوط ، شرق بويط ، اسنا ، ساى ، إبريم ، أسوان ، قوص ، قنا ، فو ، شرق أخميم ، السويس) . وذلك علاوة على ٢٥ منطقة قضائية أخرى من المضافات(٦٤) .

وعموما ، لم تكن هذه المناطق القضائية ثابتة التشكيل ، وذلك نتيجةالحاقها بعضها ببعض في فترات مختلفة ، وتوجيه محلولاتها في أوقات متباينة بحسب درجة القاضي وتطوير المنطقة القضائية .

أ ـ تعيين قضاة النواحي :

لقد كان لقاضي مصر الحنفي نواب يُعينون من قبل الآستانه في نواحي الأيالة المختلفة ، كما كان له نواب في مركز الأيالة . وعموماً ، كان هؤلاء القضاة النواب المعينين على مناطق مصر القضائية في نواحيها المختلفة ، يعينون ممن قضوا فترة ملازمتهم لقاضي عسكر الأناضول في الأستانه من القضاة المعزولين من المناطق القضائية الأقل درجه أو من المدرسين الذي يريدون أن

يكونوا قضاة ممن تبلغ يومياتهم ٤٠ آقچة ، وذلك بحسب ترتيبهم ودورهم فى الترقية والتعيين .

ويذكر قوچى بك فى مجموعته أنه كان يلزم على القضاة المعزولين العودة فوراً إلى الآستانه، حيث يشتركون فى مجلس قاضى العسكر كل يوم أربعاء ويستمرون فى ملازمته مدة سنتين بحسب القانون المعمول به (٦٦) . إلا أن الوثائق التى بين أيدينا تبين أن عدد القضاة والمدرسين المنتظرين أدوارهم فى التعيين قد زاد خلال القرن ١١هـ / ١٧ م ، زيادة ملحوظة ، حيث اضطربت فترة الملازمة هذه ، وزادت عن المدة المحددة بسنتين . فمن خلال دفاتر روزنامه قاضى عسكر الأناضول نُصادف العديد من القيودالتى تؤكد على تجاوز الكثير من القضاة فترة ملازمتهم القانونية ، فالقاضى شعر انى زاده محمد المعزول عن قضاء «البهنساوية» منذ ٣٥ شهر يعين على قضاء «أبيار» بعد قضائه فترة ملازمة تقدر بـ ٢٩ شهر ، وسليمان أفندى المعزول عن قضاء نحرارية منذ ٤١ شهر يعين على قضاء « شق ثان » بعد أن أمضى فى ملازمته ٣٢ شهرا (٦٧). وقد يكون طول فترة الملازمة هذه بسبب أن بعض القضاة المعزولين لم ينفذوا الأوامر بالعودة للآستانه بمجرد إنتهاء فترة قضائهم ، نظرا لما كانوا يباشرونه من أعمال إدارية والتزامات فى مصر(٦٨) .

وكان من المعمول به فى النظام القضائى العثمانى بمصر ، أن القاضى الذى يعين بيومية ٤٠ آقچة ، وانتهت فترة قضائه ، يعود إلى الآستانه فيقضى فترة ملازمة قدرها سنتين على الأقل ، حيث ينتظر دوره فى منصب قضائى أعلى . وعموماً ، كان يعين على المناطق القضائية بمصر القضاة من ذوى الخبرة والدراية فى هذه البلاد ، فكان يفضل من كان قد تولى منطقة قضائية فى مصر من قبل . ويتبين لنا من خلال روزنامه قاضى عسكر الأناضول أن محمد أفندى المعزول عن قضاء « فشنه » ذات فئة ٧٠ آقچة يُعين على قضاء اشمونينّ بيومية قدرها ٨٠ آقچة ، وأن على أفندى المنفصل عن قضاء «قوص» وذات فئة ٨٠ آقچة

فى اليوم يعين على قضاء «الواح» بيومية قدرها ١٠٠آقچة ، وسليمان أفندى المعزول عن قضاء «النحرارية» ذات الفئة ١٣٠ آقچة يعين على قضاء آخر بيومية قدرها ١٥٠ آقچة فى اليوم ، وشعرانى زادة المعزول عن قضاء «بهنساوية» ذات الـ ١٥٠ آقچة يعين على قضاء أبيار بيومية قدرها ٢٠٠ آقچة ، ومحمود المعزول عن قضاء «أبيار» ذات الـ ٢٠٠ آقچة يُعيّن على قضاء «جرجة» مع «أبريم» بيومية قدرها ٣٠٠ آقچة ، وعارف أفندى المعزول عن قضاء «رشيد» ذات فئة الـ ٤٠٠ آقچة يعين على «دمياط» مع «فراسكور» بيومية قدرها ٤٩٩ آقچة(٦٩) .

ومن ناحية أخرى كان من الممكن أن يتقدم المدرسين ممّن يتقاضى يومية قدرها ٤٠ آقچة لشغل إحدى وظائف القضاء ، حيث كانوا يتقدمون بخبراتهم ويعرضونها على قاضى عسكر الأناضول ، وعندئذ ، كان ينبغى عليهم التوجه للآستانه لأخذ دورهم فى الملازمة أولا ، ثم يأخذون ترتيبهم فى التعيين فى الوظائف الشاغرة . وكانت هذه الفئة تُعينّ عادة على قضاء من فئة ١٣٠ آقچة أو ١٥٠ آقچة يوميا . فقد وُجّه قضاء «البهنساوية» لنعمة الله أفندى المعزول منذ أربعة سنوات من مدرسة خسرو جعفر باشا بعلوفة يومية قدرها ٤٠ آقچة ، والذى أتم فترةملازمة كاملة ـ وهى عامان ـ ، وذلك بيومية قدرها ١٣٠ آقچة ، كما وُجّه قضاء « قنا » لعبد العزيز أفندى المنفصل عن مدرسة جعفر باشا ببروصة عن علوفة قدرها ٤٠ آقچة يوميا منذ ٢٥ شهرا ، وجهت اليه بعلوفة يومية قدرها ١٣٠ آقچة أيضا (٧٠).

وقبل إنتهاء المُدد العرفية لقضاة المناطق القضائية ، وإنحلال منصب القضاء فى تلك المنطقة مع نهاية هذه المدة ، كان يسمح بخمسة أو سته أفراد ممن عليهم دور التعيين بالتقدم بطلبات لشغل هذا المنصب . وعندئذ ، كان يُعقد بينهم امتحان شرعى بمعرفة قاضى العسكر بالآستانه ، حيث يُوجه القضاء الشاغر فى النهاية إلى أكثر المتقدمين علماً وفقهاً ودراية . إلا أن هذا القانون الذى كان معمول به فى أنحاء الدولة ، أصبح لا يراعى تماماً عند تعيين هؤلاء القضاة خلال

القرن ١١ هـ /١٧م ، حيث ظهرت اعتبارات أخرى توجه بموجبها هذه المناطق القضائية(٧١) .

وعلى الرغم من إرسال الأوامر إلى أمير أمراء مصر مذكرة إياه بالنظام المتبع فى تعيين قضاة المناطق القضائية بمصر ، وبضرورة عرض المناطق التى انحلت ببلوغها المدة العرفية القصوى للتجديد (وهو ثلاث سنوات) ، وذلك حتى يمكن للقضاة المنتظرين أدوارهم فى الملازمة بالآستانه أن يتقدموا لشغل هذه الوظائف(٧٢) . إلاّ أنه من الملاحظ أن عدد القضاة المنتظرين لادوارهم أزداد زيادة كبيرة خلال القرن ١١هـ/١٧م ، مما أجبر الدولة على تخفيض هذه المدة العرفية إلى سنتين فقط لتتيح للمنتظرين أخذ أدوارهم(٧٣) .

وكانت الطلبات التى يتقدم بها المستحقين والتى أتمّت شروط التعيين ، تُعرض على السلطان نفسه بمعرفة قاضى العسكر ، حيث يتم التصديق عليها ، وبناء عليه كانت تُحرر لكل متقدم مستحق براءة تبيّن تاريخ التعيين ، ومقدار اليومية ، وما إذا كان القاضى قد أتم شروط تعيينه من الملازمة وغيرها على الوجه الأكمل أم لا ، ومدى استحقاقه لهذه الوظيفةالشرعية الهامة ، وأهم الوظائف التى ينبغى أن يقوم بها(٧٤) . وعندئذ ، كانت تصدر الأوامر من الآستانه تحيط أمير أمراء مصر علما بالتعيينات الجديدة هذه ، كما كان أمير السنجق التى تقع المنطقة القضائية فى نطاق تصرفه يُحاط علما بذلك ايضا(٧٥) .

وظائف قضاة النواحى : لقد كانت صلاحيات قضاة نواحى مصر تُحدّد منذ البداية من خلال البراءات التى كانت تُمنح إليهم ويتمينون بمقتضاها فى مناطقهم القضائية . ففى براءة تعيين قاضى النحرارية والتى تحمل تاريخ أوائل ربيع الأول ١٠١٩ هـ ، تُحدد الصلاحيات تلك على النحو التالى : « ... صدر الأمر بإجراء الأحكام الشرعية بالمنطقة القضائية ، وتقسيم ميراث ورثة المتوفيين

من الأهالى ، والقيام بكافة الأمور القضائية والشرعية التى كان يقوم بها سلفه ، واستعمال الصلاحيات التى منحت للقضاة السابقين .. »(*) .

وهكذا ، يتضح لنا أن تطبيق الشرع الشريف بين العباد ، وإقرار العدل فى أنحاء البلاد ، وإدارة وتنفيذ الأوامر الشرعية والتنظيمية المُحوّلة عن الدولة أوعن مركز الأيالة فى تلك المناطق ، كانت من أهم المهام التى كان يُكلّف بها هؤلاء القضاة شرعياً وإدارياً .

لقد كان قضاة النواحى يقومون بمعظم وظائف قاضى مصر ، ولكن فى إطار مناطقهم القضائية . فكما كان لقاضى مصر(٧٦) مجلسا شرعياً خاصاً يدير فيه أمور الأيالة القضائية والشرعية ، كان لقضاة النواحى فى ولايات مصر مجالس خاصة بهم ينظرون فيها شئون الرعايا التابعين لمناطقهم القضائية ، وذلك بالإضافة لاشتراكهم فى مجلس الناحية الذى عادة ما كان يرأسه الأمير السناجق أو كاشف الولاية ، حيث يقوم فى حضرته بتعزير المجرمين وعقابهم، وإجراء الحدود الشرعية على المذنبين ، كما كان يستمع إلى شكاوى الأهالى ودعواهم الإدارية والمالية بحيث كان يعرض الهام منها على أمير أمراء مصر وعلى قاضى مصر . وفى حالة قيام الأهالى فى هذه المنطقة القضائية بعرض الأمر على الأستانه مباشرة ، كانت القضية تُناقش أولاً فى الديوان الهمايونى ، ثم ترسل الأوامر الضرورية لأمير أمراء مصر ولقاضى مصر ولقاضى الناحية فى نفس الوقت من أجل التحقيق فى المسألة وعرض حقيقتها بعد التقصّى على الأستانه(٧٧) . فعلى أثر إعلام أهالى «المنصورة» بأن كاشف «المنصورة » يحدث البدع فى الولاية ويستولى على أموال الأهالى دون وجه حق وبخلاف الشرع الشريف ، ويتعدى على حقوقهم ويظلمهم ، صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر

(*) « قضاده شرعى احكامى اجراً ، خلقدن أولنلرك وارثلرينك ميراثى تقسيم ايتمه سى ، اونجه كه قاضيلرك كَورد كلرى بوتون ايشلرى كَورمه لدى ، اونلرك متصرف اولد قلرى صلاحيتلرى قوللانمه سى امر اولنمشدر .. » : على اميرى / احمد الأول رقم ٧٢٩ .

وإلى قاضى المنصورة بالتحقيق فى الأمر ، واستبيان حقيقة هذه الدعوى فإن كان حدث الإعتداء فعلاً على الأهالى فليعمل أن على إعادة الأموال التى استولى عليها الكاشف دون حق إلى أصحابها ، ثم يُعرض الأمر ثانية على الآستانه(٧٨) .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان قاضى مصر وقضاة نواحى مصر يخضعون لنظام شرعى وإدارى واحد فى النظر فى القضايا المعروضة عليهم ، حيث قرر قانون نامه مصر أن يؤتى بالنظام الشرعى فى الدولة العثمانية ، ويوضع منه نسخة فى ديوان مصر العالى ، ونسخة لكل ناحية من نواحى مصر القضائية ، حيث كانت تُسجل هذه اللائحة القضائية فى سجلات هذه المناطق القضائية ويعمل بها فيما يُعرض على قضاة النواحى من امور شرعية وقضائية(٧٩) .

وكان قاضى كل منطقة قضائية يقوم بترشيح عدد من النواب ليقوموا بمباشرة وظائفهم الشرعية فى المحاكم التابعة لمنطقته القضائية ، وذلك تحت إشرافه الشرعى المباشر . وكان قاضى الناحية يُمنح هذه الوظيفة للنائب المناسب بطريق الالتزام(٨٠). وعادة ما كان هؤلاء النواب يختارون من المذاهب الأربعة (الحنفى والشافعى والمالكى والحنبلى)(٨١) . ولما كان هؤلاء النواب يتولون وظائفهم فى المحاكم بطريق الإلتزام أيضا ، فقد فَتح الباب لإحداث البدع والظلم بالرعية للإيفاء بما التزموا به تجاه قضاة النواحى . وكثيراً ما كانت تُرفع الشكاوى من هؤلاء النواب إلى الآستانه مباشرة ، حيث كانت تصدر الأوامر بعزل هؤلاء النواب وتعيين آخرين من الأمناء المستقيمين(٨٢) . وكان النواب المعزولين يُستدعون إلى ديوان مصر العالى للتحقيق معهم بشأن الشكاوى المرفوعة ضدَهم . وبعد انتزاع حقوق الأهالى من بين أيديهم طبقاً للشرع الشريف ، كان يصدر الأمر بعدم توجيه مثل هذه المناصب العدلية إليهم مرة ثانية(٨٣) . وعموماً ، كان هؤلاء النواب يقومون بمباشرة الأعمال الإدارية والقضائية اليومية فى المحاكم ، بحيث يُحولون الهام منها إلى قضاة النواحى

للنظر فى وجهتها الشرعية ، وكان هؤلاء القضاة يُحوّلون المسائل الأكثر أهمية للعرض على مركز الأيالة لبحثها فى الديوان العالى .

لقد كان قضاة النواحى فى ولايات مصر ، هم ممثلو قاضى مصر فى مناطقهم ، وفى نفس الوقت مساعد والأمراء السناجق والكُشّاف فى الأمور الشرعية والقضائية العدلية . ولما كانت الدولة العثمانية ، وكافة مؤسساتها فى مصر وولاياتها ، تخضع لمعاملات الشرع الشريف ، فقد كان لقضاة النواحى والثغور فى ولايات مصر دوراً إدارياً هاماً فيها . فقد قرر قانون نامه مصر أن توزيع التقاوى على القرويين ثم تسترجع منهم مرة أخرى عقب موسم الحصاد بموجب محضر وبمعرفة قضاة النواحى وأمنائهم ، وبمعرفتهم أيضا ، كانت تفتش على الأراضى الغير معدة للزراعة فى وقتها . كما أكد القانون على ضرورة عرض دفاتر الأمتعة التى تحملها سفن الأجانب على مجلس القاضى بالثغر ، بعد حصر هذه الأمتعة ، وتسجيلها فى سجلاتها ، والتصديق على هذه الدفاتر التى كانت جميع المحصولات المالية الميرية أمثال مقاطعات الميناء والجمارك وغيرها ، كانت تضبط بواسطة قضاة النواحى أيضا ، حيث كانت تُحمل كل هذه المحصولات مع دفاترها إلى مركز الأيالة كل ثلاثة أشهر(٨٤).

كما كان لقضاة النواحى بعض الصلاحيات الإدارية فى ولاياتهم ، حيث كانت تُودع إليهم إدارة شئون الولاية العامة ، عندما يكلّف حاكم الولاية ببعض المهام الميرية للدولة داخل الأيالة بمصر أو خارجها . فعندما ما كان أمراء الثغور يخرجون إلى البحر فى موسم الربيع مع الأسطول الهمايونى ، كانت شئون هذه الثغور يتولاها القضاة بتلك المناطق بأمر من مركز الدولة مباشرة(٨٥) . وكانت توجه التكاليف المباشرة من مركز الدولة مباشرة إلى قضاة النواحى فى شئون إدارية وشرعية وقضائية كثيرة . فكما كان قضاة النواحى بمصر يكلفون بالنظر فى بعض المسائل المتعلقة بالكُشّاف فى نواحيهم ، وإقرار العدل بين هؤلاء الكُشّاف والعمال ، وبين الرعية بموجب الأوامر السلطانية(٨٦) ، كانوا يفصلون

فى بعض المشاكل التى كانت تظهر بين مشايخ العربان بعضهم وبعض . فعلى اثر عرض شيخ عرب الجيزة بأنه عندما كُلّف بالخروج لحملة اليمن ، قام ابن خاله علاّم بالاستيلاء على منصب المشيخة بدلا منه بطريقة غير شرعية ، حيث استولى المذكور على كافة أسبابه ، فقد صدر الأمر السلطانى لقاضى الجيزة بتعيين أحد چاوشية الدركَاه العالى للقيام بالتفتيش على المعروف باسم علاّم ، وقطع علاقته بالميرى وتحصيل جميع الأموال الميرية الموجودة فى ذمته بحسب الشرع(٨٧) .

ومن ناحية أخرى ، كان يُعيّن فى الولايات والقرى بأنحاء مصر المختلفة ، قضاة محليين يُعرفون بإسم « قضاة الاراضى » . وكان هؤلاء القضاة مكلفين بمهمة التحقيق فى شكاوى الأهالى التى كانت تعرض على مركز الأيالة ومركز الدولة ، حيث كانوا يتعقبون المسائل فى تلك المناطق عن قرب(٨٨) . إلا أنه فى أواخر القرن ١٠هـ/١٦م ، أصبح هؤلاء القضاة المحليين موضعا لشكاوى الأهالى المستمرة نتيجة استحداثهم البدع ونشرهم الظلم بين الرعية ، الأمر الذى جعل مركز الدولة يُرسل الأوامر إلى أمير الأمراء بضرورة إرسال قضاة أمناء غير قضاة الأراضى إلى تلك المناطق(٨٩) .

ومهما يكن من أمر ، فقبل إتمام قضاة النواحى لمدتهم العرفية ، كانت الإدارة المركزية تنظر فى أحوال هؤلاء القضاة ، فإذا كانت قد رفعت ضدهم شكاوى من أهالى الولايات ، وثبت من خلال التحقيق أنهم كانوا مقُصّرين فى أداء مهامهم القضائية والشرعية على النحو اللائق ، لم يكن قاضى العسكر يوافق على مد المدة العرفية المقررة لهم ، وأيضا فى حالة اتمام هؤلاء القضاة لهذه المدة العرفية ، كان يصدر الأمر بعزلهم ، حيث كانوا يتوجهون إلى الآستانه لتأدية فترة ملازمتهم بجوار قاضى العسكر ، وعندئذ كانت تُصرف لهم مرتبات بحسب درجاتهم من « جوالى مصر »(٩٠) .

ولما كانت المؤسسة القضائية فى الدولة عموماً وفى أيالة مصر على وجه

الخصوص تقوم بمهمة ضبط المؤسسات الأخرى فـــى الدولـــة وفى الأيالة حتى لا تجعلها تخرج عن الإطار الشرعى المحدد لها ، وبإقرار العدل والمساواة بين مصالح مؤسسات الدولة وبين حقوق الرعايا الشرعية . فقد كان القضاة المكلفين بالنظر فى هذه الأمور العدلية ، وتطبيق الشرع الشريف ، كانوا يختارون من ذوى العدل والاستقامة ، مما كان ينعكس بالتالى على حالة الإنضباط فى بقية مؤسسات الدولة والأيالة ، والإلتزام الشرعى فيها جميعاً . إلا أنه اعتباراً من أواخر القرن ١٠هـ/١٦م ، بدأت العديد من الاعتبارات الأخرى تدخل فى تعيين قضاة الدولة ومنهم قضاة مصر ، مما أثر سلبيا على مؤسسة مصر القضائية وبالتالى على كافة مؤسسات الأيالة الأخرى(٩١) .

وخلاصة القول ، انّه عندما أصيبت الأوضاع العدلية والشرعية فى مصر ، فى أواخر عهد المماليك بإضطراب شديد فى أنحاء الدولة ، انتقل تأثيرها بالتالى إلى كافة مؤسسات الدولة ، فكان سبباً فى نهيار كافة مؤسسات المماليك وبالتالى دولتهم .فلما انتقلت الإدارة فى مصر إلى العثمانيين ، أبقيت التشكيلات على وضعها القديم حتى عام ٩٣١هـ ، حيث وُضع نظاماً عاماً للأيالة يحكمه الشرع الإسلامى الشريف . إلاّ أنّ مرحلة استقرار مصر لم تستمر طويلاً . ففى نهاية هذا القرن بدأت البدع المملوكية القديمة فى الظهور مرة أخرى فى ولايات مصر المختلفة ، حيث زاد من اضطراب هذه المؤسسة الأزمات التى تعّرض لها مركز الدولة خلال هذه المرحلة . ومهما يكن من امر ، فقد طُبقّ فى مصر خلال القرن ١٠هـ/١٦م ، نظاماً محكماً لنشر العدل بين الرعية ، والزام مؤسسات الدولة فى الأيالة بالحدود الشرعية ، واستمر هذا النظام قويا على الرغم من التجاوزات التى كانت تظهر بين الحين والآخر هنا وهناك .

حواشي الباب الخامس

(١) اوليا جلبي ، سياحتنامه ، ج١٠ / ١٤٧

(٢) kanunlar , s. 360 - 362 , 370 , 377 .

(٣) Uzuncarsli, Osmanli Devletinin Ilmiye Teskilati, Ankara 1965, s. 87

(٤) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٥ / ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، محرم ٩٨١ هـ

(٥) دفتر المهمة رقم ٣٢ / ١ ، ٩٨٥ هـ

(٦) Uzuncarsli , Ilmiyye Teskilati , s. 96

(٧) دفتر المهمة رقم ٢ / ٢٣١ ، جمادى الاولى ٩٦٤ هـ ، رقم ٤٢ / ٦٧ ، جمادى الاخرة ٩٨٩ هـ ، كامل كبجي ، رؤوس رقم ٢٢٥ / ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، رقم ٢٥٣ /٧٨، جمادى الاخرة ١٠٠١ هـ

(٨) ذيل دفتر المهمة رقم ٨ / ٢٠٨ ، جمادى الاخرة ١٠١٦ هـ

(٩) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٥ / ٢٦٦ـ ٢٦٧ ، دفتر رقم ٤٢ / ٦٧، جمادى الاخرة ٩٨٩ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٧ / ٤٤ ، رمضان ١٠٣٠ هـ

(١٠) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٣ / ٧٨ ، جمادى الاخرة ١٠٠١ هـ ، رقم ٢٥٧ / ٦٤ ، ربيع الاولى ١٠٣١ هـ ، ابن الامين ، دفتر توجيهات رم ٧٥ / ٢٨٣ ،رمضان ١٠٧٨ هـ

(١١) دفتر المهمة رقم ٧٥/ ٣١٨ ، رجب ١٠١٣ هـ

(١٢) Uzuncarsl , ilmiyye Teskilati , s. 98 n. 2

(١٣) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٦٦٤ / ٢ ، ١٠٦٢ هـ

(١٤) دفتر مالية دن مدوره رقم ٤٤٥٣ / ٢ ، اوليا جلبي ، ج١٠ / ١٤٨

(١٥) ابن الامين ، دفاتر المالية رقم ٤٨ ، ١٠١٤ هـ ، ; Ilmiye Teskilati , s. 87

(١٦) دفتر المهمة رقم ٤٢ / ٦٧ ، جمادى الاخرة ٩٨٩ هـ

(١٧) دفتر المهمة رقم ٤٢ / ٦٧ ، رقم ٧٥ / ٣١٨ ، رجب ١٠١٣ هـ

(١٨) دفتر المهمة رقم ١٧ / ٢٢٢ ، جمادى الاخرة ٩٨٢ هـ

(١٩) اوليا جلبي ، ج ١٠ / ٤٤٧ ـ ٤٤٩

(٢٠) نقلا عن « قانون عبد الرحمن باشا » (ص ٥٤١) انظر :
Ilmiye Teskilati , s. 95 ; M. pakalin
Osmali Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu , II , s. 124

(٢١) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٦٦٤ / ٢٢ ، ١٠٦٢ هـ

(٢٢) Ilmiye Taskilati , s. 87

(٢٣) دفتر المهمة رقم ٣٤/ ٢٩٥ ز ، ربيع الاخرة ٩٨٦ هـ

(٢٤) « دفتر جرايه وعليق ايالة مصر عن واجب عام ١٠١٤ هـ » : مالية دن مدورة رقم ٢٤٢٥ / ٢، دفتر رقم ٤٤٥٣ / ٢، ١٠١٥ هـ

(٢٥)ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٦٦٤ / ٢٢ ، ١٠٦٢ هـ

(٢٦) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٩٩٢٢ ، ١٠٦٢ هـ

(٢٧) الللوانى ، تحفة الاحباب ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٥

(٢٨) اوليا جلبى ، ج١٠ / ١٤٨

(٢٩) Ilmiye Teskilati , s. 110

(٣٠) Kanunler , s. 361 , 362, 367, 373 , 382 , 38

(٣١) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٣٠ / ١٨٣ ، ذى الحجة ٩٨٣ هـ

(٣٢) دفتر المهمة رقم ٣٦ / ٢٦٥ ، جمادى الاخرة ٩٨٢ هـ

(٣٣) دفتر المهمة رقم ٦٠ / ١٤، شوال ٩٩٣ هـ

(٣٤) دفتر المهمة ، ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ١٢٣٢١ / ١٩ ، ١٤٩ ، ٢٩ب، شوال٩٥١ هـ ، دفتر المهمة رقم ٢٧ / ٥١ ، رجب ٩٨٣ هـ

(٣٥) دفتر المهمة رقم ، اوراق رقم ١٢٣٢١ / ١٤٦

(٣٦) دفتر المهمة رقم ١٢ / ٤٥٨ ، ربيع الاخرة ٩٧٩ هـ ، رقم ٢٣ / ٣١٩ ، ذى القعدة ٩٨١هـ

(٣٧) دفتر مالية دن مدورة رقم ٣٧٤ ، ذى الحجة ٩٩٩ هـ

(٣٨) Kaunlar , s. 379

(٣٩) ارشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف ابن الامين ، دفتر مالية ١٤٧٩ ، جمادى الاخرة ١٠٧٨هـ

(٤٠) دفتر المهمة رقم ٥٨ / ٣١٨ ، رمضان ٩٩٣ هـ ، ارشيف رئاسة الوزراء، الدفتر الاجنبى رقم ١٣١ / ١٥ ، شوال ١٠١٣ هـ ، دفتر ذيل المهمة رقم ٤ / ٣٩ ، شوال ٩٩٨ هـ

(٤١) دفتر المهمة رقم ١٢٣٢١ / ١٤٩ أ، شوال ٩٥١هـ ، دفتر المهمة رقم ٣ / ١٨١ ، صفر ٩٦٧ هـ

(٤٢) اوليا جلبى ، ج١٠ / ١٤٧ ـ ١٤٨

(٤٣) دفتر المهمة رقم ٥٢ / ٢٤٧ ، صفر ٩٩٢ هـ

(٤٤) Kanunlar , s. 384

(٤٥) دفتر المهمة ، ارشيف مكتبة سراى طوب قابو « قوغوشلر » رقم٨٨٨ / ١٢ ب ـ ١٤ أ ، محرم ٩٥٩ هـ

(٤٦) دفتر المهمة رقم ٧٥/ ١٤٨ ، ذى القعدة ١٠١٣ هـ

(٤٧) دفتر المهمة رقم ٦ / ٢٦٧ ، جمادى الاخرة ٩٨٢ هـ رقم ٨٤ / ٢٣ ، شوال ١٠٣٨ هـ ،

(٤٨) اوليا جلبى، ج١٠ / ١٤٨

(٤٩) الوثائق التاريخية ، القاهرة ١٩٥٤م ، ص ٨٨ ، شتانفورد شو ، « الوثائق المصرية فى العهد العثمانى » ، مجلة معهد المخطوطات ، ج ٢/١ ، ص ١٤٦

(٥٠) سياحتنامه ، ج ١٠ / ١٤٨
(٥١) كامل كبجى رقم ٩٢ / ٢٣١ ، شوال ٩٨٨ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٣٠ / ٦٥ ، شعبان ٩٨٣ هـ ، رقم ٢٤٩ / ١ ، ٩٩٥ هـ
(٥٢) تاريخ سلانيكى ، مكتبة اسعد افندى باستانبول رقم ٢٢٥٩ / ٢٤٧ ب ، جمادى الاخرة ١٠٠٣ هـ iIlmiye Teskilati , s. 106.
(٥٣) دفتر المهمة رقم ٤٢ / ٦٧ ، جمادى الاخرة ٩٨٩ هـ
(٥٤) دفتر المهمة رقم ٤٢ / ٦٢ ، جمادى الاخرة ٩٨٩ هـ
(٥٥) Ilmiye Teskileti , s. 156
(٥٦) دفتر المهمة رقم ٢٥ / ٢٣١ ، جمادى الاخرة ٩٨٢ هـ ، رقم ٤٢ / ٦٧ ، جمادى الاخرة ٩٨٩ هـ
(٥٧) Uzuncarsli , Osmanli Tarihi , ii, 308
(٥٨) دفتر المهمة رقم ٣ / ٣٦٧، شوال ٩٦٧ هـ
(٥٩) دفتر المهمة رقم ١٤/ ١٦ ، ذى الحجة ٩٧٨ هـ ، رقم ٢٨ / ٢٣٦ ، رجب ٩٨٤ هـ
(٦٠) ذيل دفتر المهمة رقم ٣ / ٢٤٨ ، جمادى الاخرة ٩٨٤ هـ ، ص ١٩٩ ، ٩٨٤ هـ
(٦١) « لستة المناطق القضائية لايالة مصر لعينى عالى » ، مكتبة ايا صوفيا باستانبول رقم ٣٧٧٤ / ٤١ ب ٤٢ب ، روزنامه قاضى عسكر الأناضول ، الارشيف الشرعى باستانبول ، دفتر رقم ١ـ٣
(٦٢) عينى عالى ، ورق ٤١ب ـ ٤٢ب
(٦٣) الارشيف الشرعى ، دفتر رقم ١ـ٢
(٦٤) اوليا جلبى ، سياحتنامه ، ج١٠ / ١٤٩
(٦٥) الارشيف الشرعى ، دفاتر روزنامه قاضى عسكر الأناضول لعام ١٠٧٦ ـ ١٠٨٠ هـ ، دفتر رقم ١ـ٤ (ايالة مصر)
(٦٦) Ilmiyye Teskilati , s. 156
(٦٧) ارشيف رئاسه الوزراء ، تصنيف على اميرى ، احمد الاول رقم٧٢ ، ١٠١٩ هـ ، الارشيف الشرعى دفتر رقم ١
(٦٨) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ٢٤٤ ، ذى القعدة ٩٨٣ هـ
(٦٩) دفتر روزنامه قاضى عسكر الأناضول لعام ١٠٧٦ ـ ١٠٨٠ هـ ، رقم ١ـ٤ (القسم الخاص بتعيينات مصر)
(٧٠) دفتر المناصب المصرية المعروضة على الاستانه لعام ١٠٧٦ ـ ١٠٧٧ هـ
(٧١) Ilmiye Teskileti , s. 156
(٧٢) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ١٠٢ شعبان ١٠٣٠ هـ
(٧٣) دفتر روزنامه قاضى عسكر الأناضول رقم ١ ، جمادى الاخرة١٠٧٦ هـ ، كامل كبجى رقم ١٥٥ / ٧٣ ، محرم ١٠١٣ هـ، ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٣٣٤ / ٣١ ، ٦٢ ، Ilmiye Teskileti , s. 156

(٧٤) ارشيف رئاسه الوزراء ، علي أميرى ، احمد الاول رقم ٧٢٩، ربيع الاولى ١٠١٩ هـ
(٧٥) كامل كبجى رقم ١٧٦ / ٢١ ، شعبان ١٠٣٠هـ
(٧٦) Kanunlar , s. 372
(٧٧) دفتر المهمة رقم ٦/ ٢١٤ ، جمادى الاخرة ٩٧٢ هـ
(٧٨) كامل كبجى رقم ٩٠ / ١٦٨ ، صفر ٩٨٧ هـ
(٧٩) Kanunlar , s. 362
(٨٠) كامل كبجى رؤوس رقم ٢٣٠ / ١٨٣ ، ذى الحجة ٩٨٣ هـ
(٨١) دفتر المهمة رقم ٤١/٥٣ ، شوال ٩٩٢ هـ .
(٨٢) دفتر المهمة رقم ٦٠٧/٥ ، ذى القعدة ٩٨٣ هـ .
(٨٣) دفتر المهمة رقم ١٦٨/٢٩ ، ذى القعدة ٩٨٤ هـ .
(٨٤) Kanunlar , s. 370, 371,376 - 377
(٨٥) دفتر المهمة رقم ١٧٠/١٤ ، صفر ٩٧٨ هـ .
(٨٦) دفتر مالية دن مدورة رقم ٧٥٣٤/ ٦٩٨ ، ٧٨٤ ، دفتر المهمة رقم ١٦٣/٢٢ ، ٦٥ ـ ١٦٦، شوال ٩٨١ هـ .
(٨٧) دفتر المهمة رقم ١٧١/١٢ ، ذى الحجة ٩٨٤ هـ .
(٨٨) Ilmiyye Teskilah, s. 196
(٨٩) ذيل دفتر المهمة رقم ٣ /١٩٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٤ هـ .
(٩٠) دفتر المهمة رقم ٢٨٥/١ ، صفر ٩٦٢ هـ .
(٩١) مصطفى عالى ، حالات القاهرق من العادات الظاهرة ، ص ٨٠ :
Ilmiyye Teskilati, s. 241 vd., 257 - 258, 263

الباب السادس

علاقات أيالة مصر بالولايات المجاورة وبالعالم الخارجى

علاقات أيالة مصر بالولايات المجاورة وبالعالم الخارجي

على أثر ضمّها لمصر ، ودخول منطقة الشرق الإسلامي ، بما فيها المدن المقدسة ذات الموقع الهام ، والنفوذ الروحي على العالم الإسلامي تحت إدارتها ، غدت الدولة العثمانية وارثة أشرف بقعة على وجة الأرض ، ممّا جعلها تحتل مكانة روحية وحضارية هامة في أنحاء العالم الإسلامي ، علاوة على نفوذها المطلق في العالم أنذاك . ولما كانت هذه المناطق الهامة التي تعد مركز ثقل دولة المماليك سابقا ، لم تستقر بعد في ظل القيادة الجديدة ، وفي نفس الوقت كانت المسافات الشائعة تفصلها عن مركز الدولة العثمانية في اسلامبول ، فقد حرصت الإدارة المركزية على أن تتخذلها مركزابين ولايات هذه المنطقة ، تدبر من خلالها شئونها هناك .

وهكذا ، لم تجد القيادة الجديدة مركزا تتوافر فيه كافة الشروط اللازمة لربط هذه المنطقة الشرقية بمركز الدولة العثمانية إلاّ في مصر ، مركز الدولة المملوكية السابق ، راعية الخلافة العباسية ، وذات الموقع المتوسط بين العالم الإسلامي ، وذات الروابط التاريخية والحضارية مع ولايات المنطقة وبالخاصة المدن المقدسة . وبذلك ، بدأت الإدارة المركزية في الاهتمام بأيالة مصر وباستقرارها في أسرع وقت ممكن ، حتى يمكنها مباشرة مسئولياتها الهامة تجاه ولايات الدولة في الشرق . ونظراً لعظم المسئوليات التي كانت تلقى على عاتق أمير أمراء مصر ، من إشراف إداري وعسكري ومالي على ولايات المنطقة ، ورعاية شئون الدولة الميرية ، وتنفيذ أوامرها في تلك النواحي ، وإدارة علاقات الدولة مع ولاياتها والعالم الخارجي في المنطقة ، كانت الدولة توجه إمارة أمراء مصر لأحد الوزراء من ذوي التجربة والخبرة ، حتى أنه يمكن أن نعتبر أن أيالة

مصر كانت أول ولايات الدولة التى عين عليها وزير بصلاحيات واسعة منذ أواخر الربع الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م.

لذا كانت مناطق الحرمين الشريفين واليمن والحبشة والشام بما فيها القدس الشريف ، مناطق لها ارتباط حضارى وتاريخى عميق الجذور مع مصر ، فقد كانت مهمة تثبيت أقدام الإدارة العثمانية الجديدة فى تلك المناطق تعد من أهم وظائف أمير أمراء مصر على الإطلاق ، إلاّ أنّ هذه المهمة اقتصرت فى أحيان كثيرة على الإشراف على ولاة وحكام الولايات وتقديم العون اللازم لهم عندالضرورة .

وسوف نحاول فى هذه العجالة أن نبين الخطوط العريضة لهذه الروابط التى كانت تربط مصر بولايات المنطقة ، ودور أيالة مصر فى ربط هذه الولايات بمركز الدولة العثمانية بأسلامبول .

أ ـ علاقة ايالة مصر بالحرمين الشريفين

لقد كانت علاقة مصر بمكة المكرمة والمدينة المنورة ، مهد الإسلام الأول ، علاقة الشعاع بمصدره ، حيث كانت مصر البوابة الغربية للجزيرة العربية التى انطلق منها الإسلام لأول مرة إلى شمال أفريقيا . وقد كان لموقع مصر الهام بالنسبة للحرمين الشريفين تأثيرا عظيما فى إمكانية توفير احتياجات هذه المناطق المقدسة الإقتصادية ورعايتها الإدارية عن قرب ، وأيضا فى توفير الأمن لقوافل الحجاج الآتية من شمال أفريقية عبر مصر متوجهة إلى الحرمين الشريفين . وليس هناك أدل على الارتباط التاريخى بين مصر ومنطقة الحرمين من إطلاق إسم « الوجه القبلى » أى الناحية المواجهة للقبلة على منطقة صعيد مصر ، حتى أنه عندما ضعفت قبضة العباسيين على منطقة الحرمين ، بدأت هذه المناطق المقدسة فى الارتباط التلقائى بولاية مصر القريبة منها تدريجياً. ومهما يكن من أمر ، فقد كان حكام وأمراء مصر وأعيانها يوقفون

الأوقاف العديدة على منطقة الحرمين وأهلها ومجاوريها ، وذلك حتى اعتمد أهالى الحرمين على ما كان يرد من مصر سنوياً من أموال وحبوب . هكذا ، ومع إرتخاء قبضة العباسيين بضعف دولتهم تمكن حكام مصر خلال العصر الأيوبى والعصر المملوكى ، تمكنوا من ربط هذه المنطقة سياسياً بمصر . وقد ازدادت هذه العلاقة قوة على اثر إنهيار بغداد ، وإعلان خلافة عباسية بمصر عام ٦٥٩هـ ومنذ ذلك الحين ، اصبح الحاكم فى مصر له الكلمة فى اختيار اشراف الحجاز ، واصبحت مصر مسئوله بذلك عن تدوير أمور هذه المنطقة المقدسة وتوفير احتياجاتها وحمايتها من الإعتداءات الداخلية والخارجية(١) .

وكان السلاطين العثمانيين ، منذ ظهور دولتهم على ساحة التاريخ (٦٩٩هـ) يُكرمون من يفد إلى بلادهم من الأشراف ، حيث كانوا يمنحونهم البراءات لتأمين معيشتهم فى تلك البلاد . وقد استحدث السلطان بيلدرم بايزيد (٧٩١ ـ ٨٠٥ هـ) وابنه جلبى محمد إرسال المساعدات المعروفة باسم « الصرة» لأول مرة إلى الحرمين الشريفين . فكما بلغت هذه الصّرة خلال سلطنة مراد الثانى ٣٥٠٠ ذهبية كل عام ، كانت قد أوقفت محصولات قرى « ولاية باليكسير» بأنقرة على مكة المكرمة . وقد زادت هذه الصّرة عقب فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية عام ٨٥٧ هـ ، بما يقدريـ ٢٠٠ ذهبية ، كما أرسل مبلغ ٧٠٠٠ ذهبية من أموال الغنائم لتوزيعها على اشراف مكة والمدينة ، وعلى النقباء والخدم والفقراء والعلماء . وقد وصلت الصّرة فى زمن بايزيد الثانى إلى حوالى ١٤٠٠٠ دوقة ذهبية ، نصفها كان مقرر لأهالى مكة المكرمة والنصف الثانى لأهالى المدينة المنورة ، حيث كانت هذه الُصرة تُرسل كل عام فى عيد الأضحى(٢) . ومن ناحية أخرى ، أهتم العثمانيون بشئون الحجاج المتوجهين إلى المناطق المقدسة ، حتى أن كثيراً من المشاكل نشأت بينهم وبين الدولة المملوكية بسبب تقصير المماليك فى مصر فى رعاية شئون الحرمين الشريفين واحتياجات الحجاج فى موسم الحج .

ففى عام ٨٦٢ هـ ، وعلى أثر رفع أحد العلماء العثمانيين الذين توجهوا إلى مكة بغرض الحج شكوى إلى السلطان محمد الفاتح ، تفيد بأن الحجاج فى ذلك العام قد عانوا معاناة كبيرة فى طريقهم للأراضى المقدسة ، وذلك بسبب خراب ابيار المياة فى الطرق المؤدية إلى الحجاز ، الأمر الذى جعل محمد الفاتح يقوم على الفور بتعيين مجموعة من الفنيين ، وتكليفهم بتعمير أبيار المياة هذه . ونتيجة لاعتراض المماليك بمصر على هذا التصرف من السلطان العثمانى ، ظهرت أولى بوادر الخلافات بين الطرفين (٣).

وهكذا ، فعقب انتقال الإدارة فى مصر الى العثمانيين ، وعلى أثر زوال النفوذ السياسى المملوكى عن الحرمين الشريفين ، كان من الطبيعى أن ينتقل الإشراف فى هذه المناطق المقدسة إلى القيادة الجديدة أيضا . ولذلك أرسل السلطان سليم الأول ، أثناء وجوده فى مصر ، أرسل خطابا إلى أمير مكة الشريف بركات يحثه فيه على طاعة الدولة . وبالفعل ، وفى ١٣ جمادى الآخرة ٩٢٣ هـ ، أرسل شريف مكة ابنه أبو نمى وبيده مفاتيح الكعبة ، حيث عاد ابو نمى فى رجب من نفس العام إلى مكة حاملاً من السلطان العثمانى منشور بتعيين أبية على إمارة مكة وبعض الهدايا المناسبة . وبموجب هذا المنشور تقرر تعيين معاش دورى للأمير المذكور يتقاضاه من الخزينة المصرية رأساً . وبذلك ، دخلت هذه المناطق المقدسة تحت الإدارة العثمانية ، حيث خُطب فى مساجد الدولة، منذ ذلك الحين ، بإسم السلطان العثمانى « خادم الحرمين الشريفين »(٤) ومن ذلك الوقت بدأ ولاة مصر من قبل الدولة العثمانية يشرفون على شئون الحجاز بإسم الدولة . وكان السلطان سليم الأول قد أصدر أوامره بالإبقاء على ما كان يُرسل إلى الحرمين من « صُرّة » و « زخائر » (حبوب) كانت موقوفة من مصر والشام على الحرمين(٥) .

وإذا كانت تبعية منطقة الحجاز لمصر أيام الأيوبيين والمماليك تبعية شكلية فقط(٦) ، فقد بدأت الإدارة العثمانية ، منذ ذلك الحين ، في الحد من نفوذ الأشراف هناك ، حيث حولت كافة الشئون الإدارية والمالية للمنطقة بما فيها الحرمين إلى وزير مصر . فكان أمير أمراء مصر يعرض ما شغل من مناصب الحرمين على الآستانه ، حيث يصل إليه الجواب بالتنفيذ وعرض الأمر ثانية . وعلى هذا النحو ، كان أمير أمراء مصر يعمل كحلقة وصل بين الإدارة المركزية بالدولة وبين إدارة الدولة في الحرمين الشريفين . وكان يأتي على رأس المناصب التي كان يُشرف عليها أمير أمراء مصر قضاة ونظار أموال ومشايخ حرم مكة والمدينة . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر بأن شيخ حرم وناظر أموال مكة المكرمة قاضي حسين ، عُيِّن قاضيا على المدينة ، حيث وجه منصب مشيخة الحرم لمحاسب الديوان بمصر سليم زادة مصطفى ، وظلت وظيفة ناظر الأموال في مكة شاغرة ، صدر الأمر لوزير مصر بتوجيه هذه الوظيفة لأحد المستحقين لها من رجال الدولة بمصر وعرض الأمر ثانية على الآستانه(٧) .

وكان مشايخ الحرم عادة ما يختارون من متفرقة مصر من ذوي الخبرة ، حيث كان هؤلاء المتفرقة يقومون بهذة الوظيفة مقابل ما كانوا يتقاضونه من علوفة من خزينة مصر(٨) . وكان مشايخ الحرم يقومون بالإشراف على إدارة الدولة في مكة والمدينة ، ويباشرون أحوال جند مصر المناوب في الحرمين الشريفين ، فيرفعون تقاريرهم على أمير أمراء مصر ، وأحيانا إلى مركز الدولة استامبول مباشرة(٩) .

أما بالنسبة لإداريي الدولة في الحرمين ، فكان تعيينهم يتم من قبل أمير أمراء مصر ودفترداره ، وذلك بعد العرض على الآستانه ، حيث تصدر منها براءة هذا المنصب التي بموجبها فقط يمكن للإداري أن يتسلم مهام وظائفه بمعرفة

أمير أمراء مصر . فكانت هذه التعيينات تُسجل أولاً فى دفاتر الديوان الهمايونى، ثم تستخرج براءة التعيين التى تسجل بالتالى فى دفاتر الحرمين بديوان مصر العالى(١٠) . أمَّا الوظائف المحلية فى الحرمين فكان مشايخ الحرم وقضاة مكة والمدينة يتولون شئونها كل بحسب صلاحياته ، بحيث كان يُمنع أمير أمراء مصر من التدخل فى صلاحيات هؤلاء وتعيين وعزل الإداريين المحليين(١١) .

ومن ناحية أخرى ، كان أمير مكة يقوم بعرض كافة الأمور الهامة المتعلقة بشئون الحرمين على أمير أمراء مصر أولاً بأول ، وذلك نظراً لإرتباط هذه المنطقة المالى والإدارى بالإدارة العثمانية بمصر . وعندئذ ، كان الأمير أمراء مصر يقوم بمناقشة هذه المسائل فى ديوانه العالى مطّلعا على دفاتر ومحاسبات الحرمين الموجودة فى هذا الديوان . وبعد التحقق من هذه الأمور الهامة كان أمير أمراء مصر يُحيط الآستانه علماً بما انتهى إليه الأمر فيها . وأحيانا ما كانت تصدر الأوامر إلى أمير مكة مباشرة وإلى أمير أمراء مصر بخصوص ضرورة رفع أمير مكة الأمور الهامة إلى الآستانة مباشرة فى نفس الوقت الذى يعرضها فيه أمير أمراء مصر ، وذلك حتى تحاط الإدارة المركزية علماً بالأمور الهامة فى منطقة الحرمين ، ويتيسر لها متابعتها فى ديوان مصر العالى(١٢) .

ومنذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية أصبحت كافة احتياجات منطقة الحرمين الشريفين تُوفر من مصر ، حيث غدت جميع مصاريف هذه المنطقة الدورية والطارئة تُسدّد من الخزينة المصرية ، وأيضا من محصولات جمارك ميناء جدة . فكانت مرتبات أمير مكة وقضاة ومشايخ الحرمين وبقية الإداريين الآخرين كانت تُدفع من محصولات ميناء جدة . ففى عام ٩٨٨ هـ قام السلطان سليمان القانونى بتعيين نصف محصولات جمرك جدة للشريف أبو نمى لتشجيعه على طرد الفرنجة الذين كانوا يعتدون من وقت لآخرعلى سواحل

الميناء[١٣] . وكان أول مرتب سنوى (ساليانه) يتقاضاه قضاة الحرمين من محصول جمرك جده يبلغ خمسة الاف ذهبية[١٤] . واعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٠هـ /١٦ م ، بدأت مرتبات قضاة ومشايخ الحرمين تُدفع لهم من الخزينة المصرية مباشرة ، وأحيانا ما كانت تدفع من خزينة الشام[١٥] . وقد سجل دفتر الجراية والعليق لعام ١٠١٤ هـ أن أمير مكة كان يتسلم ٦٠٠ أردب قمح كجراية سنوية ، أما قاضى مكة فكان نصيبه ٤٠٠ أردب ، وشيخ الحرم بمكة ٢٤٣ أردب ، ونائب الحرم ١٩٨ أردب حنطة فى العام . أما عليق هؤلاء الإداريين ، فكان يعين لهم أحيانا من المال كبدل عليق حيواناتهم كل عام من الخزينة المصرية[١٦] .

وعلاوة على مُخصّصات أمير مكة وإداريي الحرمين ، كانت تخرج من مصر سنوياً لأهالى الحرمين من الحبوب حوالى ٤٠,٠٠٠ أردب[١٧] ، بالإضافة للتعيينات المعتادة التى كانت تُرسل إلى الأشراف فى تلك المناطق والتى كان يبلغ مقدارها فى أواخر القرن ١٠هـ/١٦م ، حوالى ٩٣,٠٠٠ اردب حنطة[١٨] .

ومن ناحية أخرى ، كانت مصروفات الإنشاءات والإصلاحيات الضرورية فى الحرمين وفى طريق الحجاج ، كانت جميعاً تُسدد مباشرة من الخزينة المصرية ، حيث كانت الدولة تقوم بتعيين أمين لمباشرة القيام بهذه المهام ومسك محاسباتها ودفاترها التى كانت تُرفع إلى أمير أمراء مصر لتسويتها بمعرفة ناظر أمواله من الخزينة المصرية . وقد وصل الأمر من الأهمية إلى أن عيُن دفتردار مصر بنفسه، ذات مرة لمباشرة إنشاء ابار سبيل عرفات وغيرها من الإنشاءات فى الحرمين[١٩]. وأحيانا ، كانت توجه الأوامر لأمير امراء مصر ولأمير جدة لتوفير الأموال اللازمة لهذه الإنشاءات من محصولات جمارك جدة إذا تعذّر توفيرها من الخزينة المصرية ، بحيث يقوم أمير جدة بتحصيلها من الخزينة بمصر فى وقت

لاحق عند توافرها ، وتسجيل دفتر مفصّل بهذه المصروفات[٢٠] .

وكانت الصدقات التى كانت تخرج من مصر إلى فقراء الحرمين منذ زمن بعيد والتى كانت تعرف باسم « الصّر المكّى » ، كانت قد وصلت إلى أدنى مستوى لها فى أواخر العصر المملوكى[٢١] . وعلى أثر انتقال الإدارة فى مصر إلى العثمانيين ، أبقى السلطان سليم خان جميع الأوقاف التى كانت موقوفة على الحرمين الشريفين فى مصر والشام كما هى، وأعاد المقدار الذى كان يُرسل من هذه الصدقات إلى سابق عهده ، حيث تضاعف مقدارها ، وبدأ فى إرسالها كل عام ، وكانت هذه الصّرة ترَسل بشكل غير منتظم من قبل[٢٢] . وقد وصل مقدار صرة الحرمين الشريفين السنوية هذه ، خلال عهد السلطان سليمان القانونى (٩٢٦ــ ٩٧٣ هـ) إلى ٥٦٠,٠٠٠بارة فضية ، وفى أواخر القرن ١٠هـ/١٦م ، وصلت إلى ٣٢٧,٠٠٠ بارة فضية[٢٣] . وقد ازداد مقدار الصّرة مرة أخرى ، عندما أوقف السلطان مرادالثانى ، ثم السلطان محمد الثالث الكثير من النواحى فى ولايات البحيرة والمنوفية والقليوبية والفيوم والبهنساوية والصعيد ، على الحرمين الشريفين، حيث كانت محصولات هذه النواحى التى بلغت ١٢,٠٠٠ أردب سنويا من الحبوب ، وحوالى اثنى عشر كيسا تنتقل إلى الحرمين سنويا [٢٤]. وقد ذكر ستانفورد شوأنة تم فى عام ٩٩١ هـ ، تحصيل ١٠٠,٠٠٠ أردب حبوب من أوقاف « الدشيشة الكبرى » التى أوقفها السلطان مراد على الحرمين حتى عرفت باسم « الأوقاف المرادية » ، وذلك علاوة على ٤٢٥,٠٠٠ بارة [٢٥].

ومثلما استمرت رعاية أيالة مصر لمنطقة الحرمين تحت الإدارة العثمانية ، لم تنقطع العادات التى كانت تخرج من مصر سنويا للمناطق المقدسة ، وعلى رأسها إعداد كسوة الحرمين وخروجها فى موكب كل عام . وقد ذكر ابن إياس أنه فى

٢١ شعبان عام ٩٢٣ هـ ، عرض على السطان سليم الأول كسوة الكعبة وهى مزخرفة بشكل لم يسبق له مثيل ، وأيضا كسوة مقبرة الرسول ﷺ ، وكسوة مقام إبراهيم عليه السلام ، حيث خرجت فى موعدها كالعادة(٢٦) . وفى عام ٩٤٧هـ ، أوقف السلطان سليمان القانونى محصولات سبع من قرى مصر علاوة على ما كان قد أوقفها الملك قلاوون على كسوة الكعبة المشرفة . وكانت هذه الكسوة منذ زمن بعيد تُغزل وتُنسج فى مصر ، حيث كانت تُرسل كل عام أو عند جلوس سلطان جديد على العرش(٢٧) . وأحيانا ما كانت كسوة الحرمين تُجهَز وتُعد بحيث تواجه مصر وفاتها من الخزينة المصرية مباشرة(٢٨) . وفى أوائل القرن ١١هـ/١٧م ، وفى عهد السلطان أحمد الأول أصبح من العادة نسج كسوتى الكعبة والروضة المشرفة فى اسلامبول(٢٩) .

ومهما يكن من أمر ، فقد استمرت أيضاعادة خروج موكب أمير الحاج من مصر على رأس الحجاج الذين يتوجهون إلى الحرمين لأداء فريضة الحج عن طريق مصر ، حتى أن الدولة كانت تُعلن حالة الطوارىء فى ثغورها لحماية قوافل الحجاج المتوجهين إلى الحرمين من كل مكان . وكما كانت توجه الأوامرلأمراء الثغور والبنادر على طريق الحاج ولقباطنة الأسطول الهمايونى ، كانت توجه لأمير أمراء مصر ، ولأمير الحاج بمصر الأوامر اللازمة بضرورة توفير احتياجات الحجاج بمصر ، وعدم تدخل أى شخص فى شئون الحجاج وعدم التعرض لهم ولا لأتباعهم فى المنازل ، وتعيين فرق الحرس من الجاوشية والمتفرقة لرفقة موكب الحجاج حتى يصلون إلى الأراضى المقدسة بسلام(٣٠) .

وهكذا ، ومن خلال العرض السريع السابق للروابط الإدارية والمالية والاقتصادية فضلا عن الرابطة الدينية بين منطقة الحرمين الشريفين وبين أيالة مصر ، يتبين لنا الدور الهام الذى كانت تقوم به مصر تجاه الحرمين فى العصر

العثماني .

ب ـ علاقة ايالة مصر باليمن والحبشة

لقد كان تهاون دولة المماليك في مصر تجاه حماية الأراضي المقدسة ، ورعاية شئونها ، واخفاقها في مواجهة تعديات البرتغال على موانى الدولة الجنوبية ، من الأسباب الهامة التى جعلت العثمانيين يتجهون لأول مرة فى حملاتهم صوب الشرق . وهكذا ، فمنذ ضم الشام ومصر ، عملت الدولة العثمانية على إتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الهجمات الصليبية البرتغالية على موانى الدولة الجنوبية ، وبالخاصة ميناء مكة المكرمة في جدة ، وقطع طريق البحر على الحجاج والتجار المسلمين ، والإعتداء على أموالهم وأسبابهم ، فأحاطت منطقة الحرمين بحمايتها، وعينت إلى جوار أمير مكة عدد كافة من جند الإسلام، وعلى ميناء جدة أمير سنجق وأمدته بالقوات اللازمة البحرية والبرية ، وربطت هذا الميناء الهام بايالة مصر حتى يكون دائما تحت إشراف الدولة المباشر ، والزمت أمير امراء مصر بتقديم كافة المساعدات ، مهما كانت ، لهذا الأمير لمواجهة اى تعديات أخرى على أراضى الحرمين عن طريق البحر ، وذلك دون الرجوع إلى الآستانه في ذلك، وعرض الأمر فيما بعد تفصيلا على اسلامبول . ومن ناحية أخرى، سعت القيادة العثمانية لإخضاع بلاد اليمن ذات الموقع الهام على المحيط الهندى ، والتى كان لازال بها بقايا من المماليك . وفى وقت قصير ، تمكن أمير أمراء مصر خاير بك من استمالة حاكم اليمن المملوكي أنداك اسكندر بك ، إلا أن هذا الحاكم سرعان ما رفع راية العصيان على الدولة عقب وفاة السلطان سليم (٩٢٦ هـ) . وعلى الرغم من القضاء على هذه الحركة ، إلاّ أنّ الحكم العثماني في بلاد اليمن كان هشا ، غير مستقر الأركان ، وذلك حتى صدور الأمر لأمير أمراء مصر سليمان باشا عام ٩٤٥ هـ بالتوجه في حملة كبرى على اليمن . وبالفعل ، تم ضم الدولة

العثمانية مدينة عدن(٣١) . ولكن الحكم العثماني في اليمن لم ينعم بالإستقرار في أي وقت من الأوقات ، وذلك نظراً لقوة نفوذ القبائل في تلك المناطق ، وخروجهم الدائم على الإدارة العثمانية هناك ، ولمساعدة الصليبيين البرتغال السكان المحليين وتحريضهم على مقاومة الجيوش العثمانية الإسلامية ، ولطبيعة البلاد الجبلية التي لم تمكن الإدارة العثمانية من احتواء هذه الحركات في اليمن في الوقت المناسب .

ومهما يكن من أمر ، فقد تمكنت الدولة العثمانية أخيراً من ضم جزء عظيم من بلاد اليمن بدخول بعض الأمراء المماليك هناك في خدمة الإدارة العثمانية الجديدة ، وبمساعي بعض الأمراء المخلصين الذين كانت لديهم خبرة ودراية في معاملة أهالي هذه المنطقة وفهم طبيعتهم وعاداتهم .

وفي طريق عودته من حملته على اليمن، انزل سليمان باشا جنده عند ميناء القصير على البحر الأحمر ، وبعد أن استقر به المقام هناك ، كلف أحد أمراء المماليك الذين صحبوه في حملته على اليمن وهو اوزد مير بك باستطلاع أحوال هذه المنطقة . وبالفعل ، وفق اوزد مير في استمالة بعض العشائر العربية التي كانت تقيم في تلك المناطق ، حيث توجه صوب إبريم ، وتمكن هو وقواته من السيطرة على قلعتها ، كما استولوا ايضا على قلعة « درر » ومدينة « مغراق » ومدينة « ساي » . وهناك أنشأ قلعة لحماية حدود الدولة الجنوبية . وإذا كان اوزدمير بك قد توجه بالفعل صوب ممتلكات دولة الفونج التي كانت سببا مستمرا للاضطراب في جنوب مصر منذ عهد المماليك ، إلاّ أنّه لم يستطيع إلا أن يبسط نفوذه على ميناء سواكن الهام على البحر الأحمر والمنطقة المحيط به . وهكذا ، شُكّل من هذه الأراضي الجديدة ، بما فيها سواكن ، منطقة سنجقية عام ٩٦١ هـ ، حيث الحقت في أول الأمر بأيالة مصر(٣٢) . وفي عام ٩٦٢ هـ ،

أُلحقت بعض المناطق الجنوبية الأخرى بسنجق سواكن ، وشُكّلت بذلك أيالة الحبشة[٣٣] .

ولم تكن مناطق اليمن والحبشة التى دخلت حديثا تحت الإدارة العثمانية ، مستقرة الأحوال فى معظم الأحيان ، وذلك نظراً لوجودها فى أقصى حدود الدولة الجنوبية ، حيث كان أهّالى هذه المنطقة من ذوى الطبيعة القبلية يقومون بحركات عصيانية مستمرة ، ومشاحنات دائمة مع الإدارة العثمانية هناك . وقد اثبتت الوثائق اليد الخبيثة التى كانت تحرك هذه الحركات فى الخفاء وتمدها بالمساعدات لعرقلة مساعى الدولة العثمانية فى مواجهتها مواجهة حاسمة فى تلك المناطق الجنوبية . فعلى أثر عرض أمير أمراء الحبشة على الآستانه بأنه قد تم القبض على شخصين من البرتغاليين ، كانوا يرتدون لباس المسلمين ، قبض عليهم بينما كانوا يقومون بالتجسس فى موانى البحر الأحمر وفى الممرات هناك ، وأنه قد تم ارسالهم إلى أمير أمراء مصر ، وأنهم قيد الحبس هناك حتى صدور الأوامر بخصوصهم ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر بإرسال هؤلاء الجاسوسية مع الأوارق والرسائل التى ضبطت معهم وبأيديهم ، وذلك بصحبة معتمدين إلى الآستانه فوراً [٣٤].

وهكذا ، نشأت فكرة تعيين فرق من جند مصر وجند الدركاه العالى للحفاظ على الأمن فى تلك المناطق ولحماية الحدود الجنوبية للدولة بطريق المناوبة لأول مرة ، وقد دعى ذلك الدولة لإلحاق بعض المناطق فى سنجق أبريم وفى ولاية الصعيد إلحاقها بأيالة الحبشة ، حتى يتيسر لقوات الدولة هذه القضاء على حركات عصيان القبائل العربية التى كانت موجودة فى المناطق التى كانت تفصل بين أيالتى الحبشة ومصر ، وأيضا لتوفير احتياجات الحبشة المختلفة من مناطق جنوب مصر الغنية بالحبوب والبارود[٣٥] .

ونظراً لبعد مركز الدولة العثمانية فى إستانبول عن ولايتى اليمن والحبشة فى أقصى جنوب الدولة ، فقد كلّف أمير أمراء مصر بالإشراف على هذه المناطق ، وتنفيذ قرارات الدولة وأوامر السلطان فيها ، حيث منح صلاحيات واسعة تمكّنه من القيام بتلك المهام . وقد أكدت الأوامر السلطانية الصادرة لأمير أمراء مصر على أهمية دوره فى الإشراف على ولاية اليمن على النحو التالى : « ... لما كانت ولاية اليمن تبعد كثيرا عن مركز الدولة ، فإنه سيكون صعب جدا تقديم المساعدة لهذه المناطق وإمدادها بالجنود والعتاد اللازم فى الوقت المناسب ، عند ظهور حركة تمرد أو تعدى خارجى من الأعداء . ولذلك كان من الضرورى أن يكون أمير أمراء مصر « ناظراً » على هذه المنطقة بصفة دائمة ، فيقوم بكافة احتياجات أمير أمراء اليمن دون أن يّدعى أنّه من الضرورى عرض الأمر أولا على الآستانه . »(*).

وقد زاد ارتباط مصالح أيالتى اليمن والحبشة بأيالة مصر ، حرص الدولة على تعيين أمراء مصر ممّن كانوا على معرفة جيدة بعادات وأعرف أهالى المنطقة، ومعاملات طوائفها المختلفة هناك ، تعيينهم فى الكثير من المناصب الإدارية والأمنية فى تلك النواحى ، وذلك حتى اصبحت الإدارة العثمانية فى اليمن والحبشة ، جزء لا يتجاز من التشكيل الإدارى فى أيالة مصر مركز الدولة فى الشرق (٣٦).

لقد كانت احتياجات أيالتى اليمن والحبشة المختلفة توفر من أيالة مصر مباشرة . وبالخاصة الاحتياجات الدورية منها ، أما الإحتياجات الطارئة والتى ليس لأيالة مصر قدرة على مواجهتها ، فكان أمير أمراء الأيالة يرفع بطلبها من

(*) « .. يمن ولايتى ، دولت مركزندن اوزاق اولغلة ، اوزرنه دوشمان طرفندى حركت وياتعرض ايديليرسه ، دولتدن اورايه ياردیم وامداد محال اولد يغندن دولايى ، دايماً مصر بكلر بكيسى ، بولكَمه « ناظر » اولوب ، يمن بكلربكيسنك بوتون احتياجلرن ، « دركاهه عرضى لازم » دمه تامين ايتدكدن صكره ، آستانه عرض ايتمه سن امر اولنمشدر .. » : دفتر المهمة رقم ٢٦ ، ص ٨٩/ ٩٨٢ .

الأستانه مباشرة . وعندئذ ، كانت هذه الامدادات ترسل إلى جبهاتها عبر أيالة مصر أيضا(٣٧) ، حيث كانت تُسجل أولاً في الدفاتر بديوان مصر العالي قبل استئنافها الطريق إلى تلك الجهة المتوجهة إليها . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت مسئولية توفير أيالة مصر لاحتياجات اليمن والإشراف عليها، تأتي بعد احتياجات الحرمين الشريفين التي كانت تأتي في المقدمة ، أما احتياجات أيالة الحبشة فكانت توفر بعد ايفاء احتياجات الحرمين واليمن . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر على الإستانة بأنه عقب وفاة أمير أمراء الحبشة . طلب منه كميات كافية من الجنود والبارود والسلاح وغيرها من الاحتياجات ، وبسبب أن الجند الموجود بمصر أنذاك كان يكفي بالكاد لحتيلجات اليمن ، وأن البارود الذي تم توفيره من قبرص أُرسل أيضا إلى سنان باشا في اليمن ، ولم تتوفر مقادير أخرى منه حتى الآن ، أمّا السلاح ، فمن العادة إرساله من الأستانه عن طريق مصر ، فقد صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بالعمل على توفير مقادير مناسبة من الجند والبارود والسلاح ، واللوازم الأخرى بقدر الإمكان(٣٨) ، وإرسالها على وجه السرعة إلى أيالة الحبشة . ولما كان أمير أمراء مصر ، يعجز عن توفير مثل هذه الإحتياجات الطارئة من مصر ، كان يُحيط مركز الدولة علما بالأمر ، حيث تصدر الأوامر اللازمة إلى شريف مكة ليقوم بدوره في تقديم المعونات اللازمة من الجند والجياد بحسب العادة إلى أمير أمراء الحبشة ، كما كانت تصدر الأوامر إلى أمير أمراء اليمن للقيام بدوره في تقديم المعونات العسكرية لأمير أمراء الحبشة المعين حديثا (٣٩).

وعلى الرغم من أن الإدارة المحلية لليمن وللحبشة كانتا مستقلتان عن أيالة مصر التى كانت تقوم بدور الناظر في شئون الدولة الميرية في المنطقة ، إلاّ أن الإدارة المركزية للدولة كثيراً ما كانت تُكلف أمير أمراء مصر بتقصي أحوال

اليمن والحبشة وعرض أمورها الهامة على الآستانة ، وتنفيذ أوامر الدولة فى تلك النواحى . فقد قام أمير أمراء مصر فى عام ٩٩٧ هـ ، برفع تقريره إلى الآستانة يحيطها فيه علما بأن كافة ارجاء ولايتى اليمن والحبشة فى أمن وأمان ، إلا أنه قد ظهرت جماعة تدعى « غالة »(٤٠) فى جنوب الحبشة ، وكانت هذه الجماعة تسبب الاضطراب والقلق فى تلك النواحى، حيث كانت تشتبك مع جند الحبشة من وقت لآخر ، ولكنها لم تلحق أى اضرار تذكر هناك . أما فى اليمن فلم يبق فى نواحيها أى من سفن أو زوارق للأعداء وأن الأحوال مستقرة هناك الآن . وفى عام ٩٧٨ هـ ، قام أمير أمراء مصر برفع تقريره على الآستانه راجيا فيه تعيين شريف مكة على بعض النواحى الأخرى فى تلك الجهات ، ومنحه ترقية قدرها ١٠٠,٠٠٠ آقجة تضاف إلى سالياته أمير أمراء اليمن بهرام ، نظراً لما قام به من خدمات جليلة للدولة فى نواحى اليمن ، كما عرض أحوال الحبشة أيضا . وهكذا، صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بتمكين شريف مكة فى النواحى المشار إليها ، والموافقة على منح ترقية بهرام باشا أمير امراء اليمن ، وضرورة سعيه الدائب لاصلاح أحوال الحبشة(٤١) .

وبموجب مسئولية إشراف أمير أمراء مصر على الأمور المتعلقة بأيالتى اليمن والحبشة ، كانت تحول إليه كافة المسائل المالية والإدارية المتعلقة بهذه المنطقة، وبأمراء أمرائها على وجه الخصوص . ففى حين أن كانت مصروفات معظم ذخائر وعلوفات ومستلزمات عسكر المناوبة المصرى ، وجنود الدركاه العالى الذين كانوا يباشرون مهام بطريق المناوبة فى اليمن والحبشة ، كانت توفر من الخزينة المصرية ، فقد كانت مصروفات جند الولايات هذه المقيم بها بشكل دائم عادة ما توفر من اثمان البهار الذى كان يرسل من اليمن إلى اسلامبول ، والذى كان يباع فى أسواق مصر . وفى فترة ولاية اوزدمير باشا ،

ومصطفى باشا على اليمن ، كانت مواجب العسكر الموجود باليمن تسوى من أموال الخزينة المصرية كقرض حسن ، أو من اثمان البهارات التى كانت تأتى من اليمن، وأحيانا أيضا من الثغور التى كانت تُحصّل فى تلك النواحى حيث كانت تُرسل لمحاسبتها بمعرفة أمير أمراء مصر ودفترداره إلى الآستانه كل عام(٤٢) ، كما كان يصرف جزء من أثمان البهار هذا أحيانا على احتياجات الحبشة ، وذلك بموجب توجهات الإدارة المركزية باستانبول(٤٣) .

وعلى اثر تحصيل خزينة اليمن الإرسالة السنوية التى تقرر إرسالها إلى الآستانه اعتبارا من أواخر القرن ١٠هـ/١٦م ، وحوالى عام ١٠٠٣ هـ(٤٤) ، كانت الأوامر ترسل إلى أمير أمراء مصر بضرورة تنظيم وترتيب دفاتر والمصروفات لولاية اليمن كل عام بمعرفة دفتردار مصر. فكانت تُسدد من واردات الأيالة ومصر وفاتها من ساليانات ومواجب الأمراء والجنود واحتياجات عسكرية وميرية للأيالة ، وأيضا القروض الحسنة التى كانت خزينة اليمن تقترضها من خزينة مصر أو من التجار الأغنياء ، حيث كانت تُرسل المبالغ الباقية إلى الأستانه على أنها خزينة إرسالية كل عام . ولما كانت أحوال اليمن منذ ضمها للإدارة العثمانية غير مستقرة ، وعلى الرغم من أنها تعتبر من ولايات الساليانه فى الدولة العثمانية مثلها مثل مصر تماماً ، إلاّ أن الإدارة العثمانية بها لم تتمكن من توفير أموال الخزينة الإرسالية إلاّ فى أواخر القرن ١٠هـ/١٦م . وعلى الرغم من ذلك لم تنتظم فى إرسالها كل عام نظراً للظروف القاسية التى كانت تمر بها البلاد، حيث اضطر أمير أمراء اليمن عام ٩٧٨ هـ قد لأخذ قرض قدره ٣٩,٠٠٠ فلورى ذهب من أمواله الخاصة ومن تجار « زبيد » من أجل دفع علوفات الجند هناك ، مما يؤكد الحالة المالية المضطربة التى كانت اليمن تمر بها خلال هذه الفترة(٤٥) .

وكانت الإدارة المركزية قد قررت أن تبلغ خزينة اليمن الإرسالية المرسلة إلى

الأستانه سنويا ١٠,٠٠٠ فلورى ذهب. ولما تعذر توفير هذه الخزينة بسبب ظروف الاضطرابات فى اليمن ، كلف أمير أمراء مصر بمطالبة أميرأمراء اليمن بتوفير هذه الخزينة ، وإرسالها في موعدها ، حيث تقرر منذ ذلك الحين (١٠١٣ هـ) ، تسليم أمير أمراء اليمن الخزينة إلى أمير أمراء مصر الذى يقوم بتسجيل محتوياتهافى دفاتر الديوان العالى، ثم ارسالهاودفاترها المفصلة مع أشخاص معتمدين من مصر إلى الأستانه(٤٦) .

وعموما ، كانت الإدارة المركزية ، عقب التصديق على تعيين أمراء أمراء اليمن والحبشة ، كانت ترسل الأوامر الضرورية لأمير أمراء مصر لتوفير كافة احتياجاتها من مصر . وكان هؤلاء الولاة الجدد يتوقفون فى مصر أثناء توجههم إلى مقر ولاياتهم ، حيث كانوا يعرضون احتياجاتهما على أمير أمراء مصر الذى يقوم بدوره ، بالسعى لتوفير الأموال اللازمة لهم ولكافة احتياجاتهم من الخزينة المصرية أو عن طريق القرض الحسن ، وذلك بموجب الأوامر السلطانية(٤٧) . وقد أعتاد أمير أمراء اليمن والحبشة المعينين حديثا على اقتراض، قرض حسن ، من الخزينة المصرية قدره ١٠,٠٠٠ فورى ذهب ، وذلك لشراء احتياجاتهم اللازمة من مصر ، حيث كانت تصدر الأوامر لأمير أمراء مصر ولدفترداره لتسليم أمراء الأمراء المذكورين المبالغ المعتادة حتى يستطيعون الإيفاء بملتزماتهم وإيصالهم دون تأخير إلى ولاياتهم(٤٨) . ولما كان اداء كل هذه المبالغ من الخزينة المصرية يؤثر فى ميزانيتها أحيانا ، فقد كانت تصدر الأوامر إلى أمير أمراء مصر بتسليم مبلغ ٥,٠٠٠ ذهبية من الخزينة المصرية ، وتوفير باقى المبلغ بالاقتراض من أعيان مصر(٤٩) . وكان أمير الأمراء مصر ودفترداره وقاضيه يكلفون بتحصيل هذه القروض من واردات هذه الولايات فى وقتها(٥٠) . اما إذا توفى أمير أمراء قبل اداء ما اقترضه من الخزينة المصرية ، فكان يُحصّل هذا الدين من متروكاته .

بحسب الشرع الشريف(٥١) .

ولمّا كانت أحوال اليمن والحبشة غير مستقرة بصفة دائمة ، كان أمراء أمراء هاتين الأيالتين يتركان أهلهما فى مصر ، ثم يتوجهان بمفردهما لأداء مهامهما فى تلك النواحى . ولكن ، نظرا لبعد المسافة بين القاهرة وبين أيالتى اليمن والحبشه فقد كان هؤلاء الولاة يجدون صعوبة فى إرسال ما يوفر لأهلهم من سبل المعيشة فى مصر من مال ، ومستلزمات . ولذلك ، منذ انضمام هذه المناطق للإدارة العثمانية ، وتطبيق نظام السالبانه بها ، اعتادت الإدارة المركزية فى مصر تسليم هؤلاء الولاة ١٠,٠٠٠ آقچة (٥٠,٠٠٠ بارة ٤٠٠٠ فلورى ذهب) من سالياناتهم من الخزينة المصرية ، وذلك حتى يتيسر لهم بهذا المبلغ مواجهة مصاريف أهلهم بالقاهرة . وكان أمراء أمراء اليمن والحبشة يتقاضون سالبانه سنوية تقدر بـ ١٠,٠٠٠ آقچة أو ما يعادل ٤٠,٠٠٠ فلورى ذهب من محصولات ولاياتهم بحسب النظام المعروف باسم « ساليانه »(٥٢) .وأحيانا ما كانت تصدر الأوامر لأمير أمراء مصر بتوفير ساليانه أمير الأمراء فى تلك المناطق من الخزينة الإرساليه المصرية مباشرة ، وذلك فى فترات الأزمات المالية التى كانت تمر بها هذه الولايات(٥٣) .

وعندما كان يتوفى أحد أمراء أمراء اليمن والحبشة أثناء أدائه لوظائفه فى الأيالة ، كان أمير أمراء مصر ، بموجب الأوامر الموجهة اليه، يقوم بإرسال بعض الأمراء المعتمدين وأعداد كافية من الجنود ، ومقادير كافية من البارود والسلاح للحفاظ على الأمن فى تلك النواحى ، وذلك حتى وصول الوالى الجديد المعين من قبل الأستانه (٥٤). وعندئذ ، كانت متروكات أمير الأمراء المتوفى تحصى بمعرفة أمير الأمراء الجديد . وبعد إتمام تحصيل هذه المتروكات وتحرير دفاتر مفصلة بها ، كانت ترسل إلى مصر . وهناك يقوم أمير أمراء مصر ودفتردارة بتدقيق

هذه الدفاتر ومقارنتها بدفاتر محاسبات الديوان العالى ، وتحصيل ديون أمير الأمراء المتوفى إذا كانت عليه ديون للخزينة الإرسالية أو لأى جهة أخرى ، وتحرير محضر بكل هذه الاجراءات بمعرفة قاضى مصر وبحسب الشرع الشريف ، ثم تُرسل هذه المخلفات مع دفاترها المفصلة مع أشخاص أمناء إلى الأستانه(٥٥) .

وهكذا ، كان لاستقرار أحوال مصر الإدارية والمالية تأثيراً مباشرا على الأوضاع فى ولايتى اليمن والحبشة ، كما كان للاوضاع الأمنية المضطربة باستمرار فى هاتين الولايتين انعكاس على أحوال أيالة مصر العسكرية والإدارية والمالية والاقتصادية .

ومن خلال العرض السابق ، إذا كنا قد حاولنا بيان معالم علاقة أيالة مصر بمناطق الحرمين واليمن والحبشة ، وتبين لنا مكانه مصر بالنسبة لهذه المناطق الإدارية فى الدولة وبالنسبة لمركز الدولة فى نفس الوقت ، فقد كانت لمصر أيضا علاقات متفاوتة مع بقية ولايات الدولة الشرقية ، وكانت هذه العلاقات تزداد قوة وضعف بحسب ما كانت تمر به من ظروف . ومهما يكن من أمر ، فلم تكن علاقة أيالة مصر بطرابلس غرب ، والقدس والشام وغزة وحلب ، علاقة إشراف إدارى وعسكرى ومالى على النحو الذى رأيناه أنفا مع اليمن والحبشة ، وإنما كانت روابط وعلاقات طارئة تحددها الإدارة المركزية من قبيل مد يد العون لهذه الولايات وولاتها فى الظروف الصعبة ، وتبادل الاحتياجات الضرورية لكل منها . فنصادف أحيانا الأوامر تصل إلى أمير أمراء مصر بتوفير احتياجات بعض ولايات المنطقةمن الحبوب . ففى عام ٩٨٦ هـ صدر الأمر لأمير أمراء مصر بإرسال ٤٠,٠٠٠ أردب قمح ،و١٥٠,٠٠٠ أردب شعير ، و٢٠,٠٠٠ أردب بقول إلى طرابلس الشام(٥٦) . وفى عام ٩٨٧ هـ صدر الأمر لوالى مصر ولقاضى دمياط

ورشيد بخصوص إرسال ٢٠٠ أردب أرز كل عام لأهالي القدس الشريف(٥٧). وعلاوة على مثل هذه الاحتياجات ، فقد كانت ترسل من مصر أعدادا من الأمراء السناجق وجنود مصر للمحافظة على استقرار الأمن في تلك النواحي والمساعده على القضاء على حركات العصليان هناك(٥٨) . أما المؤسسة الوحيدة التي كان لأيالة مصر حق الإشراف عليها في الشام وحلب ، فكانت مؤسسة أوقاف المصريين في تلك البلاد ، حيث كانت هذه المؤسسة منذ أيام المماليك ملحقة بمصر ، حتى أن دفاتر هذه الأوقاف كانت أيضا بديوان مصر. ومنذ ذلك الحين وانضمام هذه المناطق للإدارة العثمانيه بدأت الدولة في تعيين « نظار » لهذه الأوقاف لايرتبطون بولاة الشام ، وإنما يقعون تحت إشراف أمير أمراء مصر ودفترداره ، حيث كانوا مكلفين بعرض كافة أمور الأوقاف هناك عليها ، وكان وزير مصر يرفع الأمر بالتالي إلى الإدارة المركزية(٥٩) .

ومما تقدم ، نخلص إلى القول بأن أيالة مصر قد حازت على أهمية قصوى ومكانة عظيمة بين أيالات الدولة في الشرق وعلى رأسها للحرمين الشريفين واليمن والحبشة ، حيث كانت في ذلك ممثلة للدولة في المنطقة ومطبقة لسياستها فيها . وقد ساعدها على احتلال هذه المكانه ، موقعها المتوسط بين أيالات المنطقة وبين مركز الدولة في اسلامبول ، ومواردها الاقتصادية والمالية والعسكرية الغنية التي حباها الله تعالى بها .

جـ - علاقات أيالة مصر مع الدول الأخرى :

لقد كانت لأيالة مصر ، كبقية أيالات وولايات الدولة العثمانية ، علاقات محدودة بالعالم الخارجي ، حيث كانت جميعاً مرتبطة بسياسة الدولة تجاه الدول الأخرى . وعندئذ ، كانت علاقات مصر الخارجية تدور في اطار سياسة الدولة العامة ، ومعاهداتها مع الدول الأخرى ، فهي علاقة عدائية إذا كانت بين هذه الدول وبين الدولة العثمانية حروب ، وهي علاقة ودية طالما كانت علاقات هذه الدول مع

الدولة لا يسودها الحروب . وفى كلتا الحالتين ، كان أمير أمراء مصر يقوم بتطبيق سياسة الدولة العامة هذه بموجب أوامر وفرمانات مباشرة من السلطان نفسه فى هذا الخصوص . وعموما ، لما كانت الدولة العثمانية هى أكبر دولة إسلامية تمثل العالم الإسلامى ، وسياسته العامه تجاه أعدائه وأصدقائه ، ولما كانت هذه الدولة فى حروب دائمة مع الدول الأوربية التى كانت ترفع راية الصليب ضدها فى الشرق والغرب ، فقد قامت سياستها على موالاة الدول الإسلامية الأخرى فى العالم الإسلامى ، ومعاداة الدول الصليبية عامة ، ما لم يكن بينها وبين الدولة عهد وميثاق إلى أجله . وهكذا ، حدّدت سياسة الدولة هذه علاقات مصر الخارجية مع الدول الأخرى خلال القرن (١٠-١١هـ/١٦-١٧م) .

وقد لعب موقع مصر المتوسط فى المنطقة ، وبالقرب من الممالك الإسلامية فى الشرق وبالخاصة خانات الهند وآسيا الوسطى ، لعب دورا بارزا فى علاقة الدولة العثمانية بتلك الدول الإسلامية . فقد كانت تصدر الأوامر لأمير أمراء مصر بضرورة توفير احتياجات بعض الممالك الإسلامية من مصر ، وذلك على أثر عرض سفراء هذه الممالك الإسلامية حاجاتهم على الأستانه . وقد تنوعت هذه الطلبات بين احتياجات عسكرية أو أمنية أو مدنية . فعلى أثر طلب سلطان « أجى» علاء الدين مساعدة الدولة العثمانية له فى مواجهة تعديات البرتغال فى البحار الشرقية عام ٩٧٥ هـ ، صدرت الأوامر إلى أمير أمراء مصر بتجهيز خمسة عشرة سفينة وقطعتين حربيتين من الأسطول الموجود بالسويس ، وإعداد مقادير كافية من المدافع والبارود والمهمّات ، وإرسالها بصحبة المحاربين إلى تلك الجهات ، وتعيين كُرد اوغلى خضر سردارا على هذه القوات ، وإرسالهم مع علوفاتهم وذخائرهم بقدر يكفيهم لمدة سنة كاملة للسلطان المذكور(٦٠) . ومرة ثانية يعرض نفس السلطان حاجته لعدد من الصناع المهرة وأصحاب المهن

كالنجّارين والحدّدين والنسّاجين والنقّاشين على السلطان العثماني ، حيث يصدر الأمر لأمير الأمراء بمصر بضروة توفير اهل الصناعات هذه من مصر وتجهيزهم وإرسالهم إلى سلطان اجى مع رسول السلطان العثماني(٦١) . كما كانت تصدر الأوامر لوزير مصر برعاية شئون رُسل سلاطين الممالك الإسلامية الذين يعبرون مصر ، وعدم التعرض لهم ولأغراضهم(٦٢) .

إذا كانت علاقة الدولة العثمانية وولاياتها مع الممالك الإسلامية الشرقية تسير على هذا النحو من الود والتعاون ، فقد كانت علاقاتها مع الدول غير الإسلامية والغير محاربة للدولة العثمانية تجرى بموجب عقد وميثاق بين الطرفين لأجل معّين . فعلى أثر ضم الممالك والولايات الإسلامية التى كانت تحت الحكم المملوكى فى الشرق ، وسيطرتها على طريق التجارة الشرقية القديمة والطرق البحرية فى البحرين الأحمر والأبيض المتوسط ، سعت العديد من الدول الأوربية التى كان لها مصالح تجارية فى المنطقة ؛ سعت لعقد معاهدات تجارية وسياسية مع الدولة . فعلى أثر سقوط دولة المماليك ، قامت جمهورية البندقية بتجديد اتفاقيتها التجارية مع القيادة الجديدة ، حيث دفعت ضريبة تقدر بـ ٨٠٠٠ دوقة ذهبية مقابل إعطائها حرية التجارة فى موانى الدولة(٦٣) .

وهكذا ، وقّعت الدولة العثمانية معاهدة تجارية مع البندقية عام ٩٢٨هـ ، وجددت هذه المعاهدةعام ٩٤١ هـ ، واستمرت تُجدد فى عهد كل السلطان جديد ، ومع دولة دوبرونيك (راجوزة) عام ٩٢٨ هـ ، ومع فرنساعام ٩٣٥ هـ ، وأخيرا مع إنجلترا عام ٩٨٨ هـ ، حيث قررت هذه المعاهدات بعض الإمتيازات لهذه الدول فى أراضى الدولة وبالخاصة فى المناطق الشرقية وإيالة مصر ، فكانت ترسل الأوامر لأمير أمراء مصر من أجل التقيد بهذه المعاهدات مع تلك الدول فى نواحى مصر وسواحلها بل فى منطقة الشرق عامة(٦٤) .

وبموجب هذه المعاهدات ، كان يمكن للتجّار الأجانب بعد أن يدفعوا الرسوم الجمركية على بضاعتهم ، كان يمكنهم البيع والشراء في أسواق مصر والإسكندرية ورشيد وبولاق أيضا(٦٥) ، حيث كانت كافة معاملاتهم مع المسلمين في هذه المدن تسجل في سجلات الموانى بمعرفة القضاة ، حيث كانت تعطى لكل من الطرفين حجج بهذا المضمون . وبعد أن تتم عملية البيع والشراء التى كان يقوم بها هؤلاء التجار الأجانب ، كان يُحصّل منهم رسم قدره ١٠,٥ أقچة كرسوم جمركية وغيرها .

وحتى تتمكن الدول التى عقدت معاهدات تجارية وغير تجارية مع الدولة العثمانية ، حتى تتمكن من تطبيق هذه البنود الخاصة بالمعاهدات المعقودة ، ومن رعاية مصالح رعاياها بموجب الامتيازات الممنوحه لها بموجب بنود المعاهدة ، طلبت البندقية وفرنسا من الدولة تعيين قناصل لهم في مصر و الإسكندرية . ولما كان قناصل البندقية وفرنسا يشرفان على شئون الرعايا الإنجليز والدوبرونيك في مصر ، لم تكن شكوى هؤلاء تنقطع قط خلال القرن ١٠هـ/١٦م ، وذلك حتى كان السلطان يرسل لأمير أمراء مصر يأمره بمنع ظلم هؤلاء القناصل لرعايا إنجلترا والدوبرونيك في مصر ، وعدم تدخلهم في شئونهم أبدا . وأخيراً تمكنت إنجلترا ودوبرنيك من الحصول على إذن بتعيين قناصل لهم في الإسكندرية .

ولم يكن لهؤلاء القناصل علاقات مباشرة مع أمير أمراء مصر ، وإنما كانوا يعرضون مسائلهم وأمورهم على الحكومة العثمانية بالآستانه ، حيث كان الديوان الهمايونى يناقش الأمر ويفصل فيه هناك ، ثم ترسل الأوامر بعد ذلك لتطبيق قرارات الدولة إلى أمير أمراء مصر وأمير الإسكندرية وقاضية . فعلى أثر إعلام قنصل البندقية في الإسكندرية بأنه على الرغم من أن سفن البندقية التى

ترد إلى الميناء تقوم بأداء جماركها دون نقصان ، فقد كان الأمناء فى الميناء يعترضون هذه السفن ولا يتركونها مخالفين بنود المعاهدة الموقعة بين البندقية والدولة العثمانية . وبذلك صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر وأمير الإسكندرية وقاضية بضرورة تقصى هذه الأحوال ،ومنع الأمناء من التدخل خلاف الميثاق . ومن ناحية أخرى ، كان أمير أمراء مصر يرسل الرسائل إلى بعض البلدان الأجنبية من أجل تيسير معاملات التجار المصريين الذين كانوا يتوجهون إلى تلك النواحى ، وذلك بموجب المعاهدات المبرمة بين الطرفين .

وهكذا، إذا كان قد ثبت لنا أن أيالة مصر ، بإعتبارها إحدى ولايات الدولة العثمانية ، تخضع لسياستهاالخارجية ، فقد كانت لها معاملات تجارية خاصة مع دول العالم الخارجي تحت إشراف مركز السلطنة .

وبصفة عامة ، يمكننا القول بأن أيالة مصر ، كانت تمثل الدولة العثمانية فى سياستها وعلاقاتها المحلية فى منطقة الشرق ، وأيضا فى علاقاتها الخارجية مع الدولة الإسلامية وغير الإسلامية . ومن ثم فإن أيالة مصر تعد نموذج واضح المعالم لإدراك علاقة أيالات الدولة بمركزها فى اسلامبول إداريا وماليا وعسكريا وقضائيا ، وبدول العالم الخارجى خلال القرنين (١٠-١١هـ/١٦-١٧م) .

حواشى الباب السادس

(١) تاريخ مكة ، ص ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ،
Uzuncrsli , Makke-i Mukerreme Emirleri 16- 17'

(٢) تاريـــــخ مكـــــة ، ص ١٧٣ ، ١٧٧ ؛ Mekke-i Mukerreme Emirleri , s. 7,
13 , 14

(٣) S. Tekindag'fatih devrinde Osmanli - Memluklu Munasebetle-
, 77.xxxri , TD, 1976,

(٤) ابن اياس ، ج ٥/ ١٩٠ ، ١٩٣ ، I.H. Danismend, izahli Osinanli Tarihi ,II,
43

(٥) " Mekke"- : Mukerreme Emirleri , 14 , 17 , 18 , 69 ,Wensinck ",
Meke IA, vll, 640

(٦) "Mekke, " , IA , vll , s. 638-640

(٧) كامل كبجى ، دفتر رقم ٨٤/ ٥٦ ، جمادى الاخرة ٩٨٣ هـ

(٨) كامل كبجى رقم ٧٤ / ٢٨٦ ربيع الاخرة ٩٧٩هـ

(٩) دفتر المهمة رقم ٦٥/٤٥ ، ذى القعدة٩٩٧هـ

(١٠) دفتر المهمة رقم ٥/ ٤٧٠ ، شعبان ٩٧٣ هـ

(١١) دفتر المهمة رقم ٤٧ / ٢٣٦ ، جمادى الاولى ٩٩٠هـ

(١٢) دفتر المهمة رقم ٣٢ / ٣٦٧ ، رقم ٤٨ / ٢٥٧ ، ذى القعدة ٩٩٠ هـ ،
Mekke -i Mukerreme Emirleri , s. 27 n.3

(١٣) Mekke Emirleri , s. 23

(١٤) Mekke Emirleri , s. 62

(١٥) دفتر المهمة رقم ١١/٤٣ ، ٩٧٧ هـ ، رقم ٤٢ / ١٧١ ، صفر ٩٩٦ هـ

(١٦) دفتر مالية دن مدوره رقم ٢٤٣٥ / ٣٣٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٢ ، Mekke emirleri , s. 63.

(١٧) Shaw, The Financial - , pp. 258 - 259

(١٨) Shaw , The Financial . , p. 259

(١٩) الللوانى ، ص ٦٨ ، دفـتـر المهـمـة رقم ٥ / ٤٤٣ شـعـبـان ٩٧٣ هـ ، رقم ٧ /٢٥٧ ،
رجب٩٧٥ هـ

(٢٠) دفتر المهمة رقم ٦ / ٥٤٠ شعبان ٩٧٢ هـ ، رقم ١٢ / ٤٣٨ ، ربيع الاولى ٩٧٩ هـ

(٢١) تاريخ مكة المكرمة ص ١٩٢

(٢٢) Mekke Emirieri , s. 14

(٢٣) Shaw , The Financial - , p. 254

(٢٤) لخبار الاول ، ص ١٦٠ـ ١٦١

(٢٥) The Financial ,pp. 269 -270

(٢٦) ابن اباس ، بدايع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٠٥

(٢٧) Mekke Emirleri, s. 65

(٢٨) دفتر المهمةرقم ٣٥ / ٣٢٣ ، رمضان ٩٨٦ هـ ، رقم ٢٨ / ١٩ ، جمادى الاولى ٩٨٤ هـ

(٢٩) Mekke Emirleri, s. 66

(٣٠) دفتر المهمة رقم ٥٨/ ٢٨٩ رمضان ٩٩٣ هـ ، كامل كبجى رقم ١٤٨ / ٦٨ ، ٩٩١ هـ

(٣١) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٦٤٥٦ ، ربيع الاولى ٩٤٥ هـ ، كذا انظرا : Hulusi Yavuz, Yemende Osmanli Hakimiyeti , 1517- 1571, Istanbul 1984 , s. 41- 42 , 44-46

(٣٢) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢١١ / ١٠٨ ، رجب ٩٦١ هـ

(٣٣) C. Orhonlu , Habes Eyaleti , s. 7-8 , 37

(٣٤) دفتر المهمة رقم ٤٨ / ٢١٧ ، ذى الحجة ٩٩٠ هـ ، ص ٢١٨ ، (تاكيد لنفس الحكم)

(٣٥) كامل كبجى رقم ٢٢٥ / ٣٠٤ ، ربيع الاولى ٩٨١ هـ ، رقم ٨٦/ ٢٠٣ ، ربيع الاولى٩٨٤ هـ

(٣٦) الفتوحات المرادية ، ورق ١٨٨ ب ؛ Yemen de Osmanli Hakimiyeti , s. 52 , 54 , 59

(٣٧) دفتر المهمة رقم ١٤ / ٦١٤ ، رجب ٩٧٨ هـ

(٣٨) دفتر المهمة رقم ٧٢ / ٣١١ ، رمضان ١٠٠٢ هـ ، ص ٣١٢

(٣٩) دفتر المهمة رقم ٧٢ / ٣١٢ ، رمضان ١٠٠٢هـ

(٤٠) دفتر المهمة رقم ٦٤/ ١٩٥ ، ٩٩٧ هـ

(٤١) دفتر المهمة رقم ١٢ / ٢٦٢ ، ذى الحجة ٩٧٨ هـ

(٤٢) دفتر المهمة رقم ٣٩/ ١٥٤ ، ذى الحجة ٩٧٨ هـ ، رقم ٢٣/ ٢٤١ ، رمضان ٩٨١ هـ

(٤٣) دفتر المهمة رقم ٤٨ / ٢٢٠ ، ذى الحجة ٩٩٠ هـ

(٤٤) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ٣٢٥ ، رجب ١٠١٣هـ

(٤٥) دفتر المهمة رقم ١/ ٥٧٩ . جمادى الاولى ٩٧٨ هـ

(٤٦) كامل كبجى رقم ٧٠ / ١٧٢ ، رمضان ١٠١٣ هـ

(٤٧) دفتر المهمة رقم ٦/ ١٩٢ ربيع الآخرة ٩٧٢ هـ ، رقم ٢١/ ١٩٨ ، ذى القعدة ٩٨٠ هـ

(٤٨) دفتر المهمة رقم ٢٦ / ٢٥٢ ، ذى القعدة ٩٨٣ هـ ، رقم ٧٢ / ٣٩١ ، رمضان ١٠٠٢ هـ

(٤٩) دفتر المهمة رقم ٧/ ٤٦٨ ، ذى القعدة ٩٧٥ هـ

(٥٠) دفتر المهمة رقم ٧٠/ ١٦١ ، جمادى الاخرة ١٠٠١هـ

(٥١) ذيل دفتر المهمة رقم ٣/ ٣١٥ ، جمادى الاخرة ٩٨٤هـ

(٥٢) دفترالمهمة رقم ٤٦/ ١٤٠ ، رمضان ٩٨٩ هـ ، رقم ٥٤ / ٢١٧ ، ٩٩٢ هـ

(٥٣) دفتر المهمة رقم ٧/٢٨٣، شوال ٩٧٥ هـ

(٥٤) دفتر المهمة رقم ١٤ / ٦١٤، رجب ٩٧٨ هـ

(٥٥) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ٤٩ ، رجب ٩٨٤ هـ ، رقم ١٤٩/١٤ ، رجب ٩٧٨ هـ

(٥٦) دفتر المهمة رقم ٣٢ / ٢٨٨ ، ذى القعدة ٩٨٦ هـ

(٥٧) دفتر المهمة رقم ٣٦/ ١٣٤ ، محرم ٩٨٧ هـ ، رقم ٨/٣٣ ، ربيع الاخرة ٩٨٦ هـ

(٥٨) انظر فصل « المهام الخارجية للقوات المصرية » بباب «التشكيلات العسكرية » ، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٩ .

(٥٩) دفتر المهمة رقم ٣٦/ ١٠١ ، محرم ٩٨٣ هـ ، ص ٨٦ ، ذى الحجة ٩٨٦ هـ

(٦٠) دفتر المهمة رقم ٨٧/٧ ص٨٩، ربيع الاولى ٩٧٥ هـ

(٦١)دفتر المهمة رقم٧/٨٩ ، ربيع الاولى ٩٧٥ هـ

(٦٢) دفتر المهمة رقم ٧/ ٩٠ ، ربيع الاولى ٩٧٥هـ ، رقم ١٢٨/٧٤، محرم ١٠٠٥ هـ

(٦٤) همر ، دولت عثمانية تاريخى ، ج٤/٢٢٦ ؛ Uzuncarsli, Osmanli Tarihi , II , s. 292

(٦٥) كامل كبجى رقم ١٠٨ / ١٢٣ ، رجب ٩٩٤ هـ

(٦٦) دفتر اجنبى رقم ١٣ / ١ (٢) ، ص ٣٣ ، ذى القعدة ١٠١٣ هـ

الخاتمـة

لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن معظم الدول الإسلامية قد تشابهت نظمها وتشكيلاتها الأساسية ، نظراً لإتحادها على أصول عقائدية مشتركة فيما بينها . وإذا كان قد لوحظ بعض الإختلافات فى التشكيلات المحلية لهذه الدول ، الا أن هذه الإختلافات الفرعية ظهرت نتيجة الظروف التى نشأت فيها هذه التشكيلات ، ولم تؤثر بحال على هذه الرابطة التى كانت تربط تلك التشكيلات بعضها ببعض . وهكذا ، لم يجد العثمانيون مانعاً يمنعهم من التأثر فى تشكيلات مؤسسات دولتهم الفتية بتشكيلات الدول الإسلامية التى ورثوها ، حيث وفقوا فى إنشاء نظاماً إدارياً عرفياً خاصاً بهم ، يحمل فى نفس الوقت ، كافة السمات الصالحة فى تشكيلات الدول الإسلامية السابقة . فعقب ضم الدولة العثمانية لأملاك دولة المماليك قبل العثمانيون الكثير من مؤسسات الدولة المملوكية بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها ، بحيث ابقوا على كل ما يمكن تطبيقه ضمن تشكيلات الدولة العثمانية وألغوا كافة المؤسسات التى كانت خاصة بالنظام المملوكى بذاته .

ـ وهكذا ، قام السلطان سليم الأول ، أثناء اقامته فى مصر ، بجذب بقايا المماليك ومشايخ العرب لطاعة الدولة العثمانية ، وبإبعاد أصحاب النفوذ من طوائف مصر المختلفة . وبعد أن تم له توفير الأمن والإستقرار فى أنحاء البلاد ، أصدر أوامره بجمع المعلومات اللازمة عن النظام الإدارى والمالى الذى كان معمول به فى مصر سابقاً ، محاولاً وضع نظام تدار به البلاد قبل مغادرته لها . ولما كان تحقيق هذا الهدف ، خلال هذه الفترة المبكرة من الحكم العثمانى فى مصر

صعب المنال ، فقد قرر السلطان سليم الأول ، أخيراً ، الإستمرار فى العمل بالقوانين والنظم المملوكية القديمة ، بصفة مؤقتة ، وربطها بمؤسسات الدولة العثمانية ، ومزجها بالتدريج بالقوانين والنظم العثمانية . وبذلك ، أقرّ السلطان العديد من الأمراء المماليك الذين أعلنوا طاعتهم فى مراكزهم بمختلف مؤسسات الأيالة التى استمرت تعمل بحسب نظمها القديمة ، وإذا كان السلطان سليم خان قد أسرع بتعيين أمير أمراء وناظر أموال وقاض ، من بين رجال الدولة العثمانية ، على مصر ، إلا أنّه اضطر لعزلهم بعد فترة قصيرة ، لفشلهم فى محاولة التأقلم مع ظروف هذه البلاد، وتسيير دفة الحكم العثمانى بها . وعندئذ ، وقع اختيار السلطان على نائب حلب السابق المملوكى خاير بك لإدارة شئون الأيالة ، وتوطيد الأمن والإستقرار بها .

وتعتبر الفترة ما بين تعيين خاير بك على أيالة مصر ، وتنظيم الوزير الأعظم إبراهيم باشا لـ « قانون نامه مصر » (٩٢٣ ـ ٩٣١هـ) المرحلة الأولى لتأسيس وإقرار الحكم والإدارة العثمانية فى مصر . ففى فترة حكم ملك الأمراء (أمير الأمراء) خاير بك (٩٢٣ ـ ٩٢٨هـ) ، مرت أيالة مصر بمرحلة استقرار نسبى ، وذلك نتيجة لإبقاء خاير بك الأمير المملوكى الأصل على عادات الأمراء المماليك وعلى معظم تشكيلاتهم ، وعلى صلاحيات من أعلن الطاعة منهم ومن مشايخ العرب . ولما قام خليفة خاير بك العثمانى مصطفى باشا بتحديد صلاحيات المماليك فى البلاد ، وإلغاء عاداتهم وتقاليدهم وتشكيلات مؤسساتهم، وتطبيق بعض النظم العثمانية بالتدريج ، حدث تقارب بين الأمراء الجراكسة ومشايخ العربان ، حيث أعلنوا العصيان على إجراءات الدولة التى بدأ مصطفى باشا فى تنفيذها ، ولكن تمكنت الدولة أخيراً من توطيد حكمها فى الأيالة .

وإذا كان أمير أمراء مصر أحمد باشا (٩٣٠هـ) قد استفاد من تأييد الأمراء الجراكسة ومشايخ العرب له ، وأعلن عصيانه على الدولة ، واستقلاله بمصر ، إلا

أن حركته هذه لم يُقدَّر لها النجاح ، حيث قُضى عليها أيضاً . وأدركت الدولة ضرورة وضع نظاماً بمصر حتى تستقر الأحوال فى البلاد . وهكذا ، اسرع سليمان القانونى فى إرسال وزيره الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر ، وبصحبته هيئة ديوانية كبيرة ، وبيده صلاحيات مطلقة كي يقوم بوضع أسس إدارية تصلح للتطبيق الدائم فى أيالة مصر . وعلى الفور ، شرع إبراهيم باشا فى العمل ، حيث قام بتشكيل هيئة مكونة من أتباعه أعضاء الديوان الهمايونى وبعض إداريى المماليك ، وأعّد قانونا مفصلاً ومعدلاً عن قانون مصر الإدارى الذى كان معمول به فى عهد السلطان قايتباى المملوكى ، آخذاً فى اعتباره الأوامر والفرمانات العثمانية التى كانت قد صدرت منذ ضم مصر للإدارة العثمانية وحتى اعداد هذا القانون . وبصدور قانون نامه مصر ، اصبح لأيالة مصر قوانين وأسس تحكم مؤسساتها ، وتبين العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وبين مؤسسات الأيالة بعضها وبعض ، وبينها وبين المؤسسات المركزية فى إسلامبول ، وتحدد صلاحيات الإدارة الحاكمة فى الأيالة . وقد بدأ تطبيق هذه القوانين بمجرد الإنتهاء من اعداده والتصديق عليه من مركز الدولة ، وبه بدأت مرحلة جديدة من مراحل الحكم العثمانى فى مصر اتسمت بالاستقرار والإزدهار وامتدت حتى أواخر الربع الثالث من القرن ١٠هـ / ١٦م .

لقد كان لمصر موقع إدارى وعسكرى واقتصادى هام بالنسبة للدولة ولولاياتها فى المنطقة ، حيث كانت تقوم بالإشراف على الإدارة العثمانية فى ولايات الدولة الشرقية ، وتعمل كحلقة وصل بين الإدارة المركزية فى اسلامبول والمنطقة الشرقية .و لهذا كله زُوّد أمير أمراء مصر بصلاحيات مطلقة حتى يتسنى له القيام بمسئولياته كاملة تجاه اقرار الحكم العثمانى فى تلك النواحى وتنفيذ سياسة الدولة هناك .

وإذا كان أمير أمراء مصر يتقيد ، في معاملته مع المسائل الخارجية للأيالة بالسياسة العامة للدولة ، إلا أنه كان يقوم بإدارة الشئون الإدارية والمالية والعسكرية في ديوان مصر العالي الذي كان يُعقد تحت رقابته ، وفي حضرة معاونيه من أعضاء الديوان . وقد كان إتّباع أمير أمراء مصر لسياسة متوازنة بين تحصيل وزيادة دخل الدولة ، ونشر العدل بين الأهالي وتوفير الأمان والإستقرار في ربوع البلاد ، وحماية الأيالة والمنطقة من الأخطار الداخلية والخارجية ، وتوفير الاحتياجات العسكرية والمالية للحرمين الشريفين ولأيالة اليمن وإيالة الحبشة من أهم المسئوليات المناط بها . ونظراً لكل هذه المهام المكلف بها أمير أمراء مصر ، لم تكن الإدارة المركزية تكلفه بالاشتراك في الحملات الخارجية ، إلا إذا قامت بتعيين آخر محله . ومهما يكن من أمر ، فقد كان نجاح أمير أمراء مصر أو فشله في إدارته للأيالة يقاس بمدى زيادة أو نقصان الخزينة الإرسالية التي كانت تُرسل سنوياً إلى الأستانة ، بعد أداء المصاريف المقررة على أيالة مصر التي كانت تدار بما يعرف بـ « نظام الساليانه » .

ونظر للمسئوليات التي كانت ملقاة على عاتق أمير أمراء مصر ، فقد اهتمت الدولة بتعيين معاونيه ممن لديهم الخبرات الواسعة في مجالات الإدارة والمالية من أعضاء الديوان الهمايوني ، حيث كان يعاون أمير أمراء مصر في الشئون الإدارية والعسكرية الأمراء السناجق والأمراء والكشاف ومشايخ العربان ، فيقومون بإدارة شئون الأيالة المحلية وتنفيذ أوامر الدولة الإدارية والعسكرية في انحاء الأيالة المختلفة ، ويعاونه في الأمور المالية ناظر الأموال (الدفتردار) وفي الشئون الشرعية والقضائية القاضي . وكانت هذه الهيئة التي يرأسها أمير أمراء مصر تتعاون فيما بينها كي تسير دفّة الشئون الإدارية والمالية والعسكرية والقضائية في الايالة . أما الأمور الهامة فكان يفصل فيها ديوان مصر العالي ، ثم توزع

المسائل الأخرى بحسب طبيعتها وأهميتها على دواوين الدفتردار والقاضى فى مـركز الايالة ، أو على السناجق والكشاف ونواب القضـاء فى الولايات . وفى أحيان كثيرة ، كانت أمور الأيالة الهامة لا يفصل فيها نهائياً إلا بعد أن تعرض على الديوان الهمايونى بمركز الدولة .

لقد كانت قلعة الجبل هى مركز وزير مصر الإدارى ، فمنها كان يدبر جميع أمور الأيالة ، كما أن معظم مؤسسات أيالة مصر كانت مركزها هذه القلعة أيضاً. وكانت ثغور الأيالة وبنادرها تحت أمرة الأمراء السناجق الذين يتم تعيينهم بمعرفة الدولة لحراسة موانيها وحدودها فى الولايات . أمّا ولايات مصر الأخرى ، فكان يحكمها إدارياً الكُشّاف ومشايخ العربان ، حيث كانوا يديرون جميع شئونها تحت إشراف الأمراء السناجق ، ويعرضون الهام من شئونهم على أمير أمراء مصر أولاً بأول وكان يأتى على رأس وظائفهم ، اقرار الأمن والاستقرار فى أنحاء البلاد ، وتحصيل الضرائب الميرية للدولة . وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م، انحصرت صلاحيات الكُشّاف فى الولايات ، حيث دخلت هذه الولايات تحت نفوذ الأمراء السناجق ، وصار الكُشّاف يعملون كأمناء يديرون المقاطعات بطريق الالتزام .

ولم تكن المؤسسة العسكرية فى مصر فى العهد العثمانى ، منفصلة تماماً عن الإدارة العامة للأيالة . فقد كانت الجماعات (الأوجاقات) العسكرية بمصر تقوم بمعاونة إداريى مصر فى تنفيذ الأوامر والأحكام الديوانية وتحصيل الأموال الميرية من الولايات ، وذلك علاوة على ما كانت تقوم به من مهام المحافظة على الأمن والاستقرار فى الداخل ، والدفاع عن الأيالة وعن حدود الدولة الجنوبية ضد الأخطار الجنوبية . واعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، تمكن بعض افراد الجماعات العسكرية ، مثل الجماعات المتفرّقة ، والجاوشية

والجراكسة والكوكللو ، واتلو توفنكچى ، تمكنوا من الحصول على التزامات بعض المقاطعات والأمانات فى نواحى مصر المختلفة .

وكانت أول الجماعات العسكرية الخاصة بأيالة مصر فى العسكر العثمانى قد تشكلت بموجب قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ ، حيث حدد هذا القانون أحوال وصلاحيات افراد هذه الجماعات فى داخل مصر وفى خارجها ، فكانت جماعات الكوكللو واتلوتوفنكچى ، والجراكسة تباشر عملها فى مدن وولايات الايالة ، وجماعة اليكچرى (ينى چرى / الانكشارية) ، والعزبان تقوم بحراسة مقر حكم وزير مصر فى قلعة الجبل ومؤسسات الايالة الهامة بها .

وفى حوالى أواسط القرن ١٠هـ /١٦م ،تشكلت جماعة متفرّقة مصر للقيام بالمهام الإدارية للديوان العالى ، وذلك لمّا ثقلت مسئوليات جماعة الچاوشية فى مركز الأيالة وخارجها . وعلى أثر استمرار الاضطرابات فى اليمن والحبشة على الحدود الجنوبية للدولة ، ازدادت الحاجة لعدد أكبر من جماعات مصر العسكرية ، وبالفعل كانت اعداد مختلفة من هذه الجماعات ترسل بطريق المناوبة إلى تلك المناطق. وهكذا ، اضطرت الدولة لإرسال فرق من جند الدركاه العالى للحفاظ على الأمن فى مصر بدلاً من جند مصر المناوب فى اليمن والحبشة وغيرها . وفى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، ولما بدات الاضطرابات تتزايد فى ولايات الدولة المختلفة ومنها ولاية مصر ، استحدثت جماعات « قول اوغلو » (ابناء الخدم) ، و « قول قرانداشى » (أخوة الخدم) ، فكانت هذه الفرق ترسل من مركز الدولة باسلامبول الى مناطق العصيان مباشرة .

ويعتبر دفتردار مصر أهم معاونى أمير أمراء مصر على الإطلاق ، حيث كان ناظراً لكافة شئون الأيالة المتعلقة بالمال الميرى والأراضى الميرية ، وكان مسئولاً مسئولية مباشرة أمام وزير مصر عن أعداد الميزانية العامة للايالة ، ودفاتر

الخزينة الإرسالية على الخصوص . وإذا كان ناظر الأموال ينظر في أمور المالية والأراضي الهامة تحت إشراف أمير أمراء مصر في الديوان العالي ، إلا أنه وهيئته الديوانية كان يتابع تحصيل العمال لبقايا المال الميرى ، ويرسل الحوالات للمقاطعات المختلفة ، ويشرف على كافة شئون الأراضي الميرية في الأيالة ، تلك التي كانت تمثل مصدر الدخل الأساسي في البلاد ، وذلك بمعرفة المباشرين والعمال والأمناء والكتبة ، في مجلسه الخاص الذي كان يعقده في غير أيام انعقاد الديوان العالي .

لقد كانت المؤسسة القضائية بمصر تقوم بدور الإشراف الشرعي على كافة مؤسسات الأيالة الأخرى . وقد احتل قاضي مصر الحنفي موقعاً هاماً في التشكيل القضائي العثماني ، وذلك نظراً لدور ايالة مصر الهام بالنسبة لمركز الدولة وللمنطقة . وكان قاضي مصر الذي يُحصل على يومية قدرها ٥٠٠ اقچة ، يقوم بالنظر في الدعاوى التي حوُلت عن الديوان الهمايوني ، ودعاوى الأجانب بمصر ، وبالفصل في المسائل الشرعية الهامة ، وبالتصديق على كل التعيينات والتوجيهات والالتزامات المحلية في ديوان مصر العالي تحت إشراف أمير أمراء مصر ، وبمعاونة هيئته القضائية في الديوان . ومن ناحية أخرى كان يفصل في المسائل المعروضة على نيابات ومحاكم النواحي والولايات في ديوانه الخاص . وكما كان لقاضي مصر نواباً عرب من مختلف المذاهب ، ونائباً من الأستانة ، كان يعين نائباً عن قاضي مصر في كل منطقة قضائية من المناطق التي بلغت ، خلال القرن ١٠ ـ ١١هـ / ١٦ ـ ١٧م ، ٣٩ منطقة ، وذلك للفصل في القضايا والأمور الشرعية في الولايات . أمّا مسئوليات قضاة نواحي مصر ، فكانت تتجاوز في أحيان كثيرة الأمورالشرعية ، فكانوا مسئولون عن اقرار الأمن في ولاياتهم ، وضبط المؤسسات الأخرى في الولاية ، والرقابة الشرعية على

انشطتها ، واقرار العدل فيما بين موظفى الدولة فى تلك النواحى والأهالى .
وهكذا ، كان للمؤسسة القضائية فى مصر دور مؤثر فى استقرار الإدارة عموماً. فعندما بدأت الرشوة والمحسوبية تتدخل فى تعيين القضاة والنواب ، فى أواخر ١٠هـ / ١٦م ، ساد الظلم فى البلاد ، وفقد الحكام السيطرة على المؤسسات الأخرى فى الأيالة .

ولما كانت مناطق الحرمين واليمن والحبشة ذات علاقات تاريخية وطيدة مصر ، وفى نفس الوقت كانت بعيدة عن مركز الدولة العثمانية فى استانبول ، فقد قامت ايالة مصر بدور حلقة الوصل بينها وبين مركز الدولة ، فكان أمير أمراء مصر مسئولاً عن اقرار الحكم العثمانى فى تلك النواحى ، وعن معاونة حكامها وإدارييها فى حل مشاكل هذه الولايات العسكرية والإقتصادية والمالية ، دون الرجوع إلى الأستانة ، وذلك فى إطار الأوامر التى كان يتلقاها من مركز الدولة . وإذا كانت علاقات أيالة مصر مع ولايات الدولة الأخرى ، مثل الشام وطرابلس غرب ودياربكر وغيرها تعتمد أساساً على الأوامر الصادرة عن مركز الدولة ، كانت اتصالاتها بحكومات الدول الأجنبية عن طريق القناصل الموجودون بالأسكندرية والقاهرة مقيدة بالمعاهدات التى كانت قد ابرمتها الدولة مع تلك الدول الأجنبية . ومهما يكن من امر ، فقد اثرت الظروف التى مرت بها ولايات الشرق ، خلال القرن ١٠هـ / ١٦م ، على الإدارة العثمانية فى مصر ، حيث كانت الأحوال المضطربة دائماً فى اليمن والحبشة سبباً فى زيادة عبء الخزينة المصرية ، ومضاعفة طلب المساعدات العسكرية والإقتصادية من مصر ، مما ادى بالتالى إلى اضطراب مختلف مؤسسات مصر .

ولما كانت مصر من أهم ولايات الدولة العثمانية ، وذات علاقة وطيدة بها ، كان من الطبيعى أن تصير مرآة صادقة لما كانت تمر به المؤسسات والتشكيلات

الإدارية فى مركز الدولة من ازدهار أو انحطاط . فحتى أواخر القرن ١٠هـ/ ١٦م، كانت أحوال المؤسسات المختلفة فى أيالة مصر تعيش حالة من الاستقرار إلى درجة كبيرة ، وذلك انعكاساً لما ساد فى انحاء الدولة من ازدهار نتيجة اخلاص نوايا القيادة واستقامتها ، والتزامها الشديد بالشرع الشريف ، واتساع أملاك الدولة ، وزيادة دخلها ، واقرارها النظم فى مختلف المؤسسات خلال عصر سليمان القانونى . واعتباراً من أواخر هذا القرن ، كانت مظاهر عدم الالتزام بالأوامر الشرعية ، وعدم التقيد بالفرمانات السلطانية ، وانتشار حالة الفساد فى مؤسسات الأيالة الإدارية والمالية القضائية والعسكرية ، وحالة الإسراف الشديد وعدم المبالاة بين إداريي أيالة مصر ، كانت انعكاساً حقيقياً لما كانت تمر به الدولة من كثرة المصروفات وقلة الدخل ، والبعد عن النهج المستقيم . وقد حاولت الدولة العثمانية ، بقدر استطاعتها علاج مظاهر هذا الفساد فى كيانها وتشكيلات مؤسساتها فى مصر ، باعادة تنظيم الإدارة ونشر العدل بين الرعايا ، إلا إنها لم تتمكن من تحقيق نجاحاً يذكر فى هذا الخصوص ، لعدم وقوفها على الأسباب الحقيقية لهذه الحالة التى كانت تمر بها مركز الدولة وولاياتها فى نفس الوقت .

وهكذا ، حاول الباحث من خلال مصادر الأرشيف العثمانى باستانبول ، وفى فترة تمتد لقرن من الزمان ابتداء من الربع الأول من ١٠هـ/ ١٦م ، وحتى الربع الأول من القرن ١١هـ / ١٦م ، حاول القاء الضوء على طبيعة إدارة الدولة العثمانية لمؤسسات أيالة مصر الإدارية والعسكرية والمالية والقضائية فى مراحلها المختلفة ، والعلاقة التى كانت تربط هذه المؤسسات فى الأيالة بالمؤسسات المركزية فى اسلامبول ، والتى تربط ايالة مصر نفسها بالأيالات المجاورة وبالخاصة الحرمين الشريفين ، واليمن والحبشة ، ومدى تأثير هذه وتلك ايجاباً وسلباً فى التشكيلات الإدارية فى مصر خلال القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى .

المصادر والمراجع

أ ـ المصادر الأرشيفية :

١ ـ ارشيف رئاسة الوزارة (باشبقانلق أرشيفى)

ـ دفاتر المهمة من دفتر رقم ١ إلى رقم ٨٥ .

ـ دفاتر ذيل المهمة من دفتر رقم ١ إلى رقم ٨ .

ـ تصنيف « كامل كبجى » ، الديوان الهمايونى ، الأحكام من ٦٠ إلى رقم ٧٠.

ـ تصنيف « كامل كبجى » ، الديوان الهمايونى ، دفاتر قلم الديوان أرقام من ٧٤ وحتى ١٥٧.

ـ تصنيف « كامل كبجى » ، الديوان الهمايونى ، دفاتر قلم الرؤوس ٢٠٨ ـ ٢٥٧ ، ٢٦٢ ـ ٢٦٧ .

ـ دفاتر مالية دن مدوره (المحولة عن المالية) أرقام : ٣٧٤ ، ٢٣١٤ ، ١٤٢٥ ، ٢٧٧٥ ، ٤١١٦، ٤٤٥٣ ، ٤٨٩١ ، ٥٩٣٦ ، ٧٠٧٢ ، ٧٠٩١ ، ٧٥٣٤ ، ١٢٧٨٧ .

ـ دفاتر مختلف ومتنوع أرقام : ٥ ، ١٠ ، ١/١٠ ، ١٥ ، ٤٧ ، ٤٨ .

ـ تصنيف ابن الأمين : « داخلية » أرقام ٢٠ ، ١٠٧٧ ، ١٢٣٤ ، ١٢٨٠ ، ١٥٤٢ ، ١٧٦٥ ، ١٩٢٦ .

ـ تصنيف ابن الأمين : « توجيهات » رقم ٢٨٣ .

ـ تصنيف ابن الأمين : « مالية » أرقام ١٤٨ ، ٣٣٧ ، ١٠١٤ ، ١٠٧٤ ، ١١٤٨، ١١٦٧ ، ١٤٧٩ .

- تصنيف الأمين : « عسكرية » رقم ١٣ .

- تصنيف الأمين » : « معافيات والتزامات » رقم ١ .

- تصنيف « على اميرى » : سليم الأول رقم ٢١ .

- تصنيف « على اميرى » : سليمان القانونى رم ١٣٨ .

- تصنيف « على اميرى » : أحمد الأول أرقام ٩١ ، ١٠٣ ، ١٦٠ ، ٢٥٠ ، ٣٠١، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٧٩ ، ٤١٧ ، ٦٣٢ ، ٦٤٨ ، ٦٧١ ، ٦٥٢ ، ٧٢٩ ، ٨٤١ ، ٨٤٤ .

- تصنيف فكتة رقم ٩٠ - ١ / ٤٢ ، ٣١ (أ) ٩٣٠ (د ، و ، ن) .

- الدفاتر الأجنبية رقم ١/١٣ (٢) .

٢ - أرشيف متحف سراى طوب قابو (طوب قابو سراى أرشيفى) :

- دفاتر أرقام ٤١١٤ ، ٥٨٢٢ ، ٦٦٨٥ ، ١٠٠٥٧ ، ١٠٠٥٩ .

- أوراق أرقام ٦٦٤ ، ٢٢٨٣ ، ٢٩٥٣ ، ٥٥٩٤ ، ٥٨٠٧ ، ٦٤٥٤ ، ٦٤٥٦ ، ٦٤٧٩ ، ٧٦٧٠ ، ٩٣٢٠ ، ٩٩٢٣ ، ١٠٥٨٨ ، ١٢٣٢١ (الرقم الأخير رقم دفتر مهمة اكتشف حديثاً) .

٣ - أرشيف السجلات الشرعية : قضاء عسكر الأناضول ، دفاتر الروزنامجة أرقام من ١ إلى ٥ .

ب- المصادر العربية :

أولاً : المخطوطات :

- البكرى ، محمد بن أبى السرور (وفاته ١٠٢٩هـ) « المنح الرحمانية فى الدولة العلية) ، القاهرة ، دار الكتب المصرية تاريخ رقك ٥٤٢٤ .

- البكرى ، « فيض المنان فى ذكر دولة آل عثمان » ، استانبول ، مكتبة أيا صوفيا رقم ٣٢٤٥.

- البكرى ، « كشف الكربة فى رفع الطلبة » ، مصر ، سوهاج ، مكتبة رفاعة رافع الطهاطاوى، تاريخ رقم ٨٣٠ .

- البكرى ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبى السرور البكرى (١٠٠٥ - ١٠٦٠هـ) ، «النزهة الزهيّة فى ولاة مصر والقاهرة المعزية » ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ رقم ٢٢٦٦ .

- البكرى ، « الكواكب السائرة فى أخبار مصر القاهرة » ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، خزينة تيمور ، تاريخ رقم ٢٠٢٣ .

- جرجاوى محمد بن حامد ، « تطهير النواحى والأرجاء بذكر من اشتهر من العلماء وأعيان مدينة الصعيد جرجا » القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ رقم ٢٤٨٧ .

- جنابى ، مصطفى ، « العليم الزاخر فى أحوال الأوائل والأواخر » ، استانبول ، مكتبة حامدية رقم ٨٩٦ .

- عبد الله بن صالح بن على بن داير « الفتوحات المرادية فى الجهات اليمنية » استانبول ، مكتبة عاطف افندى رقم ١٩١٢ .

- قرشى ، محمد بن ابراهيم (ابن الخمسى) ، « حوادث الزمان وأنباءه ووفيات الأعيان وأبنائه » ، مصر ، سوهاج ، مكتبة الطهطاوى ، تاريخ رقم ٢٣٩ .

- المقدسى ، مرعى يوسف الحنفى ، « نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين » ، القاهرة ،دار الكتب المصرية و تاريخ رقم ٣٣٢٦ .

- مصطفى الصفوى الشافعى القلماوى ، « كتاب صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان » ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ رقم ٩٧٠٥ .

- الملوانى ، يوسف ، « كتاب تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب » ، مكتبة الطهطاوى بسوهاج ، تاريخ رقم ١٤٢١ . وقد قام الأستاذ ابراهيم سطح بتحقيق هذا المخطوط لنيل درجة الماجستير تحت عنوان (تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٢ - ١١٣١هـ / ١٥١٧ - ١٦٨١م) .

ثانياً - المطبوعات

- ابن اياس ، أبو البركات محمد بن أحمد الحنفى (١٤٤٨ - ١٥٢٤م) ، « بدايع الزهور فى وقايع الدهور » ، اجزاء القاهرة ١٩٦١م .

- ابن زنبل ، احمد المحلى الرمّال (وفاته ٩٥٩هـ ؟) ، « غزوات السلطان سليم خان مع قانصو الغورى سلطان مصر وإعمالها » ، القاهرة ١٢٧٨ .

- الإسحاقى ، محمد بن عبد المعطى للنوفى ، « لطايف اخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول » ، القاهرة ١٣١٠ .

- دخلان ، السيد احمد ، « الإعلام بأعلام بيت الله الحرام » ، القاهرة ١٣٠٥ .

- دخلان ، السيد أحمد ، « خلاصة الكلام فى بيان أمراء البيت الحرام » ، القاهرة ١٣٠٥ .

- القلقشندى ، أحمد ، « صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » ، ١٤ جزء ، القاهرة ١٩١٣ - ١٩١٩م .

- المقريزى ، تقى الدين بن محمد ، « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » جزءان - القاهرة ١٣٢٣هـ .

جـ. المصادر التركية :

أولاً : المخطوطات :

- بوستان ، مصطفى چلبى ، « سليمان نامه » ، مكتبة السلمانية - استانبول ، مجموعة ايا صوفيا رقم ٣٣١٧ .

- جلال زادة ، مصطفى چلبى ، « سليم نامه » (أو مآثر السلطان سليم) ، مكتبة متحف سراى طوب قابو ، روان رقم ١٢٧٤ ، خزينة رقم ١٤١٥ .

- جلال زادة ، صالح جلبى ، « مصر تاريخى » ، مكتبة السلمانية ، مجموعة اسعد أفندى رقم ٢١٧٦ .

- الحلاق ، محمد بن يوسف ، « تاريخ مصر القاهرة » ، مكتبة جامعة استانبول العمومية ، مخطوط تركى رقم ٦٢٨ .

- الدياربكرى ، عبد الصمد بن سيّدى على بن داوود ، « نوادر التواريخ » ، مكتبة على أميرى باستانبول ، تاريخ رقم ٥٩٦ .

- رضوان باشا زادة ، عبد الله ، « تاريخ مصر » ، مكتبة السلمانية ، مجموعة حامدية رقم ٩٠٠ .

- صافى ، مصطفى بن ابراهيم ، « زبدة التواريخ » ، جزءان ، استانبول ، مكتبة ولى الدين افندى رقم ٢٤٢٨ - ٢٤٢٩ .

- عالى ، مصطفى عالى ، « كنه الأخبار » ، المجلد غير المطبوع ، استانبول ، مكتبة جامعة استانبول العمومية ، مخطوط تركى رقم ٥٩٥٩ .

- عينى عالى افندى ، « قائمة قضاة ايالة مصر فى أوائل القرن ١٠هـ » مكتبة السلمانية ، مجموعة آيا صوفيا رقم ٣٧٧٤ك ، ورق ١ب - ٤٢ب .

- « قانون نامه مصر » ، مكتبة متحف سراى طوب قابو ، خزينة أمانت رقم ٢٠٦٣ ، مكتبة ايا صوفيا رقم ك ٤٨٧١ ، ورق ١١٨ ـ ١٥٧ ، مكتبة السلمانية ، مجموعة حكيم اوغلو على باشا رقم ٥٥٨ ، ورق ٣٣ب ـ ٧١أ ، المكتبة القومية باريس ، رقم ٨٢ ، تركى .

- كلامى ، « وقايع على باشا » ، مكتبة السلمانية ، مجموعة خالد افندى رقم ٦١٢ .

- مطرقجى نصوح ، « جامع التواريخ » ، مكتبة سراى طوب قابو ، روان رقم ١٣٨٢ .

- مطرقجى نصوح ، « سليمان نامه » ، مكتبة سراى طوب قابو ، روان رقم ١٢٨٦ .

- يوسف افندى ، جركس كاتبى ، « سليم نامه » ، مكتبة السلمانية ، مجمعة خالد افندى رقم ٥٨٦ / ٢ .

ثانياً : المطبوعات :

- الأدرنوى ، محمد بن محمد (وفاته ١٠٥٠هـ) ، « نخبة التواريخ والأخبار» ، استانبول ١٢٧٦هـ .

- اوليا چلبى ، « سياحت نامه » ، المجلد العاشر ، استانبول ١٩٣٨م .

- بچوى ، ابراهيم ، « تاريخ بچوى » جزءان ، استانبول ١٢٨٣هـ .

- جلال زادة مصطفى چلبى ، « طبقات الممالك ودرجات المسالك » ، ويسبدن ١٩٨١م .

- سعد الدين ، خواجة محمد ، « تاج التواريخ » ، جزءان ، استانبول ١٢٧٩هـ .

ـ سلانيكي ، مصطفى ، « تاريخ سلانيكي » استانبول ١٢٨١هـ . وفيما يتعلق بالقسم غير المطبوع من التاريخ انظر النسخة المخطوطة الموجودة فى مكتبة اسعد افندى رقم ٢٢٥٩ .
ـ سهيلى ، « تاريخ مصر جديد » ، طبعة متفرقة عام ١١٤٢هـ باستانبول .
ـ صولاق زادة ، محمد همدمى ، « تاريخ صولاق زاده » ، استانبول ١٢٩٢هـ .
ـ عالى ، مصطفى ، « حالات القاهرة من العادات الظاهرة » ، ويانه (فيينا) ١٩٧٥ ، انقرة ١٩٨٤ .
ـ عينى عالى ، « قوانين آل عثمان در خلاصه مضامين دفتر ديوان » ، استانبول ١٢٨٠ هـ .
ـ فريدون بك ، « منشآت السلاطين » ، جزءان ، استانبول ١٢٧٤هـ .
ـ قره جلبى زاده ، عبد العزيز ، « سليمان نامه » ، ولاق ١٢٤٨هـ .
ـ كاتب جلبى ، مصطفى بن عبد الله (حاجى خليفة) (١٠١٧ ـ ١٠٦٧هـ) ، « كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون » ، استانبول ١٩٧١ .
ـ كاتب جلبى ، « فذلكة » و استانبول ١٢٨٦هـ .
كاتب جلبى ، « دستور العمل فى إصلاح الخلل » ، استانبول ١٢٨٠ .

د ـ المراجع ، الأبحاث ، والدراسات :

أولاً العربية :

ـ ابراهيم على طرخان ، « مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة » ، القاهرة ١٩٥٩م .

- حرّاز ، السيد رجب ، « المدخل إلى تاريخ مصر الحديث » ، القاهرة ١٩٧٠م.

- حسن عثمان ، ومحمد توفيق ، « تاريخ مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨م) ، القاهرة ١٩٤٩م .

- رافق ، عبد الكريم ، « بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون ، ١٥١٦ - ١٧٩٨م » ، دمشق ١٩٦٨ .

- الراقد ، محمد أحمد ، « الغزو العثماني لمصر » الإسكندرية ١٩٧٢م .

- عمر عبد العزيز عمر ، « دراسات في تاريخ العرب الحديثة والمعاصر » ، بيروت ١٩٧٥م .

عمر عبد العزيز عمر ، « دراسات في تاريخ العرب الحديث ، المشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن ١٢هـ ، بيروت ١٩٧١م .

- عمر عبد العزيز عمر ، « دراسة لمصادر عربية في تاريخ مصر العثمانية » ، بيروت ١٩٧٧م.

- ليلى عبد اللطيف ، « الإدارة في مصر في العصر العثماني » ، القاهرة ١٩٦٢م .

- متولي ، أحمد فؤاد ، « الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته » ، القاهرة ١٩٧٦ .

- محمد أحمد حسين ، « الوثائق التاريخية » القاهرة ١٩٥٤م .

- محمد أنيس ، « الدولة العثمانية والشرق العربي ، ١٥١٤ - ١٩١٤ ، القاهرة ١٩٧٦ .

- محمد أنيس ، « مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني » ، القاهرة .

ثانياً : التركية والأجنبية

B) Incelemeler :

1 - Abdurrahman Seref " Ozdemir oglu Osman Pasa", TOEM, IV, 19-24 (1329) 1289 - 1299 .

2 - Altindag Sinasi, " Selim I " Islam Ansiklopedisi (IA), X, 423 - 434 .

3 - Babinger Franz, Die Gesechiehtschreiber der Osmanen und ihre werke, Lipzig 1927, coskun Ucok tercumensi : Osmanli Tarih yazarlari ve eserleri, Ankara 1982 .

4 - Barkan, Omer Lutfi, XVI, ve XVI. Asir larda Osmanli Imparatorlugunda zirai, ekonominin hukuki ve mali esaslar, I Kanunlar, Ist. 1943 .

5 - Barkan, " Timar " IA, XII/ 1, 286 - 333 .

6 - Beckerc H., " Eyyubiler " IA, VI, 424- 429 .

7 - Beckerc H., " Misir " IA, VIII, 219 - 242 .

8 - Cevid Beysun M., " Merc-i Dabik " IA, VII, 751 - 754 .

9 - Danismend, Ismail Hami, Izah Osmanli Tarihi Kronolojisi, I - V., Istanbul 1971

10 - Encyclopaedia of Islam, ilk nesir, Leiden 1913 - 1938 (EI); Ikinci nesir, Leiden 1954 (EI) .

11 - Flemming B., " Misir Turk Tarihciligi hakkinda notlar " I. Melletlerarasi Turkoloji Kongresi (1973), Tebligler, Ist. 1979, 57, 62 .

12 - Gokbilgin M. T., " Venedik Devlet Arsivindeki Turkce belgeler koleksiyonu ve bizimle ilgili diger belgeler ", Belgeler ", V, Ank. 1979, 30 - 116 .

13 - Hammer, J. Von, Devlet-i Osmaniyye Tarihi, M. Ata terc., IV, Ist 1330 .

14 - Holt P. M., Egypt and the Fertile crescent, 1516 - 1922, political Hostory, Londra 1966 .

15 - Holt P. M., " The Pattern Egyption Political History from 1517 to 1798 ", Political and social change in Modern Egypt, Historical Studies from the Ottoman conquest to United Anab Rebublic, Landra 1968, s. 79 - 90 .

16 - Holt P. M., " Ottoman Egypt (1517 - 1798) on Account of Arabic Historical Sources ", Aym eser, s. 3- 12 .

17 - Holt P. M., " The Buylicate in Ottoman Egypt during seven teenth century ", Belletin of The School of Oriental and African Studies (B.S.O.A.S.), XXIV / 2 (1962), 214 - 248 .

18 - Holt P. M., " The Exalted lineage of redwan Bey same Observation on seventeenth century ", B S O A S, XXII / 2 (1959) 220- 230 .

19 - Hulusi Yavuz, Yemen'de Osmanli Hakimiyeti (1017 - 1571), Ist, 1984.

20 - Inalcik Halil, " Eyalet", EI[2], I, 621 - 722 .

21- Inalcik Halil, " Adaletname ", Belgeler, II / 3-4 (1967)m 60-109.

22 - Islam Ansiklopedisi (IA), I-XII/1, Ist. 1940 .

23 - Koprulu M.F., " Bizans Mu'esseselerinin Osmanli mu'esseselerine te'siri hakkinda bazi mulahazalar " Turk Hu-

kuk ve Iktiad Tarihi Mecmuasi (THITM), I, Ist. 1931, yeni baski, Ist, 1981.

24 - Kramers J.H., " Misir " IA, VIII, 293 - 250 .

25 - Kunt I. Metin, Sancaktan Eyalete, 1550 - 1650 arasinda Osmanli Umera ve II idaresi, Ist. 1978 .

26 - Kurtoglu fevzi, " Meshur Turk Amirali Selman Reisin layikhasi ", Deniz Mecmuasi, nr, 47 (1934), s. 67 - 73 .

27 - Kurtoglu Fevzi, " XVI. asirda Hind Okanusenda Turkler ve Portekizler ", Ikinci Turk Tarih kongresi, Ist. 1943, s. 911-923 .

28 - Kutukoglu Bekir, " Sinan Pasa, Hadim " I.A, X, 661-666 .

29 - Lewis B., " The Ottaman Archive as a Source for History of the arab Lands " Journal of the Reyal Astatic Society (JRAS) I, (1951), 139 -155 .

30 - Orhonlu Cengiz, Osmanli Imparatorluginun guney siyaseti : Habes Eyaleti, Ist. 1974 .

31 - Orhinlu Cengiz, " XVI, asrin ilk yarisinda kizildeniz sahillerinde Osmanlilar " Tarih Dergisi (TD), XII/16 (Eylul 1961) 1-24 .

32 - Pakalin, Mehmed zeki, Osmanli Tarih deyimleri ve terimleri sozlugu, I-III, Ist. 1946 - 1956 .

33 - Shaw, Stanford J., The financial and Administrative Organin zation and development of Ottoman Egypt, 1517 - 1798, Priceton 1962 .

34 - Shaw, The Budget of Ottoman Egypt, 1596-1597, Mouton, Haque 1968 .

35 - Shaw, " The Land law of Ottoman Egypt (960 / 1553) : Acontribution to the study of Land holding in the Early Years of Ottoman Rule in Egypt ", Der Islam, XXXVIII (1962) 106-137 .

36 - Shaw, " Land holding and land- Tax Revenues in ottoman Egypt ", Political and social change in Modern Egypt, Londra 1968, s. 91 - 103 .

37 - Shaw, " Turkish source Material for Egyptian Hstory", a.g.e., s. 28-48 .

38 - Shaw, " Archival Sources for Otoman History of the Archives of Turkey " Journal of the American Oriental Society (JAOS), LXXX (1960), 311-325 .

39 - Shaw, " The Ottoman Archives as a Source for Egyption History ", JAOS., LXXXIII (1963), 447 - 452 .

40 - Shaw, " Cairo Archives and the History of Ottoman Egypt ", Repot on current Research, 1956 (Middle East Institute, Washington 1956), s. 59-72 .

41 - Shaw, " El Vesa'ik el- Misiyye fi'l-ahdi'l- Osmani, 1517 - 1914 ", Mecellet ma'hed el- Mahtutat el - arabiyye, II. cild, Cuz 2 (Mayis 1956) s. 146 - 161 .

42 - Sobrenheim M., " Kansu " IA, VI., 162-165 .

43 - Sobrenheim M., " Memlukler " IA, VII, 689-692 .

44 - Tansel, Salahaddin, " Silahsor'un Feth - name-i Arab adli eseri " Tarih vesikalari (TV), I/2 (17) (Ocak 1958), s. 294-320; 3 (18) (Mart 1961), s. 430-454 .

45 - Tansel, Yavuz Sultan Selim, Ankara 1969 .

46 - Tekindag M.C. Sahabeddin, " XIV. asrn sonunda Memluk ordusu " TD, say XI, (1960), s. 96 - 93 .

47 - Tekindag, Berkuk devrinde Memluk Sultanligi, Ist. 1961 .

48 - Tekindag, " El- Meliki's- Salih ", IA, VII, 674-678 .

49 - Tekindag, " Memluk Sultanligi tarihine toplu bir bakis " TD, Say 25, 1971, 1-30 .

50 - Tekindag, " Bahriyye " Kucuk Turk- Islam Ansiklopedidi, 4. fas., 1981, 295-296 .

51 - Turan, Serefeddin, " XVII. Asirda Osmanli Imparatorlugunun idari taksimati", Ataturk Uninversitesi Yilligi, 1961, s. 201-232

52 - Uzuncarsili, Ismail Hakki, Osmanli Devleti teskilatina Mehal, Ank. 1941 .

53 - Uzuncarsili, Osmanli Devletinin Merkez ve Barhriyye Teskilati, Ank. 1948 .

54 - Uzuncarsili, Osmanli Devetinin Saray Teskilati, Ankara 1945 .

55 - Uzuncarsili, Osmanli Davletinin Imiyye Teskilati, Ank. 1965 .

56 - Uzuncarsili, Osmanli Devleti Teskilatinden Kapikulu Ocaklari, I-II, Ank. 1943-4 .

57 - Uzuncarsili, Ismail Hakki, Osmanli Tarihi, II, Ank. 1943 .

58 - Uzuncarsili, Mekke-i Mukerreme emirleri, Ank. 1972 .

59 - Wensick A.J., " Memluk", IA, VII, 688-689 .

60 - Wensick A.J., " Mekke ", IA, VII, 636-643 .

SUMMARY

Although the institutions are generally similar in the Muslim ststes, but the local and traditional differences are also important. The Ottomans adopted most of the institutions from the previous Turkish and Muslim states They had very close relations with the Mamluks and also approved some Mamluk institutions with little alteration .

Selim I, after the conquest of Egypt, to establish Ottoman rule there, he subdued Mamluks, the sheikhs of the Bedouins and sent their notables to Istanbul to diminish their power, To intoduce a new system for the Country, he started to collect the administrative and financial materials. He also studied the previous Mamluk traditions for his new system. Selim left some Mamluk officials in their post, and he appointed a beylerbeyi (a governoer- general), a defterdar, and a judge to Egypt. However when he realised that they had difficulties in administration, he appointed Hayirbey, the previous regent of Aleppo, as the dovernor- general and placeda military unit to his service .

The time between the appoinrment of Hayirbey and the organisation of the kanunname of Egypt might be conseder the first period of the ottoman Egypt (h. 923-931) . Hayirbey, keeping the Circassion traditiond and restoring the influence of Seyhularabs, secured the peace in Egypt. But when his successor Mustafa Pasa limited the power of the Mamluks, the Circassion notables making alliance with Seyhularabs rebelled and consequently the Province fall into troubles. Moreover, Hain Ahmed Pasa providing the support of Circassians pretended to the throne. The riot was supressed and the Grand Vizier Ibrahim Pasa, with a large authority, was sent to Egypt to restore peace and order .

Ibrahim Pasa, forming a committee from his retinue and Mam-

luks, had carfully studied the past and present position of Egypt and produced a detailed kanunname. Many articles about the aministrative and financial position of Egypt took place in this text. Because of its important strategic and financial position the governor- general of Egypt was enjoyed with a great authority. The Beylerbeyi of Egypt usually was choosen from the viziers and many qualities were asked. In the foreign policy, he depended to the Central goverment, but in the administrative, financial and military matters he was free and solved their problems in his Divan .

The mantenance of the security of Egyptian people the collection of the taxes, the defence of Egypt and the neighboring provinces, the Habes formed the main duties of the Beylerbeyi. Because of this great and heavy responsibility he, in contrast of the others, was exempted from participating the campaigns. To fulfill all these functions the Beylerbeyi of Egypt had number of assistants on the administrative, financial and judicial affairs, namely the sanckbeys, the defterdar and the judge .

The administration of the sancaks were given to sancakbeyis and to the previous adinistrators namely the Seyhularabs and kasifs. But later, the authorities of the las two were limited and sancakbeyis gained more power .

In Egypt under command of Beylerbeyi the units of volunteers, the cavalry with rifle and the unit of Circassians ((Cerakise) were formed and also a regiment of Mustahfizan and marine soldiers were establihed. Later, number of Cavuss and Muteferrikas were added to this body .

The Defterdar or nazir-iemval was one of the most important person in the administration of the Ottoman Egypt. He was assistant of Beylerbeyi in financial matters. To account the treasury of Irsaliye, to account the public properties, to collect the taxes and remmants, to inspect the financila affairs in general were his main duties .

The judge of Egypt on the other hand was responsible from the ju-

dicial affairs and from the administation of the judicial system of Egypt, and in these matters the beylerbeyi was mainly depended to him. The judge who belonged to hanefi school used to be appointed for one year with 500 akcas daily. He also looked to the casses that Central authority tranaferred to him.

Since the Holy cities and the provinces of Habes and Yemen were toor far from the Center, and had the strong historical and orgincal ties with Egypt, the Central Government referred most of the military, administrative and financial proplems of these provinces to the Beylerbeyi of Egypt.

In this research, using the avaible materials of the Turkish Archives, I tried to explain the post-conquest position of Egypt, the establishment of Turkish admiistration the institutions and the local units there.

الفهـــرس

الباب الأول

تشكيل إمارة أمراء مصر وتنظيمها (١٥١٧ ـ ١٥٢٥م / ٩٢٣ ـ ٩٣١ هـ)

الباب الثانى : أيالة مصر وتشكيلاتها الإدارية

فى القرنين (١٠ ـ ١١ هـ / ١٦ ـ ١٧م)

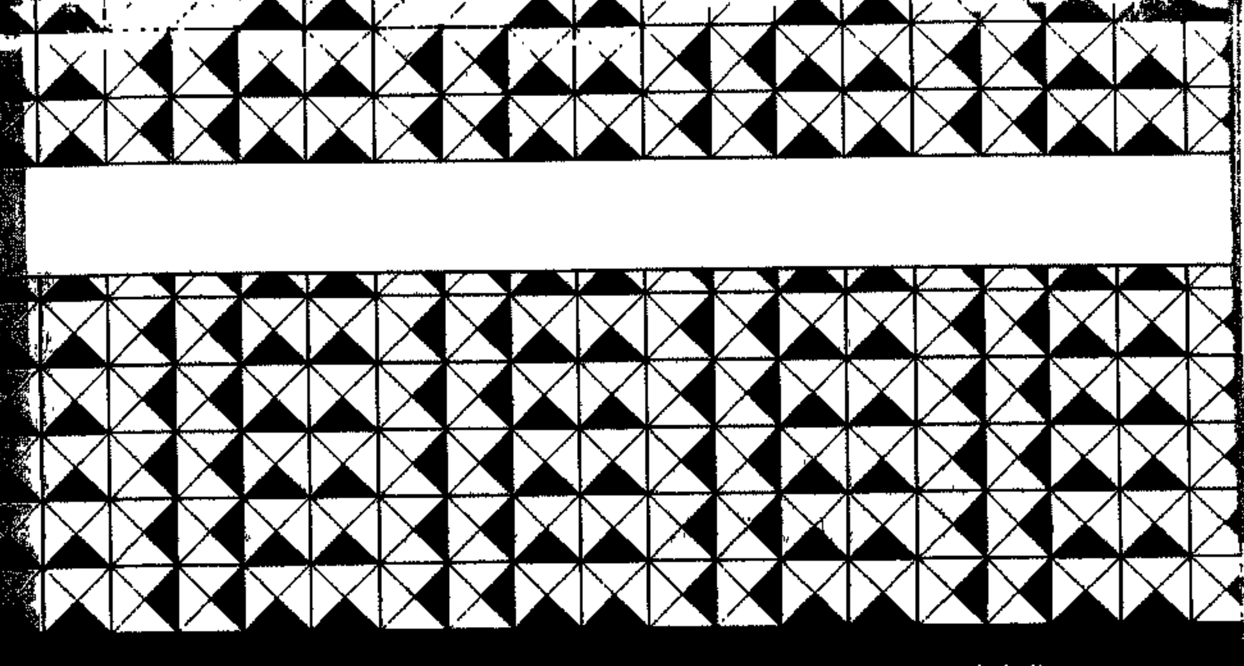
الباب الثالث : التشكيلات العسكرية فى أيالة مصر

الباب الرابع : التشكيلات المالية في أيالة مصر

قائمة بالخرائط وصور الوثائق واللوحات في الكتاب

الصفحة

***



هذه السلسلة تضم

1 ـ فتح العرب لمصر
2 ـ تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
3 ـ الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
4 ـ تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي
5 ـ تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
6 ـ تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر
7 ـ ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا
8 ـ تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (مجلد أول)
9 ـ تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (مجلد ثاني)
10 ـ فتوح مصر وأخبارها
11 ـ تاريخ مصر الحديث مع فذلكة في تاريخ مصر القديم
12 ـ قوانين الدواوين
13 ـ تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
14 ـ الحكم المصري في الشام
15 ـ تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
16 ـ آثار الزعيم سعد زغلول
17 ـ مذكراتي
18 ـ الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
19 ـ وادي النطرون ورهبانه وأديرته ومختصر البطاركة
20 ـ الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية
21 ـ الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
22 ـ السلطان قلاوون (تاريخه ـ أحوال مصر في عهده ـ منشآته المعمارية)
23 ـ صفوة العصر
24 ـ المماليك في مصر
25 ـ تاريخ دولة المماليك في مصر
26 ـ سلاطين بني عثمان
27 ـ محمود فهمي النقراشي
28 ـ دور القصر في الحياة السياسية
29 ـ مذكرات اللورد كيلرن
30 ـ عادات المصريين
31 ـ خنقاوات الصوفية ج1
32 ـ خنقاوات الصوفية ج2
33 ـ تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين
34 ـ تاريخ عمرو بن العاص
35 ـ دور القبائل العربية في صعيد مصر
36 ـ علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب
37 ـ عبد الرحمن الجبرتي
38 ـ مصر في العصر العثماني